

بمؤسسة

التبليغ الإسلامي

التبليغ المخلص
ببلاد المغرب

الكتاب الإسلامي

التبليغ الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّجُ الْمَاءَ
فِي السَّمَكِ وَالْبَعِضُ
مِنْهَا يَأْكُلُ الْبَعْضُ
مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ
بِشَيْءٍ عَظِيمٍ
مُتَشَابِهٌ

التبليغ الإسلامي

— ١٤ —

التبليغ المعاصر ببلاد المغرب

محمود شاكر

المكتب الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على قدره إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإن المسلمين بعد أن فتحوا مصر عام عشرين للهجرة أطلقوا على كل المناطق التي تقع إلى الغرب منها اسم : « بلاد المغرب » ، ويقصد بمصر المنطقة العامرة من وادي النيل ، وبذا فإن كل المناطق الواقعة إلى الغرب من وادي النيل تدخل تحت مسمى : « بلاد المغرب » بما في ذلك الصحراء الغربية المصرية . فلما تجزئت المناطق ، ورُسمت لها حدود سياسية ، أصبحت الأجزاء التي تقع غرب حدود مصر هي بلاد المغرب : بدءاً من ليبيا ، وانتهاءً بموريتانيا .

وقد كان يُطلق اسم : « إفريقيا » على منطقة تونس اليوم ، غير أنه لم يلبث أن أطلق اسم الجزء على الكل ، وأصبح اسم : « إفريقيا » يُطلق على العارة كلها ، ثم أصبح عليها هذا ، ودخل اصطلاح : « تونس » ضمن مسمى : « بلاد المغرب » .

ولما جاء الاستعمار الصليبي الحديث ، وتقسيم الأمصار بين دوله ، واحتلت إيطاليا منطقة ليبيا ، احتضنت المنطقة بهذا الاسم « ليبيا » على حين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م



الكتب الإسلامي

بيروت ١ ص. ٢٧٦ / ١١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠

دمشق : ص. ١٣٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عسّان ١ ص. ١٨٢٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٥

استقلت تونس ، والجزائر ، ومراكش ، باسم : بلاد المغرب ، بل عُرفت باسم : « بلاد المغرب العربي » وكلها تخضع للاستعمار الصليبي الفرنسي ، ولم ترغب فرنسا يومذاك ، وهي التي تسيطر على موريتانيا أن تدخل هذا الجزء من البلاد تحت مُسمى اصطلاح : « بلاد المغرب العربي » إمعاناً في تجزئة البلاد ، وعدم اعتراف منها بأن موريتانيا جزء من المنطقة العربية .

ولما تجزأت المنطقة على يد الاستعمار الصليبي ، وبدل جهده في ترسيخ فكرة التجزئة ، وتعميق جذور الانفصالية ، ثم استغل كل حرب متصلاً عن غيره زمنياً وسياسياً ، احتفظ كل مصرٍّ بالاسم الذي جُرف به إقليمياً : (تونس - الجزائر - مراكش) وقد عُرف الجزء العربي باسم عاصمته : (مراكش) منذ أن أُسست عام 1509 هـ على يد زعيم المرابطين ومؤسس دولتهم : « يوسف بن تاشفين » . غير أن حكومة مراكش بعد الاستقلال قد اختارت اسم : « المغرب » على الجزء الغربي من بلاد المغرب ، أو من الأراضي التي تقع تحت سيطرتها .

ومن هذه المقدمة ، فإن بلاد المغرب تُعَلَّق على الأراضي التي تقع غرب حدود مصر إلى آخر حدود موريتانيا ، وعلى هذا الاصطلاح ستكون فزائتنا - إن شاء الله - وهي تشمل الأماصير الآتية : ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا .

يسكن بلاد المغرب عناصر من العرب والبربر ، يجمع الإسلام بينهم ، ولا يعيش بينهم بالأصل نصراي واحد ، وكل من فيها من النصاري اليوم إنما يرجعون إلى أصول استعمارية ، فإما أن يكونوا قد جاءوا مع المستعمرين الصليبيين الأوائل ، فاستوطنوا المنطقة بعد أن منحتهم السلطة الاستعمارية أملاكاً وأرضاً ، أو قدموا فيها بعد في ظل السيطرة الاستعمارية ، فحصلوا على امتيازات واسعة ، وأملاكٍ التزعوها من أيدي أصحابها الأصليين .

وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب نصاري أصليون ، إلا أنه يوجد يهود ، وقد جاء معظمهم من بلاد الأندلس عندما طُرد منها المسلمون ، ولم

تحتل النصرانية بضيقها سكانهم ، فاستوعبهم الإسلام بسعة ورحابته ، وفتح أمامهم أبواب بلاده ، وصدور أبنائه ، فعاثوا في بلاد المغرب ، بحكم أنها أقرب المناطق إلى الأندلس ، كما انتقل بعضهم إلى أراضي الدولة العثمانية ، ومنع هذا الترحيب الإسلامي ، والعيش بين المسلمين بأمن وطمأنينة وحماية ، فإن المسلمين كانوا أول ضحايا غدر اليهود عندما أصبح لليهود أقطار وأنياب ، وكانت بلاد المسلمين أول البلدان التي طمغ بها اليهود وأول المناطق التي اغتصبوها ، والحقيقة أن خروج اليهود من الأندلس مع المسلمين كان خطة وتآمراً مع النصاري ليهذموا في بلاد الإسلام ويهددوا لهم ، فاليهود دائماً عدماً للقوي ولضالحيهم ، وقد أظهر حدس منهم الإسلام ، وبدأت ساعيهم للوصول إلى أهدافهم ، وقد حققوا بعضها .

كانت الدولة العثمانية آخر من حكم ، من المسلمين ، الأجزاء الشرقية (ليبيا - تونس - الجزائر) ، فلها ضَعُفت الدولة ، وتكاثرت عليها الدول النصرانية الأوروبية ، اقتطعت فرنسا الجزائر وتونس ، واغتصبت إيطاليا ليبيا ، أما المغرب وموريتانيا فلم تصل إليها أقدام العثمانيين ، ولكنها كانتا محط أنظار المستعمرين من قبل ، منذ أن طُرد المسلمون من الأندلس ، بل قبل ذلك ، وذلك لأنها أقرب بلاد المسلمين إلى الأندلس ، ولأنها كانتا مركز انطلاق الجيوش الإسلامية لدعم مسلمي الأندلس ، منذ أيام المرابطين ، ومروراً بالموحدين ، وحتى عهد بني مرين . أما بنو وطماس الذين حلفوا بني مرين في حكم المغرب ، ودام عهدهم من 823 هـ حتى 916 هـ ، فإن البرتغاليين قد احتلوا في أيامهم شواطئ المغرب ، وهذا ما جعل المسلمين يتفقون على بني وطماس ، ويستعدون السعديين الذين حكموا البلاد بعد زوال سلطان بني وطماس ، وقف السعديون في وجه الصليبيين ، ولكن كانت علاقتهم مع العثمانيين بين مدٍّ وجسرٍ ، فإذا ساد الوعي الإسلامي اتفق الطرفان ضد الأعداء من النصاري ، وإذا تمكن الصليبيون من إثارة الفتنة ورمي البلاد وقعت الواقعة بين الحاليين ، وربما حدث صدامٌ بينها . وعلى كل فقد كانت أيام السعديين أيام صراع مع الصليبيين ، وإن كانت هناك أحياناً يتفق فيها

المصارعان . ولما ضعفت أمر السعديين قوي شأن الأسرة العلوية التي تمكنت من دخول فاس عام ١٠٧٧هـ ، ومع الأيام ضعفت هذه الأسرة أيضاً ، فتقدم الصليبيون ، فأخذت فرنسا منطقتي موريتانيا اليوم ، على حين أخذت إسبانيا بالتفاهم مع فرنسا منطقتي الصحراء المغربية ، وذلك عام ١٣١٨هـ ، وسبق لإسبانيا أن أخذت عام ١٣١٦هـ منطقة «إيفري» ، وتوسع الفرنسيون أثناء الحرب العالمية الأولى ، فاحتلوا بقية أجزاء المغرب ، وفي الوقت نفسه احتلت إسبانيا منطقة الريف .

وهكذا خضعت بلاد المغرب كلها للاستعمار الصليبي ، وكان لهذا أثره الكبير على السكان من الناحية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والثقافية ، والسياسية ، بل وجميع جوانب الحياة ، ويختلف هذا الأثر بين استعمار وآخر - وإن كان لا يوجد في بلاد المغرب سوى الاستعمار الفرنسي ، والإيطالي ، والإسباني - كما يختلف بين جزية وأخر .

ونرجو أن نوفق في إعطاء صورة صادقة عن أوضاع بلاد المغرب في الوقت المعاصر ، الذي تتضارب فيه الآراء ، وتتكاثر فيه التحليلات السياسية ، وكل منها ينطلق من وجهة النظر التي يجعلها صاحبها . ونرجو أن يكون الرأي الذي تقدمه منطلقاً مما يشد السكان بعضهم إلى بعض ، ويجمعهم ضمن إطار واحد ، وهو العقيدة الإسلامية ، التي اصطدم بها المستعمرون منذ وطأت أقدامهم أرض بلاد المغرب ، وكانت الصخرة الصماء التي تحطمت عليها محططاتهم وأمانهم ، كما كانت في الوقت نفسه الدرع الذي حمى شخصية السكان ، ووجدوا فيه السلاح الكافي للمقاومة وللوقوف في وجه البيعة المستعمرين .

ونرجو أن يكون عملنا هذا خالصاً لله ، لنؤجر عليه ، ونسأله سبحانه أن يسدّد خطانا في كل مرحلة نقطعها ، وأن يوفّقنا إلى ما فيه الخير والصلاح ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

غرة المحرم من عام ١٤١٠هـ

عماد شكري

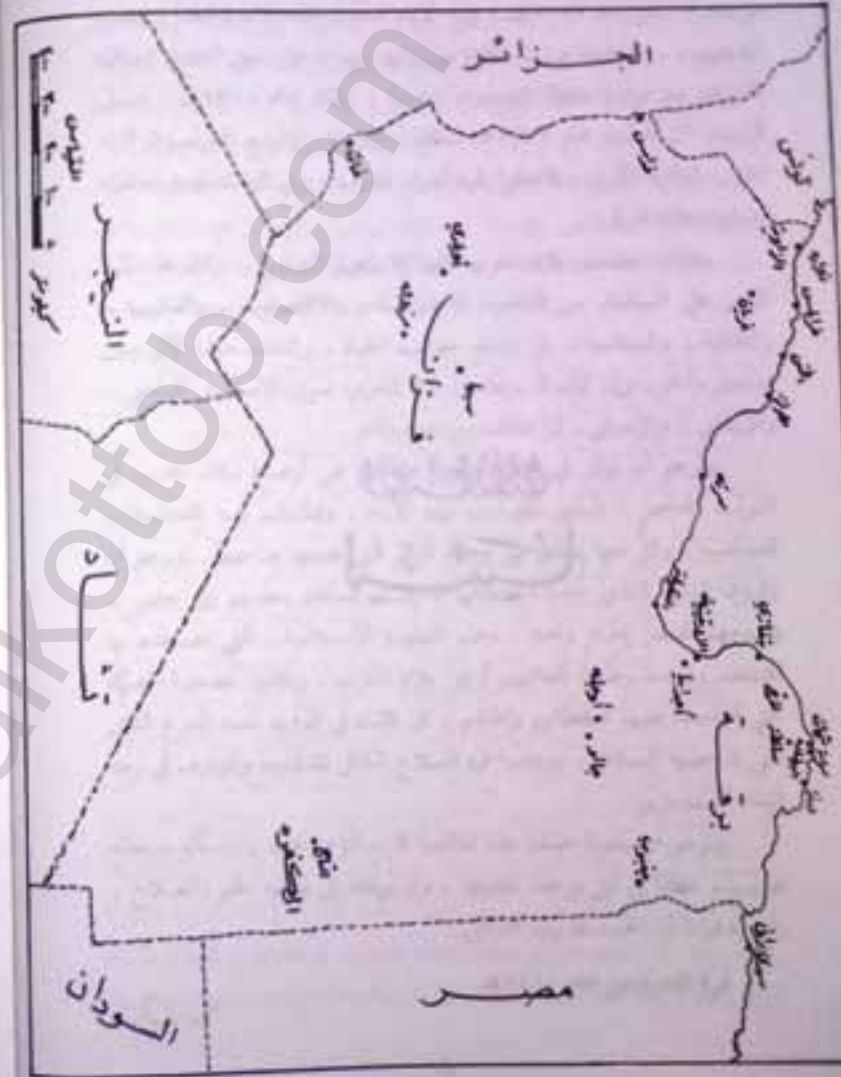
البيوت
ليثياً

لمحة عن ليبيا قبل إلقاء الخلافة

عما أن لكن النصارى الإسبان والبرتغاليون من طرد المسلمين من الأندلس عام ١٤٩٢م حتى الفلقوا وراءهم ، وكانهم أفلتوا من جفاهم ، يفون ملاحظتهم والفك بهم ، واحتلال بلادهم طمعاً وحققاً ، وربما كان هذا قد استقر في خلدهم ، أثناء صراعهم معهم ، وقد استولوا فعلاً من معالهم ، واحتلوا بعض المواقع - بعضها على شواطئ المحيط الأطلسي ، وبعضها الآخر على سواحل البحر المتوسط - وكانت أوروبا النصرانية تدعم نصارى الأندلس ، وترمي بثقلها وراءهم ، وتعدّ نفسها الظهير لهم والسند . وما أن انطلق نصارى الأندلس وراء المسلمين ، حتى انطلقت دول أوروبا الأخرى ، تضرب وتحتل وتفكك بحقد ، وتنتقم - حسب رأيها - بوحشية ، وتبني نشوة الظفر .

كان الصليبيون يهاجمون بلاد المسلمين ، ويُغيرون عليها لاحتلالها ، وإن لم يتمكنوا بالسيف والقوة ، فالغدر والخديعة . وقد قام الطليان مرة بقيادة «فيليب دوريا» بزيارة وقية لمدينة طرابلس المغربية ، وأثناء تلك الزيارة هاجموا المدينة غدرًا ، واحتلّوها ، ولم يخرجوا منها حتى اقتداها أمير مدينة (قابس) مبلغ كبير من الذهب يروي جشعهم .

احتل فرسان مالطة (فرسان القديس يوحنا الأورشليمي) منطقتة برقة عام ١٥١٦م ، غير أن المالك لم يلبثوا أن رجعوا إليها ، وفي العام نفسه



احتلت قوة إسبانية مدينة طرابلس بقيادة « برونافار » ، وقد قتل حصة الآف مسلم ، وأسر ستة الآف ، ومن نجا من سكان المدينة فر منها ، ولم يبق في طرابلس سوى القوة الإسبانية ، وفي عام ٩٣٦هـ فر فرار شارل الخامس ملك إسبانيا التنازل عن طرابلس لفرسان مالطة مقابل مساعدتهم الإسبان في الأعمال البحرية ضد العثمانيين ، وبقي فرسان مالطة في طرابلس حتى عام ٩٥٨هـ حيث جاء العثمانيون .

كان العثمانيون قد سددوا أنفسهم لطرد الصليبيين من الأماكن التي احتلوها من بلاد المسلمين ، وهذا جاء القائد العثماني « صنان باشا » إلى طرابلس ، واستطاع قائد البحرية « طرغول » دعواها ٩٥٨هـ ، وقد حاولت إسبانيا الرجوع إلى طرابلس دون جدوى ، لما منعت بركة ، فقد قويت أركانها كانت تتبع المماليك ، فلما حل العثمانيون محلهم في مصر عام ٩٢٣هـ ، تبعهم بركة ، وهكذا أصبحت منطقة ليبيا تتبع الدولة العثمانية ، وتُعرف « مراد إمام أول وال عثماني » على البلاد ، ومن آثاره المسجد الذي لا يزال قائماً حتى الآن في مدينة « تاجوراء » واستمر الولاة العثمانيون يتعاقبون على منطقة ليبيا حتى عام ١١٢٣هـ حيث استقل فيها « أحمد القره مانلي » ، وأسس أسرة استمرت في حكم المنطقة حتى عام ١٢٥١هـ .

رأت الدولة العثمانية لمراد محمد علي والي مصر ، واحتلاله بلاد الشام ، وصلته بالصليبيين مُمثلين بفرنسا ، وفي الوقت نفسه احتلال فرنسا لبلاد الجزائر ، وهذا ما جعل الدولة تحتس على منطقة ليبيا من الدول النصرانية ، لذا أسرعت وقضت على الدولة القره مانية ، ورجعت ترسل الولاة من قبلها ، وأخذت تقوم بإثارة العاطفة الإسلامية ، وإعلان الرابطة الدينية التي تربط سكان البلدان الإسلامية بعضهم مع بعض ، وتوضح أطباع الصليبيين في الأمصار الإسلامية ، وما يعانيه الجزائريون ، وجميع المسلمين الذين وقعوا تحت سيطرة الدول النصرانية . ومن ناحية أخرى ، فقد عملت الدولة على تخفيف الضرائب عن السكان في منطقة ليبيا ، ومحاولة تحسين الأوضاع

الاقتصادية

استفرَّ عددٌ من النصارى في منطقة طرابلس عندما خضعت لسيطرة فرسان مالطة ، فلما أخرجتهم الدولة العثمانية عام ٩٥٨هـ ، بقي من استفر من النصارى في مناطقهم ، فعاشوا بين المسلمين حياة أمن وطمأنينة ، فلما قوي نصارى أوروبا ، وأخذوا يرمقون ليبيا بأبصارهم ، وبمطمعون في احتلالها ، عد الصليبيون الذين استقروا فيها يدهم إلى إخوانهم ، ودعواهم للقدوم إليها ، ووضعوا أنفسهم تحت تصرفهم ، وأخذوا يدعون أنهم مضطهدون ، وأبهم مظلومون . وحاولت الدول النصرانية التدخل في شؤون منطقة ليبيا عدة مرات ، بحجة حماية الأقلية النصرانية فيها

لقد كانت الدولة العثمانية على قناعة بتفطين وتيسين الأولى : أن الدول الأوروبية النصرانية تطمع في احتلال منطقة ليبيا ، وقد احتلت إنكلترا مصر والسودان ، واحتلت فرنسا تونس والجزائر ، وبقيت منطقة ليبيا في الوسط ، ولا شك أنها كانت محط أنظار بعض الدول الأوروبية ، وأن هذه الدول ستفاهم فيهايتها ، وتتفاسم أجزاء البلاد ، وسيدعم بعضها بعضاً ضد السكان وضد الدولة التي تُنتهم ، وهي الدولة العثمانية ، ويبدو أن إيطاليا هي التي كانت تضع ليبيا نصب عينها ، وتطمع فيها ، ولكنها لا تستطيع القيام بأية عمليات لتفيل أطباعها قبل أن تتفق مع إنكلترا وفرنسا المجاورتين لليبيا من الشرق والغرب ، واللتين هما سيدتا المستعمرين في تلك المرحلة .

الثانية : أن الدولة العثمانية لا تستطيع الدفاع عن ليبيا أمام الدول الأوروبية النصرانية مجتمعة لضعفها أولاً ، ولانحساع كلمة الدول الصليبية المعادية لها ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع سكان ليبيا الدفاع عن أنفسهم ، لفلتهم وضعفهم ، وأن الدعم الذي يمكن أن تُقدِّمه الدولة العثمانية لا يُعَدُّ كافياً مهما حرصت عليه أمام قوة الدول الأوروبية ، لذا كان لا بُد من اتخاذ بعض الإجراءات ، ومنها : حاولت نقل بعض العائلات الكردية بنسأة على

اقترح الوالي أحمد راسم ، الذي تسلم الولاية من عام ١٢٩٩هـ إلى ١٣١٤هـ ، وقد أسكنت هذه العائلات في منطقة « سرتة » ، وقدمت لها المساعدات لتقوم بالزراعة ، ولكنها لم تعود أن تقوم من قبل بمثل هذه الأعمال ، لذلك فإن المشروع قد فشل ، كما فشلت فكرة إدخال بعض العناصر منهم في القوات العثمانية المرابطة في المنطقة . ومن هذه الإجراءات : إسكان بعض أهالي جزيرة كريت المسلمين الذين تعرضوا لأشنع الأعمال الوحشية بل والإبادة من قبل السكان النصارى بعد أن فصلت كريت عن الدولة العثمانية عام ١٣١٦هـ ، إذ كان بعضهم قد اضطر إلى اللجوء إلى مصر ، وأقام في الاسكندرية ، كما أقام بعضهم في منطقة بركة ، وقد بلغ تعداد الذين أقاموا في منطقة بركة أكثر من ألف أسرة ، وانصهروا مع السكان بعضهم من المسلمين .

ووجدت محاولة لإسكان اليهود في ليبيا أيضاً ، وكانت الدولة العثمانية قد تساهلت مع اليهود ، وسمحت لهم بالإقامة في المناطق التي تسعها بعد أن طردهم النصارى من الأندلس يوم أن أخرجوا المسلمين منها . وقد أساء اليهود للسلطة وللشعب في كل منطقة حلوا فيها ، وقد ظهر حقدهم بشكل واضح ، وزاد جشعهم في السيطرة على بعض المناطق عندما لم يسمح لهم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالتوسع في فلسطين ، غير أنه قد تساهل معهم في ليبيا بناء على توصية من واليها « رجب باشا » الذي تسلم ولايتها من عام ١٣٢٢هـ إلى ١٣٢٦هـ . كان قد أقام في ليبيا من اليهود بعد طردهم من الأندلس أكثر من ثمانمائة أسرة ، وبدأ مركزهم يزداد نتيجة التجارة ، وقد تساهل معهم الوالي رجب باشا ، وكان يرى إعطائهم الأراضي خوفاً من التوسع الإيطالي ، ولهذا حرصت إيطاليا على نقله من ليبيا ليلة الإطاحة بالسلطان عبد الحميد ، وقد عينه رجال الانقلاب من جماعة الاتحاد والترقي وزيراً للحربية ، غير أنه قد توفي يوم تعيينه ، وبدأت اليهود نصيراً لهم ، وقد كان من جماعة الاتحاد والترقي ، ولكنه غير

ظاهر ، إذ كان يعمل سراً لهذه الجماعة . وقد كان لليهود دورٌ بارزٌ في هذه المجموعة التي أطاحت بالخليفة العثماني السلطان عبد الحميد ، ثم كان لها دورها أيضاً في إلغاء الخلافة . وكان مشروع الوالي رجب باشا إسكان اليهود في منطقة الجبل الأخضر ، وعلى الرغم من الخلاف بين كل ما يتجملط له « رجب باشا » وبين ما يعمل له العثمانيون ، فإن اليهود قد دعموا الاستعمار الإيطالي لليبيا ، وساعدوا على تمكين العثمانيين من ارتكاب أشنع المجرمات والأعمال الوحشية ، فالأمر يجلو لهم ما دام ينال من المسلمين ، ولا يصل إلى بني جلدتهم منه شيء .

الاحتلال الإيطالي : كانت إيطاليا تعدّ تونس وليبيا مناطق نفوذ لها بعد احتلال فرنسا للجزائر ، وقد هاجر عدد من العثمانيين إلى هاتين المنطقتين ، وأنشأوا هناك شركات تجارية ، وأقرضوا الأموال للسكان ، وأنشأوا المدارس النصرانية لبناء ديارهم ، وبنوا المشافي لهم ، وحرصوا على كسب الدعاية لهم من قبل السكان .

احتلت فرنسا تونس ، وساعدتها الظروف السياسية الدولية على ذلك ، فشعرت إيطاليا أنها قد خسرت الجولة ، وفقدت ما كان يجب أن يكون لها ، فأرادت أن تعوّض عن ذلك ، فالتجّهت إلى شرقي إفريقيا ، غير أنها هُزمت أمام الأحياش في معركة « عدوة » عام ١٣١٣هـ .

وتجهت إيطاليا اهتمامها إلى ليبيا ، ولم يبق لها في الشمال الإفريقي سواها ، ففتحت قرعاً لمصرف (بنك دي روما) في طرابلس وبرقة ، وأخذت تقدم المساعدات للمزارعين ، فإذا ما تعذر عمل هؤلاء المزارعين تسديد ديونهم ، استولى المصرف على أراضيهم ، وأنشأت مكتبة للبريد في بنغازي ، فكان الإيطاليون يرسلون عن طريقه ما يشاؤون من رسائل وتقارير وغير رقابة ، كما كانت لهم سفينة تنقل البريد العثماني ، وأنشأت إيطاليا بعض المدارس لتعليم اللغة الإيطالية ونشر ثقافتها ، كما بنت بعض المستشفيات ، وأخذت ترسل البعثات المختلفة ، وأهمها البعثات التنصيرية الكاثوليكية ،

وبعثت الجمعية الإيطالية للكتشوف الجغرافية والتجارة بمدينة (ميلانو) ،
ومنها بعثة للتشيش عن القومسات ، إضافة إلى عمليات مسح الأراضي التي
تمت ، وقد انضم إليها ضباط من أركان حرب الطليان ، واستطاع أعضاؤها
أن يجمعوا المخططات والخرائط العسكرية . وقد حصل الرعايا الطليان على
مساحات ليست قليلة من الأراضي اللبية الحصنة الصالحة للزراعة ، وهي من
الأراضي التي كان يمجزها المصرف ثم يستولي عليها ، ويقدمها للرعايا الطليان .

وسلكت إيطاليا مسلكاً سياسياً إلى جانب المنك الاقتصادي
والاجتماعي ، فقد اعترفت لفرنسا بالحماية على تونس بعد معارعتها في بداية
الأمر ، وانفتحت مع إنكلترا عام ١٣٠٥ هـ على أن تطلق يدنا في ليبيا ، مقابل
الاعتراف الإيطالي باحتلال إنكلترا لمصر ، ووقفت بجانب فرنسا في الواجب
الدولية ، وخاصة مؤتمر الجزيرة عام ١٣٢٤ هـ ، فوافقت فرنسا على إطلاق يد
إيطاليا بليبيا مقابل الاعتراف لها بحقها في المغرب . وهكذا آمنت إيطاليا
الوضع السياسي الدولي لها إلى جانب الدعاية لها في ليبيا ، وأخذت تنتظر
الفرصة المناسبة لها لتعدي على ليبيا وتحتلها .

خافت الدولة العثمانية من هذا التفوذ الذي أصبح لإيطاليا في ليبيا ،
وعرفت ما تضمهه إيطاليا ، وكاد احتلال إيطاليا لطرابلس أن يتم عام
١٣٢٦ هـ ؛ لولا أن أرسلت الدولة العثمانية إلى ليبيا جيشاً قوياً لتقوية حاميتها
هناك ، فأجّلت إيطاليا تنفيذ مخططها إلى حين .

وحدثت إيطاليا الضعف الذي حلّ بالدولة العثمانية بعد الانقلاب الذي
أطاح بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني ، فأخذت تنتهر الفرصة الملائمة ،
غير أن احتلال فرنسا للمغرب قد عطل بالأمر ، فقررت إيطاليا اقتحام ليبيا ،
وانصلت بالدولة النصرانية الاستعمارية الكبرى لتحقيق ما تنوي فعله ، فحصلت
على موافقة إنكلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وألمانيا ، ووافقت التساميا بشرط
الآ تعدي العمليات الحربية منطقة شالي إفريقية ، والآ تسري إلى ممتلكات
الدولة العثمانية في آسيا وأوروبا وخاصة البلقان .

لقد كانت الدول النصرانية الأوربية تتعاون فيما بينها على الظلم
واستعمار أرض غيرها ، وتقسم تلك الأراضي فيما بينها ، وقتل الناس
وتتلذذ بحكوماتها بل وشعوبها عندما تسرى الأوربيين بفتكون بالأحمرين
ويقتلون بالقتل جماعات وأفراداً ، يُرذِّد الأوربيون فيما بينهم ، وأين ما كانوا
صور ذلك القتل وتلك المحازر ، وخاصة فيما إذا كان القتل من المسلمين
وهم الآن يتحدثون عن التحلف وأسبابه ، وهل كان السب إلا هم بما اقترفته
أيديهم ١٩ .

ورأت إيطاليا الفرصة مناسبة ، فأرسلت في ٤ شوال ١٣٢٩ هـ (٢٧
أيلول ١٩١١ م) إنذارها الشهير فجاءت إلى الدولة العثمانية ، تشير فيه إلى سوء
النظام في طرابلس الغرب وسغازي ، وإلى مصالحها العسكرية ، وتهديد
طرابلس لها لغيرها منها ، وتجاهل الدولة إلى رغبات إيطاليا في طرابلس ،
وإمالتها مصالحها الاقتصادية ، والتحريض على الأوربيين أو الطليان خاصة
واضعهادهم ، وفرار إيطاليا باحتلال طرابلس وعلى الدولة العثمانية أن
تسهل ذلك . وكانت مدة الإنذار أربعاً وعشرين ساعة .

حاولت الدولة العثمانية أن تُوسِّط الدول الأوربية النصرانية الأخرى بينها
وبين إيطاليا ، فبادرت بإرسال برقيات باسم السلطان إلى تلك الدول يطلب
فيها السعي للوساطة على أن تحقن إيطاليا الدماء ، ويكون لها مركز ممتاز في
ليبيا ، غير أن تلك الدول قد أظهرت الحياد ، وأنها لن تتدخل في شؤون
غيرها ، ونسي العثمانيون أنهم بهذا الطلب أو الرجاء كحمل خشي من ذنب ،
فلذهب إلى ذئاب أخرى يروجوها ألا تسمح لذلك الذئب الكاسر من أن يأكله ،
فيأذا يكون الجواب ١٩ .

واتتهى وقت الإنذار ، وتحرك الأسطول الإيطالي وبدأ يقصف مدينة
(درنة) يوم السابع من شوال ١٣٢٩ هـ (٣٠ أيلول ١٩١١ م) ، وفي اليوم
العاشر انتقل يقصف مدينة طرابلس ، ولم يقض الشهر حتى احتل الطليان
مدن : طرابلس ، وسغازي ، ودرنة . وكانت الحملة الإيطالية تتألف من :

ثلاثمائة وأربعين ألف مقاتل ، وستة آلاف وثلاثمائة حصان ، وألف وخمسين عجلة ، وثمانية وأربعين مدفع ميدان ، وأربعة وخمسين مدفعاً جبلياً . وكان طريق البحر مفتوحاً لنقل الاحتياطي والعتاد والسلاح والمؤن عند الحاجة ، إضافة إلى أن أسواق الدول الأوروبية النصرانية الأخرى مفتوحة للسلاح والمؤن ولا تتوان الأساطيل التجارية عن النقل ، إن دعت الضرورة لذلك . أما الحامية العثمانية فتقدر بخمسة آلاف جندي في طرابلس ، وألفين في برقة ، وكانت إضافة إلى قلة العدد هذه ضعيفة ناقصة السلاح والعتاد .

أرسلت الدولة العثمانية جيشاً لمساعدة السكان على المقاومة ، غير أن إيطاليا قد وسعت نطاق الحرب ، كي تجبر الدولة العثمانية على الاعتراف باحتلالها لليبيا ، وتسحب جيوشها منها . احتلت إيطاليا جزيرة (رودس) والجزر الأخرى القريبة من الأسطول ، وأرسلت أسطولاً ضرب مدينة (بيروت) عام ١٣٣٠ هـ ، وهددت مضيق (البوسفور) و (الدردنيل) وقامت تحريض سكان البلقان للقيام بحركات ضد العثمانيين ، وتصرخ : كيف يقبل نصارى بحكم المسلمين لهم ١٤ يجب أن يثروا ويظفروهم .

أرسلت الدولة العثمانية بعض الضباط للإشراف على القتال وقيادته ، وكان منهم : أنور باشا ، وعبد العزيز علي المصري ، ومصطفى كمال ، وجعلت القيادة لأنور باشا ، وقسمت الجبهة إلى ثلاث مناطق : الأولى في بنغازي بقيادة عبد العزيز علي المصري ، والثانية في دنة بقيادة مصطفى كمال الذي لم يلبث أن ترك القيادة وغادر ليبيا متوجهاً إلى استانبول ، والثالثة في طريق قيادة ناظم بك . غير أن المقاومة الحكيمة كانت من المتطوعين . ومنذ أن وصل أنور باشا إلى ليبيا ، أخذ يطوف على القبائل ، ويسوز الزوايا السنوسية ، ويدعو الجميع إلى الجهاد . وقد اتصل بأحمد شريف السنوسي (١)

(١) أحمد شريف بن محمد بن محمد بن علي السنوسي الخطابي - ينتمي إلى آل الخطاط من قبيلة -

في واحة الكفرة ، ووجه أن يوزع منشوراً إلى أتباعه يحثهم فيه على جهاد أعداء الله والإسلام .

استدعت الدولة العثمانية أنور باشا لما أصبح له من مكانة في الحكم الجديد الذي تولى أمر تركيا ، وقبل أن يرحل أنور باشا من ليبيا زار أحمد شريف السنوسي في واحة جغبوب ، وأبلغه أنه ترك القيادة بعده لعبد العزيز علي المصري ، وأبلغه أوامر السلطان ، وهي استناد أمر ليبيا إلى أحمد شريف السنوسي ، وأنها أصبحت مستقلة ، ولها الحق في أن تدافع عن نفسها ، وهذا ما جعل السنوسية صاحبة الكلمة الأولى في ليبيا فيها بعد ، ويدها مقابلد الأمر .

كانت الدولة العثمانية قد اضطرت إلى التفاهم مع إيطاليا بعد أن وسعت نطاق الحرب معها ، واضطرت إلى عقد معاهدة أوثي ، قرب لوزان بسويسرا في ٢٢ شوال ١٣٣٠ هـ (٣ تشرين أول ١٩١٢ م) ، وقد انسحبت الدولة العثمانية أو بالأحرى تركيا من الحرب ، وخرجت من ليبيا ، وتركت أهلها وحدهم وجهاً لوجه أمام الطليان .

والواقع أن العثمانيين كانوا يعدون ليبيا جزءاً من بلادهم ما داموا يحكمون باسم الإسلام ، ويرفعون شعار الجامعة الإسلامية ، فلما تسلمت السلطة جمعية الاتحاد والترقي التي تتخذ من القومية الطوارنية (التركية) فكرة لها ، وتنادي بها ، كان من هذا المنطلق أنهم لاعلاقة لهم بليبيا ، وعليه فقد سأل عليهم التحول عن ليبيا ، واستدعوا قادتهم وحشودهم منها، وعقدوا

ومناخه التي تسول حرب (مستعصم) بالجزائر ، وُلد أحمد شريف في واحة جغبوب ١٢٨٤ هـ ، وأقام به (الشيخ) بواحة الكفرة ، قاد القتال ضد الطليان ، وانحلت مع ابن عمه ، فرحل إلى تركيا ، وأتم عليه السلطان برتبة الوزارة ، ثم ولى الحركة الكفالية ، وأقام به (مرجان) ، وأتم بالاتصال بالعثمان ، وكُلب منه مغادرة تركيا ، فارتحل إلى دمشق ، وطلب من الفرنسيين مغادرة الشام . فسافر إلى المدينة حيث توفي بها عام ١٣٤١ هـ .

معاهدة مع إيطاليا تنزلوا فيها عن حَقِّهم في الدفاع عن ليبيا أو حمايتها .
وعندما وصل خبر المعاهدة إلى أحمد شريف السنوسي ، أرسل خطاباً إلى أبوب
باشا ، قال فيه : « نحن والصلح على طرفي نقيض ، ولا نقبل صلحاً يوجه
من الوجوه ، إذا كان ثمن الصلح تسليم البلاد إلى العدو » .

وكنز العلبيان جهودهم أول الأمر على مسكفة طرابلس ، واضطُرَّ
المجاهدون بعد قتال مرير إلى قبول عرض إيطاليا بإصدار عفو عام عنهم
وتوقف القتال في هذه المنطقة ، غير أن قسماً منهم قد رفض هذا ، وانتقل إلى
الجنوب إلى ولاية فزان يتابع الجهاد هناك .

أمَّا في برقة فقد استمرَّ القتال بإمرة عبد العزيز علي المصري ، وإشراف
أحمد شريف السنوسي ، ووقعت أعنف المعارك قرب الساحل ، ولعلَّ أشهرها
معركة يوم الجمعة التي وقعت في تاريخ ١٠ جمادى الآخرة ١٣٣١هـ (١٦ أيار
١٩١٣ م) ، وقد اشترك فيها أحمد شريف السنوسي بنفسه ، وهزم الطليان ،
وارتدوا إلى مدينة « أمرة » وفشلوا في احتلال الجبل الأخضر حسبما كان مقرَّراً
لهم .

تمسَّكت إيطاليا على تركيا لسحب قواتها من ليبيا ، كما ضغطت على
إنكلترا لسحب القوات والمتطوعين المصريين أيضاً . وسافر عبد العزيز علي
المصري إلى الإسكندرية ، ومنها إلى استنبول أخذاً معه أسلحته محمياً على
ذلك ، وكان أحمد شريف السنوسي قد أرسل عمر المختار لاستلام الأسلحة
من عبد العزيز المصري ولو كرهاً .

بقي المجاهدون وحدهم في الميدان ، فالتقوا مع الطليان في عدة معارك
انتهت باحتلال إيطاليا للمنطقة ، حيث وصلت في ٦ ربيع الثاني ١٣٣٢هـ (٣
أذار ١٩١٤ م) إلى فزان ، واحتلت واحة « مزوق » . وابتدأت بعدها حرب
العصابات ، حيث استطاع المجاهدون إجبار الإيطاليين على إخلاء فزان ،
وحصرهم ثانية في الساحل .

اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ودخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا ،
على حين انحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء فعملت تركيا على مساعدة الليبيين
ضدَّ الطليان والإفادة منهم لقتال الإنكليز في مصر ، والفرنسيين في تونس
والجزائر ، وأرسلت إليهم بعض الرجال القادة وكان منهم نوري بك^(١) وجعفر
العسكري^(٢) ، وعبد الرحمن عزَّام ، وقامت بعض المعارك ، وحصلت
القوات الليبية على انتصارات رائعة ، وخاصة تلك المعارك التي قادها شقيق
« أحمد شريف السنوسي » ، وهو صفحي الدين الشريف . وانتهت الحرب
بهزيمة ألمانيا وشركائها ، ومن بينهم تركيا ، على حين انتصر الحلفاء الذين من
بينهم إيطاليا . وبهزيمة تركيا سحبت بحيرة ما كانت قد أرسلته إلى ليبيا ، وبقي
المجاهدون مرة ثانية وحدهم في الميدان .

منذ أن بدأت الهزائم تظهر على الجيوش التركية والألمانية يافز
عبد الرحمن عزَّام إلى جمع زعماء القبائل والأعيان لتوحيد جهودهم في سبيل

(١) نوري بك : شقيق أبوب باشا رجل الاتحاد والترقي . ووزير الخارجية والحربية في حكومة الاتحاد
والترقي في أواخر أيام الدولة العثمانية حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى .

(٢) جعفر العسكري : ولد ببغداد عام ١٣٠٢هـ ، وتخرج من المدرسة الحربية باستنبول ، ثم من
برلين . حارب مع الأتراك في التقسيم من شبه جزيرة العرب عام ١٣٢٣هـ ، واشترك في
حرب البلقان ، وأرسل عام ١٣٣٤هـ على حراسة ألمانيا إلى ليبيا لحمل السنوسيين على مهاجمة
مصر من حدودها الغربية ، والعمل مع نوري باشا في مشاة الجيش الإنكليزي ، فترك في
بنغازي ، واعتقله الإنكليز حربياً في (مرسى مطروح) عام ١٣٣٥هـ ، ففرج عنه ، وانتقل
بجيش فيصل بن الحسين قائد جيش ما عُرف بالثورة العربية . وعلق به في العفة . وجعله
فصل حاكماً على (حيان) . ثم على (حلب) . وكان من كبار مرافقيه . وخرج معه من
استنبول ورجع إلى بغداد ، وكان وزيراً للدفاع في أول حكومة وطنية ، ثم تولى رئاسة الوزراء ،
وفي أيامه وضع الدستور . وتعددت للمعاهدة الأولى بين العراق وإنكلترا . ثم عُيِّن وزيراً
متمرساً للعراق في لندن ، وتولى وزارتي الخارجية والدفاع عام ١٣٤٩هـ في بغداد . واشترك في
عدة معاهدات ثنائية مع إنكلترا . وتعيَّن وزيراً للدفاع عام ١٣٥٤هـ ، ونشر بكرة صمدلي ،
تطوَّرت جعفر لإعداد نثر الفتنة ، فاستقبله بعض حُصَّاص الثورة . وقلَّوه . وذلك عام
١٣٥٥هـ .

تأليف حكومة من أبناء البلاد ، وقد رشح أحد زعماء القبائل الأمير عثمان فؤاد ابن الخليفة العثماني محمد رشاد لاستلام منصب الرئاسة ، غير أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب ، وكان قد جاء إلى ليبيا مع عبد الرحمن نافذ للاشتراك في القتال .

انتخب زعماء ليبيا مجلساً جمهورياً مؤلفاً من خمسة أعضاء ، ومجلساً للشورى يتألف من عشرين عضواً ، واختاروا عبد الرحمن عزام ليكون مستشاراً لهذه الجمهورية التي استمرت ما يقرب من خمس سنوات ، وكان مقرها مدينة (مسلاتة) .

كان الليبيون قد دحروا القوات الإيطالية ، وقاموا بهجوم على الإنكليز بمصر ، غير أنهم لم ينجحوا ، ولما فشلت حملتهم تلك على مصر تنازل أحمد شريف عن زعامة الحركة السنوسية لابن عمه محمد إدريس الذي هزم الطليان في عدة معارك ، واضطروا إلى إبرام إتفاقية معه اعترفوا له فيها بتفوقه على المناطق ، كما تعهدوا بإبقاء المحاكم الشرعية والعناية بالقرآن الكريم ، وعدم التعرض للزوايا السنوسية ، والسماح بالمبادلات التجارية بين المناطق الساحلية والداخلية .

وعقد مؤتمر في مدينة (غريان) ١٣٣٨ هـ ضم ممثلين عن جميع أبناء البلاد عدا البربر ، واتفقوا على توحيد الجهاد ، وخاف الطليان من نتائج ذلك ، واضطروا إلى الاعتراف بمحمد إدريس السنوسي أميراً على المناطق الداخلية التي كانت تحت سلطته ، كما أصدروا دستوراً للمناطق الساحلية . كل ذلك خوفاً من انطلاق الجهاد بعد أن تعاهد عليه الزعماء ، وحرصاً على الوقت ليتمكنوا فيه من الاستعداد ، وحشد القوات .

وعُرفت نوايا الطليان ، فعقد الليبيون مؤتمراً عام ١٣٣٩ هـ في مدينة (سرت) حضره ممثلون عن السنوسيين ، وعن منطقتي طرابلس ، وكان قد وقع الخلاف بين زعماء طرابلس وبرقة ، وقتت فيه البيعة إلى محمد إدريس

السنوسي ، وكان الطليان قد استعدوا ، وعاد القتال ، ولم يستطع المجاهدون مقاومة ما حشد الأعداء من جيوش جرارة ، فاحتل الإيطاليون منطقتي طرابلس في ١٧ صفر ١٣٤٢ هـ (٢٨ أيلول ١٩٢٣ م) وقصوا على جمهورية ليبيا الأولى .

أما في برقة فقد أعطى محمد إدريس السنوسي القيادة فيها إلى عمر المختار الذي اتخذ مدينة (شحات) في الجبل الأخضر مقراً لقيادته . وأحرز عدة انتصارات على الأعداء ، الأمر الذي جعلهم يُفكرُونَ بالاستيلاء على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر ، ولكنهم هزموا شره هزيمة ، كما هُزموا في محاولتهم احتلال (فزان) ، وأخيراً استطاع الطليان من السيطرة على المناطق المحيطة بالجبل الأخضر .

(١) عمر بن مختار بن عمر النعمي - ينتمي إلى قبيلة « سفة » التي تنتمي في بادية برقة ، وُلد عام ١٢٧٥ هـ في (العطنان) برقة ، وتعلم في زاوية السنوسيين في (حدوب) وحمله محمد الهادي الإدريسي شيخاً على زاوية « الفصور » بالجبل الأخضر قرب (المرح) ، وسافر معه إلى السودان ، وتسلم مشيخة زاوية « تلك » حتى عام ١٣٢١ هـ ، حيث رجع إلى برقة ، وإلى مشيخة زاوية « الفصور » ، خرج لجهاد الطليان بعد أن احتلوا مدينة بنغازي عام ١٣٢٩ هـ ، وحشد للعدو صعوداً منقطع النظير .

وبنغازي هو في سرية من رحاله لتدبر بحسن فارساً بناحية (سلطنة) بالجبل الأخضر ، استطاع مواقع العدو فوجاً ، بقوة من الأعداء أساطت به عشائها ، واستشهد أكثر من ثمان مئة ، وأصيب هو بجرح ، وفقر جواده ، فالتفت عليه الطليان ، وحمله أسيراً ، وهم لا يعرفونه ، وحمل إلى (سوسة) ، ثم عرفوه ، فقلوه بطرام إلى بنغازي ، وسجن أربعة أيام ، ثم حلقوا معه ، فكان مثال السلم ، وأجاب بصراحة ووضوح ، ثم أقدم شيخاً في مركزه ، سلقه سحاري ، وذلك عام ١٣٥٠ هـ ، فكان عمره خمسة وسبعين عاماً ، ومع ذلك كان يجاهد على جواده ، ويحوم بنسبه باستطلاع العدو .

استعمار ليبيا

ألغيت الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) ، وكانت هي البقية الباقية التي تربط المسلمين بعضهم بعض ، فلما ألغيت زالت الروابط الرسمية ، ولم تبق إلا المعنوية التي لا توجد في مجتمع ضعيف متحلق جاهل ، وانقطعت الصلات التي كانت تربط الليبيين بإخوانهم وبقوا وحدهم في الميدان ، ولم تعد تصل إليهم أية مساعدات ، فيجب الاعتماد على أنفسهم وإمكاناتهم .

وترسخت فكرة الإقليمية الضيقة نتيجة التجزئة التي فرضت على المسلمين من قبل أعدائهم الذين سيطروا على بلادهم ، وأصبحت فهم الكلمة الأولى ، وارتبطت مصالح بعضهم بالمستعمرين ، إذ نالوا منهم حظوة ، وسلّموا السلطات ، فأصبحوا يدافعون عنها لتبقى لهم السيادة ، فنادوا باسم الوطنية التي فسروها بالإقليمية التي سؤدوا فيها . وبدأت المسابقات لرفع هذه الشعارات ، وإبراز بعض الأعمال لتبرير استلامهم السلطة ، والأعداء يوجهون ويدفعون ، وسُرون عما يجري .

وإن المشكلات الكثيرة لكل إقليم قد جعلت أهله ينصرفون إلى حلّ موضوعاتهم الخاصة ، وهذا ما جعل جذور الاتصالية تتعمق ، حيث يلتفت سكان كل إقليم إلى مشكلاتهم ، هذا إضافة إلى الجهل ، فلا يعرف أهل منطقة ما يحلّ بإخوانهم في المنطقة الثانية ، ويزيد الأمر سوءاً توجيه المستعمر

إلى ما يثير الأحقاد بين الأقاليم ، ويزرع الشكوك بين أهلها ، وبين الراعي والرعية . وإذا وجدت الروح المعنوية ، فهي عند فئة قليلة منهم ، ومحاول الفئات المستلطة قتلها وإماتها .

السيطرة الإيطالية - استطاع موسوليني أن يتسلم زعامة إيطاليا ، وأن يسيطر على حكمها تماماً في الثالث الأول من عام ١٩٤١ هـ (أواخر عام ١٩٢٢ م) ، وأراد أن يُنقذ دعائم حكمه بلفت نظر السكان إلى خارج البلاد ، وإشغالهم بانتصارات واسعة ضد شعب قليل العدد ، قليل الإمكانيات ، أمن مطمئن ، لا يعرف الخقد ، ولا يرغب في العدوان . وإذا ما اتجه الناس إلى خارج حدود بلادهم ، وانصرف اهتمامهم إلى تلك الجهات ، تركوا ما يحدث داخل البلاد من ظلم ، وما يرتكب من مخالفات دستورية وتعديبات على الآخرين وحقوقهم .

نقض موسوليني الاتفاقات التي قطعتها حكومة إيطاليا السابقة على نفسها ، فنقض الاعتراف بحكومة محمد إدريس السنوسي في داخل ليبيا ، ورفض الاعتراف بالمحاكم الشرعية في المناطق التي يسيطر عليها الطليان ، وباللهجة العربية ، وبالعناية بالقرآن الكريم ، وبعدم التعرّض للزوايا السنوسية ، وبالسباح بالتجارة بين الجهات الساحلية التي تخضع للاستعمار الإيطالي والجهات الداخلية التي لا تزال تحت سيطرة الليبيين أنفسهم ، وأن موسوليني أي شيء سوى الخضوع لإيطاليا والرضوخ له شخصياً ، وعدّ ما هو قائم في ليبيا ضعفاً من حكومة إيطاليا السابقة ، ويجب أن تبرز الآن قيمة إيطاليا شاذة .

عين « موسوليني » حاكماً جديداً على ليبيا يُدعى « بونجيوفاني » ، وزوّده بصلاحيات واسعة ، ووضع تحت تصرفه جيشاً ضخماً بقوده اللواء « بادوليو » واللواء « غرازياتي » . أحب « بادوليو » أن يتعرف على معنويات عمر المختار وطريقة تفكيره ، فأجرى مفاوضة معه ، وسأله : ما هي الشروط التي تضعونها للمصالحة مع حكومة إيطاليا ؟

فأجاب عمر المختار: ألا تدخل الحكومة الإيطالية في أمور ديننا، وإن تكون اللغة العربية لغة رسمية معترفاً بها في دواوين الدولة، وأن تفتح مدارس خاصة، يُدرّس فيها التوحيد والتفسير والفقه وسائر العلوم، وأن تفتح مدارس لتعليم اللغة العربية، وأن يلغى القانون الذي وضعته إيطاليا، فهو وضعي يخالف شرع الله، وهذا لا يصح في عقيدتنا، فعرف «بادوليو» أنه أمام عملاق، ولا يذ من قوة عظيمة لتحقيق النصر عليه.

حشد «بادوليو» قوة ضخمة مشحونة بالحقده على الإسلام، مليئة قلوبها بالرعب من أبنائه، مسحوقة في بلادها بالاستبداد، وسمح لها بعمل كل شيء، وما أشبه ما يرتكبه الحائف إذا انتصر، والحاقد إذا غلب، والدليل إذا عز، والغدير إذا أبطرته النعمة! وهذا ما كان من جنود الطليان في ليبيا كانوا كأنهم بهائم رُبطت منذ مدة، ثم تُركت ترثع سائمة في مرعى غض، فكانت أهمالهم وحشية يندي لها جبين الإنسانية لما ارتكبه من سبي للنساء، وصلب لهن، وهن عاريات، وبيع بالجملة، وقتل للرجال صبراً وأمام ذويمهم، وانتهاك شرمات المساجد، ودوس المصاحف بالأقدام. وكان عدد القتل من المسلمين في منطقتي برقة وطرابلس خمسمائة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانين وعشرين (٥٧٠٩٢٨) إنساناً.

كان محمد إدريس السنوسي قد اضطرّ لترك ليبيا والالتجاء إلى مصر، واستمرّ عمر المختار برفع لواء الجهاد، ويقوم بحرب العصابات، وخاصة في (برقة) في منطقة الجبل الأخضر، وبقي في جهاده مدة ثمان سنوات (من ١٣٤٢ إلى ١٣٥٠هـ)، وقد انقطعت عن ليبيا خلال هذه المدة كل الإمدادات والمساعدات التي كانت تصل إليها من الخارج، أو يجتمل أن تصل من بعض المسلمين، ومن البلدان العربية المجاورة.

قام المفوض السامي الإيطالي الجديد «بونجيوالي» بحلّ المعسكرات في منطقة برقة، واحتلت القوات الإيطالية مدينة (إجداليا) العاصمة السنوسية في تاريخ ٦ رمضان ١٣٤١هـ (٢١ نيسان ١٩٢٣م)، ثم أعلن المفوض

السامي بعد ثلاثة أيام من احتلال العاصمة السنوسية إلغاء جميع الاتفاقات المعقودة بين إيطاليا والسنوسي، وأن الطريقة السنوسية لم تعد سوى طريقة دينية. وأبلغ وزير إيطاليا المفوض في القاهرة هذا القرار إلى محمد إدريس السنوسي، وبذا فقد زال أي تقوى للسنوسيين في المناطق الداخلية من ليبيا حسماً كان سارياً نتيجة الاتفاقات، كما انتهى مفعول ما قطعت إيطاليا على نفسها من قبود في المناطق الساحلية.

وفي ١٧ جمادى الأولى ١٣٤٤هـ (٢ كانون الأول ١٩٢٥م) تنازلت مصر أو بالأحرى إنكلترا عن واحة «جغبوب» لإيطاليا، وهي منطقة الدعوة السنوسية، فدخلتها القوات الإيطالية. وقد كانت إنكلترا تريد بحملة إيطاليا وعدم إعصابها ما دامت إيطاليا تفكك بالمسلمين بطريقة أكثر سوءاً مما تقوم هي به، كما أنها لا تريد الصدام معها بعد تسلط الحكم الفردي الاستبدادي عليها، وخوفاً من قيام أنظمة شبيهة أخرى، والتحرك نحو ألمانيا التي كانت تسير في المسعى ذاته.

وتقدّم الطليان في داخل ليبيا فاحتلوا (العقيلة) و(مسروقي) و(غات)، وبذا تمّت سيطرتهم على (قرآن) وغربي ليبيا. ثم تحركت قواتهم نحو واحات الجزء الشرقي فاحتلوا (أوجلة) و(جالو)، وأخيراً سقطت واحات الكفرة، آخر معاقل السنوسيين في ١٥ شعبان ١٣٤٩هـ (٤ كانون الثاني ١٩٣١م)، وبذلك تحوّل الجبل الأخضر من كل ناحية.

كان قد بقي من زعماء الجهاد عمر المختار ومحمد الرضا فبدأ الطليان بمفاوضتها. أمّا محمد الرضا، فقد استسلم في ١٥ رجب ١٣٤٦هـ (٧ كانون الثاني ١٩٣٨م)، وأمّا عمر المختار فقد رفض، واستمرت المفاوضات معه حتى غرة جمادى الآخرة ١٣٤٨هـ (٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م) أي ما يقرب من سنتين من استسلام محمد الرضا.

أعلن عمر المختار استئناف الجهاد في غرة جمادى الآخرة، وقطع

المفاوضات بعد أن تأخر « بادوليو » برؤ الخوات عليه ، واستمر في جهاده هذه المرة عشرين شهراً . وبينما كان يستطلع مع حسين من لفرسانه قوات العدو في « سلطنة » فوجي « بقوات ضخمة للعدو ، فاصطدم معها ، واستشهد أكثر فرسانه ، وسقط هو متخذاً بالجراح ، وقد قُتل جواده ، وحمله الأعداء أسيراً ، ولم يعرفوه ، وذلك في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٠هـ (١١ أيلول ١٩٣١م) . ولما عرفوه نقلوه بسرعة إلى « سوسة » ومنها أركب الطراد « أوستي » وسجن أربعة أيام ، ثم حوكم محاكمةً صوريةً ، وأجاب عن هُباب ، وأخذ على نفسه مسؤولية كل ما حدث من أعمال الجهاد ، فقوت المحكمة إعدامه على الرغم من أن عمره يزيد على الخامسة والسبعين ، فأعدم في اليوم التالي شنقاً في ٤ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ (١٦ أيلول ١٩٣١م) بمرکز « سلوق » في (بنغازي) ، وأجبر الأهالي على مشاهدة إعدامه ، وكان منظرًا مؤثراً ودهياً أثار الناس وحرك فيهم روح الجهاد ، مما جعل الطغاة يخشون عاقبة ما قاموا به ، فدفنوه سرّاً ، وأخفوا معالم القبر .

لقد خاض عمر المختار مائتين وثلاثاً وستين معركةً خلال العشرين شهراً الأخيرة ، وكانت أشهر هذه المعارك : « الرحية » و« غلبية المظمورة » و« كرسية » وهي أسوأ معارك في الجبل الأخضر في منطقة برقة .

خلت الساحة بعد استشهاد عمر المختار ، فأغلقت الزوايا السنوسية ، وصودرت أملاكها . ولا نستطيع أن نقول : إن حركة المقاومة قد أخذت تناماً ، وإنما بقي منها أثرٌ يظهر بين الحين والحين .

قُدِّر عدد الشهداء من الليبيين في السنوات العشر الأولى من الاحتلال الإيطالي بسبعين ألف شهيد . ووصل هذا الرقم في النهاية إلى خمسمائة وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرين إنساناً كما سبق أن ذكرنا . واستولى الطليان على مساحات واسعة من أخصب الأراضي ، ولقد وضعوا أيديهم حتى عام ١٣٥٠هـ على مائة وعشرين فداناً في منطقة برقة فقط ، ولم يدفخوا سوى ثلث ثمنها ، ثم تضاعفت هذه المساحات بعد عامين . وشجعت إيطاليا هجرة

إنسانها إلى ليبيا ، وأمدتهم بالأموال ، وأسكنتهم بالأراضي والأملاك التي اغتصبها ، وأقامت مزارع فردية ، ومزارع حكومية على شكل مستعمرات إغراء للطليان بالهجرة إلى ليبيا . وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٥٧هـ (٩ كانون الثاني ١٩٣٩م) أي قبل اندلاع ناز الحرب العالمية الثانية بأقل من تسعة أشهر أعلنت حتم طرابلس وبرقة إلى ليبيا^(١) ، وعدهتها جزءاً من الأراضي الإيطالية ، ومنحت السكان الجنسية الإيطالية ، وأجبرت القبائل على الاستقرار ، وإضافة إلى هذا الظلم ملأت إيطاليا البلاد الليبية بالمدراس الإيطالية ، وألزمت السكان على تعلم لغتها ، وعاملت الأهالي معاملةً سيئة جداً حيث حرمت عليهم الكثير ، وهتكت الأعراض ، وألفت الناس من الطائرات وهم أحياء إذا قالوا قولة حق أو انتقدوا ، وسأقت العمال والمجندين للخدمة مع الجيش الإيطالي في الخيشة أو في الصحراء الغربية ، وارتكبت أشنع الجرائم والشكرات .

هذا بالنسبة إلى الأعمال العسكرية وبعض مظالم الطليان في ليبيا ، أما بالنسبة إلى نشاط السكان السياسي خارج البلاد ، فقد أسس بشير السعدوي^(٢) جمعية الدفاع الليبي (الطرابلسي - البرقاوي) في دمشق عام ١٣٤٧هـ ، وإن كان جل أعضائها من الليبيين المهاجرين ؛ إلا أنه قد دخلها بعد الأساتذة من غير الليبيين ، وكانوا يومذاك أكثر أفراد المجتمع أملاًغاً نسيباً . وكان منهم : عبد الغني الباجقني وهو من أصل لبيبي ، وبكتري قدورة ، وكامل عياد ، وكانت أهم مطالب هذه الجمعية التي أعلنتها عام ١٣٤٨هـ هي :

- (١) ليبيا بالأصل اصطلاح يطلق على الصحراء التي تقع غرب نهر النيل وجنوب برقة وطرابلس
- (٢) بشير السعدوي - من أهالي (طرابلس الغرب) ، رحل عام ١٣٥٥هـ إلى المملكة العربية السعودية ، وعمل مستشاراً عند ملكها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، ورجع إلى بلاده عند استقلالها ، ولكن لم ينترح إلى الملك محمد إمرين السويدي ، فرجع إلى القاهرة ، ومات بها عام ١٣٧٦هـ ، صفاً رسالةً سماها : « فطائع الاستعمار الإيطالي الليبي في طرابلس وبرقة » .

- ١ - تأسيس حكومة وطنية ذات سيادة ، على رأسها زعيمٌ مسلمٌ تختاره الأمة .
- ٢ - تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور للبلاد .
- ٣ - انتخاب مجلس للنواب .
- ٤ - جعل اللغة العربية لغةً رسميةً .
- ٥ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامي .
- ٦ - العناية بالأوقاف بإدارة إسلامية .
- ٧ - إصدار عقوبات عام .
- ٨ - عقد معاهدةٍ مع إيطاليا يقرها المجلس النيابي .

وقد افتتحت هذه الجمعية فرعاً لها في تونس عام ١٣٤٩ هـ برئاسة محمد عربيب الزليطني .

وتأسست جمعية في مصر برئاسة أحمد السويحلي ، وقامت بنشاط واسع ، وافتتحت عام ١٣٦٢ هـ نادي طرابلس الغرب الثقافي .

وشكلت الجاليات الليبية التي تقطن مختلف أرجاء العالم الإسلامي لجنة للدفاع عن حقوق ليبيا ، واتخذت هذه اللجنة ميثاقاً وطنياً لها ، وعندما انعقد المؤتمر الإسلامي في القدس عام ١٣٥٠ هـ ، أرسلت هذه اللجنة مندوبين عنها لحضور المؤتمر ، وقدمت له نسخة من الميثاق الوطني . وقد طالبت اللجنة المسلمين في أقطار الأرض كلها بتقديم المساعدة لإخوانهم المنكوبين في ليبيا . وقد جاء في الميثاق ما يلي :

- ١ - تأليف جمعية تأسيسية لمن دستور البلاد .
- ٢ - انتخاب الأمة مجلساً حائزاً على الصلاحية التي يخولها إياها الدستور .
- ٣ - اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في دواوين الحكومة والتعليم .
- ٤ - المحافظة على شعائر الدين الإسلامي وتقاليد القطر في جميع أرجائه .
- ٥ - العناية بالأوقاف وإدارتها من قبل لجنة إسلامية .
- ٦ - العقوبات العام عن جميع المشتغلين بالسياسة داخل القطر وخارجه .

٧ - تحسين العلاقات بين الشعب في طرابلس وبنزقة والدولة الإيطالية بمعاهدةٍ يعقدها الطرفان ، ويصدقها المجلس النيابي .

٨ - تأليف حكومة وطنية ذات سيادة يرأسها زعيمٌ مسلمٌ تختاره الأمة .

يبدو من البيانات هذه أن الليبيين كانوا يقفون موقف الملاينة مع الظليان لعلمهم بحصولهم على شيءٍ من تخفيف الشدة بعد أن زاد طغيانهم ، فهم يطالبون بعقد معاهدةٍ مع الظليان ينالون فيها شيئاً من الاعتراف بالذات ، ولو كان لإيطاليا شيءٌ من النفوذ .

ويبدو أن فرنسا كانت تتأهض إيطاليا وتختلف في ذلك عن إنكلترا ، فقد قامت الجمعيات الليبية في مناطق نفوذ فرنسا في سوريا وفي تونس ، ولعلَّ إيطاليا وفرنسا كانتا على خلافٍ من أجل تونس ، أو أن كلاهما تريد منطلقاً لليبيا لنفسها ، لذا فإن فرنسا كانت تعادي إيطاليا ، وتحرك الليبيين ضدها .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (١ أيلول ١٩٣٩ م) ، ودخلت فيها إيطاليا إلى جانب ألمانيا واليابان على حين كان في الطرف المقابل : إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والأمراطورية الروسية ، ومعنى ذلك أن أرض ليبيا ستكون ساحة صراع بين الأطراف المتخاصمة ، فأرضها محتلة من قبل إيطاليا ، بينما تسيطر إنكلترا على الأراضي التي تحدها من الشرق ، وهي أرض مصر ، وتستعمر فرنسا المناطق التي تحدها ليبيا من الغرب والجنوب وهي : تونس ، والجزائر ، والنيجر ، وتشاد . حتى السواحل الليبية ستكون ميداناً للحرب بحرية كاسحة ، فالأسطول الإنكليزي له قوته في البحر المتوسط ، وبما أن بعده الأسطول الفرنسي حيث تشرف فرنسا على هذا البحر من ناحية الجنوب ، وتستعمر البلدان التي تشكل شطآنه الجنوبية من ناحية الغرب ، وهي : تونس ، والجزائر ، والمغرب ، كما تستعمر أجزاء من شطآنه الشرقية وهي :

سوريا ولبنان . أما إيطاليا فإن أراضيها تمتد وسط هذا البحر ، وتكاد تجعله جزأين ، إضافة إلى أنها تعدّ ليبيا جزءاً من مملكتها .

بدأت الحرب بهجوم ألماني صاعق اكتسح بولندا من ناحية الشرق ، فأعلنت إنكلترا وفرنسا الحرب على ألمانيا ، فالتفتت ألمانيا إلى ناحية الغرب ، فضربت فرنسا ضربة قوية ألقت السلاح بعدها ، وعُدلت عاصمتها باريس مدينة مفتوحة ، فدخلها الألمان . وتشكّلت في فرنسا حكومة فيشي برئاسة الجنرال بيتان ، وعقدت معاهدة مع الألمان ، وعدّتهم حلفاء لها ، وكان لهذه الحكومة النفوذ في المستعمرات الفرنسية فيا وراء البحار ، وبدأ فإن الصدام بين فرنسا وإيطاليا لن يكون ، ولن تكون هناك حربٌ على الحدود الليبية من جهة الغرب والجنوب في مراحل الحرب الأولى على الأقل ، لأن لفرنسا حكومة أخرى خارج أرضها وهي حكومة فرنسا الحرة برئاسة الجنرال ديغول ، حيث يقيم في لندن ، ويعمل مع الحلفاء ، ولا بدّ من صدام بين حكومتَي فرنسا تبعاً لمجريات أحداث الحرب .

أما منطقة الحدود المصرية - الليبية فتكون إحدى مناطق الصراع الرئيسية في العالم خارج القارة الأوربية ، وذلك للتنافس المباشر بين طرفي الحرب ، حيث إنكلترا في مصر ، وإيطاليا في ليبيا ، وسيعمل كل طرفٍ لإزالة ضربة قاضية في خصمه - إن استطاع - لإخراجه من دائرة القتال ، وسيعتعمل لذلك كل الوسائل المتوفرة لديه أو التي يمكن أن يستفيد منها .

إن أهم وسيلة لدى إنكلترا الاتصال بالمجاهدين الليبيين ، ودعمهم ضدّ الطليان وحثهم على القتال ، وكانهم أصبحوا أصدقاء لهم ، وكانوا بالأمس أعداء ، بل إن إيطاليا لم تتقدّم إلى احتلال ليبيا إلا وقد ضمنت عدم معارضة إنكلترا ، ولكنها اليوم كلاهما أعداء لإيطاليا ، وعداوة إنكلترا عداوة مرحلية أو مؤقتة اقتضتها السياسة والتزاع لغرض النفوذ ، وغداً تعودان للقاء وللقتال في حندق واحدٍ ضد المسلمين ، فكلاهما مشغولان بالخطد على

الإسلام ، ويعمل لخدمة الصليبية . أما عداوة ليبيا فعداوة عقيدة ، وهي بالقية حتى يدين الطليان بالإسلام ، أو يتزع الإسلام من قلوب الليبيين ، بل لن يؤمن الطليان بتزع الإسلام من قلوب الليبيين ، حتى يُعادونه ويحارسونه ، ويُصبحوا نصارى أو يهوداً . وعمل كسل فقد أدعت إنكلترا الصداقة للمجاهدين ، ومدّت لهم يد العون ، وقدمت إليهم المساعدات ، بل وكالت على صلة مباشرة بكبيرهم محمد إدريس السنوسي ، فهو يعيش في مصر ، في منطقة نفوذها ، وتحت سيطرتها ، وفي حمايتها ورعايتها ، وقد وجدت فيه ضالتها ، فهو الصلة لها مع المجاهدين ، وهو وسيلتها لحكم بلادها في المستقبل ، وراعي مصالحها فيما إذا خرجت من أرضه ، لذا يجب رعايته بالشكل المطلوب ، وعلى قدر ما تنجح في سياستها معه ، على قدر ما تحقّق نصرها في الوقت الحالي ، ومصلحتها في الأيام القادمة والمستقبل القريب .

لم يكن محمد إدريس السنوسي يقوم بأي نشاطٍ سياسي في مصر ، على حين يقوم غيره بذلك ، بل لم تكن إنكلترا تسمح له بذلك ، فإن أي نشاطٍ سياسيٍ للعلاقة بين إنكلترا وإيطاليا ، ولم تكن كلتاهما تريد ذلك للظروف الدولية التي تمرّ بها القارة الأوربية خاصة ، لذا نلاحظ أنه رغم وقوع مصر بجوار ليبيا ، ورغم وجود محمد إدريس السنوسي في مصر ، بل وعددٍ آخر من الليبيين معه ، إلا أنه لم تكن هناك نشاطات سياسية ضد إيطاليا على حين وُجد مثل هذا النشاط في تونس ودمشق ، رغم البعد بين دمشق وليبيا ، وعدم وجود كثير من الليبيين في دمشق .

لما دخلت إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا، نشطت إنكلترا، ودفعت محمد إدريس السنوسي للعمل ، وقد عقد اجتماع في بيت السنوسي بالاسكندرية في تاريخ ٦ رمضان ١٣٥٨هـ (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ م) وحضره عن طرابلس أحمد السويحي ، وأحمد الربيع ، وعون وسوف ، وتوفيق الغرياني ، ومحمد العيسوي ، وعن منطقة بركة : عبد السلام الكندة ، وعبد الحميد

الساد. وبعد أربعة أيام تم الاتفاق على تجديد البيعة لمحمد إدريس السنوسي بالإمرة على منطقة ليبيا، وتشكيل لجنة برئاسة الأمير وعضوية أحمد السويحل وأحمد المريض وعبد الحميد العبادو. للعمل من جديد ضد الطليان.

من السياسة ألا تقدم إنكلترا عرضاً كبيراً لليبيين، وإنما تترك ذلك للإمام وحسب الظروف، لتلوهوم، ولتختار من تشاء، وعندئذ تقدم له العروض ليصبح في المستقبل خاضعاً لها، فمكاتبه من بعض قضائتها عليه أو من بعض فضلائها تقدم له، فكان بلاده من خيراتها ومهد له منها، على حين أنها غريبة والبلاد لأهلها. ومن السياسة أن تبدأ بتسخير أهل ليبيا لمصلحتها، وفي حدود ما ترسم لهم، ثم لمح ما تشاء.

عرضت إنكلترا العمل على الليبيين، وتقديم المساعدة للجهاد ضد الأعداء من الطليان، وكألفت حمد الساسل^(١) للتوسط في ذلك، وعرضت أجراً زهيداً للذين يتطوعون للقتال في صفوف الجيوش الإنكليزية، غير أن الطرابلسيين رفضوا ذلك العرض، وعرفوا أن إنكلترا تريد استغلالهم، فبالأمس كانت بجانب إيطاليا وضد أهل ليبيا، واليوم تريد أن تقاتل إيطاليا بأهل ليبيا لمصلحة الإنكليز والإنكليز فقط.

رضي محمد إدريس السنوسي العمل برأي إنكلترا، وعهد إلى صفى الدين السنوسي بتجنيد المتطوعين، وفتح مكتباً لتجنيد السنوسيين ومن يقبل العمل معهم، واستطاع أن يجند أربعة عشر ألف جندي، ومائة وعشرين ضابطاً.

شكل محمد إدريس السنوسي الجمعية الوطنية الليبية التي قُورت إعلان

(١) حمد بن محمود بن محمد الساسل: وُلد في القاهرة عام ١٢٨٨هـ، وهو من أصل مغربي، وقد حُافظ في لسانه على الزي المغربي، تعلم الإنكليزية والفرنسية بالمرسة الكلامية، وسُني عبداً لقلبة، الزمخ، وقرب النجوم. وكان من أعضاء الجمعية التشريعية، كان مع سعد زغلول، وأُعي معه إلى مالطة، ومات بالقاهرة عام ١٣٥٩هـ.

بيته وتقويضه دون قيد أو شرط، وخوض الحرب إلى جانب إنكلترا، غير أن زعماء منطقة طرابلس قد رفضوا الموافقة على قرارات هذه الجمعية، وانطلقوا إلى بقية البلدان العربية للعمل للقضية الليبية.

مضى أكثر من عام على نشوب الحرب العالمية الثانية، ولم تتحرك الجبهة بين ليبيا ومصر، أو بالأحرى بين إيطاليا وإنكلترا في هذه الجبهة، وذلك لانشغال دول أوروبا بالقتال على أرض قارنتهم. فلما انسحب الألمان وضع فرنسا، وسيطروا على معظم أوروبا، ولا يستثنى منها إلا روسيا وإنكلترا، وقد فشلوا بالبرول في إنكلترا، عندها فكروا بنقل المعركة إلى البحر المتوسط لضرب مواقع الإنكليز المهمة واحتلالها، وهي: جبل طارق، ومالطة، وقبرص، والإسكندرية.

التقى هتلر بموسوليني في ١٠ برنبره في ٣ رمضان ١٣٥٩هـ (٤ تشرين الأول ١٩٤٠م)، وأعلمه أنه غير فكرته بالتزول إلى إنكلترا، وأنه يجب نقل المعركة إلى البحر المتوسط، لإجبار إنكلترا على الركوع على ركبتيها بعد احتلال قواعدها في المتوسط.

بدأ الطليان بالهجوم على مصر من ليبيا، ودخلوا أرضها، ولم تحس إلا أيام قليلة تزيد على الشهرين، حتى وصلوا إلى موقع «سيدي براني» وبعد شهرين آخرين قام الإنكليز بهجوم كاسح معاكس بالجيوش الأسترالية، والنيوزيلندية، والهندية، والقوا بالإيطاليين حتى بنغازي، وشكلوا حكومة عسكرية في برقة مقرها في مدينة بنغازي. غير أن الألمان والاطليان بقيادة «رومل» قاموا بهجوم كسحوا فيه القوات الإنكليزية، ووصلوا إلى حدود مصر في جمادى الأولى ١٣٦٠هـ (حزيران ١٩٤١م)، ثم تابع سيره باتجاه الإسكندرية، غير أنه توقّف في موقع «العلمين»، ووصل الألمان والاطليان بذلك إلى ذروة تفوقهم.

حين «مونتغمري» قائدًا للجيش الإنكليزي الثامن في تاريخ ٣ شعبان

وأصبح درومل ٩ بين نارين ، واستطاعت القوات الإنكليزية دخول مدينة طرابلس الغرب في تاريخ ١٧ محرم ١٣٦٢هـ (٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣ م) ، والسحب الطليان من ليبيا بعد أسبوعين من احتلال طرابلس .

ثم تمّ الإنزال في جزيرة صقلية في تاريخ ٨ رجب ١٣٦٢هـ (١٠ تموز ١٩٤٣ م) وتخلّى بعدها موسوليني عن السلطة في ٢٨ رجب ١٣٦٢هـ (٣٠ تموز ١٩٤٣ م) ، وحدث الإنزال في شبه الجزيرة الإيطالية في ٩ رمضان ١٣٦٢هـ (٨ أيلول ١٩٤٣ م) واستمر تراجع دول المحور حتى انتهت الحرب باستسلام ألمانيا في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٧ أيار ١٩٤٥ م)

وبينا كانت تتقدّم القوات الإنكليزية من الشرق ، وتنهال المقاومة الألمانية - الإيطالية ، كانت القوات الفرنسية تتقدّم من الجنوب ، وقد احتلت منطقة قرّان ، وهكذا أصبحت ليبيا منطقة عدوٍّ محتلة من قسطنطينية إلى أقامت إنكلترا حكماً عسكرياً في كل من برقة وطرابلس ، وأقامت فرنسا حكماً عسكرياً في قرّان ، وحصلت الولايات المتحدة على قواعد جوية .

فصلت إنكلترا بين برقة وطرابلس ، وميّزت بين القسمين في المعاملة فأما برقة فقد سمحت بالتعامل فيها بالجيش المصري ، ورفعت الرقابة عن المطبوعات ، والقيود عن التجارة ، كما سمحت بالسفر لمن أُراده ، ولم تمنع في سفر السكان ، ولم تفرض ضرائب مباشرة حتى عام ١٣٦٥هـ . وأما طرابلس فقد أبت الأحكام العسكرية فيها . وقد قدّمت مساعدات لحزبة القسمين .

وأما فرنسا فقد قسّمت المناطق التي احتلتها إلى ثلاثة أقسام وهي :

١ - غدامس : وألحقها بتونس .

٢ - غات : وألحقها إدارياً بالجزائر .

٣ - قرّان : وألحقها إدارياً بالجزائر .

وفرضت الفرنك الفرنسي محلّ الليرة الإيطالية ، وأعادت منصب

لمصرف العثماني ، وعيّنت أحمد سيف النصر مستصرفاً على قرّان .

النضال والتاورات السياسية : اختلف النضال بين منطقة وأخرى فالأصل أن الحكم عسكري ، فلا أحزاب ولا هيئات ، ولا صحافة ، ولا أدبية سواء أكانت فكرية أم سياسية ، ولا منافسة على تأمين الوضع الأفضل للوصول إلى السلطة ، فالرأي والحكم أولاً وأخيراً للحاكم العسكري .

ففي المنطقة الفرنسية (قرّان) وعدد ديفول الذي آل إليه الحكم بعد انتصار فرنسا الحرة بزعامته مع الحلفاء ، وعدد سكان قرّان بالطمانية والأمن وسادة النظام في ظلّ فرنسا ، وبما أن المنطقة قد قسّمت ، وعدد السكان قليل ، لذا لم يبد أي أثر للدعوات أو التنظيمات .

وأما في المنطقة الإنكليزية (برقة وطرابلس) ، فالقسيم قائم . ففي برقة يرغب الأهالي بإمرة محمد إدريس السنوسي غير أنه لم يرض أن يأتي على أساس غامض ، وإنكلترا لم تعترف بإمرته ، لذلك بقي في مصر . إنكلترا تريد أن يطلب هو بنفسه الإمارة منها ، ويُبلّغ في الطلب ، ويسعى إليها ، عندها نذّمها له ، وتسلّمه حكم برقة ، فتكون صاحبة الفضل والمنة عليه ، فترطه بها ويسير في فلكتها ، وتجعل مصيره بيدها . وهو يريد أن تُججم قليلاً حتى يطلب به السكان ، ويتظاهرون من أجل ذلك ، وتضطر إنكلترا عندها أن تستجيب للأهالي ومطالبهم ، وتدعوه لاستلام الإمارة ، فيكون قد جاء بناءً على اختيار السكان وتلبية لمطالبهم به ، فالرأي لهم ، ولا يكون لإنكلترا فضل عليه ، ولكن السكان لم يستطيعوا فعل شيء ، فالحكم عسكري ، وإنكلترا هي المنتصرة ، ولذلك بقي الوضع هادئاً ، ولم يحدث شيء . ووجد السنوسي أنه إن لم يطلب هو لنفسه الإمارة ويستجيب لمطالب إنكلترا ، فإنها ستجد غيره ، وكثير أولئك الذين يرمقون أمامها ، ويعرضون أنفسهم عرضاً غير مشرف ، ويستقلون لها الرأي الذي ترغب . ووجد أنه سيطلب الإمارة في النهاية وإلاّ ضاعت منه إلى النهاية ، وإنكلترا تعترف هذا وتتسفر ، وهو يدرك هذا ويترنّب .

في برقة : استأنف نادي عمر المختار^(١) نشاطه في مطلع عام ١٣٦٣هـ (مطلع عام ١٩٤٤م) ، وقد تولى رئاسته مصطفى عامر بعد وفاة مؤسسه أسعد بن عمران ، ولم يمتد نشاطه في البداية ثم توسع خارج مدينة بنغازي حتى غدت له فروغ (درنة) وغيرها . ودعا إلى تأسيس دولة ليبية متحدة بإمرة محمد إدريس السنوسي ، وقد ظهر على أنه نادٍ أدبي ليس إلا ، ولكنه لم يلبث أن أصدر مجلة باسم مجلة عمر المختار ، كما أسس جريدة عرفت باسم جريدتنا « الوطن » ، ومن هذا يبدو أن العمل السياسي وإن حمل اسم نادٍ . وحدد النادي أهدافه بتأييد إمارة محمد إدريس السنوسي والانضمام إلى جامعة الدول العربية . ولكن إنكثرا عندما زاد النادي من نشاطه حتى تتأكد أن الأمر بيدها لا يبد أحد غيرها مهما كان وزنه السياسي أو الاحتياجي واسعاً ، وحفظت صفحة ، واضطهدت أعضاؤه ، ثم ظهر مرة أخرى ، وبعد مدة باسم جمعية عمر المختار ، وأحياناً كان يُطلق عليها اسم « الجمعية الوطنية » .

ونشأت في برقة أيضاً رابطة الشباب الإسلامية ، وكان من أبرز أعضائها صالح مسعود بويصر الذي كان لا يزال يدرس بمصر في الجامع الأزهر ، وتسم اللقاءات في بيته . وتأسس للرابطة فروغ في مدينتي : « درنة » و « المرج » وغيرها .

لم تكن الجمعية ولا الرابطة لتبحث في أمور وحدة الأقاليم التي تكوّنت منها فيما بعد دولة ليبيا (برقة - طرابلس - فزان) ، وإنما كانتا تنفقان في المطالبة بإمارة السنوسي ، ثم وصل البحث في الوحدة وكانت الرابطة ترى أنه لا يمكن جمع هذه الأقاليم الثلاثة إلا في ظلّ الإمارة السنوسية ، وترى أن تكون الإمارة التي تدعو إلى الاستقلال ، فإذا ما تمّ كانت الدعوة إلى الوحدة .

أما الجمعية فأصبحت ترى الدعوة إلى الوحدة فإذا ما تحققت كان العمل

(١) تأسس نادي عمر المختار في القاهرة عام ١٣٤١هـ ، ثم توقف نشاطه عندما تقدم الألمان ووصلوا إلى العنبرين .

إلى تسليم السنوسي زعامة الدولة المرتفعة ، ولكن فرح الجمعية في « درنة » قد أعلن أنه يمكنه أن يتخلّى عن الوحدة ، غير أنه لا يمكنه أبداً أن يتخلّى عن إمارة السنوسيين .

رأى محمد إدريس السنوسي نفسه مضطراً للتنازل عن فكرته بعدم الطلب من إنكثرا بالساح له بالعودة إلى برقة والاستقرار فيها ، فإنه إن لم يرضح للأمر الواقع حي . وغيره ونصب أميراً ، وبقي هو بعيداً ، لذا فقد أقدم وطلب من السلطات الإنكليزية الساح له بالرجوع إلى بلده ومغادرة مصر ، فسححت له ، ورجع مُكرماً ، ومُعترفاً له بمكانته .

غادر السنوسي برقة فجأة ، وارتحل إلى مصر أياً إليها في جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (نيسان ١٩٤٦م) ، فاجتمع الناس حول بيته ، وحالوا دون التحاق زوجته به ، وطالبوا بعودته ، وظهرت فوضى ، واكفهر الجو ، ولم يُزل الغمة إلا قدوم صابغ أبلغ الشعب أن السيد محمد إدريس السنوسي سيعود إليهم خلال عشرة أيام ، وفعلاً فقد رجع في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦م) . وفي هذه الأثناء تشكلت الجبهة الوطنية من إخوان عمر المختار الذين حملوا معه السلاح ، وجاهدوا ضد الظليان .

وفي ٢٩ محرم ١٣٦٧هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٧م) طلب محمد إدريس السنوسي من الهيئات السياسية في برقة حل نفسها ، وهي : جمعية عمر المختار ، رابطة الشباب الإسلامية ، الجبهة الوطنية البرقاوية ، وتشكيل هيئة واحدة ، وقد وافقت كلها وانصاعت لأمره ، وشكلت المؤتمر الوطني البرقاوي العام في ٢٨ صفر من عام ١٣٦٧هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٤٨م) ، وعيّن محمد إدريس السنوسي أعضاءه بنفسه ، وكان عددهم سبعة وستين عضواً ، ثم زادهم حتى غدوا سبعين عضواً ، وقد عين محمد الرضا السنوسي رئيساً له^(١) . وكانت الدعوة في برقة إلى استقلال إقليم برقة ، وفيام حكومية دستورية فيها يرئاسة محمد إدريس السنوسي وورثته من بعده ، ورفض أي تعاون مع

(١) تألفت اللجنة التنفيذية للمؤتمر من

إيطاليا ، أما وحدة الأقاليم ليبيا فيجب أن تكون ضمن شرطين :

- ١ - ملكية محمد إدريس السنوسي ووراثة أبنائه من بعده .
- ٢ - عدم عودة إيطاليا .

وكان المؤتمر الوطني البرقاوي هو الهيئة السياسية الوحيدة المعترف بها .

إن الحرص الذي أبداه محمد إدريس السنوسي على الإمارة والتنازل الذي أظهره لإنكلترا مع إيمانها له ، وطلب السماح له منها بالرجوع إلى برقة ومغادرة مصر ، والتلويح الدائم لسلطاتها لتسليمه الزعامة ، كل هذا جعله ضعيفاً وسبغته ضعيفاً أمامها في المستقبل ، ومنقذاً لرجائها وسبغتها في الوقت نفسه سيدة الموقف ، والسيدة له ، وسيكون مُداناً لها بمرته . ولما كانت إنكلترا ترغب في فصل برقة عن طرابلس لذا فهو يسعى إلى هذا بالتسوية دون البحث في موضوع وحدة الإقليمين ومصصلحة الأمة ، ولما كان أعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي من اختياره وتعيينه لذا فهم يتقدمون برغبته فقط ، وينطلقون من خلالها ، وكان حلّ اهتمامهم تنصيبه ملكاً على إقليمهم أو حيث تريد إنكلترا ، وعدم عودة الإدارة الإيطالية حيث في عودتها إبعاداً لإنكلترا عن الساحة ، وبالتالي إطاحة لصنيتها . أما موضوع الوحدة بين برقة وطرابلس وفرّان فلم يعبروه اهتماماً زائداً ، ويعدّونه أمراً ثانوياً تماماً .

في طرابلس : ويختلف الأمر تماماً في إقليم طرابلس عمّا هي الحال في إقليم برقة ، إذ كانت الاتجاهات السياسية والأهداف تتطوّر من مصلحة الأمة ، والرغبة قائمة في وحدة الأقاليم كلها ، بل في وحدة الأمة الإسلامية كلها ، ولا اهتمام بالشخصيات ، فهي نزول ، أما الوحدة فلها نفس ، وغايات الأمة دائمة ، وكذلك توجد عدّة هيئات سياسية ، فقد تأسس نادي طرابلس عام ١٣٦٢ هـ ، وهو أوّل نادي سياسي ، وقد قام بنشاط طاهر ،

١ - محمد الرضا السنوسي

٢ - الصديق السنوسي

٣ - أبو القاسم السنوسي

١ - علي الحوي

٢ - خليل الفلال

وقدّحت له فروع في كثير من نواحي البلاد ، ولما قوي أمره عام ١٣٦٤ هـ قام بمظاهرة كبرى رفع فيها المظاهرون نداءات ضدّ الطليان ، وأزالوا كتل اللغات الإيطالية ، وحتى اللوحات المكتوبة باللغة الإيطالية . وعانف على أنفسهم أولئك الذين سبق لهم أن تعاونوا مع الإدارة الإيطالية ، فقاموا بركة فعل ، وتقدموا بعرائض دعوا فيها إلى وصاية إنكليزية ، وهذا إن دلّ على شيء ، فإنما يدلّ على أمرين اثنين وهما : أن هؤلاء الرجال الذين تقدموا بالعرائض ، إنما هم أصحاب مصالح ، وهم على استعداد للتعاون مع أي استعمار ، وفي الواقع ليست إنكلترا بأفضل من إيطاليا ، وليست إيطاليا خيراً من إنكلترا ، فكلاهما عدوّ صليبي ، مستعمر دخيل ، حاقّد بغض يريد أن يتقمم منا ، وأن يسلبنا خيرات بلادنا ، أما الأمر الثاني فهو أن إنكلترا كانت من وراء تلك المظاهرات تحركها ، وتبني نفسها لتحلّ محلّ إيطاليا ، فقد ضمنت برقة ، ووجدت فيها من يمكنه أن يعمل بتوجيهها ، وربما سعى لمصالح إنكلترا من إنكلترا نفسها ، وتريد الآن أن تؤمّن طرابلس . وإذا كانت فكرة الوحدة واجباً شرعياً ، وغاية نبيلة ، وأمرأ مطلوباً بحذّ ذاته إلا أن القصد منها هنا هو ضمّ طرابلس إلى برقة لتكونا تحت جناح إنكلترا وتدوروا في فلكها معاً وبمسار واحد .

وتأسست اللجنة الطرابلسية في القاهرة في شهر شوال من عام ١٣٦٢ هـ (تشرين الأول ١٩٤٣ م) ، وكانت تسعى لاستقلال طرابلس دون البحث في موضوع الرجل أو الأسرة التي تسلّم لها مقاليد الأمور ، وهذا السعي إلى الاستقلال يسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى وحدة الأقاليم الثلاثة .

وتأسس الحزب الوطني عام ١٣٦٤ هـ برئاسة « علي بن حسين الفقيه » وكان من رجاله البارزين : مصطفى ميرزان ، وعون وسوف ، ومحمد بن حسن ، وعبد السلام المريفص ، ومحمد النصف ، وأعلن الحزب منهجه ، ودعا فيه إلى مقاومة عودة الطليان ، ومنع هجرتهم إلى ليبيا ، وإلغاء القوانين الإيطالية في البلاد كافة ، وكان هذا الحزب الجواد الثاني للرهان ، وأبدت

إنكفراً عدم الاهتمام به ، أو عدم الاعتراف به ، وذلك كي يستطيع التحرر
والبعد عن كل ارتباط ، فلو اعترفت به مباشرة ، ودعته لشكل ذلك إشارات
استفهام حوله ، فلما برز نشاطه اعترفت به وذلك في تاريخ ٧ جمادى الأولى
١٣٦٥هـ (٨ نيسان ١٩٤٦م) ، وبعد شهر وثلاثة أسابيع من الاعتراف
الإنكليزي بالحزب ، انشق على نفسه ، فشكّلت الكتلة الوطنية الحرة بزعامة
علي بن حسن الفقيه رئيس الحزب سابقاً ، أما الفرع الذي بقي يحمل اسم
الحزب الوطني فتولّى زعامته مصطفى ميزران ، وكان ذلك في ٢٩ جمادى
الأخرة ١٣٦٥هـ (٣٠ أيار من عام ١٩٤٦م) .

ولزيادة إبعاد شبهة الصلة بالحزب الوطني بفرعيه المنشقين الحزب
الوطني ، والكتلة الوطنية الحرة ، رأيت إنكفرا إجماع حزب من المتعاونين معها
صراحة ، فإن المناقشة بين الحزب الموالي وبين الأحزاب المخالفة له تجعل
العامّة يعطون الولاء للأحزاب المخالفة للحزب الموالي والمتعاون مع أي جهة ،
أما أصحاب المصالح فيسبرون في ركاب الحزب المتعاون مع السلطة ، لأن
المنافع تكون أقرب مثلاً حسب الظاهر ، أما المستعمر - وهنا إنكفرا - فتعدّ
الطرفين ليكونا جوادي الرهان ، فتهدّد الموالين لها جهاراً بالمنافسين لهم
والمتعاونين معها خفية ، وذلك كي يطيعوا طاعة تامّة ، ويتخلّوا لها كل ما
تريد ، حرصاً على مصالحهم ، ومحاولة للبقاء في مراكزهم التي وضعتم فيها ،
وفي الوقت نفسه تحمي المعارضين باستلام السلطة إن كانوا أكثر طواعية ، ومناة
على ذلك تشكّلت الجبهة المتحدة برئاسة مسالم المتصف في تاريخ ٩ جمادى
الأخرة ١٣٦٥هـ (١٠ أيار ١٩٤٦م) ، وكان من أعضائها البارزين محمد أبو
الإسعاد العالم الذي سُمّي مفتياً أيام الحكم الإيطالي ، وأكثر أعضاء هذه
الجبهة من الذين كانوا يتعاونون مع السلطة الإيطالية ، وقد سبق أن ذكرنا أن
أمثال هؤلاء على استعداد للتعاون مع أية سلطةٍ مهما كانت عقيدتها أو جنسيتها
أو عداوتها لعقيدتهم ، ما دامت تؤمّن لهم مصالحهم ويحدون في ظلّها المنصب
والجاه .

وانشق عن الكتلة الوطنية الحرة مجموعة برئاسة علي رجب ، وشكّلت
الاتحاد المصري - الطرابلسي ، وذلك في تاريخ ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون
الأول ١٩٤٦م) ، ودعت هذه المجموعة - كما يظهر من اسمها - إلى الاتحاد
مع مصر حيث تفرص إنكفرا نفوذها هناك ، فالأمر لا يبعد عن منطقتي
هبتها .

ومن الملاحظ ، أن أكثر المجموعات السياسية التي نشأت في هذه المرحلة
إما كانت نقطة البدء في تأسيسها في القاهرة حيث النفوذ الإنكليزي ، وكانت
تتحرك تحت سماع ونظر الإنكليز مما يشكّل إشارات استفهام حول تحركها
السياسي ، وإذا كانت ستولّى زعامة طرابلس أو سيؤول إليها الحكم ، فإن
المراقب السياسي يستطيع أن يدرك إلى أية جهة يكون توجهها .

وفي منتصف شهر شوال من عام ١٣٦٦هـ (الأول من أيلول ١٩٤٧م)
تأسس حزب العمال على نمط حزب العمال البريطاني ، ولكن ليس على
النهج الاشتراكي .

وفي مطلع شهر جمادى الأولى من عام ١٣٦٧هـ (١١ آذار ١٩٤٨م)
تشكّل حزب الأحرار برئاسة صادق بن زارع الذي كان يشغل منصب وكيل
الحزب الوطني .

وهكذا أصبحت الأحزاب الطرابلسية تحمل أسماء الأحزاب
الإنكليزية : العمال ، والأحرار ، ويشبه الحزب الوطني بجناحيه حزب
المحافظين .

كانت الأحزاب في طرابلس ذات اتجاه (وحدوي) بشكل عام ، وتنفذ
في وجه كل من يدعو إلى انفصال برقة عن طرابلس ، وقد عملت على التقاطع
مع محمد إدريس السوسي ليكون أميراً على الجزأين اللبيين . وعندما غادر
السوسي برقة مرشحاً إلى مصر ، أرسلت الجبهة الوطنية الحرة إليه محمود
المصنر وطاهر المبيض لاستطلاع رأيه السياسي في موضوع الإمارة ، وسبب

مقتادته البلاد ، وفي القاهرة تم اللقاء ، بعد أن انضم إلى الوفد بشير السعداوي في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٦٥هـ (٢١ حزيران ١٩٤٦ م) ، وعرضوا عليه وحدة ليبيا على أن تكون الإمارة محصورة بشخصه ولا تتعداه بعد موته إلى أفراد أسرته ، أي دون أن تكون وراثية ، فأبدى الموافقة .

كان حزب الأحرار وحزب الجبهة الوطنية يريان بحث موضوع الإمارة بعد تحقيق الوحدة ، أما في هذه المرحلة فلا معنى لها ، إذ ما معنى بحث إمرة محمد إدريس السنوسي على طرابلس ، وهو أمير برقة ، ولا توجد وحدة بينهما .

وأما الحزب الوطني والكتلة الوطنية الحرة فقد رفضا موضوع الإمارة أساساً ، ولكن الاتحاد المصري - الطرابلسي قد أهملها تماماً ، ولم يتحدث فيها . وكان حزب العمال يرفضها غير أنه لم يصرح بذلك ليس إيمالاً وإنما متعمداً ذلك .

وعندما رجع محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة في الأول من رمضان عام ١٣٦٥هـ (٢٩ تموز ١٩٤٦ م) ، ذهب وفد من طرابلس إلى بنغازي ضمّ بشير السعداوي ومحمد المنصف ، وعرضوا على السنوسي إمرة طرابلس إضافة إلى برقة فأبدى شيئاً من الموافقة فيه تحفظ ، وكأنه يشير إلى رغبته في أن يكون الطلب من جميع الزعماء الطرابلسيين ، وأن يكون العمل لتلك الفكرة رسمياً ، فعرضوا عليه عقد مؤتمر يضمّ أعضاء من طرابلس وآخرين من برقة لبحث هذا الموضوع ، فوافق .

حضر وفد من طرابلس^(١) إلى برقة حيث التقى بوفدها^(٢) ، وكانت

(١) ضم وفد طرابلس : محمد أبو الإسماعيل العامر رئيساً ، وعضوية كل من : عبد الرحمن الظهور ، وعون وسيف ، وإبراهيم شعبان ، وسام المرزوق ، ومحمد البت ، وعبد الحميد كعبار ، ومحمد المنطاري ، وعن اليهود إسحاق حبيب .
(٢) ضم وفد برقة : عمر منصور الكيلاني رئيساً ، وعضوية كل من : عبد الحميد الميالي ، ومخير .

الجلسات في ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ صفر عام ١٣٦٦هـ (١٦ ، ١٨ ، ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٧ م) ، واتفق الحضور على وحيدة البلاد بحزبها ، واستقلالها ، وإمارة السنوسي عليها ، وضرورة الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، غير أنه ظهر أن وفد طرابلس يؤكد على استقلال ليبيا ووحدةها ، ثم المناداة بإمارة السنوسي ، أما وفد برقة فإنه يؤكد على إمرة السنوسي ، ثم العمل للاستقلال والوحدة ، وأصرّ رئيس وفد برقة - رئيس ديوان الأمير محمد إدريس السنوسي : عمر منصور الكيلاني - على الاعتراف بإمارة السنوسي دون قيد أو شرط ، وكأنه بصّر على الإلزام ، فرفض وفد طرابلس ، كما رفض فكرة تجزئة النضال من أجل الاستقلال .

في قرآن : لم يكن في إقليم قرآن آراء سياسية متباينة ، لطبيعة الحياة القبلية ، وكانت أسرة سيف النصر ، صاحبة الكلمة الأولى في الإقليم ، وقد ارتبطت مصالح هذه الأسرة مع فرنسا ، فلم تكن هناك صراعات .

جامعة الدول العربية : تعددت اجتماعات جامعة الدول العربية في هذه المرحلة ، وفي الاحتجاج الذي عقد في (أنشاص) بمصر في تاريخ ٢٧ و ٢٨ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ (٢٨ و ٢٩ أيار ١٩٤٦ م) ، أبدت استقلال ليبيا ووحدة أراضيها ، وأكدت ذلك في الاحتجاج الذي عقد بعد شهر في (بلودان) بسوريا .

وأرسلت إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى المتعقد في شوال ١٣٦٤هـ (أيلول ١٩٤٥ م) تطلبه بحث مصير المستعمرات الإيطالية ، وفي الوقت نفسه تطلبه باستقلال ليبيا .

وكان محمد إدريس السنوسي قد طلب من الهيئات السياسية في طرابلس

* صباح ، وحسين سيكري ، وعبد الحميد المبار ، وعبد الرزاق شلفوف ، وعلي العبيدي ، ومحمّد لقي ، وعن اليهود : ريتشارد تشوبه .

حل نفسها وتشكيل هيئة واحدة ، غير أنها قد رفضت ذلك في شهر ربيع الأول ١٣٦٥هـ (شباط ١٩٤٦ م) إذ عدت ذلك متناوئة منه حتى يستطيع التأثير على تلك الهيئة وتوجيهها حسبما يرى . غير أن الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام قد عمل على ذلك فيما بعد ، واستطاع ، وحلت الهيئة كلها نفسها في ٢٠ ربيع الثاني ١٣٦٦هـ (١٣ آذار ١٩٤٧ م) ، وشكلت ما عرف باسم «هيئة تحرير ليبيا» ، وكان من بين أعضائها البارزين : بشير السعداوي ، وعمود المنتصر ، وأحمد السولمي ، وطاهر الخريص ، ومصبور قدارو ، وجواد ذكري ، وبعد مدة انضم إليها مفتي طرابلس ، وتغير اسمها ، وحملت اسم «المؤتمر الوطني الطرابلسي» ، وأرسل هذا المؤتمر وفداً إلى بنغازي حيث التقى بمحمد إدريس السنوسي ، واتفق معه على قيام دولة اتحادية من طرابلس وبرقة ، تحت رئاسة السيد السنوسي . وقد أعطى موافقة هذه المرة لأن الوفد حسب رأيه يمثل طرابلس فعلاً ، ولم يكن كذلك في المرة السابقة . وقد درس المؤتمر موضوع استقلال ليبيا ووحدها ، غير أن زعماء إقليم برقة قد رفضوا الاشتراك في هذه الهيئة لأنها لم تنشر إلى إمارة السنوسي صراحةً .

الموقف الدولي : منذ أن اجتمعت هيئة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ، ونظرت في قضية ليبيا ، اتفقت آراء الدول الكبرى على أن توضع ليبيا تحت وصاية إحدى الدول العظمى ، ولكن عندما بحثوا الموضوع الحساس وهو أية دولة كبرى ستكون هي الوصية على ليبيا ، اختلفت الآراء ، لاختلاف المصالح والسعي وراء الأطماع .

شرح وزراء خارجية الدول الكبرى ، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، وإنكلترا ، وفرنسا ، بدراسة مستقبل ليبيا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٣٦٤هـ . اقترحت روسيا أن تعطي هي الوصاية على منطقة ليبيا ، وذلك لأنها ترغب في الدخول إلى مياه البحر المتوسط ، وهذه فرصة لها لتحقيق هذا الحلم ، غير أن الدول الأخرى لم توافق على هذا الاقتراح . وتقدمت إيطاليا بطلب إلى المجلس تبدي رغبتها بالعودة إلى ليبيا ، فلم ينظر

إلى هذا الطلب . واقترحت الولايات المتحدة أن تكون هناك وصاية مشتركة ، فاستغلت روسيا هذا الاقتراح حين أدركت أن إنكلترا لا منازع لها في منطقة ليبيا ، فعدلت اقتراحها واكتفت بطلب إدارة إقليم طرابلس ، وهكذا لم يتم الاتفاق ، وانفص المؤتمر .

وعاد وزراء خارجية الدول الكبرى إلى الاجتماع في باريس في تاريخ ٢٤ جمادى الأولى من عام ١٣٦٥هـ (٢٥ نيسان ١٩٤٦ م) ، ورجعوا إلى دراسة الوصاية على ليبيا ، فاقترحت الولايات المتحدة - حلاً للنزاع - أن تعود إيطاليا إلى الوصاية على ليبيا ، رغم أن إيطاليا دولة كانت سبياً في اندلاع الحرب العالمية الثانية فهي مجرمة بذلك ، وقد هُزمت في الحرب ، فيجب أن تفرض عليها عقوبات لا أن تقدم لها مكافآت ، إلا أنها أكثر الدول خبرةً بشؤون ليبيا ما دامت قد كانت تحت سيطرتها ، وكان هذا الكلام أو هذا الادعاء الأمر الرسمي الظاهر ، أما الحقيقة أو ما تنطوي عليه النفس ، فإن الولايات المتحدة تريد أن تقول : إن الدول النصرانية وإن اختلفت فيما بينها إلا أنه خلاف مؤقت ويجب أن تحصل على مقابل ما بذلت من جهود في خدمة النصرانية ، وإن إيطاليا قد قدمت جهوداً في قتال المسلمين فيجب أن يحتفظ لها بحقها ، وإن كانت قد أثارت حرباً ثم هُزمت فيها . وأبديت فرنسا عودة إيطاليا إلى ليبيا بشرط أن تعدل الحدود لصالح إمبراطوريتها . وأما إنكلترا فأظهرت عدم اهتمامها بإقليم طرابلس ، وربما كانت تؤيد ما ذهب إليه الولايات المتحدة وفرنسا بعودة إيطاليا إلى طرابلس ، ولكنها لم توافق أبداً على عودة إيطاليا إلى منطقة برقة إذ تعدها لنفسها ، ويبدو هذا للجميع ، وأنها قد حياقت محمد إدريس السنوسي ليتولى السلطة نيابة عنها في إقليم برقة . وبعد هذا عادت روسيا فوافقت على إعطاء إيطاليا إقليم طرابلس ، أي وافقت على حل وسط ترضى عنه الدول الغربية ، إذ أن إنكلترا نصرت على برقة ، والولايات المتحدة وفرنسا ترغبان في عودة إيطاليا . وعادت إنكلترا فرأت وحدة ليبيا واستقلالها مع مراعاة مصالح فرنسا في ضم أجزاء من هذه الأقاليم

للمستعمرات الفرنسية التي تحاور تلك الأقاليم الليبية ، وبالتالي فإنها كانت تطمح بسط نفوذها في إقليمي برقة وطرابلس . ورجعت روسيا إلى طلب أن تكون هي وإيطاليا الوصيتين على ليبيا ، غير أنها عندما وجدت بقية الدول الكبرى تظهر عدم الحديث لمصالحها ، عادت فأبدت عودة الطليان إلى ليبيا .

وعقد مؤتمر الصلح في باريس في العام نفسه ، وبحث الموضوع الليبي ، فأبدت إنكلترا عودة إيطاليا إلى ليبيا ، وبذلك تكون قد عدلت رأيا ، ولكنها كانت قد هيأت لها الأوضاع الداخلية في برقة وطرابلس ، غير أنه تقرر في المؤتمر نزع المستعمرات الإيطالية من إيطاليا ، وانجم البحث إلى موضوع الوصاية . فاقترحت روسيا وصاية إيطاليا ، ورأت إنكلترا والولايات المتحدة إعطاء إنكلترا الوصاية على إقليم برقة ، وتأجيل موضوع طرابلس ، أما فرنسا فرأت تأجيل الموضوع كله إلى ما بعد المؤتمر وعقد الصلح مع الدول ذات العلاقة .

وعقد الصلح مع إيطاليا في ٢٩ شوال ١٣٦٦هـ (٢٥ أيلول ١٩٤٧ م) ، ونتيجة الصلح تنازلت إيطاليا عن ممتلكاتها ، ورأت الدول الكبرى أن تدرس وضع ليبيا من خلال رغبات السكان مدة عام ، فإن لم يتوصل وزراء خارجية الدول الكبرى إلى قرار نهائي تُعاد القضية إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة .

أرسل وزراء خارجية الدول الكبرى لجنة رباعية لدراسة رغبات سكان ليبيا ، ووصلت اللجنة إلى الأقاليم الليبية في أواخر شهر ربيع الثاني من عام ١٣٦٧هـ (آذار ١٩٤٨ م) ، وطافت في المناطق المختلفة ، والتقت بالسيد السنوسي ، وأبدى رأيه لها ، وانتهت من أعمالها في تاريخ ١٢ رجب ١٣٦٧هـ (٢٠ أيار ١٩٤٨ م) ، وقدمت تقريرها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى ، وقد جاء فيه : إن السكان في برقة يؤيدون الاستقلال لإقليمهم في ظل التاج السنوسي الوراثي . وأن السنوسي يرى استقلال ليبيا ومعالفها مع إنكلترا ويسعى لذلك ، وأظهر عدم رضاه عن زعماء طرابلس إذا لم يلقوا منه الموقف

الذي وقفه أهل برقة ، وربما كان هذا الكلام ليسر الطرابلسيون في طريق وحدهم ويسعون لاستقلال منقطعهم وحدها . ولم يتمرسوا إلى إمارة السنوسي . غير أن أهل فزان يرون إقامة حكومة إسلامية ، وهم راغبون بالإدارة الفرنسية ، وليس عندهم شعور ضد الطليان .

ويعد وصول نتائج الدراسة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بدأ البحث في الموضوع ، فاقترحت روسيا إعطاء إيطاليا الوصاية على ليبيا ، على حين رفضت الدول الغربية هذا الاقتراح ، وطال النقاش ، فأحيل الموضوع إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة في شهر جمادى الآخرة من عام ١٣٦٨هـ (نيسان ١٩٤٩ م) حيث كان من المقرر بحثه في تلك الدورة غير أنه قد أجل مدة خمسة أشهر .

وعند البحث أبدت روسيا استقلال ليبيا ووحدها بعد أن رأت عدم استجابة لطلباتها بالوصاية ، فأصبح من الحير لها أن تمنع الآخرين كما منعوها ، ومن ناحية أخرى تظهر أمام الشعوب أنها بجانب الشعوب ضد الاستعمار ، غير أن ذلك لم يكن إلا بعد أن عجزت عن تحقيق رغباتها في الوصاية . ورأت إنكلترا الاستقلال دون الوحدة ، مع مراعاة مصالح فرنسا . وأما الولايات المتحدة فقد رأت الاستقلال السريع على أن يتم خلال ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، ولكن فرنسا لم تعترف بوحدة ليبيا ، بل لم تعترف بشيء اسمه ليبيا . وأثناء التصويت على الاستقلال في جلسة ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩ م) وافقت الجمعية العمومية على استقلال ليبيا مع وحدة أراضيها بأغلبية تسعة وأربعين صوتاً ، وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت من بينهم إنكلترا وفرنسا ، وكان نص القرار ألا تزيد مرحلة الاستقلال على مطلع عام (١٩٥٢ م) أي الرابع من ربيع الثاني من عام ١٣٧١هـ ، وتشكلت لجنة دولية للإشراف على تنفيذ القرار برئاسة « أدريان بلت » .

موقف السنوسي : أرسل محمد إدريس السنوسي وفداً إلى لندن برئاسة

رئيس ديوانه عمر منصور الكيخيا في تاريخ ٢٢ محرم من عام ١٣٦٨هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٨م) لإجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية حول استقلال إقليم برقة وحده ، وتمّ التفاهم ، ورجع الوفد من لندن .

وأخبر المؤتمر البرقاوي القيسات الطرابلسية أن يعمل كل إقليم لاستقلاله ، ويساعد الإقليم الآخر .

المفاوضات : ومن ناحية أخرى عملت إنكلترا على التفاهم مع فرنسا وإيطاليا لحلّ موضوع ليبيا بشكل منفرد ، وقد تمّ الاتفاق بين وزير خارجية إنكلترا ، بيغن ، ووزير خارجية إيطاليا ، سفورزا ، على أن :

١- تتولى إيطاليا الوصاية على إقليم طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم مصر ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية

٢- تتولى إنكلترا أمر إقليم برقة

٣- تتولى فرنسا أمر إقليم قرآن

وأرسل الاتفاق إلى الأمم المتحدة . ولكن المؤتمر البرقاوي رفض الاستقلال . ولما أخذت الهيئة العامة للأمم المتحدة بمناقشة موضوع ليبيا سافر وفد ليبيا ، لإحياء مشروع الاتفاق الحائسي ، وكان الوفد برئاسة منصور قدارو ، وعضوية علي العنزي وفؤاد شكري ، وقد اعترضت إنكلترا على هذا الوفد وأدعت أنه لا يمثل الليبيين . وفي الوقت نفسه كان قد سافر وفد من برقة برئاسة عمر شبيب ، وعضوية خليل الدلال وعبد الحميد العبار ، وقد ذهب ليطالب باستقلال ليبيا تحت إمرة السنوسي . وإن وجود أكثر من وفد لليبيا في الأمم المتحدة قد دعم حجة إنكلترا بأن الوفد الأول لا يمثل أهالي ليبيا .

وفي هذه الأثناء حدثت ثورة في طرابلس ، وهاجم السكان فيها الإيطاليين ، وحملوا على الأوربيين عامة حتى إن الحاكم العسكري الإيطالي قد حظر على الأمريكيين والإنكليز مغادرة منازلهم ، وسمح للإيطاليين بحمل

السلح ، كما وقعت أحداث مشابهة في إقليم برقة . وهذا ما كان له أثر في رفض اتفاق (بيغن - سفورزا) في تاريخ ١٨ رجب ١٣٦٨هـ (١٥ أيار ١٩٤٩م) .

إعلان استقلال برقة : اجتمع المؤتمر البرقاوي في بنغازي في تاريخ ٥

شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران ١٩٤٩م) ، وألقى محمد إدريس السنوسي كلمة فيه ، وأعلن فيها عن مولد دولة برقة . وأبد المؤتمر ذلك بالإجماع ، واعترفت إنكلترا بالدولة الجديدة مباشرة . وإذا كان المؤتمر قد وافق على ذلك ، فإن الشعب قد أبدى استياء كبيراً . فقامت مظاهرة في مدينة بنغازي ضد السنوسي ، وأجهت نحو قصره ، وجارلت اقتحامه . كما قام أمين سر جماعة عمر المختار بإخبار السنوسي أن إعلان استقلال برقة معناه الموافقة الأكيدة على تجزئة البلاد ، وطالبه بإعلان استقلال البلاد كلها ، وقيام دولة واحدة في البلاد تحت إمرته ، وكما لقي ذلك التصرف استياء داخل البلاد ، فإنه قد لقي مثله خارج البلاد وفي كل الأوساط الإسلامية الواعية ، وحيث لم تكن وسائل الإعلام آنذاك قد تطوّرت على الصورة التي نعرفها اليوم والتي تصل فيها الأخبار إلى المجتمعات والشعوب كلها ، وأظهر عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية أسفه لما تمّ .

وأرسلت هيئة تحرير ليبيا إلى محمد إدريس السنوسي تلغفه عدم اعترافها بما حدث ، وذلك في تاريخ ٨ شعبان ١٣٦٨هـ (٤ حزيران ١٩٤٩م) . ثم قدم وفد من طرابلس إلى بنغازي برئاسة محمد أبو الإسعاد العالم وعمود التصبر ، وبحث مع السنوسي خطر إقامة دولة في (برقة) ، وطالبه بضرورة العمل لوحدة البلاد ، فاحتج السنوسي بأن اتحاد برقة مع طرابلس سيعيد الإيطاليين إلى برقة ، لأن الأمم المتحدة قررت جعل طرابلس لإيطاليا .

وفي ١٠ رمضان عام ١٣٦٨هـ تشكلت أول حكومة في برقة برئاسة فحفي الكيخيا . ويمثل إنكلترا العتمد البريطاني ، ويبدد الخارجية ، والدفاع ، والتجارة ، والإشراف على الملاحة ، وكل ما يتعلّق بالاتصالات .

وسافر محمد إدريس السنوسي إلى لندن ومعه رئيس وزرائه فتحي الكيخيا ، وفي طريقه مرّ على طرابلس فاستقبل استقبالاً حاراً ، وألقى كلمة وعد فيها بالعمل لمصلحة البلاد عامة ولتطلعات شعبها ، غير أنه لم يتحدث بعدها إلا عن برقة ، واستقلالها ، وحكومتها .

وفي لندن بحث مع السلطات الإنكليزية
١ - استبعاد فكرة الوصاية عن برقة ، وطرابلس ، ٢ - محاولة الإبقاء على الإدارة البريطانية . ٣ - منح برقة وطرابلس استقلالاً ذاتياً . ٤ - وصاية فرنسا على إقليم فزان .

اعترض رئيس وزراء برقة على هذه الموضوعات ، فترك اللقاء ، وتحلّى عن أمبره ، وغادر لندن ، وسافر إلى باريس ، ومنها أرسل استقالته .

رجع السنوسي من لندن إلى برقة بعد أن تمّ التفاهم بينه وبين الحكومة البريطانية . وفي ١٥ ذي القعدة ١٣٦٨هـ (٧ أيلول ١٩٤٩م) منح رئيس الإدارة البريطانية ، دوكاندول ، حتى وضع دستور لبرقة للأمير محمد إدريس السنوسي ، وأعلن الدستور في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦٨هـ ، ويتألف من ٦٨ مادة . وأخذت إنكلترا بعدها تنقل السلطات الداخلية في برقة إلى أمبرها محمد إدريس السنوسي .

ومع كل ما حدث ، ومع صدور قرار من الأمم المتحدة في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) بإعلان استقلال ليبيا ، إلا أن الوضع لم يتغير شيئاً بالنسبة إلى السيد السنوسي ، ويبدو أنه لم يتلقَ بعد الضوء الأخضر ليقل بالاتحاد ، وهذا ما تشير إليه الأحداث ، لقد أصدر بالاتفاق مع إنكلترا قانون الانتخاب البرقاوي في تاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (٥ نيسان ١٩٥٠م) .

جرت الانتخابات في برقة في ١٩ شعبان ١٣٦٩هـ (٥ حزيران ١٩٥٠م) وتألفت الجمعية الوطنية من خمسين عضواً منتخباً ، ويضاف لهم

عشرة أعضاء يعيّنهم الأمير

اجتمعت الجمعية الوطنية ، وتشكّلت الوزارة برئاسة محمد السافزلي وشغل فيها مصطفى بن حليم ناظراً للأشغال العامة في المجلس التنفيذي لولاية برقة ، ولكن لم تلبث أن استقالت بعد شهر واحد .

تشكّلت وزارة برئاسة عمر منصور الكيخيا ، وصدر قانون الجنسية البرقاوية ، وتأسس جيش خاص ببرقة بإشراف مدربين من إنكلترا التي مُنحت قواعد عسكرية في البلاد . غير أن الجمعية الوطنية البرقاوية قد عارضت هذه السياسة الانفصالية التي لا يزال يتبعها الأمير على الرغم من اتفاق على الاتحاد مع الطرابلسيين ، ورغم صدور قرار من الأمم المتحدة بالاتحاد بين برقة وطرابلس . كما عارضت الجمعية سياسة التبعية لإنكلترا رغم قرار الاستقلال الذي أقرته الأمم المتحدة ، وقد أجمعت هذه المعارضة حكومة عمر منصور الكيخيا على الاستقالة ، ولكن الأمير لم يلبث أن حلّ الجمعية الوطنية ، إذ لم يقبل توجيه أي انتقاد له ، ودعا إلى انتخابات جديدة ، وقمّت تحت نظره ورضي عن نتائجها ، ولا يوجد في البلاد هيئات أو أحزاب منذ أن أمر بحلّها في مطلع عام ١٣٦٧هـ .

في طرابلس : تعدّدت الوفود في هذه المرحلة ، فقد أرسل المؤتمر الوطني الطرابلسي وفداً برئاسة بشير السعداوي إلى بنغازي لتهنئة سكان برقة بالاستقلال ، وتهيئة محمد إدريس السنوسي بالإمارة ، ودعوته لزيارة طرابلس ، وقد سافر الوفد في تاريخ ١٧ رجب ١٣٦٨هـ (١٤ أيار ١٩٤٩م) ، وقام بالمهمة المكلف بها .

لمس السيد محمد إدريس السنوسي الدعوة بزيارة طرابلس وقام فعلاً بتلك الزيارة في ٢٢ رجب ١٣٦٨هـ (١٩ أيار ١٩٤٩م) ، وفي طرابلس ألقى عليه قبلة ، ولكن لم يصب بأذى ، ولم تقع خسائر .

وسافر وفد من المؤتمر الوطني الطرابلسي أيضاً برئاسة بشير السعداوي ،

وعضوية مصطفى ميرزان وفؤاد شكري إلى الأمم المتحدة للدفاع عن القضية العزائيلية ، وإيداء رأي أهالي البلاد .

وسافر وفد آخر من حزب الاستقلال إلى الأمم المتحدة أيضاً للعبارة نفسها ، وكان برئاسة مختار المنصر ، وعضوية كل من عبد الله بن شعبان ، وعبد الله الشريف ، وأحمد راسم كعبار .

كما سافر (أورفال قره منل) يطالب بعودة الطالبان إلى إقليم طرابلس .
وسافر وفد من برقة برئاسة عمر شنيب ، وعضوية خليل الغلال ، وعبد الرزاق شلقوف ، لثقل آراء سكان إقليمهم إلى الأمم المتحدة .

قرار الأمم المتحدة : سبق أن قلنا : إن الأمم المتحدة قررت في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٦٩هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩م) استقلال ليبيا ، على ألا يتأخر عن مطلق عام ١٩٥٢م (الرابع من ربيع الثاني ١٣٧١هـ) . كما أرسلت «أديان بلت» مندوباً لها على رأس لجنة دولية للإشراف على تنفيذ هذا القرار ، ويساعد مندوب الأمم المتحدة مجلس استشاري يتألف من عشرة أعضاء ، يمثل كل من : مصر ، وباكستان ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإنكلترا ، والولايات المتحدة الأمريكية : عضو واحد ، ويضاف إلى ذلك ثلاثة أعضاء يمثلون ليبيا : ويكون من كل إقليم عضو ، وعضو آخر يمثل الأقليات .

وقد دعا مندوب الأمم المتحدة «أديان بلت» إلى أن يحفظ المعتمد البريطاني في برقة ، ورئيس الإدارة البريطانية في طرابلس ، والمعتمد الفرنسي في قزان ، بجميع السلطات التنفيذية ، والخارجية ، والمالية ، وقد عارض كل من مندوب مصر^(١) وباكستان^(٢) هذه الدعوة في ٧ شوال ١٣٦٩هـ (٢٢ تموز ١٩٥٠م) وهذا هذا مخالفاً لما اتخذته الأمم المتحدة من قرار .

(١) مندوب مصر هو : محمد كامل سليم .
(٢) مندوب باكستان هو : عبد الرحيم خان .

وتقرر تشكيل لجنة تتألف من واحد وعشرين عضواً يمثل كل إقليم سبعة أعضاء : يختارهم في إقليم برقة أميرها محمد إدريس السنوسي ، وزعماء طرابلس في إقليم طرابلس ، ورئيس إقليم قزان في ذلك الإقليم . واقترح مندوب الأمم المتحدة إضافة إيطاليا وأخر يهودي ، غير أنه لم يؤخذ بهذا الاقتراح .

وأنفت لجنة الأمم المتحدة بإجراء الانتخابات النيابية والإشراف عليها ، وتشكيل الجمعية الوطنية ، التي عُين أعضاؤها بالتساوي بين الأقاليم الثلاثة ، ووضعت دستوراً للبلاد ، وقررت الحكم الاتحادي ، ومبايعة محمد إدريس السنوسي ملكاً على البلاد ، وقد تمت البيعة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (الثاني من أيلول ١٩٥٠م) . وقد نص الدستور على :

١- ليبيا مملكة وراثية اتحادية ديمقراطية ، دينها الإسلام ، وتحمل اسم «المملكة الليبية المتحدة» .

٢- يتألف المجلس النيابي الليبي من مجلسين : أحدهما للشيوخ والأخر للنواب .

٣- يتألف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً : ثمانية أعضاء لكل ولاية يعين الملك نصفهم ويعين القانون من قبل المجالس التشريعية المحلية . وبهذا يوزع أعضاء مجلس الشيوخ بالتساوي بين الولايات الثلاث .

٤- يتخب النواب على أساس نائب لكل عشرين ألف ناخب ، على ألا يقل عدد ممثل الولاية عن خمسة أعضاء . وبذا كان عدد نواب الولايات كما يلي :

ولاية طرابلس	٣٥	نائباً
ولاية برقة	١٥	نائباً
ولاية قزان	٥	نواب
	٥٥	نائباً

الاستقلال

أعلن عن استقلال ليبيا ، وقام الملكة الليبية المتحدة ، وتسلم الملك محمد إدريس السنوسي الحكم فيها في تاريخ ٢٦ ربيع الأول عام ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١م) .

١ - حكومة محمود المتصر : شكّل محمود المتصر رئيس الحكومة السابقة حكومة اتحادية جديدة^(١) ، وقامت حكومة محلية في كل ولاية ، وأطلق عليها المجلس التنفيذي . وقام مجلس للنواب ، وآخر للشيوخ ، ومجلس شرعي في كل ولاية وعين الملك والياً يمثله في كل ولاية للإشراف على الدستور ، والقوانين الاتحادية . وتحدّد يوم ٢٤ جمادى الأولى ١٣٧١هـ (١٩ شباط ١٩٥٢م) موعداً لإجراء الانتخابات التيابية .

أجريت الانتخابات في موعدها المقرر ، ولم يفز سوى خمسة مرشحين من

(١) تشكلت أول وزارة ليبية بعد الاستقلال برئاسة محمود المتصر على النحو الآتي :

- ١ - محمود المتصر : رئيساً للوزارة ، وزيراً للخارجية .
- ٢ - فتحي الكعجا : نائباً للرئيس ، وزيراً للعدل ، وزيراً للمعارف .
- ٣ - منصور قدارو : وزيراً للهياة والاقتصاد .
- ٤ - علي الجري : وزيراً للدفاع الوطني .
- ٥ - إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات .
- ٦ - محمد بن عثمان : وزيراً للصحة .

تمّ انتخاب اللجنة التمثيلية في إقليم فزان ، وانتخب أحمد سيف المتصر رئيساً للإقليم في تاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٣٦٩هـ (١٢ شباط ١٩٥٠م) . وقد قاطع سكان مدينة « غات » ، الانتخابات بحجة انتقالهم إلى قبائل الطوارق . كما قاطع سكان « سها » تلك الانتخابات بحجة أنهم يؤيدون الأقسام إلى طرابلس ، فلا حاجة إذن للانتخابات ، وكانوا يؤيدون عبد الرحمن البركوكي .

وتشكلت حكومة اتحادية مؤقتة برئاسة محمود المتصر^(١) في تاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧٠هـ (٢٩ أيار ١٩٥١م) ، كما قامت حكومات محلية في الولايات الثلاث .

(١) تشكلت حكومة محمود المتصر المؤقتة على النحو الآتي :

- ١ - محمود المتصر : للرئاسة .
- ٢ - علي الجري : وزيراً للخارجية والصحة .
- ٣ - عمر شبيب : وزيراً للدفاع .
- ٤ - منصور قدارو : وزيراً المالية .
- ٥ - إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمواصلات .
- ٦ - محمد بن عثمان : وزيراً للدولة .

أولاً : الملكية

منذ أن استقلت البلاد ، تولى الحكم فيها محمد إدريس السنوسي ، وقد نص الدستور الذي وضع حل أن ليبيا مملكة وراثية اتحادية ديمقراطية . وقد انصرف الحكم إلى معالجة القضايا الداخلية التي نشأت نتيجة الظروف التي مرت البلاد بها من استعمار ، وحروب ، وتحكم عسكري أجنبي ، هذا بالإضافة إلى النظام الاتحادي الذي قام بعد الاستقلال ، والمعاهدات المكثلة للبلاد ، والارتباط الذي يسيّر عليه المسؤولون والذي أوصلهم إلى السلطة .

١ - النظام الاتحادي : كانت كل ولاية تظن أن لها الحرية التامة في التصرف ضمن أراضيها بل إن هذه الولايات قد دخلت في مفاوضات فيما بينها لتحديد الحدود التي تفصل بينها بشكل رسمي ، وكان المتفلسف بين ولاية وأخرى يضطر إلى الوقوف عند حدود الولاية ، ويتخضع إلى تفتيش وسؤال ، وكأنه يجتاز حدوداً بين دولتين بينهما خلافات دائمة ، وكان هذا التفتيش للأشخاص والأمتعة ، وتسجيل أسماء التنقلين في سجلات خاصة يشمل النواب والوزراء سواء أكانوا محليين أم اتحاديين .

٢ - حكومة محمد الساقزي : استقلت حكومة محمود المتصرف التي تشكلت مع الاستقلال ، وعُهد إلى رئيس الديوان الملكي محمد الساقزي بتشكيل حكومة جديدة^(١) في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (١٨ شباط

(١) تشكلت وزارة محمد الساقزي على النحو الآتي :

- ١ - محمد الساقزي : رئيساً للوزارة ، وزيراً للخارجية .
- ٢ - عبد الرحمن الفلهود : وزيراً للعدل .
- ٣ - علي المنبري : وزيراً للمالية .
- ٤ - خليل الغلال : وزيراً للدفاع .

مرشحى حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يتزعمه بشير السعداوي ، والذي تعد طرابلس مركزه الرئيسي ، فقام أعضاؤه يدافعون عن مراكزهم ، وحملوا السلاح ضد الحكومة ، فأصدر رئيس الوزراء محمود المتصرف تعليماته إلى والي طرابلس فاضل بن ذكرى بإبعاد بشير السعداوي ، فألقى عليه القبض في يوم ٢٦ جمادى الأولى عام ١٣٧١ هـ ، وأبعد إلى سبازي ، ولم يكن في المجلس من يمثل هيئات أو أحزاب سوى هؤلاء الأعضاء الخمسة من أتباع حزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذين ذكرناهم .

وها قد مرّ على استقلال ليبيا ما يقرب من ثمانية وثلاثين عاماً ، وقد مرت بمرحلتين : الأولى منها كان النظام ملكياً ، وقد استمرّ ما يقرب من سبع عشرة سنة ، وكانت معظم الأحداث التي شغلت الحكم داخلية ، أما الثانية فقد أصبح نظام الحكم جمهورياً نتيجة انقلاب تعرّضت له البلاد ، وكانت معظم الأحداث خارجية ولها أبعادها الواسعة ، وفي كلتا المرحلتين تولى الأمر حاكم واحد .

(١٩٥٤م) ، واستمر الوضع الاتحادي القائم على ما هو عليه . وأخذوا يشكون من هذا الوضع القائم الذي لا يشعرون معه أنهم في دولة واحدة ، كما أخذ النواب والمسؤولون يحسّون بخطورة الأمر الذي هم فيه فأخذوا يطرحون الموضوع في المجلس النيابي ، ويعرضونه على الوزارة ، واستفالت وزارة محمد السابري في ٨ شعبان ١٣٧٣هـ (١١ نيسان ١٩٥٤م) .

٣ - حكومة مصطفى بن حليم : عُهد إلى مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة^(١) . وبدأت مناقشة الموضوع في مجلس النواب ، وأخذت تظهر معارضة لهذا النظام القائم ، غير أن مجلس النواب لم يستطع أن يضع حدًا لهذا الخلل الواقع ، وذلك لأن كل ولاية تعدّ لنفسها الحق في التصرف بما تراه مناسباً ، ولو كان يتعارض مع الدستور ، أو يخالف أوامر الحكومة الاتحادية ،

أو يضر بمصلحة الدولة . وهذا بالنسبة إلى الرجال الذين يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم إلى أعلى المراجع ، وربما كان بعضهم من هذه المراجع غير أنهم عاجزين عن أن يفعلوا شيئاً . أما الأفراد العاديون وهم السكان جميعاً تقريباً فكلّوا يحسّون بمرارة وأسى ، ولا يشعرون أبداً أنهم ضمن دولة واحدة لذا كانوا يتقدرون بما يصل لأصابعهم من حوادث من هذا القبيل ، ويفرحون عندما تقع لبعض النواب والوزراء ، ليس شيئاً مهم ، وإنما لمحت الموضوع على مستوى عالٍ في المجلس النيابي أو في الوزارة الاتحادية ، ومع علمهم أنهم لا يستطيعون فعل شيء إلا كثرة الحديث ، وتكرار الوقائع ، فرموا بغير شيئاً . وكان النواب الذين يطرحون مثل هذه الموضوعات ويتقدمونها ، يجدون تأييداً من قبل الشعب لأن ذلك يتجاوب مع ما في نفوسهم ، وكانوا يحصلون في الانتخابات على أعلى الأصوات رغم كل ما يقع من تلاعب في الانتخابات . أما الذين يسكتون أو يؤيدون الوضع القائم فلم يكن لهم من نصيب من النجاح في الانتخابات لولا السيف المصلت ، واللعب في النتائج .

٤ - حكومة عبد المجيد كعبار : وانتهى عهد وزارة مصطفى بن حليم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧م) ، وجاءت حكومة عبد المجيد كعبار^(٢) التي استمرت حتى ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠م) حيث :

٥ - حكومة محمد بن عثمان جاءت حكومة محمد بن عثمان^(٣) . وكانت

- ٥ - إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف .
- ٦ - محمد الطاهر العال : وزيراً للصحة .
- ٧ - مصطفى بن حليم : وزيراً للمواصلات .
- ٨ - إسمايل بن الأمين : وزيراً للدولة .
- ٩ - خليل ناسوف : وزيراً للدولة .
- (١٠) تشكلت وزارة مصطفى بن حليم على النحو الآتي :
- ١ - مصطفى بن حليم : رئيساً للوزارة .
- ٢ - عبد المجيد كعبار : نائباً لرئيس الوزارة ، وزيراً للمواصلات .
- ٣ - عبد الرحمن الفلهود : وزيراً للعدل .
- ٤ - إبراهيم بن شعبان : وزيراً للمعارف .
- ٥ - محمد بن عثمان : وزيراً للصحة .
- ٦ - نور الدين العنوي : وزيراً للهاية .
- ٧ - خليل الفلال : وزيراً للدفاع .
- ٨ - مصطفى السراج : وزيراً للاقتصاد .
- ٩ - علي الساحلي : وزيراً للدولة .
- ١٠ - سالم القاضي : وزيراً للدولة .
- ١١ - عبد السلام سيكري : وزيراً للخارجية .

(١) لم تتغير حكومة عبد المجيد كعبار عن الحكومات السابقة بأعضائها وتصرفاتها ، وإنما كان التغيير في توزيع المقاطب الوزارية ، ليس أكثر .

(٢) محمد بن عثمان السعيد من ولاية فزان ، وقد تشكلت حكومته على النحو الآتي :

- ١ - محمد بن عثمان السعيد : رئيساً للوزراء .
- ٢ - عثمان الجري : وزيراً للخارجية .
- ٣ - وحي السوي : وزيراً للعدل .
- ٤ - أحمد الحصري : وزيراً للهاية .
- ٥ - محمد بشي : وزيراً للتعليم .
- ٦ - بوس عبد النبي بلخير : وزيراً للدفاع .
- ٧ - عبد القادر البديري : وزيراً للصحة .
- ٨ - سالم الصانق : وزيراً للاقتصاد .

شركات النفط قد أخذت تعمل داخل البلاد ، فوجدت مصاعب كثيرة في الانتقال داخل البلد الواحد ، وأخذت تشكو من تعدد الجهات التي تدعى كل منها حقاً من الحقوق أو اختصاصاً في موصي ، وتسلب الجهة الثانية هذا الاختصاص ، فاقترحت هذه الشركات توحيد أجزاء المملكة ، وقررت شيئاً من هيمتها ، ووافقت السلطات المسؤولة ، وأعدّ الفهرس ما يجب من بيانات ، لتقليص نفوذ المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية) وزيادة إشراف الحكومة الاتحادية ، وذلك بعيداً عن الوزارة ، ثم قُدم إلى رئيس الوزراء ، لتفليذ ما يجب ، ثم ألغيت المجالس التنفيذية (الحكومات المحلية)

- ٩- حمد عبيد : وزيراً للزراعة
١٠- حسن طاهر بركان : وزيراً للإعلام
١١- عبد الولي لاني : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٢- فواز قاضي : وزيراً للشؤون النفطية
١٣- أسو القاسم صلاح : وزيراً للصناعة
١٤- محمد صالح : وزيراً للتجارة

حكومة ولاية طرابلس :

- ١- فضل بن زكري : الوالي
٢- محمد رفعت : رئيس المجلس
٣- محمد طيب : وزيراً للدخالية
٤- سيفو كريش : وزيراً للصحة
٥- حمد بدمونا : وزيراً للزراعة
٦- أحمد بريس : وزيراً للمالية
٧- محمد التوجيا : وزيراً للعدل
٨- شمس الدين حبة : وزيراً للعمل الشعبي والاتحاد

حكومة برقة :

- ١- حسين مازق : الوالي
٢- وئيس قذافي : رئيس المجلس
٣- حمد بوشريدا : وزيراً للدخالية
٤- حسن العمار : وزيراً للاقتصاد
٥- عثمان الحري : وزيراً للزراعة
٦- محمد بديم : وزيراً للعمل الشعبي والاتحاد
٧- حسن علي : وزيراً للتعليم
٨- أحمد مختار : وزيراً للعدل

حكومة فزان :

- ١- عمر سيف النصر : الوالي
٢- سيف نصر عبد الجليل : رئيس المجلس
٣- نصر بن شاعين : وزيراً للمالية
٤- أبو بن طاهر : وزيراً للعدل
٥- حسن الزيني : وزيراً للصحة
٦- الهادي بن أحمد : وزيراً للتعليم

لمقت وزارة محمد بن عثمان السعيد حتى ٢٤ شوال ١٣٨٢هـ (١٩٠ آذار ١٩٩٣م) ، وإن كان قد جرى عدة تعديلات ، فدخل الوزارة مثلاً عبد الرحمن القلهود ، وسليمان بوربيدا ، ونوري بن خرسا ، وأحمد عون وسوف ، وئيس قذافي ، وإبراهيم بن شعان ، وأبو بكر نعمان ، وعمر محمود المنصر ، ومحمد أبو نورة ، ومحمود فزال ، وعبد السلام بريس ، ومحمد صفات ، وجرى تعديل في الحفالب الوزارية ، كما خرج عدد منها في أوقات متعددة .

٦- حكومة عمي الدين فكيني : جاءت حكومة عمي الدين فكيني بعد حكومة محمد بن عثمان السعيد ، وكان أول الأعمال التي قامت بها إلغاء ما بقي من النظام الاتحادي ، وقد رحّب الملك بهذه الخطوة ، وأعطى رئيس الوزراء الجديده الضوء الأخضر لتنفيذ ما ارتأه ، واجتمع مجلس الوزراء في مدينة البيضاء في ١٤ ذي القعدة من عام ١٣٨٢هـ (٧ نيسان ١٩٦٣م) ، واقترح تعديل الدستور ، وحدّد المواد التي يجب تعديلها . واجتمع مجلس النواب في ٢١ ذي القعدة ، وافق هذا التعديل . كما اجتمع مجلس الشيوخ في ٢٣ ذي القعدة ، ووافق عل هذا التعديل .

وبقي المجلس الباقي ، أما مجلس الشيوخ الذي كان محدّداً عل أساس النظام الاتحادي ، فقد عدّل ، وأصبح يعينه من صلاحيات الملك ، وبقي عدد أعضائه كما كان سابقاً : أربعة وعشرون عضواً ، دون النظر إلى الولايات .

المعاهدات : وقّعت ليبيا معاهدات مع ثلاث دول غربية ، وهي : إنكلترا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة .

١- مع إنكلترا : انتقل محمد إدريس السنوسي من مصر إلى برقة إثر هزيمة دول المحور في الشمال الإفريقي ، فقد وصل إلى برقة في شهر رجب ١٣٦٣هـ (تموز ١٩٤٤م) ، وقد أعلنت إنكلترا يومذاك أن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي أبداً .

١ - تعهد بريطانيا بتقديم مساعدة مالية مقدارها خمسمائة ألف جنيه للمؤسسة
للجنة العامة للتنمية والاستقرار والشركة المالية الليبية .

٢ - تعهد بريطانيا بتقديم منحة مالية للحكومات أو الإدارات المحلية في
طرابلس الغرب وبقية .

٣ - تعطي أي عجز في ميزانيات الحكومات .

٤ - توافق الحكومة الليبية على أن يكون موظف بريطاني في المالية والاقتصاد له
حق الاتصال المباشر مع رئيس الوزراء ووزير المالية .

٥ - توافق الحكومة الليبية على وجود مدقق بريطاني للحسابات .

وجاء إلى ليبيا مائة وثلاثة وتسعون موظفاً بريطانياً ، وتوزعوا في مختلف
دوائر الحكومة ، وتسلموا أعلى المناصب .

ثم مُدِّ أجل هذه الاتفاقية مدة أربعة أشهر تمهيداً لعقد معاهدةٍ جديدةٍ
تحدد فيها العلاقات المالية والعسكرية بين الدولتين .

وعند البحث في الاتفاق المالي اقترح وزير المالية منصور قدازو الاستفادة
من خبرة بعض الخبراء العرب في موضوع هذه الاتفاقية واستشارتهم ، فعُيِّن
سفيراً لبلاده في لندن ، وكان أول سفير لليبيا في لندن ، وبدا سهل توقيع
الاتفاق المالي دون إشكالات .

وتم توقيع المعاهدة الجديدة في ١٨ ذي القعدة ١٣٦٢هـ (٢٩ تموز

١٩٥٣ م) ، وقد وقَّعها في بنغازي رئيس الحكومة الليبية محمود المتصر والسفير
البريطاني «كبرك برايد» وتشمل المعاهدة سبع مواد، واتفاقية عسكرية، وأخرى
مالية ، وتنص على التحالف بين الدولتين ، ونجدة أحدهما للآخر في حالة
الحرب ، وتقديم بريطانيا مساعدة مالية لليبيا ، وتعهد ليبيا مقابل ذلك بأن
تقدم أراضيها في برقة وطرابلس والتي حدَّتها الملاحق العسكرية لاستعمال
القوات البريطانية ، كما تسمح بحرية تنقل هذه القوات في كافة أراضي البلاد

ألحق محمد إدريس السنوسي خطبةً في بنغازي في شعبان ١٣٦٣هـ (٢٨
تموز عام ١٩٤٤ م) دعا فيها إنكلترا إلى الاعتراف باستقلال برقة ، وأنه على
استعدادٍ لعقد معاهدةٍ معها . وأرسل كتاباً إلى « إدوارد كريك ، وزير الدولة
البريطاني لشؤون الشرق الأوسط في ٨ رجب ١٣٦٤هـ (١٨ حزيران
١٩٤٥ م) يطلب منه فيه اعتراف إنكلترا باستقلال برقة ، وأنه يرحب بكل
مساعدةٍ بريطانية ، وأنه على استعدادٍ أيضاً للاستعانة بمشاورين إنكليز في
دوائر الحكومة ، ولا مانع عنده من بقاء قوات بريطانية في برقة على اعتبار أنها
دولتين حقيقيتين .

وعندما جاءت لجنة التحقيق في مصر المستعمرات الإيطالية صرَّح لها
السنوسي أنه يفضل الاستقلال والتحاليف مع إنكلترا ، وكذلك كانت دأبها
تصرِّحاته للمعتمد البريطاني وجريدة برقة الجديدة .

وعندما أعلن استقلال برقة في ٥ شعبان ١٣٦٨هـ (الأول من حزيران
١٩٤٩ م) اعترفت إنكلترا بذلك الاستقلال الذاتي ، وبمحمد إدريس السنوسي
أميراً على برقة ، ودعته لزيارتها ، فلتى الدعوة ، وسافر إلى لندن في ٢٠
رمضان ١٣٦٨هـ (١٥ تموز ١٩٤٩ م) ، ووقع هناك اتفاقاً خاصاً مع
السلطات البريطانية جاء فيه : تحتفظ إنكلترا والولايات المتحدة بقواعد
عسكرية حسب اتفاقات تُعقد بعد الاستقلال ، ويستفيد السنوسي بعدد من
المشاورين الإنكليز في أجهزة الدولة ، وبعدد آخر من الضباط الإنكليز في
الجيش والشرطة .

تمَّ التوقيع على اتفاق ماليٍّ مع إنكلترا في ١٥ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٣
كانون الأول ١٩٥١ م) وقَّعه عن الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود
المتصر ، وعن الجانب البريطاني المعتمد البريطاني في طرابلس «بلاكلي» ،
وهو عبارة عن خمس مواد ، ويضفي ساري المفعول حتى ١٦ رجب ١٣٧٢هـ
(٣١ آذار ١٩٥٣ م) :

وتخليق الطائرات في سماء ليبيا كلها ، وإضافة إلى هذا أنه لا تدفع هذه القوات أية رسوم على البضائع التي تستوردها ، وتعدّ خسارة عن دائرة القوانين والتشريعات الليبية في الوقت الذي يحقّ لها التدخل في شؤون قوات الأمن والشرطة . ومدة المعاهدة عشرون عاماً .

ويقر الاتفاق ساري المفعول حتى تتم مصادقة المجلس النيابي الليبي على هذه المعاهدة . وقد أحييت هذه المعاهدة إلى لجنة الخارجية والدفاع اللتين حاولتا إبراز عيوبها ، وكذلك الحال في مجلس الشيوخ ، ثم جاء الأمر من الأمير محمد الرضا السوسي نائب الملك في ٢٣ صفر ١٣٧٣هـ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٣ م) بإبرام المعاهدة بعد أن صادق عليها مجلس الشيوخ والنواب .

وحاول رئيس الحكومة عبد المجيد كعمار الذي جاء إلى الحكم في ٢٧ شوال ١٣٧٦هـ أن يبدأ مفاوضات جديدة مع إنكلترا بشأن المساعدة التي تقدمها ليبيا طبقاً لنصوص المعاهدة الخاصة بإعادة النظر في هذه المعونة كل خمس سنوات . وبدأت المفاوضات في الأول من رجب من عام ١٣٧٧هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٥٨ م) في مدينة طرابلس ، واقترح مندوب البريطانيين تخفيض المعونة من ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف جنيه إلى مليون جنيه . فرفض رئيس الوزارة الليبية هذا الاقتراح ، وسافر إلى لندن حيث التقى مع وزير الخارجية البريطانية في ١٤ شوال ١٣٧٧هـ (٣ أيار ١٩٥٨ م) ، واتفق معه على تخفيض المعونة نصف مليون ، حيث تدفع إنكلترا ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف جنيه ، وفي الوقت نفسه تقوم بتدريب الضباط الليبيين ، وتزويد ليبيا بالمعدات العسكرية .

ب - مع الولايات المتحدة : منذ أن دُحرت دول المحور في الشمال الإفريقي ، وتقدّم الإنكليز في أرض ليبيا ، سمحت إنكلترا للولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء مطار الملاحة (هوليس) ، فلما استقلت ليبيا طلبت

الحكومة الأمريكية من الحكومة الليبية الموافقة الدخول في مفاوضات لتنظيم وضع القوات الأمريكية في ليبيا ، وبالمقابل تقديم العون المادي الأمريكي للدولة الناشئة حديثاً ، وبدأت المباحثات فعلاً ، وقد مثل الجانب الليبي رئيس الحكومة محمود المتصر ، ومثل الجانب الأمريكي أندروغ لنش ، القائم بالأعمال في طرابلس . وقد أعدت الاتفاقية ، وكان الملك محمد إدريس السوسي على اطلاع عليها ، وقد أمر رئيس وزرائه بالتوقيع عليها يوم الاستقلال المقرر ، وهو ٢٦ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ م) .

تمت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية حتى البقاء في قاعدة (الملاحة) مدة عشرين عاماً ، وحق السيطرة على السماء الليبية ، والمياه البحرية الإقليمية ، وحرية تنقل القوات الأمريكية في البلاد كلها ، وإعفاء القوات الأمريكية من كل رسوم على البضائع التي تستوردها أو تدخلها إلى الأراضي الليبية ، وتدفع الولايات المتحدة مقابل ذلك مليون دولار سنوياً .

وقّعت هذه المعاهدة دون عرضها على المجلس النيابي ، أي لم تكنسب الصفة الشرعية ، فلما بدأ النواب يتساءلون ، ويوجهون الأسئلة إلى الحكومة عند وضع قاعدة (الملاحة) ، عملت حكومة محمد الساقزلي الجديدة التي خلفت حكومة محمود المتصر على إجراء مفاوضات جديدة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإخفاء المعاهدة الجديدة عن النواب ، وتشكّلت لجنة لهذا الغرض ، وبدأت أعمالها في ٥ رجب ١٣٧٣هـ (٩ آذار ١٩٥٤ م) ، واستمرت أيام حكومة مصطفى بن حليم ، وإن كان أعضاؤها قد جرى عليهم التغيير ، وفي ٧ رمضان ١٣٧٣هـ (٩ أيار ١٩٥٤ م) توصل الجانبان إلى عقد اتفاقية جديدة ، وإن اختلفا في الحصانة القضائية للقوات الأمريكية ، وبلغت المعونة الأمريكية .

سافر رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز المعاهدة ، والاتفاق على ما كان فيه خلاف بين الطرفين .

وتمّ التفاهم ، ووقعت المعاهدة ، وبقيت القاعدة للولايات المتحدة ، والتي
سُمح لها أيضاً بالحركة الحرة في أراضي ليبيا ، وكذلك سُمح لها الاستيراد دون
رسوم ، وبيّنت القواعد التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا ،
وهي : قاعدة الملاحة التي تعدّ أكبر قاعدة لها خارج الولايات المتحدة ،
ومتعلقة في كل من مدن مصراتة ، وبنغازي ، ودرنة ، وطبرق ، وأية منطقة
أخرى ترواها الولايات المتحدة ضرورية للدفاع ، ومدّة المعاهدة عشرون سنة
تُدفع خلالها الولايات المتحدة لليبيا أربعين مليون دولار بمعدل مليون كل
عام .

وتمّ رئيس الوزراء مصطفى بن حليم عرض الاتفاقية على مجلس
النواب والشيوخ ، فعُدّل وزارته وأدخل فيها بعض رجال المعارضة^(١) ،
وأعفى رئيس مجلس الشيوخ من منصبه ، عندما أبدى معارضة للاتفاقية^(٢) .

عُرضت الاتفاقية على مجلس النواب ، فأحالها إلى لجنة الشؤون
الخارجية ، وكان عدد أعضائها سبعة نواب ، فعارضها خمسة منهم^(٣) ،
وأيدها اثنان^(٤) ، وقدم كل فريق تقريراً خاصاً برأيه ، فاستعدت الحكومة
تقرير الفريق المعارض ، وطرحته على المجلس النيابي تقرير المؤيد ،
وحصلت على التصديق ، ثم عرضت ذلك على مجلس الشيوخ وطلبت إمرارها
بسرعة ، فوافق ، وصدّق عليها الديوان الملكي ، وأصبحت سارية المفعول
وزار « جيمس ريتشاردز » مساعد الرئيس الأمريكي طرابلس يوم ١٦

(١) دخل الوزارة عبد الرحمن الفلهود ، ومصطفى السراج ، وكانا من المعارضة سابقاً .

(٢) كان رئيس مجلس الشيوخ عمر منصور الكيخيا ، فأعفى من منصبه ، وتُعب مكانه « علي
العابدة » .

(٣) عارضها كل من : صالح بن بصر ، ومصطفى ميزان ، ورمضان الكيخيا ، وفتح حربق ،
وعبد السلام بسكري .

(٤) أيدها محمد سيف النصر ، وحسين الفلب .

شعبان ١٣٧٦ هـ (١٧ آذار ١٩٥٧ م) واستمرّت الزيارة ثلاثة أيام عرض
خلالها مشروع ايزنهاور بالنسبة للشرق الأوسط ، فوافق رئيس الوزارة الليبية
مصطفى بن حليم ، وحصلت ليبيا بعدها على مساعدة أمريكية مقدارها سبعة
ملايين دولار .

وطلب رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم أسلحة أمريكية غير أن
حكومته قد سقطت ، وجاء إلى الحكم وزارة جديدة برئاسة برثاسه عبد المجيد كعبار
في تاريخ ٢٧ شوال ١٣٧٦ هـ ، فتابع المباحثات ، وتمّ توقيع اتفاقية بهذا
المحصول في تاريخ ٣ ذي الحجة ١٣٧٦ هـ (٣٠ حزيران ١٩٥٧ م) وقّعها
عن الجانب الليبي وزير الخارجية « وهي البوري » ، وعن الجانب الأمريكي
السكرتير الأمريكي في طرابلس « جون تاين » ، ولكن حُدّد استعمال هذه
الأسلحة في الأغراض التي وقّعت من أجلها الاتفاقية .

ثم طلب رئيس وزراء ليبيا عبد المجيد كعبار زيادة مبلغ المعونة
الأمريكية ، وجرت مباحثات بين الطرفين في السفارة الأمريكية في طرابلس
تمخضت عن وضع أربعة ملايين دولار تحت تصرف الحكومة الليبية .

وعاد الطلب بالزيادة ، وجرت مفاوضات أخرى رقت بعدها الولايات
المتحدة مساعدتها إلى ليبيا إلى عشرة ملايين تُدفع إلى الحكومة الليبية مباشرة .

جد - مع فرنسا : وقّعت الحكومة الليبية يوم الاستقلال ٢٦ ربيع الأول
١٣٧١ هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ م) اتفاقية عسكرية مؤقتة مع فرنسا ،
سمحت بموجبها للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزان مقابل مساعدة مالية
تقدّمها فرنسا إلى المجلس التنفيذي لتلك الولاية ، ولم تعرض هذه الاتفاقية
على مجلس النواب الليبي ، وإنما أبقتهما الحكومة سراً ، غير أن ذلك كشفه
خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة محمود المنتصر نيابة عن الملك في
المجلس النيابي عند اجتماعه يوم ٢٩ جادى الأخيرة ١٣٧١ هـ (٢٥ آذار
١٩٥٢ م) .

وعندما عرضت الميزانية الأولى للدولة الليبية على المجلس النيابي عرفت حقيقة تلك الاتفاقية ، وأن فرنسا تدفع مبلغ مائة وثلاثة وستين ألف جنيه ، وأن هناك موظفاً فرنسياً متكلفاً بالشؤون المالية والاقتصادية المتعلقة بولاية فزان ، وقد حملت المعارضة على هذه الاتفاقية ، بل وسحرت من هذا المبلغ الذي يمكن للولاية أن تقتصده من ميزانيتها لو طلب منها ذلك .

وبعدئذ قرر الملك عدم تجديد الاتفاقية مع فرنسا ، إذ أعلن ذلك في خطاب العرش الذي قراه رئيس الوزارة مصطفى بن حليم نيابة عنه يوم ١٤ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (٩ كانون الأول من عام ١٩٥٤م) بمناسبة افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الأمة ، وأمر بإبلاغ الحكومة الفرنسية بضرورة الجلاء عن فزان .

وجرت مباحثات بين رئيس وزراء ليبيا مصطفى بن حليم في باريس وبين رئيس وزراء فرنسا «بيار منداس فرانس» واتفقا على النقاط الأساسية بين الجانبين على أن تُدرس من قِبَل لجان من الطرفين في طرابلس بعد الاتفاق المدني الذي تم ، وبدأت المباحثات فعلاً في طرابلس في تاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٤هـ (١٨ تموز ١٩٥٥م) ، وتخصت عن توقيع معاهدة في تاريخ ٢٢ ذي الحجة عام ١٣٧٤هـ (١٠ آب ١٩٥٥م) ، وهي معاهدة صداقة ، واتفاقية تعاون اقتصادي ، وتنمية للتبادل التجاري بين الدولتين ، ومقدار مساهمة فرنسا المالية في الميزانية الاتحادية للدولة الليبية ، واتفاقية جوار تنظّم الأمن على الحدود ، وتجارة القوافل ، وانتقال اليدو ، واتفاقية ثقافية . ومدة المعاهدة عشرون سنة . وتعهّدت فرنسا بالجلاء عن فزان خلال سنة واحدة بدءاً من وضع المعاهدة موضع التنفيذ ، كما تسلمها مطارات (سبها) و (غات) و (غدامس) والبياني والمعدات التابعة لها بشرط استخدام فنيين فرنسيين ، وتسهيل المواصلات الجوية الفرنسية . كما تسمح الحكومة الليبية للطائرات الفرنسية ببناء على إشعار سابق الهبوط في مطار (سبها) والإقلاع منه لمدة خمس سنوات ، وفي مطار (غات) و (غدامس) لمدة سنتين . كما سمحت ليبيا للقوات الفرنسية باتخاذ منطقة فزان عمراً لها في ذهابها إلى تشاد أو

إيابها منها إلى الجزائر وتونس . وفوق كل هذا استأجرت فرنسا قطعة أرض ليبية بجوار حدود الجزائر لاستخدامها كمهبط للطائرات الفرنسية ، وتعادل قيمة هذا الإيجار مائة قرش سنوياً ولمدة عشرين سنة^(١) .

عُرضت المعاهدة على مجلس النواب ، فبدت معارضة ضعيفة كان على رأسها عبد العزيز الزقلمي ، أما صالح مسعود بويصر الذي اعتاد معارضة أي ارتباط فقد اضطر إلى مغادرة البلاد . ولما كانت المعارضة ضعيفة ، نالت المعاهدة على الموافقة ، وكذلك صادق عليها مجلس الشيوخ في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ آذار ١٩٥٦م) .

المطالبة بإلغاء المعاهدات : بدأ وعي الشعب في ليبيا نتيجة مطالبة عدد من النواب بإلغاء المعاهدة الأجنبية التي تعيّد الحكومة والشعب معاً بأشلال ثقيلة ، كما كان أثر ما كتبه الصحف العربية في البلدان العربية الأخرى واضحاً ، إضافة إلى الهجوم الذي أخذ يشنه الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، والذي كان على خلاف واسع مع الاستعمار الإنكليزي حيث كان يتحرّك بتوجه أمريكي ، فقد وصل إلى السلطة بدعم منه غير أنه يخفي هذا بإعلان الهجوم على أمريكا ليدين تحت شياً آخر ، كما كان يقوم بمغازلة الاستعمار الروسي ، وبهذا ذرّ الغبار في عيون الكثيرين حتى خفيت الحقيقة تحت هذه السياسة .

٧ - حكومة محمود المنتصر : سقطت حكومة يحيى الدين فكيتي في ٨ رمضان ١٣٨٣هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤م) ، وعُهد إلى محمود المنتصر

(١) حلّ ليبيا في هذه المباحثات : مصطفى بن حليم رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وعبد الحيد كعبان نائب رئيس الوزراء ووزير المواصلات ، وسيف النصر عبد الجليل رئيس المجلس التنفيذي لولاية فزان ، وسليمان الجري وكييل الخارجية ، والرائد السوسي الأطبوشي ، والقيب بوري الصديق ، وحسن مخلوف ، وأحمد ابن مسعود .
وصلى الحبيب الفرنسي : « موريس دوغان » سفير فرنسا في ليبيا ، و« لوبولو » الوزير القوض في الخارجية الفرنسية ، و« مهابه » السفير المساعد في الخارجية .

بشكيل حكومة جديدة ، فشكلها في اليوم التالي . ونتيجة الوحي الذي انتشر في الأوساط كافة ونتيجة الظروف المواتية تقدم عدد من النواب (١) بمشروع قانونين إلى مجلس النواب : أحدهما يقضي بإلغاء المعاهدات الليبية مع الدول الأجنبية . والثاني يقضي بتصفية القواعد العسكرية من البلاد ، فأحال المجلس التباين هذين المشروعين إلى لجنة الشؤون الخارجية وذلك في تاريخ ٢٥ شوال ١٣٨٣ هـ (٩ آذار ١٩٦٤ م) ، وكان رئيس الحكومة محمود المنتصر قد صرح بعزم الحكومة على عدم تجديد أو تمديد الاتفاقيتين الإنكليزية والأمريكية .

ودرست لجنة الدفاع والخارجية مشروع القانونين ، ووافقتا عليها ، ورفعنا تقريرهما إلى مجلس النواب بالموافقة ، وأوصتا بتأجيل مناقشة الموضوع لإفساح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات تستهدف إلغاء المعاهدات ، وتصفية القواعد العسكرية ، وجلاء الأجنبي تماماً عن البلاد .

أثناء ذلك انتقل الملك محمد إدريس السنوسي من البيضاء إلى طبرق واستدعى رئيس الوزراء ، ورئيس النواب ، ورئيس مجلس الشيوخ ، وأبلغهم عزمه على التنازل عن الملك ، وذلك في تاريخ ٦ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ (١٩ آذار ١٩٦٤ م) ، وحاولوا ثنيه عن عزمه ، غير أنهم فشلوا ، ولما انتشر الخبر قامت مظاهرات في ٨ ذي القعدة تطالب الملك بالدخول عن رأيه ، فاستجاب لرأي الشعب .

طلبت الحكومة الليبية من الحكومتين الإنكليزية والأمريكية الدخول في مباحثات حول جلاء قواتهما عن القواعد التي تحتلها في الأرض الليبية ، فوافقت الحكومتان المعنيتان بالأمر على هذا الطلب .

(١) كان من بين هؤلاء النواب : أحمد الزمخش ، وأحمد الغرياني ، وأحمد الحرياتي ، وعبد السلام التهامي ، والسائح قنقل ، وعبد مصطفي المرابطي ، وعمران الصير ، وعبد شير الغريبي ، وعبد شنوش ، وعبد فتح الله ، والبهوري زيمط ، وعبد سحبي ، وعبد أبو صاع .

٨ - حكومة حسين مازق : وبدأت مباحثات من أجل الجلاء في عهد حكومة محمود المنتصر ، واستمرت أيام حكومة حسين مازق (١) التي خلفت حكومة محمود المنتصر في يوم ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤ هـ (٢٠ آذار من عام ١٩٦٥ م) ، وكان من نتائج المباحثات مع الجانب الإنكليزي أن أعلن مقر القوات البريطانية في ليبيا يوم ٨ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ (٢٩ آذار ١٩٦٦ م) أن القوات البريطانية سوف تبحر من طرابلس يوم الخميس ١١ ذي الحجة ١٣٨٥ هـ (الأول من نيسان ١٩٦٦ م) أي بعد يومين فقط من الإعلان ، وذلك باستثناء حامية جوية ، وبعتين إحداهما بحرية والأخرى برية .

وعندما اعتدى اليهود في فلسطين على الأراضي العربية المجاورة في ٢٧ صفر ١٣٨٧ هـ (٥ حزيران ١٩٦٧ م) ، وظهر تعاون الإنكليز والأمريكان مع

(١) تشكلت حكومة حسين مازق على النحو الآتي :

- ١ - حسين مازق : رئيساً للوزراء .
- ٢ - صالح عطفي القاضي : وزيراً للثروة .
- ٣ - أحمد بشي : وزيراً للشؤون الخارجية .
- ٤ - محمد مصوري : وزيراً للدفاع .
- ٥ - وليس قذافي : وزيراً للتخطيط والتنمية .
- ٦ - طاهر عطفي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
- ٧ - يوسف ياسين : وزيراً للصناعة .
- ٨ - فزاد قبازي : وزيراً للشؤون النفطية .
- ٩ - محمد بديونة : وزيراً للزراعة .
- ١٠ - السوسي الطبوطي : وزيراً للمواصلات العامة .
- ١١ - أحمد عون وسوف : وزيراً للداخلية .
- ١٢ - بوكري بن عمر : وزيراً للعمل .
- ١٣ - طاهر باكر : وزيراً للتعليم .
- ١٤ - خليفة طرابلسي : وزيراً للثقافة والإعلام .
- ١٥ - حامد عسدي : وزيراً للعمل الشعبي .
- ١٦ - عمر جودة : وزيراً للصحة .
- ١٧ - أحمد سويدي : وزيراً للاقتصاد والتجارة .
- ١٨ - عبد القادر البديري : وزيراً للإسكان والحكم المحلي .
- ١٩ - عبد الله سكتا : وزير دولة للخدنة العامة .
- ٢٠ - مهدي بوظور : وزير دولة للمجلس التبايني .

اليهود تحرك الشعب في ليبيا ، وقامت مظاهرات ضد إنكلترا والولايات المتحدة ، وجرحت محاولات لإحراق سفارتها في بنغازي ، وطولت الحكومة الليبية بإنهاء التحالف مع هاتين الدولتين العندين ، وتصفية قواعدهما العسكرية فوراً ، هذا رغم أن الحكومة قد أمرت القطعات العسكرية الليبية أن تتحرك نحو مصر لتؤتي واجها في القتال إلى جانب الأخوة الأشقاء ، كما سمحت للقطعات العسكرية الجزائرية بالمرور من الأرض الليبية لتقوم بالدور نفسه .

وتشكل وفد من طرابلس ، وأعد مذكرة ليقدّمها إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطالبه فيها بالعمل لإنهاء التحالف مع إنكلترا وأمريكا وتصفية قواعدهما العسكرية في الأرض الليبية تنفيذاً لقرار مجلس الأمة الليبي الذي اتخذ من ستين^(١) . وكذلك فعل أهل برقة ، تشكل وفد منهم للغرض نفسه^(٢) . فالتقى الوفدان في بنغازي يوم ٢٨ صفر ، فساروا معاً إلى البيضاء ، وتم اللقاء مع رئيس الوزراء في الأول من شهر ربيع الأول^(٣) .

وفي ٩ ربيع الأول طلب وزير الخارجية الليبي من أمريكا وإنكلترا الدخول في مباحثات للانسحاب من ليبيا ، وتصفية قواعدهما منها في أقرب وقت . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في يوم ١٠ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (١٧ حزيران ١٩٦٧ م) بأن الطلب الليبي يهدد الوجود العسكري

(١) سمّ وفد طرابلس : محمد كريكشي ، وعمود صهي ، وإبراهيم الغويل ، ومصطفى ميزان .

(٢) سمّ وفد برقة : بشير الغوري ، وعلي زوارة ، وعبد الصابري ، ومصطفى بن عامر .

(٣) عندما وصل الوفد إلى البيضاء كان مجلس الوزراء في حالة انعقاد ، وهذا ما حال دون التلقاء السريع مع الوفد ولم يستطع رئيس الوزراء مقابلة الوفد حتى سافر إلى طبرق حيث التقى مع تلك هناك ، وأعدّ التعليقات منه ، ولما رجع إلى البيضاء التقى بالوفد ، واضطرّ الوفد إلى الانتظار مدة عشرين يومين .

الأمريكي في المنطقة . ثم عادت فأعلنت في يوم ١٥ ربيع الأول أنها قد أبلغت سفيرها في طرابلس بالتعليقات اللازمة ، وأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمباحثات .

٩ - حكومة عبد القادر البدري . استقالت حكومة حسين مازق في ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ ، وحلقتها حكومة جديدة برئاسة عبد القادر البدري^(١) الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان في الوزارة السابقة . وطلبت الحكومة الجديدة من إنكلترا وأمريكا الدخول في مباحثات من أجل قواعدهما في ليبيا .

بدأت المباحثات مع الجانب البريطاني في ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٧ هـ (الأول من شهر آب ١٩٦٧ م) ، وخلال يومين انتهت المباحثات في بنغازي وأذاعت وزارة الخارجية الليبية أن الجلاء عن القواعد البريطانية في ليبيا سيتم خلال ستة أشهر ، غير أن الخارجية الإنكليزية قد أعلنت أن اتفاق بنغازي إنما هو اتفاق جزئي لا يشمل كل الأراضي الليبية ، وإنما يشمل منطقة بنغازي فقط ولا يتعداها إلى طبرق .

وبدأت المباحثات مع الجانب الأمريكي في تاريخ ٥ جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ (١٠ آب ١٩٦٧ م) ومثل الجانب الليبي فيها وزير الخارجية أحمد الشبي ، ومثل الجانب الأمريكي السفير الأمريكي في ليبيا ، وقد توقفت المباحثات قليلاً ثم استؤنفت في يوم ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٧ هـ ، وأذاعت إثرها ليبيا بياناً أعلنت فيه أن الاتفاق قد تمّ على تجميد موضوع الانسحاب من قاعدة الملاحه فيما إذا حدث عدوان على أية دولة من الدول العربية ، وتشكيل لجنة مشتركة تقوم بجرد المعدات والطائرات الموجودة في القاعدة .

١٠ - حكومة عبد الحميد البكوش : جاءت حكومة عبد الحميد

(١) سمّت وزارة عبد القادر البدري جميع أعضاء وزارة حسين مازق المستقيلة السابقة .

الكوش^(١) بعد حكومة عبد القادر البدر في ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول من عام ١٩٦٧م) ، وقد أذاعت بعد ثلاثة أيام من تسلّمها السلطة أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي ما زالت مستمرة ، وأنها قد أحرزت تقدماً نحو الوصول إلى الهدف . وأذيع في ١٢ رمضان ١٣٨٧هـ (١٣ كانون الأول من عام ١٩٦٧م) بيان رسمي جاء فيه أن الاتفاق مع الجانب البريطاني قد تمّ على سحب جميع وحدات الجيش البريطاني

من بنغازي بحلول شهر شباط من عام ١٩٦٨م (٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ) باستثناء البعثة العسكرية البريطانية .

وفي ٣ ذي القعدة ١٣٨٧هـ (١ شباط ١٩٦٨م) تسلّمت السلطات الليبية المعسكر الإنكليزي في بنغازي ، غير أن البريطانيين قد بقوا في (طبرق) والقاعدة الجوية في (العادم) كما بقي لهم وحدات بحرية في طرابلس ، وبعثات عسكرية في بنغازي .

وفي شهر محرم من عام ١٣٨٨هـ (نيسان ١٩٦٨م) أبرمت اتفاقية مع شركة الطيران البريطاني لتوريد نظام دفاع جوي متكامل بمبلغ مائة مليون جنيه ، ويشمل صواريخ قصيرة المدى ، وأحدث أجهزة الرادار .

وقد قام الملك حسين بن طلال ملك الأردن بزيارة إلى ليبيا ، وتعهّدت الحكومة الليبية بتقديم أجهزة دفاعية للأردن ، وكذلك لمصر .

١١ - حكومة ونيس القذافي : في ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨هـ (٤ أيلول ١٩٦٨م) قدّمت حكومة عبد الحميد الكوش استقالتها ، وخلفتها وزارة ونيس القذافي^(١) الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية في

(١) تشكّلت حكومة عبد الحميد الكوش على النحو الآتي :

- ١ - عبد الحميد الكوش : رئيساً للوزراء ، ١٣ - طارق البارودي : وزيراً للصناعة ووزيراً للعدل .
- ٢ - عبد الهادي العمود : وزيراً للمالية
- ٣ - عمر بن عامر : وزيراً للمواصلات
- ٤ - حامد بوضورويل : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- ٥ - أحمد نجم : وزيراً للاقتصاد والتجارة
- ٦ - بشير المنتصر : وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء
- ٧ - أحمد العون سوفي : وزيراً للداخلية
- ٨ - ونيس القذافي : وزيراً للشؤون الخارجية
- ٩ - عبد الكريم ياسين : وزيراً للزراعة والصيد البحري
- ١٠ - أحمد عاشق الحوي : وزيراً للتجارة العامة
- ١١ - مهدي بوطو : وزير دولة لشؤون المجلس الشابي
- ١٢ - شمس الدين غربي : وزير دولة للشؤون الخارجية

(١) تشكّلت وزارة ونيس القذافي على النحو الآتي :

- ١ - ونيس القذافي : رئيساً للوزارة .
- ٢ - حامد العبيدي : وزيراً للدفاع
- ٣ - أحمد عود سوفي : وزيراً للداخلية
- ٤ - حامد بوضورويل : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- ٥ - مهدي بوطو : وزيراً لشؤون المجلس الشابي
- ٦ - أحمد عاشق الحوي : وزيراً للتجارة والإعلام
- ٧ - عبد الكريم ياسين : وزيراً للزراعة والصيد البحري
- ٨ - فحي حودة : وزيراً للعمل الشعبي
- ٩ - عمر حودة : وزيراً للصحة
- ١٠ - طارق البارودي : وزيراً للصناعة
- ١١ - بشير المنتصر : وزيراً لشؤون مجلس الوزراء
- ١٢ - أحمد السوسني : وزيراً للشباب والرياضة

- ٦- يحيى الدين فكيتي : ٢٤ شوال ١٣٨٢ - ٨ رمضان ١٣٨٣ هـ (١٩) آذار ١٩٦٣ - ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٤ م) .
- ٧- محمود المنتصر : ٩ رمضان ١٣٨٣ - ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤ هـ (٢٣) كانون الثاني ١٩٦٤ - ٢٠ آذار ١٩٦٥ م) .
- ٨- حسين مازق : ١٨ ذي القعدة ١٣٨٤ - ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧ هـ (٢٠ آذار ١٩٦٥ - ٢٨ حزيران ١٩٦٧ م) .
- ٩- عبد القادر البدري : ٢١ ربيع الأول ١٣٨٧ - ٢٣ رجب ١٣٨٧ هـ (٢٨ حزيران ١٩٦٧ - ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧ م) .
- ١٠- عبد الحميد البكوش : ٢٣ رجب ١٣٨٧ - ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨ هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧ - ٤ أيلول ١٩٦٨ م) .
- ١١- ونيس القداني : ١١ جمادى الآخرة ١٣٨٨ هـ - ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ (٤ أيلول ١٩٦٨ - ١ أيلول ١٩٦٩ م) .

وتحتت أوضاع ليبيا المادة بعد اكتشاف الكثير من آبار النفط ، وقدمت معونات للدعم العربي تقدر بالثمن وخمسين مليون دولار ، وزادت عشرين مليوناً في العام التالي للعدوان اليهودي . وهكذا توالت إحدى عشرة حكومة على الحكم في العهد الملكي وهي حكومات :

- ١- محمود المنتصر : ١٦ ربيع الأول ١٣٧١ - ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣ هـ (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ - ١٨ شباط ١٩٥٤ م) .
- ٢- محمد الساقزي : ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧٣ - ٨ شعبان ١٣٧٣ هـ (١٨ شباط ١٩٥٤ - ١١ نيسان ١٩٥٤ م) .
- ٣- مصطفى بن حليم : ٨ شعبان ١٣٧٣ - ٢٧ شوال ١٣٧٦ هـ (١١ نيسان ١٩٥٤ - ٢٦ أيار ١٩٥٧ م) .
- ٤- عبد المجيد كعبار : ٢٧ شوال ١٣٧٦ - ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠ هـ (٢٦ أيار ١٩٥٧ - ١٦ تشرين الأول ١٩٦٠ م) .
- ٥- محمد بن عثمان السعيد : ٢٥ ربيع الثاني ١٣٨٠ - ٢٤ شوال ١٣٨٢ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٠ - ١٩ آذار ١٩٦٣ م) .

١٣- خليفة موسى : وزيراً للشؤون النفطية .
١٤- مصطفى باور : وزيراً للتعليم .

١٥- عبد الحادي القعود : وزيراً للمالية .
١٦- علي ميلودي : وزيراً للشؤون البلدية والتجارة .

١٧- حسن الغناوي : وزير دولة للشهنة ٢٣ - علي أحمد خليفة : وزيراً للتسمية والنخيط .

١٨- عمر بن عامر : وزيراً للمواصلات .
٢٤- رجب النوري : وزيراً للعدل .

ثانياً، الجُمهُورِيَّة

بدأ الوضع الاجتماعي والفكري والسياسي يتغير في ليبيا نتيجة الظروف التي جذت على الساحة ، وبسبب الأوضاع التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في العالم كله ، ولا بد من أن تتأثر بها ليبيا ، أو ينعكس أثرها .

الأوضاع المادية الليبية تحسنت بعد ظهور النفط وزيادة مردوده ، وأخذ الناس يتطلعون إلى خارج منطقتهم ، ويعرفون ما يجري فيها ، ويحللون بعض تلك الأحداث ، وإن لم يستطيعوا بعد ، فقد كانوا يتأثرون بها ، ويعملون على التفكير بواقعهم الذي يعيشون فيه ، بعد أن كانوا متعزلين على أنفسهم يجنون لتحصيل لقمة العيش .

أعداد السكان تزايدت ، بعد أن كان الأهالي قلة موزعة في تلك القبايل الواسعة ، بين الجبلية والأخرى ببادق قاحلة ، وكلٌ متصرفٌ لعمله بكامل التعب ، ويتحمل لظى الشمس المحرقة ، يخالب البيئة ليأخذ منها ماءه ، وما يفتات به .

وانتشر العلم ، وافتتحت الجامعات ، وأصبح بالإمكان تلقي المعرفة ، فالانتقال مسور بسهولة المواصلات ، والإنفاق سهل بتحسين الأوضاع المادية ، والقلوب عطشى تسمى جاهدة وراء المناهل التي أخذت ينابيعها تتدفق .

وسائل الإعلام أخذت تنت ما تريده ، ووخزات منبهة أهدت نأي من المناطق القريبة والتي يرتبط أبنائها مع سكان ليبيا بروابط العقيدة ، فأخذوا يلغون إليهم من تلك الوشائع ما يتهمهم إلى أوضاعهم ، وما يجركهم ليصحوا ويستيقظوا ، ويطلبونهم بالنقاء بعضهم مع بعض ليكونوا قوة .

الأوضاع التي تتعاقب على الساحة الداخلية : مجموعة قليلة تتحكم في الناس ، تتصرف كما تشاء ، تفتي ، تبعث ، تطلق من مال الشعب وتبذخ ، تحرم الأهل ، وتبسط الأعداء ، تعطي من تخضع له ، وترتبط به دون حساب ، يحميها وتبذل له ، تسلطها على السكان ، وتسلط عليها حتى غدت يده التي تعرب ، وتأخذ ، وتتخير ، ثم ترمي في أحضانها . يُقتل أحد أفراد هذه المجموعة المتسلطة ، ويدعى إبراهيم الشلحي ، فيتم بالإذاعة ، وتفرض حالة الطوارئ في البلاد كلها ، ويعلم الحداد سبعة أيام في أرجاء ليبيا جميعها ، وهذا كله لأنه حل صلة وثيقة برئيس الوزراء مصطفى بن حليم أحد رجالات هذه المجموعة الغفالة لنفسها .

ويأتي أحد أثرياء الطليان الذين كانوا قد استولوا على أراضٍ شاسعة في برقة تعد من أحصص البقاع ، واستبدت بالناس وسخر من السكان واستعد البلد وأهله أيام استعمار بني جلدته من التصاري لندبار المسلمين ، ذلك هو مرزوتو الكونت الإيطالي ، فتهزئ البلاد لتلك الزيارة ، وتُسخر إمكاناتها لخدمته وخدمة موكبه ، وينتقل من برقة إلى طرابلس فينتقل معه العز والشرف ، وما ذلك إلا كرام والتبجيل ، والخفاوة والتعظيم ، إلا لصلته برجل يدعى عبد الله عنابد الذي يكون بدوره صديقاً لرئيس الحكومة مصطفى بن حليم ، فيثور الشعب ويغضب ويتحرك رجال القبائل ، ويسير الناس إلى قصر الملك في مدينة البيضاء على مقربة من تلك الاحتفالات بالضيف العزيز ، ويعلم الجميع استكازهم لهذه الزيارة ، وما تعطوي عليه من أزدراء للشعب المسلم الذي قاتل ضد الطليان من أمثال هذا القادم ، والذي طالما عمل على إذلال الناس .

وكان لقضية فلسطين دورها ، فإنه لما عُقد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في شهر شعبان ١٣٨٣ هـ (كانون الثاني ١٩٦٤ م) حضرته ليبيا^(١) ،

(١) استلم الملك محمد إدريس السنوسي عن حضور المؤتمر ، وكلف

إلى فلسطين مع جميع أسلحته وأمواله ، فكان لهذا وقعه السيء على نفوس السكان .

وكان في طرابلس نايف اليهود يعرف بنادي (المكابي) وكان يرفع علم دولة ما عُرف بإسرائيل ، فتأذى الشعب أشدَّ الإيذاء ، وسأل النواب الحكومة عن سب افتتاح مثل هذا النادي وفيه تحدُّ للأمة ، وطالبوا بإغلاقه ، ولكن لم يُجد ذلك شيئاً ، إلى أن كثرت التساؤلات ، واحترت الأعين ، حيثُ أُمر بإغلاقه .

وفي هذه الأثناء انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في ١٣ رجب ١٣٧٢ هـ (٢٨ آذار ١٩٥٣ م) رغم كسل هذه التصرفات ، وكان النواب الليبيون يطالبون بحكومتهم بتطبيق قرارات جامعة الدول العربية ، والتي منها مقاطعة إسرائيل ، وإن الموقف الحالي من إسرائيل ليعدُّ خارقاً فاضحاً لإجماع الدول العربية ، ولم يعلّق قانون مقاطعة إسرائيل إلا بعد هجوم عنيف ومرور عدة سنوات ، وتحت ضغط النواب والشعب اتخذ ذلك القرار في ٢٢ رمضان ١٣٧٥ هـ (٢ أيار ١٩٥٦ م) ، وأنشئ مكتب لمقاطعة إسرائيل في طرابلس ، وله فرعان : أحدهما في بنغازي ، والآخر في (سبها) .

كل هذا أوجد رغبةً عند السكان في التغيير ، وبدأ التحرك في هذا الاتجاه ، وتشكّلت بعض المجموعات التي دخلت عليها بعض المؤثرات الخارجية ، وكانت عن طريق أحد الضباط ثم الوزراء الشاميين^(١) . وقد قبض على مائة وستة أشخاص ، وقدموا للمحاكمة ، وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وست سنوات .

(١) ويُدعى هاني المنفي ، وينتمي إلى حركة القوميين العرب الذين يحملون الجعاعاً غرباً منطلقات شرقية ، ويتلون بالاشتراكية لصلحة الرأسمالية ، يرفعون بكل حماسة شعارات يسارية وأيديهم مكدّلة بغيود من الغرب ، حيث يتلقون الدعم من هناك ، ويعملون على نسف المجلود الفكرية والسياسية القائمة في البلدان العربية .

ويخرج الطلاب تأليفاً للمؤتمر بمظاهرات ، ورأى قائد قوة دفاع برقة ومدير الشرطة في الحكومة الاتحادية^(٢) فرصةً للضغط على الحكومة وجعلها في وضع حرج نتيجة الخلاف معها ، فأعطى أوامره بمنع الطلاب من الخروج بمظاهرات ، واسطدمت الشرطة معهم ، ووقع ثلاثة طلاب صرعى نتيجة الضماد ، وجرح عدد آخر ، وتأثر الشعب من هذا التصرف وهاجم مراكز الشرطة في بعض المناطق ، وتضامن طلاب طرابلس مع إخوانهم في بنغازي وتظاهروا ، وحاول مدير الشرطة أن يعزو هذا التصرف إلى الحكومة .

وتشكّلت لجنة للتحقيق ، ونبت لديها أن الشرطة هي سب ما وقع من أحداث ، وأن مدير الشرطة هو المسؤول عنها ، فطلبت الحكومة إزالة المسؤول ، وفصل بعض الضباط ، غير أن طلبها قد رفض ، فتمت استقالتها ، وتظاهر الشعب مؤيداً لها ولكن ذلك لم يُجد نفعاً ، فأسير الناس ذلك في نفوسهم ولم يستطعوا إبداء شيء .

ويوجد في ليبيا بعض اليهود ، فلما أعلن اليهود عن قيام دولتهم في فلسطين في ٧ رجب من عام ١٣٦٧ هـ (١٥ أيار ١٩٤٨ م) ، ارتبط اليهود في ليبيا بصلات وثيقة مع ما عُرف باسم دولة إسرائيل في فلسطين ، وكانوا يتقلون إليها عن طريق إيطاليا ، ولا يخفون ذلك ، بل أحياناً يفتخرون برحيلهم إلى فلسطين ، كما يفتخرون بتلك الدولة وقيامها رغم أنوف المسلمين جميعاً ، فكان هذا يزعج الشعب في ليبيا غير أنه مغلوب على أمره .

ورست في ميناء طرابلس باخرة يهودية لتنتقل من بريد الأرحال من ليبيا

وفي المعهد الحسن الرضائي أن يُمنّله في هذا المؤتمر ، وكان من أعضائه الوفد رئيس الحكومة يحيى الدين فكري ، ورئيس مجلس النواب عبد الحميد العار ، ورئيس مجلس الشيوخ مفتاح عرييب .

يُدعى مدير الشرطة محمود بوقولطين .

عندما يدخل بلد يخضع لتفويض أجنبي مرحلة مثل هذه المرحلة التي وصلت إليها ليبيا ، تفكر الدولة صاحبة التفويض بالتغيير لمصلحتها ، خوفاً من أن يحدث تغيير دون علمها ، فقد تجد صعوبة حتى تستطيع أن تسك يدعا كافة الخيوط مرة أخرى ، وقد تحدث فوضى ، وربما خرج الأمر من يدها ، وأكثر ما تخشاه أن يكون الاتجاه إسلامياً ، فهذا ما يقض مضجعها لأن في ذلك اهتزاز للصليبية العالمية واتحاد كتائبها وإرسالها ، كما تخاف أن يكون التوجه نحو دولة معادية لها ، أو يكون الدافع له معسكر مضاد لها ، أو عطف يقابل الحلف الذي تسير فيه .

إن الدولة صاحبة التفويض الأول في ليبيا كانت بومذاك هي إنكلترا ، فهي التي أبرزت محمد إدريس السنوسي ، وتحالفت معه ، وأوصلته إلى السلطة ، وبالتالي المجموعة التي تدور في فلكه ، وتتبع من السلطة ، وترى رأيه ، إما اقتناعاً ، وإما مصلحةً وانتفاعاً ، ولا شك ، فإن إنكلترا كانت قد اصطفت أثناء هذا المسير فئة منها ، تتخذها جياد رهان ، تحتل واحداً منها حتى إذا تعب أو أعيتته الحيلة في التصرف ، استبدلته بأخر ، وجعلت منهم عمالاً للمنافسة تضرب أحدهما بالآخر ، وتحمي بعضهم بمقام أرفع على حساب بعض ، وتعلق الأمان في مكان عال لا يظاله إلا الذي يبدى طاعة أكثر .

أما التفويض الأمريكي فقد دخل إلى ليبيا مع دخول الحلفاء إلى المنطقة في الحرب العالمية الثانية بصفة أن الولايات المتحدة هي إحدى دول الحلفاء ، ولقد سمحت إنكلترا التي دخلت جيوشها ليبيا من مصر بقيادة مونتغمري ، ودحرت قوات المحور بقيادة رومل ، سمحت لها ببناء قاعدة الملاحة ، وقد كان التفويض الأمريكي نفوذ قوة وهمية ، لا نفوذ علاقة وإرشاد ، لذلك يمكن أن نعدّه سطحياً ليس له تأثير عميق في السكان كالتفويض الإنكليزي .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوى قوة عالمية مادياً وعسكرياً ، وتزعمت الدول الرأسمالية ، ووات من

مصلحة هذه الدول التي تشكلت حلف شمال الأطلسي ليحف في وجه حلف وارسو الذي تشكل من الدول الشيوعية ، رأت أن تحل محل إنكلترا وفرنسا في مناطق نفوذها ليكون هناك رأس واحد في المعسكر الغربي كما يوجد رأس واحد في المعسكر الشرقي وهو الامبراطورية الروسية فيكون موجه واحد ، وذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تعطي عدة توجيهات إذ ينطلق كل رأس من خلال نظراته الخاصة التي تتسجم مع مصالحه ، وإن ذلك الرأي الأمريكي لن يضعف المعسكر شيئاً إذ لن تفرجه عن أية إمكانات ، وإنما تبقى ضمن دوله ، وإن كانت تنتقل من دولة إلى أخرى . واستطاعت فعلاً أن تحل محل حليفها في كثير من المناطق ، غير أنها قد رضيت بتفويضها القليل في ليبيا الموجود بجانب النفوذ الإنكليزي . ولكن الظروف سارت على غير ما نشتهي ، إذ أن السكان قد كرهوا النفوذ الإنكليزي ، وكان هناك من يشرهم باستمرار ، وغالباً ما كانت تأتي تلك الإثارة من ناحية مصر المجاورة لها من ناحية والتي كان رئيسها جمال عبد الناصر في صراع عنيف مع الإنكليز كما سبق أن ذكرنا ، وهذا ما زاد من قوة معارضة الشعب للحكم في ليبيا حتى إنه لم يستطع أن يسير علناً في أي مخطط استعماري ، إذ رفض حلف بغداد (المعاهدة المركزية - فيما بعد) وغيره من المخططات ، وقد دعم المعارضة الليبية قوة معاداة الحكم المصري الظاهرية للولايات المتحدة رغم أنه بعد من أقوى ركائزها في البلدان العربية آنذاك ، وبدا أصبح الحكم المصري أو بالأحرى الناصري له قوته في ليبيا .

رأت الولايات المتحدة أن تحل في نفوذها محل النفوذ الإنكليزي في ليبيا خوفاً من أن ينتهي وضع الحكم الليبي المؤبد من قبل إنكلترا على حين غفلة من الدولتين الإنكليزية والأمريكية ، وأن تنهي هذا الوضع الضعيف الذي لا يستطيع السير في مخطط تقتضيه مصلحة المعسكر الغربي . وفي القضاء على هذا الضعف مصلحة لإنكلترا . ويساعد الولايات المتحدة في مشروعها هذا سكوت مصر عن أية حركة تقوم بها ما دامت تدور في فلكها ، وإن كانت ظاهراً تبدو في خارجها ، بل من اللذ أعدائه .

ومعنى هذا أن وضع ليبيا متغير على أيدي رجال يخالفون سياسة إنكلترا
 ويحاربون نفوذها ، ويمكثهم السير في الفلك الأمريكي واقعاً ، وعارضة
 ظاهراً ، ويدعمون من الرئيس جمال عبد الناصر ، رئيس مصر ، الذي يسير في
 الخط نفسه بل بعد رالداً فيه . ويمكن أن تستفيد أمريكا من هذا التغيير ، إذ
 أن أهام الرئيس المصري قد أصبحت وشيكة الانتهاء ، ويجب استبداله فقد
 انتهى دوره ، وأحدثت الأحداث نقصاً من مضجعه ، وتسير به إلى حفنة
 المحتوى ، وربما بالتغيير اللبني يظهر بديل له ، ويحل محله ويمشي في الطريق
 نفسها . لقد فشلت تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ، وحرب اليمن أثارت
 بعض الكيانات في نفوس أبناء مصر ، والهزيمة أمام اليهود عام ١٣٨٧ هـ ،
 واختلاف الرجال العسكريين المصريين فيما بينهم ، كل هذا جعل الرئيس
 المصري في حالة نزول دائم ولا يذم من معايشة الوريث مدة قبل انتهاء الحياة .

وبدا التخطيط ، وتوحيد الجهود ، وتسيق العمل بين المعارضة وبين
 الذين يتلقون الدعم والتأييد من مصر ، وفي الفاتح من أيلول ١٩٦٩م (١٩
 جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ) تحرك الجيش بقيادة العقيد معمر القذافي وقضى على
 الوضع القائم الذي وجدته حقاً ، إذ أن نقمة الشعب كانت عارمة عليه ،
 وتشكل المجلس الأعلى لقيادة الثورة (١) ، كما تشكلت حكومة جديدة (٢) من

عسكريين ومدنيين . ولا بد للوضع الجديد كي يكون مقبولاً لدى السكان من
 نقطتين : أولهما اتخاذ موقف سياسي يكون له أثر واضح لدى السكان ، وهذا
 ما قام به الوضع ، إذ طلب من الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات
 للحل من قاعدة الملاحية ، فاستجابت لذلك الطلب بسرعة ، وبعد
 مفاوضات شكلية قصيرة الزمن ، سلمت الولايات المتحدة القاعدة ،
 وتسلمتها ليبيا ، وأطلق عليها اسم « قاعدة عقبة بن نافع » ، كما اتفق الوضع
 مع إنكلترا لإلغاء المعاهدة المعلقة بين الطرفين ، والسحت إنكلترا من ليبيا ،
 وبدا للي الوضع تأييداً كبيراً وحامياً شديداً من قبل غالبية السكان . أما
 النقطة الثانية فهي اتخاذ الطابع الإسلامي ، فالشعب في ليبيا مسلم متمسك
 بإسلامه ، وقد زادت التسوية من حرص العقيدة في النفوس بغض النظر عن
 الأخطاء التي وقعت فيها ، كما أنه شعب مرتبط بأصاكنه العربية . لقد أصدرت
 الثورة قانوناً منع تعاطي الخمر في الأرض الليبية ، وعملت على تطبيق فريضة
 الزكاة ، وأصدرت مجموعة من القوانين هذا الغرض ، وأعلن القائد
 توجهه الإسلامي . وهاتان النقطتان هما اللتان سار عليهما الرئيس المصري
 جمال عبد الناصر عندما قام بحركته ، فموضوع الجلاء عن قناة السويس ، ثم

- ٣ - الرائد بشر الصغير هواري : وزير التعليم والتوجيه الوطني
- ٤ - النقيب عمر عبد الله المهدي : وزير الاقتصاد والصناعة
- ٥ - النقيب محمد الكريف : وزير الإسكان
- ٦ - صالح مسعود بوضيغ : وزير الوحدة والشؤون الخارجية
- ٧ - عمر الهادي : وزير المواصفات والعمل
- ٨ - محمد علي الحديدي : وزير العدل
- ٩ - مفتاح الأسطوخار : وزير الصحة
- ١٠ - جمعة شويبا : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
- ١١ - عز الدين ميروك : وزير شؤون النفط والمعادن
- ١٢ - عبد العاطف العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية
- ١٣ - محمد هلال الراملي : وزير الحرفاة

- (١) تشكل مجلس قيادة الثورة من الضباط الأربعة
- ١ - العقيد معمر القذافي
- ٢ - الرائد عبد السلام جلوه
- ٣ - الرائد بشر الصغير هواري
- ٤ - النقيب مختار عبد الله حروي
- ٥ - النقيب عبد العزم الحويدي
- ٦ - النقيب حوالدي الحميدي
- (٢) تشكلت الحكومة على النحو الآتي :
- ٧ - النقيب محمد نجم
- ٨ - النقيب علي عوض حمزة
- ٩ - النقيب أبو بكر بونس جبر
- ١٠ - النقيب مصطفى الحروي
- ١١ - النقيب عمر عبد الله المهدي
- ١٢ - الملازم الأول محمد أبو بكر الكريف

- ١ - العقيد معمر القذافي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع
- ٢ - الرائد عبد السلام جلوه : نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية والحكم المحلي

العنوان الثلاثي على مصر ، وتأييده للحركة الإسلامية في بداية الأمر ، هو الذي شئت له الوضع وسواه له .

ومات الرئيس المصري جمال عبد الناصر في ٢٨ رجب ١٣٩٠ هـ (٢٨ أيلول ١٩٧٠ م) ، وأبدي قائد الثورة الليبية أنه الوريث له في الزعامة العربية ، وأخذ يتحرك في مختلف المجالات ، وبما يرضي الأمة الإسلامية عامة والشعب العربي .

أخذ يهاجم الشيوعية ومبادئها وأفكارها ، وعندما انفض الشيوعيون عن الحكم في السودان ، وقلوبوا ظهر المحرر للرئيس السوداني محمد جعفر النميري في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ (١٩ تموز ١٩٧١ م) كان للرئيس الليبي دور في إشغال الحركة الشيوعية وإعادة الرئيس محمد جعفر النميري إلى الحكم .

وعملت الثورة الليبية على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية المتحددة الذي تألف من مصر وسوريا وليبيا ، وكانت طرابلس مقراً للمباحثات التي دارت لإقامة هذا الاتحاد ، ووقع الميثاق في بنغازي في ٢١ صفر ١٣٩١ هـ (١٧ نيسان ١٩٧١ م) ، ووقعت بعدها الاتفاق على الوحدة الأندماجية مع مصر .

ودعمت الثورة الإسلامية في نشاد صدى الأقلية النصرية التسلطة التي أقامها الاستعمار الفرنسي الذي سلم السلطة قبل انسحابه إلى هذه الأقلية وأعطى الحكم لغرائسوا توميليتي ، وهذا ما جعل الخلاف بين ليبيا وفرنسا يستمر .

وأمدت المسلمين في جنوب القليلين بالمساعدات ، وكانت عاصمتها طرابلس مقراً للمفاوضات التي دارت بين الحكومة القليلية والمسلمين والتي اشتركت فيها أيضاً دول المملكة العربية السعودية والسنغال والصومال وليبيا ، وقد وقع اتفاق بمدينة طرابلس في ٢ محرم ١٣٩٧ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٧٦ م) يقضي بإعطاء ولايات جنوب القليلين الاستقلال الذاتي .

وساعدت الثورة الليبية المسلمين في أوغندا ، ودعمت الرئيس عهدي

أمرين ، وأهدت باكستان عندما اعتدت عليها الهند عام ١٣٩١ هـ ، ولقى ذلك إلى فصل إقليم البنغال ، وهو ما كان يُعرف باسم « باكستان الشرقية » عن دولة باكستان ، ونأسس دولة خاصة حملت اسم بنغلاديش ، مع العلم أن بعض الدول العربية قد وقعت يومذاك إلى جانب الهند تاركَةً رابطة العقيدة التي تربطها مع باكستان .

ودعمت الثورة الليبية القضية الفلسطينية دعماً قوياً ، كما ساعدت بعض الدول العربية ، فقدمت لها معونات مادية .

وكل هذه التصرفات حسنة ، وقد دعمت الحكم ، ورشخت قواعده ، وعصفت جدره ، وأخذ بعدها ينطلق من خلال فكر رجاله ، ومن خلال الدور الذي سيؤدونه ، وربما طن المراقب المتبع لتاريخ هذه المرحلة في ليبيا أن الرئيس الليبي ليس له تفكير واضح ثابت وإنما يتبدل حسب الظروف ، والحقيقة غير ذلك ، فالرئيس رجل معتدٌ بشخصه وفكره لدرجة تصل إلى أن يستهز بكل ما سواه ، ولا يرى إلا رايه صالحاً حتى ولو وصل الأمر إلى العقيدة ، فما يراه لا يمكن أن يجيد عنه أبداً .

إن رفاقه الذين يؤيدونه في كل شيء ، هو معهم ، فإذا أحسن بخلاف من أحدهم في رأي أو فكر مهما كان صغير الشأن تحمى عنه ، وانتهى أمره ، وهذا ما نلاحظه في تعاقب الوزارات^(١) التي شكلها إذ مجرد أن يختفي اسم رجل من

(١) كانت الوزارة الليبية في شهر ذي القعدة عام ١٣٩٠ هـ (كانون الثاني ١٩٧١ م) كما يلي :

- ١ - العقيد معمر الدقاني : قائد القوات المسلحة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
- ٢ - الرائد عبد السلام جلوه : نائب رئيس الوزراء ، وزير الصناعة والاقتصاد والمالية .
- ٣ - الرائد عوالدي عهدي : وزير الداخلية والحكم المحلي .
- ٤ - الرائد بشير عوانسي : وزير التعليم والتوجيه الوطني .
- ٥ - الرائد مختار جروي : وزير الوحدة .
- ٦ - السيد محمد الكريف : وزير الإسكان .
- ٧ - محمد الخدي : وزير العدل .

٨ - مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة

٩ - عبد العاطي العبيدي : وزير الشؤون الخارجية ، والعمل والشؤون الاجتماعية

١٠ - عز الدين مبروك : وزير شؤون النفط

١١ - محمد علي تايو : وزير الزراعة

وكانت الوزارة الثانية في شهر شوال ١٣٩١ هـ (كانون الأول ١٩٧١ م) على النحو الآتي :

١ - العقيد معمر الغدالي : رئيس مجلس قيادة الثورة ، قائد القوات المسلحة ، وزير الدفاع

٢ - الرائد عبد السلام جلود : وزير الصناعة ، والاقتصاد والمخزاة

٣ - الرائد عبد النعمان الهوني : وزير الداخلية

٤ - صالح مسعود بوخصير : وزير الإعلام

٥ - محمد الجندي : وزير العدل

٦ - مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة

٧ - عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية

٨ - عز الدين مبروك : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

٩ - محمد علي تايو : وزير الإسكان

١٠ - طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات وشؤون الكهرباء

١١ - الرائد خوالدي حمدي : وزير الحكم المحلي

١٢ - محمد مصطفى مازك : وزير التعليم والتوجيه الوطني

وكانت الوزارة الثانية في شهر ذي القعدة ١٣٩١ هـ (كانون الثاني ١٩٧٢ م) :

١ - عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة

٢ - خوالدي حمدي : وزيراً للداخلية

٣ - منصور راشد كليل : وزيراً للشؤون الخارجية

٤ - أبو بكر شريف : وزيراً للاقتصاد

٥ - عز الدين مبروك : وزيراً لشؤون النفط

٦ - محمد زعروك رجب : وزيراً للمالية

٧ - محمد الجندي : وزيراً للعدل

٨ - عبد الكريم فضولة : وزيراً للتخطيط

٩ - محمد علي تايو : وزيراً للزراعة والإصلاح

١٠ - عبد العاطي عبيدي : وزيراً للعمل

١١ - الشريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والطاقة

١٢ - محمد أحمد منقوش : وزيراً للإسكان

١٣ - مصطفى اسطا عمر : وزيراً للصحة

١٤ - جاد الله عزوز الصاغي : وزيراً للصناعة والتعدين

١٥ - صالح مسعود بوخصير : وزيراً للثقافة والإعلام

١٦ - محمد أحمد شريف : وزيراً للتعليم

١٧ - عبد الحميد زيان : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية

١٨ - محمد أبو بكر بونس : وزيراً للخدمة العامة

١٩ - عبد الحميد جود : وزيراً للتنمية الزراعية

وكانت الوزارة الثانية في شهر صفر ١٣٩٢ هـ (نيسان ١٩٧٢ م) على النحو الآتي :

١ - معمر الغدالي : رئيس مجلس الوزراء ، وزير الدفاع

٢ - عبد السلام جلود : وزير المالية والاقتصاد ، والصناعة والثروة الحيوانية ، وتائب وزير

الإنتاج

٣ - محمد مصطفى مازك : وزير التعليم والتوجيه الوطني

٤ - محمد أحمد منقوش : وزير الإسكان

٥ - وزير الوحدة والشؤون الخارجية

٦ - طه شريف بن عمرو : وزير المواصلات والطاقة

٧ - محمد علي الجندي : وزير العدل

٨ - مفتاح اسطا عمر : وزير الصحة

٩ - محمد علي تايو : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

١٠ - عبد العاطي العبيدي : وزير العمل والشؤون الاجتماعية

١١ - عبد النعمان طاهر الهوني : وزير الداخلية

١٢ - صالح مسعود بوخصير : وزير الإعلام

١٣ - مصطفى يعقوبي : وزير الحكم المحلي

وكانت الوزارة في صفر من عام ١٣٩٣ هـ (آذار ١٩٧٣ م) على النحو الآتي :

١ - معمر الغدالي : رئيس الدولة وزير

٢ - محمد أحمد الشريف : للتعليم والتوجيه الوطني

٣ - محمد أحمد منقوش : للإسكان والخدمة العامة

٤ - عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة

- ٥ - منصور راشد الكحيبا : وزيراً للشؤون الخارجية
- ٦ - طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء
- ٧ - محمد علي الحدي : وزيراً للعدل
- ٨ - مفتاح إسحاق عمر : وزيراً للصحة
- ٩ - عبد الحميد الزناني : للشباب والشؤون الاجتماعية
- ١٠ - محمد علي تايو : للزراعة والإصلاح الزراعي
- ١١ - عز الدين مبروك : وزيراً للشؤون المعط
- ١٢ - عبد العاطي العسدي : وزيراً للعمل وكانت الوزارة النبية في ربيع الثاني ١٣٩٤هـ (أيار ١٩٧٤م) على النحو الآتي :
 - ١ - عبد السلام جلوه : رئيساً للوزارة
 - ٢ - : وزيراً للدفاع
 - ٣ - محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم والتربية الوطني
 - ٤ - محمد أحمد مطوش : وزيراً للإسكان والخدمات العامة
 - ٥ - طه شريف بن عمرو : وزيراً للمواصلات والكهرباء
 - ٦ - محمد علي الحدي : وزيراً للعدل
 - ٧ - مفتاح إسحاق عمر : وزيراً للصحة
 - ٨ - محمد علي تايو : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
 - ٩ - عبد العاطي عبيدي : وزيراً للعمل
 - ١٠ - حوالدي حبيدي : وزيراً للدعائية
 - ١١ - أبو زيد عمر حوردا : وزيراً للثقافة والإعلام
 - ١٢ - أبو بكر الشريف : وزيراً للاقتصاد

- ١٣ - محمد زروق رحبة : وزيراً للتخطيط
- ١٤ - جاد الله عزوز الصاهي : وزيراً للصناعة والمعادن
- ١٥ - عبد الحميد الزناني : وزيراً للشباب والشؤون الاجتماعية
- ١٦ - عبد الكريم بالو : وزيراً للتخطيط
- ١٧ - محمد أبو بكر بوس : وزيراً للخدمة المدنية
- ١٨ - عبد الجيد جود : وزيراً للتنمية الزراعية وكانت الوزارة النبية في شهر صفر ١٣٩٦هـ (شباط ١٩٧٦م) على النحو الآتي :
 - ١ - عبد السلام جلوه : رئيساً للوزارة
 - ٢ - عبد النعم طاهير الهوي : للشؤون الخارجية
 - ٣ - حوالدي حبيدي : وزيراً للدعائية
 - ٤ - عمر جاد الله الهدي : وزيراً للتخطيط
 - ٥ - محمد علي الحدي : وزيراً للعدل
 - ٦ - مفتاح إسحاق عمر : وزيراً للصحة
 - ٧ - جاد الله عزوز الصاهي : للصناعة والمعادن
 - ٨ - محمد زروق رحبة : وزيراً للخرانة البحرية
 - ٩ - محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم والتربية
 - ١٠ - محمد أحمد مطوش : وزيراً للإسكان والخدمات العامة
 - ١١ - محمد أحمد الشريف : وزيراً للشؤون المدنية والكهربائية
 - ١٢ - عبد العاطي العسدي : وزيراً للعمل والخدمات العامة

وكانت الوزارة الميية في شهر محرم ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م) على النحو الآتي:

- ١ - عبد السلام جلود : رئيساً للوزارة
- ٢ - عبد النعم طاهر الحوي : للشؤون الخارجية
- ٣ - عوالدي حيدى : وزيراً للداخلية
- ٤ - موسى أحمد أبو فروة : وزيراً للتخطيط
- ٥ - محمد علي الحدي : وزيراً للعدل
- ٦ - مفتاح إسحاق عمر : وزيراً للصحة
- ٧ - عبد العاطي حيدى : للعمل والخدمة العامة
- ٨ - عز الدين ميروك : وزيراً لشؤون النفط
- ٩ - محمد علي تابو : للزراعة والإصلاح الزراعي
- ١٠ - عمر محمود حمودة : للتسويق والمصارف المالية
- ١١ - نسوري القيسوري : عميراً (وزيراً) للشؤون للمواصلات
- ١٢ - أسو سكر حسني الشريف : وزيراً (وزيراً) للاقتصاد
- ١٣ - جاد الله حموز الصالحي : للصناعة والتعاون الكهربائي
- ١٤ - محمد زروق رجب : وزيراً للتعليم
- ١٥ - محمد أحمد المنقوش : وزيراً للإسكان
- ١٦ - محمد أحمد الشريف : وزيراً للتعليم
- ١٧ - علي الطريفي : وزير الدولة للشؤون الخارجية
- ١٨ - عبد المجيد حمود : وزير دولة للتنمية الزراعية
- ١٩ - طه شريف بن عمرو : وزير دولة لشؤون المجلس العسكري
- ٢٠ - ميلود عبد السلام شاملة : وزير دولة لشؤون الحكومة
- ٢١ - عبد السلام القيسوري : للشؤون الاجتماعية
- ٢٢ - محمد أبو القاسم زاوي : وزير دولة
- ٢٣ - جاد الله الماشي : للعداء والمصارف الحرية
- ٢٤ - أبو زيد حمز دوردا : وزيراً للشؤون البلدية والقروية
- ٢٥ - منصور محمد بقر : وزيراً لشغل الحري
- ٢٦ - جمعة سالم العريش : وزيراً للطاقة الكهربائية
- ٢٧ - مفتاح محمد كبة : وزير للشباب

وكان تنظيم الدولة في شهر صفر ١٣٩٨ هـ (كانون الثاني ١٩٧٨ م) على النحو الآتي :
رئيس الدولة : العقيد معمر القذافي

- الامانة العامة لمجلس الشعب
- الأمين العام : العقيد معمر القذافي
- الأعضاء : الرائد عبد السلام جلود
- القدم أبو بكر بونس جبر
- القدم مصطفى الحروي
- الرائد عوالدي حيدى

- ١ - عبد العاطي حيدى : رئيس لمادة القاعدة الشعبية
- ٢ - محمد أبو القاسم زاوي : أمين سر الثقافة والإعلام
- ٣ - محمد علي الحدي : أمين سر العدل
- ٤ - عمر أحمد الماشي : أمين سر العداء والمصارف البحرية
- ٥ - مفتاح إسحاق عمر : أمين سر الصحة
- ٦ - منصور محمد بدر : أمين سر النقل البحري
- ٧ - عز الدين ميروك : أمين سر شؤون النفط
- ٨ - جمعة سالم العريش : أمين سر الطاقة الكهربائية
- ٩ - محمد علي تابو : أمين سر الزراعة والإصلاح الزراعي
- ١٠ - نوري القيسوري : أمين سر النقل
- ١١ - محمد أحمد منقوش : أمين سر الإسكان
- ١٢ - أبو زيد حمز دوردا : أمين سر الشؤون البلدية والقروية
- ١٣ - طه الشريف بن عمرو : أمين سر مكتب الأرناط
- ١٤ - مفتاح محمد كبة : أمين سر الشباب
- ١٥ - أبو بكر علي الشريف : أمين سر الطرق
- ١٦ - علي عبد السلام الطريفي : أمين سر الشؤون الخارجية
- ١٧ - جاد الله حموز الصالحي : أمين سر الصناعة
- ١٨ - ميلود عبد السلام شاملة : أمين سر القيادة الشعبية والامانة العامة
- ١٩ - محمد زروق رجب : أمين سر الخزانة
- ٢٠ - موسى أحمد أبو فروة : أمين سر التخطيط
- ٢١ - محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم
- ٢٢ - حمز سليمان حمودة : أمين سر المصارف المالية
- ٢٣ - عبد المجيد حمود : أمين سر الإصلاح الزراعي

٢٤ - العقيد يونس أبو القاسم : أمين سر الداعية

٢٥ - محمد الفتوري : أمين سر الشؤون الاجتماعية

٢٦ - محمد طاهر المحبوب : أمين سر العمل والحفلة العامة

وكان مجلس قيادة الشعب في ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (آذار ١٩٧٩م) على النحو الآتي :
رئيس الدولة : معمر القذافي

الأمانة العامة لمجلس الشعب :

الأمين العام

نائب الأمين العام :

أمين سر المجلس

أمين سر شؤون قيادة مجلس الشعب

أمين سر الأرباب

مجلس الشعب

عبد العاطي العبيدي

محمد أبو القاسم زاوي

علي أبو الخير

عبد الله زهمول

مختار كوربو

١ - جاد الله عزوز الصالح : أمين سر مجلس القيادة

٢ - عبد السيد حسود : أمين سر مكتب الأرباب

٣ - محمد علي الجدي : أمين سر العدل

٤ - مفتاح إسحاق عمر : أمين سر الصحة

٥ - عز الدين مسرودك : أمين سر شؤون النفط

٦ - محمد أحمد المنقوش : أمين سر الإسكان

٧ - أبو بكر الشريف : أمين سر الاقتصاد

٨ - محمد زروق وجب : أمين سر الحرة

٩ - محمد أحمد الشريف : أمين سر التعليم

١٠ - محمد موهبي : أمين سر الإعلام

١٩ - محمد عبد الله مبروك : أمين سر الخدمات العامة

٢٠ - إبراهيم حسن : أمين سر الشؤون الاجتماعية

١ - أمين سر قيادة الشعب : جاد الله عزوز الصالح

٢ - أمين سر العدل : محمد علي الجدي

٣ - أمين سر شؤون النفط : عبد السلام زكار

٤ - أمين سر الإسكان : محمد أحمد المنقوش

٥ - أمين سر الاقتصاد : أبو زيد عمر دوردا

٦ - أمين سر المالية : محمد زروق وجب

٧ - أمين سر التعليم : عبد الحفيظ زطاني

٨ - الصناعة الحفيفة : عمر أحمد الماشي

٩ - الشؤون الإسلامية : محمد أحمد الشريف

١٠ - المواصلات والنقل : سالم الحناري هودا

كانت الحكومة النبية في ربيع الأول ١٤٠١هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :
رئيس الدولة : معمر القذافي

الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :

الأمين العام : عبد العاطي العبيدي

نائب الأمين العام : علي أبو الخير

أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله زهمول

أمين سر شؤون الوحدة : مختار كوربو

اللجنة الشعبية

- ١- أمين سر اللجنة الشعبية : جواد الله عزوز الصالح
 - ٢- أمين اللجنة للشؤون البلدية والقروية : محمد محمود حجازي
 - ٣- أمين سر اللجنة الشعبية للعدل : أبو القاسم الزاوي
 - ٤- أمين سر اللجنة الشعبية للرياضة : مفتاح محمد كنة
 - ٥- أمين سر اللجنة الشعبية للصحة : مراد لافي
 - ٦- أمين سر اللجنة الشعبية للخارجية : علي عبد السلام الطريفي
 - ٧- أمين سر اللجنة الشعبية للنقط : عبد السلام زكار
 - ٨- أمين سر اللجنة الشعبية للتخطيط : موسى أبو فروة
 - ٩- أمين سر اللجنة للإسكان : محمد أحمد المقوش
 - ١٠- أمين سر اللجنة الشعبية للإصلاح الزراعي : بشير حده
 - ١١- أمين سر اللجنة للاقتصاد : أبو زيد عمر درودا
 - ١٢- أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنصر
 - ١٣- أمين سر اللجنة للخرابة : محمد قاسم شلالة
 - ١٤- أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله البروك
 - ١٥- أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطي
 - ١٦- أمين سر اللجنة الشعبية للشؤون الاجتماعية : إبراهيم حسن
 - ١٧- للصناعة الخفيفة : عمر أحمد الناصي
 - ١٨- أمين سر اللجنة لشؤون الاتصالات : عبد العاطي العبيدي
 - ١٩- أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العريش
 - ٢٠- أمين سر اللجنة الشعبية للطاقة الآلية : عبد المجيد الجود
 - ٢١- للتواصلات والنقل البحري : سالم البخاري هودا
 - ٢٢- أمين سر اللجنة الشعبية للداعية : مفتاح إسفا عمر
- وكانت الحكومة في صفر عام ١٤٠٣هـ (كانون الأول ١٩٨٢ م) على النحو الآتي
رئيس الدولة : معمر القذافي
الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :
- ١- الأمين العام : محمد زروق رجب
 - ٢- نائب الأمين العام : علي أبو الخير
 - ٣- أمين سر شؤون اللجنة الشعبية : عبد الله زمول

- ٤- أمين سر شؤون المؤتمر الشعبي : محمد علي بوالمش
- ٥- أمين سر الوحدة : مختار كوربو

اللجنة الشعبية

- ١- الأمين العام : جواد الله عزوز الصالح
 - ٢- أمين سر اللجنة للتغذية : محمد عبد شكري
 - ٣- أمين سر اللجنة للعدل : محمد أبو القاسم زاوي
 - ٤- أمين سر اللجنة للتخطيط : فوزي شكشوكي
 - ٥- أمين سر اللجنة للصحة : مراد علي لافي
 - ٦- أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر درودا
 - ٧- أمين سر اللجنة للنقط : كمال حسن مهور
 - ٨- أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : عمر مصطفى المنصر
 - ٩- أمين سر اللجنة للإسكان : محمد أحمد المقوش
 - ١٠- أمين سر اللجنة للخدمات العامة : محمد عبد الله البروك
 - ١١- للاقتصاد والصناعة الخفيفة : موسى أبو فروة
 - ١٢- أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم الفقيه
 - ١٣- أمين سر اللجنة للخرابة : محمد قاسم شلالة
 - ١٤- أمين سر اللجنة للاتصالات : عبد العاطي العبيدي
 - ١٥- أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطي
 - ١٦- أمين سر اللجنة للقوى الآلية : عبد المجيد الجود
 - ١٧- أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العريش
 - ١٨- أمين سر اللجنة للرياضة : إبراهيم الخويصر
 - ١٩- أمين سر اللجنة للمواصلات والنقل البحري : سالم البخاري هودا
- وكانت الحكومة المسية في جمادى الأولى ١٤٠٤هـ (شباط ١٩٨٤ م) على النحو الآتي
رئيس الدولة : معمر القذافي
الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي :
- ١- الأمين العام : مفتاح الإسفا عمر
 - ٢- نائب الأمين العام : علي عثمان أبو الخير
 - ٣- أمين سر المؤتمر العام : عمر إشكال
 - ٤- أمين سر اللجنة الشعبية : محمد محمود حجازي

وزارة فقد انتهى من العمل الوزاري نهائياً ، إلا أن يعود راجعاً لتأنيهاً وقتها
يحدث هذا .

وإن لباسه الخاص لا يتخذ به حسب مراسم معينة أو يتخذ الصفة
الرسمية ، فبغير من الأزياء ما يحلو له دون مراعاة مظهر أو مناسبة أو ..
أصدر كتباً أسماه « الكتاب الأخضر » وقد وصفه بأنه المنهج السياسي
والاجتماعي الذي يسير عليه ، وقد أظن في مدحه والتناء عليه ، وأنه لم

١ - أمين سر الوحدة : فتوري دالي .
اللجنة الشعبية :

١ - الأمين العام : محمد زروق رجب

٢ - أمين سر اللجنة للخطب : حوزي شكتوري

٣ - أمين سر اللجنة للعمل : مفتاح محمد كيه

٤ - أمين سر اللجنة للصناعة الثقيلة : صبر مصطفى النصر

٥ - أمين سر اللجنة للصناعة : محمد لافري

٦ - أمين سر اللجنة للإصلاح الزراعي : أبو زيد عمر دوروا

٧ - أمين سر اللجنة للثقافة : كامل حسن مهور

٨ - أمين سر اللجنة للتعليم العام : محمد عبد الله المروك

٩ - أمين سر الاقتصاد والصناعة الخفيفة : موسى أبو فروة

١٠ - أمين سر اللجنة للرياضة : محمد أبو بكر عطيفة

١١ - أمين سر اللجنة للحرية : محمد فاسم شلالة

١٢ - أمين سر اللجنة للشؤون الاجتماعية : إبراهيم العقبه حسن

١٣ - أمين سر اللجنة للتعليم : عبد الحفيظ زليطي

١٤ - أمين سر اللجنة للشؤون الخارجية : علي عبد السلام الطربلي

١٥ - أمين سر اللجنة للكهرباء : جمعة سالم العريش

١٦ - أمين سر اللجنة للقوى الأهلية : عبد المجيد الجود

١٧ - للمواصلات والنقل البحري : مبارك شامع

١٨ - أمين سر اللجنة للاتصالات : يوسف بلقاسم علي

١٩ - أمين سر اللجنة للإسكان : محمد عبد شكري

٢٠ - أمين سر اللجنة للجمعيات : يوسف حامد شامع

يسبق إليه ، ولم تأت به الاوائل ولا تستطيعه الاواخر ، ويكاد يصل إلى مستوى
الكتب المقدسة .

وتحدث أحداث في متعلقة ما فبري طرفاً مظلوماً ، فبدعته بإمكاناته
كافة ، تدخل في أحداث مألوفة ، وكان له دور فيها ، ودعم الجيش الثوري في
إبرئده الشجالة ، وأسرف في الدعم ، وربما كان هذا نتيجة الخلاف الأصلي
مع إنكلترا على الطريقة نفسها التي كانت بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر
وإنكلترا .

وأخذ يغازل الاستعمار الروسي ، ويعلمن التوجه نحو الشرق كنوع من
السياسة العربية التي تهدف إلى محاربة الاشتراكية باسم الاشتراكية ، وإبعاد
التهمة عن التعاون الذي يقوم بينه وبين رجالات بعض البلدان أو المنطقات ،
وهي السياسة التي طُلت من الرئيس جمال عبد الناصر أن يسلكها ، وقد
نححت إلى حد كبير ، نتيجة عدم المعرفة السياسية الموجودة في بلداننا النائمة
(الثامية) ، ومن خلال هذه السياسة كان هناك صراع ظاهري عنيف بين ليبيا
والولايات المتحدة الأمريكية ، وصل إلى المهجوم على ليبيا عسكرياً ،
ومقاطعتها ، ووصل من الطرف الثاني إلى الخطاب الحماسية ، والظعن الدائم
بالسياسة الأمريكية ، وإلقاء اللوم عليها في كل قضية ، واتهامها بأنها وراء كل
حادثة يقع ، وأظهر الرئيس الليبي جانباً من اعتزازه بلغته ، ومعاملة الدول
الأجنبية معاملة التذلل ، فرفض دخول أي أجنبي إلى ليبيا ما لم يكن يحمل
جواز سفره التعريف بصاحبه باللغة العربية ، كما أن تلك الدول ترفض دخول
أي عربي إلى أراضيها ما لم يكن جواز سفره يحمل كافة المعلومات عن الشخص
باللغة الأجنبية .

ومن ناحية العقيدة فإن الرئيس الليبي شديد الحماسة لها ، غير أن له
فلاغات غربية لا يقبل المناقشة فيها لأنها ثابتة عنده ولو خالف بها المسلمين
جميعاً ، وهو الحادث فعلاً ، فهو يعلن قبوله للقرآن الكريم بكل ما جاء فيه ،
أما موقفه من السنة فهو يتردد في قبولها ، ويعتقد أنه ما دامت هناك أحداث

ضعيفة وأخرى موضوعة فإنه لا يُقبل شيء منها ، ومنها قبل له : إن السنة شارحة لكتاب الله ، وإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ وغيرها من الآيات الدالة على أن السنة واجبة الاتباع كالقرآن ، إلا أنه من باب الاعتزاز بالرأي ليس على استعداد أن يعجز من رأيه أو أن يستمع من أحد ، وإنما يقضى ويصير على رأيه الغريب .

وحتى القرآن الكريم يرى فيه رأياً غريباً ، وهو أن كلمة (قل) الواردة فيه ، إنما هي خطاب للرسول ﷺ ، ولا داعي لنا نحن أن نقولها أو نشهها في الصحف الشريف ، وهذا القول فيه خطر عظيم كما لا يخفى .

وفي التاريخ وجد الرئيس الليبي أن يكون لدولته تاريخاً خاصاً يعاير ما تعارف عليه المسلمون من أن يبدأ تاريخهم من هجرة رسول الله ﷺ ، وأول من بدأ بهذا الخليفة الراشدي الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ورأى الرئيس الليبي أن يبدأ التاريخ من وفاة رسول الله ﷺ ، وقد أخذ يؤرخ بهذا التاريخ وحده من بين المسلمين .

وقد خالف الكثير من الليبيين رئيسهم ، واضطروا إلى مغادرة البلاد ، وقد حاول ملاحقتهم في أي مكان نزلوا فيه ، ولم يكن لديه أي مانع من اتخاذ أي أسلوب في سبيل القبض عليهم أو إعادتهم ، وهذا ما سبب لليبي خلافات مع كثير من الدول التي لحا إليها هؤلاء المعارضون واتهمت هذه الدول الليبيين بالعنف والإرهاب . وأصبح دخولهم إلى أراضيها صعباً ، وقد عانى الليبيون من هذا الكثير .

وفي شهر ربيع الأول ١٣٩٧ هـ (آذار ١٩٧٧ م) جرت انتخابات مجلس الشعب ، وانتخب المجلس العقيد معمر القذافي رئيساً للدولة . ولم يرق له تسمية وزير الاسم الشائع والمتعارف عليه دولياً ورأى أنه قد أصبح مبتدلاً ، فأمر أن يُطلق على الوزارة اسم « اللجنة الشعبية » ، وعمل كل وزير اسم « أمين سر اللجنة الشعبية » .

العلاقة مع تشاد : الصلة وثيقة بين الشعبين ، فكلاهما مسلم ، وعرضاً معاً للاستعمار الصليبي ، وانتشرت الطريقة السنوسية في ليبيا ، ومنها امتدت إلى تشاد فانتشرت في الأجزاء الشمالية منها ، والحدود طويلة بين الدولتين ، وتوجد قبائل واحدة تعيش وتتغل بين البلدين ، وينشط التجار الليبيون في تشاد ، كما أن أعداداً من رجال قبيلة « التيو » التشادية يعملون في الجيش الليبي .

ويوجد خلاف على الحدود بين الدولتين . وكانت فرنسا وإيطاليا الدولتان المستعمرتان قد رسمتا الحدود بين مستعمرتيهما عام ١٣٣٧ هـ أثناء الحرب العالمية الأولى ، ثم عدلت هذه الاتفاقية في عام ١٣٥٣ هـ ، ودخلت بموجب هذا التعديل الأقسام الشمالية من جبال نيسني ضمن الحدود الليبية ، غير أن هذا التعديل لم يتقد .

ولما دخلت فرنسا ولاية فزان أثناء الحرب العالمية الثانية وسعت فرنسا حدود تشاد الشمالية على حساب ليبيا ، وبعد الحرب صُرف النظر نهائياً عن اتفاقية عام ١٣٥٣ هـ ، فإيطاليا قد هُزمت وانسحبت من ليبيا ، وكانت فرنسا من الدول المنتصرة ، ودخلت ولاية فزان ، وبهذا بقيت أقسام من ليبيا ضمن تشاد . وتعذ ليبيا عمر (كوريزو) نقطة حدود بين الدولتين ، بنها يقع الآن ضمن الأراضي التشادية ، ويبعد عن الحدود التي رسمتها فرنسا أكثر من مائة وستين كيلومتراً .

أخذت ليبيا تتدخل في الصراع الذي يدور في تشاد بين المنظمات الإسلامية بعضها مع بعض ، وبينها وبين الحكومة التشادية التي تمثل الأقلية النصرانية ، ويرأس الدولة منذ انقلاب عام ١٣٩٥ هـ وإزاحة « فرانسوا تومالباي » عن الحكم ، برأسها فيليكس مالوم . دعمت ليبيا جبهة فروليسا التي يتزعمها « لوكوكو عويدي » ، وأخذت تسعى للتقارب بين هذه الجبهة وبين الحكومة التشادية ، وعقد مؤتمر (سها) الذي أسفر عن وقف إطلاق

الذي بقيت له السيطرة .

الوحدة : يندفع الرئيس الليبي إلى الوحدة مع أية دولة عربية ، وتقبل عليها بحماسة من غير دراسة ولا تحفظ ، وربما كانت العاطفة وحدها هي الدافع ، ثم لا تلبث هذه الوحدة أن تنهار دون أن تقوم ، وربما لم يستمر بعضها سوى أربع وعشرين ساعة ، وهي الوحدة التي قامت بين تونس وليبيا ، ويحسد أن يرى أنه لا يستطيع أن يحقق ما كان يرجو من وراء هذه الوحدة بفصم عراها ، وكما يندفع نحو الوحدة يندفع نحو من لا يعجبه منه تصرف أو يرى في نظامه ما لا يتفق مع مزاجه فهو مع الثورة والحركة مهتماً كانت .

وقد اتفقت ليبيا مع عدد من الدول العربية على إقامة وحدات سياسية معها ، منها سوريا ومصر وتونس والسودان و . . . وبلاد المغرب ، ولم يكتب لواحدة منها النجاح .

يبدو أن هناك خلافاً ظاهرياً بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية يشعر أحياناً لدرجة لا يبقى إلا المواجهة ثم يفتر حتى يظهر أنه لا أثر لذلك الخلاف ، وما تدري هل في هذه السياسة رفع للرئيس الليبي ليظهر بمظهر القوي المخلص أمام شعبه أم أن هناك خلافاً مستتراً؟ ويبدو أن الحالة الأولى هي الصحيحة ، ويتحصل على الدعم والتأييد الخفي .

منذ عام ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م) أكدت ليبيا أن خليج سرت كله ضمن المياه الإقليمية وليس المساقاة المعروفة دولياً التي هي ١٢ ميلاً بحرياً .

وفي ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (كانون أول ١٩٨٥م) رسم الرئيس الليبي خطاً سماه خط الموت ، يسار خط العرض الشمالي ٣٢،٣٠ ولا يسمح للسفن الأمريكية والأجنبية تجاوزه نحو الجنوب .

وفي منتصف جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (أواخر كانون الثاني ١٩٨٦م)

ووقع الخلاف بين رئيس الدولة ، فيليكس مالوم ، الذي التحا إلى (لاغوس) عاصمة نيجيريا . وسار في الوقت نفسه نحو العاصمة ، غوكوي عويدي ، بقوات جبهة (فولينا) ووصل إليها بعد ساعات من دخول حسين هيري إليها ، وتشكلت حكومة تسلّم فيها حسين هيري وزارة الدفاع ، بينما تسلّم غوكوي عويدي ، وزارة الداخلية ، ثم عاد الخلاف فوقع بين وزيرَي الداخلية والدفاع ، كما اختلف غوكوي عويدي مع ليبيا ، ثم عاد الوتام بينهما بعد زيارة علي عبد السلام الطريقي وزير خارجية ليبيا إلى العاصمة التشادية (نجامينا) ، وربما كان الخلاف بين الوزيرين بسبب العلاقة مع ليبيا التي كانت قواتها تسيطر على إقليم (أوزو) كدعم لدولة تشاد وتأييد للمسلمين فيها . فما كان من غوكوي عويدي إلا أن طرد حسين هيري من الوزارة ، ووقع معاهدة صداقة مع ليبيا ودفاع مشترك في شهر رجب عام ١٤٠٠ هـ (حزيران ١٩٨٠م) ، وانسحب حسين هيري بقواته شرقاً نحو الحدود السودانية ، وآيدته كل من مصر والسودان بسبب خلافها آنذاك مع ليبيا ، وأصبح جسر جوي بين القاهرة والجنبة في غرب السودان .

استقر الوضع لغوكوي عويدي فطلب من ليبيا أن تسحب قواتها من الأراضي التشادية ، فاستجابت للطلب ، وانسحبت من تشاد ، وما أن انسحبت ليبيا حتى تمكن حسين هيري من العودة بقواته إلى العاصمة التشادية ودخولها ، وانسحب غوكوي عويدي ، من تشاد وتمركز في (سها) في جنوب ليبيا ، ولم تعترف الحكومة الليبية بحكومة حسين هيري .

استطاع غوكوي عويدي من دخول مدينة (لارغو) (فاها - سابقاً) في شمال تشاد في أوائل شهر رمضان من عام ١٤٠٣ هـ (١٢ حزيران ١٩٨٣م) . استمر الصراع بين الجانبين ، واشتركت فيه عدة أطراف ، كان من بينها ليبيا التي تدعم غوكوي عويدي ، ومصر وفرنسا اللتان تدعمان حسين هيري

نشرت القوات الأمريكية أسطولها على طول الساحل الليبي، ولكن لم تتجاوز خط الموت.

وفي رجب ١٤٠٦ هـ (آذار ١٩٨٦ م) أطلقت القوات الليبية صواريخ باتجاه طائرات أمريكية كانت تحلق فوق خليج سرت.

هاجت طائرات أمريكية تجهيزات الرادار، ومواقع الصواريخ الليبية، كما هاجت أربعة زوارق بحرية.

وفي شعبان ١٤٠٦ هـ (نيسان ١٩٨٦ م) هاجت الطائرات الأمريكية مواقع عسكرية ليبية، ومطارات، ومبانٍ حكومية، وضمتها سكن الرئيس الليبي.

وفي جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ (كانون الأول ١٩٨٨ م) وافق الرئيس الأمريكي «ريغان» على القيام بعمل عسكري، ضد مصنع للأسلحة الكيميائية قرب مدينة بنغازي.

وفي جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ (كانون الثاني ١٩٨٩ م) حصل اشتباك بين طائرات ليبية وأمريكية فوق البحر المتوسط، وتم إسقاط طائرتين ليبيتين.

وفي شعبان ١٤١٠ هـ ادعت الولايات المتحدة وألمانيا أن ليبيا بدأت بإنتاج غاز الخردل من مصنع «رطاب» قرب بنغازي، وبعد أيام اندلعت النيران في هذا المصنع فاتهمت ليبيا كلاً من الولايات المتحدة، وألمانيا، وإسرائيل بالقيام بهذا العمل التخريبي وقد اتهمت ليبيا هذه الدول التورط بهذا العمل.

أظهر الرئيس الليبي إنهاء خلافاته مع الفصائل الفلسطينية.

وفي شهر المحرم ١٤٠٨ هـ (أيلول ١٩٨٧ م) أعادت ليبيا توطيد علاقاتها مع العراق. وأبدت استعدادها في دعم إيران، وأظهرت حرصاً لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران.

ورفض الرئيس معمر القذافي حضور مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان وبعث مندوباً عنه هو عبد السلام جلود، وحاول إظهار عدم دعم ليبيا لإيران.

وفي شهر صفر ١٤١١ هـ (أيلول ١٩٩٠ م) ادعت فرنسا أن سوريا وليبيا والجبهة الشعبية الفلسطينية مسؤولون عن التخطيط لتفجير طائرة ركاب فرنسية فوق النيجر قبل عام.

حضر العقيد معمر القذافي الرئيس الليبي مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في ١٩ محرم ١٤١١ هـ (١٠ آب ١٩٩٠ م) لمناقشة الغزو العراقي للكويت، لكن ليبيا لم تصوت إلى جانب القرار القاضي بإرسال قوات عسكرية مع الولايات المتحدة للوقوف في وجه التقدم العراقي في السعودية فيما إذا حدث. وبعد شهر ادعت وكالات الأنباء العالمية أن طائرات ليبية تنقل الغذاء إلى العراق متحدياً قرار الحظر المفروض على العراق.

وفي جمادى الأولى ١٤١٣ هـ (تشرين الثاني ١٩٩١ م) تدهورت العلاقات ظاهرياً بين ليبيا وكلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا عندما أعلنت أمريكا وبريطانيا أنها بصدد البحث عن شخصين ليبيين متهمين بالمسؤولية عن تفجير طائرة «هان - أمريكان» فوق لوكربي - إسكوتلندا. وأنكرت ليبيا تورطها في هذه الحادثة، ولكن بقي هذا الموضوع إلى الآن يثار كلما عن المغرب قضية.

وفي شعبان ١٤١٢ هـ (شباط ١٩٩٢ م) تبنت مجلس الأمن فرض حظر على ليبيا. وبعد شهر تبنت المجلس قرار رقم (٧٤٨) بقروض حظر اقتصادي على ليبيا إذا لم يتم تسليم الرجلين اللبيين المتهمين بحادثة لوكربي حتى نهاية ١٣ شوال ١٤١٢ هـ (١٥ نيسان ١٩٩٢ م). وفي أعقاب ذلك ضمت العلاقات التجارية، وحُفِضَ التمثيل السياسي (الديبلوماسية).

مهد الرئيس الليبي بعدم تصدير النفط، وسحب المصالح كافة للدول

التي ساندت قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨)، وفي عيد الفطر ١٤١٣ هـ (٢ نيسان ١٩٩٢ م) قامت مظاهرات في العاصمة الليبية طرابلس وحاصرت سفارات الدول الغربية، وسفارة فنزويلا التي كانت تترأس دورة مجلس الأمن.

وفي ١٣ صفر ١٤١٣ هـ (١٢ آب ١٩٩٢ م) جدد الحظر على ليبيا مدة أربعة أشهر إضافية.

وفي أوائل رجب ١٤١٣ هـ (أوائل كانون الثاني ١٩٩٣ م) أغلقت ليبيا حدودها مدة ثلاثة أيام احتجاجاً على قرار مجلس الأمن.

وبعد ثمانية أشهر أعلنت الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا أنها ستطلب من مجلس الأمن تشديد الحصار بالقوة ضد ليبيا إذا لم يلتزم حتى نهاية العام بقرارات الأمم المتحدة، غير أن ليبيا رفضت الإنذار.

وفي ربيع الثاني ١٤١٤ هـ (نشرين الأول ١٩٩٣ م) روت وكالات الأنباء العالمية محاولة قيام انقلاب ضد حكم الرئيس القذافي، ولكن أنكرت هذا، مع أن عبد السلام جلود قد وضع تحت الإقامة الجبرية في منزله.

وفي ٢٧ جمادى الأولى ١٤١٤ هـ (١١ تشرين الثاني ١٩٩٣ م) تبني مجلس الأمن قرار رقم (٨٨٣) الذي يقضي بتشديد الحصار الاقتصادي ضد ليبيا، بحجة أن ليبيا لم تتعاون في تطبيق قرارات الأمم المتحدة (٧٣١) و(٧٤٨)، وتشمل هذا الحصار نظرياً إغلاق مكاتب الخطوط الليبية في الخارج، والحظر على مبيع معدات تستخدم في مجال الطيران المدني، وحجز المدخرات الليبية في العالم، وحظر معدات النفط، وإنقاص عدد السياسيين.

وفي رمضان ١٤١٤ هـ (شباط ١٩٩٤ م) أوصى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بإجراء حظر على مبيعات ليبيا البترولية إذا واصل هذا البلد تحديه للمجتمع الدولي.

وفي أواخر رمضان (أواخر شباط ١٩٩٤ م) أشارت ليبيا إلى احتمال انسحابها من جامعة الدول العربية بسبب فشلها في الدفاع عن الحقوق العربية ضد أمريكا وإسرائيل.

وفي ٤ المحرم ١٤١٥ هـ (١٢ حزيران) تبني وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي قراراً ببحث مجلس الأمن على إلغاء الحظر المفروض على ليبيا.

وفي ٥ المحرم ١٤١٥ هـ اذعى عضو في المجلس الثوري لحركة فتح أن المجلس كان المسؤول عن تدمير طائرة بان - أمريكان في لوكربي.

وادعت عدة جهات أن حادثة لوكربي كان وراءها إيران، وسورية، وأعضاء فلسطينيون في منظمة فتح. وأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تعلم مسبقاً بهذا الحادث.

وفي أواخر شوال ١٤١٥ هـ (أواخر آذار ١٩٩٥ م) جدد مجلس الأمن الحظر المفروض على ليبيا، وحث الولايات المتحدة على أن تعلن بأنها ستقوم بحظر صواريخ من جانب واحد على ليبيا. وتستمر الاقتراحات والتوصيات.

البلاد المادية جيدة بعد انشاق مكامن النفط في أراضيها فلا مجال للصراعات الطبقية .

ليبيا : تبلغ مساحة ليبيا ١,٧٥٩,٥٤٠ كيلومتراً مربعاً ، وتقسّم ثلاث ولايات هي :

١- ولاية طرابلس : وهي أصغر الولايات ، وتبلغ مساحتها ٣٥٣,٠٠٠ كيلومتر مربع ، وتشمل خمس محافظات وهي :

- أ - محافظة طرابلس .
- ب - محافظة الزاوية .
- ج - محافظة الخمس .
- د - محافظة مصراتة .
- هـ - محافظة غريان .

٢- ولاية برقة : وتبلغ مساحتها ٨٥٥,٣٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل ثلاث محافظات وهي :

- أ - محافظة البيضاء .
- ب - محافظة درنة .
- ج - محافظة بنغازي .

٣- ولاية فزان : وتبلغ مساحتها ٥٥١,١٧٠ كيلومتراً مربعاً ، وتشمل محافظتين فقط ، وهما :

- أ - محافظة سبها .
- ب - محافظة أوباري .

ويقدّر عدد سكان ليبيا حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ بثلاث ملايين تقريباً ، يقسم منهم في ولاية طرابلس ما يقرب من ١,٧٥٠,٠٠٠ ساكن ، وتكون الكثافة أكثر من خمسة أشخاص في الكيلومتر المربع الواحد ، ويسكن في ولاية برقة ما يقرب من المليون ، بكثافة تزيد على شخص في كيلومتر

الصراعات الداخلية

لم تقم صراعات داخلية في ليبيا كما هو معروف في المناطق النائية ، وذلك لأسباب منها :

١ - لا توجد هناك مجموعات بشرية مختلفة الأصل كبيرة الحجم يمكنها أن تتحرك لتنافس غيرها على السلطة ، أو تكون لها مطالب خاصة بأنها جنسها ، فالعرب يشكّلون أكثر من ٨٧٪ من مجموع السكان ، وما عداهم لا توجد مجموعة بشرية يمكنها أن تتحرك على الساحة ، وتطالب ببعض الامتيازات لها ولافرادها .

٢ - لا توجد أقليات عقيدية تسمى لتحقيق بعض مطالبها ، فالمسلمون يشكّلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان ، وما يوجد من فرق إسلامية فهي قليلة العدد أيضاً .

٣ - لا توجد أحزاب سياسية تتنافس على السلطة ، لأن المرحلة التي وجدت فيها الأحزاب والهيئات السياسية إنما هي مرحلة قصيرة جداً لا تتجاوز السبع سنوات من رحيل الطليان عن البلاد حتى نيل الاستقلال ، ولم تكن هناك هيئات سياسية أيام الحكم الملكي ، ثم جاء الحكم العسكري وحكم باسم الجمهورية غير أنه عسكري بكل مضمونه .

٤ - لا توجد صراعات على الأرض ، فالأرض واسعة والسكان قلّة ، وحالة

مربع ، وكان لوجود النفط أثر في زيادة سكان برقة أكثر من غيرها ، ويقطن في قرآن ما يقرب من مائتي ألف ، بكثافة تقل عن نصف شخص في الكيلومتر المربع الواحد .

المجموعات البشرية : تعيش في ليبيا عدة مجموعات بشرية ، وتعدّ قبيلة ، إذ لا تزيد على سبع مجموعات ، وهي :

أ - العرب : ويشكّلون غالبية السكان ، إذ تزيد نسبتهم على ٧٨٧٪ من مجموع السكان ، ويقدر عددهم بمليونين وستمائة ألف ، وتكثر نسبتهم في الشرق ، وتنخفض نسبياً في الغرب والجنوب ، وقد دخل العرب إلى ليبيا مع الفتح الإسلامي ، وأثناء هجرة قبائل بني هلال وبني سليم نحو المغرب في القرن الخامس الهجري .

ب - البربر : كانوا سكان البلاد قبل الفتح الإسلامي ، وانصهر أكثرهم مع العرب واستعربوا ، وبقي منهم في ليبيا اليوم ما يقرب من ٣٦٠ ألف ، وأكثر ما يقبضون اليوم في ولاية طرابلس في المدن الغربية منها ، مثل « زوارة » و « بقرن » ويشكّلون ١٢٪ من مجموع سكان ليبيا ، ويتبع معقلهم المذهب « الأمازيغي » ، ويعيشون مستقرين ، ولا يعرفون التنقل ، ويتكلمون لغة خاصة بهم إضافة إلى اللغة العربية التي يعرفونها جميعاً .

ج - الطوارق : وهم « التوارك » الذين تركوا الإسلام وارتدوا عنه ، ولم يتمكن المسلمون من إقامة حد الردة عليهم ، ثم عادوا إلى الإسلام ، وحسن إسلامهم ، ويعرفون أيضاً بالملثمين ، لأنهم يضعون اللثام على وجوههم أثناء لرمال الصحراء حتى صار ذلك عادة لا يفارقهم ، ولهم لغة خاصة إضافة إلى العربية .

د - الزنوج : وعددهم قليل ، ويكثرون في قرآن ، وهم من سلالة العبيد الذين جلبوا من قلب إفريقيا .

هـ - النيبو : وهم مزيج من العرب والزنوج ، ويقبضون في أقصى

الجنوب في مرتفعات « تيسيتي » على الحدود مع تشاد .

و - عناصر مختلفة : جاءت عدة عناصر واستقرت في ليبيا ، وانصهرت مع السكان لأنها مسلمة ، ولكن لا تزال بعض السبّات تدلّ على أصولها مثل : الأتراك ، والشركس ، والكريتين .

ز - الأجانب : يقبض في البلاد عدد من الأجانب أي من غير المسلمين ، ولكن لا يزيد عددهم على المائة ألف ، ويتبعون إلى خمس وثلاثين جنسية ، يسكن معظمهم في ولاية طرابلس ، ويشكّلون ٩٢٪ من مجموع الأجانب ، و ٧٪ منهم في برقة ، و ١٪ في قرآن ، ويشكّل الطليان أكبر نسبة من الأجانب ، إذ تصل نسبتهم إلى ٧٨٠٪ ، ويقطنون مدينة طرابلس ، ويلقبهم الإنكليز ، فالإيطاليون ، فالألمان ، فالفرنسيون ، فالإسبانيون ، فالأمريكان ، ...

ولا علاقة للذين يقبضون بصفة مؤقتة ، يعملون بالنفط أو بغير ذلك ، حيث توجد جاليات عربية من تونس ، ومصر ، والشام .

العقائد : يدين معظم السكان بالإسلام ، ولا قيمة للعقائد الأخرى ، إذ لا تصل نسبتها في أي مرحلة من مراحل التاريخ بعد انتشار الإسلام إلى ١٪ من مجموع السكان ، وفيها يلي بيان ذلك :

أ - المسلمون : ويشكّلون أكثر من ٩٩٪ من مجموع السكان حتى إنهم يشكرون في المذهب ، فكلهم على مذهب الإمام مالك رحمه الله .

وتجد بين المسلمين الحوارج الأمازيغية الذين أكثرهم من البربر ، وأكثر مناطقهم في جبل نفوسة في « بقرن » و « غريان » ثم في ومدينة « زوارة » ، ولكن نسبة الأمازيغية قليلة جداً بين السكان لا تصل إلى أكثر من ٨٪ .

كما نجد بين المسلمين الطرق الصوفية ، والدعوة السنوسية إحدى هذه الطرق ، وإن كانت هذه الدعوة تختلف عن الصوفية ببعض النقاط ومنها

الجهاد ، فلقد كان للسوسية دور بارز في مقارعة الاستعمار ، بل تعدّ هي حاملة لواء الجهاد ضدّ العتليان ، وكان مشايخها هم قادة المعاهدن ، وتلقى مع الصوفية في بعض الجوانب الأخرى مثل تقدير المرید للشيخ وإجلال ورفع فوق المستوى المطلوب و . . .

تنسب السوسية إلى مؤسسها الأول محمد علي السوسي الذي قدم من الجزائر إلى مكة حاجّاً عام ١٢٥٢هـ ، وقد تأثر هناك ببعض آراء الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وأسس زاوية في مكة في جبل أبي قيس ، ثم قام بتأسيس زوايا أخرى ، وعندما رجع وأراد دخول الجزائر عام ١٢٥٥هـ ، منع الفرنسيون ، إذ كان وضعهم العسكري قد أخذ بالتحسن في مواجهة عبد القادر الجزائري ، فأقام السوسي في ليبيا ، واستقر في واحة جفوب ، وأسس هناك زاوية كانت المركز الرئيسي للدعوة ، ومنها انتقلت إلى بقية المنطقة ، وخاصة إلى جهة الصحراء حيث أقامت عدة زوايا ، كان أشهرها ما أقيم في واحة الكفرة . وتضم الزاوية عدة أبنية ، منها : المسجد ، والمدرس ، وبيت الشيخ ، والمضافة ، وحول الزاوية أرض يعمل فيها الأنواع بالزراعة ، وهي بهذا تختلف عن الصوفية التي تدعو إلى التواكل وتبسط الهمة ، وكذلك تختلف السوسية عن الصوفية بأنها تحارب البدع والحرافات .

ولم تعمل السوسية على محاربة الدولة العثمانية ، الأمر الذي أتاح لها حرية العمل والانصراف إلى الدعوة ، فأقامت الكثير من الزوايا في الصحراء في ليبيا وتشاد .

ومن الطرق الصوفية العمروسية - السلامة التي أسسها أبو العباس بن عمروس ، وأعاد لها الحركة سيدي عبد السلام الفيثوري الذي له صريح في « زليطن ، غروب ، مصراطة ، يزوره الأنبياء » .

ومن المجموعات من يسمّون أنفسهم بالمواظيطن ، ويقدمون ببعض أعمال الشموعة ، ويعدّونها من الأسرار التي يمكنها ، ويؤمن بهم ويقنعهم

بعض السطاء والسذج

ولكن هذه الطرق والمشعوذين قلّة قليلة لا يؤيد لهم .

ب - النصاري : لا يوجد أنواع هذه الديانة في ليبيا أبداً ، وقد التحيرت تماماً من بلاد المغرب كلها ، لم جاءت مع المستعمرين ، فالنصاري الذين يقيمون اليوم في ليبيا إنما هم من الأجانب ، ولا يوجد نصراي واحد من أصل ليبي .

ج - اليهود : وقد جاءوا إلى ليبيا أيام الرومان ، ويوم طردوا من الأندلس ، بعد أن أخرج منها المسلمون ، فساحت لهم الدولة العثمانية بالإقامة في المناطق التي تحت سلطانها إنسانياً ورحمةً ، ثم جاء بعضهم في القرن الثالث عشر الهجري ليؤدّوا دورهم في الهدم ، كما فعل يهود الدوغة في مقرّ الدولة العثمانية جزاءً لإحسانها إليهم ، وقد بلغ أكبر عدد لهم في ليبيا ستة وعشرين ألفاً حسب إحصاء عام ١٣٦٦هـ ، ولكن رحل القسم الأكبر منهم إلى فلسطين يوم أن أقيمت لهم دولة فيها ، وطردوا أهلها منها عام ١٣٦٧هـ . ولم ين البوم في ليبيا سوى ستة آلاف يقم معظمهم في طرابلس إضافة إلى عدة مئات يسكنون برقة .

وهكذا نجد أنه لا توجد أية صراعات بين المجموعات البشرية أو بين العقائد ، لهالة وقلة التيارات العنصرية والمذاهب العقدية فيها .

الأحزاب : كذلك لم توجد أحزاب ، ولم تنح الظروف لها ، فلم تؤسس ولم يتم نشاط إلا لمرحلة قصيرة ، فقد تأسس نادي عمر المختار في برقة عام ١٣٦٢هـ ، غير أن الإدارة العسكرية الإنكليزية لم تلبث أن حلّته عام ١٣٦٦هـ ، ثم ظهر باسم الجمعية الوطنية ، ولكن محمد إدريس السنوسي عندما جاء إلى برقة عام ١٣٦٧هـ حلّها مع بقية الهيئات ، وشكّل المؤتمر الوطني البرقاوي العام فكان حزب الأمير ، ولا منافس له ، إلا ما ظهر من معارضة الشعب له وللسنوسي عندما أعلن عن قيام دولة برقة ، والرغبة ترغيب دولة

موحدة ، فهذه ليست مناقشة أو صراعاً ، وإنما معارضةً لوقوف .

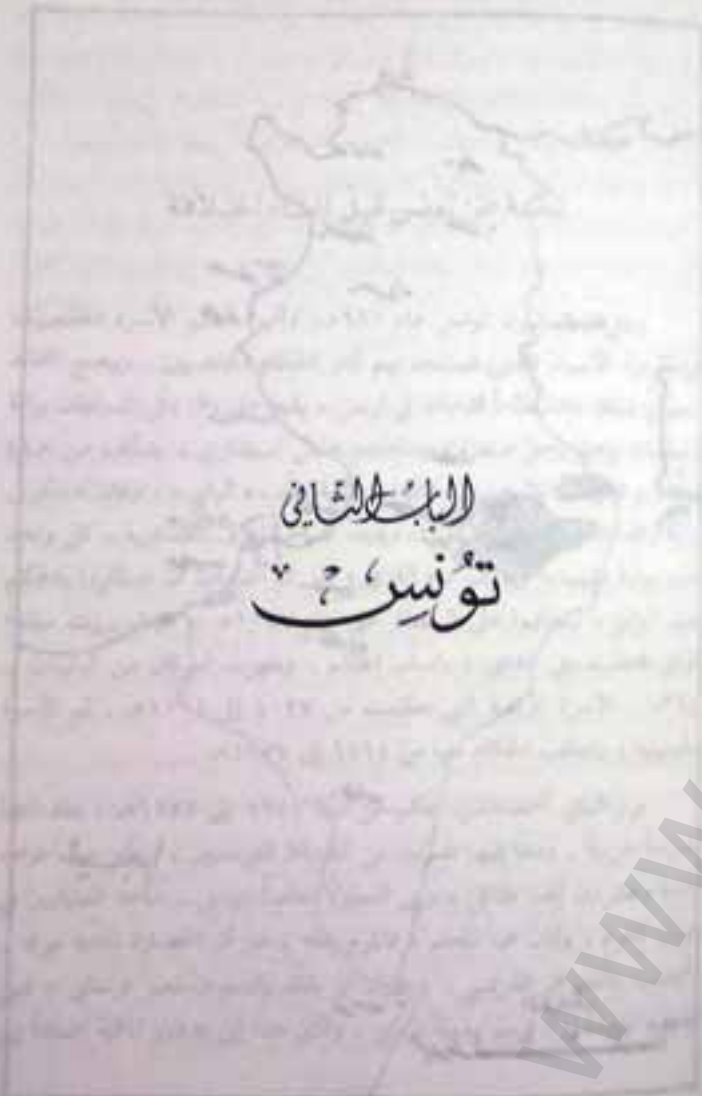
وفي إقليم طرابلس تأسس «نادي طرابلس» ، ثم تأسس الحزب الوطني عام ١٣٦٤ هـ ، وانشقَّ عن نفسه ، وتشكلت الكتلة الوطنية الحرة ، وانشقَّ حزب الأحرار عن الكتلة الوطنية الحرة ، كما تأسس حزب المهبة للشدة غير أن هذه الأحزاب واجتاحتها كلها لا تخرج عن دائرة المخطط الإنكليزي ، وكلها تطالب بالوحدة بين إقليمي ليبيا ، وأن تكون الدولة المرتقة تحت الوصاية الإنكليزية ، وأن تتحالف في المستقبل وبعد الاستقلال مع إنكلترا .

وتأسست بعدئذ هيئة تحرير ليبيا ، ولكنها تدور في الفلك نفسه وعندما تمت الوحدة حلَّ السنوسي هذه الهيئات كلها ، وانتهى عهدهما ، ولم يكن هناك صراع حزبي في ليبيا أبداً .

الصراع الإقليمي : لما وضع الدستور وقَّمت الوحدة بين أقاليم ليبيا لم يكن أهالي إقليم طرابلس راضين ، فإن إقليمهم يقسم ثلثي سكان البلاد وهم أكثر نشاطاً ووعياً من غيرهم ، ومع ذلك ، فإن نصيبهم في مجلس الشيوخ يعادل نصيب إقليم فزان الذي يقطنه ما نسبتهم ١ : ٥٠ من سكان إقليم طرابلس ، لذا كانت هناك معارضة إقليمية طرابلسية ، وهذا ما جعل السنوسي يقدم على حلِّ الحزب الوطني ، وتشيت أتباعه ، ظناً منه أنه يتولى قيادة المعارضة ، غير أنه لم يلبث أن تبين له أن المعارضة إقليمية عامة . وبدا المجلس التشريعي الطرابلسي المحلي الذي انتخب في ١٢ ذي الحجة ١٣٧١ هـ (١ أيلول ١٩٥٢ م) معارضاً للحكم ، فأقدم السنوسي على حلِّه أيضاً ، وعلى هذا كان هناك صراع إقليمي على مقاعد مجلس الشيوخ وعلى مراكز السلطة ، أما الإقليميان الأحرار بركة وفزان فإن أهلها على رضى ، إذ نالا أكثر مما ينبغي ، ويعتد أهالي بركة السنوسي منهم ، وقد تسلَّم ملك البلاد وحكمها . وفي العهد الجمهوري بعدَ الحكم عسكرياً ، وليس هناك من أحزاب ،

ولا توجد أية صراعات ، وإنما توجد معارضة ، سواء من الذين خرجوا من البلاد ، أم من الذين بقوا داخلها ويكتمون معارضتهم خوفاً من السلطة التي لا تفسح مجالاً لأية معارضة ، أو لوجود أية صراعات ، إذ تعدُّ ذلك إهداراً لمقالات الأمة وإمكاناتها ، وفسح المجال للتدخل في شؤون البلاد ، أو لاجتياح جماعات نحو أيدٍ غريبة في سبيل تحقيق أطماعهم أو الوصول إلى ما يريدون .

للإقليميين
تونس



التونسي تونس

هذا الكتاب هو تاريخ تونس من حيث التاريخ القديم والحديث...
...من حيث الجغرافيا والسياسة والاقتصاد...
...من حيث الحضارة والفنون والآداب...
...من حيث الشعب والخصائص الاجتماعية...
...من حيث العلاقات الدولية والسياسة الخارجية...
...من حيث التطور العلمي والتكنولوجي...
...من حيث التحديات المستقبلية والفرص المتاحة...
...من حيث الدور الوطني والإقليمي...
...من حيث القيم والتراث الحضاري...
...من حيث الرؤية الاستراتيجية والخطط التنموية...

www.alkottob.com

نَحْوَةٌ عَنْ تُونِسَ قَبْلَ إِعْثَاءِ الْخِلَافَةِ

دخل العثمانيون تونس عام ٩٨١هـ، وأبوا حكم الأسرة الحفصية، كما طردوا الأسيان الذين استنجد بهم آخر الحكام الحفصيين . ووضع القائد العثماني سان باشا نظاماً للحكم في تونس ، يقوم على وال يمثل السلطان برتبة باشا ، وهو رجل مدني ، يساعده مجلس استشاري ، يتألف من عدة ضباط ، وموظف يشرف على الشؤون المالية يلقب بالباي ، وقائد عسكري برتبة رائد يحمل لقب الأغا ، ويشعبه ضباط للفرق العسكرية ، كل واحد منهم برتبة نقيب ، ويعرف به الداي ، غير أن الدايات قد استأثروا بالحكم دون الوالي ، وتعاقبوا على السلطة حتى عام ١٠٤٧هـ ، حيث برزت سلطة الباي فتغلب على الداي ، وتسلم الحكم ، وظهرت أسرتان من البايات ، أولاهما : الأسرة المرادية التي حكمت من ١٠٤٧ إلى ١١١٤هـ ، ثم الأسرة الحسينية ، وتعاقب الحكام منها من ١١١٤ إلى ١٣٧٧هـ .

برز الباي أحمد الذي حكم من سنة ١٢٥٥ إلى ١٢٧٢هـ ، فقد أنشأ مدرسة حربية ، ودعا إليها مدرّبين من الضباط الفرنسيين ، ونظّم جيشاً قوامه خمسة وعشرون ألف مقاتل ، وبني أسطولاً خاصاً بتونس ، ساعد العثمانيين في حرب القرم ، وكان معاً للعلم ، فأكرم أهله ، غير أن الحصار المادية بهرته ، وأعجب بالعميران الفرنسي ، وحاول أن يقلّد بالعميران قصر فرساي ، فبنى قصر المحمدية ، قرب مدينة تونس ، وأدى هذا إلى تدهور المالية إضافة إلى



العثمانية قوة لتونس ، إذ لا تستطيع عندها التدخل في شؤونها ، فهي تريد قبل كل شيء إضعاف تونس بإبعاد العثمانيين عنها ، فيتدهور الوضع فيها .

كانت فرنسا ترسل أسطولها إلى ميناء تونس لمنع تدخل العثمانيين ، ولإبراز قوتها أمام التونسيين ، وللإعلان عن بداية التدخل ، غير أن السلطان لم يعلن عن حقوقه في تونس ، فصرح أنه يُدعى له فيها على المنابر ، وأن القوة المستعملة فيها مضمرة باسمه ، وتعيين الولاة فيها إنما يصدر بأمر منه ، وأن الولاة يقدمون له المساعدة في كل حرب يخوضها ، غير أن فرنسا لم تستمع لهذا كله ولم تعترف به ، وإنما أعلنت أن (بابات) تونس مستقلون عن الدولة العثمانية ، ولا رابط لهم بها ، وأن الدول الأخرى لها مطمح مباشرة ، ويعقدون المعاهدات باسمهم لا باسم الدولة العثمانية .

وشجعت ألمانيا فرنسا للتوجه نحو إفريقيا لتعدها عن التفكير في الانضمام منها بعد هزيمتها أمامها ، وطلبت ألمانيا من إنكلترا ترك فرنسا وشأنها في تونس ، فوافقت إنكلترا على ترك فرنسا تصرف في تونس مقابل مكنونها عن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص .

ولكن إيطاليا قاومت القوة الفرنسية في تونس ، ورفضت التحذير الفرنسي والإنذار ، وأن تتوجه إلى احتلال بلاد أخرى ، وعرضت على (الباي) الحماية الإيطالية ، فرفض ، وطلبت منه التنازل عن ميناء (بترت) ، فأبى ، وأبدت رغبتها في أن يكون ميناء (بترت) ميناء حراً ، فلم يوافق ، ولكن الباي قد رفض أيضاً مشروعاً فرنسياً بتشكيل حلف دفاعي . ووقف القنصل الإنكليزي بجانب مطلب القنصل الإيطالي ، فلم يوافق السيادة الإنكليزية على تصرف قنصلها ، فأبته خدماته من تونس بإرضاء لفرنسا ، وعشيت فرنسا التأخر بالتدخل في تونس ، فالإبطاء ليس من صالحها ، وفكرة الجامعة الإسلامية التي طرحها السلطان عبد الحميد تنمو بسرعة ، وأصبحت فرنسا تحتس على وضعها في الجزائر ، لذلك أسرعت وأرسلت قوة عسكرية عام ١٢٩٨ هـ ، ووصلت إلى قرب العاصمة التونسية ،

السرفقات التي قام بها بعض أمواته . وخلفه في الحكم أخوه محمد الثاني ، فسار على نهج سلفه ، واتفق الأمر إلى التدخل الفرنسي الذي فرض المساواة بين المسلمين وأهل الذمة ، ومنح الأجانب (التجار) حق التملك وحرية التجارة . ومعنى هذا فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الصليبيين ، وفي الوقت نفسه قامت بعض الإصلاحات ، وخاصة تلك التي قام بها وزير الحرية خير الدين التونسي الذي أصلح ميناء ، وخلق الوثائق ، وأنشأ مصنعاً لبناء السفن ، وفي عهد هذا الباي دخلت الطاعة إلى تونس ، وطلعت ميناء ، عين رغوان ، بالأنايب إلى مدينة تونس . واستمر حكم محمد الثاني من ١٢٧٢ إلى ١٢٧٦ هـ .

ثم جاء إلى الحكم الأخ الثالث محمد الصادق من سنة ١٢٧٦ إلى ١٣٠٠ هـ ، وفي خير الدين التونسي وزيراً للحرية ، وشكّل الباي مجلساً للشورى يتألف من ستين عضواً وجعل خير الدين رئيساً له ، ولجأوا للمجلس بعض الحدود الشرعية ، فعارضه العلماء ، واستقال خير الدين التونسي عام ١٢٧٩ هـ ، وعُلق الباي الدستور عام ١٢٨١ هـ بعد أن ثارت القبائل .

وتراكمت الديون على الدولة ، فكثرت المصاعب أمامها ، وبدأ الضغط الفرنسي والطلبية بالديون ، وأخيراً تشكلت عام ١٢٨٦ هـ لجنة دولية للإشراف على المالية ، ونصّب ممثلين عن فرنسا ، وإيطاليا ، ومالطة ، إضافة إلى تونس ، غير أن خير الدين لم يستطع الاستمرار في عمله فاضطر للاستقالة عام ١٢٩٤ هـ ، وغادر البلاد إلى استنبول حيث سلمه السلطان عبد الحميد الثاني الصدارة العظمى في ٢٢ محرم ١٢٩٦ هـ .

التدخل الفرنسي : كانت السياسة الفرنسية ترمي إلى هدفين تجاه تونس ، فهي أولاً لا تريد أن تكون لها حدود مع الدولة العثمانية ، ولذا ترغب أن تبعد العثمانيين عن تونس لتكون فاصلاً بينها وبينهم في طرابلس ، وبالتالي تريد أن تبني الحكم العثماني الاسمي في تونس كي يفسح المجال لها للتدخل في هذا الإقليم . وفي الوقت نفسه لا ترغب أن يكون القنصل تونس عن الدولة

فأعطى الباى إلى توقيع معاهدة (باردو) في ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٨ هـ (١٢ أيار ١٨٨١ م) التي أعطت فرنسا حق الإشراف على الشؤون المالية والمخارجية والعسكرية ، وحتى تعيين مفوض فرنسي في مدينة تونس يكون صلة الوصل بين البلدين . وثار قتال في جنوب البلاد ، فأخذتها القوات الفرنسية بعنف ، وبعدها فرضت على تونس معاهدة (المرسى) في ٣ شعبان عام ١٣٠٠ هـ (٨ حزيران ١٨٨٣ م) وألزمت الباى فيها بتعديلات في الإدارة والقضاء والمالية ، وأعطتها اسم الإصلاحات .

احتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية من ولاياتها ، ولكن فرنسا لم تهتم لذلك ، ولم تستطع الدولة العثمانية عمل شيء لضعفها وكثرة الصائب التي تنزل بها ، إذ كانت إنكلترا في ذلك الوقت تعتدي على مصر ، وتركز حكمها في جزيرة (قبرص) ، غير أنها بقيت تعتز بالاستمرار في السيادة العثمانية الاسمية على مصر وقبرص ، على حين أن فرنسا لم تعترف بأي سلطة للعثمانيين على تونس .

وأما إيطاليا فلم ترض عن الحماية الفرنسية لتونس ، وبقيت تعد ذلك اختلاصاً لحق من حقوقها ، فهي الأولى بتونس لقربها منها ، غير أن فرنسا قد أعطتها بعض الامتيازات فسكتت عن تصرفها في تونس ، وذلك عام ١٣١٤ هـ . وكانت الامتيازات التي حصلت عليها إيطاليا هي :

- ١ - تحفظ بالامتيازات التي منحها إياها الباى عام ١٢٨٥ هـ .
- ٢ - حق للإيطاليين الذين يسكنون في تونس الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية .
- ٣ - يحصل الإيطاليون على الحقوق نفسها التي يحصل الفرنسيون عليها في تونس ، ومنها ممارسة المهن الحرة ، والفتح المدارس ، وتشكيل الجمعيات .
- ٤ - حق للإيطاليين الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي يحق للفرنسيين

الهجرة بها .

الحماية الفرنسية : لم تذكر معاهدة (باردو) فرض الحماية على تونس ، وإنما ذكرت أن الاحتلال العسكري إجراء مؤقت فرضته الظروف ، غير أن الوزير الفرنسي المقوض المقيم في تونس كان بمثابة وزير خارجية حسياً ورد في المرسوم الذي أصدره الباى محمد الصادق بعد توقيع معاهدة (باردو) عام ١٢٩٨ هـ ، وبدا فقد نحل الباى عن صلاحياته في الإشراف على الشؤون الخارجية للوزير المقوض الفرنسي ، وأبقت فرنسا الباى صورة ، وأخذت تنتزع منه الصلاحيات تدريجياً ، وقد فرضت منصباً جديداً أسمته أمين السر العام (السكرتير العام) وفوضت إليه الإشراف على الشرطة ، والسجون ،

...

صدر مرسوم جمهوري فرنسي في تاريخ ٢٠ ذي الحجة أصبح بموجبه الوزير الفرنسي المقوض والمقيم في تونس يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة ، ولا تعد أوامر الباى نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسي .

كان الباى قد احتفظ اسماً بالسلطة التشريعية ، كما أنه يصادق على القانون والأوامر الواجب تنفيذها في الولاية ، وهو الذي يتولى أمر إصدارها بالتوقيع عليها ، وأخذت فرنسا تعمل لتغيير الهياكل الإدارية والقضائية والمالية في البلاد ، وتتخذ الإجراءات التي ترمي إلى تطبيق الإدارة الفرنسية والمنهج المعادي للإسلام لتبديل الشخصية العربية الإسلامية .

المقاومة : وجه الباى محمد الصادق في ١٦ جمادى الأولى ١٢٩٨ هـ (١٥ نيسان ١٨٨١ م) الدعوة إلى قوات القبائل في وسط وجنوب البلاد للتعنت العامة ، فسيت هذه القبائل الخلافات فيما بينها ، وتركت مشكلاتها الخاصة ، ووصلت معاً ضد العدو المشترك ، وأخذت تتشاور فيما بينها لمقاومة الدخيل العليلي . وبرز بين رؤساء هذه القبائل علي بن خليفة شيخ قبائل (نقات) ، فجعل قيادته قرب مدينة صفاقس ، وأخذ يتصل مع القوات العثمانية في

طرابلس ، وانضم رجال القبائل الأخرى إلى هذا الزعيم ، وأخذ أعمال
(الجريد) بطرادون الفرنسيين .

وفي ١٨ رجب ١٢٩٨ هـ (١٥ حزيران ١٨٨١ م) أخذت الاحتجاجات
تعمد في جامع عقبة بن نافع في القيروان برئاسة علي بن خليفة ، وقد صمّت
هذه الاحتجاجات ممثلين من مختلف القبائل ، واستمرت خمسة أيام ، وتمخّضت
عن فرار بقضي بمقاومة الفرنسيين والانصاف بالعثمانيين في طرابلس ، وبالفعل
فقد أوفدوا عدداً من المعوثين إلى طرابلس .

وعمّ الحاج محمد كميون ومحمد الشريف وثيقة أميان صفاقس ،
وانصلوا بعلي بن خليفة للتسبيح ، كما انصلوا بالعثمانيين للمساعدة والدمج ،
وفرروا عدم الاعتراف بـ « حسونة الجلولي » ممثل الباي في صفاقس .

الثورة : وانضمت مدينة قابس إلى مدينة صفاقس ، وأعطت إتمام
أمرها إلى علي بن خليفة ، وأخذ رجالها يعتدون على اليهود الذين يقيمون فيها
لأنهم اختاروا الحماية الفرنسية بعد أن عاشوا آمنين في كنف المسلمين مدة
طويلة من الزمن . وعندما جاءت البارحة الفرنسية ، الكورسيكي ، في ٨ جمادى
الأخرة ١٢٩٨ هـ (٧ أيار ١٨٨١ م) إلى ميناء قابس أسرع السكان إلى حمل
السلاح ، فأخبر اليهود البارحة فرجعت ولم ترس في الميناء ، وهذا ما أغضب
السكان ، فقطعوا أسلاك السبقي ، وكسروا أعمدة الهاتف ، واعتدوا على
اليهود .

وفي غرة شعبان وصلت إلى ميناء صفاقس بارحة فرنسية ، فالتف الناس
حول علي بن خليفة الذي أبقى رجال قبائله خارج المدينة خوفاً من الحصار ،
وشكّل لجنة للدفاع عن المدينة بقيادة محمد الشريف قائد الحامية ، فحاصر
الأعداء المدينة ، فهاجمهم رجال القبائل الذين لموا خارجها ، وأرسلت فرنسا
ست بوارج لقصف المدينة ، وساعدتها إنكلترا وإيطاليا ، فأرسلت إنكلترا
بارجتين من بوارجها بحجة مساعدة الماطون المقيمين في صفاقس بصفتهم من
النصارى . وبعثت إيطاليا بارحة لمساعدة فرنسا وإنكلترا على أنها من الدول
النصرانية ، واشتركت البوارج التسع الفرنسية والبريطانية والإيطالية بقصف

المدينة والميناء ، وكان قائد الأسطول الفرنسي أمير البحر المساعد « غارنوه »
وقمّن الفرنسيون في ١٩ شعبان ١٢٩٨ هـ (١٦ تموز ١٨٨١ م) من النزول
بالمدينة بقيادة المقدم جورج ، ولم تقف مقاومة المجاهدين رغم ما بذلوه من
جهد وتضحيات ، وذلك لتفوق الفرنسيين الكبير في الرجال والسلاح
والعتاد ، بينما لم يكن لدى المجاهدين من سلاح ، لمقاومة ما يحوره
الفرنسيون . وفرّض المقدم جورج سحب السلاح من السكان ، وغرامة
خيرية قدرها خمسة عشر مليون فرنك ، وبدأ رجاله أعمال السلب والنهب .

أما المجاهدون فقد انسحبوا من صفاقس بقيادة علي بن خليفة ،
واستقروا في وادي (مدران) على بعد خمسين كيلومتراً من المدينة ، واستمرت
صنهم مع قبائل (الجلاص) الذين يدافعون عن القيروان ، وقبائل
(المهامة) الذين يناوشون الفرنسيين في (قفصة) ، واستقر صالح بن خليفة -
شقيق علي - في القبائل .

وكان الباي قد أرسل مجبراً قوة مؤلفة من ألف رجل إلى صفاقس ،
غير أن هذه القوة قد انضمت إلى المجاهدين ، وسلّمت أمر قيادتها إلى علي بن
خليفة فأبقى رجالها مع رجاله .

وفي بلدة (جارة) حدث تردّد بين السكان خوفاً من الفرنسيين ، فقام
مفتي الأعراس الشيخ علي الحبيب بن عيسى وحرّض السكان ، وحثهم على
الانضمام إلى المجاهدين ، وطلب من قائد الحامية مصطفى التركي توزيع
الأسلحة على الرجال الذين يرغبون في الجهاد ، فأبى مصطفى ، فقام « زروق
بن علي » وأبى منطلق الأعراس ووزّع الأسلحة التي انتزعت من السكان ،
وانضم الأهالي إلى المجاهدين ، واندلعت فيها حركة المقاومة .

وفي مدينة قابس نزل الفرنسيون في ٢٨ شعبان (٢٥ تموز) ، واضطر
المجاهدون للاحتلال ، لكثرة من نزل من قوات العدو ، واستشهد مفتي حي
الشرج الحاج الجلاص الذي كان أحد أركان الجهاد في قابس .

وفي القيروان كان رجال قبائل (الجلاص) بقيادة الحاج حسين بن

السعي بسيطرون على الوضع ، وكان علي بن عمار ينازل القوات الفرنسية في الكاف ويتخذ القيروان مقراً له

ودعا أحمد بن يوسف إلى عقد اجتماع في (سيطة)، وصمَّ ممثلين عن قبائل الغرب والجنوب الغربي كافة ، ودام الاجتماع ثلاثة أيام من ٢٠ إلى ٢٣ رمضان ١٢٩٨ هـ (١٥ - ١٨ أيار ١٨٨١ م) ، وقرّر الحضور إعلان الجهاد ، وبرزت قبائل (الهامة) و (أولاد يعقوب) و (الفرانشي) بقيادة علي بوغلاق ، ووصل الهجوم إلى ضواحي العاصمة ، وكانت سيطرة الفرنسيين لا تصل نحو الجنوب إلى أكثر من مدينة (الكاف) .

وفي ٢٤ ذي القعدة ١٢٩٨ هـ (١٧ تشرين الأول ١٨٨١ م) تحركت ثلاث فرق عسكرية نحو القيروان : من تونس ، ومن سوسة ، ومن مدينة (تسة) في الجزائر ، فاضطرت القيروان إلى الاستسلام .

انتقل كثير من المجاهدين إلى ليبيا ، واستقر عدد منهم في مدينة طرابلس ، وأقام عدد منهم في جنوب جبل نفوسة ، وأخذوا يتقدمون صغوفهم على الحدود الليبية التونسية ، ويأمون مساعدة العشائين ، ومن بداية شهر صفر من عام ١٢٩٩ هـ أخذوا يتسللون إلى تونس حتى إن بعضهم كان يصل إلى مدينة (قفصة) ولكن يبدو أن فرنسا قد تمكنت من السيطرة على الحدود ، وتوفي الباي محمد الصادق في ٢٠ ذي القعدة ١٢٩٩ هـ (٢ تشرين الأول ١٨٨٢ م) وخلفه أخوه علي ، وكان ضعيفاً ، كما أن الوزيرين الأولين كانا ضعيفين أيضاً ، وهما : محمد الجلولي ، ومحمد العزيز بوغفور .

وعقدت اتفاقية (المرسي) بين الباي علي وبين بول كميون ، وذلك في ٣ شعبان ١٣٠٠ هـ (٨ حزيران ١٨٨٣ م) وهي تؤكد معاهدة الحماية التي عقدت من قبل في باردو (القصر السعيد) .

وتفاوضت فرنسا مع الدول الأوروبية التي لها جاليات في تونس ، فألغت تلك الدول حمايتها الفعلية ، وأصبح مواطنوها يرجعون إلى المحاكم الفرنسية ، وكانت هذه الدول هي : السويد - النرويج - الدانمارك - إنكلترا - هولندا - النمسا - اليونان - روسيا - إيطاليا .

وكانت المحاكم التونسية تنظر في قضايا رعايا الباي ، وشطب فيها القوانين التونسية ، أما المحاكم الفرنسية فنظر في قضايا الفرنسيين والأوربيين جمعاً ، والقضايا التي تجمع بين الفرنسيين أو الأوربيين من جهة والتونسيين من جهة أخرى .

وتوفي علي بن خليفة في ٣٠ محرم ١٣٠٢ هـ (١٨ تشرين الثاني ١٨٨٤ م) عن عمر يزيد على الثانية والثلاثين سنة ، وبقي كثير من المجاهدين يعيشون خارج تونس .

وقررت فرنسا مصادرة أملاك المقاومين الذين لا يعودون إلى تونس قبل تاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٣٠٢ هـ (آذار ١٨٨٥ م) ، ووجه الباي علي نداء بهذا الخصوص في تاريخ ١٣ ربيع الأول ١٣٠٢ هـ (٢٩ كانون الأول ١٨٨٤ م) ، ولم يستجب لهذا النداء إلا التزر اليسير ، ولكن جهود يوسف بن الدريه الليغرو قد حققت بعض النجاح ، وهو من أصل جنوي إيطالي ، وكان عميلاً مزودجاً يعمل لصالح فرنسا وصالح تونس في الظاهر ، وقد وصل إلى رتبة أمير الأمراء ، وقد بذل هذا العميل جهداً لإعادة رجال المقاومة إلى البلاد ، فأخذوا يعودون تدريجياً .

النشاط السياسي : سمحت وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في ١١ ربيع الأول ١٣٠٨ هـ (٢٤ تشرين الأول ١٨٩٠ م) للمقيم العام الفرنسي بعقد ندوات اجتماعية ، ونتج عن هذه الندوات في عام ١٣٢٥ هـ إحداث مجلس استشاري ، يتألف من ستة عشر عضواً ، يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، ولم يمض على تأسيسه سوى ثلاث سنوات حتى صدرت التعليقات بأن يلتقي الأعضاء التونسيون وحدهم كما يجتمع الفرنسيون وحدهم ، ثم زاد عدد أعضاء هذا المجلس فأصبحوا أربعة وخمسين عضواً ، منهم ثمانية عشر عضواً من تونس يعيّنهم المقيم العام الفرنسي ، وستة وثلاثون عضواً ينتخبهم الفرنسيون المقيمون في تونس .

وفي ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٣ تموز ١٩٢٢ م) صدرت الأوامر بأن يتشكل مجلس تسياري ، وقد عُرف بالمجلس الكبير ، حيث صمَّ ثمانية

المقاومة . وآيده الكثير من الشباب . وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٤ هـ (٧ شباط ١٩٠٧ م) أسس جريدة « التونسي » باللغة الفرنسية . وانضم إليهم عبد العزيز الثعالبي^(١) عام ١٣٢٦ هـ حيث عهد إليه برئاسة تحرير النسخة العربية من جريدة « التونسي » . وتغير اسم « حزب المقاومة » . وأصبح يحمل اسم « حزب « تونس الفتاة » . وقد جامد هذا الحزب بتأييد جهاد الطرابلسيين ضدّ الظلم ، وجهاد الجزائريين ضدّ الفرنسيين . ودعا إلى مقاطعة اليهود الذين يذمّون الفرنسيين ويؤيدونهم . ويحرضونهم على المسلمين .

الانتفاضة - عمل الفرنسيون على مدّ خط حديدي عبر مقبرة « الزلاج » فوقف المسلمون بسوقهم ، إذ أنار نشي القصور مشاعرهم . ولما أصرّ الفرنسيون على فتح الطريق ومدّ السكة الحديدية انتفض المسلمون في ١٦ ذي القعدة من عام ١٣٢٩ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩١١ م) . غير أن الفرنسيين قد قدموا هذه الانتفاضة بعنف . وألقوا القبض على عبد العزيز الثعالبي ، وعلى باشا حبة ، وعلى أخيه محمد ، وعلى بشير الأصغر ، وحسن قلاش . ومحمد نعيان . وحلّوا حزب « تونس الفتاة » وقد ارتحل محمد باشا حبة إلى جنيف وأصدر هناك جريدة « المغرب » للدفاع عن بلاد المغرب العربي . وبقيت هذه الجريدة تصدر مدة سنتين إبان الحرب العالمية الأولى .

الحرب العالمية الأولى : اندلعت ناز الحرب العالمية الأولى . وسكت المسلمون على جراحهم ، فقي الداخل يعيشون مهقورين لا يستطيعون فعل شيء . وفي

(١) العظمي . وعلى على صلة بالحركة الإسلامية في تونس . وتوفي في استنبول عام ١٣٣٦ هـ .
 (٢) عبد العزيز بن إبراهيم بن عبد الرحمن الثعالبي : من أصل جزائري . وُلد بتونس عام ١٢٩١ هـ . أصدر جريدة « سبيل الرشاد » . وانتسب إلى حزب « تونس الفتاة » . وسجنه الفرنسيون عام ١٣٢٩ هـ . ثم أطلق سراحه . فسافر إلى باريس . واستانبول . والهند . وأندونيسيا . ورجع إلى تونس عام ١٣٣٢ هـ . وحرر كتاب « تونس الشهيدة » . واتهم بالتآمر . واعتقل في فرنسا . ونقل إلى سجن تونس . وأسس إصداره حرب الدستور . وجعله رئيساً له . وترأسه بعد إطلاق سراحه . وأصدر جريدة « الفجر » . وزار مصر والشام والعراق والحجاز والهند . ورجع إلى بلاده . وترك الحياة العامة . وتوفي عام ١٣٦٣ هـ .

وتسعين عضواً . وحلّ محلّ المجلس الاستشاري ، وضمّ المجلس الكبريتية وحسين من الفرنسيين . والذين وأربعين من التونسيين . أما القسم الفرنسي فيؤخذ بالانتخاب . ويشمل اثنين وعشرين بمكون الزراع والتجار . وأربعة وثلاثين يمثلون باقي أفراد الحياة الفرنسية في تونس . وأما القسم التونسي فيؤخذ بالتميين . ويشمل أربعة وثلاثين مسلماً . وأربعة من اليهود . وأربعة يمثلون مدينة تونس على أن يكون أحدهم من اليهود . هذا مع العلم أن عدد الفرنسيين في تونس كان يومذاك أقل من ربع مليون (١٣٠٠٠٠٠) على حين كان عدد سكان تونس ثلاثة ملايين مسلم .

اشتدّت وطأة الفرنسيين على تونس . وأحسن استعدادات المسلمون للتمرد ، لأنه لم يتغير على غير المترين شيء . فالفساد دبّ بينهم . وهم والأعداء سواء . أما المسلمون فبلغ عليهم وقع الضائقة . لذا فقد تحركوا وتزعم هذه الحركة « على أبو شوشة » الذي يصدر جريدة « الحاضر » فأخذ ينشأ تنويع الروابط مع الأقطار الإسلامية . ويعمل للضائقة الإسلامية . وآيده والتفّ حوله لعيف من الشباب وشعر بوطأة الفرنسيين أيضاً المزارعون إذ سيطر الأجانب على أفضل الأراضي وأخصبها . ولقكوا المساحات الواسعة بالطرق الملتوية والوسائل غير المشروعة . وقدمت لهم المساعدات . وأعطيت لهم الفروض . وشعر بوطأة الفرنسيين التجار . لأن الصليبيين احتكروا كثيراً من المواد . وأعطيت لهم التسهيلات . ومُنحوا المساعدات . وأحسن الفقراء من المسلمين وطأة الفرنسيين . إذ ارتفعت الأسعار . ولقّت الضائع . واحتقن بعضها من السوق .
 حركة الشيباب التونسي : أسس علي باشا حبة^(٢) عام ١٣٢٤ هـ حزب

(١) علي باشا حبة بن مصطفى بن علي الشريف . يعود إلى أصل تركي . وُلد في تونس عام ١٢٩٦ هـ . ودرس بجامع الزيتونة . ودرس الحقوق باريس . ورجع إلى تونس . فعمل محامياً . وعندما احتلت إيطاليا طرابلس عام ١٣٣٠ هـ تاركاً لعل تونس على الظلمتين اللتين يحشون في تونس . فاعتقلت السلطات الفرنسية علي باشا حبة . وأخرجوه من البلاد . فوجهه إلى استنبول . فعُيّن مستشاراً لوزارة الخارجية عام ١٣٣٥ هـ . ثم مستشاراً للصدارة .

المخرج لا يوجد من يسمع أصواتهم لأن الناس منصرفون لسماع أخبار الحرب
يلهيههم أزيز الرصاص وأصوات المدافع ، وشارك التونسيون في الحرب العظيمة
الأولى بشائين ألف مقاتل وقفوا إلى جانب فرنسا ، قتل منهم عشرة آلاف
ومسبحة وثلاثة وعشرون رجلاً ، وانتقل عشرة آلاف عامل للعمل بالزراعة
بدلاً من الذهابين إلى ساحات القتال .

وما أن انتهت الحرب حتى انطلق وفد تونسي برئاسة عبد العزيز
الثعالي إلى باريس لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح ، وقدم مذكرة إلى
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ويلسون ، وطالب فيها بحق تقرير المصير ،
ولكن دون جدوى فإن المنتصر لا يسمع أنين المحرّج ، ويشغله عنه نشوة
الظفر ، فكيف بالصليحي الحاقده ؟ ورجع الوفد إلى تونس خائباً . وحاول عبد
العزيز الثعالي إعادة حزب تونس الفتاة غير أنه لم يفلح .

وانتقل الشيخ عبد العزيز الثعالي إلى فرنسا واستقر في باريس .

ولما أطلع التونسيون على كتاب « تونس الشهيدة » الذي حرّره الشيخ
عبد العزيز الثعالي ، التفوا جميعاً على فكرة المطالبة بالدستور ، والتقى شيخ
جامع الزيتونة وخرجه مع خريجي الجامعات الفرنسية ، كما التقوا مع المواطنين
كافة ، وعقدوا الاجتماعات ، وكان يعقد أكثرها في بيت « علي كاهية » أحد
أعيان العاصمة ، ويقع البيت في « نهج الباشا » ، وقد وضعوا في هذه
الاجتماعات منهجاً للعمل ، وكان أول مطلب فيه المطالبة بالدستور ، وقد
أرسلت نسخة من المنهج إلى الشيخ عبد العزيز الثعالي ، فأقره ، ورأى تقديمه
إلى الباي محمد الناصر ، وإلى المقيم العام ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ
الفرنسي وإلى مجلس النواب .

ونتيجة تلك الاجتماعات نشأ الحزب الحر الدستوري ثلثائياً وكان من
أبرز قادته : « علي كاهية » و« محمد نعمان » و« الشاذلي الفسطلي »
و« الصادق الزولي » و« حسن قلاي » و« أحمد السقا » و« صالح فرحات »
و« الطيب الجميل » و« الشاذلي خازندار » و« أحمد الصافي » و« عبي الدين

القلبي » و« حسين الجزيري » وكان ذلك في ٢٩ رمضان ١٣٣٨ هـ (١٥
حزيران ١٩٢٠ م) ، وظهرت جريدة « الصواب » في ذلك اليوم تحمل أكبر
عنوان : الدستور في تونس . وكان الشيخ عبد العزيز الثعالي غائباً عن
البلاد ، ومع هذا الغياب فإن قادة الحزب قد أسندوا إليه رئاسة حزبه ، ولما
رجع إلى البلاد تسلّمها فعلاً .

وفي صباح اليوم التالي جرى استقبال في دار المقيم العام بمناسبة قدوم
نائب للمقيم العام ، حيث كان المقيم العام في إجازة في فرنسا بسبب المرض ،
وفي الوقت نفسه كان ذلك اليوم عيد الفطر السعيد ، وتكلّم في الحفل أحد
أساتذة جامع الزيتونة وهو الشيخ « الصادق النيفر » فألقى خطبة باللغة العربية
فيها احتجاج صارخ على تدخل فرنسا بالشؤون الدينية لتونس ، ومنها مسألة
أراضي الأوقاف وشؤونها العامة ، كما طالب بمنح الدستور ، وظن نائب المقيم
العام أن الخطبة ترحيب به ، فلما ترجمت له عرف أن الشعب سائح على نظام
الحياة سخطاً كبيراً .

وفي ثالث أيام عيد الفطر ذهب وفد برئاسة الشيخ الصادق النيفر إلى
الباي محمد الناصر ، وعناه بالعيد ، وقدم له نسخة من المطالب الوطنية . ولما
كان الوزير الأول الطيب الجلولي غائباً فقد قدّمت نسخة من المطالب الوطنية
إلى محمد المنصف الأمين الأكبر للباي محمد الناصر .

وتشكّل وفد من أعيان تونس ، وقابل الوزير الفرنسي المفوض المقيم
العام في تونس ، وكلمه في مطالب البلاد ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، وقابل
الوفد الباي غير أنه لا يملك من الأمر شيئاً ، وإن كان في الحقيقة إلى جانب
المسلمين قلباً وعاطفة .

وتشكّل وفد سافر إلى فرنسا لمناقلة المسؤولين ، وقد ضمّ : أحمد
الصافي ، وصالح بالمعجزة ، والشير عكاشة عن المحامين ، وضمّ من أعيان
العاصمة : الشير البكري ، ومصطفى الباهي ، وفي باريس انضمّ إليهم
الشيخ عبد العزيز الثعالي ، ولكن رئيس وزراء فرنسا « الكستندر ميلران » قد

رفض المقابلة ، وأمر باعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ، ونقل إلى بتروت مخفوقاً حيث أودع هناك السجن في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (٢٢ تموز ١٩٢٠ م) .

وسافر وفد آخر في غرة ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ (١١ كانون الأول ١٩٢٠ م) برئاسة الطاهر بن عامر وساعده اليهودي « ابل زيرح » ، وقد ضم الوفد في عداده حسونة العياشي ، وعبد الرحمن اللوام ، وحمودة المستيري ، وانضم إليهم في باريس فرحات بن عياد .

الحزب الإصلاحى : رفض حسن القلاي الانضمام إلى الوفد المسافر إلى فرنسا ، فحدث شبه انشقاق في الحزب الحر الدستوري التونسي ، إذ شكّل أصدقاء حسن القلاي الحزب الإصلاحى في ٨ شعبان ١٣٣٩ هـ (١٦ نيسان ١٩٢١ م) وأخذ بالمحوم على الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي . وأصدر هذا الحزب جريدة (البرهان) وبعد عدة أشهر صدرت مكانها جريدة (النهضة) .

الإفراج عن الثعالبي : أفرج عن الثعالبي في ٢٣ شعبان ١٣٣٩ هـ (١ أيار ١٩٢١ م) .

مالت حاشية الباي محمد الناصر إلى الحزب الحر الدستوري التونسي ، ومنهم ابنه الأكبر محمد المنصف ، وقرروا تسير مظاهرة يوم وصوله رئيس الجمهورية الفرنسية « ألكسندر ميلران » إلى تونس .

وتقدّم الباي محمد الناصر ببعض المطالب ، وقد ضمنها ثمانى عشرة نقطة ، وهذا بالتنازل عن العرش إن لم تنقذ كاملة خلال أربعة أيام ، وتعاهد الأمراء على عدم قبول الملك في حالة تنازل الباي .

وفي ٨ شعبان ١٣٤٠ هـ (٥ نيسان ١٩٢٢ م) نشرت جريدة الصواب خبر تنازل الباي عن منصبه ، فانتشر الخبر بسرعة ، وسارت مظاهرة كبيرة نحو (المرصى) وأصبحت العاصمة تلقائياً ، وسارت جموع نحو القصر تطلب من الباي التراجع عن قراره ، وتشكره لشجاعته في تأييده للدستور ، وقد تقدّم

المظاهرة الشيخ الصادق النيفر الأستاذ في جامع الزيتونة ، وقابل وفد من المظاهرين الملك ، وعند خروجهم أعلنوا أن الباي لم يتنازل حقيقة ، وقد وعدهم بتأييد الدستور ، وكان لهذه الحادثة الأثر الكبير ، إذ دلت على الترابط القوي بين الملك والرعية ، وعلى التأييد المعنوي للملك ، وتأييده بالتالي للعناصر الوطنية .

وقام بعد ظهر ذلك اليوم المقيم العام بزيارة للباي وفيها تهديد واضح إذ سار إليه على رأس كوكبة من الجنود انتشروا حول القصر حين دخول المقيم العام إليه ، ويبدو أن الباي قد تراجع عن موقفه ووكسو للمقيم العام أنه لم يكن ينوي التنازل ، فاقترح المقيم العام فرض عقوبة على الأمراء لأنهم هم الذين كانوا سبباً في تلك الأزمة ، وخرج المقيم العام سريعاً .

وكان نتيجة ذلك أن أوقف الموظفون الذين شاركوا في المظاهرة ، وخاصة شيوخ جامع الزيتونة الذين ينظر إليهم الفرنسيون نظرة الحقد والكراهية من منطلق صليبي ، وصدر أمر بتعطيل جريدة الصواب لإعلانها عن المظاهرة مباشرة لكونها تنبر الشعب ، وأعفى الشاذي الحازندار من مهمته في البلاط ، وأثني على الذين رفضوا الاشتراك في المظاهرة ، ورفع كبارهم فقد أصبح العليط الجلولى وزيراً أول ، وابنه حسين والياً على (جربة) ، وابنه التالي عبد العزيز والياً على (قابس) ونال خير الله بن مصطفى رتبة أمير الأمراء ، وتعين مديراً لجمعية الأوقاف ، وحصل على وسام جوقة الشرف من الصنف الثالث ، وقد قلّده إياه رئيس الجمهورية « ألكسندر ميلران » بنفسه .

وعندما جاء الرئيس الفرنسي إلى تونس لم يقم بزيارة الباي ، وإنما استدعاه إليه في (المرصى) ، حيث يقم . وبدأ الحزب الحر الدستوري التونسي غير مرضي عنه ، وأنه معارض عتيف للحماية الفرنسية .

عاد الهدوء إلى تونس بعد زيارة الرئيس التونسي لها ، وفي ١٥ ذي القعدة من عام ١٣٤٠ هـ (١٠ تموز ١٩٢٢ م) مات الباي محمد الناصر بعد

مرض ، وترك الملك لابن عمه محمد الحبيب ، وفي ١٨ ذي القعدة للمجلس الاستشاري ليحل محل المجلس الكبير - كما سبق أن ذكرنا -

وسافر وفد تونسي إلى فرنسا ، ويقسم : أحمد الصافي ، والطبيب الجميل ، وصالح فرحات ، وأحمد توفيق المدني ، وذلك من أجل توزيع مذكرة تحمل عنوان « المسألة التونسية » على النواب الفرنسيين ، ولكن سدت كل الطرق في وجههم .

والمشكلة أن التونسيين كانوا يتقدمون بمطالبهم المتواضعة ظناً منهم أنهم سيحصلون عليها ما دامت بسيطة ، وسوا أن يعرف السائد يدعو إلى طلب الجليل كي يحصل على القليل ، فعندما تقدموا بالتواضع لم يتألبوا شيئاً بل لم يلتفت إليهم أحد ، ولو طلبوا الاستقلال ، وأعدوا ما يجب إعداده ليتألبوا متفاهم لحصلوا على أكثر مما طلبوا الآن ، إنهم طلبوا الاستقلال بالمذكرة التي قدموها إلى الرئيس الأمريكي ويلسون ، ولكن لم يطلبوا من الفرنسيين ذلك ، وإنما طلبوا وأحوا عليهم بمساواتهم بهم في تونس ، وبمشاركتهم في الحكم ، فكان ذلك من حق الفرنسيين ، وهم يستجدون ذلك منهم استجداءً ، وكانت مطالبهم كما يلي :

- ١ - تشكيل جمعية تشريعية ومختلطة (تونسيون وفرنسيون) لها صلاحيات واسعة وخاصة في القضايا المالية .
- ٢ - تأليف وزارة تكون مسؤولة أمام الجمعية التشريعية .
- ٣ - الفصل بين السلطات .
- ٤ - حق إشغال الوظائف حسب كفاءتهم ، ومساواتهم بالفرنسيين .
- ٥ - المساواة بالرواتب بين التونسيين والفرنسيين .
- ٦ - انتخاب مجالس محلية .
- ٧ - جعل التعليم إجبارياً .
- ٨ - منح التونسيين حق شراء أراضي الدولة .
- ٩ - منح التونسيين حق تشكيل الأحزاب ، وعقد الاجتماعات .

١٠ - ضمان حرية الصحافة

ولم تهتم فرنسا بهذه المطالب ، وكأنها لم تقدم إليها . وعندما جاء المقيم العام الجديد « لوسيان » ، وكان سابقه « فلانجان » عتقاً ذهب أربعون رجلاً من أميان تونس ، وقابلوا الباي « محمد الحبيب » (١١) ، فشجعهم على مقابلة المقيم العام « لوسيان » فقابلوه ، فوافق على أكثر المطالب ، وأبدي تحفظاً على الطلبين الأولين ، وألقى حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٣٢٩ هـ ، وسمح للشايخ عبد العزيز الثعالبي بالعودة إلى البلاد ، ووافق على فصل السلطات ، وأسس عام ١٣٤٢ هـ وزارة عدل تونسية ، وسمح لأكثر من عشرين صحيفة بالصدور ، وشهر الحزب الحر الدستوري التونسي نفسه برئاسة عبد العزيز الثعالبي وشيخ الأصغر ، وذلك بصورة رسمية ، ولكن الحزب لم يستطع أن يحصل على شيء من الفرنسيين لصالح البلاد .

وأعلنت الحكومة الفرنسية عن إحداث تغييرات إدارية في تونس باسم إصلاحات ، وقد ناقش المجلس الثياب الفرنسي هذه التغييرات في تاريخ ١٠ - ١١ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (٤ - ٥ تموز ١٩٢٢ م) ، وأبدي النواب الفرنسيون رأيهم بأنه يجب ألا تتعارض هذه التغييرات مع الاحتفاظ بمركز فرنسا في تونس ، مع استمرار تشجيع الفرنسيين على الاستقرار فيها ، وأصدر المقيم العام في تاريخ ١٩ ذي القعدة ١٣٤٠ هـ (١٣ تموز ١٩٢٢ م) قراراً بإنشاء المجلس الكبير ليحل محل المجلس الاستشاري ، إلا أن التفرقة لا تزال قائمة

(١١) الباي محمد الحبيب : محمد بن محمد (الأمون) بن حسين بن محمود بن محمد (الرشيد) ابن حسين بن علي باي [مؤسس الدولة الحسبية عام ١١١٧ هـ] ، ومحمد الحبيب هو الباي السادس عشر في هذه الأسرة ، وُلد عام ١٢٧٥ هـ ، وبعد علمين توفي والده ، فرباه عمه محمد الصافي ، فعلم الفقه والأدب ، وسُمي ولياً للعهد عام ١٣٢٤ هـ ، وتولى الحكم عام ١٣٤٠ هـ بعد وفاة محمد الناصر ، كانت داره موقلاً للمخلصين عندما كان ولياً للعهد ، وحازى فرنسا عندما آل إليه الأمر ، وتوفي في باريس عام ١٣٤٧ هـ ، ونُقل إلى تونس .

إذ ينتمي التونسيون وحدهم والفرنسيون كذلك وحدهم ، كما أن عدد الأعضاء الفرنسيين يعادل أضعاف عدد الأعضاء التونسيين ، رغم الفرق الكبير في عدد من يمثل كل طرف ، إذ يزيد عدد سكان تونس التي عشرة مرة على عدد المستوطنين الفرنسيين ، كما وجدت مجالس للمقاطعات والبلديات .

لم يقبل رجال حزب « الدستور الحر » مبادئ الإجراءات ، فلبسوا الفرنسيون إلى الشدة ضد زعماء البلاد ، فاعتزلوا من استطاعوا اعتقاله ، وفرّ من تمكن من الفرار ، وعطلوا الصحف ، ومنعوا الاجتماعات ، وكان عهد العزيز الثعالبي قد فرّق قواد الحزب أثناء غيابة عني الدين القليبي (١) ، ولحقه تقليد منها : الطاهر أحمد الصافي ، والصالح فرحات .

أخذ الفرنسيون يطبقون قواعد جديدة للجنسية ، فقد صدر في تاريخ ٨ ربيع الأول ١٣٤٠ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٢١ م) قانون يميز سحب الجنسية التونسية فيما إذا كان قد حصل عليها من مدة قريبة ، فيمكن أن تُسحب منه حتى لو كان جده من مواليد تونس ، وهؤلاء الذين تسحب منهم الجنسية التونسية تعطى لهم الجنسية الفرنسية ، وعدّوا الأجانب الذين يعيشون في تونس جميعاً من الرعايا الفرنسيين ، ثم صدر قانون آخر في تاريخ ٣ شعبان ١٣٤١ هـ (٢٠ آذار ١٩٢٣ م) بمنح الجنسية الفرنسية لكل من يطلبها ، ويكفي أن يظهر عواطف نحو فرنسا ، وهذا كله في سبيل جعل الكثير ممن يقيمون في تونس يعملون الجنسية الفرنسية ، ويعدها يمكن لفرنسا أن تعمل

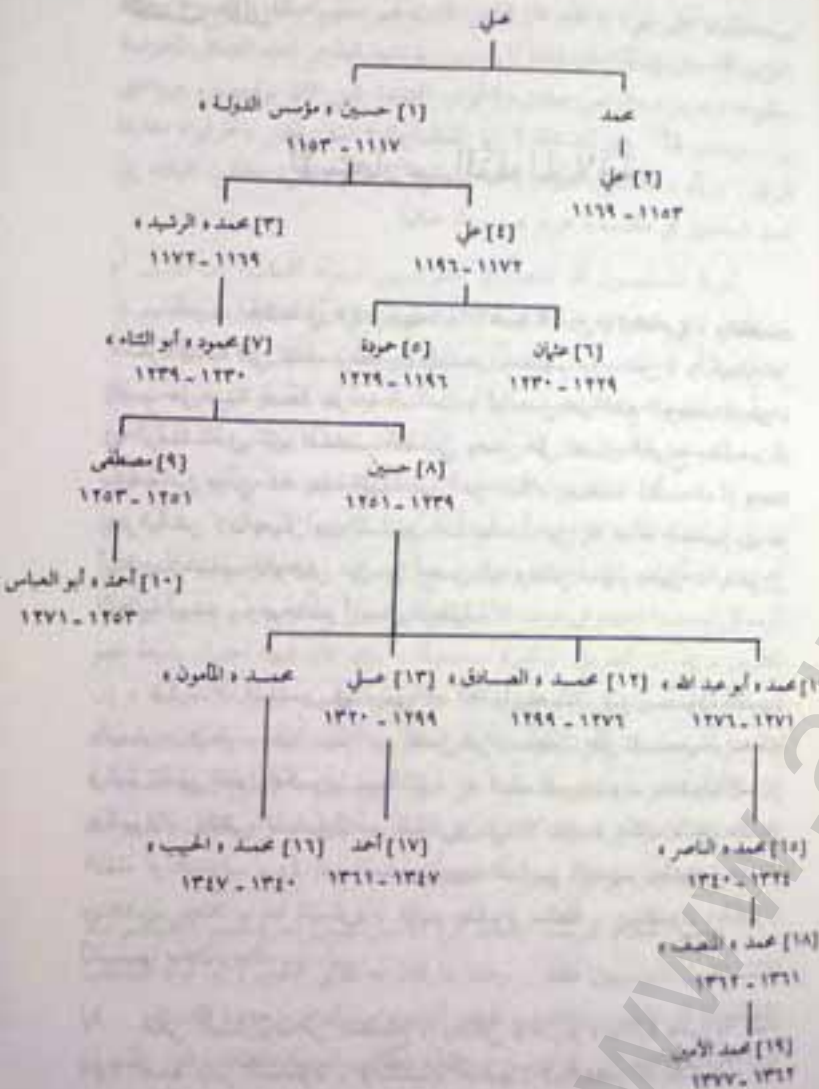
(١) عني الدين القليبي : وُلِدَ عام ١٣٠٠ هـ ، ونُسب إلى القلية من بلد تونس ، تعلّم بجامع الزيتونة ، واشتغل بالصحافة ، فتولّى تحرير جرائد : « الإدارة اليومية » ، و« الصواب » الأسبوعية ، و« لسان الشعب » الأسبوعية ، كما ترأس صحيفة « الزهرة » ، أقدم الصحف التونسية ، وتولّى أعمال الحزب الدستوري بعد غياب رئيسه عبد العزيز الثعالبي ، واعتقلته السلطات الفرنسية عام ١٣٥٣ هـ ، ونُفي إلى الصحراء ، وأطلق سراحه بعد عشرين شهراً . ارتحل إلى الجزائر ثمانية قريضة المنح عام ١٣٦٧ هـ ، ولحق طريق عودته استقرّ بمصر بتابع أحدثات بلده ، ثم سافر إلى دمشق ، وتولّى بها عام ١٣٧١ هـ ، وله عدة مؤلفات منها : « مأساة عرس » ، « ذكرى الجهاد » ، « رسالة عن التعليم بتونس » .

على ضمّ تونس إليها وعدّها جزءاً منها .

لقد أحسن كثير من المسلمين حخطر هذا العمل الذي يقوم به الفرنسيون ، وشعروا أن كيانهم سوف يضيع في المستقبل ، وأن شخصيتهم ستذوب وسط المجتمع الفرنسي ، لذلك يجب عليهم مقاومة هذا التيار والوقوف في وجهه ، إذ أن كثيراً من الذين أصيبوا بالهزيمة النفسية من التونسيين قد طلبوا الجنسية الفرنسية ، كما طلبها أصحاب المصالح الذين يريدون المناصب لتكون لهم الأفضلية لحملهم الجنسية الفرنسية ، وطلبها الذين يرغبون أن ترفع رواتبهم بحملهم تلك الجنسية ، إذ من المعلوم أن المستعمرين الصليبيين كانوا يعطون الذين يحملون جنسية بلدانهم أفضلية في الوظائف ، ورواتب أهل ليشر المسلمون المواطنين أهم أذى بدرجات من المستعمرين فتحلّ بهم الهزيمة النفسية ، ويسعون للحاق بهم تقليداً فيتركون عقيدتهم وسلوكهم ، وفي الوقت نفسه يشعر المستعمرون الصليبيون ومن لحق بهم أنهم أعلى بدرجات فيحسّون بالتفوق ، وأن من حقهم أن يتحكّموا في أبناء هذا البلد ، وأن تسلّطهم إنما هو لخدمة سكان البلاد المستعمرة ليرفعوا من شأنهم وليأخذوا بأيديهم نحو الحضارة ، وهذا ما كان يدّعيه كثير من المستعمرين أمام شعوب العالم . هذا إضافة لما في هذا من منافع مادية لأبناء جلدتهم ، وتشجيعاً لهم على الهجرة والاستيطان كي يتمكنوا بهم من ترسيخ أقدامهم في البلدان المغلوب على أمرها ، وتثبيت حكمهم .

قاوم المسلمون هذا التيار اجتهادياً وعقدياً ، فقاطعوا كل مسلم طلب الجنسية الفرنسية ، وعدّوه مخالفاً للإسلام لا يصحّ دفته في مقابر المسلمين ، وأحسن المسلمون الذين حملوا الجنسية الفرنسية بخاطر ما أقدموا عليه على بلدهم ودينهم ، لذلك دعوا إلى اجتهاد ، وأقسموا وتعاهدوا فيما بينهم على العمل لاستعادة الجنسية التونسية التي هي موضع فخرهم ، وقدموا مذكرة إلى الباي يرجون منه التوسط لاستعادة جنسيتهم ، غير أن القيم العام الفرنسي و« الجالية الفرنسية في تونس » وصحفتها ، قد حملوا على هؤلاء حملة عنيفة

الأسرة الحسينية :



وأهموهم بالجين ، وأن القرنيين يريدون رفع مكانتهم ، وهم يقولون الذئب وأن الحق إنما يعود على القانون الذي أعطاهم هذه الميزة التي لا يستحقونها . والنتيجة أن هذه الفئة قد أصبحت محترمة من الطرفين ، من المسلمين من جهة ، ومن القرنيين النصاري من جهة أخرى .

كان المسلمون على صفاتهم لا يعرفون إلا عيب السياسة بعد ، ولا تفضيلاتها ، ولا تظلماتها النابية ، فكانوا يلقون من حكام فرنسا الذئب والشدة والعنف والضغط ، وكان هناك معارضون في فرنسا يتقدمون الحكم ، ويعلمون عليه ، وهم من يستمّون أنفسهم باليساريين ، فكان المسلمون في تونس يظنون أن هؤلاء اليساريين أقرب إليهم أو أقل سوءاً من الذين يستلمون السلطة ما داموا يتقدمونهم ، لذا بدأ المسلمون يتقربون من اليساريين ، ويتقدمون إليهم بغفلة وساطة ، وهم لا يدرون إلى أين يسرون ؟ أما اليساريون فقد وجدوا صيداً دسماً ، فأبدوا لهم شيئاً من اللين ، وابتسموا في وجوههم ، فأحسوا بنشوة من الإسائبية ، وأخذ التقارب بين الفريقين ، ولكن فريق مغفل بسيط ، وفريق ماهر خبيث .

وفي ربيع الثاني ١٣٤١هـ (٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٢ م) قام المستوطنون بمسيرة احتفالاً بالذكرى الثوية لأحد المظاهرة ، وتقدم المسيرة شمال بجعل صلياً ، وطلبوا من أعيانهم الذين يتزلفون ويتقربون إليهم المشاركة في المسيرة ففعل بعضهم ، وكان هذا تحدياً واضحاً لأهل البلاد المسلمين ، فقامت يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤١هـ بمظاهرة إسلامية ضخمة سار فيها ألف رجل من أساتذة وطلاب جامع الزيتونة كثر فعل علي مسيرة القرنيين وأعيانهم ، كما شارك فيها الحزب الحر الدستوري التونسي ومعظم أهالي العاصمة ، إضافة إلى من جاء من خارجها .

وبعد هذه المظاهرة ترك الحزب الحر الدستوري التظاهر ما يقرب من تسع سنوات ، وقد رأى أنها ليست بالوسيلة الناجعة

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

أُلغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) ، وانقطعت الشعرة الباقية التي كانت تربط بين المسلمين بعضهم مع بعض ، وانكشف كل إقليم على نفسه بضمّد جراحه الساخنة ، أو يعمل على قطع التزييف المتدقّ ، في الوقت الذي كان المستعمر الصليبي يعمل على تعميق الجراح بنفسه ، أو يكلف من يؤدّي عنه هذه المهمة من أهل البلاد اصطعنه لنفسه ، أو وجد نصرانياً ممن كان يعيش بين المسلمين أمناً مطمئناً حتى إذا جاءه المستعمرون مع أبناء دينه انقلب كالوحش على من أحسن إليه وعاش معهم دهوراً ، يدعو إلى الوطنية ليهدم ، وهو يقطع أوصال الوطنية .

ذكرنا أن المسلمين في تونس قد أخذوا يتصلون بمن يُستون أنفسهم باليساريين في فرنسا ظناً منهم أنهم أفضل ممن يتسلطون على المسلمين من حكام فرنسا الذين كانوا يحكمونها يومذاك ، إذ كان اليساريون يتقدون الذين يحكمون ، فالتقى المسلمون مع اليساريين في الانتقاد ، فكان ذلك عامل اللقاء أو التقارب ، ولم يدر المسلمون يومذاك أنهم أنفسهم يطلبون حقاً ، ويتقدون باطلاً ، أما اليساريون فإنهم يطلبون سلطةً ، ويتقدون الحكم ، ليُسلموا مكان رجاله .

تُمكن اليساريون من النجاح ، وشكّل هريو وزيراً يسارية عام ١٣٤٢ هـ ، وسرّ المسلمون ، وانتعشت آمالهم ، وداودتهم الأحلام ، وأهم

سيحصلون على شيء ، فقد فاز الذين كانت لهم معهم صلة ، وأسرع رجال الحزب الدستوري فأرسلوا وفداً إلى باريس برئاسة الطاهر أحمد الصافي لمفاوضة حكومة هريو ، وعرض مبادئ الحزب التسعة التي كان يرفعها ، ويتنادي بها ، ويدعو لها . ويا للصدفة ! ويا للمفاجأة ! لقد رفض هريو مقابلة الوفد ، ورفضه ، فالتقى الطاهر أحمد الصافي بأن قدّم مذكرة بمطالب البلاد إلى أحد العاملين في مكتب هريو ، وعاد خائباً .

أدرك المسلمون أن التصاري الفرنسيين سواء أكانوا حاكمين أم معارضين تغلي فيهم روح الصليبية ، ويعملون على ردّ المسلمين عن دينهم إن استطاعوا أو الفتنك بهم ، وأن آية صلة يدونها للمسلمين إنما غايتها السير معهم ، وتثييم عن عقيدتهم ، كما أدرك المسلمون أن الصلة التي وجدت بين حزب الدستور واليساريين الفرنسيين إنما كانت تهدف إلى تضيي المسلمين عن دينهم . وقد رأى اليساريون أن هذه الصلة لا جدوى لها مع زعماء الحزب الذين عركتهم الأيام ، فعرفوا حلها ومرّها ، وخبروا الرجال ، ونشأوا على العقيدة الصافية ، لذا أخذوا يتصلون مع الشباب ، ويجاولون إغرامهم بشقّ الوسائل ليسيروا معهم في درب الاشتراكية في سبيل إعادتهم عن دينهم من هذا الطريق ، إذ أن الطريق المباشرة مستحيلة ، وإن كان فيها احتمال بسيط فهو غير مضمون ، وأبدى الفرنسيون أن علاقتهم معهم ، وقبول المفاوضة ، إن أرادها التونسيون فلن تكون إلّا عن طريق الاشتراكية ، وهكذا أخذت الاشتراكية تنمو ، وتلقى تشجيعاً من قبل الفرنسيين ، ويهرع إليها أصحاب المصالح ما داموا يرتفعون مباشرة إلى الصف الأول ، وأصحاب الشهوات ما داموا يجدون مرعاً ومرتعاً خصباً .

أظهر حكام فرنسا الحدد من الاشتراكيين أنه يمكنهم التضاهم مع الاشتراكيين التونسيين فقط ، وهذا ما كان له الأثر الكبير ، إذ أراد الشباب المتطلعون إلى الظهور والشهرة نفس أيديهم من قدامى حزب الدستور . كما برز الحزب الاشتراكي في تونس ، وتقدّم بمطالب شبيهة بالمطالب التي تقدّم بها

حزب الدستور ، فوجد رئيس الوزراء بدواستها ولم تكن هذه المطالب إلا دعوة للمساواة بالفرنسيين ، كما تعدّ الفرنسيين وكتأهم أصحاب حق مشروع في البلاد ، ويمكن تلخيص هذه المطالب بما يلي :

١ - مساواة التونسيين بالفرنسيين في عدد النواب في المجلس الكبير .
٢ - حقّ التونسيين في انتخاب أعضاء المجلس الكبير ، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين .

٣ - إعطاء المجلس الكبير حقّ النظر في الميزانية ، ومراقبة المصروفات .
٤ - انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع السري .

٥ - الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .
٦ - مشاركة التونسيين في الوظائف العامة في تونس .

٧ - مساواة رواتب التونسيين مع رواتب الفرنسيين .
٨ - حرية الصحافة .

٩ - حرية الاجتماعات ، وتأسيس الأحزاب .

وبعد أن درست الحكومة الفرنسية هذه المطالب أوصت بضرورة إصلاح جهاز الخدمة المدنية ، ودواوين الدولة .

وبدأ الشباب النضال من أجل الشهرة ، وليس لهم من ياب سوى الاشتراكية ، وقد فتحت لهم السلطة على مصراعيه ليلج منه من يريد حيث يجد أمامه الجو مهيباً : المنصب والشهرة . فتزاحم على الباب أصحاب المنافع وطلاب الشهوة ، وأصدر الشاذلي خير الله جريدة « صوت التونسي » عام ١٣٤٨ هـ ، وشارك في تحريرها الحبيب بورقيبة .

وعقد الشباب مؤتمراً للحركة الوطنية في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٩ هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٣٠ م) ، وانتخبوا هيئة الكفاح ، وكان منها : الشاذلي خير الله ، والحبيب بورقيبة ، وعمود الماطري ، والطاهر صفر ، ...

أخذت فرنسا من جانبها أيضاً العمل لإبراز هؤلاء الشباب لتتخلص من الرجال العاملين المخلصين ، وكان عمل فرنسا : دعوة الشباب لمؤتمرات عالمية

للفت النظر إليهم ، والقيام بالمحسوم عليهم لإعطائهم صفة الصديق والإصلاح ، وتشجيعهم على المستعمرين عامة والفرنسيين خاصة ، فالكلام الفارع لا يجل أحمالاً ، والتظاهر للقيام بعمل ثم فشلته نتيجة جهود الشباب الاشتراكيين الثائرين .

أخذت الكلمات ذات المدلول الإسلامي تنحسر من المجتمع ، وتحل محلها كلمات وتعبيرات ذات مدلول آخر :

فالجهاد ، حقّ محمّد : الكفاح والنضال .

النصرانية : المسيحية .

العمل للإسلام : العمل للوطن .

الأعداء : الأخوة المستوطنين .

كما زالت الدعوة إلى التعليم الإلزامي باللغة العربية ، واستعمال اللغة العربية في الدواوين ، وأن تكون اللغة الرسمية للدولة .

وتظاهرت فرنسا أنها تريد الاحتفال بمرور خمسين عاماً على الاحتلال

الفرنسي لتونس ، وطلبت من الشباب أن يقفوا في وجه هذه المحاولة ، إذ أنها تصرف فردي من المقيم العام . ولا يمكن لفرنسا أو للمقيم العام أن يفكر في مثل هذا الاحتفال ، فما الفائدة التي تحني منه ؟ على حين تألّى منه أضرار وفرنسا في غنى عنها ، إذ فيه إثارة لمشاعر السكان ، وربما اندلعت نتيجة ذلك ثورة لا تعرف نتائجها . وأبدى الفرنسيون أنهم جادون في القيام بالاحتفال ، وانطلق الشباب يقاومون ذلك ، وفشل الاحتفال ، ونجح الشباب ، وارتفع ذكروهم .

وأخذت فرنسا تفكر فيمن تصطفي من بين هؤلاء الشباب لتوجّه اهتمامها على من يقع الاختيار عليه ، وقد ركزت جهودها على أكثرهم تمرداً في الرقبة ، واندفاعاً وراء الشهوة ، وسعياً وراء الشهرة ، ويبدو أن الحبيب بورقيبة كان من أوائل الذين وقع الاختيار عليهم .

انعقد مؤتمر لحقوق الإنسان في مدينة (فيشي) بفرنسا في ذي الحجة

١٣٤٩هـ (أيار ١٩٣١م) ، فحضره الحبيب بورقيبة والطاهر صفر ، وقدموا إليه مذكرة بمطالب التونسيين .

وأعطى الحبيب بورقيبة ترخيصاً عام ١٣٥٠هـ لإصدار جريدة « العمل التونسي » .

دعا حزب الدستور إلى عقد مؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ (١٢ أيار ١٩٣٣م) فانعقد المؤتمر (قسم الجيل - الشباب) ، ودعا إلى النضال لتحرير الشعب التونسي ، وإقامة مجلس نيابي ، ووزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي ، وكانت أهداف المؤتمر :

- ١- انتخاب مجلس نيابي انتخاباً حرّاً .
- ٢- تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي .
- ٣- فصل السلطات .
- ٤- إصدار قانون تونسي يطبق على المقيمين في تونس كافة .
- ٥- إعطاء الحريات العامة .
- ٦- إلزامية التعليم .
- ٧- حماية الاقتصاد الوطني .

وجد الشباب في حزب الدستور أنهم لا يستطيعون الاستمرار بالعمل في حزب واحد مع زعماء الحزب أو الرعيّل الأول فيه ، بل لا يمكنهم العمل تحت قيادتهم فلكل تفكيره ، ومطلقاته ، ولكل وجهة هو مؤلّيتها ، لذا رأوا الانفصال عنهم ، ولم يفكروا بطردهم ، وإنما عملوا على تأسيس حزب جديد ، أو باسم قريب من الاسم الأول حتى لا تكون هناك خِسّة وانقسام في الصفوف ، وعقد الشباب مؤتمراً في بلدة (قصر الهلال) التونسية ولم يُدعَ له رجال الحزب الحقيقيين وقادته ، وذلك في مطلع عام ١٣٥٣هـ ، وأعلن المؤتمرون تبني المبادئ التي اتخذها قسم الجيل ، والدعوة إلى الاستقلال على مراحل ، وتأسيس حزب جديد يحمل اسم « حزب الدستور الجديد » برئاسة

محمود الماطري ، وكان الحبيب بورقيبة الأمين العام للجنة السياسية للحزب . وكان أكثر أعضاء الحزب الجديد من الشباب المتدفع للظهور ، غير الماليّ بعادات المجتمع ، وكان من أبرزهم : صالح بن يوسف ، والطاهر بن صفر ، وعلي الهلوان ، ومنجي السليم ، وجلولي فارس ، ويوسف الزويبي ، وغيرهم كثير ، وكانت صلتههم بالمقيم الفرنسي حسنة ، لذا فقد سمح لهم بإعادة إصدار جريدة « العمل » حسب رأي المقيم العام من السياسة الفرنسية ، غير أن الحكم الفرنسي لا يريد ذلك ؛ إذ تُكشف اللعبة ولا تتطلى على الشعب ، لذا فقد استدعى المقيم العام السابق ، وجاء مقيم عام جديد أكثر إدراكاً للعبة .

اعتقل المقيم العام الجديد زعماء حزب الدستور الجديد ؛ ولمّا تمض على تأسيسه أكثر من خمسة أشهر ، فإن اللعبة أن يبرز هؤلاء الزعماء وأن يرتبط الشعب بهم ، ويصبحوا قاداته الحقيقيين ، ويرتفعوا بأعين التونسيين ، وينسى الناس الزعماء السابقين . وحدثت اضطرابات في البلاد نتيجة تلك الاعتقالات ، وبقي الزعماء في المعتقل حتى عام ١٣٥٥هـ أي ما يقرب من عام ونصف ، وعندما أطلق سراحهم ابتهجت البلاد واستقبلهم الناس بحرارة ، ولقدوا قادة . وعقدوا مؤتمراً في صيف عام ١٣٥٥هـ ، واتجه بعدها الحبيب بورقيبة إلى باريس للمفاوضة فقد أصبح يتكلّم باسم الشعب ، ويعدّ نفسه ممثلاً له ، فاستجابت الحكومة الفرنسية ، وأرسلت مبعوثاً لها لدراسة أوضاع البلاد ، ورجع المبعوث وفي جعبته اقتراحات للإصلاح ، غير أن الحكومة الفرنسية قد عارضت هذه الاقتراحات ؛ لتلقت النظر نحو زعماء تونس الجدد ، وليقوموا بمطالب جديدة ، وتحركوا وبيدوا نشاطاً ، ويرتفعوا في نظر الشعب .

وأراد الفرنسيون أن يبدأوا بإثارة الشعب ليحرك الشباب الحزبيين فأعلن المقيم العام في ٢٩ محرم ١٣٥٢هـ (٢٣ أيار ١٩٣٣م) أنه قرّر إقامة مقبرة عامة للمسلمين والنصارى ، فهاج الشعب ، وأعلنت الصحف

سخطها ، فعطلت المقيم العام الصحف كلها في ٣ صفر عام ١٣٥٢هـ (٢٧ أيار ١٩٣٣م) ، وتحرك الحزب ، فأعلن المقيم العام حله في ٧ صفر ١٣٥٢هـ (٣١ أيار ١٩٣٣م) ، وما دام الفرنسيون يجاريون الحزب الحر الدستوري فإن الشعب قد أيده والتفت حول رجاله ، وانطلق أعضاؤه يتحركون وينشطون ، وأخذ المستعمر الصليبي يحقق لهم بعض مطالبهم ليزدادوا ارتفاعاً في أعين الناس ، وكان من ذلك ما يلي :

في ١١ ربيع الأول ١٣٥٢هـ (٣ تموز ١٩٣٣م) سُحِحَ للتونسيين باستلام الإدارات العامة بالشروط نفسها التي تطلب من الفرنسيين .
وفي ١٤ رجب ١٣٥٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٣٣م) صدرت جريدة « العمل التونسي » بالتعاون بين كل من محمود الماطري ، والجبب بورقية ، والطاهر صفر ، والبحري فيقة .

قرّر الحزب إلقاء أسرة جريدة « العمل التونسي » باللجنة التنفيذية للحزب ، والتي سبق أن أعيد انتخابها في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .
وفي هذه الأثناء حدثت إضرابات ومظاهرات في مدينة (المنستير) ، إذ رفض السكان دفن أحد النصارى من الذين حصلوا على الجنسية التونسية في مقبرة المدينة ، وقد حاول المقيم العام إجبارهم على ذلك ففشل وقامت الإضرابات في ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ (٧ آب ١٩٣٣م) .

الانشقاق في الحزب الحر الدستوري : وصل إلى تونس المقيم العام الجديد « بيروطن » يوم ١٦ ربيع الثاني ١٣٥٢هـ ، في الوقت الذي يرفض فيه المسلمون دفن نصارى في مقبرة المدينة ، وحاول إجبارهم فعجز . فترك الأمر وأخذ يدرس أوضاع البلاد ، فعرف ما يرقبه الأهالي ، ورأى شق الحزب ، وقد وجد عناصر متباينة في الفكر والمبدأ ، فأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات ، وأخذ يعمل بمكر .

١ - شكّل لجنة ، وكلّفها بالإعداد للإصلاحات التي تراها ضرورية .
٢ - عين لإدارة جامع الزيتونة الشيخ محمد الطاهرين عاشور .

٣ - أعاد الشيوخ الذين عزلهم « مانصرون » المقيم العام الأسبق إلى عملهم الأساسي في جامع الزيتونة .

٤ - أحدث مقابر خاصة بالنصارى .

٥ - زاد عدد أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير .

رأى بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري أن هذه إصلاحات مقبولة ، وربما كان المقيم العام متفهماً للوضع فلا مانع من الاتصال به ، وكان من هؤلاء الأعضاء أحمد الصافي ، وصالح فرحات وما أن أعلن هؤلاء عن رأيهم حتى هبت في وجههم أسرة جريدة « العمل التونسي » واتهمتهم بالتواطؤ وعدم الإخلاص . وأخذ الوضع يتدهور بين الفريقين ، ويظهر على غير حقيقته : بدا أن أسرة جريدة « العمل التونسي » وهي من اللجنة التنفيذية أنها متشددة ، والواقع أنها متساهلة ، ومتقبلة للفكر الغربي ، ومتحررة من القيم التي تنبع من العقيدة الإسلامية ، وبدت اللجنة التنفيذية للحزب وهي القديمة أنها تلتزم مع سلطات الحماية الفرنسية ، وهي في الواقع تناصهم العدا ، وترفض أفكارهم وسلوكهم ، وانطلق الشباب وراء أمثالهم من الشباب في أسرة الجريدة .

انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن الحزب ، وخرجت من اللجنة التنفيذية ، وشكّلت حزب « عمل الشبيبة الدستورية » في أوائل رمضان من عام ١٣٥٢هـ (أواخر عام ١٩٣٣م) . وفي ١٧ ذي القعدة ١٣٥٢هـ (٢ آذار ١٩٣٤م) عقد الحزب مؤتمراً استثنائياً صمّم مختلف ممثلي الشعب الدستورية في مناطق تونس كافة ، وأطلع على ما قدّمه حزب الشبيبة ، وأبدى رأيه في عمل اللجنة التنفيذية ، كما استمع إلى الرد ، وكانت النتيجة أن حلّ الحزب اللجنة التنفيذية ، وحدد برنامج العمل ، وأقرّ الميثاق الذي صادق عليه المؤتمر في ١٨ محرم ١٣٥٢هـ .

عاد حزب الشبيبة واحتفظ باسم الحزب الأم ، ولكن أضاف إليه كلمة « الجديد » فأصبح في البلاد حزبان يحملان الاسم نفسه وهو « الحزب الحر

الدستوري التونسي ، وتميز بعضها عن بعض بالقديم والجديد ، وعين الحزب الجديد أعضاء الديوان السياسي الجديد على النحو الآتي :

- ١ - محمود الماطري : رئيساً .
- ٢ - الحبيب بورقيبة : أميناً عاماً .
- ٣ - الطاهر صفر : أمين عام مساعد .
- ٤ - محمد بورقيبة : أمين مال .
- ٥ - البحري قيقه : أمين مال مساعد .

وانجهدت الأنظار نحو الحزب الجديد ، إذ ظهر للناس أنه الأكثر تشدداً ، والأكثر حيوية ونشاطاً ، إضافة إلى أن الأعداء يعملون على إزلالهم بإظهار العداء لهم ، وإلقاء القبض عليهم أحياناً ، أو تعييبهم وإبعادهم أحياناً أخرى ليكبروا في أعين الشعب ، وليعتقد الناس فيهم الخير والإخلاص ، وفي الوقت نفسه فهم ينادون بأصوات مرتفعة بالعمل على محاربة الدخلاء ومقاطعتهم ، ومع ذلك تؤمن مصالحهم ، ويفسح لهم بالتعبير عن آرائهم .

لقد صدرت جريدة العمل باللغة العربية ، ودعا الحزب الجديد إلى مقاطعة البضائع الفرنسية ، والامتناع عن دفع الضرائب .

قرّر المقيم العام في ٢٤ جمادى الأولى ١٣٥٣ هـ (٣ أيلول ١٩٣٤ م) إلقاء القبض على الحبيب بورقيبة ، ومحمد بورقيبة ، ومحمود الماطري وإبعادهم إلى الجنوب التونسي ، ثم عطل جريدة العمل ، ومنع الاجتماعات العامة ، فقامت المظاهرات وعمت البلاد ، فالتقى القبض على كثيرين من خصوم الفرنسيين الحقيقيين ، من حربيي جامع الزيتونة ، وأعضاء الحزب الحر الدستوري القديم ، أناس يبرزون كقادة وآخرون يدفعون الثمن للأعداء ، ويعملون من صلتهم الدخلاء قادة على اكتافهم ، ثم أبعده الطاهر صفر ، والبحري قيقه إلى الجنوب التونسي .

أما الحزب الحر الدستوري القديم فقد انصرف عنه الكثير من الشباب

لوقوعهم في شرك المناورات السياسية ، ولأنه لا يوجد من يدعمهم ولا من يحاول إظهارهم ، لذا بقوا يمثلون تاريخهم بأشخاصهم ، وبعد نظرهم ، واحترام الآخرين لهم ، إضافة إلى عملهم وخبرتهم وتجاربهم ، وبعد مدة سيؤول كل أمر لهم ، وسيكون رجالاً في التاريخ .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٤ هـ (٢١ آذار ١٩٣٦ م) جاء مقيم عام جديد هو أرمان لبيون ، بعد أن رفضت الحكومة الفرنسية اقتراحات المقيم العام السابق « بيروطون » في تحديد عدد الطلاب المسلمين الذين يتقدمون إلى الثانوية العامة . عفا المقيم العام عن حربيي جامع الزيتونة الذين كانوا معتقلون في كل أزمة ، فكانت توجه نحوهم الأنظار ويعرفون بعدائهم للفرنسيين ، وهذا ما لا يريده الفرنسيون ، ولا يتحفظون له ، إذ يريدون أن يبقى جامع الزيتونة وأساتذته وطلابه على هامش الحياة والأحداث لما يحقدون عليهم ، لذا فلا داعي لاعتقالهم ولقت النظر إليهم ، كما سمع بعودة خمسين شخصاً من البعدين . وفي ١٤ جمادى الأولى ١٣٥٥ هـ (١ آب ١٩٣٦ م) أعطى الحزب للصحافة ، وفتح المجال للاجتماعات واللقاءات . وأظهر الحزب نشاطاً واسعاً ، وتفاهم مع المقيم الجديد ، وأعلن صراحة أنه لا يرى أعمال العنف ولا يلجأ إليها ، كما سعى لفتح باب الحوار بين قادة الحزب والمسؤولين الفرنسيين ، وساعدته جمعية النجمة للكشافة ، والشبيبة الدستورية ، وجمعية قدماء الصادقية .

وفي ١٤ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ (٢٤ شباط ١٩٣٧ م) سافر الحبيب بورقيبة لإجراء الحوار مع المسؤولين الفرنسيين ، وصرح هناك أن الوحدة التي لا تنقسم بين تونس وفرنسا تمثل القاعدة الأساسية لمطالب الحزب الدستوري الجديد .

وفي هذه الأثناء وجع الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس ، وظهر الخلاف بين الحزب القديم والجديد ، وبين الدين والعلانية .

وعاد الحزب إلى سياسة التظاهر ، واضطرَّ محمود الماطري إلى تقديم استقالته من رئاسة الحزب في ٢٠ شوال ١٣٥٦ هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٣٧ م) .

وفي ٨ صفر ١٣٥٧ هـ (٨ نيسان ١٩٣٨ م) قامت مظاهرات عنيفة كان سببها في البداية اعتقال علي الهولوان الأستاذ بالمعهد الصادقي ، ثم إغلاق المعهد ، وإلقاء القبض على الكتيرين ، ثم كانت الأحداث يجرّ بعضها بعضاً .

الحرب العالمية الثانية : اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (١ أيلول ١٩٣٩ م) ، واتجه الناس يتابعون أحداثها ، وبعد شهرين من اشتعالها ألقي القبض على الباهي الأدهم ، والهادي السعدي ، والهادي خفصة ، والبشير زرق العيون .

واجتاح الألمان الأرض الفرنسية ، ودخلوا باريس ، وتشكّلت حكومة فيشي ، برئاسة الجنرال بيتان ، وعقدت صلحاً مع ألمانيا وإيطاليا ، وغدت تونس وشمال إفريقيا كله تتبع هذه الحكومة ، ولكن الجنرال ديغول انتقل إلى إنكلترا وشكّل حكومة فرنسا الحرة ، واستمرّ يتعاون مع الحلفاء .

والقي القبض على الطيب سليم ، والحبيب نامر في ذي الحجة ١٣٥٩ هـ (كانون الثاني ١٩٤١ م) وتوفي الباي أحمد بن الباي علي في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٦٠ هـ (١٩ حزيران ١٩٤١ م) ، وارتقى إلى منصب الباي : محمد والمصنف ، بن محمد ، والناصر .

أخذ الضعف يظهر على دول المحور بعد أن وصلت قوتهم إلى الأوج في صيف هذا العام ، وأخذ الحلفاء يصمدون ، ويحفظون للقيام بالمحور المعاكس ، وقروا إزلال جيوشهم في شمال إفريقيا ، وفي غرب أوروبا وفي فرنسا بالذات . استولى الألمان على مطار (المعينة) في ١ ذي القعدة ١٣٦١ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٤٢ م) ، كما أنزل الألمان قواتهم البرية والبحرية والجوية بد (حلق الواد) و (بتروت) في ٤ ، ٥ ، ٥ في القعدة ١٣٦١ هـ (١٢ ، و ١٣

تشرين الثاني ١٩٤٢ م) ، ودخلوا العاصمة دون قتال ، كما استولوا على الموانئ الشرقية .

نزّلت الفرقة الإنكليزية ٧٨ بمدينة (عنابة) في الجزائر ، واستولت على مدينة (قفصة) التونسية : القوات الأمريكية والفرنسية .

تمكّن الألمان من إيقاف هجوم الحلفاء في ٢٦ ذي القعدة ١٣٦١ هـ (٤ كانون الأول ١٩٤٢ م) وقاموا بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين في ١٢ محرم ١٣٦٢ هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ م) ، ودحروهم ، غير أن الأمريكان قد قاموا بمساعدة الفرنسيين .

طُرد الألمان من ليبيا ، فدخلوا تونس في ٢٠ محرم ١٣٦٢ هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٤٣ م) . وفي ٢٤ محرم ١٣٦٢ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٤٣ م) قام رومل بهجوم معاكس ضدّ الفرنسيين فدحروهم ، وطرد الأمريكان من (قفصة) ، وتابع زحفه نحو الغرب ، غير أنه عاد فانسحب من (قفصة) .

عاد الحلفاء في ٢٢ صفر ١٣٦٢ هـ (٢٧ شباط ١٩٤٣ م) إلى الهجوم ، فاستولوا على (قفصة) في ١٢ ربيع الأول (١٧ آذار) ، واحتلّ « مونتغمري » مدينة (قابس) يوم ٢٣ ربيع الأول (٢٩ آذار) ، واحتلّ الإنكليز (صفاقس) و (سوسة) يوم ٧ ربيع الثاني (١٢ نيسان) ، و (تونس) يوم ٣ جمادى الأولى (٧ أيار) .

كان الباي محمد المصنف قد أعلن حياده بين الأطراف المتنازعة ، وإن كانت المعارك تدور فوق تراب بلاده ، خوفاً من نقمة المنتصر إن لم يكن بجانبه ، وقد تمكّن من الحصول على موافقة المقيم على إطلاق سراح السجناء السياسيين ، وأعطى الوزير الأول الهادي الأخوة من منصبه دون رأي المقيم العام ، وكلف محمد شتيق الذي اختاره محمود الماطري وزيراً للدخلية ، وصالح فرحات وزيراً للعدل ، ومحمد العزيز الجلولي وزيراً للأوقاف ، كما ألغى الأمر المؤرخ في ٧ ذي القعدة ١٣٥٤ هـ (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ م)

الذي يقول المستعربون الحصول على أملاك الأوقاف عن طريق التعمير
بالتقدي أو الملك . وأخذ الوطنيون التونسيون منحة ٧,٣٨ التي كان يأخذها
أمتانهم من الموظفين الفرنسيين . وأبدي بعض الشباب حماسة وتعاطفاً مع
الألمان ، وظهر ذلك في جريدة « الشباب » ومنذ مطلع عام ١٣٦٢ هـ ظهرت
جريدة « إفريقيا الفتاة » .

وفي ٣ جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ (٧ أيار ١٩٤٣ م) اقتحم الإنكليز قصر
حمام الأنف حيث يوجد الباي محمد المنصف ، فألقوا القبض عليه ، ودعوا به
إلى تونس ، وبجهود الكاتب العام للحكومة « بسوشير » استطاع الباي أن
ينتقل إلى قصره بـ (المرسى) . وجاء الجنرال جوان إلى الباي يوم ٩ جمادى
الأولى وطلب منه التنازل عن منصب الباي ، فرفض محمد المنصف ذلك ،
ووقع الجنرال « جيرو » القائد العام للقوات الفرنسية في إفريقيا أمراً يقضي
بعزل الباي الذي أبعده إلى (الألواط) .

واضطرَّ الباي محمد المنصف أن يرسل وثيقة التنازل إلى الجنرال
« ماسط » (١) ، وعندها حل إلى مدينة (تتر) في شمالي الجزائر ، ثم إلى
مدينة (يو) في فرنسا ، وبقي حتى توفي في ٢٧ شوال ١٣٦٧ هـ (١ أيلول
١٩٤٨ م) ، واتهمه الخلفاء بالتعاون مع دول المحور .

وقبل انتهاء الحزب ألغى المقيم العام الجنرال « ماسط » وزارة
الأوقاف ، وأحدث وزارة الشؤون الاجتماعية ، فتحدت جميع الاتجاهات
السياسية عدا الشيوعيين ، وأصدرت بيان الجبهة التونسية المؤرخ في ١٠ ربيع
الأول ١٣٦٤ هـ (٢٢ شباط ١٩٤٥ م) وطلب البيان منح الاستقلال الداخلي
للبلاد التونسية ، وإقامة نظام ملكي دستوري .

وكانت مظاهرات في البلاد بمناسبة عدة وكانت تساعد الجبهة

(١) كتب وثيقة التنازل ، وأرسلها بتاريخ جمادى الآخرة ١٣٦٢ هـ (٦ حزيران ١٩٤٣ م) .

التونسية ، فقد خرجت مظاهرات بمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي « روزفلت »
في ٣ جمادى الأولى ١٣٦٤ هـ (١٥ نيسان ١٩٤٥ م) ، وبمناسبة انتصار الحلفاء
في ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤ هـ (٨ أيار ١٩٤٥ م) وكلها كانت تُبدي تأييدها
للجبهة التونسية .

وفي هذه الأثناء نشأ الاتحاد العام التونسي للشغل برئاسة فرحات
حشاد ، ولكن انقسمت الحركة الوطنية ، فكانت الشبيبة الزيتونية برئاسة
الفاضل بن عاشور تمثل جبهة ، وكانت حركة « الفلاحة » - وتعني المقاومة -
تمثل جبهة ثانية برئاسة « بزر مدين » .

بعد الحرب العالمية : عادت الجهود فتوحدت ، ونشأت جبهة وطنية
تونسية ضمت كلاً من :

- ١ - الشبيبة الزيتونية .
- ٢ - أتباع الباي محمد المنصف .
- ٣ - الحزب الدستوري القديم .
- ٤ - الحزب الدستوري الجديد .

وعقد مؤتمر الاستقلال في مدينة تونس برئاسة « العروسي الحداد » رئيس
الدائرة الجنائية ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٦٥ هـ (٢٣ آب
١٩٤٦ م) ، وتكلم فيه صالح فرحات الكاتب العام للحزب الدستوري
القديم ، واحتج على الإدارة المباشرة ، وعزل إبعاد الباي محمد المنصف ،
وطالب بالاستقلال التام ، وعندما وقف صالح بن يوسف الكاتب العام
للحزب الدستوري الجديد ، وأراد الكلام اقتحم الأمن العام المبني ، فصرخ
صالح بن يوسف : هل أستم موافقون على الاستقلال ؟ فرقد الجميع
بالإيجاب ، ولكن ألغى المؤتمر إذ توقف الكلام ، واعتقل خمسون رجلاً من
رجال المؤتمر .

احتجَّ الباي محمد الأمين على هذه التصرفات من قبل الإدارة الفرنسية ،

والتقى الاحتفالات بعيد القطر خوفاً من وقوع اضطرابات .

وفي ٢٣ صفر ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٤٧م) عُيِّنَ جنان مونس ، مقبياً عاماً في تونس ، فأخذ يتصل بالزعيماء ، والتقى الرقابة على الصحافة ، وزاد عدد الوزراء من أربعة إلى ستة ، وأعطى صلاحيات واسعة للوزير الأول . وفي ٢٧ شعبان ١٣٦٦هـ (١٦ تموز ١٩٤٧م) عُيِّنَ مصطفى الكعك ، وزيراً أول . وفي هذه الأثناء أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل الإضراب العام مطالباً بتحسين الأجور .

الحبيب بورقيبة : كان رجلاً بحث الشهرة ويسعى إليها ، لا يثق في وجهها عقيدة أو وطنية ، فكل شيء يطرحه جانباً ليصل إلى ما يحسب إليه نفسه ، ومن أجل هذا باع نفسه بيعاً سرياً ، إذ عمل منذ عام ١٣٤٦هـ في مغامرات البحرية الفرنسية ، وكانت المهمة التي أثبتت عليه مراقبة اللاجئين السياسيين الإيطاليين في فرنسا ، وكان الرقم الذي يحمله (١٣١٢٠) .

ولما برزت قوة إيطاليا بعد تسلّم موسوليني السلطة ، وأخذ يضرب بمدة ويسرة ، وبلغت التصريحات الحماسية من الحبيب بورقيبة أن يبعه لإيطاليا أقرب مثالاً لتحقيق الشهرة ، فارتقى عند أقدام الظليان ، ولاحظ الفرنسيون شيئاً على رجُلهم فرأبوه ، فقبضوا في شهر محرم ١٣٥٧هـ (آذار ١٩٣٨م) في مدينة (قفصة) على رجل يدعى « علي الشريف » (١) يحمل رسالة من الحبيب بورقيبة إلى الظليان . وبعد مدة قبضت الشرطة على عميل إيطالي يُدعى « لوياليو » يحمل رسالة من موظف إيطالي يُسمى « فيليو أنتوزو » إلى الحبيب

(١) علي الشريف : مدبح في يداعة مدينة (باري) الواقعة جنوب شبه الجزيرة الإيطالية التي كانت توجه إلى العرب في المناطق القريبة وهي إمارة عربية يديرها منير ليايدي . ولدت إثراف الكونت « عليا توتشيانو » صهر موسوليني . وكان علي الشريف أيضاً صلة الوصل بين الظليان والحزب الدستوري من الأعضاء الذين يؤمنون الحبيب بورقيبة .

بورقيبة ، وهذا اكتشفت السلطات الفرنسية دور الحبيب بورقيبة ، فأودعته السجن ، ونقلته إلى فرنسا . وأخذت حكومة « ليون بلوم » تراقب أعضائه الحزب الدستوري بعد أن حلّت التنظيم .

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية ، واجتاحت ألمانيا الأرض الفرنسية ودخلت باريس ، وتشكّلت حكومة « فيشي » الموالية لألمانيا برئاسة الجنرال « بيتان » عمل الألمان على التفاهم مع الحبيب بورقيبة ، وكان عليهم إخراجهم من السجن ، وكلفت هتلر في ٢٢ محرم ١٣٦٦هـ (١٦ كانون الأول ١٩٤٢م) « كلاوس باربي » بإخراج الحبيب بورقيبة من السجن بعد محاولة التفاهم معه ، ونُقل الحبيب بورقيبة من سجن قلعة (مونليك) في (ليون) إلى قلعة (فانسيا) في (أن) ، وهناك التقى به « كلاوس باربي » ، وعرف أنه مرتبط مع إيطاليا .

نُقل الحبيب بورقيبة من سجن (فانسيا) إلى (ستالون سور ساون) ، حيث التقى مع رجل مخابرات نيازي آخر هو « والتر بورغواو » المختص بالشؤون العربية في جهاز الأمن السري ، وتسلّم رجل المخابرات النيازي من السجن الحبيب بورقيبة في الأول من شهر محرم ١٣٦٢هـ (٧ كانون الثاني ١٩٤٣م) ، ونقله بالتقطار إلى (نيس) ، حيث سلّمه هناك إلى القنصل الإيطالي الذي توفّى بدوره نقله إلى روما . عندما قبض على الحبيب بورقيبة بتهمة التجسس لحساب إيطاليا ، وأودع السجن الفرنسية ، وحلّى الحزب الدستوري ، ظهرت مقاومة سرية بقيادة « بشر زرق العيون » ، وكانت تعمل على نقل توجيهات الحبيب بورقيبة إلى أنصاره ، وفي الوقت نفسه تؤمّن الاتصالات بين الألمان والظليان من جهة ، وبين أنصارهم من رفاق الحبيب بورقيبة من جهة ثانية .

وفي اليوم التالي من وصول الحبيب بورقيبة إلى روما (٣ محرم ١٣٦٢هـ) التقى بالزعيم الإيطالي موسوليني في قصر (ريسيني) القريب من مقر عشيقته موسوليني « كلارا بيتانشي » . وقد وُضع في جناح من ذلك

القصر الحبيب بورقيبة وصديقه: صالح بن يوسف، وسليمان بن سليمان.
ولاحظ الحبيب بورقيبة أن ميزان الحرب قد أخذ يميل لمصلحة الحلفاء،
وقد تراجع الألمان واليطاليان في شمالي إفريقيا، وأنزل الحلفاء قواتهم في المغرب
على حين كان قائدهم الإنكليزي يتقدم من مصر، ويدحر أمامه قوات الفلاند
الألماني رومل، لذا فكّر أن الطريق التي تصل به إلى الشهرة والمجد إنما هي
طريق الحلفاء، فعزّل سيره، واتجه إلى الولايات المتحدة عظمة دول
الحلفاء، وكان عليه أن يغادر إيطاليا قبل أن يكتشف أمره.

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس، وأخذ دوره بين رجال المغالبرات
الأمريكية، غير أن الحرب بدأت تأخذ طريقها نحو النهاية، ونشر إلى قرب
انتصار الحلفاء، وأخذت القوات الفرنسية ترجع إلى تونس وتأخذ مكانها،
وإن كانت لا تزال قوات إنكليزية وأخرى أمريكية في البلاد، إلا أن كل
المؤشرات تشير إلى عودة فرنسا إلى تونس، والفرنسيون قد عرفوا اتصاله مع
دول المحور، لذا أصبح يخشى على نفسه، وصار يتوسط لدى الأمريكان
ليكونوا شفعاء له عند الفرنسيين، فإن الأمور قد وضحت له بعد أن كانت
خافية، وقد حدّد طريقه النهائية، وأنه بجانب الحلفاء، غير أن مركزه لدى
أعضاء حزب الدستور الجديد معروف، وأخذ يظهر في الأوساط الشعبية
والرسمية، ولا يمكن أن يتظره الفرنسيون، ولكن الأمريكان يتخططون لدور
يلعبه في المستقبل ولا بدّ من رفع شأنه، ولا يمكن أن يكون هذا داخل
البلاد.

في الوقت الذي رجع فيه الحبيب بورقيبة إلى تونس في شهر جمادى
الأخرة ١٣٦٢هـ (حزيران ١٩٤٣م) كان قد غادرها قبل شهر عدد من زعماء
حزب الدستور الجديد، ومنهم: الحبيب ثامر، والطيب سليم، ورشيد
إدريس، ويوسف رويحي، غادروا تونس مع الجيش الألماني المهزوم، وكان
الحبيب بورقيبة بعد ذلك يفتخر بهذه الحادثة مدللاً على بعد نظره السياسي،
فيقول: توقّعت انتصار الحلفاء، واتجهت نحوهم، فعدت إلى البلاد، على

حين بقي بعضنا مع دول المحور فمخرجوا من ديارهم.

التقى الحبيب بورقيبة سراً بالقنصل الأمريكي، هوكر دولتيل، الذي
تجاهل ماضي بورقيبة، وعمل على إقناع الجنرال الفرنسي، الفونس جوان،
بضرورة إبراز بورقيبة، وتلعب صورته، وتنظيف سجله من الملاحظات
الفضائية الفرنسية كلها^(١).

بدأ الحبيب بورقيبة يبرز على الساحة السياسية، وكان قد سافر في ١٢
ربيع الثاني ١٣٦٤هـ (٢٦ آذار ١٩٤٥م) إلى القاهرة تاركاً الحزب الدستوري
الجديد، وبعد عام لحقه الحبيب ثامر، والطيب سليم، والرشيد إدريس،
وسدوا يكتدون في النشرات التي تصدرها لجنة تحرير المغرب العربي التي
نأست بالقاهرة عام ١٣٦٦هـ. أما الحزب الدستوري بتونس، فكان يصدر
جرائد: «الهمّال»، و«الكفاح»، و«الانفجار»، وكانت توزّع سراً.

وفي مطلع عام ١٣٦٥هـ (كانون الأول ١٩٤٥م) انتقل الحبيب بورقيبة
إلى نيويورك، وأخذ يتصل بالزعماء الأمريكيين، ورأى فيهم الدعم
الخارجي، وعندما انتهت المهمة رجع إلى تونس، وحشدت جموع
لاستقباله.

أخذ الحبيب بورقيبة يسير في الخط الذي رُسم له لئلا المكافأة التي وعد
بها. فتراه يعلن عن رفض الوحدة مع الشيوعيين، دون داعٍ لهذا الإعلان،
كما رفض معارضة الحرب في فيتنام، ورفض القيام بالدعاية ضدّ الولايات
التحدة. وحمل فرحات حشاد على اتحاد النقابات العالمي ذي النزعة
الشيوعية، وعمل على الانخراط في الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ذي النزعة
الرأسمالية. وعندما جرّ سليمان بن سليمان إلى حركة السلام التي نشطت في

(١) النظر مجلة الوطن العربي، العدد: (١٥٧)، تاريخ ١٦ آذار ١٩٩٠م (١٤ شعبان
١٤١١م).

تلك الآونة فصل من الحزب الدستوري الجديد . وفي ٢٤ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (١٢ نيسان ١٩٥٠م) سافر الحبيب بورقيبة إلى باريس من نفسه ، وفي ٢٧ من جمادى الآخرة سلم لوكالة « فرانس برس » مطالب بتونس السبعة ، وهي :

- ١ - بحث السلطة التنفيذية التونسية .
- ٢ - تشكيل حكومة تونسية منسجمة برأسها عاهل البلاد .
- ٣ - إلغاء الكتابة العامة للحكومة الفرنسية .
- ٤ - إلغاء المراقبين المدنيين .
- ٥ - إلغاء الشرطة الفرنسية .
- ٦ - إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث يوجد جاليات فرنسية .
- ٧ - إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالاقتراع العام .

غضب المستوطنون الفرنسيون ، وطالبوا باسم « أنطوان كولونا » عدم الاشتراك بين السيادة التونسية والفرنسية . وفي ٣ شعبان ١٣٦٩هـ (٢٠ أيار ١٩٥٠م) قدم « أنطوان كولونا » تقريراً عن الوضع في تونس وما يجب اتخاذه في سبيل المحافظة على مصالح المستوطنين الفرنسيين وعلى مصلحة فرنسا ، ورفع التقرير إلى « روبرت شومان » وزير الشؤون الخارجية الفرنسية . وفي ١٤ شعبان ١٣٦٩هـ (٣١ أيار ١٩٥٠م) تم تعيين مقبم عام جديد هو « لوي باريل » .

الباي محمد الأمين : لما ارتقى محمد الأمين إلى منصب الباي بعد اعتقال والده « محمد المنصف » ، ثم تنازله عن منصبه ، بقي محمد الأمين يشعر أنه غير شرعي ، بل ينظر إليه الوطنيون أنه عاق ، ولارتقى إلى منصبه بإرادة فرنسية مستعمرة ، لذا لم يستطع الاتصال بالحركة الوطنية ورجالها ، فلما توفي والده أخذ يتحرك ، وأظهر التعاطف مع كبار رجال البلاد ، والعمل لمصلحة

القبضة التونسية ، ففي ٢ شوال ١٣٦٨هـ (٢٧ تموز ١٩٤٩م) بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر طالب المقبم العام الفرنسي بإجراء إصلاحات في البلاد ، وقام بإرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية في تاريخ ٣ جمادى الآخرة ١٣٦٩هـ (١١ نيسان ١٩٥٠م) تحدت فيها عن نفاذ الصبر عند التونسيين بسبب مطاولة فرنسا وتسيوطها الذي لا ينتهي .

وزارة محمد شتيق : عُيّن محمد شتيق وزيراً أول في ٤ ذي القعدة ١٣٦٩هـ (١٧ آب ١٩٥٠م) فكلف صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد بوزارة العدل ، وكان محمد شتيق الوزير الأول قد اتهم بميوله الواضحة نحو دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية عندما كان بالمنصب نفسه . وقد قام المستوطنون الفرنسيون بارتكاب الجرائم ، والاستنزافات ، ورفضوا التعاون مع الوزارة الجديدة .

وإذا كانت فرنسا قد رأت المفاوضة مع الحكومة للسير بتونس نحو طريق الاستقلال الداخلي ، غير أن الجنرال « جوان » قد رفض ذلك وأصر على الاستمرار على الوضع الراهن ، وعدّ كل تغيير يحدث يؤدي إلى قلب الأوضاع في البلدان المجاورة وستحصل فرنسا شيئاً نتيجة ذلك .

وحدثت إضراب زراعي في مدينة (النقيضة) في تاريخ ١٠ صفر ١٣٧٠هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٠م) فأرسلت لهم السلطات الفرنسية قوات الشرطة فقتل خمسة من التونسيين ، وجرح عشرة ، وظهرت الغيوم في جو العلاقات التونسية الفرنسية ، وفي هذا الوقت وافق المجلس الوطني للحزب الدستوري الجديد على إجراء مفاوضات مع فرنسا ، وعدّ المفاوضات مرحلية ، ولكن الحزب الدستوري القديم ، والشبيبة الزيتونية قد هاجموا المفاوضات ، وعدّوا ذلك عيانة ، وآبدهم على ذلك المغاربة والجزائريون ، ومحمد عبد الكريم الخطابي ، والأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام ، وذلك لأن الحبيب بورقيبة كان قد تعهد وهو في القاهرة ألا يقوم بأية مفاوضات منفصلة .

وافق الباي محمد الأمين على الإصلاحات ، فهدّته المقيم العام الفرنسي أثناء زيارة له بقصر (قرطاج) ، وطالبه بإبعاد الوزير الأول محمد شنيق ، ووزير العدل صالح بن يوسف . ومع أن المقيم كان يتخذ أسلوب المرافعة ، إلا أنه قد أفاض اللثام عن وجهه فبدأ على حقيقته بعد أن ألقى خطاب الباي محمد الأمين في ٩ شعبان ١٣٧٠هـ (١٥ أيار ١٩٥١م) بمناسبة ذكرى تسلمه منصب الباي ، ولم يعرض هذا الخطاب على المقيم العام - كما جرت العادة - .

المقاومة : سافر الوزير الأول محمد شنيق ، ومعه من الوزراء : محمد بدره ، وصالح بن يوسف ، ومحمد سعد الله إلى باريس في تاريخ ١٦ محرم ١٣٧١هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٥١م) وفي يوم ٣٠ محرم ١٣٧١هـ (٣٠ تشرين الأول ١٩٥١م) سلّم مذكرة إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية « روبرت شومان » ويطلب فيها باستقلال تونس الداخلي ، وإنشاء مجلس نيابي ، وإمكانية عقد اتفاقات مع فرنسا تتعلق بالميدان الثقافي والاقتصادي ، وغبية في إبقاء علاقات وطيدة مع فرنسا ، وضمان حقوق المستوطنين الفرنسيين كاملة .

رفض الفرنسيون المقترحات التونسية في اجتماع مجلس الوزراء في تاريخ ٢١ صفر ١٣٧١هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥١م) ، وهذا ما دعا إلى قيام إضراب عام في تونس في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٧١هـ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١م) . وفي مذكرة مؤرخة في ١٧ ربيع الأول ١٣٧١هـ (١٥ كانون الأول ١٩٥١م) ومحيرة بالإدارة الفرعية للمحميات بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تؤكد فيها الحكومة الفرنسية على مبدأ السيادة المزدوجة ، وإصرارها على عدم التخلّي في المستقبل عن القيام بعملها لفائدة مجموع المستوطنين الفرنسيين بولاية تونس .

ويعد يومين وجه الحزب الدستوري الجديد ، والاتحاد العام التونسي للشغل ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ، والاتحاد الزراعي التونسيين بريقة إلى « روبرت شومان » تؤكد إصرار التونسيين على عدم قبول تحكّم حالية أجنبية

في الشؤون التونسية . ورجع الحبيب بورقيبة من باريس إلى تونس ، وجعل يدعو إلى الكفاح .

ورفض الباي محمد الأمين والوزير الأول محمد شنيق ما جاء في المذكرة الفرنسية ، وسافر صالح بن يوسف ومحمد بدره إلى باريس في محاولة لإدراج لقبية تونس في جدول أعمال الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة التي كانت منعقدة يومذاك في باريس .

وصل المقيم العام الفرنسي الجديد « جان دي هوتكولوك » إلى تونس في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٣ كانون الثاني ١٩٥٢م) ، وسلّم الباي محمد الأمين رسالة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسية يدعوه فيها لإبعاد الوزراء الحاليين عن مناصبهم .

بدأت التجمعات الوطنية تظهر في كثير من الأماكن ، فقد عقد اجتماع في مدينة بيزرت ، ودعا فيه الحبيب بورقيبة إلى الكفاح والدخول في المعركة الحاسمة ، وعقد مؤتمر في مدينة باجة ، وشاركت المرأة فيه ، إشارة إلى الدور الذي يقوم به المتروحمون للمؤتمر في تقليد الغرب ، وعدم التقيد بالمبادئ الإسلامية ، وأن جهود الحبيب بورقيبة قد أثمرت ، ولم يعد الخوف براود الصليبيين من المسلمين . وحاول المقيم العام منع عقد مؤتمر للحزب الدستوري الجديد الذي كان مقرراً أن يكون في ٢١ ربيع الثاني ١٣٧١هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٢م) وذلك باعتقال الحبيب بورقيبة ومائة وخمسين من زعماء الحزب ، إلا أن المؤتمر قد عقد برئاسة الهادي شاکر ، وطالب بإلغاء الحماية . ومنذ ذلك اليوم عمّت الاضطرابات البلاد ، وبدأت العمليات الإرهابية في الجنوب القبلي .

خشى المستوطنون الفرنسيون على وضعهم فأخذوا يطالبون باتخاذ أكثر الوسائل صرامة للحفاظ على الأمن ، والبطش بالوطنيين التونسيين ، وفي ١ رجب ١٣٧١هـ (٢٦ آذار ١٩٥٢م) تمّ اعتقال الوزير الأول محمد شنيق ، ووذركه : محمود الماطري ، وابن سالم ، ومحمد صالح مزالي ، ونفيهم إلى

إعدادات مجلس شرعي يضم تسعين عضواً مؤرخاً بالشاوي بين التونسيين
والفرنسيين

وقف الباي محمد الأمين بصراحة بجانب القضية التونسية ، وكان مؤيداً
للزعيم المخلصين ، على حين كانت الوزارة متعاطفة مع المقيم العام . وقد
تسبب نطاق المقاومة ، ليس في المدن فحسب وبشكل إرهابي وإنما تجاوزت ذلك
إلى الريف . وكانت على شكل حرب عصابات شنتها مجموعات منظمّة
تُعرف باسم « الفلاقة » وتعني المقاومة .

وقد سيطرت مجموعة من الفلاقة بقودها « الطاهر الأسود » على منطقة
(حمامة فابس) ، وسيطرت مجموعة « الأزهر الشرائطي » على منطقة (قفصة)
وتعددت المجموعات ، وانتشرت في وسط البلاد بقيادة « العجيمي » ،
وسيطرت مجموعة « ساسي الأسود » على مدينة (الكاف) ، وكان في بنزرت
وتونس مجموعات « محجوب بن علي » و « هلال الفرشيشي » .

ومن الطرف الثاني فقد ظهرت مجموعات إرهابية مضادة للحركة الوطنية
ولمجموعات « الفلاقة » حيث برزت منظمة اليد الحمراء الفرنسية .

أخذت الأمور تسير لصالح الحركة الوطنية ، إذ هُزم الجيش الفرنسي في
الهند الصينية ، وعمّر الجيش والشرطة في القضاء على حركة الإرهاب داخل
تونس ، إذ أخذت الضحايا تتساقط تياراً ، وزاد نشاط « الفلاقة » عندما
بلغهم في ٥ رمضان ١٣٧٣هـ (٧ أيار عام ١٩٥٤م) ، خبر هزيمة الفرنسيين
في الهند الصينية . وأخيراً حجت الجمعية الوطنية الفرنسية الثقة عن حكومة
« لانسال » ، وعُهد إلى « بيار منداس فرانس » بتشكيل حكومة ، وكلف
بإجراء مفاوضات في الهند الصينية ، وذلك في تاريخ ١٧ شوال ١٣٧٣هـ
(١٨ حزيران ١٩٥٤م) ، وفي اليوم التالي سافر إلى تونس رئيس الوزراء
الفرنسي « بيار منداس فرانس » وزار الباي محمد الأمين في قصر (قرطاج) ،
والتقى كلمة قال فيها : « إن الحكومة الفرنسية تعترف بالاستقلال الداخلي
للدولة التونسية دون قصد خلفي ، وهي حريصة في الوقت نفسه على تأكيد
تلك من حيث المبدأ ، والعمل على أن توفّر الأسباب لتحقيقه ، وتأمين طرق

الجيوب القبلي . وهكذا بقيت البلاد دون وزارة ، إذ كان بقية الوزراء وهم :
محمد بدرة ، وصالح بن يوسف في باريس ، ولم يبق سوى محمد سعد الله ،
ووجد الباي محمد الأمين نفسه وحيداً فأبى أن يرثي الجمهورية الفرنسية
محتجاً على هذه التصرفات ، ويدعو للتدخل لإعادة الوزراء المعتقلين ، غير
أن رئيس الجمهورية أجاب بأنه لا يستطيع أن يتدخل بمثلته . وهذا ما شجع
المقيم العام على مزيد من التصرفات الانحائية والخسفي التي فيها إظهار القوة
وإرضاء غروره فقام في تاريخ ٦ رجب ١٣٧١هـ (٣١ آذار ١٩٥٢م) بقرض
عبد الهادي البكوش وزيراً أول ، وقد رفض يومها الهادي توبرة الاشتراك بهذه
الوزارة ، فأبعد متفياً .

التقى الباي محمد الأمين في ١١ ذي القعدة ١٣٧١هـ (١٦ آب
١٩٥٢م) بأربعين شخصاً من زعماء مختلف البلاد ، وطلب منهم إبداء الرأي
بالإصلاح ، وانبثقت عن اللقاء لجنة مؤلفة من اثني عشر عضواً لتحرير التقرير
اللازم ، والذي رفعه الباي بدوره إلى رئيس الجمهورية الفرنسية .

عرضت القضية التونسية على الهيئة العمومية لمنظمة الأمم المتحدة ،
وكانت مناقشتها من ١٧ إلى ٢٥ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٤ إلى ١٢ كانون الأول
١٩٥٢م) ، ولكن لم تكن النتائج حاسمة ، وإنما اتسمت بالسرورة وعدم
المبالاة ، ما دامت القضية تتعلق بالمسلمين . وفي هذه الأثناء اغتيل فرحات
حشاد رئيس الاتحاد العام التونسي للشغل ، وهو في طريقه من رودوس إلى
تونس ، وخلفه في رئاسة الاتحاد محمود المسعدي الذي اعتقل .

وتنظم المقيم العام الفرنسي « جان دي هوتكوك » انتخابات للبلديات
غير أن الشعب لم يبال بها ، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تعرف أن سياسة
المقيم العام غير ناجحة ، فاستدعت ، وعيّنت مقيماً عاماً جديداً هو « فوازير »
فأنهى في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ (٢ آذار ١٩٥٤م) مهمة الوزير الأول
الهادي البكوش ، وعيّن محمد صالح المرالي وزيراً أول ، وكلفه بتشكيل
حكومة جديدة ، وكانت الأغلبية للتونسيين في هذه الحكومة ، وفرّ كذلك

الاتفاقية . وحصلت تونس على صلاحيات السيادة الداخلية ، وإقامة علاقة اقتصادية بين الدولتين ، وضمت حقوق الفرنسيين المكتسبة أثناء الحماية ، وخاصة فيما يتعلق بالوظائف .

رجع الحبيب بورقيبة إلى تونس في ١١ شوال ١٣٧٤ هـ ، وأخذ يهيئ الأمور لنفسه بصفته رئيس الحزب ، غير أن الأمين العام للحزب صالح بن يوسف قد أخذ يعارض الاتفاقية ويتهم الحبيب بورقيبة بالخيانة ، ويدعو إلى مواصلة الكفاح .

ورجع صالح بن يوسف إلى تونس في ٢٦ محرم ١٣٧٥ هـ (١٣ أيلول ١٩٥٥ م) ، وأخذ يصرح بمعارضته ، ويتهمه بعداوته للإسلام وللغرب ، فلقد عرف عن قرب ، ويذعي أنه كان يسكت عن سلوك بورقيبة في سبيل مصلحة الوطن خوفاً من انقسام الحركة أمام العدو . وبدأ التميز في الحزب الدستوري الجديد . وأعاد الطاهرين عمار تشكيل حكومتهم من جديد (١) في تاريخ ٣٠ محرم ١٣٧٥ هـ (١٧ أيلول ١٩٥٥ م) .

انعقد مؤتمر الحزب في مدينة صفاقس في تاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٣٧٥ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ م) ، ورفض صالح بن يوسف الأمين العام للحزب المساهمة فيه ، وعندما صدرت قرارات المؤتمر رفضها بل وعارضها . وظهرت الغيوم في جوار البلاد ، إذ استعادت بعض مجموعات

(١) شكّل الطاهرين عمار حكومتهم الثانية على النحو الآتي :

- ١- الطاهرين عمار - وزير أول
- ٢- النحي سليم - وزيراً للداخلية
- ٣- موسى الكاظم بن عاشور - للعدل
- ٤- جلوي فارس - للزراعة الوطنية
- ٥- الهادي تويبة - وزيراً للمالية
- ٦- عمر الدين العباسي - للأشغال العامة
- ٧- الصادق القندم - وزيراً للصحة العمومية
- ٨- محمد بدره - وزيراً للفلاحة
- ٩- محمد المصمودي - للاقتصاد الوطني
- ١٠- الشاذلي رحيم - للمرسد والبرق والمطاف
- ١١- النحي زهير - وزيراً للشغل
- ١٢- البريسيس - وزيراً للتعمير

التجاح جميعها ، .

المفاوضات : تشكلت حكومة برئاسة الطاهرين عمار للمفاوضة ، وقد وافق الحزب الدستوري الجديد على هذه الحكومة ، وما دام قد وافق عليها الحزب فقد وافقت عليها تونس ، لأن هذا الحزب قد أصبحت الدوائر الاستعمارية تبرزه ، وتظهر رئيسه ، إذ تريد أن تسلمه السلطة ، كما وافقت عليها فرنسا التي تعمد الطاهرين عمار معتدلاً ، وقد تسلمت الوزارة صلاحياتها في ٩ ذي الحجة ١٣٧٣ هـ (٨ آب ١٩٥٤ م) .

بدأت المفاوضات من الشهر الأول من عام ١٣٧٤ هـ (أيلول ١٩٥٤ م) ، غير أن مجموعات المقاومة ، والفلاحة ، قد أقلقت الحكومة الفرنسية ، وخاصة بعد الدلاع الثورة الجزائرية في ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ (١ تشرين الثاني ١٩٥٤ م) . وأمام هذه الأحداث لم يكن أمام تونس إلا خياران :

- ١- رفض الشروط الفرنسية والمفاوضات .
 - ٢- القضاء على المقاومة ، وإعطاء الثقة للحكومة الفرنسية ، والتصديق على كل ما تقوله وما يصدر عنها .
- فاختارت الحكومة التونسية الخيار الثاني ، ودعت المقاومة إلى وقف القتال ، ووضع السلاح ، وفي الوقت نفسه تعهدت فرنسا بإعطاء رجال المقاومة الأمان .

استجابت المقاومة لوقف القتال ، وسلمت ثلاثة آلاف مقاوم أسلحتهم ، ومع ذلك فإن المفاوضات قد تعرقلت بسبب مشكلة مطالب وحقوق الفرنسيين المقيمين في تونس ، إضافة إلى مشكلة الأمن . وفي الجمعية الوطنية الفرنسية بدأ الهجوم على حكومة « بيار منداس فرانس » حتى سقطت .

عادت المفاوضات بعد تشكيل « ادغار فورفيرني » الحكومة الفرنسية وقد التقى مع الحبيب بورقيبة في باريس في تاريخ ٢٩ شعبان ١٣٧٤ هـ (٢١ نيسان ١٩٥٥ م) حيث كان بورقيبة يقيم في (شاتي) في فرنسا ، وانتهى اللقاء بالتفاهم . وفي ١٣ شوال ١٣٧٤ هـ (٣ حزيران ١٩٥٥ م) وقعت

المقاومة ، العلاقة ، نشاطها . ولكن الحكومة كانت تعمل بجانب الحبيب بورقيبة ، ففي ليلة 10 جمادى الآخرة ألغى القبض على أنصار صالح بن يوسف ، أما هو فقد استطاع أن يفرّ ، وأن يصل إلى ليبيا (١) .

شكّل الوزارة الفرنسية ، غي موليه ، ، وسافر الحبيب بورقيبة إلى باريس في غرة رجب 1375هـ (شباط 1956 م) ، والتقى مع رئيس الوزارة الفرنسية ، وانفقا على منح تونس الاستقلال من حيث المبدأ ، وجررت مفاوضات سريعة انتهت يوم 8 شعبان 1375هـ (20 آذار 1956 م) ، وختمت بالتوقيع على وثيقة الاستقلال التي أهدت الحرية الفرنسية على تونس .

الفصل الثاني

الاستقلال

رجع الحبيب بورقيبة من فرنسا بعد أن ربط نفسه وبلاعه باتفاقات ثقافية واقتصادية مع فرنسا ، وبناء عليه تم توقيع وثيقة الاستقلال بشكل سريع ، وحصل هو على مركز ممتاز ، ودعم لئال مكافأة مقابل ما بذل ، ومن المعروف أن الصليبية الفرنسية تركز على الجوانب الثقافية أكثر من غيرها حيث ترى أن ترسيخ أفكار معينة ومفاهيم خاصة ولو كانت مادية ، وإحلالها محل أفكار إسلامية هو الهدف الرئيسي لها ، وهو ما تعمل له النصرانية ، فهو أشبه ما يكون بغسيل المخ ، وهذا ما يتم مع الزمن بنشر الأفكار المادية والإلحادية باسم الموضوعية ، وأحياناً باسم العلم افترافاً ، وإذا ما ساد هذا بين المسلمين فإنه أفضل من عمل الجيوش بكثير .

كما كان الحبيب بورقيبة قد حصل على التأييد السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية عندما انتقل إليها من القاهرة عام 1365هـ ، وفي هذه المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تعمل لتحتل محلّ إنجلترا وفرنسا في مناطق نفوذهما ، ولذلك دعمت الحبيب بورقيبة ليكون صميمها في تقوية النفوذ الأمريكي في تونس ، ومن المعلوم أن الصليبية الأمريكية تعمل على التوجيه من خلال تأثيرها ونفوذها السياسي ، حيث ترى أن المرتبط بها يتخذ ما يطلب منه ، ومن هذه الطريق تدخل ما تريده من أفكار ، وقد نشأ عن طريق الدعايات وعلى هذا فلا تعارض بين الصليبية

(١) استطاع الحرب بمنزلة وزير الداخلية المنحى سليم نفسه ، فقد أخبره بضرورة المبادرة ، وأنه مطلوب ، ورسوم له الطريق ، ومناه له .

الفرنسية والأمريكية ولا داعي إلى ذلك التعارض والتضارب ، وبذا حصل الحبيب بورقيبة على التأييد من الجانبين ، وأن له أن يحصل على المكافأة ليتمكن من تحقيق الدور المعد له .

حصلت البلاد على الاستقلال في ٨ شعبان ١٣٧٥هـ (٢٠ أوت ١٩٥٦م) وكانت وزارة الطاهر بن عمار الثانية هي التي تحكم البلاد . وما دام قد تغير الوضع فلا بد من أن تقدم الحكومة استقالتها ، وخاصة أن الطاهر بن عمار لم يكن من أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي تم الاستقلال باسمه . قدم الطاهر بن عمار استقالة حكومته ، ولا بد من أن يُعهد إلى زعيم الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة .

عهد الباي محمد الأمين فعلاً حسب القواعد الدستورية والديمقراطية إلى الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة تبدأ بالبناء على أساس أن البلاد قد حصلت على الاستقلال ، ويحتاج الأمر إلى عزم وجدد كي يشعر المواطنين بقيمة الاستقلال ، ولا يرون تراجعاً في مجال من المجالات بأنواعها المختلفة . وفي ٥ رمضان ١٣٧٥هـ (١٥ نيسان ١٩٥٦م) شكّل الحبيب بورقيبة الوزارة^(١) . وكان همّه الأول ترسيخ قواعده ، ولن يكون هذا إلا بإزاحة

(١) وُلد الحبيب بورقيبة في ١٠ جمادى الأولى ١٣٢١هـ (٣ آب ١٩٠٣م) ، وعود في أصله إلى ولاية المنستير ، وقد درس الحقوق ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

- ١ - الحبيب بورقيبة : وزير أول ، ووزير الخارجية .
- ٢ - الهادي نوري : وزير المالية .
- ٣ - الباهي الأدهم : وزير الدفاع .
- ٤ - محمد المعصومي : وزير الدولة .
- ٥ - الفرجاني بلحاج عمار : وزير الاقتصاد .
- ٦ - محمود الماطري : وزير الصحة العمومية .
- ٧ - الحمي سليم : وزير دولة .
- ٨ - عز الدين العباسي : وزير الأشغال العمومية .
- ٩ - محمود الخياري : وزير البريد والبرق والهاتف .

خصومه ، لذا فقد عمل قبل كل شيء على تصفية أنصار خصمه السياسي صالح بن يوسف ، واستمر هذا ما يقرب من سنة ، فلما انتهت من خصومه السياسيين المباشرين توجه إلى إزالة من فوقه ، وقد آمن المعارضة والذين كان يكتهم الوقوف في وجهه .

وفي ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٦هـ (٢٥ تموز ١٩٥٧م) ألغى منصب الباي (النظام الملكي) ، وأعلن الجمهورية ، وتسلّم هو منصب الرئاسة ، فليس هناك من ينازعه عليه أو يمكنه المعارضة .

ورغم أن قضية فلسطين كانت شغل العرب الشاغل ومركز اهتمام المسلمين ، فإن هذا لا يمنع الحبيب بورقيبة من تعيين أحد اليهود وزيراً ، وهو أندري باروش ، وزير الإسكان ، وإضافة إلى هذا فإن هذا الوزير كان أحد أعضاء الحزب الدستوري الجديد البارزين ، وإذا كانت الوزارة السابقة - وزارة الطاهر بن عمار - قد خصّمت أحد اليهود ، البير سيس ، بين أعضائها ، وقد كان موثقاً إلى وزارة التعمير ، إلا أنه ربما كان ذلك يضغط فرنسي ما دامت البلاد لم تستقل بعد ، واليهود هم أحد الأركان الذين يعتمد عليهم الاستعمار ، ولكنه في الواقع العلمانية ، فإن الحبيب بورقيبة وحزبه الدستوري الجديد وأنصاره كانوا يرضون عن وزارة الطاهر بن عمار كل الرضا ، وما تسلّم اليهودي الوزارة إلا برأيهم . وكان الحبيب بورقيبة يحمل منذ نشأته كراهية للإسلام لأن مبادئه تحول دون أهوائه وشهوته . ولم يكن عدد اليهود أيام

- ١٠ - الأمين الشابي : وزير التربية الوطنية .
- ١١ - عزوز الرامي : وزير الرياضة والشباب .
- ١٢ - الشير بن محمد : وزير الإعلام .
- ١٣ - مصطفى الفيلالي : وزير الفلاحة .
- ١٤ - أندري باروش : وزير الإسكان .
- ١٥ - الطيب المهيري : وزير الداخلية .
- ١٦ - محمد شقرون : وزير الشؤون الاجتماعية .
- ١٧ - أحمد السبيعي : وزير العدل .

الاستقلال ليزيد على مائة ألف من أصل ثلاثة ملايين وأربع مائة ألف عند سكان تونس يومذاك ، ومع زوال الاستعمار بدأ العدد يتناقص ، فلا يوجد اليوم في البلاد أكثر من ثلاثة آلاف يهودي

وما دام قد ارتقى الحبيب بورقيبة إلى منصب رئاسة الجمهورية فإن منصب رئاسة الحكومة قد أصبح شاغراً ، فاختار الياسمي الأدهم لبعلاء ، ويشكل الحكومة من جديد . وغداها يصبح هو الرئيس المهيمن على مقدرات البلاد ، ويمكنه التصرف كما يريد ، يرسم ويحفظ وفق هواه ومصالحه وإرادة لغزوره ، وهناك من يفتد .

وفي ٢ محرم ١٣٧٧ هـ (٢٩ تموز ١٩٥٧ م) عُيِّن الياسمي الأدهم وزيراً

(١) الياسمي الأدهم - وُلِدَ في تونس في ٢ صفر ١٣٣١ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩١٣ م) ، ودرس المرحلة الابتدائية فقط ، وتسلّم عدة مهام وزارية ، منها : الدفاع ، والشباب ، والتخطيط ، والتجارة ، ثم عُيِّن وزيراً لأول ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

- ١ - الياسمي الأدهم : وزير أول
- ٢ - الهادي نورية : وزير الاقتصاد
- ٣ - محمد المصمودي : وزير السياحة
- ١٠ - الشيخ بن محمد : وزير الإعلام
- ١١ - أحمد المستيري : وزير المالية
- ١٢ - عبد السلام الكنتالي : وزير التخطيط

- ٤ - الصادق المقدم : وزير الخارجية
- ٥ - المنجي سليم : وزير العدل
- ٦ - عز الدين العائسي : للتجارة والصناعة
- ٧ - الأمين الشايشي : وزير التربية الوطنية
- ١٣ - الطيب المهيري : وزير الداخلية
- ١٤ - محمد شقرون : الشؤون الاجتماعية
- ١٥ - الرشيد إدريس : البريد والبرق
- ١٦ - الخلف

- ٨ - عسوز السريسي : وزير الشباب والرياضة
- ٩ - أندري ساروش : الأشغال العمومية والإسكان
- ١٧ - أحمد بن صالح : الصحة العمومية

وجرى على عهد الوزارة التي دامت ثلاث عشرة سنة عدة تغيرات وزارية ، إذ تركها وزارة في أوقات مختلفة ، وبمحلها آخرون ، وهذه التعديلات هي :

أ - في ٢٥ صفر ١٣٧٧ هـ (٢٠ أيلول ١٩٥٧ م) ترك الوزارة شيخ بن محمد - وحلّ مكانه

مصطفى القليلي

ب - في ٩ جمادى الآخرة ١٣٧٧ هـ (٣١ كانون الأول ١٩٥٧ م) ترك الوزارة عسوز السريسي - وحلّ مكانه أحمد نور الدين العمومية والإسكان ، وحلّ مكانه أحمد نور الدين

د - في ١٧ شوال ١٣٧٧ هـ (٦ أيار ١٩٥٨ م) ترك الأمين الشايشي وزارة التربية الوطنية ، وعهد لشقرون وزارة الشؤون الاجتماعية ، وشغل محمود السعدي وزارة التربية الوطنية

هـ - وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (٣٠ كانون الأول ١٩٥٨ م) ترك مصطفى القليلي وزارة الإعلام ، فيما ترك محمود الخياطي وزارة الفلاحة ، والشترك في الوزارة الهادي حفشة ، وأصبحت وزارة الفلاحة إلى عبد السلام الكنتالي

و - وفي ١٦ رجب ١٣٨٠ هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦١ م) دخل الوزارة المنقرن عمار وأسندت إليه وزارة الصحة العمومية

ز - وفي ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦١ م) تسلّم وزارة الإعلام الشافعي القليلي

ح - وفي ٢٨ شوال ١٣٨١ هـ (٣ نيسان ١٩٦٢ م) جاء عبد الحميد شاذلي إلى وزارة الإعلام والفلاحة

ط - وفي ١٦ ذي القعدة ١٣٨١ هـ (٢٠ نيسان ١٩٦٢ م) ترك عبد السلام الكنتالي وزارة التخطيط والفلاحة

ي - وفي ٩ ربيع الأول ١٣٨٢ هـ (٩ آب ١٩٦٢ م) ترك الصادق المقدم وزارة الخارجية ك - وفي ١٢ شوال ١٣٨٣ هـ (٢٥ شباط ١٩٦٤ م) ترك الرشيد إدريس وزارة البريد والبرق والخلف - وعيّن لها نجيب الوزيري

ل - وفي ٨ رجب ١٣٨٤ هـ (١٢ تشرين الثاني ١٩٦٤ م) جرت التعديلات الآتية : دخل محمد الحفشي الوزارة ، وأسندت إليه وزارة الفلاحة

وعد الله فرحات ، وأسندت إليه وزارة البرق والبريد والخلف والحبيب بورقيبة الأمين ، وأسندت إليه وزارة الشؤون الخارجية

وعهد الرزاق الرصاص ، وأسندت إليه وزارة المالية والتنمية والتشييد السامي ، وأسندت إليه وزارة الصناعة والتجارة

والنسي زهير ، وأسندت إليه وزارة الصحة العمومية

وفي أوقات نفسه ترك الوزارة : نجيب سويدي وزير البريد والبرق والخلف والطيب المهيري وزير الداخلية

٢ - وفي ٧ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٥ تموز ١٩٦٥ م) الشترك في الوزارة الياسمي فائد السبي

أول بعد أن تسلّم الحبيب بورقيبة رئاسة الدولة ، وقد استمرت حكومة الباهي
الأدغم أكثر من ثلاث عشرة سنة .

بعد أن شكّل الباهي الأدغم الحكومة أخذ الرئيس الحبيب بورقيبة
بتفحص أعضائها ، ويدرس ارتباطاتهم ، فأخذ يعد منهم كل من يمت بصلة
مهما كان نوعها إلى صالح بن يوسف ، فأبعد مثلاً عزوز الرباعي وزير الشباب
والرياضة ، ولما تمّ في الوزارة شهره الخامس .

وقعد إليه بوزارة الداخلية

د - وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٨٦هـ (٤ تشرين الأول ١٩٦٦م) ترك كسي زعيم وزارة
الصحة العمومية .

س - وفي ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (٢٦ تموز ١٩٦٧م) جرت التعديلات البرلمانية
ترك الشير الباهي وزارة الصناعة والتجارة ، وأسست إلى منصور مغل
وترك محمد الخدي وزارة الفلاحة ، وأسست إلى الأسعد بن عصار .

ح - وفي ٢٣ رجب ١٣٨٧هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٧م) اشترك الطيب السليفي في الوزارة
تكرير للدولة .

ف - وفي ١٤ محرم ١٣٨٨هـ (١٢ نيسان ١٩٦٨م) تسلّم محمد مرالي وزارة الداخلية
ع - وفي ٢ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (١٧ حزيران ١٩٦٩م) تسق الطاهر بلخوجة وزارة
الفلاحة .

ق - وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٩هـ (٨ أيلول ١٩٦٩م) جرت التعديلات الآتية :

قعد إلى محمد السوسني بوزارة العدل

و إلى حسان بلخوجة بوزارة الصناعة والتجارة

و إلى إدريس قيلة بوزارة الصحة العمومية .

ز - وفي ٢٧ شعبان ١٣٨٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٦٩م) ترك أحمد بن صالح وزارة الصحة
العمومية ، وانشارك في الوقت نفسه الشاذلي العبادي بالوزارة حيث أسست إليه وزارة
التخطيط ، ومحمد الصباح وقعد إليه بوزارة الإعلام ، والصادق بن حمزة وأعطى وزارة
الشؤون الاجتماعية ، والشاذلي الشلي ولقد وزارة الأشغال العمومية .

ش - وفي ٨ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٢ حزيران ١٩٧٠م) تسلّم الحبيب بوعفراين وزارة
الشؤون الثقافية ، وحسب عهد وزارة الدفاع الوطني

ت - وفي ١٣ ربيع الثاني ١٣٩٠هـ (١٧ حزيران ١٩٧٠م) قعد إلى

الحبيب بن الشيخ بوزارة الأشغال العمومية .

ويكاد التوزلي بوزارة الاقتصاد

وعهد العزيز بلطيف بوزارة التربية الوطنية

التفاهات ؛ تشكّلت قبل الاستقلال بعض الاتحادات مثل : الأتحاد

العام التونسي للشغل ، ومنظمة الصناعة والتجارة ، والمنظمات الفلاحية
والطلابية والنسائية ، فلما نالت البلاد الاستقلال أرادت هذه المنظمات مضاعفة
النشاط والانطلاق نحو أهدافها ، غير أنها اصطدمت مع السلطة التنفيذية ،

وحدثت أزمة بين الطرفين ، فأراد الحبيب بورقيبة الإفادة بتعيين عدد من
قياديين الاتحاد في الحكم ، فدخل الحكومة أحمد بن صالح ، ومصطفى

القبلاي ، ومحمود الحباري ؛ لعلّه يتمكّن من شراء بعضهم ، واحتواء بعضهم
الأخر ، وتسهي المشكلة لمصلحة السلطة التنفيذية ، غير أن الأزمة قد تجددت
بما أتى إلى إقصاء بعض القياديين من الحكومة مثل : مصطفى القبلاي ،

والأمين الشابي ، ومحمود الحباري ، وتعيين وزراء آخرين مكانهم مثل محمود
السعدي ، وأحمد تور الدين .

وحتى يكون تصرف رئيس الجمهورية دستورياً ومبرراً فقد نصّ الدستور
في الفصل ٣٧ تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٧٨هـ (١ حزيران ١٩٥٩م) على أن
رئيس الجمهورية هو الذي يمارس السلطة التنفيذية ، فكان هو الذي يعيّن

الوزراء ، وهو الذي يعفيهم من مناصبهم أو يطردهم . ولما كان الحبيب
بورقيبة وحده في الميدان فقد كثّر المترشّعون إليه شخصياً ، والمترشّعون به فرداً .

معركة ساقية سيدي يوسف : كانت الثورة الجزائرية قد قويت ، وامتدّت
لجيبها ، وكان بعض المجاهدين إذا اشتدّ عليهم الضغط دخلوا حدود تونس ،
وكانت الحكومة التونسية ملزمة أدياً بقبول ذلك أو السكوت عنه ، وكانت

فرنسا تمنح دائماً على هذا السكوت التونسي ، وتعدّه مساعدة من تونس إلى
الجزائريين ، أو أنه عدوان صريح على فرنسا ، ولم يكن لفرنسا أي وسيلة
لإلزام تونس على إغلاق حدودها في وجه المجاهدين الجزائريين ، وأن الاتفاقية
الموقعة بين الطرفين لم تنصّ على شيء من هذا ، وكذلك وثيقة الاستقلال ،
وكل ما هنالك أنه توجد التفاهات ثقافية واقتصادية . أما من الناحية السياسية
فإن الارتباط ، إنما هو مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وسبق أن ذكرنا أن

الزمن ، ثم اتخذت التدابير اللازمة لذلك ، وقامت عملية بطش رهبة كبرى لا يتذكر عسكري في العمل السياسي .

منع النشاط الحزبي : أعلن عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) عن تعطيل الحزب الشيوعي ، وإيقاف صحف المعارضة ، والإبقاء على الحزب الواحد إذ لم يُسمح لنشاط أي حزب أو اتجاه سياسي بعدها .

لقد كان رئيس الجمهورية ، رئيس الحزب الحاكم ، الحزب الدستوري يُعين الوزير الأول ، ويتلذذ بموجب ذلك الأمانة العامة للحزب على عكس ما يجب أن يكون ، إذ من المعروف أن الأمين العام للحزب يتولى منصب الوزير الأول ، لا العكس .

وكان يُقبل في الحكومة أعضاء يحملون اتجاهات معارضة للحزب أو مغايرة له ، وكل ما هنالك أنهم يعلنون تخليهم عن أفكارهم السابقة ، وقبول آراء الحزب الحاكم ، وأهم سياسيون في مسيرة الحزب ومصصلحة الحكم ، فد محمد الصباح ، يميل إلى الحزب الشيوعي ، و زكريا بن مصطفى ، يحمل أفكار حزب البعث ، و المحي بن حميدة ، يميل إلى اليسار التروتسكي ، ومع ذلك فقد ساءموا جميعاً في الحكومات التونسية تحت مظلة الحزب الحزب الدستوري ، يتذكر الواحد منهم لافكاره ويتلذذ لرئيس الحزب حتى يصبح في الحكم .

معركة بنزوت : كانت وثيقة الاستقلال ، وما جرى من مفاوضات قبلها بين تونس وفرنسا قد تركت (بنزوت) قاعدة لفرنسا . وقد حان لتونس أن تطالب بها ، وتسترجعها من أجل مصلحة البلاد ، وما تقتضيه الظروف السياسية في تحجيم النفوذ الفرنسي والإنكليزي في مناطق نفوذهما ، وإحلال النفوذ الأمريكي محلها ، كمن تصبح الولايات المتحدة الدولة القوية وتدور دول حلفائها في فلكها لمصلحة حلف شمال الأطلسي ليكون اتخاذ القرار من مصدر واحد ، كما هو شأن حلف وارسو ، وليس من عدة مصادر كما هو شأن

الولايات المتحدة تريد إضعاف النفوذ الفرنسي في مراكزه المنتشرة فيها ، والحلول مكانه ، لذا فهي ترغب من تونس إيواء المجاهدين الجزائريين في أراضيها وعدم الرضوخ للضغط الفرنسي التي تمارسها ، ومن هنا كانت السياسة التونسية ملازمة لمساعدة الجزائريين أدبياً بمسقة أن الجزائر دولة مجاورة وأن سكانها من العرب المسلمين ، ومجرة سياسياً تبعاً للسياسة الأمريكية التي تتبناها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة ما بعد عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) . ولما وجدت فرنسا هذا الأمر كانت ترى أنه لا بد من الضغط العسكري لذا قامت في عام ١٣٧٨ هـ بالاعتداء على ساقية سيدي يوسف حيث توجد بعض المراكز للمجاهدين الجزائريين حسب الزعم الفرنسي ، وقصف الطيران الفرنسي تلك المراكز والساقية ، ووقع عدد من القتل ، فاحتجت تونس رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة ، وقامت الدول العربية بتأييدها وتشجب العدوان ، ثم حلت القضية سلمياً .

مقتل صالح بن يوسف - وقُتل صالح بن يوسف خارج تونس في ظروف غامضة ، وذلك عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وكان بعداً من أبرز المعارضين للحكم التونسي ، لذا كانت الاتهامات بالقتل تشير إلى رئيس الحزب الدستوري الجديد ، وكان القتل في ألمانيا ، وعمل يد بشير زروق العيون ، وخفي الأمر بومها .

والسلطة كانت معتكرة بطريقة غير دستورية ، خارج الحزب بإلحاد المعارضة ، ودخله باحتواء المنظمات كلها ، حيث حلت كل الجمعيات التي كانت قائمة يوم الاستقلال ، وأصبح أعضاء اللجنة المركزية للحزب يُعينون من قبل رئيس الحزب .

محاولة الانقلاب : جرت في عام ١٣٨٢ هـ (١٩٦٢ م) محاولة انقلاب عسكري غير أنها فشلت ، ويبدو أن الاتهام كان موجهاً إلى أعضاء الحزب الشيوعي . ولكن بعد القضاء على المحاولة جرى سكوت مؤقت من شأن

« حلف شالي الأطلسي » عندما يكون فيه عدة دول قوية ، ولن يفقد الحلف أية قوة بإضعاف النفوذ الفرنسي أو الإنكليزي لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، فقوة الحلف هي مجموعة قوى الدول الداخلة فيه . فما ضاع من قوة إنكلترا أو فرنسا ذهب إلى الولايات المتحدة ، وبذا لن يخسر الحلف شيئاً من قوته ، وإنما يستفيد في التركيز على مصدر واحد يتخذ القرارات .

وكانت الحكومة التونسية بحاجة إلى تقوية مركزها في الداخل بعد التفرد بالسلطة ، وسياسة البطش التي اتبعتها ضد العسكريين ، وإلغاء تراخيص الصحف المعارضة ، وحظر الحزب الشيوعي ، ومقتل صالح بن يوسف ، واختفاء كل المنظمات ، ما عدا الحزب الحر الدستوري ، فلا بد من عمل شيء يُعيد للحكومة مكانتها ، وكان موضوع قاعدة (بنزرت) أهم ما يؤذي هذا الغرض .

طالبت تونس الفرنسيين بترك قاعدة (بنزرت) والانسحاب منها ، ولكن فرنسا رفضت ذلك ، وأصررت على البقاء فيها ، لأنها ضرورية بالنسبة لها ، وأخذت المقاومة تغير على القاعدة ، وتضرب أهدافاً فرنسية ، ووقعت أزمة بين الدولتين انتقلت إلى الأوساط الدولية ، وإلى أروقة الأمم المتحدة ، واضطرت فرنسا إلى الانسحاب من بنزرت عام ١٣٨٣ هـ (١٩٦٣ م) بعد عدد من المعارك جرت بين التونسيين والفرنسيين .

التعديل إلى الاشتراكية : بدأ الاقتصاد التونسي يتدهور ، وأخذت تلوح في الجو إشارة أزمة حادة ، فقدم أحد التلبي استقالته من الحزب الدستوري ، ورفع مذكرة إلى رئيس الحزب يُصور فيها الأسباب التي أدت إلى ذلك ، وطريقة الخلاص .

وكانت النتيجة أن جهت البلاد نحو الاشتراكية ، وتغير اسم الحزب من « الحزب الحر الدستوري » إلى « الحزب الاشتراكي الدستوري » ، وذلك عام

١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) . وكان هذا التغيير نتيجة الأسباب التالية :

- ١- كانت الفكرة الاشتراكية قد عمّت في الثمانينات من القرن الرابع عشر الهجري كثيراً من المجتمعات في العالم ، وخاصةً المجتمع العربي ، فكان ذلك مساهمةً للركب .
- ٢- امتصاص نقمة الفنادين بالاشتراكية ، والذين خُدعوا بها دون معرفة ، وإنما بسبب شيوعتها والناداة بها .

٣- الرهان العملي على أن الاشتراكية تزيد في البؤس ، وتؤدي إلى التواكل ، وهذا ما يدفع إلى محاربتها بعد تطبيقها والممارسة العملية لها .

٤- التلويح بأن تونس غير مرتبطة بالغرب ، وإنما هي دولة غير متحازة يمكن أن تأخذ بأي نظام تراه مناسباً لها ، أو تتوقع النفع منه . وقد سبق أن ذكرنا أن الولايات المتحدة لا يمتها العناوين والشعارات وإنما تعطى الاهتمام كله إلى التوجه السياسي ، فإن الشعارات الفارغة لا تملأ فراغاً ، وإنما تدفع إلى رد الفعل ، فلو وضعت على وعاءٍ مَلء سكرًا ورقةٌ كُتِب عليها ملح ، فإن ذلك لا يجعل المحتوى ملحاً ، ولا يُصير السكر ملحاً . إن يوغوسلافيا كانت شيوعيةً في مُسماها ، وأساليةً في منحائها ، أمريكيةً في توجُّهها السياسي ، عيناً للرأسالية في قلب الشيوعية .

لم يتغير شيء في تونس بعد تغيير العنوان وليس الشعار الجديد ، واستمرت الأزمة ، واستقال أحمد المستيري ، وإنما الذي تغير أن صمت الذين يرغبون في الاشتراكية ، وكثمت أفواههم .

السياسة العامة : لم تكن هناك أحداث جسام في سياسة تونس الخارجية بعد معركة (بنزرت) ، وإنما كانت أحداث داخلية ، وكان الشعب متصرفاً للى قضاياها الخاصة مع تحرقٍ على ما يجري على الساحة التونسية دون إمكانية فعل شيء .

كان الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية ، رئيس الحزب الاشتراكي

الدستوري أكثر نظرائه استهتاراً بالقيم ومعقيدة الشعب ، فكان يمارس ما يخالف عقيدة المسلمين ، ويحاهر بذلك ، ويصرح ، ويصدر القوانين دون مراعاة لأية قيم ، فكان أن استصغر الأمة بعينه بعد أن رفعته ، وازدهارها بعد أن سلمته قيادتها .

وكانت عنده من الناحية السياسية جرأة أن يقول ويعلم ما لا يجوز أحد من أمثاله أن يفعله ، وذلك لعدم اهتمامه بالشعب . كانت في تلك المرحلة قد بلغت القضية الفلسطينية مرحلة دقيقة ، فالأمة الإسلامية كلها تكره أن تعترف بدولة اليهود في فلسطين ، والشعب العربي لا يمكن أن يقبل من أحد أن يبحث في هذا الموضوع ، والطريق الدولية مسدودة ، وهناك تقاضم حسي على الاعتراف ، ولكن يخشى من الأمة ، وثورة الشعب . وفي أواخر عام ١٣٨٤هـ عُقد مؤتمر القمة العربي ، وبحث موضوع فلسطين والاعتراف بالوضع الراهن ، وصمت الجميع ، وتعهد الحبيب بورقيبة بإعلان ذلك إذ لا يهاب شمه على أن لا يُهاجم ولا يجرّس عليه ، وصمت الجميع موافقةً دون الإعلان ، وقعب وصرح بذلك ، فانطلقت المظاهرات ضدّه ، واضطرت وسائل إعلام من أفز بالسكوت ، على الهجوم عليه والتنديد به ، وكان نتيجة استهتاره بالقيم والعقيدة ، وجرأته السياسية التي تتعب من إزدراءه للشعب الذي يخالف سياسة رئيسه العامة أن أصبح الرئيس بورقيبة غير محبوب من قبل أكثر أبناء الشعب العربي وبقية الشعوب الإسلامية .

وقض رئيس الحزب على ناصية الأمر بشكل قويّ ، فتفرّب منه أصحاب المصالح والأهواء ، وترأّف إليه الطامعون في المناصب والوظائف ، وكان منهم أصحاب الانجماحات المتباينة ، وسكت الآخرون من المسلمين الملتزمين الذين وجدوا أنهم لا يستطيعون فعل شيء ، وخاصة أن أمثالهم يتكلم بهم في كثير من الأمصار ، كما صمت العامة الذين لا يعرفون شيئاً لجهلهم بالعقيدة وعدم اهتمامهم بشيء ؛ إذ ينصرفون إلى أعمالهم وشؤونهم الخاصة ، وهذا حال اهتمامهم .

وبقي العامة في جهّة ، يمارسون حياتهم اليومية ، عقيدتهم سليمة ، لا يرغبون الانخراط في السياسة لعدم وجود فراغ لها عندهم ، ولأن الأمور تصبح عندهم فلا يعرفون الحقّ من غيره ، فوسائل الإعلام تزئّر لهم الأخبار ، وما يعرفونه بعقليتهم السليمة لا يتفق مع ذلك ، فيقعون في خضم الأحداث المتناقضة في أذهانهم . والمسلمون الملتزمون في جهّة ، يعلمون الواقع المرير ، ولا يمكنهم تغييره ، إذ ليس في أيديهم ما يساعدهم على ذلك ، وإذا كانوا يلقون محبةً وعطفاً وتأييداً من العامة غير أنه لا يمكنهم قيادتهم لتتمتع العامة نتيجة عدم معرفتهم الحقيقة ، ولخوفهم من معيّة الأمر ، حيث يسمعون ما يجري في بقية الجهات .

وأما المجموعات الأخرى فيختلط بعضها مع بعض ، وكلها تسعى وراء مصالحها ، وتعمل لتحقيق أهدافها ، وإذا كان لكل منها وجهةً هو مولئها إلا أنه يمكنه أن يدخل إلى صفوف التجمعات الثانية ، لأنه لا يختلف أحدها عن الآخر ، إلا في الوجهة التي هو مولئها ، أما السلوك فهو واحد ينبع من مصدر بعيد عن الإسلام ، والتصرف واحد ، والنظرة إلى الحياة المادية واحدة ، سواء أكانت مادية فردية (رأسيّة) ، أم جماعية (شيوعية) ، والأخلاق واحدة ، لذا فهم جميعاً يُقون وجهتهم التي يولؤون وجوههم نحوها في نفوسهم إلا على من يعرفون أنهم يتفقون معهم تماماً في الوجهة ، ثم يسرون معاً يُظهرون الاتفاق فيتقاسمون المصالح ، ويتهلون من المنهل نفسه .

وفي ٨ رمضان ١٣٩٠هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٧٠م) أقصي الباهي الأدمع عن منصبه ، وكان غائباً عن تونس ، إذ كان في عمان في مهمّة للمصالحة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وقد كلف بهذه المهمة من قبل جامعة الدول العربية ، وكانت تونس آنذاك تمرّ بأزمة اقتصادية وسياسية حادّة ، وعُيّن الهادي نويرة وزيراً أول^(١) .

(١) الهادي نويرة - وُلد في ٧ ربيع الثاني ١٣٢٩هـ (٦ نيسان ١٩١١م) . ويعود إلى ولاية

- 1- السيد ، وقد درس الحقوق ، وكانت وزارته على النحو الآتي :
- 2- محمد الصمودي : وزير الخارجية
- 3- محمود السعدي : وزير دولة للشؤون الثقافية
- 4- الهادي عفتة : وزير التجهيز
- 5- الشهابي القليبي : وزير الإعلام والثقافة
- 6- منصور معقل : وزير البريد والبرق والهاتف
- 7- محمد مزالي : وزير الدفاع الوطني
- 8- الطاهر بلخوجة : وزير الداخلية
- 9- حسان بلخوجة : وزير الفلاحة
- 10- إدريس قيسبة : وزير الشؤون الاجتماعية
- 11- العلي سليم : وزير الدولة وممثل شخصي للرئيس
- 12- الشاذلي العباري : وزير التخطيط
- 13- محمد الصباح : وزير دولة
- 14- الصادق بن جمعة : وزير دولة
- 15- النجاشي الشلي : وزير المواصلات
- 16- وقد برزت عدة تعديلات على هذه الوزارة التي دامت ما يقرب من عشر سنوات ، ومن هذه التعديلات :
- 17- محمد الفشوزي : تسلّم وزارة العدل في 8 رمضان 1390هـ (6 تشرين الثاني)
- 18- عبد المرحومحات : وزير الشؤون المواصلات
- 19- الحبيب بورقيبة الأمين : وزير العدل
- 20- أحمد السبيعي : وزير التربية والشباب
- 21- عبد الرزاق الرصاع : وزير الصناعة والتجارة
- 22- الأحمدي بن عيسى : وزير الأشغال العمومية والإسكان
- 23- الحبيب بولعراس : وزير الإعلام
- 24- حبيب بن عيسى : وزير الدفاع الوطني
- 25- فرح الخياصي : وزير التعليم الفني للحكومة
- 26- محمد عديسة : وزير الأشغال الفلاحي
- 27- الكرم الربيعي : وزير الاقتصاد
- 28- مصطفى الزعوي : وزير التخطيط
- 29- عيسى الزواوي : مديبر البنك المركزي

(1970م)

1- السيد أحمد السبيعي: ترك وزارة الداخلية في 11 رجب 1391هـ (4 أيلول 1971م)
 2- الحبيب بولعراس : ترك وزارة الإعلام في 23 ربيع الثاني 1391هـ (17 حزيران 1971م)

3- وفي 10 رمضان 1391هـ (29 تشرين الأول 1971م) جرى تعديل وزاري واسع ، إلى أن :

- 4- عبد الرزاق الرصاع : ترك وزارة الصناعة والتجارة وحسب عمار : ترك وزارة الدفاع الوطني
- 5- والشير المهدي : جاء إلى وزارة الدفاع الوطني
- 6- وعبد الرحمن بن مسعود : جاء إلى وزارة الفلاحة والصيد البحري
- 7- وجاء إلى وزارة الداخلية
- 8- وعبد الحميد ساسي : جاء إلى وزارة التجهيز والإسكان
- 9- وأحمد شطورو : جاء إلى وزارة الشباب والرياضة
- 10- وعبد بلقونة : جاء إلى وزارة العدل
- 11- وحامد الرغبل : جاء إلى وزارة التربة القومية وفرحات العشرراوي : جاء إلى وزارة الشؤون الاجتماعية
- 12- علي الزوفوي : ترك البنك المركزي في 1 محرم 1392هـ (18 شباط 1972م)
- 13- محمد غنيم : عُهد إليه بالبنك المركزي في 19 محرم 1392هـ (1 آذار 1972م)
- 14- النجاشي الشلي : عُهد إليه بوزارة المواصلات في 7 صفر 1392هـ (22 آذار 1972م)
- 15- ح - وجرى في 5 جمادى الأولى 1393هـ (5 حزيران 1973م) التعديلات الآتية :
- 16- أحمد شطورو : ترك وزارة الشباب والرياضة
- 17- محمد بلقونة : ترك وزارة العمل
- 18- صلاح الدين بالي : عُهد إليه بوزارة العدل
- 19- ح - وجرى في 2 جمادى الآخرة 1393هـ (2 تموز 1973م) التعديل الآتي :
- 20- بكر بنوزلي : ترك الكتابة العامة للحكومة
- 21- تصدق بلعاج عمر : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة
- 22- ي - صلاح عبد الله : تسلّم وزارة الإعلام في 7 شعبان 1393هـ (4 أيلول 1973م)
- 23- ك - عبد العزيز الحمراوي : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في 10 شوال 1393هـ (2 تشرين الثاني 1973م)

- ١- السيد سليم : ترك وزارة الدولة وكممثل شخصي للرئيس في ٢٥ شوال ١٣٩٣هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ م)
- ٢- وحري في ٦ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ م) التعديل الأول : الحبيب بن الشيخ - ترك وزارة الواصلات - العربي اللامح - تسلم وزارة التجهيز والإسكان - فؤاد المرح - تسلم وزارة الشباب والرياضة
- ٣- وحري في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤ م) التعديل الثاني : محمد الصمودي : ترك وزارة الشؤون الخارجية - الحبيب الشطي : تسلم وزارة الشؤون الخارجية - فرحات الدشرابي - ترك وزارة الشؤون الاجتماعية - محمد التامر : تسلم وزارة الشؤون الاجتماعية - أحمد بنور : تسلم وزارة الدفاع الوطني
- ٤- وحري في ١٣ صفر ١٣٩٤هـ (٧ آذار ١٩٧٤ م) التعديل الثاني : صلاح الدين عبد الله : ترك وزارة الإعلام - محمود العموري : تسلم وزارة الإعلام
- ٥- الككي الزبيدي : ترك وزارة الاقتصاد في ١٣ ربيع الأول ١٣٩٤هـ (٥ نيسان ١٩٧٤ م)
- ٦- وحري في ٩ رمضان ١٣٩٤هـ (٢٥ أيلول ١٩٧٤ م) التعديل الثاني : حامد الزعلل : ترك وزارة التربية الوطنية - عبد العزيز الحسراوي : ترك وزارة الشؤون الخارجية - محمود العموري : ترك وزارة الإعلام - مصطفى المسمودي : استلم وزارة الإعلام - الهادي الزعلل : عهد إليه بوزارة التربية الوطنية - عبد العزيز الأصرم : عهد إليه بوزارة الاقتصاد - المشي الكمكي : عهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية - عبد الرحمن بن مسعود : ترك وزارة الفلاحة في ١٦ جئتي الأولى ١٣٩٥هـ (٢٦ أيار ١٩٧٤ م)
- ٧- الشافلي العباري : ترك وزارة التخطيط في ٨ صفر ١٣٩٥هـ (١٩ شباط ١٩٧٥ م)
- ٨- الهادي حشقة : ترك وزارة التجهيز في ٢٦ جئتي الأولى ١٣٩٦هـ (٢٥ أيار ١٩٧٥ م)
- ٩- إبراهيم التركي : تسلم وزارة الخارجية في ٢٤ رجب ١٣٩٦هـ (٢١ تموز ١٩٧٦ م)

- ١٠- محمود السعدى : ترك وزارة الدولة للشؤون الثقافية في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٦هـ (٩ كانون الأول ١٩٧٦ م)
- ١١- وفي ١٦ محرم ١٣٩٨هـ (٢٦ كانون الأول ١٩٧٧ م) جرى التعديل الثاني : الحبيب الشطي : ترك وزارة الشؤون الخارجية - الشحي بن حميد : عهد إليه بوزارة الصحة العمومية - محمد جعة : عهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية - صلاح الدين مبارك : عهد إليه بوزارة الصناعة والاقتصاد - عبد العزيز الطهري : عهد إليه بوزارة المالية - رشيد صفر : عهد إليه بوزارة المشاجم والطاقة - نور الدين الكتاري : عهد إليه بوزارة الشؤون الاجتماعية - التكوين المهني - غيثان كشريد : عهد إليه بالكتابة العامة للحكومة في وزارة الداخلية - طه - الشحي من حميد ترك وزارة الصحة العمومية
- ١٢- إبراهيم التركي : ترك وزارة الخارجية في ١٢ رمضان ١٣٩٨هـ (١٣ آب ١٩٧٨ م)
- ١٣- عبد العزيز بن عياد : عهد إليه بوزارة التعليم والبحث العلمي في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ
- ١٤- مصطفى المسمودي : ترك وزارة الإعلام في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨ م)
- ١٥- محمد العلوي : عهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ١٨ شوال ١٣٩٨هـ (٢٠ أيلول ١٩٧٨ م)
- ١٦- الشافلي العباري : ترك وزارة الثقافة في ٣ شعبان ١٣٩٩هـ (٢٨ حزيران ١٩٧٩ م)
- ١٧- عبد الله فرحات : ترك وزارة النقل والواصلات في ٢٠ شوال ١٣٩٩هـ (١٢ أيلول ١٩٧٩ م)
- ١٨- وحري تعديل وزارتي في ١٧ ذي الحجة ١٣٩٩هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٧٩ م) حيث أن : محمد العلوي : ترك وزارة الشؤون الثقافية - نور الدين الكتاري : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية - التكوين المهني - محمد علي السوس : عهد إليه بوزارة التجهيز - محمد جعة : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية - عمر دويو : عهد إليه بوزارة الصناعة والمشاجم والطاقة - عبد الحميد ساسي : عهد إليه بوزارة التجهيز والإسكان

عقد الحزب مؤتمره الثامن عام ١٣٩١هـ (١٩٧١م) فحدثت أزمة في داخله نتيجة إبداء آراء في حرية التعبير عن الرأي ، فأبعد عدد من قادته ، وجرى نتيجة ذلك تعديل في الوزارة .

الوحدة مع ليبيا : جرت اتصالات سرية بين الحكومتين الليبية والتونسية في أواخر عام ١٣٩٣هـ ، وكان نتيجة الاتصالات إعلان الوحدة بين الدولتين ، ولم يطل أمدها ، إذ لم تلبث أن انقضت عراها ، وفشلت الوحدة ، وأقبل وزير الشؤون الخارجية التونسي محمد المصمودي في ٢١ ذي الحجة ١٣٩٣هـ (١٤ كانون الثاني ١٩٧٤م) .

الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل : حدثت أزمة بين الحكومة وبين الاتحاد العام التونسي للشغل في مطلع عام ١٣٩٨هـ ، وجرى تعديل وزاري ، وقامت إثر ذلك أحداث في ١٧ صفر ١٣٩٨هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨م) ، وجرت إثرها محاكمة القيادة النقيية ، واضطرت الحكومة لأول مرة إلى أن تلجأ إلى الجيش لإخماد الحركة ، وأخذ الاستعداد خوفاً من المضاعفات ، وعزل الطاهر بلخوجة ، وقدم ستة وزراء استقالتهم ، إذ حدث انقسام داخل الحكومة بعد عزل وزير الداخلية .

أحداث قفصة : وقعت أحداث دامية في مدينة قفصة في تاريخ ١٤ صفر ١٤٠٠هـ (٢ كانون الثاني ١٩٨٠م) ، وكانت وسائل الإعلام التونسية تشير إلى ليبيا بأنها وراء الأحداث ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين .

إبراهيم حواجة : عُهد إليه بوزارة النقل والمواصلات
 العربي اللخخ : ترك وزارة التجهيز والإسكان
 محمد شاذلي : عُهد إليه بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
 المصطفى زعفران : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة
 - عثمان كشريد : عُهد إليه بالكتابة العامة للحكومة - وزارة الداخلية في ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (١ آذار ١٩٨٠م) .

واضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى الجيش للمرة الثانية للتدخل لإخماد الأحداث التي وقعت في قفصة ، وهذا ما رفع أيضاً من شأن وزير الدفاع الوطني محمد مزالي عند رئيس الجمهورية . وهنأه لاستلام منصب الوزير الأول .

وأصيب الوزير الأول الهادي نويرة بمرض عقب أحداث قفصة ، إذ كان لها أثر بالغ في نفسه .

وفي ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٠هـ (٢٥ نيسان ١٩٨٠م) ، بينما كان الوزير الأول الهادي نويرة مريضاً بلازم بيته منذ أربعة أشهر ، وإثر حوادث قفصة أقصي الوزير الأول عن منصبه ، وكلف محمد مزالي برئاسة الوزراء (١) ،

(١) محمد مزالي : وُلد في السبتر في ٨ جمادى الآخرة ١٣٤٤هـ (٢٣ كانون الأول ١٩٢٥م) ، وقد درس الآداب - قسم الفلسفة - وكانت وزارته على النحو الآتي :

- ١ - محمد مزالي : وزير أول - ١٣ - المصنف بلخاج عمر - السوفيتية العمومية والإصلاح الإداري
- ٢ - الحبيب بورقيبة الأمين : مستشار رئيس ١٤ - فؤاد المرح : وزير الشؤون الثقافية - الدولة
- ٣ - الباجي قائد السبسي : وزير معتمد لدى ١٥ - محمد الناصر : وزير الشؤون الوزير الأول - الاحتجاجية
- ٤ - الأسعد بن عصيان : وزير الفلاحة ١٦ - أحمد بنور : وزير الدفاع الوطني
- ٥ - منصور معل : وزير المالية ١٧ - المنجي الكعكي : للممثل الشخصي لرئيس الدولة
- ٦ - الطاهر بلخوجة : وزير الإعلام ١٨ - الهادي الزغزل : وزير الشباب والرياضة
- ٧ - حسان بلخوجة : وزير الخارجية ١٩ - عبد العزيز الأحرم : وزير الاقتصاد
- ٨ - إدريس بقعة : وزير الداخلية ٢٠ - صلاح الدين مبارك : وزير التجارة والصناعة
- ٩ - محمد الصباح : وزير إدارة الحزب ٢١ - وشيد صفر : وزير الاقتصاد

- ١٠ - الصافي بن جمعة : وزير التجهيز .
- ٢٢ - عبد العزيز بن صبيح : إدار المغرب - الشؤون الثقافية .
- ١١ - محمد غنيمه : مدير البنك المركزي .
- ٢٣ - إبراهيم حواجة : وزير البريد والهاتف والمخلفات .
- ١٢ - صلاح الدين بالي : وزير الدفاع .
- ٢٤ - محمد شاكم : التوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في وزارة العدل .
- ولكن جرت تعديلات وزارية على النحو الآتي :
- ١٩٨٠م) - محمد غنيمه : شارك بإدارة البنك المركزي التونسي في ١٠ رمضان ١٤٠٠هـ (٢٢ شوال ١٩٨٠م) .
- الهادي الرظلي : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م) .
- فرح الشاذلي : عهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٤ شوال ١٤٠٠هـ (٢٥ آب ١٩٨٠م) .
- المنصف بلحوجة : عهد إليه بإدارة البنك المركزي في ٣٠ شعبان ١٤٠٠هـ (٢٢ يوليوز ١٩٨٠م) .
- محمد كروم : عهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٤ شوال ١٤٠٠هـ (٤ أيلول ١٩٨٠م) .
- للارزي شفيق : عهد إليه بالتوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٦ محرم ١٤٠١هـ (٣ كانون الأول ١٩٨٠م) .
- الشيبور بن سلام : عهد إليه بوزارة الشؤون الثقافية في ٢٦ صفر ١٤١٠هـ (٢ كانون الثاني ١٩٨١م) .
- حسان بلحوجة : ترك وزارة التربية الخارجية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠١هـ (١٥ نيسان ١٩٨١م) .
- محمود المسنيري : عهد إليه بوزارة الشؤون الخارجية في ٦ شوال ١٤٠٢هـ (١٠ آب ١٩٨١م) .
- زكريا بن مصطفى : عهد إليه برئاسة بلدية العاصمة في ٢٤ محرم ١٤٠٢هـ (٢١ تشرين الثاني ١٩٨١م) .
- أحمد بن عرفة : عهد إليه بوزارة الخارجية في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ (١٧ آذار ١٩٨٢م) .
- منصور مغل : ترك وزارة المالية في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .

- الطاهر بلحوجة : ترك وزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .
- عبد الرزاق الكفالي : عهد إليه بوزارة الإعلام في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .
- ١٩٨٢م) - صالح بن مبارك : عهد إليه بوزارة المالية في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .
- عز الدين شلي : عهد إليه بوزارة السياحة في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .
- إسمايل خليل : عهد إليه بوزارة التخطيط في ٨ رمضان ١٤٠٣هـ (١٨ حزيران ١٩٨٢م) .
- عبد العزيز الأصم : عهد إليه بوزارة الاقتصاد في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٢م) .
- الحبيب التوهامي : عهد إليه بوزارة الصحة العمومية في ٨ محرم ١٤٠٤هـ (١٤ تشرين الأول ١٩٨٢م) .
- فحمة مزالي : عهد إليه بوزارة العائلة واليهوم والبركات في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٨٢م) .
- سعاد البعلوي الوحشي : عهد إليها بوزارة الصحة العمومية في ٢٥ محرم ١٤٠٤هـ (١ تشرين الثاني ١٩٨٢م) .
- ناصر غديرة : عهد إليه بوزارة الداخلية في ٤ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٧ كانون الثاني ١٩٨٤م) .
- إدريس فيلة : عهد إليه بوزارة التربية القومية في ١٤ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٨٤م) .
- الحبيب التوهامي : ترك وزارة الصحة العمومية في ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٤هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٨٤م) .
- الهادي الكوش : عهد إليه بإدارة الحرب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م) .
- الهادي الكوش : عهد إليه بإدارة الحرب والشؤون الاجتماعية في ١١ جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ (١٣ آذار ١٩٨٤م) .
- المنصف بلحاج عمر : ترك التوظيفة العمومية في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٤ آب ١٩٨٤م) .
- الصافي بن جمعة : ترك وزارة التجهيز في ٢٩ ذي القعدة ١٤٠٤هـ (٢٥ آب ١٩٨٤م) .

غير أنه لم يدخل في الوزارة من جديد سوى فرج الشاذلي ، ولم يسه العام حتى
 أبعد من الحكومة الوزراء الذين عُرفوا بصلتهم القوية مع الهادي نوبرة ،
 وأبعد كثير من الوزراء الذين سبق لهم الخدمة في الحكومة ، وذلك بما عُرف
 بسياسة الانفتاح ، لمسح آثار الأزمة التي حدثت . فمن الوزراء الذي أبعدوا
 لصلتهم بالهادي نوبرة : الوزير الأول السابق محمد الفيتوري ، ومصطفى
 الزعنوني ، والضايي حنابلة ، والهادي الزغل ، وعبد العزيز المطهري ،
 وعثمان كشريد ، وصلاح الدين بن مبارك ، ومحمد علي السويبي ، وعمر
 وودو ، والمنصف زعفران ، كما تبرك محمد غنيمه مركزه كمحافظ للبنك
 المركزي . وكان من أبرز الذين أبعدوا : الباجي قائد السبي ، ومنصور
 معلى ، والطاهر بلخوجة ، وإدريس قبعة ، والصادق بن جمعة ، والمنصف
 بلحاح عمر ، وعبد العزيز الأصرم ، والمنجي الكعكي ، وهؤلاء كانت قد
 حدثت خلافات بينهم وبين الهادي نوبرة .

إن السياسة التي سار عليها محمد مزالي رئيس الحكومة والتي أطلق عليها
 سياسة الانفتاح قد شجعت أصحاب الاتجاهات على التحرك والنشاط ، ومن

- المزي شخير : ترك الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ٢٨ رجب ١٤٠٦ هـ (٧ نيسان ١٩٨٦ م) .
- الهادي بويشة : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦ هـ (٧ نيسان ١٩٨٦ م) .
- حامد القروي : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٢٨ رجب ١٤٠٦ هـ (٧ نيسان ١٩٨٦ م) .
- عمر الشاذلي : عُهد إليه بوزارة التربية والتعليم في ٢٦ شعبان ١٤٠٦ هـ (٥ أيار ١٩٨٦ م) .
- جابر خليفة : ترك وزارة الداخلية في ٢٦ شعبان ١٤٠٦ هـ (٥ أيار ١٩٨٦ م) .
- فرج الشاذلي : ترك وزارة التربية القومية في ٢٦ شعبان ١٤٠٦ هـ (٥ أيار ١٩٨٦ م) .
- الشتر بن سلامة : ترك وزارة الشؤون الثقافية في ٥ رمضان ١٤٠٦ هـ (١٢ أيار ١٩٨٦ م) .
- محمد علي بولريان : عُهد إليه برئاسة بلدية العاصمة في ٥ رمضان ١٤٠٦ هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦ م) .
- نور الدين حشاد : ترك وزارة الشغل في ١٦ شوال ١٤٠٦ هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦ م) .

- محمد شاذلي : ترك الوظيفة العمومية - العدل في ١ صفر ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) .
- أحمد بنور : ترك وزارة الدفاع الوطني في ١ صفر ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) .
- زين العابدين بن علي : عُهد إليه بوزارة الداخلية في ١ صفر ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) .
- رضا بن علي : عُهد إليه بوزارة العدل في ١ صفر ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) .
- منصور السخيري : عُهد إليه بإدارة الديوان الرئاسي في ٦ محرم ١٤٠٦ هـ (٢٠ أيلول ١٩٨٥ م) .
- الهادي بويشة : عُهد إليه بوزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦ هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥ م) .
- نور الدين حشاد : عُهد إليه بوزارة الشغل في ٩ صفر ١٤٠٦ هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥ م) .
- رضا جزرة : عُهد إليه بوزارة الحياة الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦ هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥ م) .
- محمد كريم : ترك وزارة الشباب والرياضة في ٩ صفر ١٤٠٦ هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥ م) .
- محمد ناصر : ترك وزارة الشؤون الاجتماعية في ٩ صفر ١٤٠٦ هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٨٥ م) .
- الحبيب بوقرية الأمين : ترك منصب مستشار الرئيس في ٢٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ (٧ كانون الثاني ١٩٨٦ م) .
- المنجي الكعكي : ترك منصب الممثل الشخصي للرئيس في ١١ جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٨٦ م) .
- رضا بن علي : ترك وزارة العدل في ٢ جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ (١٣ شباط ١٩٨٦ م) .
- محمد صالح العياري : عُهد إليه بوزارة العدل في ٣ جمادى الآخرة ١٤٠٦ هـ (١٢ شباط ١٩٨٦ م) .
- المنصف بلخوجة : ترك إدارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦ هـ (١٥ آذار ١٩٨٦ م) .
- محمد السخيري : عُهد إليه بإدارة البنك المركزي في ٥ رجب ١٤٠٦ هـ (١٥ آذار ١٩٨٦ م) .

ناحية ثانية فإن الحزب الحاكم الحزب الاشتراكي الدستوري قد ازدحم عليه مختلف أصحاب المصالح من الاتجاهات كلها، وخاصة الذين ليست لديهم إمكانيات، وهذا ما دفعهم إلى التوجه نحو الحزب، لتغطية ضعفهم، وسر جيوسهم، وأرادوا تعويض النقص بالإصلاح في طلب المناصب، فالمشكلات الدوائر بالرجال غير الأكفاء حتى المراكز العليا ومنها الوزارات، لهذا كانت الحكومة تضطر إلى التغيير الدائم في المراكز الإدارية، بل ويضطر الوزير الأول إلى التعديل الوزاري.

جرت الانتخابات التشريعية عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م)، وحزب عمليات تزوير في النتائج باعتراف الوزير نفسه في الرسالة التي وجهها إلى وليس الجمهورية فيها بعد، وكان لهذا التزوير زيادة في فقدان الثقة من قبل الشعب بالسلطة، بل وتعدى ذلك إلى داخل الحكومة ذاتها.

عودة الحزبية: وفي العام نفسه (١٤٠١هـ) صدر قرار برفع الحظر عن الحزب الشيوعي، فأخذ أفرادها يتحركون، وكان قد انتهى دور زعماء الحزب الحاكم التاريخيين، وبرز الذين دخلوا حديثاً في الحزب، سواء أكان دعوهم عن قناعة أم عن مصلحة فقد خفت حماسهم.

وفي عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) أعطي ترخيص لحزبين هما: حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحزب الوحدة الشعبية.

ووجدت تجمعات وأحزاب دون ترخيص رسمي، غير أن نشاط أفرادها واضح، ومنها:

- ١- تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي.
- ٢- حزب البعث.
- ٣- منظمة العمل التونسي.
- ٤- منظمة الشعلة.
- تجمع الاشتراكي التقدمي.

٦- الاتجاه الإسلامي.

ولم يكن لهذه الفئات أي دور في الحكم. ولكن برز الاتجاه الإسلامي بشكل قوي، وإن كانت بقية الفئات قد سبقته بالظهور لأن كثيراً من أفرادها كانوا ضمن أعضاء الحزب الحاكم، ويمكن اختلاط الأفراد بعضهم مع بعض بل المزج والانصهار، وذلك أن أفكارهم إنما تنبع من مصدر واحد، وينتقون في هدف واحد، وكلها تعود إلى أسس مادية، إضافة إلى أن التصرف والسلوك ينطلق من فكرة عدم التضيد بأية قيم أو مبدأ أو عقيدة، كما أن ذلك لا يناقض الفكر الذي يحملونه والمهيج الذي يسبرون عليه. أما الاتجاه الإسلامي فله فكره الذي ينتق من العقيدة، وله منهجه الخاص، ولأفرواده السلوك والتصرف الذي ينسجم مع ما يؤمنون به، وهو يختلف تمام الاختلاف عما يتصرفه غيرهم من غير الملتزمين الذين لا ضوابط لسلوكهم.

ومع نشاط الاتجاه الإسلامي اتجهت الأنظار نحوه ولقي تأييداً من الشعب، وفي الوقت نفسه انحلت الحكومة تضغط عليه، فبدأت الاعتقالات، وفتحت السجون أبوابها لأفرواده من غير تهمة سوى العمل غير المشروع مع بث الشائعات.

الانتفاضة عام ١٤٠٤هـ: أصدرت الحكومة قراراً برفع التعويض عن المواد الغذائية الأساسية ومنها الدقيق، ومن قبل كانت تدفع تعويضات عنها، فارتفعت الأسعار مباشرة، وفقد الخبز من السوق، وقام الشعب يوم ٣٠ ربيع الأول ١٤٠٤هـ (٣ كانون الثاني ١٩٨٤م) بانتفاضة ضد الحكومة، يطالب بالخبز وبالمواد الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها كثيراً، أو فُقدت تماماً نتيجة عدم دفع التعويضات عنها.

وكان لهذه الانتفاضة الدور الإعلامي الواسع الذي هز الحكم، ودفع السلطة إلى محاكمة إدريس قيفة.

أوضاع الرئيس : أخذت أوضاع الرئيس الحبيب بورقيبة تردداً سواء
سواء أكانت الحسبية أم التضحية ، لذا نراه يلوم بعزل ابنه الحبيب بورقيبة
الابن ، ثم يطلق زوجته وصيلة بنت عمار ، ثم أخذت تسراوده الشكوك في
رئيس وزرائه ، فنراه يعزل المقربين إليه في الحكم ، ثم يعزل وذيرة العائلة
والبهوض بالمرأة فتحية مزالي^(١) زوجة رئيس الوزراء محمد مزالي ، وذلك في
تاريخ ١٦ شوال ١٤٠٦هـ (٢٣ حزيران ١٩٨٦ م) . وأحد يتصرف دون
مبالاة بأحد ، سواء في الناحية السياسية أم في الناحية الأخلاقية ، وأخذ الناس
يسخرون منه ، وإن كانوا يخشون بأسه خوفاً من إعطاء الأوامر ضدّهم لسب
أودون سب .

وفي ٢ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (٨ تموز ١٩٨٦ م) تمّ إقصاء محمد مزالي
عن الحكومة بعد إبعاد الوزراء المقربين إليه واحداً بعد واحد ، وبعد أسابيع
صدر أمر بمنع من السفر خارج البلاد ، ففر متخفياً عبر الحدود إلى الجزائر ،
وصدر حكم بسجنه غيابياً . وكان قد كلف رشيد صفر^(٢) وزير الاقتصاد في

(١) نبت إلى زوجها على القاعدة الأوربية العنصرية في تنسب المرأة إلى زوجها ، ولقد
شخصيتها ، وهذا لا يصح في الإسلام ، إذ أن للمرأة شخصيتها وتحافظ عليها سواء أكان
ذلك قبل الزواج أم بعده .

(٢) رشيد صفر : من ولاية المهدية ، ولد في ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٢هـ (١١ أيلول ١٩٣٣ م) ،
ودخل في وزارة الحادي نورية . تمّ لشرك في وزارة محمد مزالي ، إذ تسلّم الاقتصاد ، ثم
تمّهد إليه بالوزارة الأولى ، وكانت وزارته على النحو الآتي :

- ١- رشيد صفر : الوزير الأول .
- ٥- صلاح الدين سالي : وزير الدفاع الوطني .
- ٦- الأسعد بن عيسى : وزير النقل والواصلات .
- ٦- صلاح الدين بن منبوك : وزير الصناعة .
- ٧- عبد العزيز بن عياد : وزير الشؤون الثقافية .
- ٨- محمد غنيرة : الإنتاج الصناعي والصلامات الغذائية .
- ٨- محمد كروم : وزير النقل والصلامات الغذائية .

- ٩- إبراهيم حواجة : وزير البريد والبرق والبريد .
- ١٨- الحادي الكوش : وزير الشؤون الاجتماعية .
- ١٠- محمود المستيري : وزير الشؤون الخارجية .
- ١٩- زين العابدين بن علي : وزير الداخلية .
- ١١- أحمد بن عرفة : وزير الشؤون الخارجية .
- ٢٠- رضا حزة : وزير الحماية الاجتماعية .
- ١٢- زكريا بن مصطفى : رئيس بلدية العاصمة .
- ٢١- منصور السطري : الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .
- ١٣- عبد الرزاق الكافي : وزير الإعلام .
- ٢٢- محمد صالح العياري : وزير العدل .

- ١٤- صالح بن مباركة : وزير الثقافة والتسامح .
- ٢٣- محمد السخري : مدير البنك المركزي .
- ١٥- عز الدين الشلي : وزير السياحة .
- ٢٤- حامد القروي : وزير الشباب والرياضة .
- ١٦- سعاد العلوي الوحشي : الصحة العمومية .
- ٢٥- عمر الشقالي : وزير التربية القومية .
- ١٧- إسماعيل حملي : وزير المالية .
- ٢٦- محمد علي سوليمان : رئيس بلدية العاصمة .

ولقد جرت تعديلات وزارية على هذه الحكومة :

- عز الدين الشلي : ترك وزارة السياحة في ١٣ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (١ تموز ١٩٨٦ م) .
- رضا حزة ترك وزارة الحماية الاجتماعية في ٢٤ ذي القعدة ١٤٠٦هـ (١٩ تموز ١٩٨٦ م) .
- الحادي المنوك : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ١١ محرم ١٤٠٧هـ (١٥ أيلول ١٩٨٦ م) .
- محمود المستيري : ترك وزارة الشؤون الخارجية في ٣ صفر ١٤٠٧هـ (٧ تشرين الأول ١٩٨٦ م) .
- الطيب السحلي : تسلّم وزارة الشؤون الخارجية في ٣ ربيع الأول ١٤٠٧هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨٦ م) .
- حسن الشريف : تسلّم منصب الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في ١٨ رمضان ١٤٠٧هـ (١٦ أيار ١٩٨٧ م) .

الوزارة السابقة بالوزارة الأولى وعُهد إليه بتشكيل الحكومة .

وفي ٩ صفر ١٤٠٨ هـ (٢ تشرين الأول ١٩٨٧ م) كلف الرئيس الحبيب بورقيبة زين العابدين بن علي (١) - وزير الداخلية في وزارة رشيد صفر

- عبد القادر المهيري : تسلم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ١٨ رمضان ١٤٠٧ هـ (١٦ أيار ١٩٨٧ م)
- الهادي خليل : تسلم وزارة التربية والتعليم [الابتدائي والثانوي] في ١٨ رمضان ١٤٠٧ هـ (١٦ أيار ١٩٨٧ م)
- عبد الرزاق الكفالي : ترك وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨ هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧ م)
- عبد الوهاب خليل : تسلم وزارة الإعلام في ١٧ محرم ١٤٠٨ هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧ م)
- محمد العنوتي : تسلم وزارة التخطيط في ١٧ محرم ١٤٠٨ هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧ م)
- النوري الزرطالي : تسلم وزارة المالية في ١٧ محرم ١٤٠٨ هـ (١٠ أيلول ١٩٨٧ م)
- عبد الملك العريف : تسلم إدارة الحرب في ٦ صفر ١٤٠٨ هـ (٢٩ أيلول ١٩٨٧ م)
- (١) زين العابدين بن علي : وُلد في جنداب الأخرى ١٣٥٥ هـ (٣ أيلول ١٩٣٦ م) يعود إلى ولاية سوسة ، وهو خريج الكلية العسكرية ، فهو ضابط ، تسلم وزارة الداخلية في ٤ صفر عام ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) في وزارة محمد مزالي ، ثم في وزارة رشيد صفر وكانت وزارة زين العابدين بن علي على النحو الآتي
- ١- زين العابدين : وزير أول ، ووزير الداخلية -
- ٢- عمر الشاذلي : مدير الديوان الرئاسي
- ٣- محمد الصالح العباري : وزير دولة
- ٤- الهادي المروك : وزير الشؤون الخارجية
- ٥- صلاح الدين سالي : وزير الدفاع الوطني
- ٦- حامد الغسروي : مدير الحرب الدستوري ، ووزير العدل
- ٧- حسين الشريف : وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
- ٨- صلاح الدين بن مبارك : الأمانة الوطنية
- ٩- محمد العنوتي : وزير التخطيط
- ١٠- النوري الزرطالي : وزير المالية
- ١١- الأسعد بن عصيان : وزير الفلاحة
- ١٢- محمد العقوي الوحشي : الصحة العمومية
- ١٣- الهادي الكونش : وزير الشؤون الاجتماعية
- ١٤- منصور السخيري : وزير التجهيز والإسكان والنقل

السابقة - بالوزارة الأولى ، ولم تدم وزارة رشيد صفر أكثر من سنة وشهرين ، وهي مدة حكم قصيرة بالنسبة إلى مدة الحكومات السابقة

أعلنت الأمراض المزمنة عند الرئيس الحبيب بورقيبة تزداد ، وتقدمت به السن حتى فقد الرصانة في نسير الحكم ، كما فقد المنطق ، وأخذ تأثير الحاشية يظهر على القرارات السياسية ، كما كانت محاكمة فيادبي حركة الاتجاه الإسلامي ذات مقعول عكسي لدى الشعب ، وبشكل عام فقد اهتراء الوضع ، وأصبح يخشى من تغيير مقاسي ، دون علم الدوائر السياسية الغربية ، فكان لا بد من تبديله على علم منها . وكان زين العابدين بن علي الشخصية المرشحة لذلك ، إذ كان وزيراً للداخلية أولاً ، ثم وزيراً أول ، ومرضياً عنه من قبل الحبيب بورقيبة لما اتصف به من تقبل أوامره بدقة .

وفي ١٦ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ (٧ تشرين الثاني ١٩٨٧ م) قام الوزير

- ١٥- إبراهيم حواجة : وزير المواصلات
- ١٦- مولانا السرع : وزير الشباب والرياضة
- ١٧- عبد الله القلال : كاتب دولة لدى وزير الداخلية
- ١٨- أحمد بن عرفة : كاتب دولة للخارجية
- ١٩- الطيب السحالي : كاتب دولة للخارجية
- ٢٠- الشاذ الزبدي : كاتب دولة للصناعة والتجارة
- ٢١- صالح الخبالي : كاتب دولة للمناجم والنفط
- ٢٢- عبد القادر المهيري : كاتب دولة للتعليم العالي والبحث العلمي
- ٢٣- محمد عنزة : وزير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية
- ٢٤- محمد الصباح : وزير التربية والتعليم والبحث العلمي (برتبة وزير دولة)
- ٢٥- زكريا بن مصطفى : وزير الشؤون الثقافية
- ٢٦- عبد الوهاب عبد الله : وزير الإعلام
- ٢٧- الهادي خليل : كاتب دولة للتعليم الابتدائي والثانوي
- ٢٨- إسحاق خليل : محافظ البنك المركزي
- ٢٩- محمد علي بسوليمان : رئيس بلدية العاصمة

الأول زين العابدين بن علي بنتحية الرئيس الحبيب بورقيبة ، واستلم السلطة ،
وعين اغادي الكوش⁽¹⁾ وزيراً أول . وأعد الرئيس الحبيب بورقيبة أكثر العهد

(1) اغادي الكوش : ولد في 25 شعبان 1328هـ - 1910م ، تولى في 1960م (برجع إلى ولاية
سوسة ، وقد درس العلوم السياسية ، واستلم إدارة المرسى السنوري في وزارة محمد مراد في
الربيع 11 جلال الأحرار 1414هـ - 1379م ، تولى في 1968م ، وبعث العمل في وظيفته في وزارة
رشيد صبر ، كما استلم وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة زين العابدين بن علي ، وتولى
وزارةه على النحو الآتي :

- 1- اغادي الكوش : وزير تولى
- 2- محمد صالح العماري : وزير تولى
- 3- صلاح الدين باي : وزير الدفاع
- 4- محمود المسني : وزير الشؤون الاجتماعية
- 5- نجيب عمار : وزير الداخلية
- 6- حامد القروي : وزير معتمد لدى وزير الأول مدير الحرب الدستوري ، وزير العدل
- 7- محمد المنوشي : وزير معتمد لدى وزير الأول مكلف بالتخطيط
- 8- حسين الشريف : وزير معتمد لدى وزير الدولة مكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري
- 9- عبد الوهاب عبد الله : وزير الإعلام
- 10- صلاح الدين صارت : وزير الاقتصاد
- 11- الهادي الزرقاني : وزير تالية
- 12- السجاني الشلي : وزير التربية والتعليم والبحث العلمي
- 13- الصادق بن جعنا : وزير التجهيز والإسكان
- 14- عبد الرزاق الكافي : وزير النقل والسياحة
- 15- الوفيق شيخ روجة : وزير الشؤون الاجتماعية
- 16- سعاد العظمي الوحشي : وزيرة الصحة العمومية
- 17- الأسعد بن عصيان : وزير العلاما
- 18- محمد عديرة : وزير الإنتاج العلامي ، والصناعات الغذائية
- 19- زكريا بن مصطفى : وزير الثقافة
- 20- فؤاد الشراي : وزير الشباب والرياضة
- 21- إبراهيم خواجة : وزير المواضات
- 22- إسمايل خليل : محافظ البنك المركزي (برتبة وزير) .

الاصلي ، وما خلف من آثار سينما وسليبات في نفوس الشعب ، فزال الترتيل
العذبة التي نعتت في أماكن كثيرة للحبيب بورقيبة ، وأزاح عن النفوس ما
كانت تحس به من فخر ، وأخرج أكثر قادة الاتجاه الإسلامي من المعتقلات ،
وقطع باب البلاد لمن شاء أن يؤوب ، كما فتح المجال للمحاور والتفاهم ،
ويبدو أن استقبال الوضع الجديد كان يتسم بالعطف ، وقد عبر عن ذلك قادة
التجمعات السياسية في البلاد ، ورحبت الصحف بذلك ، ويبدو أن الوضع
قوي ، وأن الشعب متعاون .

وفي 17 صفر 1410هـ (27 أيلول 1989م) بينا كان الوزير الأول
اغادي الكوش في زيارة لسويسرا صدر مرسوم بإقالته وتعيين وزير العدل
حامد القروي⁽¹⁾ رئيساً للحكومة ، ولم يحدث أي تغيير في بقية الحفائب
الوزارية ، وكفى الذي تم هو تعيين مصطفى بوعمريش رئيس ديوان وزير العدل
وزيراً للعدل ، وهو رجل قانون ، وقد كان ضابطاً في الجيش الوطني برتبة
عميد قبل أن يلتحق بديوان وزارة العدل . وبما يمكن الإشارة إليه أيضاً أنه قد
صدر مرسوم آخر فصل بين الوزارة وبين محافظ البنك المركزي التي كان
يشغلها إسمايل خليل ، وهذا لم يعد محافظ البنك المركزي ضمن قائمة

- 23- عبد الله الفلال : كاتب دولة للترجمة
- 24- الطيب السحالي : كاتب دولة لدى وزير الخارجية
- 25- أحمد بن هرفا : كاتب دولة لدى وزير الخارجية مكلف بالتعاون الدولي
- 26- محمد كربول : كاتب دولة لدى وزير الداخلية
- 27- لشار الزنابدي : كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالصناعة والتجارة
- 28- صلاح الجمالي : كاتب دولة لدى وزير الاقتصاد مكلف بالتأجير والعطاء
- 29- محمد الرحيم الزواري : كاتب دولة لدى وزير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية
- 30- اغادي خليل : كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم الابتدائي والثانوي
- 31- عبد السلام المسني : كاتب دولة لدى وزير التربية مكلف بالتعليم العالي ، والبحث
العلمي
- (1) حامد القروي : ولد في 21 شوال 1313هـ - (11 أيار 1925م) في ولاية المنستير ، وهو
خبير

الصراعات الداخلية

يبلغ عدد سكان تونس ما يقرب من ثمانية ملايين ، وتبلغ مساحتها ما يزيد قليلاً على مائة وخمسة وعشرين ألف كيلومتر مربع (١١٨ ، ١٢٥ كم مربع) ، وبهذا تكون الكثافة حوالي ستين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، غير أن هذه الكثافة تختلف بين منطقتي وأخرى ، فهي كبيرة في مدينة (تونس) وما حوفاً ، ثم في منطقة الساحل الشمالي ، والقسم الشمالي من الساحل الشرقي ، وتتناقص في الداخل ، وتقل في الجنوب .

ويتجانس السكان في تونس ، فالغالبية العظمى من العرب ، إضافة إلى أعداد من البربر في الغرب على حدود الجزائر ، وفي الجنوب ، وقلة قليلة من اليهود ، كما استوطن بعض الأوربيين البلاد أثناء السُلْط الاستعماري ، لذا لا نجد صراعات بين مجموعات بشرية كما هي الحال في كثير من البلدان .

ويتجانس السكان عقدياً ، فالمسلمون يشكلون أكثر من ٩٧٪ ، وتزداد هذه النسبة باستمرار ، وذلك لأن المسلمين يتزايدون أكثر من أصحاب الديانات الأخرى ؛ أولاً ، ثم إن غير المسلمين - اليهود والنصارى - يغادرون البلاد مرحلين إلى بلاد أخرى ، ويأخذ أكثر المسلمين بمذهب الإمام مالك ، والقليل ؛ بمذهب الإمام أبي حنيفة ، فهم من أهل السنة والجماعة ، ولا توجد إلا مجموعة صغيرة من الطوائف الإيسائية يعيش معظم أفرادها في جزيرة (جربا) ، ولذا لا نجد في داخل البلاد صراعات عقديية بين مجموعات

الوزارة ، ولم يعد إسماعيل خليل يحضر بعدها الاجتماعات الوزارية ، كما جاء تعيين محمد سعد والي مدينة (الكاف) مديراً لديوان رئيس مجلس الوزراء . وكان الرئيس زين العابدين بن علي قد زار عدداً من الدول العربية ، وتفاوض مع حكوماتها ، وأبدى استعداداً للإصلاح ما فسد .

ولما شعر أن الوضع قد استقر ، وتغافل الناس ، وحصل على التأييد أحسن أن مرحلة المسيرة وإظهار غير الواقع قد انتهت فرجع إلى السياسة التي كان عليها بورقيبة فلم يزد دوره على إعطاء دم جديد للسياسة القديمة التي كان هو أحد دعائمها . والواقع أن مثل هذا التمثيل يجعل الرعية تصاب بإحباط ، إذ تحس بعدم إمكانية الإصلاح ما دام أن التغيير لن يدمم سوى المدة التي يكسب فيها التأييد واختيار الرجال الذين يسيرون وراءه . وكانت السياسة العامة ضرب التيار الإسلامي لكسب الرضا والتأييد من المحافل الدولية

متباينة ، كما يحدث ذلك في كثير من البلدان الأخرى .

أما النصارى فقد قدموا إلى البلاد حديثاً حيث جاءت أعداد منهم منذ أن ضعف المسلمون ، وبدأ الصليبيون يتجهون غزاة حافدين نحو سواحل بلاد المغرب العربي على البحر المتوسط في أواخر القرن التاسع المحجري وإذا كان قد طرد هؤلاء ، إلا أن بعضهم قد جاء مستأنساً ، وأقام في المناطق الساحلية ، وعاش في كنف المسلمين الذين سمحوا لأهل الكتاب بالعيش بين أظهرهم على الرغم من أنهم كانوا يتعرضون بين الملة والأخرى لحملة صليبية ، وقد زاد هذا العدد فيما بعد حيث جاء الاستعمار الصليبي ، فأقبلت الجموع من النصارى معه . لقد كان في تونس طلباء ، ومالطيون ، وإنكليز ، وإسكندنافيون ، وفرنسيون ، ولكن زاد الفرنسيون مع الحماية الفرنسية ، ثم مع الاستعمار ، كما زاد الأوربيون عامة ، وإن كانت زيادة الفرنسيين أكثر بكثير . لقد أخذ هؤلاء النصارى الذين استوطنوا في بلاد المغرب ومنها تونس امتيازات في المناصب الإدارية ، ومراكز الدولة ، وفي الاستيراد والتصدير على والاحتكار ، وقدمت لهم أراضي الأوقاف الإسلامية ، وأملاك الدولة ، كما استولوا على أحصب الأراضي الزراعية بطرق ملتوية في أغلب الأحيان ، وقد وقف هؤلاء النصارى مع الدولة المستعمرة ، وبدلوا طاقاتهم لاستمرار سيطرتها ، ووقفوا في وجه الوطنيين وأمام مطالبهم ، كما شكّلوا فرق مقاومة مضادة لحركة المقاومة الوطنية ، وعندما اضطّر المستعمرون الصليبيون للخروج من تونس أخذت جماعات من المشوطين يغادرون البلاد ، ويؤوبون إلى بلدانهم ، وبدأ تقلص عدد النصارى . لقد كان بإمكانهم الحركة والمقاومة أيام الاستعمار ، لما لهم من نفوة وسلطة ، ولما يملكون من سلاح لا يجوز غيرهم . أما الآن فليس لهم من دور ، ولا يمكنهم الدخول في صراعات ، ما داموا قلّة ، ولا يشكّلون أكثر من 2.5% من مجموع السكان .

وأما اليهود فلا يزيد عددهم اليوم على ثمانية آلاف ، فليس لهم نسبة إذ لا تزيد على واحد بالألف ، وهذه القلّة لا يمكنها الصراع ، وكل ما تستطيعه

هو إثارة الفتنة ، والإغراء ، ونشر الفساد الذي هو من اختصاصهم ، ويتفوقون فيه على غيرهم . أما عدا ذلك فليس لهم أي دور في السياسة ، أو أي أثر في الحياة الاجتماعية . ومعظمهم يقيم في العاصمة مدينة تونس . لقد كان عددهم في الماضي أكبر ، وزاد مع الاستعمار ، ثم أخذوا بالترحيل إلى فلسطين عندما أقام إخوانهم اليهود دولة لهم هناك على جثث الأبرياء من أبناء البلاد ، ومكان الذين شرّدهم بتأييد ودعم الصليبية العالمية ، وبقي منهم عدد في تونس لما يأملونه من الاستعمار الصليبي الفرنسي . ولما كانوا يحصلون عليه من امتيازات بصفتهم من ركائز السلط الفرنسي ، ولما كانوا يجوزون عليه من منافع بوسائلهم وطرقهم المعروفة . ولما حصلت البلاد على الاستقلال ، كان عددهم (1٠٥) ألف ، وعندما أصاعوا الكثير مما كانوا يحصلون عليه أخذوا يرحلون حتى لم يبق منهم سوى ثمانية آلاف . وفي العهد الاستعماري كان لهم دور ، وكان لهم نفوذ ، وإن لم يستطيعوا الصراع لأنه لا يتفق مع طبيعتهم ، إلا أنه يمكنهم التحسس للمستعمرين ، وإثارة الصليبيين على المسلمين ، ودمي الوبيعة بين أفراد المجتمع ، وقد انتهى دورهم مع انتهاء الاستعمار ، وإن كانوا يحاولون التحرك في الحفاء ولغير مصلحة البلاد بأعدادهم القليلة . وعلى هذا فلا توجد في تونس صراعات على أساس العقيدة ، لأن الأكثرية الساحقة من أبناء عقيدة واحدة وهي الإسلام .

الصراعات الحزبية : كان المسلمون في تونس كتلة واحدة في أول الأمر ، ويقفون جميعاً في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، فهم يختلفون عنهم في العقيدة ، كما يتمايزون عنهم في اللغة ، وقد دخلوا البلاد قوة واقتداراً ، وأظهروا مباشرة حقدهم الصليبي الدفين على المسلمين ، فكل تصرفاتهم تظهر بها الصليبية ، وموجهة بوضوح ضدّ المسلمين ، وكل ما كان المنتمى إلى الإسلام أكثر إيماناً ، وأكثر تمسكاً بسلوكه ومبادئه على قيّمه ، كان أكثر تعريضاً للأذى الفرنسي .

لقد وقف المسلمون جميعاً في وجه الاحتلال ، والمحدوا كلهم لمقاومة

الاستعمار ، والتفت القبائل بعضها مع بعض ونسيت ما كان بينها بالأمر من خلافات ، ولما عجزوا عسكرياً بقوا مترابطين معنوياً ، فقد دعموا على بوشوشة الذي أصدر جريدة « الحاضرة » ، ودعا إلى الجامعة الإسلامية ، وقيادة الفتلة مع الأمصار الإسلامية كافة .

وانضمَّ الكثير إلى حزب المقاومة الذي أسسه على باشا حمة ، ودعموه ، واستمروا كذلك عندما أصبح اسمه حزب « تونس الفتاة » ، وهدت المفادات كثيرة ، والاجتماعات متعددة ، لدراسة الوضع والمخادما برونة مناسباً ، ونجح عن هذه اللقاءات تأسيس الحزب الدستوري التونسي الذي ضمَّ مختلف الأعيان ، وأسندت الرئاسة فيه إلى الشيخ عبد العزيز الثعالبي رغم عيابه مُبعداً عن البلاد ، ولما سمح له بالعودة تسلمَّ الرئاسة فعلاً كل هذه المدة والمسلمون كتلة واحدة حتى أوائل شعبان عام ١٣٣٩ هـ ، حيث انحلت تلك الأهواء والقضايا الشخصية .

الحزب الإصلاحى : تشكل الوفد التونسي لسفر إلى فرنسا ، ورفض « حسن فلاحي » الانضمام إلى الوفد ، وأخذ يهاجم عبد العزيز الثعالبي ، واجتمع حوله المقربون إليه ، وأنشؤا الحزب الإصلاحى في ٨ شعبان ١٣٣٩ هـ ، فكان هذا هو الانشقاق الأول ولما تمخض عن تأسيس الحزب الحزب الدستوري سنة (رمضان ١٣٣٨ هـ) . وضمت هذه المجموعة جم غصها على عبد العزيز الثعالبي ، وكانت مقالات حسن فلاحي ، وعهد نعمان مثيرة ، غير أن الثعالبي وبقية الأعيان لم يرقوا بالمثل ، وكظموا غيظهم ، فهدأت الموجة ، ولم يطل الزمن حتى انتهى الحزب الإصلاحى .

الحزب الدستوري الجديد : عندما تأسس الحزب الحزب الدستوري التونسي ضمَّ مختلف الأعيان ، كما انتسب إليه الكثير من الأفراد التونسيين من مختلف أصحاب الآراء والسلوك ، فكانه كان تجمعاً وطنياً لمقاومة الغاصبين والوقوف في وجه الفرنسيين ، ولكن مع الأهم لا يد من أن تتجمع العناصر المتقاربة بعضها مع بعض ، وفعلاً ظهر تياران في الحزب : أحدهما من حافظ

على شخصيته العربية الإسلامية أو برغب في تلك المحافظة ويسعى إليها ولو كان مقصراً أو يخالف في بعض الجوانب فهو صاحب عاطفة إسلامية حريص عليها ، وثانيها : حريص على مصلحة بلاده ولكن يرى أن تسير على النهج المادي الأوروبي وفي الطريق العلماني ، وقد تسلم هذا الجناح جريدة « العمل التونسي » ، ولا شك أن القسم الثاني هو الأقرب إلى الفرنسيين ، بل إنهم ليحاربون القسم الأول كل محاربة ، ولا يستطيعون التفاهم معه ، ومن هنا كان مهم الفصل بين الجناحين ، ثم اصطفاه الأعوان لهم من القسم القريب إليهم ، والذي سيعملون على رفعه وإبرازه ، واختيار عناصر الإدارة منه ، وإذا دعت الحاجة تسلم السلطة إليه ، إن مجرد الانقسام في الحزب مصلحة للفرنسيين ، حيث تضعف المقاومة في وجههم ، لذا فقد عمل الفرنسيون للاشتقاق ، والاختلاف في الفكر بين القسمين يساعد على الاشتقاق ، وعلى هذا فقد تم بسهولة ، انفصلت أسرة جريدة « العمل التونسي » عن اللجنة التنفيذية في الحزب وهي منها ، فانقسم الحزب تلقائياً ، وتأسس القسم الثاني حزب « شبة العمل التونسي » ثم عاد قادة هذا الحزب ، واحتفظوا باسم الحزب ، ولكن أضفوا إليه كلمة « جديد » ، فأصبح في البلاد حزبان ، أو أصبح الحزب قسمان : ١ - الحزب الحزب الدستوري القديم . ٢ - الحزب الحزب الدستوري الجديد ، ونتيجة عمل فرنسا المستمر لإبراز الحزب الجديد بتقديم بعض المطالب لهم ، واعتقافهم ونهبهم ، لتسليط الأضواء عليهم ، والاهتمام بهم بإظهارهم في وسائل الإعلام كلها ، والإشارة إليهم أنهم الناطقون باسم الشعب والمخلصون لغضبتهم ، ثم إعلان العداوة لهم ، كل هذا قد جعل الناس تلتف حوهم ونسب الحزب القديم ، وعجب ألا تنسى أيضاً نشاطهم ليصلوا بسرعة إلى المكافأة التي تنتظرهم نتيجة سلوكهم وتفاهمهم . إذن برز الحزب الجديد ، واحتضى أو كاد ، الحزب القديم .

صالح بن يوسف : كان الحبيب بورقيبة رئيس الحزب الحزب الدستوري الجديد بعد استقالة محمود الماطري ، وكان بورقيبة يريد السير في طريق

العلمانية بحدتها واسعة ، وشكل صريح ، وكان صالح بن يوسف الأمين العام للحزب أقل ميلاً إلى العلمانية أو لا يخالف نهجها ، وإن كان يسار الحزب يورثية كثيراً في هذا المجال . والتفاهم بينهما قائم ، والعمل مشترك . ولما بدأت المفاوضات وبرز الحزب يورثية وحده ، كان يوسف بن صالح أصبح في نفسه شيء ، وبدأ يتزعم من بعض تصرفات رئيس الحزب .

ولما دعا يورثية ، والعلاقة ، لإلقاء السلاح ، وترك المقاومة عارضه صالح بن يوسف ، ورأى استمرار المقاومة ، وترك التفاهم مع الفرنسيين ، واستمر يورثية في طريقه ، ولم يبال بأراء صالح بن يوسف الذي أخذ يهاجم يورثية ، ويتهمة بالعلمانية ، ومخالفة الإسلام ، ومهاجرة العربية ، ...

وتَمَّ الاستقلال ، ولكنني التقطت على أنصار صالح بن يوسف ، أما هو ، فقد حرب خارج البلاد ، وجرى تعديل في الوزارة ، وأُصرح بهذا في من كانت له صلة بصالح بن يوسف ، ثم اغتيل صالح وهو بعيد عن بلده ، وانتهى أمره .

الحزب الشيوعي : أُوجد الحزب الشيوعي بشكل سرّي بعد الحرب العالمية الأولى ، وبدأ ينمو وينشط بسرعة نتيجة الدعم الذي يلقاه من مقر الشيوعية العالمية في موسكو ، وسبب حربه ومعادته للاستعمار ، وسكان تونس يتشون من وطأة الاستعمار مما يجعلهم يُعبرون اهتماماً لاندائه ، إضافة إلى أن الجهل يجعلهم لا يعرفون أفكاره ، وأراءه بالإسلام ، كما أن الفقر يجعلهم يميلون إلى شعاراته التي يرفعها ، ويدعو إليها ، ويصدقون ولو كانت مزيفة ، فالملئق في اليوم يتخيل الفشة زورق نحاسة ، والمحتاج يظن كل صاحب كلام بالمساعدة صادقاً .

والحزب الشيوعي يُعادي الاستعمار الغربي لا من وجهة نظر إسلامية ، لو وطنية على الأقل ، وإنما من وجهة نظر الاستعمار الروسي الذي يناقض الاستعمار الغربي ، فهي منافسة لا محاربة . لذا فالشيوعيون التونسيون لهم

مطلقاتهم الخاصة في معادتهم للفرنسا تختلف عن منطلقات بقية الشعب التونسي .

واستطاع الحزب الشيوعي التونسي أن يؤثر على بعض الاتحادات العمّالية . وقد أخذت هذه الاتحادات تضغط على الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بدأ يختلف مع الحكام ، وبعد الاستقلال جرت محاولة انقلاب في عام 1948 هـ . وكانت الاتهامات موجهة إلى أعضاء في الحزب الشيوعي . وفي عام 1943 هـ سُخ الحزب الشيوعي من النشاط ، وتُعطت صحفه ، ولم يُسمح بالنشاط الحزبي سوى للحزب الحاكم الذي بقي حده في الميدان ، وحمل اسم الحزب الاشتراكي الدستوري . أما الشيوعيون الكبار من أصحاب المصالح فقد انخرطوا في الحزب الحاكم ، وأعلنوا تركهم أفكار كل ما سوى أفكار الحزب الاشتراكي الدستوري ، وأما العامة وهم أكثرية أعضاء الحزب فقد احتوا من الساحة ، وإن بقيت عندهم عواطف نحو الشيوعية ، لجهلهم وفقرهم . كما انخرط عدد منهم في النقابات العمّالية ، ومن خلالها يتحدث عن أفكاره الاشتراكية ، إن كان قادراً ، أو يظن أن العمل العمّالي واحد ، فهو لا يزال على فكره . ويعلم بالأمال المعسولة ، وهذا شأن العمّال غير القادرين عن الحديث عن الاشتراكية ومبادئها ومفاهيمها .

وفي عام 1941 هـ رُفِع الخطر عن الحزب الشيوعي ، وبعد عامين أُعطي ترخيص لحزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وآخر لحزب الوحدة الشعبية ، وهكذا عادت الحياة الحزبية ، ولكن لم يبدأ الصراع فيها بينها بعد ، ويبدو أن المناهج واحدة ، وإن تعددت الأسماء واللافات . وعندما قام زين العابدين بن علي بحركته آبد الحزب هذه الحركة ، وأعلن ذلك صراحة محمد معاودة الأمين العام لحزب الديمقراطيين الاشتراكيين ، وهو منير الباجي ، الأمين العام للحزب الاجتماعي .

التيارات الفكرية : لم تكن هناك أفكار غربية في تونس قبل فرض الحماية عليها ، كما لم تكن هناك أفكار متباينة ، وإنما كانت الأفكار واحدة ،

وكلها تنبع من العقيدة التي عليها الشعب وهي الإسلام . وإذا كان هناك تساهل في أداء بعض العبادات ، إلا أن العاطفة الإسلامية قوية ، واحترام أهل العلم ، والوقوف عند الحدود الشرعية موجود .

فلما فُرِضت الحياة ، وكثر المستوطنون ، وظهر التفوق العسكري الفرنسي ، وأصبح الأتراك الملتدون هم أصحاب السيادة وبدعم الأمر والنهي ، كثر المترلقون ، وانتشر التقليد في الزي والسلوك ، بل وفي اللغة والمحاكاة . ومع الزمن ، ظهر الذين أصبحوا بالهزيمة النفسية ، فأصبحوا يعطالون بالسير على المنهج المادي العلماني ، وبدؤوا بتطبيق ذلك على أنفسهم ، ثم بالدعوة له ، وبدا وُجد تياران فكريان واضحا .

١ - الفكر الإسلامي : الذي ينبع من العقيدة ، وإن كان مستوى الوعي آنذاك بسيطاً ، وقد حافظ أصحابه على ما اكتسبوه من إيمانهم ، وكانت لهم شخصية متميزة ، ويرون أخذ العلم التجريبي من الحضارة المادية ، والبعيد عن سلوك أصحابها وتصرفاتهم ، وعقائدهم التي أخذوها من حضارتهم المادية ، حيث يعطي الماديون العقل صفة الوصول إلى الحقائق المطلقة ، فلم يؤمنوا إلا بما يلمسونه بأيديهم ، أو يتوصلون إليه بعقولهم وهذا لا يتفق مع الإسلام ، ولا مع العلم الذي يؤمنون به .

ومن أصحاب هذا الفكر علماء وطلاب جامع الزيتونة حتى عُرفوا بالزيتونيين ، وأحياناً أخرى بالشية الزيتونية ، وأساتذة المعهد الصادقي ، ويُعرفون أحياناً بقدماء الصادقية ، ورجالات الحزب الحر الدستوري التونسي القدماء أو زعمائهم الحقيقيين ، وقد يُطلق عليهم أحياناً الحزب القديم ، ويضاف إلى ذلك عامة الشعب ، المسلمون بالفطرة ، والذين لا يعرفون إلا الإسلام فكراً ، وعقيدة ، وسلوكاً ، ومنهج حياة ، وأخلاقاً ، وقيماً ، ومنه تنبع جميع قضايا حياتهم .

وهؤلاء أمتدج في الوطنية ، إذ يرون أنه لا يمكنهم التعايش مع

الفرنسيين المستعمرين الصليبيين لأنهم يؤمنون تمام الإيمان أنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، عقيدة ولغة ، ولما كانت كل جوانب الحياة تؤخذ أو تنبع من العقيدة لذا فهم لا يلتفون مع الفرنسيين أبداً ، بل هناك ما هو أشد من هذا إذ يعتقدون أن الفرنسيين إنما دخلوا تونس وغيرها من الأقطار الإسلامية لإدلال المسلمين ، وفي سبيل القضاء على الإسلام بدافع الحقد الصليبي ، فكيف ينظر المرء إلى آخر جاء لإدلاله ، وقتل أمرئ شيء عنده ، وهو العقيدة ؟ إذن لا يمكن أن يقبل هؤلاء الفرنسيين أبداً ، ولا يبدؤ من قتالهم لإخراجهم من البلاد . فهم إذن أصحاب عقيدة ، ويلتفون مع المخلصين بالوطنية بل إيمانهم أشد الوطنيين إخلاصاً .

وإذا كان الفكر الإسلامي قبل الحياة غير واضح تماماً لدى الأفراد نتيجة المرحلة التي عاشها المسلمون من التأخر ، وغياب المنهج والجهل ، ثم جاء الاستعمار الصليبي وبدل جهده لإبقاء المسلمين على حالتهم ، بل وتركهم نياماً ، وإعطاء المؤامرات لهم بإذلالهم ، وإفقرتهم ، ونهبهم ، وإعادةهم عن المناصب ، فاشتدَّت المصيبة ، إلا أن المسلمين قد أخذوا يستيقظون من سباتهم ، وينفضون عن عيونهم الغبار الذي تراكم عليهم فيها مضي ، فبدأت الصحوة ، وغدا الفكر الإسلامي واضحاً ، والمنهج بيناً ، وبرز في تونس ، وإن كان متأخراً قليلاً عما ظهر في بقية الأقطار الإسلامية كمصر والشام وباكستان وذلك بسبب تأخر ترميع الاستعمار الفرنسي على صدور التونسيين ، وبرز منهم قادة أمثال راشد القنوشي وعبد الفتاح مورو وغيرهما ، وبدأ الاتجاه الإسلامي يقوى حتى احتلَّ المكانة الأولى في البلاد .

ولقد خشي أصحاب الفكر المستورد هذا النشاط الإسلامي ، فوقفوا في وجهه جمعاً ، وخاصة أن السلطة بيدهم ، وتدعمهم الدول الأخرى التي لها النفوذ العالمي ، والتي تُغشى انكماش ذلك النفوذ فيها إذا عادت للإسلام دولته وعاد له مجده . ووُضع القادة في السجون ، وألقى القبض على الكثيرين ، وتحتلَّت وسائل الإعلام العالمية عن الرجعية ، والتخلف ، والتعصب ،

والشعوب ، ولحدت بعض المسلمين عن وعي وعن غير وعي ، وأثيرت الاتهامات ، وكثرت الاقتراءات ، ولكن الفكر لا يقاوم بالسيف ، والعقيدة لا تحارب بالضغط .

وعندما قامت حركة زين العابدين بن علي حرج قادة الاتجاه الإسلامي من السجن ، وأخذ الاتجاه دوره بين الحركات ، وإن كان يُنظر إليه بعين الحذر من بقية الفئات . ثم كُشف النقاب عن هذه الحركة ، وعاد الضغط على أصحاب الفكر الإسلامي .

٢ - الفكر المستورد وقد دخل مع الحماية الفرنسية ، إذ هُزم بعض الرجال فكرياً بعد أن هُزموا عسكرياً ، وقتن بعض الناس بالعلم التجريبي ، ونُهر بعضهم بالخضارة المادية ، وأعجب بعض السكان بسلوك الفرنسيين الشحز من كل قيمة ، وغلبت على بعضهم أهواؤهم وشهواتهم ، فرغوا أن يغتوا من دنياهم ما شاء لهم هواهم ، فانسلق هؤلاء وأولئك بقدون الفرنسيين ، وبظالمين بالسير على منهجهم ترك عثقات الماضي وما فيها من إجمائيات وسلبيات ، وأخذوا يجتزئون الكلمة الدخيلة كالديمقراطية ، والاشتراكية ، والعلمانية ، والشيعوية ، والماسونية ، و... وهذا يدعو لهذا المبدأ - حسب زعمه - ويجعله عنواناً لتجمعه ، وذلك بنادي بذلك الشعاب ويضعه لافتة لحزبه ، ويتكلم من يتكلم ، ويتشذق من يتشذق ، و... وقد ينتقل بعضهم من خط إلى آخر - كما سرى - إذ لا فرق بين مسارٍ وثاني ، فكلها تتبع من معين واحد ، وهو المادة ، والتحرر من كل قيد عقدي أو أخلاقي ، أو ما تعارف عليه المجتمع ، ومن كل القيم . وقد برز الحزب الشيوعي ، والحزب الحر الدستوري الجديد ، وتجمعات ثانية ، فلما تسلّم الحزب الحر الدستوري السلطة ، ومنع الحزب الشيوعي ، وبقية الأحزاب والتجمعات من النشاط وحظر عليها ذلك انحرط قادتها كلهم في صفوفه ، إذ الفكر واحد والسلوك واحد ، وإن اختلف المدار .

ولما سُمح بعودة النشاط عادت لتظهر من جديد ، إذ كانت تعمل تحت

حاج الحزب الاشتراكي الدستوري ، ومن المصلحة الآن أن يبرز قاداتها مستقلين ، وأن ينظروا غيرها تحت جناحها ، وإن كانت تعمل في ظل السلطة فيجب أن تعمل الآن لتسلم هي السلطة ، ويستقلّ غيرها بظلمها ، فالقضية قضية زعامة ، وقد برز حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ، وحزب الوحدة الشعبية ، وحزب البعث ، ومنظمة العمل التونسي ، ومنظمة الشعلة ، وتجمع الاشتراكي التقدمي .

ولست هذه الأحزاب والتجمعات كلها ذات موقف واحد من الإسلام ، فبعضها يعلن الحرب عليه كالشيعوية ، وبعضها يجفي تلك الحرب كالعلمانية ، وبعضها يريد التحطيم تحت غطاء كالماسونية ، وبعضها يسكت غير أن أفرادها يسلكون السلوك المخالف للإسلام ، فلا يؤدّون العبادات ، ولا يقومون بأي شعيرة من شعائره ، ويرتكبون المحرمات ، وسانتهم سافرات مترحات ، وبعضها يعادي الإسلام ما دام يقف أمام شهواته ومصالحه ، ويحارب كل من يريد أن يذكره أو ينصحه أو يعظه ، وربما كان أفراد من مختلف هذه الجماعات لا يعادون الإسلام ، بل لا يعرفون أن جماعاتهم ضدّ الإسلام ، وإنما يسبّرون وراء قاداتها ، وقد يتعصبون لهم ولأحزابهم سراً وراء مصالحهم وتبعاً لأهوائهم .

وإذا كانوا جميعاً يدعون الوطنية فإنهم يختلفون في صدقهم ، وفي الفلك الذي يدورون فيه ، فالحزب الشيوعي وحده ينظر إلى الوطنية من خلال الفكر الشيوعي العالمي الذي تحمله موسكو على أتباعها ، وتطرّحه من خلال مصالحها الخاصة ، ومانعتها مع الرأسمالية ، ففكره وتصرفه مفروض عليه ، ولا ينبع من كيان ذاتي ، وهو يدور في الفلك الشيوعي . وأما ما عدها من الأحزاب والتجمعات ذات الفكر المستورد فتدعو إلى الوطنية من خلال مصالحها الخاصة وسيطرتها على السلطة دون أن تكون تابعة في قراراتها الداخلية لغيرها ، وإن كان أكثرها يدور في فلك الرأسمالية لتأييده ودعمه في الوصول إلى القمة والمحافظة عليه بعد ذلك . وأكثر القواعد والأفراد يرغبون في استقلال بلادهم

وتميّزها بكيانها الذاتي .

وفي كل تجمع أفراد يختلفون في آرائهم ، وبينهم من يحمل الأفكار كلها ، وتدرّجها من طرف إلى آخر ، فهو بين هذا وذاك .

ويسمى الانتماء الإسلامي إلى التعريب والتميز الكامل بالشخصية العربية الإسلامية ، ولا يبالي غيره بالتعريب ولا يهتم بذلك ، وإذا وجد من دعا إليه من باب التعصب إلى العربية فهي محرّمة من مضمونها الإسلامي الذي فيه التصحيح لكل المقومات العربية .

الجزء الثالث الجزائر

www.alkottob.com

لمحة عن الجزائر قبل الغناء الحنفاة

طمعت فرنسا بالجزائر رغبة في احتلال أراضيها ، ونهب خيراتها ، وعنى الجزائر يطمع فيها ، كما كانت فرنسا تود أن تلتفت نظر الفرنسيين في الداخل إلى الخارج وإلى انتصارات وهمية ، فإن ما في الداخل يقض مضاجع الحكام فريد أن يلهي الناس في التفكير بما يحدث وراء الحدود ، وإن ضعف الجزائر ليشجع فرنسا على الإقدام على هذه المغامرة ، وكانت فرنسا مدينة للجزائر بأموال كبيرة ثمن قمع اشتريته منذ أيام الثورة الفرنسية ، وماطلت في الدفع للظروف التي تمر بها ، وأملأ في عدم الدفع باحتلال الجزائر ، ويجب ألا ننسى الحقد الصليبي الدفين الذي يكمن بين ضلوع نصارى أوروبا .

أخذت فرنسا تتحين الفرص للقيام بمغامرتها ، وجاءت الفرصة عندما طالب « الداي » في الجزائر القنصل الفرنسي بتسديد الديون ، فأساء القنصل الأدب ، فما كان من الداي إلا أن صغفه ، وأمره بالخروج من القصر ، فكتب القنصل إلى حكومته بما تم ، فعذت ذلك إهانة ، وأخذت تستعد للغزو ، ولم تجد الوسائل السياسية في إقلاع فرنسا عما صغمت عليه .

ولما أكملت فرنسا استعدادها أرسلت في أواخر عام ١٢٤٥ هـ حملة مؤلفة من ١٠٣ سفينة بحرية ، وأربعائة سفينة نقل تحمل أربعين ألف مقاتل ، ونزلت هذه القوة على البر ، واحتلت موقع (سيدي فرج) في تاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٤٥ هـ (١٤ حزيران ١٨٣٠ م) ، وبعد معارك طاحنة بين



الذي لم يلبث أن تحول إلى « كاتدرائية الجزائر »^(١) .

كما أقدم الفرنسيون على فتح قبائل مسلمة كاملة، مثل قبيلة العوفية . وهذا ما أثار سخط المسلمين جميعاً ، وإذا كان الخضر لا يستطيعون الحركة لأن الفرنسيين فوق رؤوسهم ، فإن القبائل كانوا على حرية نسبية . فجهدوا للجهاد .

بداية المقاومة : فرّر القائد الفرنسي « دويورمون » الذهاب إلى مدينة (بليدة) يوم ٢٩ صفر ١٢٤٩هـ (٢٥ نوز ١٨٣٠م) على رأس جيش مكون من ألف جندي مشاة وبعض مئات من الخيالة ومدفعين ، فكتب إليه « ابن زعمون » رئيس قبيلة « فليسة » يطلب منه عدم التقدم إلا بعد توقيع معاهدة مع العرب تنظّم العلاقة مع الفرنسيين ، ولكن « دويورمون » لم يبال ، وسار إلى (بليدة) ، فاصطدم أثناء عودته مع « ابن زعمون » ، ففقد أحد معاونيه والثلاث من رجاله . وزادت قوة « ابن زعمون » ، وانضمت إليه القبائل في سهل (متيجة) ، واقتحم مدينة (بليدة) يوم ٢ رجب ١٢٤٩هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٨٣٠م) ، وقارت معركة عنيفة أبعد فيها الكثير من الحامية الفرنسية التي كانت تعمل تحت قيادة العقيد « رولير » ، وفي اليوم التالي وصل القائد « كلوزول » إلى (بليدة) من حملته الفاشلة على بلدة (المدينة) عاصمة إقليم (تيطري) ، فوجد ما حلّ بالحامية الفرنسية في (بليدة) ، فاضطر إلى سحب القوات إلى مدينة الجزائر . ثم انضم « سيدي السعدي » إلى « ابن زعمون » ، كما كان « مصطفى بو مرزاق » يقود المقاومة من جهة ثانية في سهل (المتيجة) . غير أن قوات فرنسا الضخمة قد تمكنت من تشتيت قوات « ابن زعمون » ، واضطر بعدها للاعتزال ، على حين انضم بقية القبائل وزعمائها إلى حركة عبد القادر الجزائري^(٢) .

(١) « جهاد شعب الجزائر - المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي من ص ٨٩ - سمام العسلي

(٢) انظر المرجع السابق .

الطرفين ، ومقاومة عنيفة أبدتها القوات الجزائرية ، وتضحيات جسيمة قدّمتها ، انتصر المعتدون ، ودخلوا مدينة الجزائر في تاريخ ١٤ محرم ١٢٤٦هـ (٥ نوز ١٨٣٠م) ، واضطر الداي إلى الاستسلام ، وترك مدينة الجزائر ، واتجه إلى مصر حيث نزل بالإسكندرية . اتجه الفرنسيون إلى بقية الولايات ، فساروا إلى (وهران) حيث تمكّنوا من دخولها عام ١٢٤٩هـ بعد أن انتصروا على واليها العثماني « حسن بك » ، ودخلوا (قسنطينة) عام ١٢٥٣هـ بعد مقاومة واليها العثماني « أحمد بك » هذه المدة كلها ، وانتهى الفرنسيون من احتلال ولاية الجزائر كلها عام ١٢٥٥هـ ، أي أن احتلال هذه الولاية الضعيفة النائية استمرّ تسع سنوات من قبل القوات الفرنسية المعتدية .

حاولت فرنسا اغتصاب الأراضي المحيطة من أرض الجزائر ، وإعطائها للفرنسيين إغراء لهم في سكنى الجزائر ، ليكونوا عوناً لها وغيوراً لتثبيت أقدام الفرنسيين فيها ، وليخلصوا لحكومتهم بعد أن قدّمت لهم المنح السخية التي نهبتها من البلاد التي احتلتها ، وفي الوقت نفسه تكون قد أفقرت أهل الجزائر ، فيضطّرون نتيجة الحاجة إلى الخضوع للمعتدين ، والرضوخ لأوامرهم ، فيصيبهم الذلّ ، وما ذلّ قوم إلا وسلّموا قيادهم لغيرهم ، كما عمل الفرنسيون على نشر المقاسد وشيوع الرذيلة وخلع المرأة المسلمة من مجتمعتها المسلم ، وجعلها تقلّد المجتمعات الغربية التي لا تعرف حشمة ولا حياة ، ولا حرمة ولا وقاراً ، فقد ترك الفرنسيون جبل الفساد على مدها ، وبدروا الحب لكل رافق أو رافقة ، ومنى انطلق الناس وراء شهواتهم تركوا الآخرين يرتعون في مزارعهم ، ولا يزالون أيهم تسلّم زمام الأمر فيه .

وقفت القبائل في وجه الاستعمار الفرنسي الصليبي ، وقد وجدت في الفرنسيين حقداً شديداً ضدّ المسلمين وخيانة وعدواً ونقضاً للمعهود ، لقد أمر القائد الفرنسي « روفيجو » بتحويل أجمل مسجد في مدينة الجزائر إلى كنيسة ، فقام الجنود الفرنسيون باقتحام المسجد على حين كان في داخله أربعة آلاف مسلم ، وأعملوا فيهم القتل بالحرايب ، وهم يؤدّون الصلاة داخل المسجد

كان شيوخ قبائل المرابطين ، وهم من خرج من الأندلس ، واستقر في الجزائر ، قد صاقوا ذراعاً بأعمال الفرنسيين ووحشتهم ، فشنواوروا فيما بينهم ، وأشار عليهم أحدهم - وهو عبي الدين بن مصطفى الحسي - بالتوجه إلى سلطان المغرب ، ففعلوا ، ووعدهم عبد الرحمن بن سليمان سلطان المغرب ، وأرسل لهم ابنه علياً بقوة تقدر بخمسة آلاف مقاتل ، فاجتمع المرابطون ، وياهموا عبي الدين أميراً عليهم لقتال الفرنسيين ، فقادهم مدة سنتين ، ثم تنازل لابن عبد القادر^(١) .

كان في الجزائر ما يقرب من ستة آلاف من العثمانيين قُتل منهم ألف وخمسة ، وعمل الباقون مع الجزائريين . أما اليهود فقد كانوا أكبر أعوان الفرنسيين ، وأسوأ أعداء المسلمين ، مع أن الأسباب المباشرة لاحتلال فرنسا للجزائر إنما كانت نتيجة مطالبة الجزائر لفرنسا بدينونها وحقوق رعائها من يهود حيث كانت لهم ديون على الحكومة الفرنسية يومذاك .

أعلن عبد القادر الجزائري الجهاد ، ونظم حكمه فكان بمثابة رئيس للوزراء ، وله نائب ، ووزراء للخارجية ، والجزارة ، والأوقاف ، والزكاة والأعشار ، والجزارة الخاصة ، وكان للوزراء كتبة ، واختار مجلساً للشورى يتألف من أحد عشر عضواً يمثلون مختلف مناطق البلاد ، وعمل رأسهم كان

(١) عبد القادر بن عبي الدين بن مصطفى الحسي الجزائري ، وُلد عام ١٢٢٢هـ في (القبطة) إحدى قرى ولاية وهران ، وتعلم في وهران ، وخرج مع أبيه عام ١٢٤١هـ ، فراراً للنبذة ، ودمشق ، وبغداد ، وياهمه الجزائريون للقتال الفرنسيين ، فقاد الجهاد خمس عشرة سنة ، وحارب نفوداً سباعاً ، المحمدية ، وأنشأ معاقلاً لصنع الأسلحة والأدوات الحربية ولباس الهند ، ولما انقطع دعم سلطان المغرب ضعف عبد القادر ، فطلب شروطاً للاستسلام وهي: حياة الفرنسيين ، فاستسلم عام ١٢٦٣هـ ، ففوه إلى (طولون) ، ثم نقوله إلى (أبولون) ، فبقي فيها أكثر من أربع سنوات ، وزاره في سجنه الإمبراطور نابليون الثالث ، وأطلق سراحه ، ولكن اشترط عليه ألا يعود إلى الجزائر ، فغادر باريس ، واستتبطن ، ودمشق ، واستقر في دمشق عام ١٢٧١هـ ، وفيها حرق الصليبيون عندما وقعت أحداث عام ١٢٧٧هـ ، وتوفي في دمشق عام ١٣٠٠هـ .

قاضي القضاة ، ونظم الجيش فكان الرقيب بقواد اثني عشر جندياً ، ورئيس الصف بقواد عشرين جندياً ، وبقواد السيف مائة جندي ، والأعيا ألف جندي . وكان في كل منطقة من الجزائر رئيس عليها ومعه عدد من المقاتلين ، يتفاوت بين منطقة وأخرى . واتخذ من مدينة (المعسكر) قاعدة له ، واتصل بين بقي من العثمانيين فأعلنوا السمع والطاعة .

توفي عبد القادر الجزائري أميراً للجهاد في ٢٩ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ (٢٢ تشرين الثاني ١٨٣٢م) ، ولكن رفض البيعة والطاعة بعض المقاتلين المنافسين ، حسداً من عند أنفسهم لتكون لهم الإمرة ، واضطُر إلى الصدام معهم ، وانتصر عليهم ، ودخل مدينة تلمسان ، وعامل أهلها أحسن معاملة ، وتوفي والده في هذه الأثناء .

استولى القائد الفرنسي «دي ميشيل» على (أرزو) و(مستغانم) ، وقد أسرع عبد القادر وأغار عليها ، وحاصر مستغانم ، واضطُر إلى العودة إلى قاعدته في (المعسكر) . وعقد الجنرال «تريزيل» معاهدة مع «مصطفى ود إسماعيل» رئيس قبائل (الدوائر والزمالة) ، ثم جرت معاهدة بين الأمير عبد القادر والجنرال دي ميشيل في تاريخ ١٧ شوال عام ١٢٤٩هـ (٢٦ شباط ١٨٣٤م) ، لتوقف القتال ، وإطلاق سراح الأسرى ، وحرية التجارة ، واحترام عادات وديانة المسلمين .

لم ترق المعاهدة السابقة للفرنسيين ، فاستدعوا «دي ميشيل» ، وعينوا حاكماً للجزائر ، هو «ديزلون» ، وأصبح حاكماً عاماً بعد أن كان سلفه قائداً للحملة . فقرر الحاكم الفرنسي نقض المعاهدة السابقة ، وجاءت الظروف مواتية له ، إذ هُزم عبد القادر أمام مصطفى ود إسماعيل ، ثم التقيا ثانية في معركة طاحنة في سهل (عمرز) يوم ٧ ربيع الأول ١٢٥٠هـ (١٣ تموز ١٨٣٤م) ، غير أنها قد تصالحها ، ولكن استطاع عبد القادر من الانتصار على منافسيه الآخرين وهما «سيدي العربي» ، و«الغهازي» رئيس قبائل بني أنجاد . ألغى «ديزلون» المعاهدة ، وسار عبد القادر ففضي على تمرّد قيادة

أولاد سيدي العربي في وادي الشليف ، ثم انطلق بعدها إلى موسى حسن الملقب بأبي حمار ، وكان قد احتل بلدة (المدية) فانصرف عليه . وكان لا بد من الصدام مع الفرنسيين ، فالتقى عبد القادر مع الجنرال « تريزيل » على جبه المقطع قرب الساحل ، فانصرف عبد القادر انتصاراً رافعاً ، واضطرّ الفرنسيون على توقيع معاهدة (المقطع) مع عبد القادر في الأول من ربيع الأول ١٢٥١هـ . (٢٦ حزيران ١٨٣٥م) .

استدعى الفرنسيون « ديبلون » ، وحلّ الجنرال « دارلانغ » مكان الجنرال « تريزيل » ، وأعيد « كلوزيل » إلى الجزائر في تاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٥١هـ . (١٠ آب ١٨٣٥م) ، ومنها سار إلى وهران ، فوصل إليها في ١ شعبان ١٢٥١هـ . (٢١ تشرين الثاني ١٨٣٥م) ، وبعد ستة أيام انطلق نحو مدينة (المعسكر) قاعدة الأمير عبد القادر سائياً عشر ألقاً من المسانلين ، واستطاع دخولها في ١٦ شعبان ١٢٥١هـ . (٦ كانون الأول ١٨٣٥م) .

أعاد الأمير عبد القادر جمع القبائل ، وعاهدوه على الجهاد مرة ثانية ، وخرج بهم للدفاع عن تلمسان ، وخرج قائد مستغاث الجديد « بوشناق » ليشاغل الأمير عن مدينة المعسكر ، غير أن قواته التقت مع جيوش المسلمين عند (البطحة) ، فتمزق شمل جنده ، وعاد مدحوراً إلى (مستغاث) ، أما الأمير عبد القادر فقد سار لتأديب قبائل الزمالة التي تحالفت مع الفرنسيين ، فقتل قائدها ، ونابح سيره نحو تلمسان ، فالتقى بقوات جديدة للزمالة بقيادة رئيسها مصطفى ود إسماعيل ، فدحرها بعد أن أباد قسماً منها ، ورجع الباقي إلى تلمسان ، ثم التقى بعبد الله غهاري قائد قبيلة « أنجاد » الذي جاء دعماً للزمالة ، ولكن أفراد هذه القبيلة فرّوا مباشرة ، وخرج رئيسهم .

وأراد « كلوزيل » إخراج نفسه من الحرج الذي وقع فيه بهزيمة القبائل التي تتعاون مع فرنسا ، فسار إلى تلمسان يريد دخولها بثمانية آلاف جندي ، واصطدم مع الأمير عبد القادر بمعركة حامية على أبواب تلمسان ، وانضمت بعض القبائل إلى الفرنسيين إلى جانب مصطفى ود إسماعيل ، وتمكّن

الفرنسيون من دخول تلمسان في تاريخ ٢٥ رمضان ١٢٥١هـ . (١٣ كانون الثاني ١٨٣٦م) ، واضطرّ الأمير عبد القادر إلى الانسحاب إلى (وجدة) على الحدود الجزائرية مع المغرب . وفرض « كلوزيل » على أعوانه من العرب مائة ألف فرنك دليلاً على إخلاصهم .

كان هدف « كلوزيل » إبقاء صلّة بين الساحل وتلمسان ، ووجد أن منطقة (تافنة) صالحة لتأمين هذا الاتصال ، وإن كانت منطقتاً جبلية تفصل بين الساحل وتلمسان ، وبيتها كان في (تافنة) ، ووجد نفسه أمام جيش يقوده الأمير عبد القادر ، فانهزل « كلوزيل » ، وانسحب إلى تلمسان ، حيث ترك هناك حامية بقيادة نالته « كافينيك » ، وهرب باتجاه وهران ، وإذا بكوكبة من جنود الأمير عبد القادر تلاحقه حتى أبواب وهران حيث حجّبه المدينة ، وحالت بينه وبين مطاردته ، ولكنه استمرّ يلهث من الخوف ، وأصدر تعليمات بتعيين الجنرال « دارلنغ » قائداً على وهران ، والجنرال « بهارنخوا » على الهند ، وانسحب هو إلى مدينة الجزائر . وعندما شعر بالأمن وابتعد عن الحصن أصدر بياناً أعلن فيه أن الحرب قريبة الانتهاء ، وأن الأمير عبد القادر قد أنهكته المزايم . وفي النهاية أعطى تعليمات للجنرال « دارلنغ » بإقامة حصن في (تافنة) لتأمين الصلة بين وهران وتلمسان .

وأقام الجنرال « دارلنغ » الحصن في (تافنة) ، واصطدم بالمسلمين في عدة معارك ، وكان يحاصر مع جيشه في كل مرة حتى استطاع الوصول إلى وهران خائراً القوي بعد أن ترك أكثر أتباعه جنباً في العراء ، وأخبر حكومته بما حدث ، وطلب منها الدعم ، فأرسلت له التجهيزات ، ووصل الجنرال « بيجو » على رأس ثلاث فرق عسكرية إلى (تافنة) يوم ٢١ صفر ١٢٥٢هـ . (٦ حزيران ١٨٣٦م) ، وفتح الطريق إلى تلمسان بالقوة ، واصطدم مع الأمير عبد القادر في معركة على ضفاف نهر (الزقاق) ، وانتصر فيها بعد أن تحلّت القبائل عن مواقعها في جيش الأمير عبد القادر . وانتفش « بيجو » زهواً بما أحرزه ، وأبلغ حكومته وسافر إلى باريس .

وجد « كلوزيل » بعد أن رجع من فرنسا أن ينهي على الباي أحمد في (قسنطينة) - فوصل إلى (عنابة) في شعبان ١٢٥٢ هـ (تشرين الثاني ١٨٣٦ م) ، ومنها انتقل إلى (قلنا) ثم سار إلى قسنطينة ، فاصطدم مع ابن عيسى في معركة حامية فقد فيها معظم جنده ، ومن بينهم ابنه ، ونجا هو نفسه بقدْر من الله ، فعزك فرنسا ، وانتقل إلى أسبانيا حيث قضى بقية حياته فيها .

لما هُزم « كلوزيل » أمام أحمد باي قسنطينة هجم الأمير عبد القادر ومن انضم إليه على الفرنسيين فلم يبق لهم أي أثر في إقليم وهران ، وأصبح سهل (منبجة) تحت نفوذه ، ثم أصدر أوامره إلى مصطفى التهامي وابن حبيدي بالتوجه إلى مدينة وهران لاحتلالها ، وأصدر أمراً آخر إلى محمد بن علال لاحتلال مدينة الجزائر ، وقد استطاع محمد بن علال دخول الجزائر ، وتوجه الأمير عبد القادر لدخول تلمسان .

حوصر الفرنسيون حتى أصابهم الجوع ، فعمل أحد اليهود ، واسمه « دوران » في إقناع الأمير عبد القادر لإمداد الفرنسيين بالطعام والحبوب ، وأن يمدّوه بالخبز والرصاص .

ولما وصل الجنرال « بيجو » إلى الجزائر بدأ بالاتصال مع الأمير عبد القادر ، ونتيجة الاتصالات كانت معاهدة (ثالثة) . إذ عقد الأمير عبد القادر مؤلفراً قرب (تافنة) دعماً إليه زعماء المسلمين الجزائريين ، والقادة العسكريين ، ورؤساء القبائل ، وحدّثهم عن المعاهدة مع الفرنسيين ، وبعد مناقشات وخلافات وُقعت المعاهدة في تاريخ ٢٦ صفر عام ١٢٥٣ هـ (٣١ أيار ١٨٣٧ م) .

وتنصّ المعاهدة على ما يلي :

- ١ - يعترف الأمير عبد القادر بالسلطة الفرنسية على الجزائر
- ٢ - تحتفظ فرنسا لنفسها بوطن في بلدان : وهران ، ومستغانم ، ومازغران ،

ونواحيها المحيطة بوهران وأرزو ، ومنطقة أخرى محدودة من الشرق ببحر القلعة والساح التي بحري فيها ، ومن الجنوب يمتدّ يبدأ من الساح المذكورة ماراً بالصفة الجنوبية للبحيرة ويمتدّ إلى وادي المالح في اتجاه سيدي سعيد ، ومن هذا الهم إلى البحر يكون تابعاً للفرنسيين .

أما إقليم الجزائر فبعد منطقة فرنسية : مدينة الجزائر ، والساحل ، وسهل منبجة محدّداً من الشرق بوادي الحضرة إلى أمام حتى حدّ رأس أول جبل ، حتى وادي (شقة) ، ويدخل في فلك (البليدة) وسائر نواحيها ، وغرباً من وادي (شقة) إلى المد المقابل لوادي مازغران ، ويمتد من هناك حتى يوازي ساحل البحر ويشمل القليعة ونواحيها كلها .

٣ - يحكم الأمير عبد القادر إقليم وهران ، وإقليم (تيطري) ، وما لم يحدّد في المادة الثانية لفرنسا ، وليس له الحق في دخول أي جزء آخر من الولاية .

٤ - ليس للأمير أية سلطة على المسلمين الذين يرغبون في الإقامة في المنطقة الفرنسية ، ولكن هؤلاء حرية الانتقال منها ، والإقامة في المنطقة التابعة للأمير عبد القادر ، وفي الوقت نفسه يمكن للسكان المقيمين في المناطق التابعة للأمير أن ينتقلوا منها ، ويقموا في المناطق الفرنسية .

٥ - يتنصع المسلمون الذين يقيمون في المنطقة الفرنسية بحرياتهم الدينية ، ويحكمهم إقامة المساجد ، وممارسة شعائر دينهم في كل خصوصياته تحت سلطة قضائهم وعلماهم .

٦ - يقدّم الأمير للجيش الفرنسي ثلاثين ألف مكيال من الفصح ومثلها من الشعير ، وخمسة آلاف رأس من البقر ، ويتم تسليم هذه المواد في وهران على ثلاث دفعات ، تعطى أولها في منتصف أيلول ، ويقدم الباقي بعد شهرين متتاليتين بينهما شهر واحد .

٧ - يمكن الأمير أن يشتري من فرنسا البارود ، والكتبريت والأسلحة التي يحتاجها .

٨- تمتع الكراغلة الذين يرغبون في البقاء في تلمسان أو غيرها بحرية التملك ، ويعاملون كمواطنين . أما إذا رغبوا في الانتقال إلى المنطقة الفرنسية فعليهم أن يبيعوا أملاكهم أو يؤخروها قبل الانتقال .

٩- تتخلى فرنسا للأمير عن (راشقون) ، و (تلمسان) وقلعتها ، وعن كل المدافع التي كانت فيها ، ويتعهد الأمير بنقل الأمتعة كلها إلى وهران إضافة إلى العتاد الحربي التابع للحامية الفرنسية في تلمسان .

١٠- تبقى المبادلات التجارية حرة بين المسلمين والفرنسيين ، ويمكن لكل طرف أن يقيم مبادلة في منطقة الآخر .

١١- يلقى الفرنسيون موضع الاحترام بين المسلمين ، وكذا المسلمون بين الفرنسيين ، ويضمن المسلمون الأملاك التي اقتناها الفرنسيون في منطقة المسلمين أو التي يمكن أن يفتسوها ، ويتصرفوا بها في حرية ، ويضمن الأمير حسارة ما قد يسيئه المسلمون فيها .

١٢- يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية معها كانت دون إذن فرنسا .

١٣- يتم تبادل المجرمين بين المظلتين .

١٤- لا يصبح إجراء المعاملات التجارية للدولة إلا في الموانئ الفرنسية .

١٥- يكون لفرنسا ممثلون لدى الأمير ، وفي المدن الخاضعة لسلطانه ليعملوا وسطاء لمصلحة الرعايا الفرنسيين ، وللنظر في كل الخصومات التي قد تحدث بينهم وبين المسلمين ، وللأمير الامتياز نفسه في المدن والموانئ الفرنسية^(١) .

رشقون ٢٦ صفر ١٢٥٣هـ ، ٣١ أيار ١٨٣٧م .

بعد هذه المعاهدة تفرغ الأمير عبد القادر لتنظيم شؤون دولته وتصفية

(١) انظر المعاهدة في سلسلة جهاد شعب الجزائر - الجزء الرابع - سنام العسل - دار الفلتر - جروت

مناخيه ، كما تفرغ الفرنسيون للقضاء على أحمد باي قسطنطينية . وضع الأسف ، يبدو أن المسلمين لم يتعاون بعضهم مع بعض رغم أنهم يقاتلون الفرنسيين ، وربما كان بعضهم يتنظر ليرى مصرع الآخر على يد العدو الصليبي المشترك ، وهذا ما كان يتظره الأمير عبد القادر لأحمد باي قسطنطينية ، بعدما كان الجنرال « كلوزيل » يوجه جهده لأحمد باي قسطنطينية كان الأمير عبد القادر يتنظر نتيجة الصراع ، فلما انتصر الساي تحرك عبد القادر ضد الفرنسيين ، وهذا ما يجعل التفكير يسبح بعيداً ، ويقف عند دراسة كل جزئية أو قول كل كلمة قد تأتي في موضع الشاء . وكان الأمير عبد القادر صديقاً من مشايخ الطريقة الدرقاوية ، وله مناصبات لمشايخ بقية الطرق .

وغيره ، قال ، حاكماً عاماً حديثاً للجزائر في ٣ رمضان ١٢٥٣هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٨٣٧م) ، ويجعل معه تعليمات محددة للتمسك ببعض المناطق التي تصل بين مدينة الجزائر وقسطنطينية إذ أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للفرنسيين من ناحية التعمير والانتقال ، وعندما وصل الحاكم العام الفرنسي إلى الجزائر أرسل هذه التعليمات إلى الأمير عبد القادر الجزائري ، وأخذ في مفاوضته في سبيل تنفيذها .

وعرف الأمير عبد القادر من خلال التعليمات ما تنويه الحكومة الفرنسية لذا فقد أسرع واحتل هذه المناطق ، وشدد قبضته عليها ، ونظم أمور قبائلها ، وعين عليها أحمد بن سالم نائياً له .

أرسل الحاكم الفرنسي ، قال ، الجنرال « دوسال » إلى (مليانة) في ذي القعدة ١٢٥٤هـ (شباط ١٨٣٩م) حيث يعقد الأمير عبد القادر مؤتمراً لروساء القبائل وزعماء المسلمين ، وقد تكلم الجنرال « دوسال » للمحضور ، وحاول أن يبرهن لهم على ضرورة التنازل عن هذه المناطق لمصلحة الفرنسيين ، فكان جواب الجميع أن الحرب خير من التنازل . وحاول الأمير عبد القادر تغطية ما قام به من عمل عسكري بعمل سياسي فاتصل بملك فرنسا « لويس

فليب ، وبوزير الخارجية الفرنسية ، ولكن لم يفده ذلك شيئاً إلا أن فرنسا مصممة على العمل العسكري .

جاء دوق دي أورليانز - ابن الملك لويس فيليب - للإشراف على تحريك عملية فرنسية من قسنطينة إلى مدينة الجزائر عن طريق المنطقة المتنازع عليها ، واحتلوا باب الحديد بحيلة وأوراق مزورة ، فاحتج الأمير عبد القادر ، وأعلن الحرب على القوات الفرنسية في تاريخ ٢٢ رمضان ١٢٥٥ هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٨٣٩ م) ، وهاجم المناطق الفرنسية ، فاعتصم الفرنسيون في مدينة الجزائر ، ولكن مدافعهم قد أوقفت هجوم الأمير عبد القادر ، وساء الدعم إلى المارشال ، قال : « فأصبح جيشه ثلاثين ألفاً ، وأعلنت فرنسا أن الجزائر منطقة فرنسية ، لا يمكن التنازل عنها ولا التراجع عن هذا أبداً .

كان الأمير عبد القادر يتجنب الصدام مع الفرنسيين في معركة نظامية لقلّة جنده أمام القوات الفرنسية ، وإنما كان يعتمد على الإغارة والهجوم على أجنحة القطعات الفرنسية ، وحرب العصابات وخاصة في الجبال .

تولى المارشال ، بيجو ، حاكماً عاماً فرنسياً جديداً للجزائر في ١ محرم ١٢٥٧ هـ (٢٢ شباط ١٨٤١ م) ، وبدأ يطارد الأمير عبد القادر ، ولجأت القوات الفرنسية من مياغنة الأمير بالقرب من زاوية الرباط سيدي يوسف في ٢٨ شعبان ١٢٥٩ هـ (٢٢ أيلول ١٨٤٣ م) ، واستطاع أن ينجو ، ثم هزم في معركة وقعت في ١٨ رمضان ١٢٥٩ هـ (١١ تشرين الأول ١٨٤٣ م) ، واضطرّ للتوجه نحو حدود المغرب ، وتمّ نتيجة ذلك اشتباك بين الفرنسيين والمغاربة ، واحتلّ المارشال ، بيجو ، مدينة (وجدة) ، ثم قام الأسطول الفرنسي بضرب مدينة (طنجة) المغربية ، ومدينة (موغادر) المغربية أيضاً ، وهذا ما جعل المغرب ترضخ لمطالب فرنسا ، وتتوقف عن دعم الأمير عبد القادر واحتضانه ، وهذا ما أثار شعور المسلمين في المغرب ، فراسلوا الأمير عبد القادر لمساعدتهم خلع سلطانهم وتسليمه أمرهم ، غير أنه قد رفض ذلك .

وفي ربيع الأول ١٢٦١ هـ (آذار ١٨٤٥ م) وضع محمد بن عبد الله الملقب « بومعزة » - من مشايخ الطريقة السدرقاوية - لواء الجهلك - ورجع المارشال ، بيجو ، إلى الجزائر ، ووصل عدد قواته إلى مائة وعشرين ألفاً ، وبدأ حرب إبادة تامة للسكان ، والحياة كانت ، والمزارع ، فوقع الذعر في قلوب الناس ، وبدؤوا يتخلّون عن الأمير عبد القادر الذي اضطرّ إلى مراسلة الجنرال « لامور سير » ، والإعلان له عن رغبته في الاستسلام وذلك في تاريخ ١٤ محرم ١٢٦١ هـ (٢١ كانون الأول ١٨٤٧ م) فوافق مباشرة على شروطه ، وفي ١٨ محرم من العام نفسه غادر الأمير عبد القادر الجزائر مع ثمانية وثمانين من أتباعه إلى حيث لا رجعة ، حيث اعتقل في جنوب فرنسا في (علولون) (و أنوار) أكثر من أربع سنوات ، وزالت بعد مدّة ملكية لويس فيليب ، وأعلنت الجمهورية التي انقلبت إلى إمبراطورية ، واعتل العرش نابليون الثالث ، فرار الأمير عبد القادر في سجنه ، وأطلق سراحه بشرط ألا يعود إلى الجزائر ، فرار باريس ، واستابول ، ثم استقرّ في دمشق عام ١٢٧١ هـ ، وبقي فيها حتى مات عام ١٣٠٠ هـ .

حركات المقاومة : لم تبدأ مقاومة الجزائريين بعد رحيل الأمير عبد القادر أبداً ، فما تدلّع ثورة وعهداً ، ويتقطع نزيغ الدم ، ويضمّد المجاهدون جراحهم ، حتى تقوم حركة عارمة في جهة ثانية ، وإذا كان يؤخذ على حركات المقاومة هذه أنها لم تؤخذ جهودها ، ولم تحفظ للقيام في وقت واحد في مختلف المناطق ، وليس لهذا ما يبرّزه ، إلا أننا نحاول أن نجد لها الأعداء في صعوبة الاتصال والمواصلات ، ويجب أن لا نسقط الحاضر على الماضي ، وننظر إلى الحاضر وما فيه من سهولة الاتصال وسرعة المواصلات ، إذ لم يكن هذا متوفراً في تلك الأيام . كما أن كثرة القبائل ، والمنازعات فيما بينها ، يلعب دوراً في هذا ، إضافة إلى عدم الوعي ، وعدم الفهم الصحيح للإسلام ، والطرق الصوفية ، والمنافسة فيما بينها ، ويجب ألا ننسى حظ النفس (ما دام الوعي الإسلامي قليلاً . وإذا كنا نشي على من بقي في الساحة

بجاهداً فإننا لا نعرف عن الدين مضوا شيئاً ، فقد اتهم بعضهم بالخيانة وأعدم ، وهُزم بعضهم في الميدان وقُتل ، ولو استمر ربما كان حيراً ممن بقي . ولكن قوّت الأحداث مُصلحة من وائته الظروف ، وعاش ، وأصلح عليه المُدبّون كل صفات الرجولة ، وأعطوا من انتهى غير ذلك ، وهكذا إن لم تدون الأحداث إثر وقوعها ، ولحفظ ترويضها العبرة .

لقد قام الكثير من الثورات ، وحركات المقاومة ضدّ الفرنسيين ، ولعلّ من أهمّها :

- ١ - حركة ناصر بن شهره عام ١٢٦٧هـ ، وكان يتقلّب بين (نغزوة) و (الجريد) .
 - ٢ - حركة عماد الأحمدين عبد الملك المعروف بالشريف ، ووسطه عام ١٢٦٧هـ ، وقد تمّ القضاء عليها في ربيع الأول ١٢٧١هـ (كانوا الأول ١٨٥٤م) ، وإل كانت قد استمرت قليلاً بعد ذلك بقيادة الحاج عمر ، والإخوان الرحامين .
 - ٣ - ثورة قبيلة بني لالا فاطمة ، واستمرت حتى ٢٠ قتي القعدة ١٢٧٣هـ (١١ تموز ١٨٥٧م) .
 - ٤ - حركة الصادق بن الحاج من أولاد سيدي منصور ١٢٧٣ - ١٢٧٥هـ .
 - ٥ - حركة عماد بن بوختاش من أولاد سيدي رحاب البراكيتية ١٢٧٦هـ .
 - ٦ - ثورة أولاد ابن عاشور .
 - ٧ - ثورة أولاد سيدي الشيخ في جنوب وهران .
 - ٨ - حركة ابن خلدوة ، أبو بكر بن قنور بن خلدوة ١٢٧٥ - ١٢٨٦هـ .
 - ٩ - حركة الصبايحية ١٢٨٦هـ .
 - ١٠ - حركة أولاد عيّدون بن (الميلة) .
 - ١١ - حركة أولاد خليفة بن (تبة) .
- ثم جاءت حركة محمد المقراني .
- ولعلّ الدافع الأول لهذه الثورة وما قبلها الوحشية البالغة التي يرتكبها

الفرنسيون بحقّ الشعب المسلم الجزائري ، من هيب للأرض ، وسلب للأموال ، وهتك للأعراض ، وإتداء للأفراد ، وحرق للزروع . ثمّ الجهاد في سبيل الله ضدّ المعتصنين الصليبيين الذين يعيشون في الأرض فساداً ، وأحيراً الدفاع عن البلاد والعباد والحقوق ، ولكن يجب ألاّ ننسى الدوافع الأخرى ، فالمعتصنون كانوا يتبرون الناس ضدّ المعتدين ، ويعملون فكرة الحامعة الإسلامية ، والجزائريون جزء من هذه الأمة الإسلامية ، والخلافة التي أسست للمعتصنين لجميع عناصر الأمة بعضها إلى بعض ، فلا بدّ من أن يعملوا على الإثارة ضدّ الصليبيين ، وإن كانوا لا يستطيعون فعل شيء ، إذ تحدى بهم الأخطار من كل مكان ، حتى إن المسلمين قد أخذوا يأثمرون بأوامر الصليبية العنيفة ، ويؤدّون دورهم في خدمتها ، ولعلّ والي مصر محمد علي واه إبراهيم كانا الصورة المثلى لهذا الاتهام ، فقد أمهكا الدولة إضافة إلى ما تعانيه من إهناك في قتال الصليبيين الأوربيين : الروس ، والإنكليز ، والفرنسيين ، والنمساويين ، وأمم أوروبا وشعوبها كلها .

وهناك انتقال بحمي الدين بن عبد القادر الجزائري من دمشق إلى الإسكندرية فنوس ، والاحتفاء على الحدود بين تونس والجزائر ، والانتشاء برحلات الجزائر ، ومراسلة مقاتلها ، والتفاف المهاجرين والغازين والمشرّدين الجزائريين حوله ، وإشاعة قرب ساعة الخلاص ، وإعداد جيش عشائري لاستعادة الجزائر .

وهناك هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) ، فشجّع ذلك الجزائريين على الثورة والثأر .

وهناك الكوارث الطبيعية ، من سنوات عحاقب ، وانتشار مرض الكوليرا ، وغزو الجراد ، وكلها أدّت إلى تدهور الحالة الاقتصادية المبتة من سوء تصرف المستعمرين ، فانتشرت المحاصة ، وجاء اليهود فاستغلّوا تلك الجماعة أشبع استغلال ، فأخرج المجرع الناس مع ما في نفوسهم من واجب الجهاد ، وواجب الدفاع عن الأرض ، وواجب مقاتلة المعتصنين .

حركة محمد المقراني : انطلق محمد المقراني مجاهداً في سبيل الله ، فانزراً على المعتصمين الصليبيين ، مدافعاً عن حقوق العباد ، ولحظ على بلدة (البرج) في تاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٣٨٧هـ (١٦ آذار ١٨٧١م) ، وفي الوقت نفسه أمر أخاه « بومرزاق » بالتحرك في منطقة سور الغزلان ، وابن عمه وصهره السعيد بن داود بالتحرك في منطقة (الحطمة) وبلاد أولاد نائل ، وابن عمه الثالث بوزيد بن عبد الرحمن بالرحف إلى البرج مع خمسة عشر ألف مقاتل لدعم الثورة . غير أنه فشل في دخول بلدة البرج بعد حصار دام عدة أيام .

واستشهد محمد المقراني وهو بصلي ، إذ باغته الفرنسيون ، ولم يكن قد أخذ حذره بالشكل المقروض ، وذلك في تاريخ ١٥ صفر ١٣٨٨هـ (٥ أيار ١٨٧١م) ، ولما يحض على نورته أكثر من واحد وخمسين يوماً ، ومع ذلك تعدّ حركة محمد المقراني من أكبر حركات المقاومة الجزائرية ضدّ الفرنسيين ، إذ اشترك فيها أكثر من مائتي ألف مجاهد ، وخاضوا أكثر من ثلاثمائة وأربعين معركة ، وعمل ضدّهم ما يزيد على ثمانمائة ألف مقاتل فرنسي .

ثورة الشيخ محمد أمزيان الحداد : ويسمى إلى الطريقة الرحمانية^(١) التي كان لها دورٌ في مقاومة الاستعمار الصليبي الفرنسي في الجزائر . فقد ساهم في الجهاد مع عبد القادر الجزائري ، وفي ثورة الشريف « بونيلة » عام ١٢٧٢هـ ، وقاد الحاج عمر شيخ الرحمانيين حركةً بنفسه واعتقل ، ونُفي إلى تونس ، كما قادت زوجته « لالا فاطمة » حركةً بنفسها ، وهي بنت الشيخ علي بن عيسى الخليفة الأول لمؤسس الزاوية الرحمانية ، فلما اعتقلت قائد الرحمانيين محمد أمزيان بن علي الحداد ، إذ آلت إليه مشيخة زاوية (صدوق) ، وقد دفع

(١) نسب الطريقة الرحمانية إلى مؤسسها محمد بن عبد الرحمن اللقوي عام ١٢٠٩هـ ، ولد في قرية (آيت إسماعيل) في حيد جرجورة ، ودرس بالأزهر في مصر ، وأسس المدرسة الحفصية نسبة إلى أستاذه بالأزهر محمد بن سالم الحفصاني ، وصار له أتباع وتلامذة وأسسوا مدارس وعندما توفي خلفه في مشيخة الطريقة علي بن عيسى والد « لالا فاطمة » .

ولديه « عزيز » و« محمد » للجهاد ، لكثير من ، واندفع الناس وراءها للجهاد حتى عمّت الثورة شرقي الجزائر كله .

كان محمد المقراني قد دعا محمد أمزيان للجهاد ، فأبدى استعداداه ، وكان بين العائلتين خلاف استطاع محمد المقراني إلزائه .

استسلم « عزيز » للفرنسيين في معسكر آيت عاشم يوم ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (٣٠ حزيران ١٨٧١م) ، واعتقل أخوه « محمد » بعد يومين ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (٢ تموز ١٨٧١م) ، واضطرّ الوالد محمد أمزيان للاستسلام بعد عشرة أيام ٢٤ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (١٢ تموز ١٨٧١م) ، وبعد ذلك ضعفت الثورة .

حركة أحمد بومرزاق : هو شقيق محمد المقراني ، كان أخوه قد وجهه إلى منطقة سور الغزلان ، فأخذ معه ابن عمه علي بن بورنان ، وتابع الجهاد بعد استشهاد شقيقه ، وتعاون مع أبناء الحداد ، فلما استسلم أحدهما ، واعتقل الآخر ، أصبح بومرزاق ، هو القائد الفعلي للثورة ، وأخذ ينتقل من مكان إلى مكان يواجه الفرنسيين ، ويغير عليهم حتى ٤ ذي القعدة ١٣٨٨هـ (١٤ كانون الثاني ١٨٧٢م) حيث ضل مع ابن عمه مسعود بن عبد الرحمن عن القافلة ، وتعرّضا للجوم والعطش ومدة سنة أيام ، ووجدتهما سرية استطاع فرينسيه في حالة إعياء ، فحملتهما إلى المعسكر الفرنسي ، وأسعفتها ، وتعرّفت عليهما ، وكان ذلك في ١٠ ذي القعدة ١٣٨٨هـ (٢٠ كانون الثاني ١٨٧٢م) .

حوكم زعماء الثورة في محكمة الجنابات في فلسطين في تاريخ ١٩ رجب ١٣٨٩هـ (٢١ أيلول ١٨٧٢م) ، واستمرت المداولات أكثر من ستة أشهر ، ثم صدرت الأحكام ، فكانت كما يلي :

أحمد بومرزاق : إعدام .

محمد أمزيان بن علي الحداد : السجن المنفرد لمدة خمس سنوات ، فتوي

عزيز بن محمد أمزيان الحداد : النبي خارج البلاد .

محمد بن محمد أمزيان الحداد : السجن المفرد لمدة عشر سنوات .

فلما رفعت الأحكام إلى رئيس الجمهورية للتصديق ، استندت جمعها بالنفي إلى كالدونيا من قارة أوقيانوسيا ، وعددهم مائة وأربعة مجاهدين ، غير أن الفرنسيين قد عادوا فسمحوا لهم بالعودة إلى الوطن بعد عشر سنوات عدا أحمد بومرزاق الذي بقي في مناه التتبن وثلاثين سنة ، ثم عاد ولكنه لم يلبث سوى سنة في الجزائر حتى توفي . وفرّ عزيز بن محمد أمزيان ، إلى أستراليا فمكة حيث عاش متقللاً بين جدة ومكة حتى شُحح له بالعودة ، غير أنه مات مسموماً في مرسيليا ، ومحمد بن محمد أمزيان الذي توفي في كالدونيا عام ١٣٠٦هـ .

كما صدرت أملاك آل المقراني وآل الحداد كلها .

وبعد إخماد هذه الثورة (١٢٨٨م) ضعفت حركة الجهاد الجزائري ، ونحقت المقاومة ، وقلّت الثورات بسبب الأفعال الوحشية التي قام بها الفرنسيون ، ومنها الإبادة التامة ، وسبب فقدان العنصر القيادي ، إذ استشهد مئات الألوف ، ونفي الألوف إلى فرنسا ، وتونس ، والشام - وخاصة دمشق - ، ومصر ، وليبيا ، وفيه جهات العالم ، وأذل بقية الشعب بالإفطار ، والسجن ، والمراقبة الدائمة ، إضافة إلى الحرب النفسية ، وانتهاك الحرمات ، وجماعات الحرب العالمية الأولى ، وسأقت فرنسا أبناء الجزائر إلى ساحات القتال ، فمات منهم الكثير ، وانتظر الجزائريون نهاية الحرب لعل الضغط أن يخفف عليهم ، فما ازداد المستعمرون في النهاية إلا همجية وشراسة .

الفصل الأول

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في تاريخ ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ (٣ آذار ١٩٢٤م) ، وانقطعت الروابط بين الأمصار وبين الشعوب الإسلامية حتى الواجب الأدبي على الأقل الذي كان على دولة الخلافة تجاه الجزائر ومساعدتها أو غيرها من الأمصار قد زال . وأصبح كل مصر يتسوق على نفسه بصراع الأعداء ، ضعفاً مستكيناً لا إخوة له يسدونه ، ولا أمة ينتمي إليها تكون ظهيرة له ، وهو قليل العدد أمام جموع الأعداء ، قليل الإمكانيات أمام ضخامتها لدى الصليبيين المستعمرين ، منهوك القوى أمام جحافل تترى بعضها وراء بعض ، مقطّع الأوصال أمام ضربات الحصوم ، مفرّق الجماعات أمام تحطيط الأعداء ، وصعوبات المواصلات ، وكتمان المستعمرين .

لقد حمد الشعب العربي المسلم في الجزائر بسبب السياسة الاستعمارية الصليبية التي اتبعتها فرنسا ، لقد دان حكمها بعد الدلّ الذي أصابه ، ووضح للأمر الواقع بعد أن وجد أنه لا قسيل له أمام الباغين ، وخضع لسلطانهم عندما لم يجد له سداً . وخضع لقوانينهم الجائرة عندما زال قادته وعلمائه على أيدي الطغاة الدخلاء .

السياسة الاستعمارية الصليبية : لم يكن هدف فرنسا من قتالها في الجزائر ، ولاستعمارها لبلادها أو لاي مصر آخر ، التخلص من سداد بعض الديون التي عليها ، أو امتلاك بعض الأراضي الحصية ، أو الحصول على

بعض الأماكن ليتوسع فيها أبنائها بعد أن ضاقت بهم بلدانهم ، أو الصلطن
 على بعض منابع الثروات المعدنية ، أو استرقاق السكان ليعدموا أبنائها ،
 ويكونوا لديها عمالاً وخدماء ، أو لتكون الجزائر أو غيرها سوقاً لفرنسا أو لغيرها
 من الدول الصليبية بعد أن تكذبت المصوغات في مستودعات معاملها ، لم
 يكن هذا كله غاية الاستعمار الصليبي ، وإنما قد يكون هذا من بعض
 أهدافها . ويمكن أن يقال هذا بأقل مما حدث ، فإلا معركة واحدة كافية
 لإخضاع الشعب وحكمه فقد مثل هذا في كثير من أجزاء إفريقيا ، وبني
 المستعمرون هناك مشات السنين ، حتى تركوا البلادهم من أنفسهم إذ وجدوا
 أنه من الخير لهم تكليف أحد أبناء البلد بحكمه نيابة عنهم ، وصرحلون عنه
 فيوقرون الكثير ، من المصروفات ، ومن الخنود ، ومن إبعاد الناس عن
 ذوبهم ، و... ومع هذا تأتيهم خيرات البلاد ، ويسقى سوقاً لمحتاجتهم ،
 وأكبر من هذا وذلك عدم إبقاء كراهيتهم من قبل الأهالي ، وتوفير الدماء من
 الطرفين ، أو على الأقل من طرفهم أنفسهم إذ لا يزالون يدماء غيرهم وخاصة
 إذا كانت دماء مسلمة فهي رخيصة مهدورة في نظرهم ، ومن هذه البلدان :
 كينيا ، وموزامبيق ، ومدغشقر ، وجنوبي إفريقيا ، وأنغولا ، والغابون ،
 وزائير ، والكونغو ، ورواندا ، وبوروندي ، ومين ، والتوغو ، وليبيريا ،
 و... ولكن الأمر في الجزائر يختلف عن هذه البلدان إذ أن سكانها من
 المسلمين ، والمسلمون تسري في نفوسهم روح الجهاد فمضى أذكاهم الإيمان وثباتها
 وأطلقها كانت على الأعداء سبلاً من الحمم تغذفهم وتلقيهم وراء الحدود ،
 ومع أنها حمم إلا أنها لا تجعل في القلب غلاً ولا حقدًا ، ولا ترتكب متكرراً ،
 ولا تقتل طفلاً ولا امرأة ولا شيخاً ، ولا تحرق زرعاً ، ولا تستقم إلا من مقاتل
 جاء إلى قتال المسلمين طواعيةً ورغبةً ، ولا تنظر إلى من جاء مكرهاً كمن أتى
 راضياً ، لذا كانت غاية المستعمرين الصليبيين جميعاً - من فرنسيين وغيرهم -
 قتل هذه الروح قبل كل شيء ، والتشقي من المسلمين ، فقلوبهم مليئة بالحق
 الصليبي منذ الاحتكاكات الأولى التي دارت بين المسلمين والصارى ، وقد
 جاولوا تفرغها في الحروب الصليبية ، ولكنهم لم يستطيعوا ، بل ازدادت

امتلاء ، ثم فُحِت خلال العصور التي تلت . ومع كل ما ارتكبه في
 الاستعمار الصليبي الحديث فإنه لم يفرغ من هذا الحقد إلا القليل ، وكلما
 تترتب منه شيء جاء الرهبان ليشحونه من جديد ، فإن فشلوا في التصبر ،
 نظروا إلى الإسلام على أنه من وراء فشلهم ، فصَبَّوا جام حقدهم على أهله ،
 وكذلك إن عجزوا عن تنفيذ مهمة ، أو عسروا في نقاش ، أو عجزوا في
 جدال ، حملوا الإسلام وأهله مسؤولية ذلك ، ولم يرجعوا إلى أنفسهم ذلك
 العجز وذلك القتل ، فهم يجادلون بما لا يتفق مع النفس البشرية ، ويتناقضون
 بما صاغوه هم أو أسلافهم لأنفسهم من كتاباتٍ وقالوا : هي من عند الله ، وما
 هي من عند الله . . .

لقد أراد المستعمرون الصليبيون إذن إماتة روح الجهاد عند المسلمين ،
 والتشقي منهم قبل كل شيء . لذلك أقدموا على ما ارتكبه من جرائم ،
 ووحشية ، وإبادة ، وهتكٍ للأعراض ، وسلبٍ للأموال ، وهبٍ للأموال ،
 وامتلاكٍ للأراضي بالقوة .

إن الوسيلة الوحيدة لإماتة روح الجهاد هي هدم العقيدة ، فإذا ما تمَّ
 للفرنسيين ذلك أمكنهم ترسيخ أقدامهم ، والتحكُّم بالمسلمين ، والتشقي
 منهم ، ثم تهب أراضيهم وأموالهم ، وجعلهم خدماً عند التصاري الفرنسيين .

١ - السيطرة على مراكز الإشعاع : وضع المستعمرون الصليبيون نصب
 أعينهم المساجد ، فهي مراكز الإشعاع الإسلامي ، حيث يلتقي فيها
 المسلمون ، ويؤدون عبادتهم ، ويستمعون إلى خطب الجمعة التي تسير
 الدرب ، وتزيد الوعي ، وفيها يتعلَّم الناشئة القرآن ومبادئ الإسلام ، فهي
 لذلك عدو التصراية الأول ، إذن يجب التخلص منها والقضاء عليها ، ومنذ
 أن دخل الفرنسيون الجزائر بدأوا بهذه الخطة ، ولتأخذ على سبيل المثال مدينة
 الجزائر نفسها ، إذ يصعب الحديث عن كل مدينة وكل قرية ، وقد يسب
 للقراري أيضاً مللاً ، لقد كان في مدينة الجزائر يوم دخلها الفرنسيون عام
 ١٢٤٦ هـ مائة وستة مساجد ، وبقي فيها يوم خرجوا منها عام ١٣٨٢ هـ ثمانية
 مساجد فقط ، وكانت هذه المساجد تُحوَّل إلى كنائس ، وإلى سكناتٍ للحيش

أو الشرطة ، وإلى اصطبلات للخيول ، أو حظائر للأغنام ، وربما كانت تُهدم
تُحوّل أرضها إلى أبنية وغيرها .

٢ - السيطرة على الأوقاف : إن المساجد تعتمد بالدرجة الأولى في تاديبها
مهمتها ، كنفقات الإمام والخطيب ، والأثاث ، والمشرف ، ونفقات طلاب
العلم ، على ما تملك من أوقاف ، ويُعرف الجزائريون بكثرة ما يهبون من مال
وأموالهم إلى المساجد والتكايا ، والزوايا ، فلما جاء الفرنسيون مستعمرين وقَعوا
اتفاقية مع حاكم الجزائر النداي حسين قبل أن يغادروها وسَلَّمهم أمرها ،
وتنص هذه الاتفاقية على احترام الشريعة الإسلامية ، غير أن أول من نقض
هذه الاتفاقية هو الذي وقَّعها ، الحاكم العام العسكري : « دويومون » ، إذ
أصدر بعد شهرين أمراً في تاريخ ٢٠ ربيع الأول عام ١٢٤٦هـ (٨ أيلول
١٨٣٠م) يقضي بالاستيلاء على الأوقاف الإسلامية ، وأتبعه بأمر آخر في
تاريخ ٢١ جمادى الآخرة ١٢٤٦هـ (٧ كانون الأول ١٨٣٠م) يقضي بحل
التصرف بالأموال الدينية بالتأجير والكرام . فإذا ما انقطع المورد الأساسي لقيام
المسجد انتهى دوره ، ثم انتهى وجوده ، وهذا ما حدث إذ زالت أكثر
المساجد ، وما بقي منها قائماً أصبح تعيين الإمام والخطيب والمسؤول عن
النظافة بيد الفرنسيين ، وبعبارة أخرى تعيين أئمة المسلمين وخطيبهم يتم عن
طريق النصارى ، وهذا يعني ألا يُعَيَّن شخص يصلح لأداء المهمة التي يقوم
بها ، وإنما يُعَيَّن أشخاص جهلة يسبون إلى الإسلام ويجعلونه سخرية بالنسبة
إلى العامة ، كما أنهم أنفسهم يكونون سخرية ، وهذا ما يُضعف شأن الدين ،
ويُقلل من هيبة ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن هؤلاء الأئمة والخطباء
المعيَّون من قبل النصارى الفرنسيين غالباً ما يكونون عيوناً للأعداء ، بل هذا
ما يشترطونه عليهم عند تعيينهم ، وغالباً ما يقبلون بهذه الدنية وهذا الأمر
المخالف للإسلام نتيجة الفقر المدقع الذي يعيشونه ، وهم لا يصلحون لهذا
الأمر لجهلهم الذي يعيشون تحت وطأته .

وصدر عام ١٢٢٣هـ قانون فصل الدين عن الدولة ، وطلب العمل به

في الجزائر ، وطُبق على النصرانية واليهودية ، وبقيت السلطة المدنية
النصرانية ، أو العسكرية الصليبية تتحكم في أمور المسلمين حتى التصدي منها
كإمامة الصلاة ، وخطبة الجمعة ، وفي توجيه الخطباء فيما يقولون ، وما
يوجهون ، بل وحتى في أمور القضاء - كما سترى - كما أن إحدى هاتين
السلطتين أو كليهما تتحكم في أمور أوقاف المسلمين من واردات وتصرف ،
وربما تُزجرها إلى ما هو محرم ، كحانات للخمر ، وملاهي ، ومراقص ، ودور
للغناء ، و . . .

٣ - التنصير : منذ أن وضعت فرنسا يدها على الجزائر أخذت ترسل
الإرساليات التنصيرية أسلاً في أن تنصّر هذا الشعب ، وطنت أن أهل
الصحراء سيقبلون على النصرانية يسر ، ما داموا على بساطتهم وطبيعتهم
القطرية ، وأنهم بعيدون عن التعمق بالإسلام وعلومه ، ومعرفتهم به لا تزال
معرفة سطحية ، فأغرقت الصحراء بالإرساليات الكاثوليكية وزودتهم بكل ما
يجتاجونه ، وبالإمكانات الكبيرة ، وانطلقت تلك الإرساليات إلى الصحراء ،
كما انطلقت إلى المدن والقرى ، غير أنها فشلت فشلاً قريعاً ، إذ لم تستطع
تنصير فرد واحد ، وإذا كان فشلها في كل مواطن سارت إليه إلا أنه كان في
الصحراء أكثر ، فربما كان في أهل القرى والمدن من يظهر الفسحة بما سمع أو
يبدى الموافقة على ما يقال له وهو كاره لما يسمع ويترك له أشد الإنكار غير أن
البدو كانوا على طبيعتهم يريدون أن يفتنوا ، ويتساءلوا كي تصل الحقيقة إلى
أذانهم فكان الأولاد في الصحراء يسألون الرهاب المختص باللاهوت ،
والذي أمضى السنوات الطوال في أعمال التنصير ، وتلقين القسيسين تعاليم
النصرانية ، يسأله الولد : كيف يمكن جمع ثلاثة في واحد (الأب - الابن -
روح القدس) ؟ هل هم مواد جامدة تسحق وتخلط لتكون عنصراً واحداً ؟
أو هم مواد سائلة تُمزج ليخرج منها سائل واحد ؟ أو هم غازات يتكوّن منها
غاز له صفة واحدة ؟ ويسمع الرهاب هذه التساؤلات ، فلا يستطيع
الإجابة ، فيكاد يتميّر من الغيظ ، والبولد البدوي لا يعرف أنه قد أثار

معلمه ، وكل ما هنالك أنه تسامى ، ولا بد لتساؤل من إجابة لتوضيح الحقيقة المطلوبة لتبينها في الفكر .

وربما سأل الولد البدوي : كيف يستطيع بشرٌ أن يتغلب على إله ، ويصله ١٢ هل يقوى مخلوقٌ على خالق ١٢ لا . لا . هل يأثر يوم يتغلب اللوح المصنوع فبأثر بالبحار وينقله ويضعه منه لوحاً ، ويتعصب اللوح نتحاراً صانعاً ١٢ .

وإذا التقى الراهب بعض المتعلمين أو الدارسين لكتاب الله ، وربما بعض المحافظين شيئاً من الآيات ، وأخذ يلقى عليهم تعليمات النصرانية والآفة الثلاثة التي تجتمع لتكون إلهاً ، أجابه بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَان مَعَهُ آلهةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذْ لَا يَتَّبِعُونَ إِلَّا نُبِيَّ الْعَرَشِ سَبِيلاً ﴾ سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً ﴿١﴾ ، وأجاب آخر بقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَان فِيهِمْ آلهةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسبحانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرَشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ لا يُسأل عَمَّا يفعل وهم يُسألون ﴿٢﴾ ، وأجاب ثالث بقوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ مِنْ دُونِهِ وَإِن يَكْفُرُوا بِآيَاتِنَا لَأَنزِلنَّ إِلَيْكَ الْحَبْلَ بِالْحَبْلِ ﴾ وما كان معه من إلهٍ إِذْ لَدَعِبَ كُلُّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقُوا وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سَحَابانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٣﴾ ، وما أن ينتهي الثالث من كلامه ، ويريد رابع أن يتكلم ، حتى يترك الراهب الجلسة ، ويذهب معاصراً يشتم معلمي الكتابات ، وأئمة المساجد ، وربما وصل إلى الإسلام في شتائه المقدعة ، إن كان قريباً من مركز فرنسي لا يتشى وتنداك على نفسه من المسلمين .

ويتحدث المجتمعون لتلقي التعليم النصرانية بعضهم مع بعض ، ويتساءلون : هل هذا مجنون ، أو مجسب أننا مجانين ؟ كيف يقبل ثلاثة في واحد ١٢ كيف نجتمعهم ١٢ هل من عاقل يقبل ذلك ؟ عاقلٌ يسمع ويجنون

(١) سورة الإسراء ٤٢ - ٤٣
(٢) سورة الأنبياء ٢٢ - ٢٣
(٣) سورة المؤمنون ٩٦

يتكلم ١٢ . ما هذا الدين الذي يقول به ١٢ هل هذا من الإنجيل ، والإنجيل صيغٌ من عند الله ؟ لا . لا . لا . هل هذا من تعاليم المسيح عليه السلام ، والمسيح رسولٌ من الله ؟ لا . لا . لا .

إذن فثلث الإرساليات النصرانية فشلاً ذريعاً في مهمتها ، سواء أكان ذلك في المدن والقرى ، أم في الصحراء ، وربما كان هذا الفشل أكثر وضوحاً في الصحراء ، وعزت الإرساليات فشليها إلى أئمة المساجد ، وإلى معلمي الكتابات ، ورفعت تقاريرها إلى المسؤولين ، وصنّت لنفسها في هذه التقارير على المسؤولين عن فشلها في القيام بمهمتها وجاء البلاء ، أعلنت الحرب على معلمي الكتابات وأئمة المساجد ، حرب الشائعات ، الحرب النفسية ، الأذى البدني ، الإلقاء في السجون ، وذنبهم مضاعف فهم أولاً من المؤمنين ، وهذه جريمة وحدها يستحق صاحبها القتل بعد التعذيب والإهانة والإذلال ، وهم ثانياً سب فشل مهمة الإرساليات التصيرية ، وهذه جريمة أخرى ، ولا تقل عن الأولى في عقوبتها . لقد أغلقت معظم الكتابات ، وُرُج معلومها في غياب السجون ، وألحق بهم أئمة المساجد الذين خافوا الله ، فرفضوا أوامر الطغاة .

٤ - السيطرة على القضاء : القضاء في الإسلام يعتمد على الشرع ، وهو القانون المعمول به في المحاكم الإسلامية ، ولا قانون سواه ، ولا يقوم به إلا من تعمق في الفقه ، ودرس آيات وأحاديث الأحكام ، وهذا فهو من اختصاص المسلمين ، إضافة إلى أن الإيمان بهذه القوانين على أنها من عند الله ، ولا يحق مخالفتها أبداً ، ومن تعمد مخالفتها فإن الله به عليهم ، وإن له نار جهنم ، لذا فالمسلم يؤمن بها ، ويعمل جاهداً مجتهداً على عدم مخالفتها خوفاً من الله ، على حين لا يبالي غيره ما دام لا يؤمن بها ، ولا يعتقد أنها من عند الله ، وإنما يظن أنها من عند محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فالنصراني لحقده الذي وورثه وشحن به مدة حياته يسخر منها . لقد فرضت فرنسا أن تصدير الأحكام باسم ملك فرنسا ، أو امبراطورها ، أو اسم الدولة الفرنسية حسب

الحكم القائم فيها، وهذا لا يصح شرعاً. كما أجازت حق الاستئناف إلى قضاة يهود أو نصارى، وكيف يُصدر الحكم من كان جاهلاً بالقوانين كلياً؟ وكيف يدرس القضية من لا يعرف الفواهد الفقهية ١٤ . . .

٥ - الإفساد : إفساد في الأرض ، وإفساد أخلاق الأمة ، وكلامها يُبعد عن الإسلام ، ويسير بالأمة نحو الهاوية .

الإفساد في الأرض قد شجعت عليه السلطات الفرنسية ، فالمجرم القاتل تتراوح عقوبته عن ستة أشهر إلى خمس سنوات ، وهي عقوبة سهلة لا تتناسب مع فداحة الجريمة التي ارتكبتها وهي قتل النفس الإنسانية . هذا ما يشجع المجرمين على الاستمرار في جرائمهم ، ويؤدي هذا إلى الإضرار بين القبائل ، والتنازلات بين الأسر ، والانقسام في المجتمع وربما انصرف كل طرف إلى السلطة ليتقوى بها على خصمه ، ولتأخذ له بثأره ، هذا بالنسبة للجريمة القتل ، وهي من أصعب الجرائم ، فما بالك في الجرائم الأخرى والجنايات والتعدييات ١٤

وإفساد أخلاق الأمة بافتتاح الخانات ، ومحلات البغاء ، والمراقص ، والملاهي ، التساهل في انتهاك الحرمات ، التشجيع على العزري والسفور والاختلاط .

لقد بدأ الفرنسيون يقومون بهذه الأعمال علناً : معاقرة للخمور ، وارتكاب الخانات ، والتعري في الشوارع وسط مجتمع مسلم لا يعرف هذه الأمور ، ولم تصل إليه بعد ، وكان المسلمون يستنكرون هذا في بداية الأمر ويجدون فيه الغرابة ، فهل يمكن للإنسان أن يتدنّى إلى هذا المستوى من البهيمية وقلة الغيرة على الشرف ١٤ ولكن بعد مدة أصبح شيئاً عادياً لا يجد الجزائريون فيه غرابة بالنسبة إلى الفرنسيين ، لكن أخذ الأمر يتسع ويتنقل إلى الجزائريين الذين يجالطون الفرنسيين ، ويحاولون التصرف منهم ، ثم تقليد لهم ، وأخيراً فشا الأمر ، ولما حدث الشباب الجزائريين عن الخانة ، والمعاهرة فلانة ، والفنانة فلانة ، و . . . وارتكبت كلها ، وفعلت

كذا . . . ، والفرنسيون يسرّون لهذا ، ويشجعون ، ويجلبون المادة الخام لهذا كله ، وكم من فرقة فنية أتوا بها إلى الجزائر بغية الإفساد ! وينفق الجزائريون أموالهم ، ويبعثون ما يملكون ، وبعدها يستجدون ، وأخيراً يبعون أنفسهم لعدوهم ، ويندا يفقدون ما بقي عندهم من رصيد من الإسلام .

٦ - التشفي من المسلمين : إن الحقد ليغلي في نفوس الصليبيين على المسلمين ، فلما تمكّنوا منهم واحتلوا ديارهم أرادوا أن يفرغوا هذا الحقد كله دفعة واحدة ، ولكنهم لم يستطيعوا على ما يبدو لكثرة وشدة إضافة إلى ما يشحته الرهبان كل ما قتل ، فمتد أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر بدؤوا يفرغون عما يغلي في قلوبهم على الإسلام وأبنائه ، فإضافة إلى الحروب التي شنوها على الإسلام وأهله أخذوا بإسنادة جماعية للأسر ، وللقبائل ، وللجمعات ، و . . . كان الفرنسيون يعتدون على أسرى من الأسر ، وهي التي يفكرون بإبادتها لأخذ أملكها وتشقياً بقتل أفرادها ، يكون الاعتداء بسلب مال ، أو تهب أرض ، أو تعدّ على امرأة ، أو فحش بالقول ، فيثور أحد أفراد الأسرة أو كلها ، فيدعي الفرنسيون أنها تمردت ، فيعملون على إبادتها ، ولكن ربما يفرّ بعض أبنائها ، فيلاحقونهم إلى الجبال أو إلى الصحارى ، ويطاردهم حتى يموت الأفراد جميعاً جوعاً وطمعاً ، أو تعباً وعناء ، أو من شدة البرد ، وقد تنتفض القبيلة كلها للاعتداء الذي تمّ ، فيطاردها ويؤول الأمر إلى فسادها ، وكأن الأسرة لم تكن ، ولا فرق عند الفرنسيين إن كان عدد المالكين قليلاً أو كثيراً ، بل إن كان كثيراً فهو أحب إلى قلوبهم ، وأدعى للتشفي ، وأكثر غبطة لهم وهم ينظرون إلى الأفراد الكثيرين صرعن بصور مختلفة . وقد يؤدي ذلك الاعتداء إلى ثورة القبيلة أو ثورة عامة ، وتكون المطاردة لكل من يستطيعون متابعته حتى يصل إلى غايته الحتومة ، وكم كانوا يسرّون عندما يرون امرأة قد لقت وليدها بين أضلاعها خوفاً عليه من الموت برداً ، ولكنه كان قد مات لأن جسمه ما زال غطساً لا

يتمكته تحمّل البرد ، ثم لا تلبث أن تموت أمه وراهه بعد أن زاد البرد ولم تعد
الأم تتحمّل أيضاً ، فترى الأم ميتة ووليدتها بين أضلعها حامية عليه ،
ويضحك الفرنسيون لهذا المنظر المؤلم ، ويتسابقون لرؤية مشهد آخر ، والسعيد
من يرى منظرًا بثلث الانتباه ، ويدعو زميله ليضحكاً معاً ، وقد فرغ شيء مما
يحملان في قلبها من حقد .

وهم أنفسهم الذين رووا هذه الأحاديث ، إذ لم يرها غيرهم ، فأفراد
القبيلة قد هلكوا ، وبقية المسلمين لا حراة عند أحدهم ليرى ما حلّ بإخوانه
إلا إذا أراد لنفسه الهلاك ولقبيلته كلها الموت من بعده .

يقول « سانت أرنو » : (إن بلاد بني مناصر وثلاثة حقاً ، وهي إحدى
المناطق الغنية التي شاهدها في إفريقيا ، فالقرى والمساكن متقاربة جداً ، لقد
أحرقنا ودّعنا كل شيء ، إنها الحرب ، وكم من نساء وأولادٍ لا يجئ إلى تلوح
الأمطس ، فضاوا نحبهم من البرد واليؤس) .

وكتب العقيد « دومونتياك » إلى العميد « لامور سيار » : (طلبت مني
في مقطع من رسالتك أن أخبرك عن مصير النساء اللواتي تسيهن ، إننا نحفظ
بعضهن كرهائن ، وبعضهن نستبدفن بالجبال ، ثم نبيع الباقيات بالمراد
العلمي على اعتبارهن حيواناتٍ لنقل الأحمال ، ولكي أطرد الأفكار السوداء التي
تتملكني بعض الأحيان ، أقوم بقسطع رؤوس ، لا ، ليس رؤوس نيات
« الأرضي شوكتي » ، بل رؤوس رجال حقيقيين ، ولا بدّ لهؤلاء المساكين
الذين يصبحون دون ماوى ، حفاة عراة ، أن يلجؤوا إلى الكهوف التي هي
آخر ملجأ طبيعي للإنسان ، تقيه الحرّ والقرّ ، وتحميه من غوائل الليل
ووحوش القفار)^(١١) .

وفي هذه الكهوف حدثت أشنع أعمال الإبادة ضدّ قبيلة « أولاد رباح »

(١١) رسائل جندي - دومونتياك

التي جاءها إنذار من العقيد « باليسي » يوم ١١ حزيران عام ١٨٤٥م بأمرها
فيه بالاستسلام خلال عشر ساعات ، ولما كان الاستسلام يعني مدّ الرقبة
للجزّار فقد اشترطت القبيلة لخروجها انسحاب القوات الفرنسية ، ودون إنذار
آخر لوقده « باليسي » النار أمام الكهوف ، وسلطّ الدخان على المحتبئين فيها
طوال الليل حتى قضوا نحبهم خنقاً ، ويصف العقيد « دومونتياك » هذه
العملية في كتابه « رسائل جندي » ، فيقول : (أية ريشة تستطيع وصف هذا
المنظر ؟ عند منتصف الليل ، ونحت ضوء القمر ، لقد شغل قسم من
القوات الفرنسية في تهيئة النار المستمرة ، إننا نسمع الأناث المتفطعة المتبعدة من
الرجال والنساء والأطفال والحيوان ، وطفقة الصخور المحترقة وهي
تصاقط ، وطلقات الأسلحة المستمرة ، لقد حدث في هذا اليوم أعنف صراع
بين الإنسان والحيوان ، ففي الصباح ، وبينما كنا نخلي مداخل الكهوف فوجئنا
بأعنف مشهد يقع عليه البصر ، لقد رأينا في داخل الكهوف جثث الثيران
والأنعام والحمر التي اندفعت بغريزتها الفطرية إلى التنفس من الهواء الطبيعي
الذي حرمت منه في الداخل ، وقد تجمّعت بين هذه الحيوانات وتحتها جثث
الرجال والنساء والأطفال ، ورأيت رجلاً ميتاً جاثياً على ركبتيه ، تمسك بمناه
بقر ثور ، وبالقرب منه امرأة تحمل طفلها على ذراعيها ، ومن السهل التعرف
على أحداث هذا المنظر : فالرجل قد اختنق مع امرأته وطفله والثور أيضاً في
الوقت الذي كان الرجل فيه يدافع عن عائلته من ثورة هذا الحيوان وهو يصارع
الموت . لقد كانت الكهوف واسعة ، حتى إننا أحصينا فيها سبعمائة وستين
حقة ، ولم ينج وشمكّن من الخروج سوى ستين إنساناً ، ما لبث أن فقد أربعون
منهم الحياة ، ونقل رجال الإسعاف عشرة منهم في حالة خطيرة ، أما الباقون
وهم عشرة فقد تركناهم يعودون إلى قلوبهم يقفون على الأطلال يكون
الخراب ، ويندبون موتاهم)^(١١) ،

هذه هي الحضارة التي حملها إلينا الاستعمار الصليبي في أية بقعة ، وهي

(١١) الريح السابق لعنه

التي يفتخر بها ، ويذعي أنه قد جاء إلى الشعوب المتخلفة لينير لها الدرب ، ويُعرفها على الحضارة ، ولقد عرفنا فعلاً الظلم والبؤس والشقاء والموت والإبادة والذل على يديه ، فأبي دجليل ؟ وأبي نفاقي ؟ وأبي نمويه للحقيقة ؟ وأبي مولوية هذه ؟ ولعلها تكون أكبر عملية نمويه للحقيقة وقعت في التاريخ .

أصرت فرنسا على أن تحرم شعب الجزائر وسائل الحياة جميعها ، فغلبه إما أن يستسلم للموت ، وإما أن يستسلم للإرساليات التصيرية التي تقدم له بعض هذه الوسائل من طعام وشراب مقابل أن يتخل عن عقيدته ، وكتم وقعت من أحداث ، يتندى لها الجحيم في مراكز هذه الإرساليات ومن رهبانها ، إنهم يرفضون إسعاف إنسان يتازع سكرات الموت من الجوع أو الظلما قبل أن يرضى بالدخول في النصرانية ، وكتم من إنسان استسلم للموت وقضى نحبه قبل أن يخرج من تلك المراكز الحضارية وافضأ النصرانية راضياً بالموت بل ومعتزاً بذلك ، ومعلنناً للدنيا من بعده أن لا حضارة من غير إيمان بالله الواحد الأحد .

٧ - إذلال المسلمين : لم يكن ذلك الحقد الذي في قلوب المستعمرين منصّباً على المسلمين الذين يقفون في وجه الطغاة أو يثورون عليهم ، لا ليس هذا أبداً ، وإنما كان منصّباً على المسلمين جميعاً بصفتهم مسلمين لا بصفتهم ناطقين أو متحدثين ، لأنه حتى أولئك الجزائريون الذين تحلّوا عن أوامر دينهم وراحوا يتمسحون بأعتاب المستعمرين ، ويتزلفون إليهم ، بل ويتجسسون لهم على إخواتهم لم يكونوا بعيدين عن الضغط الفرنسي ، وإن لم تلحقهم حرب الإبادة إلا أنهم لم ينجوا من الحرب النفسية ، ومن الإذلال الذي أصاب الشعب كله .

لقد عدّ الفرنسيون الصليبيون المجتمع في الجزائر قسمين : القسم الأول : ويشمل الأوربيين ، النصراني واليهود ، وهم الصف المفضل ، الحاكم بأمره ، المتسلط على غيره . والقسم الثاني : ويشمل الشعب الجزائري المسلم كله ، وهو الخدم للفرق الأول ، فهل بعد هذا إذلال ؟!

لقد عدت الحكومة الفرنسية الجزائر أرضاً فرنسية ، وهي ليست سوى

مقاطعة فرنسية لا تختلف أبداً عن مقاطعة بريتانى أو مقاطعة نورماندى . ومع هذا الاعتبار فقد بقيت الإدارة الاستعمارية قائمة حتى اشتعال نار الثورة . وبقي للجزائر نظامٌ جمركي خاصٌ بها ، ونقدٌ جزائري خاصٌ مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي . وبقيت الانتخابات تتألف من مجتمعين : المجتمع النصراني - اليهودي ، والمجتمع المسلم ، ولكلٍ دوائره الخاصة ، وصناديقه الانتخابية الخاصة .

لقد كان هناك تمييز واضح بل صارخ ، لقد كانت فروق في الرواتب ، وأفضلية في الوظائف ، وتميز في المدارس والمستشفيات ، بل وفي حق المرور ، و... . ولقد كان هناك فرق كبير كبير في المستوى المادي بين الفرنسيين والجزائريين مع أن الاستعمار يعدّ الجزائر قطعةً من الأرض الفرنسية .

ولو طالب أحد الجزائريين بالمساواة ، وتساءل أليست الجزائر جزءاً من فرنسا ؟ لم يأته الجواب ، بل لم يجزؤ أحد على إجابته ، لأنه لو قيل له : نعم ؛ لوجب إلغاء التمييز ، وإعطاء التفضيل ، والعمل على رفع المستوى المادي والاجتماعي في الجزائر حتى يصل إلى المستوى في فرنسا ، ولوجب إلغاء النظام الجمركي ، ونظام النقد ، وتعديل القوانين ، وتغيير الأنظمة ولانقلب الأمر انقلاباً ولزال الحقد الصليبي ، ولكن لا يمكن أن يزول أبداً فهو باق ، لذا لا يمكن أن يكون الجواب : نعم - ولو قيل : لا ؛ لوجب أن تسير الجزائر بخط متميز ، وتدعو إلى الاستقلال ، والمحافظة على الشخصية ، لذا لا يمكن أن يقال : لا . ويتبقى الأمر عتيباً ، والجواب الصحيح : أن الجزائر مستعمرة فرنسية ، والشعب الجزائري شعب مسلم ، لذا يجب أن يذل ، ويعمل على إبادة

٨ - محاربة اللغة العربية : لما كانت اللغة العربية أساس من أسس التعليم الإسلامي ، لذلك بذل الفرنسيون جهودهم في محاربتها والقضاء عليها ، واعتقدوا أن إبعاد الجزائريين عنها سيجعلهم يتسبون دينهم مع الزمن ، ويتعدون عن تعاليمه ، وهذا غاية ما يرجوه المستعمرون الصليبيون ، ومن هذا المطلق أخذوا يقرضون اللغة الفرنسية لتحل محلّ العربية في التعليم وفي

الدواوين . فكان التعليم إلزامياً بالفرنسية منذ البداية ، ولا يُعَلَّم بالعربية أبداً ، ولا يُقبل في وظائف الدولة من لا يجيد الفرنسية ، ويحرم الحديث داخل دوائر الدولة إلا بلغة الحاكم المستبد ، وبهذا أخذت الفرنسية تحل محل العربية تدريجياً ، حتى غدت هي الوحيدة ، والرسمية ، ولغة الشعب ، ولا تسمع الحديث والمحاوراة أبنا كانت إلا بالفرنسية .

لم يلبث أن لاحظ الفرنسيون أن الكتابات في الأرياف ، والقرى ، وواحات الصحراء ، وفي مدارس الجوامع ، لا تزال تُعَلَّم الناشئة باللغة العربية ، تعلمهم القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وسادىء القراءة ، وبعض السيرة ، فارتاع الفرنسيون ، وأعلنوا حريمهم على هذه الكتابات وفرضوا الضرائب على المشرقيين والقائمين عليها ، وفرضوا العقوبات على أولياء الطلاب ، وأخذوا كافة الإجراءات للحيلولة دون تآدية الكتابات لدورها ، ولكن أراد الله أمراً غير ذلك ولا راد لأمره .

والنتيجة : فقد الجزائريون قوام حياتهم بعد مدة من الاستعمار الصليبي الغاشم ، لقد فقدوا أكثر أملاكهم فأصبحوا فقراء مشردين ، وأهمل الفرنسيون التعليم والوسائل الصحية إهمالاً مروّعاً فبقي الجزائريون جهلة مريضين وفقدوا لغتهم فغدوا تبعاً لغيرهم بعيدين عن تعاليم دينهم ، وعدّم الفرنسيون خدماً ، ونظروا إليهم نظرة امتعاز ، وأعطوهم صورة مصحّمة عن النصارى الأوربيين فعاثوا أذلاء .

وهذه حياة المستضعفين في الأرض في بقعة من العالم ، ابتلاها الله بالمستعمرين الصليبيين ، وربما كان هذا الابتلاء بما اقترفته أيدي أبنائها من تهاون في أمر دينهم ، وترك تعاليمه

ردّ الفعل الجزائري : قاوم الجزائريون المستعمرين الصليبيين ، وقاموا بحركاتٍ وثوراتٍ ، غير أنها فشلت جميعها ، وربما كانت هنا أسباب كثيرة لذلك الفشل الذي منوا به ، ذلك أنهم لم يتحركوا معاً وبوئبة واحدة ، وكانت بينهم إحسنٌ وثارات ، وكانت فرقة ، وكان منهم من مالا الكفار ، ولم يأخذوا بأسباب الاستعداد للجهاد بالشكل المفروض عليهم ، هذا إضافة إلى كثرة

قوات الأعداء ، وضخامة إمكاناتهم ، والفنك وحرب الإبادة التي لجأت إليها القوات الصليبية الغازية . هذا من الجانب المادي ، أما من الجانب المعنوي فإن البعد عن الإسلام كان السبب الرئيسي في الهزيمة التي مُني بها المسلمون .

ومع فشل حركات المقاومة امتأسد الصليبيون ، وازدادوا وحشيةً وضراوةً وتضاعف البلاء ، إذ تقطعت أوصال الأمة وتراخت ، واستسلمت ، ولم تعد تبدي حراكاً ، وكثر الذين يتزلقون للفرنسيين من أبنائها ، وزاد عدد الذين يترجمون أمام الأعداء وفي أعناقهم ، ووجد المقلدون والذين أخذوا يسيرون على النهج النصارى سلوكاً واجتماعاً ، وبرز الذين فُتسوا بالخصارة المادية ، وفي الوقت نفسه قتل المصلحون .

فكر المصلحون ورأوا أنه لا قبل لهم بالفرنسيين في الأوضاع الراهنة ، ويعد أن حلّ البلاد ما حلّ ، وأن حركات المقاومة لا تجدي ، وخاصةً أن الفشل لا يعقب إلا زيادةً في الأرتعاش في أحضان المعندين ، إذ غالباً ما يتساقط عدد من الرؤوس بعد فشل عملٍ عسكريٍ يتهاوون أمام الطغاة سواء أكانوا خصومهم المباشرين أم غيرهم عن يتسلط على بلدانٍ مجاورةٍ باسم الاستعداد من جديد ، وتلقي العون ، وباسم التنسيق والتضاهم ، وتحت شعار عدم القدرة على المقاومة بالإمكانات المتاحة لجماعة محدودة .

رأى المصلحون أن العمل يجب أن يقوم على التربية الإسلامية من جديد ، وإعادة البناء من البداية ، وتكوين القاعدة الصلبة التي يمكن أن يقوم عليها الجهاد في المستقبل ، وهذا هو المنطق الذي يجب البدء به ، مع عدم إهمال الصراع السياسي والتنظيمي فكلاهما جزء لا يتجزأ من العمل الإسلامي .

ورأى آخرون ترك المقاومة ، والتوجه إلى الجانب السياسي بالمطالب والدعاية للفضية الجزائرية في كل جهة من العالم ، ورفعها إلى الهيئات الدولية ، والنشاط ، وتأسيس المنظمات السياسية .

أولاً : التربية الإسلامية : لم نقل إن الإسلام كان بعيداً عن ساحات حركات المقاومة السابقة ، بل كان العنصر الباعث لها والمحرك ، غير أن

الغالب العاطفي هو الغالب ، والوحي الصحيح غير متكامل ، فالفرقة أيضاً باسمه ، والتنافس باسمه مع أنها أمران لا يلتقيان ، فإسلام وخصومة بين الأخوة ، وتساوق على الزعامة ، أو تنافس على مرض من الأمراض الدنيا وعلو الله في ديار الإسلام أمر لا يكون أبداً ، ولا بد من إعادة البناء من جديد وتكوين القاعدة الصلبة التي يتحطم عليها مكر الأعداء وتعليلهم ، وتحطيم الأعداء وقوتهم .

ولعل أبرز هؤلاء المصلحين عبد الحميد بن باديس الذي أخذ بالتي دروساً في تفسير القرآن في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، فالتفت حوله المخلصون ، وأخذ الوحي الإسلامي ينتشر ، والناس يهودون تدريجياً إلى إيمانهم ، وإلى معرفة واقعهم الذي ألوا إليه ، وجاء إليه علماء من مختلف نواحي المصّر ، فاشتدّ ساعده ، وانفقوا على دعوة العلماء على مختلف مناهجهم لتوحيد الكلمة ، ومعالجة المجتمع الإسلامي في الجزائر ، وتم دعوة مائة وعشرين عالماً ، فحضر مائة وتسعة علماء ، وتم اللقاء في نادي « الترقّي » في مطلع عام ١٣٥٠هـ ، واتفق الجميع على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وطلبوا من عبد الحميد باديس أن يتولى رئاستها فرفض لأن أبناء وإخوانه يعملون موظفين في الإدارة الفرنسية ، غير أنه عاد فقبل عندما أصرّ العلماء عليه ، وأخذت هذه الجمعية تفتح المدارس للنشأة المسلمين ، وتقيم لهم الأندية ، كما أصدرت جريدة « المرصاد » التي كان يتولى أمرها محمد عابسة .

(١) عبد الحميد بن محمد الصلطي بن مكي بن باديس : أسس جمعية العلماء المسلمين بالجزائر ، وكان رئيساً لها من يوم نشأتها عام ١٣٥٠هـ ، حتى وفاته ١٣٥٩هـ ، (وُلد في مدينة قسنطينة) عام ١٣٠٢هـ ، وأتم دراسته بجامع الزيتونة ، تونس ، وفتح عام ١٣٣٠هـ ، وزار بومبا مصر والشام وعندما عاد أخذ بالتي دروسه في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، ونشر القرآن مدة أربعة عشر عاماً ، وقد جمع هذا التفسير ، وطبع بالجزائر باسم « مجلس التدبير » ، وأصدر جريدة « الشهاب » ، وصدر منها في حياته خمسة عشر مجلداً ، وحل على الفرنسيين ، فأولوي والسطهد ، وقادومه أبوه وإلمونه ، إذ كانوا موظفين لديهم ، واستمر في جهاده ، وأثنأ كثيراً من المدارس الإسلامية ، وتولى في حياته أبه عام ١٣٥٩هـ .

أخذ الشيخ عبد الحميد يحمل على الفرنسيين ، وإدراهم ، وسوء معاملتهم ، واستعمارهم ، وبغيبهم وظلمهم ، وفي الوقت نفسه يبرق على المنتشرون ، والذين يهاجمون الإسلام من المعتصمين الفرنسيين الذين يقبحون في الجزائر ، ويدافع عن الإسلام ، وكان يكتب المقالات باسمه الصريح ، وقد تعرض في سلسل ذلك للأذى ، والاضطهاد ، ولكن لم ينال ما دام يرجو بذلك الله ، ويعمل في سبيله ، وقد شنع على التجسس بالجنسية الفرنسية ، وعذ ذلك ذوباناً للشخصية الجزائرية الإسلامية في بوتقة « الفرنسية » ، وأخذ يطالب بتعليم اللغة العربية ، والدين الإسلامي ، ما دام أن أهل البلاد من العرب المسلمين ، وإضافة إلى ذلك كان يعمل باستمرار لإيقاظ الضمير بين العلماء ، إذ أن مشاريعهم مختلفة ، وقد استطاع أن يقوم بهذا الدور إلى حد كبير ، وقد بدلت فرنسا جهدها للإيقاع بين العلماء ، وقد وصلوا إلى جزء من هدفهم ، وقد ألقى العيب العفسي مرة كلمة حمل فيها على أصحاب الطرق ، وكان بعضهم حضوراً ، فتركوا الاجتماع ، وخرجوا ، وأسوا جمعة علماء أهل السنة ، التي أصدرت جريدة « البلاغ الجزائري » ، وحاولت فرنسا توسعة شقة الخلاف بين الجمعيتين ، ولكن عبد الحميد بن باديس كان يعمل على راب الصلح ، وعدم زيادة الخلاف .

لقد أثمرت الدورس التي كان يلقيها الشيخ عبد الحميد في جامع سيدي الأخضر بقسنطينة ، وبدأ أثرها في المجتمع ، وأثمرت المقالات التي كان يكتبها في « الشهاب » ، وفي « المرصاد » ، وبانت نتائجها في المصّر الجزائري كله ، وأثمرت المدارس والأندية التي افتحتها جمعية العلماء ، وعاد الوحي الإسلامي إلى عدد كبير من الشباب ، وأصبح بالإمكان الاعتياد عليهم في المستقبل ، وفي تربية جيل قادم .

وأحس الأعداء بخطور عمل العلماء عليهم ، وكم حاولوا القضاء عليه وقتلوا ، ومزأ أحد اليهود عام ١٣٥٣هـ عند جامع سيدي الأخضر ، ووجد النشاط الإسلامي ، وتوآد المسلمين ، فعظم عليه ذلك ، وأخذ يشتم الإسلام وأهله ورسوله ، ووقعت فتنة كبيرة استمرت أسبوعاً كاملاً قُتل فيه اثنان

وعشرون يهودياً ، وحجرت السلطات الفرنسية عن إطفاء نار تلك الفتنة ، وتوقعت أن المسلمين سيستأصلون اليهود جميعاً من مدينة قسنطينة ، لذا أسرع وتوسلت إلى عبد الحميد بن باديس ، وإلى نائب مدينة قسنطينة ابن حلون بالعمل لإخماد الفتنة ، وقد لُكِّتَا من إطفائها ، وارتفع شأن ابن باديس كثيراً في الأوساط الجزائرية كلها ، وأصبحت الأوساط الفرنسية تحضنه ، وتحشى من القيام بعمل ضده ، لأن ذلك قد يؤدي إلى ثورة عارمة .

كان النواب الجزائريون الذين يمثلون بلادهم في المجلس النيابي الفرنسي ممن ترضى عنهم السلطات الفرنسية ، أو على الأقل لا تجد فيهم ما يشكل خطراً عليها ، وهذا يعني أنهم من الذين أصبوا بالفرجة النسبية ، ويتمنون الجنسية الفرنسية ليتساووا مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات ، أو يندمجون إلى الفرنسية ، فلما قامت جمعية العلماء وعل رأسها عبد الحميد بن باديس وأخذ يهاجم الفرنسية ، ويدعو إلى الشخصية الجزائرية الإسلامية المتميزة ، وإلى الاعتزاز بها والفخر ، أخذ هؤلاء النواب يتراجعون ، بل وبطلون بفصل الإدارات ذات الصفة الدينية الإسلامية عن الحكومة الفرنسية ، ويدعون إلى إدخال اللغة العربية بصفة إلزامية ضمن مناهج التعليم ، ولما كان هذا لا يروق للسلطات الفرنسية لذا فقد أبدت استنكارها من هذه التصرفات ، فمما كان من نواب الجزائر في المجالس البلدية والمالية والنيابية ، وعدهم تسعيراً ومحسوساً مثلاً إلا أن قدموا استقلالهم من المراكز التي يحتلونها بصورة إجماعية . وعلى إثر ذلك جاء وزير الداخلية الفرنسي في زيارة للجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٤ هـ ، غير أن سلطات الأمن لم تمكنه من الالتقاء بممثل الشعب ، فرجع يهتد ويتوعد .

وجاءت الانتخابات الفرنسية عام ١٣٥٥ هـ ، ونجح تكتل الشمال الذي ضم : الثوريين ، والشويعيين ، والاشتراكيين .

وتشكلت حكومة الجبهة الشعبية برئاسة لبيون بلوم ، واستفاد المسلمون من هذه التغييرات في الحكومة الفرنسية ، ونداعوا إلى عقد لقاءات انتهت بعقد مؤتمر عام في تاريخ ١٨ ربيع الأول ١٣٥٥ هـ (٧ حزيران

١٩٣٦ م) ، وقد حضر العلماء بصفتهم الخاصة خوفاً من صلب الغضب على جمعية العلماء ، والمجاهدون ، والشويعيون ، والنواب كافة ، وتبقى السنوات مطالب جمعية العلماء ، ثم تقرّر لشكل وفد برئاسة عبد الحميد بن باديس ، والذهاب إلى فرنسا ، وتقديم مطالب الشعب الجزائري إلى الحكومة الفرنسية الجديدة ، وكانت المطالب هي :

١- إلغاء كافة القوانين والقرارات الاستثنائية بالجزائر .

٢- إلغاء الحائتم العام للجزائر ، وجعلها تابعة مباشرة لفرنسا .

٣- أن تكون الحقبة الانتدابية في الجزائر واحدة ، يشترك فيها المسلمون والأوروبيون ، (فتصبح الأغلبية للمسلمين لكثرتهم العددية) .

٤- أن يكون للمسلمين الجزائريين نوابهم الذين يمثلونهم في المجلس النيابي الفرنسي باريس .

٥- أن يكون الجزائريون فرنسيين بصفة تامة (أي ليس هناك فروق وتمييز بالحقوق والواجبات) ، مع احتفاظ المسلمين بشخصيتهم الإسلامية .

٦- استقلال الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية كبقية الأديان الأخرى من يهودية ونصرانية ، وتتفق على مؤسساته من أموال الأوقاف والتي اغتصبها فرنسا منذ بداية الاحتلال ، ومن الضرورة الآن إعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال .

٧- تعدد اللغة العربية لغة الدراسة في المدارس الجزائرية .

وتقرّر إرسال وفد كبير إلى باريس يضم رجال الشعب من علماء ونواب ومفكرين ، برئاسة عبد الحميد بن باديس ليتدارس مع الحكومة الفرنسية مطالب الشعب الجزائري المذكورة أعلاه .

سافر الوفد ، وطلب من حكومة « دلاديه » تنفيذ مرسوم ٢٧ أيلول ١٩٥٧م القاضي بفصل الدين عن الدولة ، وبقية مطالب الشعب التي يجعلها الوفد ، وحاول « دلاديه » إرهاب الشيخ ، فكان ابن باديس أكثر جرأة وحامسة ، وتخوفاً من الله ، الذي لا غالب له ، إذ هدد « دلاديه » بالمدافع

العلوية المدي ، فهذه ابن باديس بقدره الله التي لا تقهر ، وكان أن بلغ
 الصدام حتى تدخل ، ليون بلوم ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية والذي رفض
 مطالب المسلمين ، ولكنه اقترح توسعة دائرة الناخبين الجزائريين ضمن الهيئة
 الانتخابية الفرنسية في الجزائر ، وذلك بإدخال واحد وعشرين ألفاً من الناخبين
 ضمن الناخبين الفرنسيين الذين كان عددهم ٢٠٢.٧٥٠ ناخباً ، ولكن
 الفرنسيين رفضوا ذلك ، وأعلنوا أنهم سيستولون جميعاً فيها إذا نُقِدَ هذا
 الاقتراح ، وكذلك احتج محافظو المدن ، وهددوا بالاستقالة أيضاً ، وكان من
 كل ما تم زيادة عدد نواب المسلمين بمجلس النيابة المالية ، ورفعته من ٢٦ إلى
 ٢٤ نائباً ، وبذا يصبح عددهم نصف عدد النواب الفرنسيين الذي يبلغ ثمانية
 وأربعين نائباً ، وعاد الوفد خائباً .

أخذت فرنسا تساعد رجال الطرق الصوفية ، وتشجعهم على النشاط ،
 وتحرضهم ضد جمعية العلماء ، ومن ناحية ثانية أخذت تُصَبِّب مشايخ السووم
 وتطلب منهم معارضة جمعية العلماء ، وإرسال الرقيات ضدّها ، ولا شك ، فإن
 الشعب لا يستطيع رؤية مثل هذه التصرفات ، وقد تُكَلِّف من يقوم بقتل بعض
 هؤلاء المشايخ ، وتتهم جمعية العلماء بالقتل ، كما فعلت بالشيخ عمر بن دالي
 الذي جعلته إماماً للجامع الكبير في قسنطينة ، وطلبت منه المحجوم على الوفد
 الذي سافر إلى باريس برئاسة عبد الحميد بن باديس ، وإرسال الرقيات بهذا
 الشأن ، ثم دفعت من قتله ، واتهمت جمعية العلماء بقتله ، وقضت على
 الطيب العقي ، وأودعت السجن ، وأخذت تشر الشائعات ضدّ جمعية
 العلماء ، ثم وُجِد مرتكب الجريمة ، واسمه عكاشة ، وقد اعترف ، وأطلق
 سراح العقي ، غير أنه في السجن قد تعب ، وكانت السلطات الفرنسية تريد
 أن تكسه إلى جانيها ، وأخذت بعدها للعمل لتهديم جمعية العلماء ، وثبها عن
 مواقفها ، ومشروعاتها ، وجهادها .

وتوفي الشيخ عبد الحميد بن باديس في ٨ محرم ١٣٥٨ هـ (١٦ شباط
 ١٩٤٠ م) ، فخلفه في رئاسة جمعية العلماء الشيخ محمد بشير الإبراهيمي

الذي كان معتزلاً عندما توفي سلفه ابن باديس ، فاختاره العلماء ليكون رئيساً
 للجمعية مجرد أن يُطلق سراحه ، وعندما خرج من السجن تسلّم رئاسة
 الجمعية ، فوجد أنها قد فوّي مركزها ، وترسخت مكانتها ، فأنصرف إلى نشر
 العلم ، فاستطاعت الجمعية فتح أكثر من مائة وسبعين مدرسة ، تعلّم
 الدين ، والتاريخ الإسلامي ، واللغة العربية ، وبقية العلوم ، وتضمّ هذه
 المدارس أكثر من خمسين ألف طالب . وشكّل رئيس الجمعية لجنة للتعليم
 لتشرف على المناهج ، وتتابع التنفيذ ، وكان منها : محمد الحفناوي ، وعبد
 الصالح رمضان .

وافتح أول معهد للتعليم الثانوي في مدينة قسنطينة عام ١٣٦٦ هـ ،
 وقد أصبح عدد طلاب القسم الثانوي عام ١٣٧٣ هـ ألفاً وخمسة طلاب كما
 ارتفع عدد المدارس الابتدائية إلى أربعين مدرسة ، وكانت جمعية العلماء ترسل
 بعض الطلاب إلى جامعات الزيتونة بتونس ليشابوا بتعليمهم هناك .

وكانت جمعية العلماء تُصدر مجلة «عيون البصائر» الأسبوعية ، وتطبع
 منها في كل أسبوع ثلاثين ألف نسخة ، ثم أغلقت عام ١٣٧٦ هـ .

واتخب الشيخ محمد بشير الإبراهيمي^(١) رئيساً للجنة إغاثة فلسطين .
 وكان عدد من العلماء بجانب عبد الحميد بن باديس ومحمد بشير
 الإبراهيمي منهم : العربي النسي ، ومبارك محمد الحلي ، وإبراهيم بن عمر

(١) محمد بن بشير بن عمر الإبراهيمي : وُلِدَ عام ١٣٠٦ هـ في (صطيف) ، رحل إلى الشرق عام
 ١٣٣٠ هـ ، فأقام بالهدية ست سنوات ، وفي دمشق أربع سنوات ، وعاد إلى الجزائر ، فمضى
 إلى صحراء وهران عام ١٣٥٩ هـ ، وبقي في معتزل الطور ، وتسلّم رئاسة جمعية العلماء ،
 فأنشأ في عام واحد ثلاثاً وسبعين مدرسة ، ولم يلبث أن سُجن بعد سنتين ، ثم أخرج عنه ،
 بعد أن طلب ، وقام بحملات وسشاط ، واستقر بالقاهرة عام ١٣٧٦ هـ ، وعلقت الثورة
 الجزائرية ، فسافر إلى القلعة لمساعدة وهم الثورة ، وبعد نجاح الثورة عاد إلى الجزائر ، وانزوى
 عن نواحي عام ١٣٨٥ هـ ، وكان من أعضاء مجمع اللغة العربية : في دمشق ، وبغداد ،
 والقاهرة .

بيوض ، والطيب العقي ، وإبراهيم أبو اليقظان ، وأحمد توفيق المدني ، والأمين العمودي ، ويحيى الحمودي ، ومحمد خير الدين ، والسعيد الزهراوي ، ومحمد سعيد آيت جبر ، والجيلالي الفارسي ، وعبد اللطيف سلطاني .

وكان لكل دوره في العلم ، فقد نشط أحمد توفيق المدني - على سبيل المثال - في الأندية والجمعيات ، مثل نادي الترقى الذي اجتمع به العلماء وجمعية الفلاح ، وجمعية الزكاة ، والجمعية الخيرية الإسلامية الكبرى ، واشتهر الطيب العقي بسلفيته ونشاطه ، وعُرف العربي النسبي بسوغيه وهندوته ، وتكامل العمل بلقاء بعضهم مع بعض .

ثانياً : النشاط السياسي : أيمن كثير من الناس أنه لا قبل لهم بمواجهة الفرنسيين ، لضعفهم أمامهم مادياً ، وقلة الإمكانيات لديهم ، ولا شك أن هؤلاء الناس هم من الماديين الذين يقيسون الأمور بالمفهوم والمستوى المادي ، ويتركون الروح المعنوية جانباً ، ورأى هؤلاء أن أفضل طريق للمقاومة الاستعمارية إنما هو التنظيم السياسي ، ومن الطبيعي ألا يكون هؤلاء جميعاً بأفكار واحدة ، فمنهم الذين يرون أن الغاية من عملهم إنما هو المساواة بالفرنسيين ، ومنهم الذين يرون محاربة الفكر الاستلامي الذي سيطر على قسم من أفراد المجتمع حيث أصابهم اليأس ، وحلّت بهم الهزيمة النفسية ، ومنهم الذين يحملون العصية الجزائرية أو الوطنية ، من غير أن يكون لهم منهج متعزّز أو شخصية خاصة ، هم جزائريون عرب مسلمون ، ولكنهم لا يهمهم سوى ذلك ، فأى منهج أو دستور يطبقونه لا يبالون بذلك ، ليأخذوا الدستور الفرنسي ، . . . السويسري ، . . . الإنكليزي ، كإله سواه ، المهمّ عندهم سيطرتهم واستقلالهم بجزائرهم فقط ، ومنهم الشيوعيون الذين يرون تطبيق المنهج الشيوعي في الاقتصاد ، واستبدادية الطبقة العاملة في الحكم ، وترك الحبل على الغارب في الحياة الاجتماعية .

والهمم في النشاط السياسي السرية في العمل والتهيت للإستقلال ، وقد ظهرت تنظيمات منها اللجنة الوطنية التي شكّلها المعامي أبو دربة والصحفي

صديق دوران ، ومصالي الحاج ، وذلك عام ١٣٢٨هـ ، ودعت إلى الجامعة الإسلامية ، كما التفت جماعة بعضها حول بعض ، وعرفوا بالتحية ، وهم من الذين تنفقوا ثقافة فرنسية ، ودعوا إلى الاندماج مع فرنسا ، ومن أبرزهم ابن جلول ، والزناي ، وقد أصدروا جريدة « الأهالي » ، وأهم هذه التنظيمات :

١ - حزب الجزائر الفتاة : الذي أسسه خالد الهاشمي الجزائري الذي كان يقيم في دمشق ، فهو حفيد الأمير عبد القادر الجزائري ، ولا تزال هذه الأسرة لمحبس بأنها ظلمت واضطهدت ، وعاشت مشرّدة عن وطنها ، محروبة عن بلادها ، قسا عليها الفرنسيون ، ولم يكن لكبيرها من ذنب سوى أنه أحب وطنه ، ودافع عنه ضدّ المعتدين ، فكان مصيره وأهله التشريد . وقد كان تأسس هذا الحزب بعد الحرب العالمية الأولى ، ونظّم مؤسسه خالد الهاشمي مؤتمراً في باريس عام ١٣٤٢هـ طالب فيه بحقوق أهل الجزائر ، وأصدر جريدة « الإقدام » ، غير أن هذا التنظيم قد حلّ ، ورجع منظّمه إلى دمشق ، وتوفي فيها عام ١٣٥٤هـ .

ب - جمعية نجم شمالي إفريقيا : وأسّسها محمد جيفال في باريس في ١٦ صفر ١٣٤٣هـ (١٥ أيلول ١٩٢٤ م) ، وكان من أعضائها عبد القادر بن الحاج علي ، ومصالي الحاج ، وعلي الخمامي . ولكن هذه الجمعية لم تشتهر إلا عندما تولى رئاستها مصالي الحاج عام ١٣٤٦هـ ، لقلّة أعضائها في بداية الأمر ، ولنشاط مصالي الحاج حيث اقترنت باسمه فيما بعد ، وكانت ذات ميول شيوعية .

ومن الطبيعي أن يبرز الشيوعيون قبل غيرهم ، لأنهم لا يختلفون عن التصاري الفرنسيين في السلوك ، أو التصرف ، أو الأخلاق ، أو الاستهتار بالقيم ، فهم يلتقون معهم على موائد الحمر ، والقمار ، والفحش ، ولا يعرفون عنهم شيئاً سوى ذلك ، فما عمل الشيوعيين إذن إلا كتيان الأسماء وإحفاء تنظيمهم ، إضافة إلى أن بين الفرنسيين مجموعات من الشيوعيين قيتعاون بعضهم مع بعض على الرفقة التي تجمع بينها . وكما أن الفرنسيين يتلفون دعماً

من باريس ، فإن الشيعيين يتلقون دعماً من موسكو ، وتزويداً بالمعلومات ، وتوجيهاً تبعاً للمتغيرات الدولية . ولم أستش الوطنيين والمصلحين عن الشيعيين رغم كثرة أوجه التشابه بينهم ، إلا لأنه قد يوجد بينهم بعض الشخصيات المسلمة ، لكنها لا تستطيع التمييز بين الفكر الإسلامي والفكر الوطني ، إذ إن الأمور مختلطة عندها لفظة الوعي الإسلامي ، أما أصحاب الفكر الإسلامي فيمكن كشف أمرهم مباشرة حيث أن لهم شخصية متميزة ، ولا يمكن مسايرة أصحاب الاتجاهات الأخرى في السلوك والتصرف .

يرتبط النشاط الشيعي بمصالي الحاج الذي ولد عام ١٣١٦ هـ في مدينة (تلمسان) ، ونشأ نشأة فقيرة ، إذ كان والده صالح أحمدي ، ولم يلبث أن توفي ، لذا لم يستطع أن يتابع تعليمه ، والفقيه الجاهل فرصة للأفكار الشيعوية ، ولعل أول ما أدرك مصالي الحاج ، رأى إخراج أهل تلمسان إخراجاً جماعياً من مدينتهم بإيجاز من الفرنسيين ، فبقي هذا المنظر في نفسه ، وتولد عنه كره للفرنسيين . وقاتل في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى ، فلما انتهت عاد إلى بلاده فقيراً بشياً ، وقد انتشرت البطالة في الجزائر بعد الحرب ، على حين أن فرنسا كانت بحاجة إلى عمال ، لإعادة عمران ما خربته الحرب ، فارتحل إلى فرنسا واشتغل في بعض المصانع ، وعمل بالعمالة المنجولة ، والفراغ عنده كبير وخاصة في ليالي الشتاء لذا كان يحضر أحياناً بعض المحاضرات في جامعة بورديو ، كما جرت الرفاق أمثاله إلى أوكار الشباب الذين لا يجدون عملاً فيتصدون للهو وما يجر إليه ، واتصل بالعمال الفرنسيين ، وانضم عن طريقهم إلى الحزب الشيعوي .

أصدرت جمعية نجم شهاب إفريقية مجلة « الأمة » ، وحاول مصالي الحاج نقل نشاط الجمعية وصحيفة « الأمة » إلى الجزائر ، فلم يستطع ، فسافر مع عبد القادر بن الحاج علي إلى الجزائر ، وحاول الاتصال بالزعماء الوطنيين من أهل العلم ، فرفضوا اللقاء به لما يحمله من أفكار إلحادية وصرحو له : بأنه ما لا فرق بين الاستعمار الفرنسي وعمالته من جهة ، والاستعمار الروسي وعمالته من

وجهة ثانية ؟ وربما كان الروس بإلحادهم وسحقهم للمسلمين أشد خطورة وسوءاً من الفرنسيين ، ولكن أصحاب الهوى لا يدركون بمقولهم ، ولكنهم يجاوبون مع غواظهم ، فلا يسمعون إلا ما تلبه العاطفة عليهم .
وفي عام ١٣٤٨ هـ صدر قرار بحل جمعية نجم شهاب إفريقية ، ولكن لم يلبث أن قام مكانها حزب « النجم الثاقب » ، غير أنه صدر قرار بحله عام ١٣٤٩ هـ بصفتي من الجزائريين على الحكومة الفرنسية .
عادت الجمعية إلى الظهور ثانية باسم « حزب نجم شهاب إفريقية » ، وعقدت مؤتمراً في باريس ، اعتقل على أثره مصالي الحاج ، وحكم عليه بالسجن ستان ، وقد أمضى العقوبة التي فرضت عليه ، وعندما خرج من سجنه ظهر الحزب باسم جديد هو « الاتحاد الوطني لمسلمي شهاب إفريقية » ، ويبدو أن مصالي الحاج قد أخذ يحس أن هناك فرقا كبيرا بين المسلمين وغيرهم ، وأن المسلمين في شهاب إفريقية يتميزون عن النصارى الفرنسيين الذين كان قسم منهم ضمن حزبه الأول . واعتقل مصالي الحاج ثانية ، وحكم عليه بالنفي ستة أشهر خارج حدود فرنسا ، وله الحق في اختيار المنفى ، فانتقل إلى سويسرا ، وحضر المؤتمر الإسلامي هناك ، والتقى بشكيب أرسلان الذي كان يعيش في سويسرا ، وأعجب شكيب به ونشاطه ، ورأى فيه شاباً مغروراً به لجهله بالإسلام ، وفقره ، ونشاطه الذي لا يد من أن يجد عمالاً له يصرفه فيه ، فكتب رسائل إلى ابن باديس ، وأحمد توفيق المدني ، ومبارك الميلي ، والطبيب العقبي في الجزائر ، وإلى غيرهم في تونس والغرب يوصيهم به ، ويطلب منهم الإفادة من نشاطه .

من باريس ، فإن الشيعيين يتلقون دعماً من موسكو ، وتزويداً بالمعلومات ، وتوجيهاً تبعاً للمتغيرات الدولية . ولم أستش الوطنيين والمصلحين عن الشيعيين رغم كثرة أوجه التشابه بينهم ، إلا لأنه قد يوجد بينهم بعض الشخصيات المسلمة ، لكنها لا تستطيع التمييز بين الفكر الإسلامي والفكر الوطني ، إذ إن الأمور مختلطة عندها لفظة الوعي الإسلامي ، أما أصحاب الفكر الإسلامي فيمكن كشف أمرهم مباشرة حيث أن لهم شخصية متميزة ، ولا يمكن مسايرة أصحاب الاتجاهات الأخرى في السلوك والتصرف .

أصدرت جمعية نجم شهاب إفريقية مجلة « الأمة » ، وحاول مصالي الحاج نقل نشاط الجمعية وصحيفة « الأمة » إلى الجزائر ، فلم يستطع ، فسافر مع عبد القادر بن الحاج علي إلى الجزائر ، وحاول الاتصال بالزعماء الوطنيين من أهل العلم ، فرفضوا اللقاء به لما يحمله من أفكار إلحادية وصرحو له : بأنه ما لا فرق بين الاستعمار الفرنسي وعمالته من جهة ، والاستعمار الروسي وعمالته من

الجزائر ، وهذا ما جعل الذين يتكبرون بمقوّمهم من الشيوعيين الجزائريين يتخلّون عن الشيوعية ، ويرون فيها استعماراً ، وسعيّاً وراء المصلحة ، وفتناً من الدعايات تسترّه ، ومن هؤلاء كان مصالي الحاج نفسه .

وحلّت الجبهة الشعبية الفرنسية التي يشترك فيها الشيوعيون حزباً ، ونجم شمالي إفريقية ، في أول شهر ذي القعدة ١٣٥٥هـ (١٢ كانون الثاني ١٩٣٧م) ، والذي كان يحمل اسم « الاتحاد الوطني لسلمى شمالي إفريقية » ، فانتقل مصالي الحاج ببعض الشخصيات ، ومنهم : عمّاش عمار ، ونعل محمد رزق ، وراحت بلقاسم ، وموسوي رباح ، وأخذوا في تنظيم حزب الشعب الجزائري .

جـ - حزب الشعب الجزائري : وتألف من عناصر جزائرية فقط ، على حين كان حزب نجم شمالي إفريقية يضمّ عناصر من مناطق المغرب كلها (تونس - الجزائر - المغرب) ، وذلك لأن المطالب مختلفة ، إذ كانت فرنسا تعدّ تونس والمغرب محميتين فرنسيّين ، بينما تعدّ الجزائر إقليمياً فرنسياً . وكانت أهداف هذا الحزب : إقامة مجلس نيابيّ خاصاً بالجزائر ، وإقامة حكومة خاصة كذلك ، والعودة إلى التعليم باللغة العربية ، والاعتناء على الدين الإسلامي في التشريع ، وقد أبدّ العمّال الجزائريون في فرنسا هذا الحزب ، ولم يكن هذا التأييد في الواقع نتيجة أفكار أو معرفة وإنما عصبية للجزائر وللشخصية رئيس الحزب .

رجع مصالي الحاج إلى الجزائر في ربيع الثاني ١٣٥٦هـ (حزيران ١٩٣٧م) ، وجرت انتخابات البلدية ، ورشح الحزب بعض عناصره لحوض هذه الانتخابات ، غير أن رئيس الحزب مصالي الحاج وأعضاء الهيئة الإدارية قد اعتقلوا جميعاً في يوم ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦م (٢٧ آب ١٩٣٧م) ، وفي اليوم ذاته صدر العدد الأول من جريدة « الشهاب » التي أصدرها الحزب ، وكان رئيس تحريرها « مغذّي زكريا » ، وما كانت هذه الاعتقالات إلا لمصلحة الحزب ، إذ أخذ الشعب يتعاطف معه بعدها ، وكذلك لم يلبث أن اعتقل رئيس تحرير الجريدة الجديد « غنائيش محمد » ويظهر هذه التعاطف واضحاً في

انتخابات البلدية التكميلية إذ تحوت القائمة التي دعمها الحزب - قائمة « اهد بومنجل » - بالأكثرية الساحقة ، وأصدر الحزب جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية أسماها « المجلس النيابي الجزائري » .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية ، ولم تلبث أن أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها بحلّ حزب الشعب ، وإغلاق صحيفة « المجلس النيابي الجزائري » ، وذلك في يوم ١٥ شعبان ١٣٥٨هـ (٢٩ أيلول ١٣٣٩م) ، ثم أطلقت سراح الهيئة الإدارية للحزب . . . ولم تخض سوى مدّة يسيرة حتى عادت فاعتقلت بعض الأعضاء وعلى رأسهم مصالي الحاج ، وذلك في يوم ٢٠ شعبان ١٣٥٨هـ (٤ تشرين الأول ١٩٣٩م) ، أي أنّ إطلاق السراح لم يزد على ثلاثة أيام ، وربما كان هذا خطة فرنسية للفت النظر إلى الحزب بشكل عام ، وإلى رئيسه بشكل خاص ، إذ كثيراً ما تلجأ السياسات إلى مثل هذا التصرف ، فيكسب أعوانها شعبية كبيرة إذ يظنّهم الشعب مخلصين ، ويعطف عليهم لما يعانون ، وما يصيبهم من أذى ظاهري ، وهم في الواقع ليسوا سوى أجراء ، وربما كانت فرنسا قد غيرت من سياستها تجاه مصالي الحاج ، أو جرى بين الطرفين تفاهم سرّي للوقوف معاً في وجه جمعية العلماء التي أخذت تكسح المجتمع والشارع ، ولا شك أن الفكر الشيوعي أقرب إلى الفكر الرأسمالي بألاف المرات من الفكر الإسلامي ، فالشيوعية والرأسمالية ثومانان ، فكلاهما مادي ، غير أن كل فريق يأخذ جانباً من الحياة الاقتصادية ، إذ تُصنّر الشيوعية على سيطرة الحكومة على الإنتاج على حين تتبنّى الرأسمالية حرية الفرد المطلقة في هذا الجانب ، وكلاهما عدو لدود للإسلام ، وتلاحظ هذا دائماً في السياسة الدولية حيث يلتقي الطرفان دائماً عندما يكون الإسلام على الساحة أو لاتباعه دور في المعركة ، وقد يزيد الأمر عندنا توكيداً عندما ننظر إلى الحكم الذي صدر على مصالي الحاج في تاريخ ١ ربيع الأول ١٣٦٠هـ (٢٨ آذار ١٩٤١م) بعد تقديمه إلى محكمة عسكرية ، لقد صدر الحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة ستة عشر عاماً ، والثني عشرين عاماً خارج الأرض الفرنسية والمحميات ،

قررت الحركة الاشتراكية في الانتخابات التي جرت في شهر ذي القعدة ١٣٦٠هـ ورفضت تشكيل « جبهة متحدة » من الجزائريين العاملين في الحقل السياسي حيث تصمّم : العلماء ، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، والاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان ، والحزب الشيوعي . وقد حصلت الحركة على حصة مقاعد منهم : أحمد مزغنة ومحمد خيضر عن مدينة الجزائر ، وأميين دباغين عن قسنطينة .

لقد قامت فرنسا يوم ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥ م) بمذابح رهيبة في الجزائر ، وخاصة في مدينتي « سطيف » و « قالمة » مما كان له أسوأ الأثر في نفوس الجزائريين ، وزيادة في بعد الشقة بين الطرفين ، كما كانت فرنسا مشغولة في عمران ما حوّرتته الحرب ، وفي الحرب في الهند الصينية ، لذا لم تلتفت إلى أوضاع الجزائر ، وتحاول حلّها .

وكانت الحركة قد اشتركت في الانتخابات التي جرت عام ١٣٦٧هـ و ١٣٧٠هـ ، وبدأت الخلافات داخل الحركة ، كان أوفها بين مصالي الحاج وأميين دباغين حيث فصل الثاني من الحركة ، ثم بين مصالي الحاج وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية حيث أبعاد عن اللجنة كل من : حسين الأحول ، ويوسف بن خده ، وعبد الرحمن كيوان ، ثم عاد مصالي الحاج فاختلف مع من كان يجانبه من أعضاء اللجنة ففصلهم ، ومنهم أحمد بن مزغنة ، ومولاي دباغ .

وكانت فرنسا قد أبعدت مصالي الحاج نهائياً عن الجزائر ، وأسكنته في فرنسا في (نيور) ، وأطلقت على سكنائه الإقامة الجبرية مع بقائه على رأس العمل الحزبي حيث كان يديره من مسكنه أو من محل إقامته . وربما كان هذا الظن بعد أن أنهكه النضال ، وزاد عمره على الخامسة والخمسين فأخذ يتصرف بشكل يختلف مع أتباعه ، وفي كل هذا ما ليس من مصلحة فرنسا ، خوفاً من إنشاء ما كان مستوراً ، ثم احتراماً للرجل الذي تعب ، ونفيه إشارة إلى وطنيته وبقائه معارضته للفرنسيين .

والغرامة مالية قدرها ثلاثون مليون فرنك ، وهو حكم جائز وعنيف جداً لمن ينظر إليه من بعيد ، وهذا ما يجعل الناس يعطفون عليه ، ولا يلبث أن ينقلب العطف إلى تأييد ودعم ، وفي واقع الأمر أن الحكم لم يكن فيه شيء ، لا سجن ، ولا عزل عن الأعران ، والغرامة لا يمكن دفعها أبداً ، وبخاصة في تلك الأيام ، ولو نظرت إلى ميزانية الجزائر يومذاك لوجدتها دون ذلك .

لم يجب نشاط الحزب وظل على صلة برئيسه ، وإن كانت قد تشكلت له هيئة إدارية جديدة منها : أحمد مزغنة ، وحسين الأحول ، وأميين دباغين ، ومكري حسين . وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية عاد الحزب للنشاط بصورة رسمية ، وكان قبلها يعمل بصورة غير رسمية ، مما يؤكد ما ذكرناه ، ولم يبلغ الحكم الصادر في حق مصالي الحاج ومع ذلك فقد صدر أمر جديد يقضي بمنعه من دخول المدن الجزائرية ، وتقرض عليه الإقامة الجبرية في بلدة « بوزريعة » القريبة من مدينة الجزائر العاصمة ليسهل على أتباعه اللقاء به ، وليتصرف هو إلى التنظيم .

د - حركة انتصار الحريات الديمقراطية - أخذ مصالي الحاج ورفاقه في تنظيم حركة جديدة أطلق عليها « حركة انتصار الحريات الديمقراطية » ، ولست أدري لماذا هذا التعبير ؟ مع العلم أن حزب الشعب قد كتب مؤلفين ، وانتشرت دعايته ، وأن العمل الجديد لا يد له من مدة ليصل إلى المرحلة التي وصل إليها العمل السابق ، لكن يبدو أن بعض إشارات الاستفهام أخذت توضع على سلوك الحزب ، أهمها التعاون السري مع السلطات الفرنسية ، والتنسيق بين الطرفين . ومن أعضاء هذه الحركة البارزين إلى جانب مصالي الحاج : محمد خيضر ، وحسين الأحول ، وأميين دباغين .

أخذت هذه الحركة تدعو إلى الاستقلال ، وحلّ القرنين ، وانتخاب جمعية تأسيسية ، والتعليم في المرحلة الثانوية باللغة العربية ، وإعادة الأراضي المنصبة إلى ذويها ، وعودة الأوقاف إلى المسلمين وإشراكها على المساجد .

كان مصالي الحاج يريد السيطرة الشخصية على الحركة، بينما تريد اللجنة التنفيذية القيادة الجماعية، وكانت العاطفة نحوه تجعل بعض الأعضاء يؤيدونه، ثم لا يلبثون أن يختلفوا معه. وقامت الثورة الجزائرية في يوم 5 ربيع الأول 1374هـ (31 تشرين الأول 1954م)، ولم يكن على علم بها. وقد حاول رؤساء جمهورية فرنسا و لاكوست و ودوبول و طرح مصالي الحاج على الثورة على أنه يمثل الاعتدال، ولكن أراءه لم تعد تقبل، وإن هذا لم يعط دليلاً آخر على أن مصالي الحاج لم يكن بعيداً عن السياسة الفرنسية، وتخطيها أو إحيائها.

وكانت الحركة قد أصدرت جريدة «الجزائر الحرة» لتكون الناطقة باسمها، فلما وقع الخلاف أصدرت اللجنة التنفيذية جريدة «الشعب الجزائري» لتتحدث إلى الشعب من خلالها.

هـ - جمعية العلماء: سبق أن ذكرنا أن جمعية العلماء قامت في مطلع عام 1350هـ لتتف في وجه التيار المادي الطاغوي الذي أخذ يعصف بالمسلمين لعدم وجود المناعة لديهم بالوعي الإسلامي، والعلم، والفكر الصحيح، نتيجة فقرهم، والأذى الذي يتألمه، والضغط الذي يسحقهم، فالتفت العلماء أن يعلموا الشعب ويزودوه بالإسلام لتكون عنده المناعة فيتحمّل العواصف التي تريد أن تطيح به، وتتكوّن من المسلمين قاعدة صلبة تتحمّل عليها كل المحاولات الاستعمارية، وتكون أساس حركة الجهاد للتخلص من نير الاستعمار، فكان عملهم تريبواً بالدرجة الأولى.

إضافة إلى العمل التربوي الذي قامت به جمعية العلماء كان هناك عمل سياسي، وإن كنا لا نستطيع أن نفصل جانباً من جوانب الحياة عن الإسلام، فالإسلام منهج حياة يشمل كافة جوانب النشاط الاجتماعي، وإذا قلنا هذا فإنما هو لتسهيل الموضوع فقط. لقد لاحظ العلماء قيام الحزب الشيوعي من قبل ثمان سنوات، وبداية نشاط أفرادها، وتلقّي الدعم من موسكو قاعدة النظام الشيوعي في العصر الحديث والمعاصر، ولم تكن فرنسا لتهدم بانتشار الشيوعية في الجزائر على الرغم من أنها تلف في الصف المعادي لها، وذلك لأن

المستعمرين الصليبيين الغربيين كثيراً ما يستفيدون من الشيوعية كمرحلة من المراحل لإفساد الناس، وإبعاد المسلمين عن عقيدتهم، غير أنها عندما وجدت إقبال المسلمين على جمعية العلماء التي تحطت الحزب الشيوعي بمراحل كثيرة منذ بداية قيامها وإمكاناتها المحلية الضعيفة على الرغم من إمكانات الحزب الشيوعي الضخمة التي تأتيه من الخارج، والمدة التي تمزّس فيها على العمل، والمعلومات العالمية التي تأتيه، والتوجيهات الخاصة التي تصل إلى أفرادها، وعندها فكّرت برفده برافد إضافي يجعل الأفكار الشيوعية وإن كان لا يعمل بها ليمتص من هذا التيار ومن ذاك، وتتضافر الجهود ضد جمعية العلماء، فكان حزب نجم شمال إفريقيا وما حمل من أسياء ثانية.

إذن كان عمل جمعية العلماء تريبواً، ليفت الجليل الناشئ في وجه الاستعمار، وسياسياً، ليفت لمقاومة الفرنسيين والشيوعيين، فهو عمل بناء، وفي الوقت نفسه كان دفاعياً وهجومياً.

وهنا يجب توضيح نقطة، وهي أنه لما كان أهل الجزائر جميعاً من المسلمين تقريباً فإنه قد تتداخل المعاني، وإن كانت أحياناً لا تستعمل بمعناها الصحيح، فقد يستعمل الشيوعيون كلمة المسلمين، ويعنون الجزائريين، وإن كان استعمالهم هذه اللفظ مقصوداً، للتصويه على العامة، وتغطية إخطادهم، وكذا قد يستعمل اللفظ نفسه أتباع السياسة الاندماجية وللغرض نفسه، وقد يستعمل المسلمون لفظ الجزائريين مكان لفظ المسلمين، وليس هذا دلالة على الفكر الوطني، كما قد يستعملون لفظ القومية، أو العروبة، ويعنون اللغة العربية كمحاظفة على الفكر الإسلامي وتعاليمه. ومع هذه الإشارة البسيطة، إلا أنني أقول: إن المعاني والأفكار لم تكن واضحة في تلك المرحلة من الزمن الوضوح التام، ولم تكن متعبّرة التمييز الصحيح، وبخاصة عند رجالات الجزائر يومذاك، ولهذا نلاحظ في كتابات جمعية العلماء وكتابات رؤسائها من المعاني ما ترفضه على الرغم من أنهم كانوا على درجة كبيرة من الوعي - رحمهم الله - .

كما استعمل غير المسلمين معاني إسلامية ، مثل اصطلاح الجهاد ، حتى يفقد معناه الإسلامي ، وكذا اصطلاح الشهيد ، حتى لم يعد لها ذلك المعنى الواضح الذي ينصب بالإيمان ، والخلود في الجنة ، وباب الزمان ، و... ، وصار النصراني ، وقاطع الطريق ، والفاسق ، شهيداً وضاعت المعاني الإسلامية الحقيقية .

و- الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان : يُعرف هذا الحزب دائماً مع مؤسسة فرحات عباس . ولد فرحات عباس في بلدة (الظاهر) قرب قسنطينة عام ١٣١٧هـ ، ودرس الصيدلة ، وكان رئيس اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين ، ثم من أنصار خالد الهاشمي مؤسس حزب « الجزائر الفتاة » .

كان فرحات عباس يرى سياسة الاندماج مع فرنسا مع الاحتفاظ بالهوية الجزائرية الإسلامية ، وكان يتفق مع نائب قسنطينة ابن جلول على هذا السراي ، ثم اختلف معه ، فسأسس ابن جلول « التجمع الجزائري » الفرنسي ، وأسس عباس فرحات « اتحاد الشعب الجزائري » .

إن انهيار فرنسا أمام ألمانيا ، واختلاف القادة الفرنسيين قد قلّل من هبة فرنسا في نظر السياسيين الجزائريين ، ثم جاءت قسوة حكومة « فيشي » بقيادة الجنرال « بيتان » ، فدفع هذا المعتدلين الجزائريين للوقوف إلى جانب الجبهة الإسلامية .

نزّلت قوات الحلفاء في بلاد المغرب في ٢٩ شوال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢م) ، وأعلنوا مبادئ الحرية ، وحق تقرير المصير ، وبعض الأمور المعسولة ليقف الجزائريون إلى جانبهم وليستبدوا منهم ، وقدم الجزائريون - فعلاً - تضحيات كثيرة ، وتقدم فرحات عباس بسلسلة من المطالب ، حتى قدم أخيراً البيان النهائي .

بعد نزول الحلفاء في المغرب ، وتأكيدات الرئيس الأمريكي « روزفلت » تداعي زعماء الجزائر لعقد اجتماع يدرسون فيه الشروط مع

الحلفاء ، وقد كلّف الزعماء فرحات عباس بصياغة البيان ، ووافق الجميع عليه ، وقد جاء فيه ما يلي :

- إلغاء النظام الاستعماري الذي ليس هو في الحقيقة سوى استغلال شعب آخر ، وهو استبعاد جماعي كالرق الفردي في العصور الماضية ، وإضافة إلى ذلك فهو أحد الأسباب الرئيسية في المنازعات بين الدول الكبرى .

- تطبيق حق تقرير المصير للبلدان كلها ، الصغيرة منها والكبيرة .

- إعلان دستور جزائري يتضمن :

أ - الحرية والمساواة بين السكان جميعاً دون تمييز في العنصر أو الدين .

ب - إلغاء الملكية الواسعة ، وتطبيق نظام يشمل الإصلاح الزراعي ، وحق الفلاحين بالرعاية .

ج - الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على المستوى نفسه الذي تتمتع به اللغة الفرنسية .

د - حرية الصحافة وحق الاجتماع .

هـ - التعليم الإلزامي والمجان لأطفال ذكوراً وإناثاً .

و - حرية العبادة بالنسبة للسكان جميعاً ، ويُطبق مبدأ فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي .

ز - مشاركة عرب الجزائر بشكل فعّال وفوري في حكم بلادهم كالصورة التي أعلنتها الحكومة البريطانية ، والجنرال « كاترو » في سوريا . وإن مثل هذه الحكومة هي وحدها التي يمكنها أن تحقق المنافع الذي تسوده الوحدة المعنوية التامة لمساهمة الشعب الجزائري في المعركة المشتركة .

ح - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين سواء أكان قد صدر حكم بحقهم أم لم يصدر ، وبغض النظر عن الحزب الذي ينتمون إليه .

حمل الولد الذي ضمّ : فرحات عباس ، وصباح عبد القادر ، وابن

جلول ، وقراني ولد رباح ، وشريف بن علي ، والأعصري ، وقايل الحاكم العام ، مارسيل بارنان ، يوم ١٥ ربيع الأول ١٣٦٢ هـ (٢١ أيار ١٩٤٣ م) كما سلم الوفد صورة عن البيان في اليوم التالي إلى ممثلي الولايات المتحدة ، وإنكلترا ، وروسيا ، كما أرسلت نسخة منه إلى الجنرال ديغول ، وإلى الحكومة المصرية . ووجد الحاكم العام بتشكيل لجنة لوضع مشروع للإصلاحات التي يمكن تنفيذها بشكل فوري .

نشأت اللجنة ، ووضعت ما عُرف بملحق الحلال ، ويشمل جزئين ، أما الجزء الأول فيتترك حتى ينتهي النزاع ، وأما الجزء الثاني فقد جاء فيه :

– مشاركة المثليين العرب بشكل فوري وفعال في حكم الجزائر وإدارتها .

أ - تحويل حكومة عموم الجزائر إلى حكومة جزائرية ، وتتألف من وزراء مؤرخين بالتساوي بين الجزائريين والفرنسيين ، وتصبح الإدارات الحالية إدارات وزارية ، ويصبح رئيس الوزراء حاكماً عاماً ، والقومي السامي سفيراً لفرنسا في الجزائر .

ب - يتساوى ممثل الجزائريين والفرنسيين في المجالس المنتخبة والأجهزة الاستشارية (مجلس الحكومة الأعلى ، المفوضيات المالية للمجالس العامة ، مجلس البلديات ، غرف التجارة والزراعة ، مجلس الأطباء ، المصالح ، المجالس ، اللجان ، الهيئات ، والقبائل كلها) يُدعى المنتخون بالتتابع لتكملة ممثل العرب في هذه المجالس بدءاً بالمتدوين الحاليين حتى يمثل القبايل العمالية .

جـ - يسمح للعرب بتسلم الوظائف العامة جميعها ، ومن بينها سلطات الحاكم العام ضمن الشروط نفسها والتي هي متساوية المفعول في التوظيف والترقية والتقاعد على الموظفين الفرنسيين ، والإقرار بمبدأ التوزيع المتساوي لهذه الوظائف بين العرب والفرنسيين .

د - إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية كلها ، وتطبيق مبدأ الحق العام

ضمن التشريع الجزائري

المساواة أمام ضريبة الدم

أ - إلغاء القبول المفروضة على المواطنين ، والخدمة العسكرية المساءة ، وتسخير المواطنين ، ووضع صيغ موحدة للتعيش ، والمساواة في الرواتب ، والسلف ، ومعاشات التقاعد ، والمعاشات ، والكنفونات ، والحق بالترقيع إلى الرتب كافة .

ب - تسليم الأعلام الجزائرية إلى أفواج من جيش الحملة الإفريقية لأن رفع الأعلام الجزائرية مع الأعلام الفرنسية ترفع من الروح المعنوية لجنودنا .

كان الجنرال ديغول قد جاء إلى قسنطينة من (برازا فيل) عاصمة الكونغو ، وذلك في ١٥ ذي الحجة ١٣٦٢ هـ (١٢ كانون الأول ١٩٤٣ م) ، والتحدث عن الجزائر مقرأً له ولقيادته . وبعد أقل من شهر ، وفي محرم ١٣٦٣ هـ (كانون الثاني ١٩٤٤ م) تألقت لجنة الإصلاحات الإسلامية من ثمانية عشر عضواً ، ستة منهم فرنسيون ، وستة آخرون فرنسيون ينتمونون للجزائر ، وستة من المسلمين ، ويمثل المسلمين : جمعية العلماء ، وحزب الشعب الجزائري ، وحركة أصدقاء البيان والحريية التي تأسست بعد قليل .

تسلم السلطة الجنرال ديغول ، وأرسل الجنرال « كاترو » حاكماً عاماً للجزائر ، فرفض مطالب المعتدلين الجزائريين ، وفرضت الإقامة الجبرية على فرحات عباس .

أسس فرحات عباس حركة أصدقاء البيان والحريية في تاريخ ٢٠ ربيع الأول ١٣٦٣ هـ (١٤ آذار ١٩٤٤ م) ، وأصدر جريدة « المساواة » الأسبوعية في رمضان ١٣٦٣ هـ (أيلول ١٩٤٤ م) والناطقة باسم الحركة . وكان يدعو إلى قيام جمهورية جزائرية مستقلة ذاتياً ، ومتحدة مع فرنسا . ووقع الخلاف بينه وبين مصالي الحاج .

١- إلغاء انتخابات الجمعية التشريعية التي جرت في رمضان عام ١٣٧٠هـ (حزيران ١٩٥١م) .

٢- احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين .

٣- احترام الحريات الأساسية للعقيدة ، والفكر ، والصحافة ، والاحتجاج

٤- مقاومة الاصطهاد بأشكاله وصوره كلها .

٥- إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين جميعهم .

٦- الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة .

غير أن هذه الجبهة لم تلبث أن تفككت .

ح - الحزب الشيوعي : نشأ عام ١٣٤٢هـ ، فهو أقدم الأحزاب

الجزائرية لما سبق أن ذكرنا ، ونضيف هنا أنه كان جزءاً من الحزب الشيوعي

الفرنسي ، واستمرّ على ذلك مدة خمسة عشر عاماً ثم أصبح مستقلاً ، أي

خاصاً بالجزائر ، على أن يتلقى تعليمات موسكو عبر قناة باريس . لذا كان يتبع

سياسة باريس أو موسكو ، فعندما استلمت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا

أصبح موقفه داعماً للاستعمار ، وعندما انفق الروس مع الألمان أصبح عدواً

للاستعمار ومؤيداً للاستبداد والفرديّة ، وعندما يلتقي مع أحزاب الجزائر

يتحدّث زعماءه عن الوطنية ، والإسلام ، والعروسة حسب الموقف ،

ويستعملون الاصطلاحات الإسلامية : الجهاد ، والاستشهاد و... ، وعندما

أقدمت فرنسا على إقامة مذابح في الجزائر في احتضالات انتصار الحلفاء في

الحرب العالمية الثانية ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أخذ

شيوعيو الجزائر يوجدون المبررات للحكم الفرنسي ، ثم اتهموا زعماء الجزائر

بأنهم كانوا السب الرئيسي للمذابح و... ، وكان الشيوعيون يعارضون

استقلال الجزائر عن فرنسا ، وأخيراً منعوا أتباعهم من الانضمام إلى الثورة

الجزائرية

كانت في البلدان العربية تجري المداولات لتأسيس الجامعة العربية ،

وقد كلّلت الجهود بالنجاح ، وتم تأسيس الجامعة العربية في تاريخ ٨ ربيع

الثاني ١٣٦٤هـ (٢٢ آذار ١٩٤٥م) ، وانتهج الجزائريون لهذا ، وزادهم

ذلك نشاطاً للجهاد والحركة ، فحمل الفرنسيون في أنفسهم ما تمّ ، وأثناء

احتفالات الحلفاء بانتصارهم في الحرب العالمية الثانية على دول المحور يوم ٢٦

جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) أقدم الفرنسيون على مذبحة رميية

للجزائريين ، وخاصةً في (صطيف) و(قالة) ، واحتفل فرحات عباس ،

ومصالي الحاج ، وعدد كبير آخر من رجالات البلاد

أسس فرحات عباس بعد الحرب حزبه « الاتحاد الديمقراطي لانصار

البيان الجزائري » في مدينة (صطيف) بعد إطلاق سراحه مباشرة ، وخاص

معركة الانتخابات للجمعية التأسيسية الثانية ، وقد حصل على أحد عشر

مقعداً من أصل ثلاثة عشر مقعداً ، وتدخلت الإدارة الفرنسية في انتخابات

البلدية ، وعملت على التزوير بشكل صارخ ، فاحتج فرحات عباس في

الجمعية التأسيسية على هذا التزوير ، ولم يسمح له المشوطلون الفرنسيون من

متابعة الكلام ، إذ وقفوا في وجهه ، فما كان منه ومن أنصاره إلا أن استحووا

من الجمعية ، وأخيراً كانت النتيجة طردهم منها ، وكان « أحمد بومنجل »

يؤمّن من أنصاره ومن أعضاء حزبه .

٢- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها : وتشكّلت عام

١٣٧١هـ من أحزاب المعارضة كلها لكي يقوى موقفها بالتحادها ، وهذه

الأحزاب هي :

١ - جمعية العلماء .

٢ - الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان .

٣ - حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

٤ - الحزب الشيوعي .

وقد حدّدت هذه الجبهة أهدافها بما يأتي :

بعد مذابح جمادى الأولى ١٣٦٤هـ (٨ أيار ١٩٤٥م) ألغيت الحريات ، وتسلمت القوات العسكرية أمر الشرطة ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وسلّح الأوربيون النصارى ، وسُخِّع المسلمون الجزائريون من مغادرة دورهم إلا بتصريحاً رسمياً .

يوم ٢ جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ أخرج سنون رجلاً من سجن (قلعة) ، وأعدموا دون مبرر إلا أن السلطات ادّعت أن محكمة عسكرية شكلت داخل السجن وحكمت عليهم . وقُدمت إحدى وأربعون قرينة بالنظائير تدميراً كلياً .

وكان قد أعدم يوم ٢٧ جمادى الأولى ثمانمائة إنسان في مدينة الجزائر . وبدأ نفثش الدور والنهب يشتد يوماً بعد يوم ، وأصبح من حق أصغر مستوطن أوروبي أن يُصدر حكم الإعدام بأي جزائري ، ويقوم بالتنفيذ بنفسه من غير محاسب ، لذا فإن كثيراً ممن كان يخشى على نفسه ، أو نجا من مجزرة ، أو توقع أذى ، قد غادر داره ، والتجأ إلى الجبال ، واعتصم فيها ، يكتفي بما يحصل عليه من الحقول المجاورة ليسدّ به رمقه خوفاً على نفسه وعلى أهله ، وتكررت المذابح ، وتعددت المجازر في ذلك العام والأعوام التي تلتها حتى أصبحت النفوس تغلي ، وتنتظر شيئاً ليفجرها ، وأصبح المستوطنون الأوربيون يخشون من كل مطالبة بأي حق من الحقوق ، فإن الحصول عليه سيقلب ناراً عليهم من الجزائريين لما فعلوه بهم ، لذا غدوا أكبر أعداء للحرية ، ويخشون على أنفسهم من كل نسمة فيها أثر من حرية أو من حق ، كما صاروا يتصورون الجزائريين أسوداً في أجمة محصورين فيها ، وكل ما يخشونه تغلّتهم .

لقد ثمادت السلطات الفرنسية في جرائمها ، وزادت من طغيانها حتى فشل معها كل عمل سلمي ، وتخلد السياسيون ، ولم تعد تجد تنازلاً لهم ، وتفرقت الأحزاب نتيجة الضغط ، وخاف الناس ، وفي مثل هذه الظروف لا يصلح إلا العمل السري ، ولا بد من الحركة لاستنشاق قليل من الحرية ، ثم التخلص من الوضع القائم المليء بالرعب ، والتفعل بالحاجة والفقر .

وكانت الحركة الديمقراطية لأنصار الحرية قد انقسمت على نفسها ، ففريق منها لا يرى عملاً خارج دائرة شخصية مصالي الحاج ، وآخر يرى أن الرجل المثقور إليه لا ينسجم وجوده مع عمل تنظيمي سري ، وأن الفرد معرض للخطأ ، وتعظيم الرجل ، وربط كل عمل فيه ، خطر وخطأ ، لذا لا بد من قيادة جماعية تمثل في اللجنة المركزية ، وفريق ثالث حار في أمره لا يدري ما يفعل ، والعمل ضرورة وواجب ، والقاعدة للعمل غدت مهتأة بما بذت جماعة العلماء من تربية ، وما نشرته من وعي ، والعمل السياسي أصبح مقبولاً لما قام به فرحات عباس ومصالي الحاج وغيرهما ، وإمكانية العمل العسكري متوفرة ، فكثير من الذين نشأوا بين الحزبين قد خدموا في الجيش الفرنسي في الحرب العالمية الثانية ، وتفرّسوا على السلاح ، وتمرسوا على القتال .

تشكّلت لجنة مؤلفة من اثنين وعشرين عضواً ، ووفّقت محمد بوضياف لاختيار قيادة لعمل منظم سري . شكّل محمد بوضياف لجنة من تسعة أعضاء أوكل إليهم مهمة العمل لإشعال الثورة ، وقد عُرفت هذه اللجنة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، وقد ارتحل ثلاثة منهم إلى خارج حدود الجزائر للتنسيق مع أحزاب المغرب وتونس من أجل الثورة في بلاد المغرب العربي كلها ، ومن أجل تلقي الدعم ، وإعداد الرجال والمؤتمرات ، وهؤلاء هم : محمد خيضر من مدينة الجزائر ، وحسين آيت أحمد من جبال القبائل ،

وأحد من بلا من منطقة الحدود مع المغرب . أما السنة الباقون فقد انتقلوا إلى مناطقهم للإعداد ، وهم :

- ١ - مصطفى بن بولعيد : من جبال أوراس .
- ٢ - محمد العربي بن مهيدي : من منطقة وهران .
- ٣ - رابع بيطاط : من منطقة قسنطينة .
- ٤ - محمد بوضياف : من ميلا .
- ٥ - مراد ديدوش : من منطقة الجزائر .
- ٦ - كريم بلقاسم : من منطقة القبائل .

لقد قام هؤلاء بتشكيل « جبهة التحرير الوطني الجزائرية » ، وكلف محمد بوضياف مهمة القيام بالتنظيم ، وكانت توجه الأسئلة التالية إلى من يقع عليهم الاختيار للانضمام إلى الجبهة :

- ١ - هل تؤيدون العمل المباشر ؟
- ٢ - في حالة الإيجاب - ماذا تضعون تحت تصرفه ؟
- ٣ - إذا بدأ العمل دون مشاركتكم ، فما هو موقفكم ؟

أما جماعة مصالي الحاج فقد رفضوا التأييد ، إذ لا يقبلون أي عمل لا يكون على رأسه مصالي الحاج ، ولا يتلقون أمراً إلا منه . أما جماعة اللجنة المركزية فقد تحفظوا من غير معارضة .

أما جماعة الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان - جماعة فرحات عباس - فقد وافقوا على الانضمام إلى العمل الجديد مع الجبهة .

اجتمع أعضاء الجبهة يوم ١٣ صفر ١٣٧٤ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٥٤ م) لتحديد موعد انطلاق الثورة ، وأبدى الحركيون استعدادهم ، وأتى كل دوره ، وقد حددت الجبهة ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ موعداً لبدء الثورة ، ويصادف الأول من تشرين الثاني ١٩٥٤ م ، وهو عيد القديسين عند الفرنسيين . ثم جرى اجتماع آخر في مدينة الجزائر يوم ٢٦ صفر لتحديد يوم

الانطلاقة بشكل نهائي .

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٤ هـ أعلنت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بيانها الأول ، وحددت فيه أهدافها ووسائلها ، وبما جاء فيه :

الهدف : الاستقلال الوطني عن طريق :

- ١ - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ، ضمن إطار المبادئ الإسلامية .
- ٢ - احترام الحريات جميعها دون تمييز عرقي أو ديني .

أ - الأهداف الداخلية :

- ١ - التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي ، والقضاء على تحالفات الفساد كلها التي كانت عاملاً مهماً في تحلّفنا الحالي .
- ٢ - تنظيم ولم شمل الطبقات السليمة كلها لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

ب - الأهداف الخارجية :

- ١ - تدويل القضية الجزائرية .
- ٢ - تحقيق وحدة شمالي إفريقيا داخل إطارها العربي والإسلامي .
- ٣ - وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا القوي تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح : انسجاماً مع المبادئ الثورية ، ومراعاة للأوضاع الداخلية والخارجية فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل التي نحقق هدفاً .

وحتى نحقق جبهة التحرير هدفها فإنه يجب عليها إنجاز مهمتين

أساسيتين في وقت واحد ، وهما :

العمل الداخلي : سواء أكان في الميدان السياسي ، أم في ميدان العمل المحض .

العمل الخارجي : جعل القضية الجزائرية حلقة واقعة في العالم كله ، وذلك بمساندة حلفائنا الطبيعيين كلهم ، وهذه مهمة شاقة ، وثقيلة العبء ، وتتطلب كل القوى ، وتعبئة الموارد الوطنية كلها . وحقيقة فإن الكفاح سيكون طويلاً ، ولكن النصر سيكون محققاً .

وأخيراً ، ونحاشياً للتأويلات الخاطئة ، ودلالة على رغبتنا الحقيقية في السلم ، وتحديداً للحسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد قدمنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة ، إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة لتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، وعليها :

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية ، ملغية بذلك لكل التصريحات والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية ، التاريخ ، الجغرافيا ، واللغة ، والدين ، والعادات للشعب الجزائري .

٢ - فتح باب المفاوضات مع ممثلي شعب الجزائر على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية على أنها وحدة لا تتجزأ .

٣ - إيجاد جو من الثقة بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين ، ورفع كل الإجراءات الخاصة ، وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المجاهدة .

وفي المقابل :

١ - فإن المصالح الفرنسية سواء أكانت ثقافية أم اقتصادية والتي تم الحصول عليها بحق ونزاهة ستحترم ، وكذلك بالنسبة للأفراد والعائلات .

٢ - يكون لجميع الفرنسيين الذين يرغبون بالبقاء في الجزائر حتى الاختيار بين

جنسيتهم الأصلية ، ويعتدون بذلك أحزاب أمام القوانين المعمول بها ، وبين الجنسية الجزائرية ، ويعتدون في هذه الحالة جزائريين مما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات .

٣ - تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر ، وتكون موضوع اتفاق بين الفئتين اللاتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل .

أيها الجزائري - إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، ومن واجبك أن تنضم إلينا لإنقاذ بلادنا ، والعمل على أن نسترجع لها حريتها . إن جبهة التحرير الوطني هي جهتك ، وإن انتصارها هو انتصارك ، أما نحن والعازمين على مواصلة الجهاد ، الواثقين من مشاركتها المناهضة للاستعمار ، فإننا نقدم للوطن أعلى وأفضل ما نملك .

ونؤنس في ذلك اليوم جيش التحرير الوطني الجزائري ، وأصدر بياناً كذلك .

وأنشأت مكاتب لجبهة التحرير الوطني الجزائري في عدد من المناطق ، وأعمم هذه المكاتب : مكتب القاهرة ، وكان برئاسة أحمد بن بله ، ومكتب دمشق برئاسة محمد العسيري .

لقد دُعرت فرنسا لهذه الأثناء ، وأحسّت بالخطر ، فأرسلت نجدات سريعة ، كما سحبت فرقتين كاملتين مجهزتين بمعدات حلف شمالي الأطلسي ، وقد تم هذا السحب بعد مباحثات سرية جرت بين الجنرال الفرنسي غليوم والجنرال « غرونز » قائد قوات حلف شمالي الأطلسي ، وكانت العطايات والمنازعات تدعم القوات الفرنسية التي حشدت في جبال أوراس حيث تزابط أقوى فرق المجاهدين الجزائريين .

الانطلاقة : قُسمت بلاد الجزائر إلى خمس مناطق للعمل العسكري حسب المقاطعات الإدارية ، فكانت : ١ - أوراس . ٢ - هيران . ٣ - الجزائر . ٤ - القبائل . ٥ - شمالي قسنطينة . وبقي أمر تنظيم المنطقة السادسة

وكان عدد القوات الفرنسية في الجزائر يوم بدء الثورة ما يقرب من خمسين ألف جندي - ٤٩,٧٧٠) جندي ، ولم تستطع حماية نفسها ، فطلبت التعزيزات .

تولى مصطفى بن بولعيد أمر أوراس ، وبساعده بشير شحات ، وتولى كريم بلقاسم أمر القبائل ، ويعاونه رمضان عبانة ، وتولى محمد العربي بن مهيدي منطقة وهران ، وتولى مراد هيدوش شمالي قسنطينة ، وتولى أمر مدينة الجزائر رابع بيطاط ، بينما كان محمد بومضيف يتولى أمر الارتباط بالنسبة إلى خارج الجزائر .

قام المجاهدون بأكثر من خمسين هجوماً يوم بدء الثورة ، وخاصة في منطقة أوراس والقبائل ، وبعد العمليات عادوا فاعتصموا في الجبال .

كانت شؤون الجزائر مرتبطة بوزير الداخلية الفرنسي ، وكان يومذاك « فرانسوا ميتران » ، فصرّح يومها بأن الجزائر هي فرنسا ، وألقت السلطات الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين المعروفين ، وحدثت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ومنعت صحفها من الصدور .

واستطاع المجاهدون السيطرة على منطقة الأوراس ، وتبلغ مساحتها ما يزيد على اثني عشر ألف كيلومتر مربع ، أي ما يقرب من مرة وربع من مساحة لبنان ، ولم تعد القوات الفرنسية تدخل إلى المنطقة إلا ضمن المصفحات ، ومحمية بالمدفعات والطائرات ، كما سيطر المجاهدون على أكثر منطقة القبائل .

وفي يوم ١٧ ربيع الثاني ١٣٧٤هـ (١٢ كانون الأول ١٩٥٤م) قامت القوات الفرنسية بعمليات قمع في الأوراس والقبائل ، وأعلن المستوطنون الأوروبيون معارضتهم للحكومة ، إذ اتهموها بالتهاون مع الثائرين المسلمين ، واحتجّ النواب المسلمون على عملية القمع التي تتخذها الحكومة في عملية ملاحقة الثوار ، لكن احتجاجهم لم يؤهله ، وفي المجلس الجزائري حوت

مناقشة الوضع ، فرفض ابن جلون نائب قسنطينة فكرة استقلال الجزائر .

وصل عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر إلى ثمانين ألفاً في منتصف عام ١٣٧٤هـ أي بزيادة ثلاثين ألفاً عما كانت عليه في بداية الثورة ، ومعنى هذا أنه قد دخل هذا الرقم خلال ثلاثة أشهر فقط .

استطاعت القوات الفرنسية من إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد القائد الأول لمنطقة أوراس على الحدود التونسية - الليبية - الجزائرية ، وأودعته سجن قسنطينة ، غير أنه استطاع أن يفر بعد مدة من السجن ، ومع تسعة عشر سجناً كان قد حُكم عليهم بالإعدام .

أعلنت جبهة التحرير في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ (٣ شباط ١٩٥٦م) استعدادها للمفاوضة من أجل وقف القتال وحل المشكلة الجزائرية .

مؤتمر الصومام : وفي ١٤ محرم ١٣٧٦هـ (٢٠ آب ١٩٥٦م) عُقد مؤتمر وادي (الصومام) في منطقة القبائل ، وحضره كبار القادة ، ليبرهتوا على أهم سادة الموقف على حين تدعى فرنسا أنها تسيطر على المنطقة ، وربما كان قادة القبائل هم الذين أصروا على مكان المؤتمر ، ومنهم رمضان عبانة ، وكريم بلقاسم ، ويوسف زيروت الذي يسيطر على قسنطينة ، والواقع أن الوصول إلى مكان المؤتمر لم يكن بالأمر السهل ، إذ لم يستطع حضوره أعضاء البعثة الخارجية الذين كانوا ينتظرون في ليبيا وفي إيطاليا ، ولقد تأخر موعد المؤتمر قليلاً ، ثم تمّ في ١٤ محرم ، ولذا فقد حضره عدد من كبار القادة فقط^(١) ، ونقلت فيه جميع الولايات، حتى ولاية الصحراء التي أصبح مسؤولاً عنها علي الملاح . وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات :

(١) حضر المؤتمر من القادة كبار كريم بلقاسم ، رمضان عبانة ، يوسف زيروت ، محمد العربي بن مهيدي ، الأخضر بن طوبال ، عمر بن بولعيد

١ - يكون كريم بلقاسم قائداً عاماً للجيش ، وقد نسي المؤتمر تنظيم الجيش على الأسلوب المتبع في جيش منطلة القبائل .

٢ - إقامة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ويتألف من سبعة عشر عضواً^(١) ، وسبعة عشر مساعداً^(٢) ، وهذا يكون مجموع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أربعة وثلاثين عضواً ، وكان لهذا المجلس مهمة توجيه العام للثورة .

٣ - انتخاب لجنة التنسيق والتنفيذ للإشراف على الثورة وقيادتها ، وضمت خمسة أعضاء^(٣) ، ولم تذكر أسماؤهم ، إذ بقيت من الأسرار .

اختطاف الطائرة : وفي يوم ١٨ ربيع الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦م) اختطفت طائرة مغربية كانت في طريقها إلى تونس ، وعلى

(١) الأعضاء :

- | | | |
|---------------------|--------------------------|----------------------------|
| ١ - حسين آيت أحمد | ٧ - محمد العربي بن مهيدي | ١٣ - محمد الأمين بن مباحين |
| ٢ - فرحات عباس | ٨ - رابع بيطاط | ١٤ - أحمد توفيق اللالي |
| ٣ - رمضان عيانة | ٩ - محمد بومضياف | ١٥ - محمد بزي |
| ٤ - أحمد بن بلة | ١٠ - محمد خيضر | ١٦ - يوسف بروت |
| ٥ - مصطفى بن بولعيد | ١١ - سعد دحلب | ١٧ - عبد الحميد العمري |
| ٦ - يوسف بن خدة | ١٢ - كريم بلقاسم | |

(٢) المساعدون :

- | | | |
|----------------------|-----------------------|---------------------|
| ١ - عازرة العسكري | ٧ - سليمان دهلبيس | ١٣ - إبراهيم مزهودي |
| ٢ - الأخضر بن طوبال | ٨ - أحمد فرسيس | ١٤ - العنوري |
| ٣ - محمد بن يحيى | ٩ - أحمد محاسن | ١٥ - ابن عورة |
| ٤ - هواري بومدين | ١٠ - عبد الحميد الهري | ١٦ - عمر بلعيد |
| ٥ - محمود شريف | ١١ - علي الملاح | ١٧ - يوسف زقروت |
| ٦ - عبد الحفيظ بوصوف | ١٢ - الطيب النعالي | |

- (٣) ١ - كريم بلقاسم
 ٢ - رمضان عيانة
 ٣ - سعد دحلب

منها أربعة من قادة الثورة ، وهم حسين آيت أحمد ، وأحمد بن بلة ، ومحمد خيضر ، ومحمد بومضياف .

المؤتمر الثاني : عُقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني الجزائري في القاهرة في مطلع عام ١٣٧٧هـ (شهر آب ١٩٥٧م) ، وتقرر فيه :

١ - زيادة عدد أعضاء المجلس إلى أربعة وخمسين عضواً بعد أن كان أربعة وثلاثين ، بحيث يشمل أعضاء المجلس الأول والذين قاموا بدور فعال في الثورة ، وقد نُهِّد إلى لجنة التنسيق والتنفيذ اختيار الأعضاء العشرين الذين سيضافون .

٢ - زيادة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى أربعة عشر ، على أن تشمل القيادة الذين هم في سجن العدو ، سواء أكانوا في باريس ، وهم الخمسة الذين اختطفوا في الطائرة [حسين آيت أحمد - أحمد بن بلة - محمد خيضر - محمد بومضياف - مصطفى الأشرف] ، أم كانوا في الجزائر ، وهو راجح بيطاط الذي وقع في الأسر منذ عام ١٣٧٥هـ^(١) .

وقد وُزعت اللجنة المهتمات الحكومية على أعضائها على الشكل الآتي :

- | | |
|--------------------|-------------------------|
| للشؤون الإعلامية : | ١ - فرحات عباس |
| للشؤون العسكرية : | ٢ - كريم بلقاسم |
| | ٣ - عمار عيارنة |
| | ٤ - عبد الحفيظ بوصوف |
| للشؤون السياسية : | ٥ - محمد الأمين ديالمين |
| للشؤون الداخلية : | ٦ - الأخضر بن طوبال |

(١) أصحت لجنة التنسيق والتنفيذ نغم إلى جانب السجناء فرحات عباس ، رمضان عيانة ، كريم بلقاسم ، محمود شريف ، محمد الأمين مباحين ، الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوصوف ، عازرة عيانة ، عبد الحميد الهري . وكان قد استشهد أبو عطف من اللجنة السابقة محمد العربي بن مهيدي ، سعد دحلب .

٧- محمود شريف :

٨- عبد الحميد المهري :

أخذت اللجنة تتسق أعمالها مع حكومي تونس والمغرب

ومن الناحية الصحفية فقد تولى أمرها أحمد بومعجل ، وقد شجنت صحيفتا « المجاهد الحر » و« المقاومة الجزائرية » ، وأصبحت تصدر باسم « المجاهد » ، فهي الصوت الناطق باسم المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إضراب عام في بلاد الجزائر كلها لتبرهن للأمم المتحدة وللعالم أجمع تأييدها المطلق من الشعب الجزائري كله ، وفعلاً ، قد نجحوا الشعب ، وتم الإضراب على الصورة التي طلبتها اللجنة .

الأخوة : لقي الجزائريون دعماً قوياً من إخوانهم الذين يجاورونهم ، سواء من ناحية الغرب [المغرب] ، أم من ناحية الشرق [تونس] ، وكانت لهم قواعد ، وقد حرصت السلطات الفرنسية الحرس كله على الفصل بين الجزائريين وإخوانهم ، وعملت على إقامة أسلاك شائكة ، وأسلاك مكهربة ، وحقول ألغام ، ولكن من غير جدوى ، فقامت بالاعتداء على « ساقية سيدي يوسف » بالإغارة عليها يوم ١٩ رجب عام ١٣٧٧هـ (٨ شباط ١٩٥٨م) ، فذهب ضحيتها سبعون إنساناً ، وأدعت أنها كانت تستهدف جماعة المجاهدين الجزائريين الذين انحلقوا من هذا الموقع قاعدة لهم ، غير أنه لم يكن بين الضحايا جزائري واحد ، ووقعت أزمة بين تونس وفرنسا ، وتمسكت الولايات المتحدة وإنكلترا في المشكلة ، وأتى إلى انسحاب جزئي للقوات الفرنسية في تونس على أن تتجمع في مينا (بترت) ، ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا الاتفاق مما جعل حكومة « غايار » تسقط ، وتتشأ أزمة وزارية في فرنسا ، وامتدت طويلاً .

وأخذ التفارب يظهر بين أمصار بلاد المغرب الثلاثة ، فقد عقد مؤتمر في مدينة طنجة في ٨ شوال ١٣٧٧هـ (٢٧ نيسان ١٩٥٨م) ، واستمر أربعة

أيام ، وضم : حزب الاستقلال المغربي ، وحزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وحزب الدستور الجديد التونسي ، وبحث المؤتمر مشكلة الجزائر ، وأيد استقلال الجزائر وما صدر عنه :

١- أن تعمل الأحزاب الثلاثة على حشد كل ما لدى شعوبها وحكوماتها من قوى لدعم الشعب الجزائري المجاهد في سبيل استقلاله .

٢- يوصي المحصور بتشكيل حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية .

٣- يترح المؤتمر تشكيل مجلس استشاري مغربي ، يعقد جلسات منتظمة ، ويندرس القضايا المتعلقة بالمصلحة المشتركة ، ويتخذ التوصيات الضرورية بشأنها .

٤- يوصي المؤتمر بعقد اجتماعات لزعيماء الأمصار الثلاثة لدراسة تنفيذ التوصيات التي يتخذها المجلس الاستشاري .

٥- يوصي الأحزاب حكوماتها أن لا تعالج القضايا المتعلقة بمصير الشمال الإفريقي في ميدان العلاقات الخارجية بصورة فردية ، وقبل أن يتم وضع الدساتير الاتحادية .

٦- يقر المؤتمر إقامة أمانة عامة دائمة تضم ستة أعضاء ، يمثل كل مصر من الأمصار المشتركة الثمان^(١) ، على أن يكون لها مكتبان أحدهما في الرباط ، والآخر في تونس .

٧- يستنكر المؤتمر وجود القوات الأجنبية في شمال إفريقيا ، كما يطالب المؤتمر بأن تتوقف القوات الفرنسية فوراً عن استخدام الأرض المغربية والتونسية كقواعد للعدوان على الشعب الجزائري .

(١) أخذت جبهة التحرير الوطني الجزائرية أحمد أبو معجل واحد فرنسي ممثلين لها في الأمانة العامة

٨ - يستكر المؤثر بلسان الشعب الذي يمثله موقف الدول التي تدعم فرنسا ، وإن هذه الدول ستحسر صداقة الشعب العربي في شمالي إفريقيا ، بل الشعب العربي كله ، ومن ثم الأمة الإسلامية ، وبأمل المؤثر أن تتخل هذه الدول عن دعمها للقوات التي تنزل الكوارث بالشعوب والأمم . ثم توجه نداءً سريعاً للدول الاستعمارية بأن توقف كل دعم يؤذي إلى استمرار الحرب .

اجتمع ممثلو الحكومتين التونسية والمراكشية مع لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في مدينة المهديّة بتونس في تاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١٥ حزيران ١٩٥٨ م) لتنفيذ مقررات مؤتمر طنجة ، غير أن تأخير تشكيل الحكومة الجزائرية قد أضر الموضوع .

وتجاه هذه الأحداث فإن الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنين الأوربيين فيها قد تحذوا سلطات باريس ، وألقوا لجنة للأمن العام في ٢٤ شوال ١٣٧٧هـ (١٣ أيار ١٩٥٨ م) ، وقد طالبت هذه اللجنة ومؤيدوها الحكومة الفرنسية بالدمج التام بين الجزائر وفرنسا ، وهذا ما هز الحكومة الفرنسية ، وجاء الجنرال ديجول إلى رئاسة الوزراء في ١٤ ذي القعدة ١٣٧٧هـ (١ حزيران ١٩٥٨ م) .

وتعلق الجيش الفرنسي بسياسة الدمج ، وأراد ليل شيء من النصر ليخفف من عاز الهزائم التي مني بها في الحرب العالمية الثانية أمام الألمان ، وفي الهند الصينية أمام سكانها ، وفي الأشتراك في العدوان على مصر ، لذا بذل كل جهوده لإحراز نصر في الجزائر ، لكن خاب أمله ، إذ أنهكته حرب العصابات والالتجاء إلى المناطق الوعرة في الجبال ، واتخذ كافة الوسائل من إبادة ، وحرق ، وانتهاك حرمت ، و . . . ، غير أنه فشل .

ونقل الجزائريون الحرب إلى فرنسا نفسها في مطلع عام ١٣٧٨هـ (شهر آب ١٩٥٨ م) ، فقاموا بعدد من الغارات والهجمات على المؤسسات

العسكرية ، ومراكز الشرطة ، ومستودعات النفط ، فدعرت الحكومة ، وألذمت كل اعتقال أعداد من العمال الجزائريين وتعذيبهم .

وفي ٦ ربيع الأول ١٣٧٨هـ (١٩ أيلول ١٩٥٨ م) تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس (١) ، ولم يتقصر شهر ربيع الأول حتى اعترفت بالحكومة المؤقتة إحدى عشرة دولة إسلامية ، وثلاث دول شيوعية آسيوية هي الصين الشعبية ، وفيتنام الديمقراطية ، وكوريا الشمالية ، والاعتراف الشيوعي ضدًا بالغرب لا تأييداً للحق ، أما بقية الدول الشيوعية

(١) تشكلت الوزارة المؤقتة على النحو الآتي :

- ١ - فرحات عباس : رئيس الوزراء
- ١١ - يوسف بن حدة : وزير الشؤون الاجتماعية
- ٢ - أحمد بن بلة : النائب الأول لرئيس الوزراء (معتقل)
- ١٢ - أحمد توفيق الشلي : وزير الشؤون الثغالية
- ٣ - كريم بلقاسم : نائب رئيس الوزراء ، وزير الدفاع (معتقل)
- ١٣ - حسين أيت أحمد : وزير دولة (معتقل)
- ٤ - محمد الأمين دباغين : وزير الشؤون الخارجية
- ١٤ - رابع بيطاط : وزير دولة (معتقل)
- ٥ - الأضر بن طوبال : وزير الشؤون الداخلية
- ١٥ - محمد بوعصباف : وزير دولة (معتقل)
- ٦ - محمود شريف : وزير التسليح والشؤون
- ١٦ - محمد حيفر : وزير دولة (معتقل)
- ٧ - عبد الحفيظ بوعصوف : وزير القواصل
- ١٧ - الأمين خان : وزير دولة (معتقل)
- ٨ - عبد الحميد الهري : وزير شؤون شمالي إفريقيا
- ١٨ - عمر صديق : وزير دولة (معتقل)
- ٩ - أحمد فرانسيس : وزير الاقتصاد والالية
- ١٩ - مصطفى استانبولي : وزير دولة (معتقل)
- ١٠ - محمد بزي : وزير الاستعلامات

فلم تعترف بالجزائر إلا بعد الاستقلال التام كبقية الدول الاستعمارية الأوربية .

وكان للحكومة الجزائرية ثلاثة مكاتب : في القاهرة ، وتونس ، والرباط . وتحولت الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر إلى حزب سياسي ، وصلوله نظام بين علاقة الحرب بالدولة .

أعلنت الحكومة الجزائرية العفو عن أسرى الحرب الفرنسيين ، والمسجونين ، وأطلقت سراحهم .

وفي ١٠ جمادى الأولى ١٣٧٩ هـ أعلن الجزائر فيقول عن قبول فرنسا للمفاوضات ، وإن كان بأسلوب غير مقبول ، ليأتي ممثلو المنظمة الخارجة على القانون والمتمردون إلى فرنسا ، فما كان من الحكومة الجزائرية أن رفضت على ذلك في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٧٩ هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٩ م) أنها كلفت الزعماء الجزائريين الخمسة [أحمد بن بلّة ورفاقه] والمعتقلين في سجون فرنسا ، بإجراء المفاوضات حول تقرير المصير ، غير أن الجزائر فيقول قد رفض ذلك ، وقال : إنه يتوجه من جديد إلى المقاتلين .

وفي ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ (١٦ كانون الأول ١٩٥٩ م) اجتمع المجلس الوطني الجزائري في طرابلس ليبيا ، واستمر في جلساته أكثر من شهر ، واختتم بتعيين العقيد هواري بومدين قائداً عاماً لجيش التحرير ، ويساعده المقدم سليمان ، والمقدم عز الدين ، والمقدم منجلي .

اعتقلت فرنسا عدداً من أعضاء جبهة التحرير الجزائرية في فرنسا ، وأخذت تفجر القنابل الدرية في الصحراء ، مما زاد من نفقة الشعوب الإفريقية عليها . وزادت من جرائمها في الإبادة ، واستعمال قنابل النابالم ، وانتهاك الحرمات ، وزادت كذلك العمليات العسكرية بين المجاهدين والقوات الفرنسية ، وخاصةً على الحدود التونسية ، واستطاع المجاهدون قطع الخط المكهرب ، واستشهد السيد الزبير قائد مجاهدي منظمة الجزائر .

جرى تمرّد عسكري في القوات الفرنسية في الجزائر بقيادة بعض الجنرالات ، وقد أعلنوا ذلك عبر إذاعة الجزائر ، وذلك في تاريخ ٧ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (٢٢ نيسان ١٩٦١ م) ، وفي اليوم التالي مباشرة انضم جنرالان آخران للتصوّد . وفي الحادي عشر من شهر ذي القعدة (٢٦ نيسان) قامت مظاهرات عريقة في الجزائر ضدّ الاحتلال الفرنسي .

أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة والفرنسية في وقت واحد في تاريخ ٢٥ ذي القعدة ١٣٨٠ هـ (١٠ أيار ١٩٦١ م) في الشروع في محادثات (إيفيان) ، وقد بدأت المحادثات فعلاً في الخامس من شهر ذي الحجة ، ولكن لم تلبث أن توقفت بسبب الخلاف في موضوع الصحراء ، وحاولت فرنسا خلال مدة هذا التوقف الاتصال بالدول المجاورة وإثارتهم للمطالبة ، وعندما يقع الخلاف بين هذه الدول تكون فرنسا هي المستفيد الأول ، فتعالج الموضوع بالشكل الذي تراه ، غير أن حكومة الجزائر قد اتصلت من جانبها أيضاً بوزارات الخارجية للدول المجاورة ، وأوضحت لها وجهة نظرها ، وتمّ الاتفاق ، وحسرت فرنسا الجولة .

استؤنفت المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية في ٧ صفر ١٣٨١ هـ (٢٠ تموز ١٩٦١ م) في (لوجران) ، وحاولت فرنسا تأجيل موضوع الصحراء إلى ما بعد انتهاء المفاوضات ، غير أن الجزائريين قد رفضوا ذلك ، وأصرّوا على بحثها ، وأخيراً اضطرت فرنسا في ٢٦ صفر ١٣٨١ هـ (٨ آب ١٩٦١ م) إلى الاعتراف بحق الجزائر في الصحراء .

عادت المفاوضات إلى التوقف من جديد في ٢٩ رجب ١٣٨١ هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٢ م) ، ولكنها عادت فاستؤنفت من جديد في (إيفيان) في ١٢ شوال ١٣٨١ هـ (٧ آذار ١٩٦٢ م) ، وتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار في ١٢ شوال ، وبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في اليوم التالي ، وتمّ الاتفاق على أن تتولى شؤون الجزائر هيئة مؤقتة تتألف من اثني عشر عضواً .

وفي ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) جرى الاستفتاء على استقلال الجزائر . فكانت النتيجة ٩٧,٣٠٪ لصالح الاستقلال .

وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة يوسف بن خدة . وعقد مؤتمر في طرابلس ، وجرى اختلاف في الآراء حيث وقف محمد خيضر ، وأحمد بن بلة ، والقيادة العسكرية ، ضد الحكومة ، فيما كان من الحكومة إلا أن تحركت طرابلس ، وانحوت إلى تونس قبل انتهاء المؤتمر .

شكل مؤتمر طرابلس بعد رحيل الحكومة الانتقالية ما عُرف بالكتب السياسي الذي أعلن أنه السلطة العليا باسم جيش التحرير ، وجهة التحرير .

الفصل الثاني

الاستقلال

كان النص الكامل لاتفاقات إيفيان كما يلي :

• إن المحادثات التي جرت بإيفيان من ٧ إلى ١٨ آذار ١٩٦٢م بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية :

إبرام اتفاق لوقف القتال ، وسيوضع حدٌ للعمليات العسكرية والكفاح المسلح في مجموع التراب الجزائري يوم ١٩ آذار ١٩٦٢م في منتصف النهار .

إن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العمومية بالجزائر أثناء المرحلة الانتقالية قد حُدِّدت باتفاقي مشترك . ونظراً إلى أن تكوين دولة مستقلة وذات سيادة إثر تقرير المصير يتلائم مع الواقع الجزائري ، ونظراً إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين فإن الحكومة الفرنسية تعتم بالاشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن حلَّ استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحلُّ الذي ينسجم مع هذا الوضع .

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للحكومة الجزائرية اتفقتا تبعاً لذلك على مجاهدة هذا الحلُّ في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراع تقرير المصير .

أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير :

- ١- ستسمح الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هم أنهم يريدون الجزائر المستقلة ، وفي هذا الحال ، هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية ؟
- ٢- تجري هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري ، أي في المقاطعات الخمس عشرة الآتية : العاصمة الجزائرية مائنة - عنابة - قسنطينة - المدية - مستغانم - الواحات - وهران - الأصنام - سعيدة - سادرة - سطيف - تيارت - تيزو أوزو - تلمسان .
- ٣- تكون حرية الاستشارة وصدقها مضمونين وفقاً للقانون الذي يضبط ظروف استشارة تقرير المصير .
- ٤- يكون تنظيم السلطات العمومية حتى إنجاز تقرير المصير مقاماً وفقاً للقانون المرفق للتصريح الحاسي لتحديث سلطة تنفيذية مؤقتة ، ومحكمة للنظام العمومي ، ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتقوم هذه المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور وقف إطلاق النار بحيز التنفيذ .
- ٥- يكون المندوب السامي الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية لا سيما في ميدان الدفاع والأمن وحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة عند الضرورة القصوى ، أي عندما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية .
- ٦- تكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :
- بالتصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر ، وتسهر على تسيير إدارة الجزائر ، وترجع لهم مهمة إدخال الجزائريين إلى مختلف هذه الإدارة .
- وبحفظ الأمن العام ، وتكون لهذه الغاية مصالح شرطة ، وقوة أمن توضع تحت نفوذها .

وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه

- ٧- تتألف محكمة النظام العام من عددٍ متساوٍ من حكام أوربين وحكام مسلمين .
- ٨- تعاد في أقرب الأجل ممارسة الحريات الفردية ، والحريات العامة بصفة مطلقة .
- ٩- تعدّ جهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي (قانوني) .
- ١٠- يُخرج عن المعتقلين سواء في فرنسا أم في الجزائر في أجل أقصاه عشرون يوماً ، ابتداءً من وقف إطلاق النار .
- ١١- يعلن فوراً عن العفو ، ويُخرج عن الأشخاص المعتقلين .
- ١٢- الأشخاص اللاجئون في الخارج يمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر ، ويستثنى لجان تقوم في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة .
- الأشخاص الذين وقع جمعهم بمكثهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الاعتيادي .
- السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها ، الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية .
- ١٣- الاقتراح على تقرير المصير يجري في أجل ، أدناه ثلاثة أشهر ، وأقصاه ستة أشهر ، وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في غضون الشهرين اللذين يليان قيامها .

الاستقلال والتعاون :

إذا وقع اختيار على الاستقلال والتعاون فإن محتوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية .

استقلال الجزائر :

١- الدولة الجزائرية تمارس سيادتها المطلقة والتامة في السداعل والخارج ،

ولمارس هذه السيادة في كل الميادين ، وخاصة في الدفاع المدني والشؤون الخارجية

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها مع كامل الحرية مؤسستها الخاصة بها ، وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها ، وفي الميدان الدولي تختار وتتخذ مع كامل السيادة السياسية التي تختارها

تصادق الدولة الجزائرية دون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسستها على مبادئ ديمقراطية ، وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميزة في الجنس أو الأصل أو الدين ، وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية .

٢ - حقوق الأشخاص وحرمانهم وضماناتها .

تربيات مشتركة : لا يمكن أن يستهدف أي شخص لتدابير الشرطة أو العدالة أو عقوبات زجرية أو أي تمييز مهما كان بسبب أفكار عبّر عنها بمناسبة الحوادث التي جرت بالجزائر أو أعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل الإعلان عن وقف القتال .

ولا يمكن لأي جزائري أن يجبر على ممارسة التراب الجزائري ، أو يمنع من الخروج منه .

١ - أحكام تخص المواطنين الفرنسيين

ذوي النظام المدني من الحق العام :

١ - نظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني للحق العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالنسبة للمجنسية الجزائرية حسب :
- طوال مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني للحق العام المادى ، التالية :

- إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير . يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ، وأن التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار إليها يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل أو مطلب تأكيد لتسجيلهم في القوائم الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الاستيطان .

٢ - حفظاً وضماناً لحياة الأشخاص والأموال والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الأجل تقررت التدابير التالية :

- تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة ، فيكون تمثيلهم في المجالس مناسبا لقبنتهم الفعلية ، وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظيفة العمومية ، وتوسط مساهمتهم الحياة البلدية بمدنيتي الجزائر ووهران في أحكام خاصة ، وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أي إجراءات انتزاع ملكية صدهم دون تقديم التعويض العادل الذي يتم تحديده مسبقاً .

- يتلقون الضمانات الملائمة لميزانيتهم الثقافية واللغوية والدينية ، ويحافظون على نظام حالتهم الشخصية الذي يحترم وينفذ من قبل المجالس العدلية الجزائرية المشتملة على قضاة متسبن للنظام نفسه . ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقتهم مع السلطات العمومية ، وسنساهم جمعة صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق

المضمونة لهم ، وستقوم محكمة الضمانات وهي مؤسسة من مشمولات القانون الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

ب - العلاقات بين فرنسا والجزائر :

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهما ، وعلى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين ، فالجزائر تضمن مصالح فرنسا ، والحقوق المكتسبة فيما يتعلق بالشخصيات المادية والمعنوية طبق الشروط المحددة في هذه البيانات ، وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر إعانتها الفنية والثقافية ، وتقدم إعانة مالية ممتازة لفائدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

١ - الإعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وسيحدد مبلغها حسب ظروف ، وحسب مستوى مماثل مستوى المشروعات الجزائرية ، وسيحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام امتيازي وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك ، وستكون لهم عملتها الخاصة ، وجزينة العملة الصعبة الخاصة بها ، وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

٢ - في مقاطعتي الواحات والسايدة يتم استثمار ثروات ما تحت الأرض حسب المبادئ التالية :

أ - يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إنشاء جهاز في التعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان نسبة متساوية ، ودور هذا الجهاز على الأخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض ، وإعداد رأيه في مشروعات القوانين والتنظيمات ذات الصفة المنجمية ، ودراسة المطالب المتعلقة بإعطاء رخصة تعقيب ، لكن

الدولة الجزائرية من التي تمنح رخص التنقيب ، وهي التي تحل وتحدد التشريع المنحصر في نطاق السيادة الكاملة .

ب - المصالح الفرنسية تكون مضمونة على الأرض بواسطة :

١ - ممارسة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع القطري الصحراوي كما يوجد حالياً .
٢ - في حالة ما إذا كانت الظروف متساوية ستعطي الأولوية للمشركات الفرنسية فيما يتعلق بإعطاء الرخص المحددة حسب الإجراءات التي ينص عليها التشريع المنحصر الجزائري .
الدفع يقع بالفرنك الفرنسي فيما يخص العقود الصحراوية المعين لسد حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الأخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

٣ - تطوّر فرنسا والجزائر علاقاتها الثقافية: يستطيع كل بلد أن ينشئ فوق تراب الآخر ديواناً جامعياً وثقافياً يكون مفتوحاً للجميع .
وستقدم فرنسا إعانتها لتكوين الفئتين الجزائريين ، وسيوضع الفرنسيون وخصوصاً المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين .

تسوية المسائل العسكرية : فيها إذا تمت المصادقة على حل استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا مستوى المسائل العسكرية حسب المبادئ الآتية :

- القوات الفرنسية التي سيخفف عددها تدريجياً ابتداء من إيقاف القتال ستسحب من الحدود الجزائرية في وقت ممارسة تقرير المصير ، وسيخفف عددها إلى تسعين ألف جندي في ظرف اثني عشر شهراً ابتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتم في ظرف أجل ثانٍ يمتد إلى أربعة وعشرين شهراً ، وسيقع الجلاء عن المنشآت العسكرية بالتدرج نفسه .

- تسوُّغ الجزائر لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد باتفاق البلدين .

- كما تسوُّغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والمباني والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها .

تسوية الخلافات : تسوِّي الجزائر وفرنسا مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية ، وسيلجآن إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح أو التحكيم ، وفيما إذا لم يتم الاتفاق على هذه الإجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجّه مباشرة إلى محكمة العدل الدولية .

نتائج تقرير المصير : مجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الأعمال المنصوص عليها .

- وفيما إذا تمّت المصادقة على حل الاستقلال والتعاون .

- استقلال الجزائر يقع الاعتراف به حيناً من طرف فرنسا .

- تحويل الصلاحيات يتم في الحين .

- تصح القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي

متعلق بها نافذة المفعول في الوقت نفسه .

- تُنظّم الهيئة التنفيذية المؤقتة في طرف ثلاثة أسابيع بعد الاستفتاء

انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها .

تشكّل الهيئة التنفيذية^(١) التي تخصّ المسلمين في طرابلس ، ثم

انتقلت إلى تونس برئاسة يوسف بن خدة . ومنذ أيام المؤتمر في طرابلس ظهر

الخلاف بين مجموعتين : مجموعة (تيزي أوزو) ويمثّلهم كريم بلقاسم ،

وجماعة ثلمسان ويمثّلهم محمد حيدر ، وأحمد بن بلّة ، وفرحات عباس ،

(١) كان الاتفاق يلقي أن تضم لجنة التنفيذية التي عشر عضواً تسعة من المسلمين . وثلاثة من

الضارّين الفرنسيين ، وأن تدير البلاد إلى جانب الجنوب السامي الفرنسي . وأن تدخل البلاد

فدّة نتائج الاستفتاء وإعلان الاستقلال .

وهواري بومدين ، وقد زاد هذا الخلاف عندما انتقلوا إلى الجزائر .

جرى الاستفتاء في ٢٩ محرم ١٣٨٢هـ (١ تموز ١٩٦٢م) على إعلان

استقلال الجزائر ، فجماعت النتيجة ٩٧.٣٠٪ لمصلحة الاستقلال .

دخلت الحكومة إلى أرض الجزائر ، وأخذت تستعد لإجراء

الانتخابات ، غير أن الخلاف بين مجموعتي الصراع قد استعرأواره ، إذ سارت

كل مجموعة إلى مراكز نفوذها ، وتدعي أنها الحكومة ، وتجهّز نفسها لسحق

المجموعة الثانية ، غير أن الشعب الجزائري قد أخذ نار هذه الفتنة إذ وقف في

الطرف التي يجب أن تسلكها قوات المتقاتلين في طريق سير كل منها نحو

الطرف الآخر لقتاله .

أعلن استقلال الجزائر في ٣ صفر ١٣٨٢هـ (٥ تموز ١٩٦٢م)^(٢) ،

وقامت الدولة الجزائرية ، ولكن المشكلات كانت تعرقل سيرها ، فالمستوطنون

الفرنسيون لم يعترفوا باتفاقية الصلح ، وتشكّلت منظمات سرية فرنسية

للإطاحة بما تمّ . وكان الحزب قد أصاب البلاد أثناء الثورة ، وبسب سياسة

التدمير التي سارت عليها القوات الاستعمارية ، وهجرة المهاجرين من خارج

البلاد بأعداد كبيرة ، والأيتام ، والشكالي ، والأرامل ، بحاجة إلى المساعدات

الكثيرة ، إذ زاد عدد شهداء الثورة على المليون شهيد ، والإدارة تنوء

بالأعباء ، إذ تحلّ الكثير من وظائفهم ، والحاجة إلى التعريب ضرورة ماسة ،

وليس هنالك إمكانيات للتعريب بالشكل المطلوب من السرعة ، والمشكلات

الاقتصادية عقيمة الحل ، ناهيك عن الخلافات على الحدود التي قامت مع

الدول المجاورة .

بدأ الجزائريون يتجاوزون الصعاب ، ويتخطون عقبة إثر عقبة حتى

يكتفوا السير ، وإن كان لا بدّ من وقفات أحياناً أثناء السير .

(٢) تمّ إعلان المصير في ١٩٦٢م التي احتلتها فرنسا على الجزائر يوم ١٩٦٢م .

المستوطنون الفرنسيون : رفض المستعمرون الفرنسيون الدين يعيشون في الجزائر اتفاقية (إيفيان) ، وعدوها ظلماً عظيماً بحقهم ، حيث أصحبت أملاكهم التي اغتصبوها عرضةً للضياع ، وعدوا هم يتعمون من كانوا بالأمس عبيداً عندهم ، لذا فقد أعلنوا رفضهم للاتفاقية ، وأدانوا الحكومة الفرنسية ، وتشكّلت منظمات سرية إرهابية فرنسية تعمل على الإخلال بالأمن لشعر الناس أن الجزائريين غير قادرين على إدارة البلاد .

غير أن الحكومة الجزائرية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية قد استطاعت القضاء على هذه الفتنة ، وأخذت أعداد من المستوطنين تترك الجزائر وتعود إلى فرنسا ، وتخلّصت البلاد من كثير من الحاقدين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون . وهاجر من الجزائر ما يقرب من مليون مستوطن فرنسي .

الخلاف مع تونس : كان يعيش في تونس ربع مليون لاجئ جزائري ، فلما أعلن وقف إطلاق النار بين حكومة الجزائر المؤقتة وبين الحكومة الفرنسية أخذ هؤلاء اللاجئين يعودون إلى ديارهم حسب الاتفاق الذي تم بين الطرفين اللذين كانا يتصارعان ، وقد عاد بعض اللاجئين الذين لا يملكون عقارات وليست لهم أموال في تونس ، أما الذين لديهم أموال أو يملكون عقارات فلم يتمكنوا من العودة قبل بيع ما يملكون ، ويجب أن يكون بالعملة الجزائرية ، وكذا تحويل الأموال ، لأن الدينار التونسي لا يمكن تحويله أو صرفه في الجزائر ، وتقدر هذه الأموال بثلاثة مليارات فرنك فرنسي ، وتونس في صائفة مالية لا تستطيع معها أن تحوّل أكثر من نصف مليار فرنك ، فرفعت تونس الموضوع إلى جامعة الدول العربية بغية مساعدتها أو إيجاد حلّ للمشكلة . وجرى اجتماع في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأحد ٢١ محرم ١٣٨٢ هـ (٢٤ حزيران ١٩٦٢ م) ، فقامت دولة الكويت بحلّ المشكلة بتقديم المبلغ المطلوب ، ووضعه في أحد المصارف التونسية لتحويل الدنانير التونسية .

الانضمام إلى جامعة الدول العربية : إن الخلاف الذي جرى بين القادة

الجزائريين قد أضر الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، وأخيراً تقدّم بطلب الانضمام إلى جامعة الدول العربية ، أحمد بن بلة نيابةً عن المكتب السياسي ، ووقع الطلب أحمد توفيق المدني الذي عُيّن مندوباً دائماً للجزائر لدى جامعة الدول العربية في تاريخ ٢٣ صفر ١٣٨٢ هـ (٢٥ تموز ١٩٦٢ م) .

جرت الانتخابات في الموعد المقرر ، وقدمت الحكومة المؤقتة استقالته ، وفي ٢٨ جمادى الأولى عام ١٣٨٢ هـ (٢٦ تشرين الأول ١٩٦٢ م) تشكل أحمد بن بلة الوزارة الأولى ^(١) ، وتسلّم فرحات عباس رئاسة الجمهورية . وُضع الدستور ، وأقره المجلس ، وبموجبه انتخب أحمد بن بلة

(١) كانت وزارة أحمد بن بلة الأولى على النحو الآتي :

- | | |
|--|--|
| ١ - أحمد بن بلة : رئيس مجلس الوزراء . | ١١ - عبد الرحمن بن حميدة : وزير التربية الوطنية . |
| ٢ - رابح بيطاط : نائب رئيس مجلس الوزراء . | ١٢ - بشر بومانا : وزير العمل والشؤون الاجتماعية . |
| ٣ - عمار بن موسى : وزير العدل والقانون . | ١٣ - أحمد بسوحجل : وزير النقل والمواصلات . |
| ٤ - أحمد مدغاري : وزير الداخلية . | ١٤ - محمد صغير نكاشي : وزير الصحة . |
| ٥ - هواري بومدين : وزير الدفاع . | ١٥ - موسى حساني : وزير البريد والهاتف . |
| ٦ - محمد حسيني : وزير الشؤون الخارجية . | ١٦ - محمد سعدي : وزير فضحها الحرب والمجاهدين القدماء . |
| ٧ - أحمد فرانسيس : وزير السالية والرياضة . | ١٧ - عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشباب والرياضة . |
| ٨ - عمار أوزغان : وزير الزراعة والغلال . | ١٨ - أحمد توفيق المدني : وزير الأوقاف . |
| ٩ - محمد حويزي : وزير التجارة . | ١٩ - محمد حاج حمود : وزير الإعلام . |
| ١٠ - لاودي خليفة : وزير السطات والصناعة . | |

توالى على الجزائر بعد استقلالها حتى الآن ثلاثة رؤساء للجمهورية ،
وستطيع أن نعدّهم من العسكريين أو الثوّار ، هذا بالإضافة إلى فرحات
عباس الذي يعدّ سياسياً ، وحكم مدة قصيرة .

١ - أحمد بن بلة : برز اسمه أثناء الثورة إذ تسلّم مدير مكتب الجزائر في
القاهرة ، ثم كان بين القادة الجزائريين الخمسة الذين استعطفتهم السلطات
الفرنسية بالطائرة التي كانت تقلّهم من المغرب إلى تونس يوم الثلاثاء ١٩ ربيع
الأول ١٣٧٦هـ (٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦م) ، وبعد الاستقلال انتخب
رئيساً للجمهورية .

أعلن أحمد بن بلة القوانين الاشتراكية ، واستيلاء الدولة على ما يستحق
بالأملاك الشاغرة ، وتطبيق قانون الإصلاح الزراعي .

وجرى خلاف مع المغرب على الحدود ، وجرّت معارك بين الدولتين في
جمادى الأولى عام ١٣٨٣هـ (تشرين الأول ١٩٦٣م) ، ثم حلّت الأمور
بالطرق السلمية .

بدأ تذمر السكان الجزائريين من الحكم القائم ، إذ خاب أملهم ، كانوا
يتوقعون أثناء الثورة أنهم إذا ما استقلوا أصبحت لهم شخصيتهم المتميزة
المستقلة ، ويعود لعقيدتهم صفاؤها بعد أن عمل المستعمرون الصليبيون على
تشويهها ، وتعود للغنم العربية مكانتها بعد أن حاول الفرنسيون التصاري
إزاحتها عنها وفرض لغتهم وإحلالها مكان العربية ، وتصبح الصلة مع
إخوانهم المجاورين في المغرب وتونس صلة العقيدة والرحم ، وتعود المحاكم
الشرعية لتفصل بينهم فيما قد يقع بين الإخوة ، بما يؤمنون به ، ويرضونه عن
طيب خاطر . . . ، وتزول مظاهر الفساد التي نشرها أعداؤهم ، غير أنه لم
يحدث شيء من هذا أبداً ، فكان الوضع استمرّ على ما كان عليه أيام
الاستعمار ، فلم يختلف سوى الاسم دون أن يتغيّر شيء من المضمون .
التعريب لم يسر إلا بخطأً وثيدباً جدياً ، بل قد سَطُر على الأوراق ونطقت به

أثراً فقط دون أي شيء محسوس ، لم تقم المحاكم الشرعية ، وبقي القانون
الفرنسي ، مظاهر الفساد لم تتغيّر ، الخلاف مع الإخوة اتسع ، بل ونشب
القتال ، . . . ، أعلنت القوانين الاشتراكية بتعال فارغ ، ولم يُصرّح أحدٌ من
المسؤولين بالإسلام . . .

ومن الناحية السياسية الدولية بقيت فرنسا صاحبة النفوذ الفعلي رغم
الخلاف الأساسي معها ، والثورة إنما قامت ضدّها . بقي النفوذ الفرنسي لأنه
لا يمكن أن يزول بخطّ قلم بعد أن حتم على صدر المسلمين الجزائريين ما يزيد
على مائة وثلاثين سنة ، ونتيجة الثقافة والمفاهيم أن تلقاها الجزائريون بما فيهم
قادة اليوم ، ونتيجة الاتفاقية التي نالت الجزائر بموجبها الاستقلال ، والتي
ربطت الجزائر بالعملة الفرنسية ، ولو بدرجة نسبية . هذا في الوقت الذي
كانت فيه بعض البلدان العربية تحمل أو تنادي بالفكر الاشتراكي ، وتعمل
على السياسة الأمريكية ظاهراً على حين تعمل ضمن محطّطها ، وتسير في
فلكها ، ويتزعمها الخط الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، أو كان هو
الرجل العتمد لهذا التيار السياسي ، وكان على صلة وثيقة بالرئيس أحمد بن بلة
الذي قضى مدة من الزمن في القاهرة يوم كان مديراً لمكتب الثورة الجزائرية
هناك ، لذا كانت تبدو الصلة وثيقة بين الدولتين ، حتى أعلن الرئيس
الجزائري القوانين الاشتراكية مسابقة للتيار السياسي العام ، ولكن هذا كله
يبدو في الظاهر ، أما الحقيقة فغير ذلك حيث لا يقبل أصحاب اللعبة الدولية
بهذا التحرك الغامض ، لذا أخذ التخطيط يسير في غير هذا المنحى .

تمّ تشكيل مجلس عسكري برئاسة العقيد هواري بومدين ، وفي ٢٠
صفر ١٣٨٥هـ (١٩ حزيران ١٩٦٥م) قرّر هذا المجلس عزل الرئيس
أحمد بن بلة ، والقبض عليه بتهمة استخدام أموال الدولة في غير وجهها
الشرعي . وتسلّم العقيد هواري بومدين رئاسة الدولة .

وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) شكّل رئيس مجلس

كانت الأوساط السياسية تتوقع أن تتردى الأوضاع بين مصر والجزائر للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط البلدين بعضها مع بعض ، وقد بدأ فعلاً بعض الفتر في الأيام الأولى كنوع من احترام ماء الوجه ، وحققاً لكرامة وجه

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١- هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء
 - ٢- ربيع بيطاط : وزير الدولة
 - ٣- عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية
 - ٤- أحمد مدغاري : وزير الداخلية
 - ٥- أحمد قايد : وزير المالية والتخطيط
 - ٦- أحمد محسن : وزير الزراعة والصلاح
 - ٧- شير بومازا : وزير الإعلام
 - ٨- محمد بيجواوي : وزير العدل والقانون
 - ٩- أحمد طالب إبراهيمي : وزير التعليم الوطني
 - ١٠- تيجاني هدام : وزير الصحة العامة
 - ١١- بوعالم بن حمودة : وزير المعاشات والبطالة
 - ١٢- بلعيد بن عبد السلام : وزير الصناعة والطاقة
 - ١٣- عبد القادر الرقيبي : وزير الاتصالات الخارجية
 - ١٤- عبد النور علي يحيى : وزير الأشغال العامة
 - ١٥- محمد الحادي حاج إسرائيل : وزير الإسكان والتعمير
 - ١٦- نور الدين قيس : وزير التجارة
 - ١٧- عبد العزيز زوراني : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
 - ١٨- عبد العزيز هواري : وزير السياحة
 - ١٩- عبد الكريم بن محمود : وزير الشباب والرياضة
 - ٢٠- العربي سمودي : وزير الأوقاف
- جاءت الوزارة برئاسة بومدين ، رئيس مجلس الوزراء بأعضاء وزير الدفاع الوطني
- ٥- الوزراء مسؤولون قديماً أمام رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وجمالاً أمام مجلس الثورة
- ٥- تحكم الدولة بتفويض من مجلس الثورة في السلطات الضرورية لسير العمل لأعضاء الدولة ورجال الأمة

السياسة التي يجمعها الرئيس المصري . ولكن لم يلبث أن زال هذا ، وعادت الأمور إلى أفضل ما كانت عليه ، وأصبحت سياسة البلدين تسير في خط واحد ، وتبين أن الرئيس المصري كان له دور في هذا التغيير الذي حدث .

٢- هواري بومدين (١) : أدخل بالسياسة الاشتراكية ، والسير بالتوجه نحو الغرب ، وعمل على دفع حركة التعريب نسبياً ، إذ كان أحد ثلاثة في مجلس الوزراء يعرفون العربية فقط ، مع ملاحظة أن السياسة الأمريكية أقل اهتماماً في جانب اللغة والثقافة من السياسة الفرنسية ، ويربط رجال السلطة بشخصه ، وأدخل بعضهم في الوزارة (٢) .

وفي ٢١٨ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢١ تموز ١٩٧٠م) شكّل الرئيس الجزائري وزارة جديدة (٣) .

(١) هواري بومدين : هو الاسم الحركي له محمد بن إبراهيم بوعزربة ، الخلفه أساساً عندما انضم إلى الثورة ، وكلمة بومدين نسبة إلى صاحب قبر في تلمسان يعرفه العامة هناك ، والغوث بومدين ، كاصطلاح صوفي

(٢) صدر مرسوم في ٨ ذي الحجة ١٣٨٧هـ (٧ آذار ١٩٦٨م) مؤن بموجبه :

- ١- شريف بلقاسم : وزيراً للاقتصاد والتخطيط
 - ٢- محمد الطيبي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
 - ٣- محمد سعيد مازوزي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- (٣) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :
- ١- هواري بومدين : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء ، وزير الدفاع
 - ٢- شريف بلقاسم : وزير دولة
 - ٣- محمد الطيبي : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
 - ٤- ربيع بيطاط : وزير دولة
 - ٥- أحمد مدغاري : وزير الداخلية
 - ٦- محمد الطيبي : وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
 - ٧- بوعالم بن حمودة : وزير دولة (حماية الأمن)
 - ٨- عبد العزيز بوتفليقة : وزير دولة
 - ٩- عبد الكريم بن محمود : وزير التعليم
 - ١٠- تيجاني هدام : وزير الصحة العامة
 - ١١- العربي سمودي : وزير الأوقاف

وفي ٢٧ شوال ١٣٩٥هـ (الأول من تشرين الثاني ١٩٧٥م) شكّل لجنة لإعداد الميثاق الوطني الذي يريد أن يضمّه المبادئ التي يسير عليها . ولما انتهى إعدادها عُرض على الندوة الوطنية . فتمّت الموافقة عليه في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٩٦هـ (١٩ حزيران ١٩٧٦م) . عرض على استفتاء عام في ٢٩ جمادى الآخرة ، فكانت النتائج لصالحه . كنتيجة كل استفتاء ، الذي هو وسيلة من وسائل اللعب لأخذ الصفة القانونية أو الرسمية . فأصبح نافذ المفعول بدءاً من ٧ رجب ١٣٩٦هـ الموافق ٥ تموز ١٩٧٦م ، فأصبحت القوانين الاشتراكية رسمية ، والشعب لا يستطيع أن يُبدي حراكاً ، فالصنف عليه من كل جانب .

وفي ٥ جمادى الأولى ١٣٩٧هـ (٢٣ نيسان ١٩٧٧م) شكّل الرئيس

- ٩ - عمر بوجلاب : وزير الصحة العامة
- ١٠ - محمد صديق بن يحيى : التعليم العالي
- ١١ - عبد القادر الربيع : الأشغال العامة والعمارة
- ١٢ - أحمد طالب الإسرائيلي : وزير الإعلام والثقافة
- ١٣ - بلعيد عبد السلام : وزير الطاقة والصناعة
- ١٤ - مسعود فاسم : التعليم الأصلي والشؤون الدينية
- ١٥ - عبد العزيز ماضي : وزير السياحة
- ١٦ - محمد سعيد مساروزي : المعامل والشؤون الاجتماعية
- ١٧ - ليلاني بركر : وزير التجارة
- ١٨ - إسمايل محروق : وزير المالية
- ١٩ - محمود كوسير : وزير الجهاديين القداماء
- ٢٠ - محمد الطاهي : وزير البريد والاتصالات
- ٢١ - عبد الله الفاضل : وزير الشباب والرياضة
- ٢٢ - كمال عبد الله الحويجة : أمين سر الدولة للتخطيط
- ٢٣ - عبد الله عرباوي : أمين سر الدولة لطلقة الثانية

الجزائري وزارة جديدة (١٦)

وقد اشتمت الخلاف بين المغرب والجزائر أيام الرئيس هواري بومدين على

(١٦) كانت الوزارة الجديدة على النحو الآتي :

- ١ - عبد العزيز بوتفليقة : وزير الشؤون الخارجية
- ٢ - محمد الطهي : وزير الزراعة والثروة الزراعية
- ٣ - محمد بن أحمد عبد الغني : وزير الداخلية
- ٤ - أحمد بن شريف : وزير الطاقة المائية وحماية البيئة
- ٥ - أحمد درابا : وزير المواصلات الوطني
- ٦ - أحمد الطالب الإسرائيلي : مستشار لرئيس الدولة
- ٧ - بوعمال بن حمودة : وزير الأشغال العامة
- ٨ - بلعيد عبد السلام : وزير الصناعات الخفيفة
- ٩ - محمد صديق بن يحيى : وزير المالية
- ١٠ - محمد سعيد مساروزي : وزير الجهاديين
- ١١ - مولود فاسم نية بلقاسم : نائب رئيس الدولة مكلفاً بالشؤون الدينية
- ١٢ - سعيد أيت صساء السنين : وزير الصحة العامة
- ١٣ - عبد الله الفاضل : وزير الشباب والرياضة
- ١٤ - محمد الطاهي : وزير البريد والاتصالات
- ١٥ - عبد اللطيف رحال : التعليم العالي والبحث العلمي
- ١٦ - محمد زوقساني : وزير البريد والاتصالات
- ١٧ - محمد أمير : وزير المعامل والشؤون الوطني
- ١٨ - عبد المجيد أوشيش : وزير الإسكان والعمارة
- ١٩ - محمد بالا : وزير التجارة
- ٢٠ - ردة مالك : وزير الطاقة والأنباء
- ٢١ - عبد الغني العيسى : وزير السياحة
- ٢٢ - جمال هووسو : وزير الشباب والرياضة
- ٢٣ - محمد الهامين : وزير الصناعات الخفيفة
- ٢٤ - أحمد عزالي : الطاقة والصناعات البترولية
- ٢٥ - كمال عبد الله الحويجة : أمين سر الدولة للتخطيط

الصحراء الغربية ، وقد أوجدت الجزائر منظمة عُرفت بـ « بوليساريو » كان الهدف منها إزاحة المغاربة بالقيام بأعمال تخريبية يُستتج منها أن سكان الصحراء الغربية لا يؤيدون الانضمام إلى المغرب ، ولا تزال هذه المنظمة قائمة ، وإن كانت آثارها قد خفت بعد رسوخ قدم المغاربة في الصحراء .

٣- الشافلي بن جديد : تولى العقيد هواري بومدين (محمد بن إبراهيم بوخروية) في أواخر عام ١٣٩٨هـ ، واجتمع المجلس العسكري ، وكنتم أمر الوفاة حتى انفق أعضاؤه على تسليم أحدهم الرئاسة ، ووقع الاختيار على الشافلي بن جديد ، وهو وإن كان قصير النظر حَسِبَ الألف ، إلا أنه هادئ في الأحوال العادية ، وعنيف لزق عند الشدة ، وقد عهد إلى العقيد محمد بن أحمد عبدالغني بتشكيل الوزارة (١) ، وقد كان يشغل منصب وزارة الداخلية في

تالياً : يحصل رئيس الدولة أسماء وزير الدفاع الوطني .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

لولا : ١- محمد بن أحمد عبدالغني : وزير أول

٢- عبد العزيز بولطيفة : وزير مستشار

لدى رئيس الدولة .

٣- أحمد طالب إبراهيمي : وزير مستشار

لدى رئيس الدولة .

٤- محمد صديق بن يحيى : وزير الشؤون

الخارجية .

٥- سعيد أيت سعويان : وزير الصناعات

الخفيفة .

٦- محمد زوكسي : وزير البريد

والواصلات .

٧- عبد الحميد أوشيش : تخطيط المدن

والإسكان والتعمير .

٨- محمد حامد بعل : وزير المالية .

٩- عبد الغني عكي : وزير التجارة .

١٠- بوعصام بياتي : وزير الشؤون

والتكوين المهني .

الوزارة السابقة ، وذلك في تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٨ آذار ١٩٧٩م) .

أخذ الشباب الناشئ يشعر بالضغط ويتعشش إلى الحرية ، الجيل الذي نشأ أثناء الاستقلال ، والذي لم يكابد الاستعمار الفرنسي ، يسمح بالحرية في البلدان الثانية ، فيتلهف لها ، ولكن الضغط بكت أحلامه ، ولم يحسن هذا الشباب بالفرق بين حياة الجزائريين المسلمين وحياة غيرهم من الأوروبيين النصارى ، فالفساد منتشرة ، والمحور معروضة ، و... ويزيد المرارة في نفسه عندما يتخذه الذي يتقدمون عليه في السن أنهم قد أضرموا نار الثورة ورووا الأرض بدماء أبائهم الذين استشهدوا كي يكونوا أحراراً ، ولكن عندما نالوا الاستقلال حُرِموا الحرية ، وقاتلوا كي ترتفع راية الإسلام فعندما انتصروا ارتفعت شعارات الاشتراكية الجوقاء ، وأنهم يحسون النار تلتهب في أحشائهم ، ولكن الأفواه قد كتمها البطش ، وأعدت السلطات الجزائرية بما يغلي في النفوس فُلجأت إلى تبديل الواجهات وتعديل الوزارات لإشغال الناس .

التبينة

٢٠- عزالي أحمد علي : وزير الأشغال

العامة

٢١- الشريف حروي : وزير التربية .

٢٢- رفيق عبد الحق بمرحبي : التعليم

العالي .

٢٣- محمد الباسين : وزير الصناعات

الخفيفة

٢٤- أحمد الخزالي : وزير الطاقة الثانية .

٢٥- إسمايل حدادي : سكرتير عام الدولة

(برتبة وزير)

٢٦- بلقاسم علي : وزير الطاقة والصناعة

البروتكتيوية .

٢٧- عبد الحميد إبراهيمي : التخطيط

وتوزيع الأراضي .

٢٨- أحمد حوجحات سكرتير الدولة

للصيد .

٢٩- إبراهيم إبراهيمي : سكرتير الدولة

للغابات وإعادة التشجير .

تالياً : يقوم رئيس الدولة بأعمال وزير الدفاع الوطني .

تالياً : يقوم الوزير الأول بأعمال وزير الداخلية .

وفي ١٠ رمضان ١٤٥٠هـ (٢٢ تموز ١٩٨٠م) أعاد محمد بن أحمد عبد الغني تشكيل الوزارة من جديد^(١)

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
لؤلؤ:

- ١- محمد بن أحمد عبد الغني : وزيراً أول.
- ٢- أحمد طالب الإبراهيمي : وزيراً لدى رئاسة الدولة.
- ٣- بوعلام بن حومة : وزيراً للدخالية.
- ٤- محمد الصديق بن يحيى : وزيراً للشؤون الخارجية.
- ٥- سعيد أيت سمعونان : وزيراً للصناعات الخفيفة.
- ٦- محمد حامد بعل : وزيراً للتربية.
- ٧- جمال حوجو : وزيراً للشببة والرياضة.
- ٨- عبد الحيد علاهم : وزيراً للسياحة.
- ٩- سليم سعدي : للفلاحة والثروة الزراعية.
- ١٠- صالح فوجيل : للثقل والصيد البحري.
- ١١- بوعلام باقي : وزيراً للعدل.
- ١٢- مولود لومزيان : للعمل والتكوين المهني.
- ١٣- الغزالي أحمد علي : للإسكان والتعمير.

ثم أعيد تكليفه مرةً ثانيةً بالوزارة ، فعمل على توسيع قاعدتها حتى أن كلف اللجنة الكامنة في التفويض ، والتي تنتظر الفرصة الملائمة ، فشكل محمد بن أحمد عبد الغني الوزارة الثالثة^(١) في ١٧ ربيع الأول ١٤٥٢هـ (١٢

- ٢٧- الشريف حسروي : للتربية والتعليم
٣٠- الشريف الحاج سليمان : كاتب الدولة الأساسي للتعليم الثانوي والثقي
- ٢٨- رفيع محمد الغني بسراحي : للتعليم والبحث العلمي
٣١- علي أوبوزار : كاتب الدولة للشعارة الخارجية
- ٢٩- محمد ساني : كاتب الدولة للتكوين المهني

تتياً : بولوي رئيس الجمهورية مهام وزارة الدفاع الوطني
(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:
لؤلؤ:

- ١- محمد بن أحمد عبد الغني : الوزير الأول.
- ٢- بوعلام بن حومة : وزيراً للتربية.
- ٣- محمد صديق بن يحيى : وزيراً للخارجية.
- ٤- محمد بالآ : وزيراً للدخالية.
- ٥- بوعلام باقي : وزيراً للعدل.
- ٦- أحمد طالب الإبراهيمي : وزيراً لدى رئيس الدولة.
- ٧- سعيد أيت مساء الدين : وزيراً للصناعات الخفيفة.
- ٨- عبد الحيد علاهم : وزيراً للسياحة.
- ٩- سليم السعدي : للزراعة والثروة الفلاحية.
- ١٠- صالح فوجيل : وزيراً للثقل.
- ١١- عبد الزواق بوحارة : وزيراً للصحة.
- ١٢- مولود لومزيان : وزيراً للعمل.
- ١٣- الغزالي أحمد علي : وزيراً للإسكان والعمارة.
- ١٤- الشريف حسروي : وزيراً للتربية والتعليم الأساسي.
- ١٥- بلقاسم سني : الطائفة والصناعات البروتوكيماوية.
- ١٦- إبراهيم الإبراهيمي : وزيراً للطاقة المائية.
- ١٧- عبد الحميد الإبراهيمي : التخطيط والتوزيع الأراضي.
- ١٨- جللول بختي نيميش : وزيراً للمعادنين.
- ١٩- بوعلام سناح : وزيراً للإعلام.

لم تعد قاعدة الوزارة شيئاً ، وزادت النقص ، وكانت الأساليب الاشتراكية عاملاً رئيسياً في ترقى الأوضاع ، فقد ضعف الإنتاج الزراعي .

وفي ١٩ ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ (٢٢ كانون الثاني ١٩٨٢ م) وبعد الانتخابات الرئاسية ، والتي لم يرشح فيها سوى الشافعي بن جليله كلف عبد الحميد الإبراهيمي بتأليف الوزارة^(١) ، وقد كان يشمل منصب وزير التخطيط

والصيد البحري ، (المدهور) صرباح ١٦ - عبد الرحمن شيسان وزيراً للشؤون
قاصدي)
٧ - مشير روس وزيراً للإعلام ١٧ - محمد تاي للتكوين المهني والعمل -
الدينية

- ٨ - سليم سعدي : وزيراً للصناعة ١٨ - عبد الحميد مريان : للثقافة والسياحة -
الثقافة
- ٩ - صالح لوجيل : وزيراً للنقل ١٩ - زهور وبسي : وزيرة للحماية الاجتماعية -
٢٠ - محمد رويحي : للري والبيئة والغابات
- ١٠ - محمد الشريف حروي : وزيراً
للتربية الوطنية ٢١ - أحمد بن فرجة : وزيراً للأشغال
العمومية
- ١١ - رطل عبد المهي بزازي : وزيراً
للتعليم العالي ٢٢ - علي أوسوزار : للتخطيط والتنمية
العمراية
- ١٢ - بلقاسم تاي : للطاقات والصناعات
البروكيادية ٢٣ - جمال الدين حوجو : للصحة
العمومية
- ١٣ - حلول سخي شيش : وزيراً
للمعاملين ٢٤ - زيسوي مسعودي : للصناعات
الخفيفة
- ١٤ - بوعلام سايح : وزيراً للصيد
والتواصل ٢٥ - كمال بوشامة : للشبيبة والرياضة
- ١٥ - عبد العزيز خلاف : وزيراً للتجارة ٢٦ - عبد الرحمن بلغياط : للتعمير والبناء
والإسكان

ثانياً : يتولى رئيس الجمهورية مهام وزارة الدفاع
ثالثاً : يُعين السادة

- ١ - مصطفى بن زارة : نائب وزير مكلفاً بالصيد البحري
- ٢ - حية الطيب : نائبة وزير مكلفاً بالتعليم الثانوي والثفني بوزارة التربية الوطنية
- ٣ - نور الدين حري : نائب وزير مكلفاً بالتعاون بوزارة الخارجية
- ٤ - محمد أركان : نائب وزير مكلفاً بالتجارة الخارجية بوزارة التجارة
- ٥ - محمد مازوي : نائب وزير مكلفاً بالصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية بوزارة
الصناعة الثقيلة
- ٦ - محمد أرزفي ايسي : نائب وزير مكلفاً بمواد البناء بوزارة الصناعات الخفيفة
- ٧ - عيسى عبد اللاوي : نائب وزير مكلفاً بالبيئة والغابات بوزارة الري والبيئة والغابات

- ٢٠ - عبد العزيز حطيف : وزير التجارة -
والثروة الطبيعية
- ٢١ - صرباح قاصدي : وزير الصناعات
الثقيلة ٢٨ - عبد الحميد أومريان : وزير الثقافة
- ٢٢ - بشير روس : وزير الصيد
والاقتصادات ٢٩ - أحمد بن فرجة : أمين سر الدولة
للمصيد والنقل البحري
- ٢٣ - عبد النوريكية : وزير الشباب
والرياضة ٣٠ - محمد العربي ولد خليفة : للتعليم
الثانوي والثفني
- ٢٤ - محمد قمرطي : وزير الأشغال
العامة ٣١ - حلول حطيف : أمين سر للأعمال
الشعبية
- ٢٥ - عبد الرحمن شيسان : وزير الشؤون
الدينية ٣٢ - علي سوزار : أمين سر للتجارة
الخارجية
- ٢٦ - محمد تاي : وزير الملاك الوطني ٣٣ - زهور أوبسي : أمين سر للشؤون
الاجتماعية

٢٧ - محمد رويحي : أمين سر الدولة للغابات

ثانياً : يكلف رئيس الدولة بأهمال وزير الدفاع الوطني

ثالثاً : يكلف العميد عبد الله بلهوشيت نائباً لوزير الدفاع الوطني ومسؤولاً عن الرقابة للحيش
الشعبي الوطني

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- أولاً : ١ - عبد الحميد إبراهيمي : وزيراً لأول -
٢ - محمد بعلل : وزيراً للدخالية والمعاملات
الثقيلة
- ٢ - بوعلام بن حمودة : وزيراً للديانة
٣ - أحمد طالب الإبراهيمي : وزيراً للشؤون
الخارجية
- ٦ - عبد الله خالف : وزيراً للصناعة

وأخيراً جاءت الفرصة ، إذ ارتفعت الأسعار ، فانطلقت المظاهرات تلقائياً تعبر عما يجيش في نفوس الشعب ، وأخذت تطالب بالحرية ، وكان يوم ٢٤ صفر ١٤٠٩ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٨٨ م) يوماً مشهوداً في الجزائر ، واضطرت السلطة أن تخفي رأسها قليلاً ، وأن تعد ساخرية وأخذ الشعب المسلم يستنشق شيئاً من نسبات الحق الذي هو طبيعي له ، وأخذت المظاهر الإسلامية تبدو واضحة في البلاد ، وخاصة النساء ، وشهدت أوروبا هذه الظاهرة ، وكانت فرنسا أشد الدول الأوروبية ، فقد سعت وسائل الإعلام فيها ، وانكشفت الأوساط السياسية على نفسها ، وأخذت جميعها تهاجم ما أطلقوا عليه الرجعية ، والتخلف ، والتعصب ، والتطرف ، وأسباب جديدة اشتقوها تدلُّ كلها على حقدٍ دفينٍ على الإسلام وأهله ، وإن كان هذا أمرٌ معروفٌ بالنسبة لأوروبا ، لكنه غريبٌ بالنسبة إلى الذين يتنون إلى الإسلام ، ويسايرون العلمانيين وأتباع الرأسمالية ، وأعدوان الشيوعية ، وأصحاب العصبية العرقية ، فإن هذه المذاهب كلها كاذبة ، فمن أيدها فقد كفر ، أو أعان على الكفر على الأقل .

وتحرّكت نساء الفئات المتحرّرة من القيم يردن أن يظهرن معارضتهن

للفكر الإسلامي ، وسلوك المسلمات ، وعبرجن بمظاهرات ، ورغم أنهن من المجموعات اللواتي يقسن الشوارع ذعاباً وإياباً ، وليس هناك من أي ممانع لخروجهن سافرات مبتلات ، إضافة إلى اللواتي يسايرتهن ، ويختنن الفرصة لعرض أجسامهن ، ورغم كل هذا لم تستطع هذه المظاهرة أن تنسم أكثر من بضع مئات . وأراد الاتجاه الإسلامي أن يردّ على هذه الظاهرة بواقع عمليٍّ يبرهن فيه على أن الجزائر جزء من الأمة الإسلامية ، وأن الشعب فيها متمسك بعقيدته ، محافظ على إسلامه ، مرتبط بتراته ، حريص على المحافظة على السلوك الإسلامي ، فأعلن عن خروج مظاهرة ضمت أكثر من مليون امرأة كلهن بلباس الحشمة ، وفي غاية النظام ، ويطالبن باحترام المرأة ، وإعطائها حقها الكامل في الزوجية ، وتربية النشء في البيوت ، والبعد عن اتخاذها وسيلةً للدعاية ، والرفاهية ، وترك المتاجرة بأنوثتها وجسدها ، هذا مع العلم أن المسلمات اللواتي لم تسمح لهن الظروف بالخروج هن عامة نساء الشعب الجزائري ، ومع هذا كلّه فقد كان عدد المظاهرات مليون امرأة ، وأحست الانظمة العلمانية بفشلها ، وشعرت الصليبية بخيبة الأمل بعد كل الجهود التي بذلتها في الجزائر .

وفي ٨ صفر ١٤١٠ هـ (٩ أيلول ١٩٨٩ م) تكلّف مولود حمروش بتشكيل الوزارة^(١) . وظهر أن الاتجاه الإسلامي هو السائد في الجزائر ، وهو صاحب

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - مولود حمروش : وزير أول .
- ٢ - سيد أحمد غزالي : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣ - علي بن فليس : وزير العدالة .
- ٤ - سعيد شيان : وزير الشؤون الدينية .
- ٥ - محمد الصالح محمدي : وزير الداخلية .
- ٦ - هي بن علي : وزير متدب للمجموعات المحلية .
- ٧ - محمد الميلي إبراهيمي : وزير التربية .
- ٨ - عبد السلام علي راشدي : وزير متدب للجامعات .
- ٩ - عبد القادر بوجمة : وزير الشبّة .
- ١٠ - عبد النور كرامان : وزير متدب للتكوين

- ٨ - أبو بكر بلقائد : نائب وزير مكلفاً بالبناء ، وزارة التعمير والبناء والإسكان .
- ٩ - مصطفى بن عمرو : نائب وزير مكلفاً بالشؤون المالية بوزارة المالية .
- ١٠ - محمد صالح متوري : نائب وزير مكلفاً بالرياضة بوزارة الشبّة والرياضة .
- ١١ - حارسين الحاج : نائب وزير مكلفاً بالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .
- ١٢ - عمرو حموز : نائب وزير مكلفاً بالعمل بوزارة التكوين المهني والعمل .
- ١٣ - زين الدين سكتالي : نائب وزير مكلفاً بالسباحة بوزارة الثقافة والسياحة .
- ١٤ - عبد الملك نورالي : نائب وزير مكلفاً بالتهيئة العمرانية بوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

على شيء، وإنما يدلّ على الرغبة في الحرية، ومن ناحية ثانية فإنه يدلّ على عدم نفي مباحح واضحة الأمر الذي يزيد العدد في الأحزاب، كما يدلّ هذا على الرغبة في الرعامة وعدم توحيد الجهود بين الأفكار المتقاربة. وبرز بين هذه الأحزاب إضافة إلى المجموعات الإسلامية التي ذكرناها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهو الحزب الحاكم منذ الاستقلال، ويُعدّ علماني الاتجاه.

جرت الانتخابات المحلية في ذي القعدة ١٤١٠هـ (حزيران ١٩٩٠م) فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ٧٥٪ من أصوات الناخبين على حين حصلت جبهة التحرير الوطنية على ٢٥٪ تقريباً.

وبعد شهر من تلك الانتخابات حدث خلاف داخل جبهة التحرير

الكلمة عندما تُعطي الحرية الصحيحة. وبرزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ برئاسة عباس مفتي، ومعه علي بلحاج. وجمعية الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) برئاسة محفوظ لحناح، وقد انشق عنهم عبد الله حجاب الله مع مجموعة سحنون، وهي جماعة غير سياسية ورئيسها طيب القلب يمكن استغلاله. والطلائع الإسلامية وهم جماعة لا تزال صغيرة تترمز برومي أفرادها، وسعة أفقهم السياسي، وشخصيتهم المتسيرة. واتحاد العلماء الجزائريين برئاسة الشيخ محمد سعيد وهم مجموعة من المتعلمين يدعون إلى تطبيق المنهج الإسلامي.

ودعت الحكومة إلى إجراء الانتخابات في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠هـ، وسمحت للأحزاب بخوضها على أساس المنهج الذي يسعون إليه، فتقدّم خمسة وعشرون حزباً لخوض هذه الانتخابات، وهذا إن دلّ

- ١- الحزب الاجتماعي الديمقراطي
- ٢- الحزب الاشتراكي الديمقراطي
- ٣- النقطة الاشتراكية للعالم
- ٤- حزب الله بقيادة جمال الدين الباردي
- ٥- حزب جبهة التحرير الجزائري
- ٦- جبهة الأقطاب الإسلامية بقيادة عباس مفتي
- ٧- وفد أعلن حزباً مقاطعة انتخاب البلدية، وهما:

- ١- جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين أيت أحمد، الذي عاد من المنفى بعد مرور ثلاث وعشرين سنة
 - ٢- الحركة من أجل الديمقراطية برئاسة أحمد بن بلّح الذي لا يزال في المنفى
- وتطلب سبعة أحزاب بتأجيل موعد الانتخابات وإنما تكتمل استعداداتها لخوض المعركة ويُلغى قانون الانتخابات إلى آخره في ١٨ رجب ١٤٠٩هـ (٢٣ شباط ١٩٨٩م):
- ١- أن الحزب الذي يتال غالبية الأصوات يحصل على مقاعد تتناسب مع الأصوات التي تالها. بينما كان القانون السابق يقضي بالحصول على المقاعد كلها
 - ٢- إذا لم يفر حزب بغالبية الأصوات فإن الحزب الذي يحصل على أكثر نسبة من الأصوات يتال نصف المقاعد، ويوزع النصف الأخر بالنسبة التي يحصل عليها كل حزب
 - ٣- وتطلب جبهة الإنقاذ الإسلامية بحلّ المجلس النيابي الذي تنتهي مدته عام ١٩٩٢م، وإجراء انتخابات مبكرة. لكن الحكومة لم تكن بالمحافظة على موعد إجراء الانتخابات

- ١٠- الصادق بوسنة - وزير الخاتم
- ١١- الهادي
- ١٢- غازي حيدوسي - وزير الاقتصاد
- ١٣- إسماعيل لومزيان - وزير منتدب لتنظيم التجارة
- ١٤- محمد غريب - وزير الشؤون الاجتماعية
- ١٥- محمد فلانة صهار - وزير منتدب للتنشيط
- ١٦- عبد القادر بن داود - وزير الفلاحة
- ١٧- حسن كحلوش - وزير الصناعة
- ١٨- الشريف رحمان - وزير التجهيز
- ١٩- الهادي حليري - وزير النقل
- ٢٠- حيد سبدي السعيد - وزير الريد والمواسلات
- ٢١- اكني حديس - وزير الصحة
- ٢٢- عبد العزيز خلاف - كاتب الدولة للشؤون الغربية
- ٢٣- أحمد محسونة - الأمين العام للحكومة

- (١) من هذه الأحزاب:
- ١- حزب الطليعة الاشتراكي الشيوعي
 - ٢- التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية
 - ٣- الحركة الديمقراطية للتجدد الجزائري

استقالة رئيس الوزراء وحكومته. وعين وزير الخارجية السابق أحمد الغوزالي رئيساً جديداً للوزراء.

وبعد أسبوع آخر من الاضطرابات توصلت جبهة التحرير الوطنية، والجهة الإسلامية للإنقاذ إلى حل وسط، إذ تخلت الجبهة الإسلامية عن الاضراب، ونفذت إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل منتصف عام ١٤١٢هـ (قبل نهاية عام ١٩٩١م).

وفي أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف حزيران ١٩٩١م) أعيد تشكيل الوزارة من جديد، وقيل أقل من أسبوعين وقعت أحداث عنف بين الإسلاميين وقوات الأمن، استقال إثرها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من منصب رئاسة جبهة التحرير الوطنية، واعتقلت وحدات من الجيش حوالي سبعمائة فرد من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما احتلت مقر قيادة الجبهة، وكان من بين المعتقلين رئيس الجبهة الإسلامية عيَّاسي مدني، ونائبه علي بلحاج، وكان عيَّاسي مدني قد هدد بإعلان الجهاد إن لم تُلغ حالة الطوارئ. وقد اتهمت السلطات الحكومية بالعمل لقيام حركة مسلحة ضد الدولة.

ألغيت حالة الطوارئ في ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م). وتعدّل قانون الانتخابات حيث تضمنت زيادة عدد مقاعد الجمعية من ٢٩٥ مقعداً إلى ٤٣٠ مقعداً كما تضمنت جعل سن المرشح ٢٨ عاماً بدلاً من ٣٥ عاماً.

وفي ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٢هـ (٢٦ كانون الأول ١٩٩١م) جرت الجولة الأولى من الانتخابات حيث جرى الاقتراع على ٢٣١ مقعداً من أصل ٤٣٠ مقعداً من مقاعد الجمعية الشعبية الوطنية. وكانت النتائج كما يأتي:

حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على	١٨٨	مقعداً.
حصلت جبهة القوى الاشتراكية على	٢٥	مقعداً.

الوطنية «الحزب الحاكم» وذلك بشأن مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي. فاستقال رئيس الوزراء، ومعه أربعة وزراء من مكتب الحزب السياسي.

أعيد تشكيل مجلس الوزراء، وقضت وزارة الدفاع عن رئاسة الوزراء وذلك لأول مرة منذ عام ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م).

وفي مطلع عام ١٤١١هـ (نوفمبر ١٩٩٠م) والحق الرئيس الشاذلي بن جديد على طلب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإجراء انتخابات عامة مبكرة، وأعلن عن إجراء الانتخابات في منتصف عام ١٤١١هـ (مطلع عام ١٩٩١م).

وفي شهر آب ١٩٩٠م صدر عفو عام أفرج بموجبه عن آلاف السجناء السياسيين، ثم سمح للرئيس الأسبق أحمد بن بلة بالعودة من المنفى.

وفي شهر آذار ١٩٩١م قامت نقابة المواصلات الجزائرية بمظاهرات احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، هذا رغم ارتباط هذه النقابة بالحزب الحاكم جبهة التحرير الوطنية.

وفي منتصف رمضان ١٤١١هـ (مطلع شهر نيسان ١٩٩١م) أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد إجراء أول انتخابات عامة متعددة الأحزاب سوف تجري في ١٥ ذي الحجة ١٤١١هـ (٢٧ حزيران ١٩٩١م)، وطالبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن تكون الانتخابات الرئاسية متزامنة مع الانتخابات العامة أو بعدها بقليل.

وبعد عيد القنطر (أيار) نظمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضراباً عاماً، وقامت بمظاهرات مطالبة باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد لضمان حرية الانتخابات، كما طالبت بإجراء تغييرات في قانون الانتخابات، ووقعت مواجهات بين الإسلاميين وبين قوات الأمن تمخضت عن سقوط عدد من الصحباء، وإثر ذلك أعلن الرئيس حالة الطوارئ في الدولة، وقبول

وقد وقع خلاف من قبل التنظيمات جميعها بما فيها جبهة التحرير الوطنية حول الشرعية الدستورية للمجلس الأعلى للدولة. ومطالب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعودة الشرعية فاحتلت قوات الأمن مكاتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أواخر رجب ١٤١٢ هـ (مطلع شهر شباط ١٩٩٢ م)، وأعلن المجلس الأعلى للدولة في ٦ شعبان ١٤١٢ هـ (٩ شباط ١٩٩٢ م) حالة الطوارئ لمدة سنة كاملة، وفتحت مراكز الاعتقال في الصحارى.

وفي رمضان ١٤١٢ هـ (أقار ١٩٩٢ م) أعلنت السلطات الحكومية حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي شهر شوال ١٤١٢ هـ (نيسان ١٩٩٢ م) أعلن محمد بوضياف بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للدولة إنشاء مركز وطني للإشراف على حقوق الإنسان ليحل محل وزارة حقوق الإنسان. وإنشاء مجلس استشاري وطني يتألف من ستين عضواً يجتمع مرة في الشهر في مبنى الجمعية المعلقة أصالتها، مع أن هذا المجلس لم يمنح أية صلاحيات تشريعية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٢ هـ (حزيران ١٩٩٢ م) اقترح محمد بوضياف عقد اجتماع وطني لوحدة الصف بتشكيل لجان في كل قرية للإعداد إلى (ديمقراطية) حقيقية متعددة الأحزاب. ووعده بمراجعة الدستور، وحل جبهة التحرير الوطنية، وإجراء انتخابات رئاسية، وأمر بالإفراج عن ألفي معتقل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وفي ٢٧ ذي الحجة ١٤١٢ هـ (٢٧ حزيران ١٩٩٢ م) قُدِّمَ زعيمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدلي، وحل بلحاج إلى محكمة عسكرية في مدينة «بلدة» بتهمة التآمر ضد الدولة. ولكن تأجلت الجلسة بعد انسحاب عناصر الدفاع.

وفي ٢٩ ذي الحجة ١٤١٢ هـ (٢٩ حزيران ١٩٩٢ م) احتيل محمد بوضياف، وهو يلقي خطاباً في مدينة «عشابة»، وحل علي كافي محل محمد

مقعداً	١٥	حصلت جبهة التحرير الوطنية على
مقاعد	٣	فاز المستقلون
مقعداً	٢٣١	

أتهم الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطنية) أن الانتخابات قد تحلها إكراه بالتهديد على نطاق واسع، وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أسامت التصرف بالانتخابات. وتقرر أن تكون الجولة الثانية في الدوائر الانتخابية الباقية في ١٩٩ دائرة انتخابية في ١٢ رجب ١٤١٢ هـ (١٦ كانون الثاني ١٩٩٢ م). ولكن قبل ذلك بالثني عشر يوماً تم حل الجمعية الشعبية الوطنية بمرسوم جمهوري.

٥ رجب ١٤١٢ هـ (١١ كانون الثاني ١٩٩٢ م) استقال الرئيس الشاذلي بن جديد.

في اليوم التالي ألغى مجلس الأمن الذي يضم رئيس الوزراء وثلاثة شباط كبار ووزيرين الجولة الثانية للانتخابات.

١٢ رجب تم تعيين المجلس الأعلى للدولة ليقوم بتصريف أعمال الرئاسة حتى تنتهي مدة الشاذلي بن جديد بعد سنة تقريباً (كانون الأول ١٩٩٣ م).

ويضم المجلس الأعلى للدولة:

- ١ - محمد بوضياف رئيساً، وهو في المنفى منذ عام ١٩٦٤ م.
- ٢ - خالد زرار: وزير الدفاع.
- ٣ - علي هارون: وزير حقوق الإنسان.
- ٤ - أحمد غوزالي: رئيس الوزراء.
- ٥ - الشيخ تيجاني هدام: موجه الجامع الكبير في باريس.
- ٦ - علي كافي: رئيس الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء.

يوسف في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كما تم تعيين رضا مالك رئيس المجلس الاستشاري الوطني عضواً جديداً في المجلس الأعلى للدولة.

وفي ٨ المحرم ١٤١٣هـ (٨ تموز ١٩٩٢م) قدم رئيس الوزراء أحمد غوزالي استقالة حكومته ليفسح المجال أمام رئيس المجلس الأعلى للدولة علي كافي لاختيار رئيس حكومة جديد.

كلف علي كافي برئاسة الحكومة بلعيد عبد السلام الذي كان يدير سياسة النفط والغاز مدة عشرين سنة كاملة في الجزائر. وفي منتصف الشهر تشكلت الحكومة الجديدة.

وفي نهاية الشهر صدر حكم بالسجن مدة اثني عشر عاماً على زعيمى الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدلي، وعلي بلحاج، فقامت احتجاجات وتظاهرات في مدينة الجزائر وسرعان ما امتدت إلى بقية المدن.

وفي ١٦ صفر ١٤١٣هـ (١٥ آب ١٩٩٢م) دعا علي كافي إلى حوار تحضره الأحزاب كلها يعقد في الشهر القادم لإنهاء الصراع المدني.

اعتقل مدير أمن الرئاسة المقدم محير عبد الوهاب، وقائد الحرس الرئاسي النقيب صايح صادق لأمور تتعلق بالغيال محمد يوسف.

وفي شهر شعبان ١٤١٣هـ (شباط ١٩٩٣م) تجدد الحكم العرفي إلى مدّة غير محدودة، وتبع ذلك محاولة لاختيال اللواء خالد تزار.

واقترح بلعيد عبد السلام فتح حوار مع المنظمات شبه العسكرية غير الرسمية.

وفي شهر رمضان ١٤١٣هـ (أذار ١٩٩٣م) التقى علي كافي مع ممثلين عن الهيئة الوطنية للمحاربين القدماء، وجبهة التحرير الوطنية، وصدر بيان رئاسي ينص على:

١ - توسعة المجلس الاستشاري الوطني.

٢ - تعديل الدستور.

٣ - وضع صيغة مقبولة للحكم لمرحلة انتقالية.

وفي شهر ذي الحجة ١٤١٣هـ (حزيران ١٩٩٣م) أعلن المجلس الأعلى للدولة أنه سيجل نفسه بعد ستة أشهر (نهاية كانون أول ١٩٩٣م).

وفي بداية عام ١٤١٤هـ (تموز ١٩٩٣م) حل أمين زروال مكان خالد تزار كوزير للدفاع، مع بقاء خالد تزار في عضوية المجلس الأعلى للدولة.

وفي شهر ربيع الأول ١٤١٤هـ (آب ١٩٩٣م) كلف رضا مالك بتشكيل الوزارة مع احتفاظه بعضوية المجلس الأعلى للدولة. وفي اليوم نفسه اغتيل رئيس الوزراء الأسبق قاضي مرياح، وكان يشغل منصب قائد الحركة الجزائرية للعدل والتطوير.

وقبل الموعد الذي حددته للمجلس الأعلى للدولة ليحل نفسه أعلن أنه لن يُحل قبل انتخاب هيئة رئاسية في مؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد في شهر شعبان ١٤١٤هـ (كانون الثاني ١٩٩٤م)، وقد قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية المؤتمر باستثناء حركة حماس التي يتزعمها محفوظ نحناح. ونتيجة المؤتمر تم تعيين وزير الدفاع أمين زروال رئيساً للدولة لمدة ثلاث سنوات وذلك من قبل المجلس الأعلى للدولة. وبناء على توصية مجلس الأمن الأعلى الذي يضم ثمانية أعضاء من كبار ضباط الجيش، وتم ذلك في ١٩ شعبان ١٤١٤هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٩٤م) وخلال المرحلة الانتقالية ستم انتخابات رئاسية، وتعيين مجلس انتقال وطني. واحتفظ رئيس الدولة أمين زروال بحقيبة وزارة الدفاع، وبقي مجلس الوزراء كما هو دون أي تغيير.

وفي غرة ذي القعدة ١٤١٤هـ (١١ نيسان ١٩٩٤م) استقال رضا مالك من رئاسة مجلس الوزراء، وأخذ منصبه مقداد سيقي، وهو وزير

تجهيزات سابق، واحتفظ اثنا عشر وزيراً بحقائبهم الوزارية في الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في ٥ ذي القعدة.

عين الرئيس أمين زروال القريين إليه في مناصب حساسة ومنهم اللواء أحمد قايد الذي تم تعيينه قائداً للقوات البرية. وافتتح الرئيس في الشهر نفسه مجلس الانتقال الوطني، وهو هيئة تشريعية مؤقتة تضم مائتي عضو لتناقشة القضايا العامة وشما يتم إجراء الانتخابات التشريعية. وانتخب عبد القادر بن صالح رئيساً للمجلس. وادعت الحكومة أن عدد الأحزاب التي شاركت في المجلس بلغ ٢١ حزباً ولكنها كانت في الواقع غير معروفة سوى «حاس» حيث كانت المقاعد الاثنان والعشرون التي كانت مخصصة للأحزاب الكبرى بقيت خالية.

وجرى الحوار عدة مرات غير أن الأحزاب الرئيسية كانت تقاطعه لعدم الجدية، ومحاولة فرض الرأي، والقرارات المسبقة.

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٤١٥هـ (١٥ أيلول ١٩٩٤م) تم الإفراج عن عباسي مدني، وعلي بلحاج، وثلاثة من رجال التنظيمات الإسلامية شبه العسكرية. ولكن وضع زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحت الإقامة الجبرية. وقدمت وزيرة الدولة لشؤون التضامن الوطني والأسرة والنيل السلاوي استقالتها احتجاجاً على إطلاق سراح هؤلاء السجناء.

ولم تشارك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الحوار الوطني معلنة أن الحوار لن يتم إلا بعد إصدار عفوي عام، وبعد رد الاعتبار للجبهة، وبعد إلغاء حالة الطوارئ. وهددت مجموعة الجيش الإسلامية بالانتقام إذا دخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في حوار مع النظام.

وعملت الحركة البربرية للثقافة والديمقراطية على مقاطعة يده العام الدراسي، وقامت بإضراب احتجاجاً على استبعاد اللغة البربرية من المنهج. وحاولت الحكومة تشكيل لجنة وطنية لتدريس اللغة البربرية. ولكن الحركة

البربرية أعلنت استمرار مقاطعتها النشاط التعليمية حتى يؤكد للبربر لغة وطنية رسمية.

وفي أواخر جمادى الأولى ١٤١٥هـ (نهاية تشرين الأول ١٩٩٤م) أعلن الرئيس أمين زروال أن الانتخابات الرئاسية ستجري قبل نهاية عام ١٩٩٥م، وقد رغب الكثيرون بهذا الإعلان وانتفضه آخرون لسبق الوقت، وتساءل فريق ثانٍ عن الغاية من هذه الانتخابات فيما إذا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستجعد عن العملية السياسية.

وفي جمادى الآخرة ١٤١٥هـ (تشرين الثاني ١٩٩٤م) حضر ممثلون عن معظم الأحزاب الجزائرية الكبرى، ومنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ مؤتمراً في روما بإيطاليا لمدة يومين نظمتها جالية «سانت إيجيديو» لرعاية الباحثات عن الأزمة الجزائرية، غير أن الحكومة الجزائرية انتقدت ذلك المؤتمر بشدة، وعذته تدخلت في شؤونها الداخلية، وقد صادق المشتركون في المؤتمر جميعاً في اجتماع لاحق في روما جرى في شبان ١٤١٥هـ (كانون الثاني ١٩٩٥م) على وثيقة رفضت استخدام العنف للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، وحثت النظام مطالبةً إياه بإلغاء الطوارئ وبذلك تُهدد الطريق للمفاوضات بين الأطراف جميعها.

وفي جمادى الأولى ١٤١٥هـ (تشرين الأول ١٩٩٤م) أدانت منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية قوات الأمن الجزائرية لاستخدام وسائل التعذيب على نطاق واسع والقتل المتعمد للمعارضين من الإسلاميين بدلاً من الاعتقال. ذلك أن محاولة المسؤولين في الحفاظ على السلطة وتسكهم الشديد بها قد جعل موقفهم متعتاً، واستبدادهم بشعاً، واتخاذهم للوسائل وحشياً حتى وصل بهم الأمر إلى تصفية بعض خصومهم، ثم اتهام الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتلك العمليات، وتردد وسائل الإعلام العالمية المعادية للإسلام والمسلمين ذلك، في سبيل إصاق فكرة الإرهاب بالمتزمنين بالإسلام.

الصراعات الداخلية

تبلغ مساحة الجزائر ٢,٣٨١,٧٤١ كيلومتراً مربعاً ، وبلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام ١٤١٠هـ أربعة وعشرين مليوناً ، غير أن معظم السكان يقيمون في المناطق الأطلسية والسهول الساحلية والجنوب ، والتي لا تزيد مساحتها على ١٠٪ من مساحة البلاد ، أما الصحراء التي تبلغ مساحتها ٩٠٪ من البلاد فلا يسكنها سوى أعداد قليلة لا تزيد كثيراً على ١٪ من السكان ، وغالبيتهم يتجمعون في واحات .

يكاد يتجانس السكان عقدياً لذلك لا تكاد تجد صراعاً يحمل أحد هذين الجانبين ، وإن كان هذا لا يمنع من استغلال الجانب البشري في الصراع أو تحريكه بأيدٍ أجنبية نتيجة عدم الوعي . وأكثر ما يحدث الصراع في الجزائر نتيجة دوافع شخصية أو تستغل هذه الناحية .

المجموعات البشرية : يتألف السكان الأصليون من ثلاث مجموعات رئيسية ، وهي : العرب ، والبربر ، والزنوج ، وإن كانت المجموعة الأخيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة لا تصل إلى ١٪ ، أما المجموعتان الأساسيتان فهما العرب والبربر .

ثم جاءت مجموعتان دخيلتان ، وهم الأوربيون واليهود ، وإن كنا نستطيع أن نعدّها مجموعة واحدة ، إذ كانت مصالحهما واحدة خلال

الأزمات ، كما يعقدون أنفسهم فئة واحدة ، وهي لا تزيد الآن على ٥ ، ١٠٪ بل لا تصل إلى هذه النسبة أبداً .

أولاً : السكان الأصليون - وهم ثلاث مجموعات .

١- العرب : ويمثلون غالبية سكان الجزائر ، وتبلغ نسبتهم ٧٠٪ ، ويقيمون في المناطق الساحلية والداخلية على حدّ سواء ، وقد جاء أكثرهم مع الفتح الإسلامي ، ومع هجرة بني هلال وبني سليم ، إضافة إلى هجرات متوالية على مراحل التاريخ الإسلامي ، فالانتقال لا موانع له ما دام المستقل مسلماً ، وديار الإسلام داره ، وجنسية عقيدته ، فأينما سار وجد إخوة ، ووجد الأبواب مفتحة له ، لذلك كثيراً ما كان المسلمون ينتقلون من بلاد العرب إلى الجزائر ، حتى غدوا أكثرية سكانها .

ب- البربر : ويمثلون ما يقرب من ٢٩٪ من مجموع السكان ، ويقوم أكثرهم في المناطق الجبلية ، وخاصة في (أوراس) و(القبائل) ، كما يعيش قسم منهم في (وادي ميزاب) منطقة (غرداية) ، إضافة إلى الطوارق الذين ينتقلون في الجنوب .

ج- الزنوج : ويقومون في المناطق الجنوبية ، وهم أقسام ، ومنهم الزنوج المهجاء الذين ظهروا نتيجة اختلاط البربر بالزنوج . والحرطانيون الذين جيء بهم من وسط إفريقيا في عهد الرقيق ، ثم تركزوا في (سوف) و(ورغلة) و(توات) ، وارتبطوا بالأرض ، وأخذوا يمارسون حرفة الزراعة .

وما دام هؤلاء جميعاً يعتقدون عقيدة واحدة وهي الإسلام ، لذلك لا يمكن أن تقوم صراعات بين هذه المجموعات ، وخاصة أن الزنوج مرتبطون بالأرض ، ويعشون في مناطق نائية عن مركز السلطة وتجمع السكان ، كما أنهم متساعدون بعضهم عن بعض لذلك فهم لا يفكرون بموضوعات الصراع ، كما أن نسبتهم الضئيلة لا تسمح لهم إن فكروا بذلك . وأما البربر فهم يشكلون نسبة يمكن أن تدخل في صراع مع العرب غير أن إخوة الإسلام

تجمعهم ، ومنذ أن دانتا بالإسلام لم يحدث صراع بينهما إلا في حالات محدودة ، ونتهى ، غير أن قسماً منهم قد أخذ برأي الخوارج ، وقتلوا ، غير أن قتالهم لم يكن كمجموعة بشرية ، وإنما كعقيلة ، وهذا ما استغرق له عند البحث عن الصراعات العقيدة .

وإن كان هذا لا يمنع من أن يستغل رعيهم أو شائر العصية القومية لصلحتهم ، وربما لقي دعماً من بعض أبناء قومه نتيجة البعد عن الإسلام لولا الأخرى عدم المعرفة الصحيحة للإسلام ، ونتيجة العصية أو الحمية الجاهلية التي قضى عليها الإسلام ، وهذا ما نلاحظ أثره في بعض الحركات التي قامت بعد الاستقلال مثل حركة حسين آيت أحمد ، وكريم بلقاسم ، وغيرهم ممن قاموا بحركات شخصية ، إذا اعتصموا في مناطقهم ، ووجدوا تأييداً من باب الحمية الجاهلية .

ويجب ألا ننسى أن الاستعمار الصليبي كان يحرص حرصاً شديداً على إثارة هذه الحمية الجاهلية بين الفريقين كي يحقق بعض مصالحه ، وربما كان يصل أحياناً إلى بعض النجاح الجزئي ، لكن لا نلث أن تثوب العقول إلى رشدها ، وتعود إلى صوابها من الطرفين فترمي بالعصية الجاهلية ، وتعود إلى الأخوة الإسلامية ، ويلتقي بعضها مع بعض ضد العدو المشترك وهو الدخيل الصليبي .

ثانياً - الدخلاء : وهم مجموعتان : الأوروبيون ، واليهود ، وكلاهما يمكن تصنيفه ضمن المجموعات البشرية ، كما يمكن وضعها ضمن مجموعات العقيدة حيث الأغلبية الساحقة من المجموعة الأولى من النصارى ، والثانية من اليهود .

أ - الأوروبيون : ويرجعون إلى أكثر من عشر جنسيات ، منهم : الفرنسيون ، والطيالان ، والسويسريون ، والألمان ، والمالطيون ، واليونان ، والإسكندنافيون ، والإسبان ، و... ، وكلهم لا يصل عددهم إلى المائة ألف ، فهم يشكلون أقل من ٠,٥٪ ، وكلهم قد بدؤوا يستقرون في الجزائر

بعد الاستعمار الفرنسي لها ، وقد أصبح عددهم يوم قيام الثورة :

فرنسيون	٨٢٣,٠٠٠
بقية الأوروبيين	٦٠,٠٠٠
	٣٨٣,٠٠٠

وكانوا يشكلون يوم ذلك أكثر من ١٠٪ من السكان ، إذ كان عدد المسلمين آنذاك ٨,٣٦٤,٦٥٢ مسلم . وكانت فرنسا ترغب في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية ، لذا كانت تشجع الفرنسيين خاصة الأوروبيين عامة على الهجرة إلى الجزائر ، وتفرض على كل من يأتي من الأوروبيين إلى الجزائر أن يكتب الجنسية الفرنسية ، كما كانت تطلب وتشجع الجزائريين على التحنس بالجنسية الفرنسية للغاية نفسها ، وقد وافق على ذلك عددٌ من الجزائريين ، بقية الحصول على بعض الميزات التي كانت للأوروبيين ، والتي لم يكن ليحصل عليها أهل البلاد أبداً بل ولا على جزء منها .

وفي عام ١٢٤٧هـ (١٨٣١م) غادر بعض الألمان والسويسريين بلادهم متجهين نحو أمريكا ، قبلت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لتوجيههم نحو الجزائر ، وقدمت لهم الأرض العلية ، والحيوانات ، والبلدور .

١ - الفرنسيون : كان الجنرال ويجوء يرغب الجنود الذين أمهوا مدة خدمتهم بالجنسية في الجزائر على البقاء فيها ، ويمنحهم الأرض ، واقترح على حكومتهم تحويل الجنود إلى فلاحين في الجزائر ، غير أن مشروعه قد رفض ، وكان هذا من جملة أسباب تقديم استقالته عام ١٢٦٣هـ (١٨٤٧م) .

وفي عام ١٢٥٧هـ استندت الحكومة الفرنسية عائلات من بلادها ، وبنت لهم قرى على الساحل الجزائري ، ومنحتهم الأراضي .

وعندما أثار الحزب الاشتراكي مشكلات في فرنسا ، ووقع الخلاف بينه وبين الحزب الجمهوري ، وانتصر الجمهوريون ، طردوا مائة ألف عامل ممن أثاروا المشكلات ، وحملوهم إلى الجزائر ، ومنحوهم الأراضي ، حيث كانت

المساحات المورّعة بين هكتارين وعشرين هكتاراً ، واشترطت عليهم استغلال هذه الأراضي خلال ثلاث سنوات ، وإلا استرجعتها الحكومة منهم ، وذلك عام ١٢٦٤ هـ ، غير أن الكثير منهم قد رجعوا ، إلا لم يجيدوا الزراعة ، فأكثرهم من مدينة باريس ، ومن الذين اعتادوا على الصناعة ، ثم إن انتشار مرض الكوليرا في تلك المرحلة قد أهلك عدداً منهم ، وخاف عدد ، والكثري من الغنمة بالإياب .

كان استيطان الفرنسيين في الجزائر إجبارياً في بداية الاحتلال ، وتوزيع الأراضي على المستوطنين مجاناً ، ثم أعطى الفرنسيون الحرية في الاستيطان مع التشجيع وتقديم الأراضي بأسعار رمزية ، غير أن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠ م) وقبضها الأتراك والتورين لصالح عدوها جعلها تعود إلى سياستها الأولى ، إذ حملت بعض سكان الأتراك والتورين مع الذين أنفقت الأوقات الزراعية حقول عنهم ، ونقلتهم إلى الجزائر ، وورّعت عليهم الأراضي مجاناً شريطة الاستقرار في الجزائر .

وأخذ المستوطنون يزحفون نحو الداخل بعد أن ملؤوا الساحل ، وكان لا يسمح لأي مستوطن أن يبيع أرضه ، أو قسماً منها ، أو داره ، إلا للمستوطن آخر ، ويحرم بيعها لمسلم . وهكذا زادت ملكية الأوربيين للأرض ، ويمكن ملاحظة هذا من الجدول الآتي :

عام ١٢٦٦ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	١٥٠.٠٠٠ هكتار
عام ١٢٨٧ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	٧٦٥.٠٠٠ هكتار
عام ١٢٩٨ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	١.٢٤٥.٠٠٠ هكتار
عام ١٣٠٨ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	١.٦٣٥.٠٠٠ هكتار
عام ١٣١٨ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	١.٩١٢.٠٠٠ هكتار
عام ١٣٣٨ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	٢.٥٨١.٠٠٠ هكتار
عام ١٣٥٩ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	٣.٠٤٥.٠٠٠ هكتار
عام ١٣٧٩ هـ	كانت المساحات المنطقة للمستوطنين الأوربيين	٣.٠٢٨.٠٠٠ هكتار

وهذا ما يعادل ١٥٪ من مساحة الأراضي المحصنة في الجزائر ، والتي كانت مساحتها بومذاك ٢٠.٨٣٠.٠٠٠ هكتار ، على حين أن نسبتهم من السكان لا تزيد على ١٠٪ ، وقد حصلوا على هذه الأراضي الطيبة مجاناً وبمقدرة لصيرة ، فأصبحوا أثرياء ، ولهم نفوذ ، ومنهم المتعلمون ، وكل ما في البلاد كانه مخصص لهم ، فلتنظر إلى التعليم في العام الذي سبق الثورة الجزائرية :

الستوى	عدد الطلاب المسلمين	عدد الطلاب الأوربيين
الابتدائي	٢٦٩.٠٠٠ (وحي)	١٣٥.٠٠٠ (هذا عدد جميع الطلاب)
الثانوي	١.٩٦٩.٠٠٠ (دون تعليم)	٢١.٠٠٠
جامعة الجزائر	٤١٧	٥.١٣٢

٢ - العتيليان : بعد أن احتلت فرنسا الجزائر سمحت للإيطاليين بالهجرة إلى الجزائر كرد فعل للجحيم الذي قدّمه الإيطاليون من مساعدات في نقل المعدات والمواد إلى الجيش الفرنسي الباغي المعتدي ، وكان يجردوا النطليان إلى الهجرة البطالة ، والفرار بعد الثورات ، وسيلان لعاب الأثرياء في امتلاك المساحات الواسعة من الأرض الجزائرية المحصنة . وكانت أعدادهم تعمل في مد السكك الحديدية ، ولقد وفد أكثرهم بعد أن قضت فرنسا على مقاومة عهد المقراني والحداد عام ١٢٩١ هـ ، وقد وصل عددهم إلى أربعة وأربعين ألفاً عام ١٣٠٧ هـ ، ولكن قل بعد ذلك ، لأن بعضهم قد رفض الجنسية الفرنسية التي كانت تُعطى إلزامياً لمن يُولد في الجزائر ، لذا فقد رجع قسم منهم ، ومن بقي منهم قبيل الحرب العالمية الأولى يُقدّر بخمسة وثلاثين ألفاً ، وغالباً ما يسكنون السواحل الشرقية .

٣ - الإسبان : وقد جاء معظمهم من جنوب شرقي إسبانيا ، وأقاموا في منطقة وهران ، ووصل عددهم قبيل الحرب العالمية الأولى إلى عاتية وخمسة وخمسين ألفاً .

٤ - ثم هناك الألمان ، والسويسريون ، و . . . وسلاحظ توزّع

الأوربيين عام ١٣١٩هـ حسب الجنسيات على النحو التالي :

الفرنسيون	٣٩٤.٢٥٧	سويسريون	٣.٢٠٠
الإسبان	١٥٥.٢٦٥	بلجيكيون	١.٣٦٩
القطريان	٣٨.٧٩١	إنكليز	١.١٧٦
مالطيون	١٢.٨١٥	مغربيون	٠.٣١٣
الأتان	٣.٣١٩		

وهناك أعداد قليلة من : روسيا ، وهولندا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، والدول الإسكندنافية .

وقد أخذ الأوربيون بالزيادة حتى الثورة الجزائرية ، ثم أخذوا بالتناقص حسب الجدول الآتي :

١٣٢٩هـ	٧٥٠.٠٠٠
١٣٣٩هـ	٧٩٠.٠٠٠
١٣٥٠هـ	٨٨٠.٠٠٠
١٣٧٤هـ	٨٨٣.٠٠٠
ثم أخذوا بالتناقص :	
١٣٨٣هـ	١٠٠.٠٠٠
١٣٨٦هـ	٦٠.٠٠٠
١٣٨٧هـ	٥٠.٠٠٠

وهم من الفنيين ، والمدرسين ، الموظفين في منظمة التعاون الفني الجزائري - الفرنسي .

ب - اليهود : ويتخسون عائداً على الاستعمار الفرنسي ، ويعتدون ضمن المجموعة الأوربية ، وهذا لا يعني أنهم يعودون إلى أصول أوربية ، وينظر إليهم من هذا الجانب ، لا ، فالواقع أن قسماً منهم يرجع إلى أصل بربري ، واعتنق اليهودية ، فارتبط مع أتباعها ارتباطاً وثيقاً ، غير أن ارتباطهم مع الاستعمار الفرنسي إنما يعود إلى المصلحة قبل كل شيء . فمن المعروف أن

اليهود أصحاب مصلحة ، ولا يسرون في درب إلا إذا كانت لهم فيه منفعة أو لآباء عقيدتهم ، وهم قد أفادوا من الاستعمار الفرنسي كثيراً ، وحصلوا على أرباح وفيرة ، وفي الوقت نفسه فقد استفاد منهم الاستعمار . لذا فقد عدّهم ضمن المجموعة الأوربية ، وأخذوا كل الميزات التي كانت للأوربيين .

ويعيش اليهود عادةً في المدن ، وأهم مراكز حياتهم في الجزائر إنما هو في العاصمة ، وتلمسان ، وقسنطينة . ولما كان ارتباطهم بالاستعمار الفرنسي ، وإفادتهم منه كثيراً ، لذا فلم يهاجروا إلى فلسطين عندما قامت لهم دولة ، لو أقيمت على الظلم واليأس ، وإنما بقوا في الجزائر يحققون لأنفسهم الأرباح ، ويخدمون دولتهم بتأمين مصالحها من المستعمرين الفرنسيين ، ولقد وصل عددهم في الجزائر قبيل اندلاع الثورة فيها إلى مائة وخمسين ألفاً ، ولما أحسوا بقوة الثورة ، وإمكانية انتصارها بعدما أحرزته من نصر عام ١٣٨٠هـ أخذوا يتسحبون من جانب فرنسا تدريجياً ، ويتسللون إلى فلسطين ، فبقي عددهم مائة وسبعة عشر ألفاً ، ومع فرار المستعمرين هرب أكثرهم ، فلم يبق إلا أكثر من ألف منهم في البلاد .

ولقد حدث أتعف صراع بين مجموعة الدخلاء [الأوربيون واليهود] الذين استوطنوا في الجزائر وبين سكانها الأصليين ، لقد عمل الدخلاء في اغتصاب الأرض ، ونهب الأموال والأموال من المواطنين ، ومن أجل ذلك عملوا على إذلال السكان ، وإبادةهم بمختلف الوسائل ، وكان اليهود عيوناً للمستعمرين ، وأداة لهم يطمشون بها ، وسخروا أموالهم ، وأنفسهم ، وأعوانهم في سبيل ذلك ، وقد حقق المستعمرون بعض النجاح في بداية الأمر ، فانصروا على الثورات وحركات المقاومة ، واشتروا بعض الضعفاء والحلوة ، ثم فشلوا ، وانتصر الحق ، وغادروا البلاد هاربين ، ولم يبق إلا من رضي عن السكان الأصليين .

الصراعات العقيدة: لا يوجد بين سكان الجزائر الأصليين سوى عقيدة واحدة هي الإسلام ، أما اليهود سواء الذين اعتنقوا اليهودية من البربر ، أم

اليهود الذين خرجوا من الأندلس عندما طرد المسلمون منها ، واستقبلهم المسلمون ، فأقاموا في شالي إربيقة ومنها الجزائر ، فهؤلاء اليهود لا يزيه لهم لغة عندهم . وما عدا السكان الأصليين فالدخلاء هم من النصارى ، ولهذا كان الصراع بين العقائد هو نفسه الصراع بين المجموعات البشرية ، فالدخلاء نصارى مع قلّة من اليهود ، ولهذا كثيراً ما يطلق على الأوربيين اسم نصارى ، لأن الاستعمار كان صليبياً ، فهو صراع بين المسلمين والنصارى ، وأما السكان الأصليون فهم من المسلمين مع قلّة قليلة جداً من اليهود ، لذا كثيراً ما نستعمل كلمة المسلمين مرادفةً للجزائريين أو للعرب حتى بالنسبة إلى الذين لا يرون رأينا من المستعمرين أو من أصحاب العصبية القومية والوطنية .

الصراعات الحزبية : لم تكن لتوجد صراعات بين الأحزاب في الجزائر ، وذلك لأنه عندما كانت تتعدّد الأحزاب كانت وجهتها واحدة تقريباً ، وهي محاربة الاستعمار ، والعمل على الاستقلال أو على الأقل العمل على الاحتفاظ بالشخصية الجزائرية ، أو الإسلامية ، وكل الجهود كانت منصّة في هذا الميدان مع شيء من الخلافات المحلية القائمة على التباين في الفكر ، وقلماً كانت تظهر لعدم التميّز ، لأن أغلب السكان يومذاك كانوا لا يزالون على الفطرة ، حيث لم تكن الشيوعية قد اتخذت أحاديدها الإلحادية ، ولا بانت الرأسمالية بمجاريها العليانية ، ولا توسّعت العصبية بقسوتها المعادية للإسلام ، فالسكان جميعاً يتمون للإسلام ، ولا يدون غير ذلك ، والله أعلم بالسرائر . فلما استقلت البلاد بقي حزب واحد ، هو الحزب الحاكم ، حزب جبهة التحرير الوطني ، ولا يسمح بالمعارضة أو المنافسة ، أو تأسيس حزب آخر .

وسُمح في الآونة الأخيرة بالتعددية الحزبية ، ووصل عدد الأحزاب قبل الانتخابات التي منجزها حسبا هو مخطّط في شهر ذي القعدة من عام ١٤١٠ هـ (حزيران ١٩٩٠ م) ، وصل إلى خمسة وعشرين حزباً ، ولا شك أنها تضم

مختلف الأفكار المعروفة من إسلامية ، وعلانية ، ومن أصحاب عصبية ، وشيوعية ، واشتراكية ، ورأسمالية ، ومصالحية ، ومجمعات على أساس الزعامات ، والعصبية المحلية ، وقد يتداخل بعضها مع بعض لعدم الوضوح الفكري الدقيق باستثناء الإسلاميين منها ، الذين لهم شخصيتهم التميّزة ، وسلوكهم المتفرّد ، ومنهجهم الخاص بهم . وأكثر هذه التجمعات صغيرة ، ولكن بدأ منها اتجاهان واضحا :

أولاً : الاتجاه الإسلامي الذي طمخ على الشارع لطبيعة السكان الإسلامية ، ثم لانسجام الإسلام مع الفطرة البشرية ، وأخيراً لإفلام جميع الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولتركها البشرية على هاوية الحرب داتها ، وفي حالة من الحواء الفكري ، والصراع المستعز ، والاستغلال الذي لا يتبي ، والخداع الذي لا حد له حتى ضاق أصحاب هذه النظم أنفسهم بها ، وما أحداث أوروبا الشرقية عنا ببعد ، إذ ملّ الشيوعيون بأفكارهم التي يمولونها ، فانتفضوا يتلونها ، ويلفونها في الأرض ، ويدوسونها ، شاهدين على أنفسهم بالخطأ والضلال البعيد الذي كانوا يعيشون في ظله . فالإسلام عقيدة يؤمن به أتباعه أنه من عند خالق البشر للبشر أنفسهم ، وليس من وضع بقية الشركية الأنظمة خاضع للنقض والمصلحة والتغير .

غير أن أصحاب هذا الاتجاه متمسكون على أنفسهم أيضاً ، فهم عدا اتجاهات تدخل فيما بينها في صراعات ، فرباطة الدعوة الإسلامية يغلب على شيخها أحمد سحنون الطيب إذ يمكن استغلاله من أي فئة حتى الرافضة التي أخذت تدخل إلى الجزائر حديثاً تستغله ، فليس غريباً أن يجده تعظيماً آخر شيء من الكلام المسول أو الادعاء الباطل ولو مؤقتاً ، وجمعة الإرشاد والإصلاح (الإخوان المسلمون) ينافسون أصحاب الاتجاه الإسلامي كمنافستهم لبقية الاتجاهات الأخرى ، فالحزبية عندهم أولاً ثم يأتي الاتجاه ثانياً ، لقد غدا التعصّب الحزبي واضحاً في هذه المجموعة ، فالجميع لديهم أحزابٌ بغض النظر عن الأفكار التي تحملها ، وربما كانت منافستهم للجماعات

الإسلامية أكبر ، لأنها منافسة على كسب أشخاص يميلون أفكاراً إسلامية فالصراع على ربح الأفراد ، وضمتهم إلى صفوفهم قبل غيرهم ، وعلى البقاء ، والتمثيل للاتجاه . وهذا ما أخذ يظهر بتأييد حزب جبهة التحرير الوطني في الانتخابات بدعوى أنها تضم بعض عناصرهم ، فهم يزعمون يؤيدون إراداً لا اتجاهاً ، وهذا تفسير عاطفي ، إذ أن هؤلاء الأفراد يمثلون الاتجاه ولا يمثلون أنفسهم فهم أفراد ضمن اتجاه علمي .

أما بقية التنظيمات فيبدو أنها حتى الآن على شيء من التماسك ، والتنسيق ، والتأييد بعضها لبعض .

ثانياً : الاتجاه العلماني ، وتمثله عدة جمعيات ، والصراعات الحزبية بينها واضحة في سبيل الزعامة والمصلحة ، ونتيجة المسارات المتعددة في الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية ، والعصية ، والمهنية ، والإقليمية غير أن أكبرها على ما يبدو حزب جبهة التحرير الوطني ، إذ ضمت أثناء حكمها ، وتفردوا بالسلطة مدة الاستقلال كلها كل أصحاب المصالح والمنافع والأهواء والاتجاهات التي لا ترى مانعاً من ركوب أي تيار لقطع مرحلة من مراحل عملها للوصول لمتاعها ، ولذا فإن الانقسام أخذ يظهر في هذا الحزب في سبيل القفز إلى القمة ، وأخذ كل فريق يتخذ نقطة ينادي بها كي يبرز أو حتى يتميز ، ومن هذه الرؤوس مثلاً عبد العزيز بوتفليقة الذي عينا نجمه منذ مدة ويريد الآن أن يعود للظهور ، فأخذ نداء له هو دعوة أحمد بن بلّة للعودة للبلاد ، وبهذا النداء أخذ يظهر على الساحة من جديد ، وكذا كل العناصر التي تريد لنفسها الزعامة ، وما أكثرهم ! فالحزب في بدايته تجتمع من عناصر متباينة ، ثم هو صاحب السلطة التي تكون دائماً مهوى لتجتمع أصحاب المصالح ، بل ولأهل الأفكار المادية الذين يحنون أفكارهم مؤقتاً ليرتعدوا في مغامرات السلطة ، وليكسبوا عناصر إلى جانبهم بحكم مركزهم الذي يشغلونه .

ومع الزمن وحتى الانتخابات ستمتيز التجمعات بعضها عن بعض ، وربما يلتقي أحدها مع الآخر في سبيل منافسة تجمع ثانٍ قوي ، أو لتقارب

أفكارها والنقائها في جوانب من المنهج .

الصراعات الفردية : عندما تشكلت جبهة التحرير الوطني الجزائري ضمت مجموعة من رجالات البلاد سواء أكانوا يلتفون برابطة حزبية قديمة أم لا يلتفون ، ثم انضمت إليها مجموعات أخرى من تجمعات سياسية مثل جمعية العلماء ، والاتحاد الديمقراطي لانتصار البيان ، وسواء انضمت هؤلاء بشكل جماعي أم بشكل فردي ، فإن الجبهة قد عدلت مجموعة متفقة في الأهداف المرحلية ، وهي مقاومة الاستعمار ، ومتفقة في الغايات المرحلية ، وهي الاستقلال ، وتأسيس دولة جزائرية ذات سيادة ، ولها حكومتها الخاصة السؤولة أمام المجلس النيابي المنتخب ، ولكن لم يكن اتفاقاً على منح الحكم ، فهناك جمعية العلماء التي ترى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهناك الذين يرون تطبيق الحكم الديمقراطي ، كما لم يكن هناك اتفاقاً على ترتيب الرجلالات وتوزيع المناصب فيما بينهم ، لذا فإنه لما تحققت الغاية المرحلية ، وآل الأمر إلى القيادة وقع الخلاف فيما بينهم حسب الأفكار ، وحسب الرغبة في الزعامة واستلام المراكز ، لقد كان التضامن المرحلي بين أنصار الحكم الديمقراطي ففاضوا بالموضوع ، واحتضت جمعية العلماء من الساحة ، ثم اختلف الذين كانوا بالأمس متفقين ، فاختلقت الزعامة فيما بينهم ، وظهر الصراع الإقليمي أولاً ، فاختلقت كبريم بلقاسم في جماعة من منطقة تيزي أوزو أو رجال القبائل مع جماعة تلمسان الذين كان يمثلهم محمد خيضر ، وفرحات عباس ، وأحمد بن بلّة ، وهوارى بومدين ، أو تستطيع أن تقول : إن الخلاف كان بين العرب والبربر .

ثم ظهر الخلاف بين رئيس الجمهورية فرحات عباس وبين رئيس الحكومة أحمد بن بلّة ، واضطر فرحات عباس إلى ترك السياسة والاعتزال ، وتسلم أحمد بن بلّة رئاسة الجمهورية .

ثم ظهر الخلاف الشخصي بين رفاق الأمل ، زملاء السجن ، وإخوان الاعتقال والقيادة ، والاختلاف ، ونجح أحمد بن بلّة بالتفرد بالسلطة ، ما

دام الحكم بيده ففضى على حسين آيت أحمد ، وقام كريم بلقاسم بحركة ،
وانتهى بعدها ، وغادر البلاد محمد خضير ، واشغل في إسبانيا في ظروف
غامضة ، وغاب عن الساحة محمد بوضياف ، ورايح بيطاط ، وبقي أحمد بن
بلّة وحده في الميدان ولا منافس له .

ثم وقع الخلاف بين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء أحمد بن بلّة
وبين وزير الدفاع هواري بومدين ، فشكّل وزير الدفاع مجلساً عسكرياً أراح
أحمد بن بلّة الذي عاش تحت الإقامة الجبرية ، واستلم السلطة هواري
بومدين .

الصراع الحضاري : نشأت جماعة في الجزائر نتيجة الاستعمار تعلّمت
اللغة الفرنسية ، ودرست في فرنسا ، وتوطّقت لدى الحكومة الفرنسية ،
فارتبطت فيها نتيجة مصالحها ، وغدت تدافع عنها حباية لكيانها ، كما أن لغة
أخرى قد أُنشئت بالحضارة المادية فتعلّقت بها ، وأحسّت أن تسلخ عن أمتها
وحضارتها ، وتستطيع أن تقول : إن كلتا اللغتين قد تفرّقت ، ورغبت في
بقاء اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ولغة التعليم ، حفاظاً على ثقافتها ، وحرصاً
على بقائها تتكلّم اللغة التي تعلّمتها ، وخوفاً من أن لا تستطيع تعلّم اللغة
العربية فتخشى أن لا تنس في مراكزها التي هي فيها ، وحجتها في ذلك أن
اللغة الفرنسية لغة عالمية ، وأنها لغة من لغات العلوم الحديثة ، على حين أن
اللغة العربية لا يعرفها أحد خارج حدود أبنائها ، وأنها بعيدة عن لغات العلم
والمعرفة .

ومن ناحية ثالثة هناك مجموعة ترى أن تكون اللغة العربية هي اللغة
الرسمية ، ولغة التعليم أيضاً ، حفاظاً على لغتنا ، وحرصاً على عقيدتنا
الإسلامية التي معظم علومها باللغة العربية ، ولضرورة ارتباطنا بتاريخنا ،
وحضارتنا ، وماضيها ، فالأمة التي تتخلّ عن ماضيها ، وتترك لغتها ، لا تلت
أن تفقد شخصيتها وتضيع . وإنّا أمة لنا ماضيها ، ولنا حضارتنا ، ويمكن
للغتنا أن تواكب العلوم كلها ، وهذا مرتبط بأبنائها ، وماعزازهم بأمتهم . كما

يختلف عن الفرنسيين في كل شيء ، في الحضارة ، وفي الحياة الاجتماعية ، في
العقيدة ، وقد قمنا لنقاوم الاستعمار الذي أراد أن يُفقدنا شخصيتنا ، وحرابنا
الصليبيين الذين أرادوا إذلالنا ، وقدمنا الضحايا والشهداء حفاظاً على
عقيدتنا ، وشخصيتنا ، وكياننا ، فلما تمّ لنا ما نريد تعود مرة أخرى نرتقي في
احضان الأعداء ، ونستسلم لهم ، ونصبح تبعاً لهم حتى بالفكر .

ويدور صراع عنيف اليوم في الجزائر بين التعريب وأنصاره ويؤيد التعريب
المسلمون الذين يرون أن هذا من العقيدة ، وبعض الذين يتعمّسون عصبية
جاهلية لقومهم ولعنتهم ، وبين الفرنسية ، وتترك العربية ، ويدعم هذا
المتفرنسون ، والمستهترون ، والذين أصابتهم الهزيمة النفسية ، ومن بين هؤلاء
أهل الفن والطبقة الوضيعة في المجتمع ، لذا نلاحظ أنه كلما تقدّم التعريب
خطوة نحو الأمام وُضعت العراقيل في وجهه ، فتباطأت حركته ، ولا شك أن
النشاط الإسلامي الحديث والوعمي الفكري سيكونان عاملاً قوياً في دفع حركة
التعريب ، وإن كانت الأحزاب الإلحادية وذات العصبية الجاهلية تحاول أن
تقف في وجهه على الدوام .

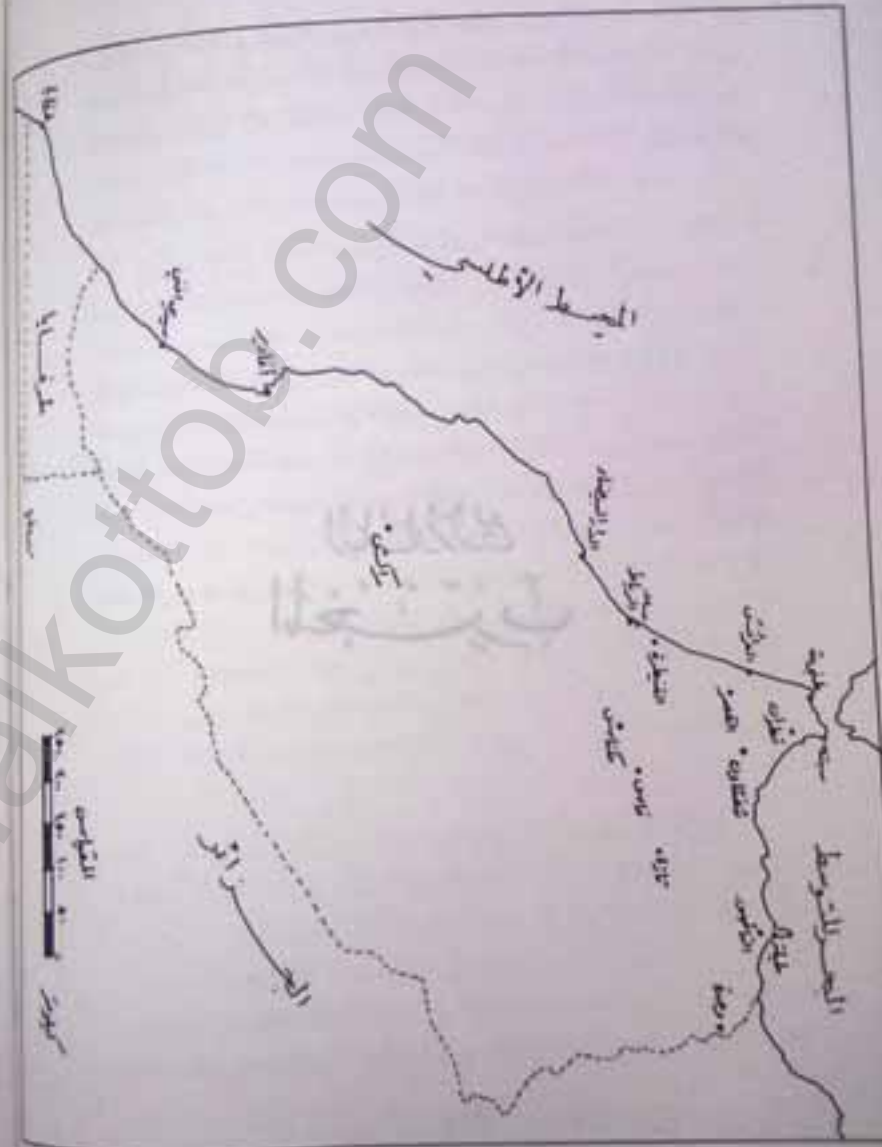
البدن الرابع
المغزيب

www.alkottob.com

لمحة عن تاريخ المغرب قبل إلغاء الخلافة

سقطت الأندلس بيد الإسبان والبرتغاليين ، وبحكم المغرب بنو وطلّاس ، ولم يكفب النصارى بما فعلوه بمسلمي الأندلس ، بل أرادوا متابعتهم ، فاحتلّ البرتغاليون شواطئ المغرب ، فكره الناس بني وطلّاس ، وانجهموا إلى شيخ السعديين الذين كانوا يقيمون في وادي (درعة) في واحة (تغمدرت) ، ويتسب السعديون إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما ، ومتمهم من يجعل نسبهم إلى قبيلة حليلة السعدية - مرضعة رسول الله ﷺ - .

استطاع السعديون أن يدخلوا مدينة فاس ، وأن يقضوا على دولة بني وطلّاس عام ٩٥٥هـ ، وأعلن مؤسس دولة السعديين أبو عبد الله محمد القائم بأمر الله الجهاد ، وقاتل النصارى ، وساعده ولده أحمد الأعرج ، ومحمد المهدي المعروف بالشيخ ، وهما اللذان توليا الأمر بعده . وساعد العثمانيون السعديين ، وأمدوهم ، وحشروهم على قتال الصليبيين ، غير أن الصليبيين قد استطاعوا أن يوقعوا بين الأحرار بنقل معلومات كاذبة تتحدث عن رغبة العثمانيين في دخول المغرب ، فوقع الشكوك ، وحشّ النصارى سلطان السعديين أحمد الأعرج ، ودعموه لقتال العثمانيين ، ووقع الخلاف وحدث القتال وشحن المغاربة بالكراهية ضدّ العثمانيين وسعد الصليبيون بما تمّ ، فكان يستعين أحد السلاطين بالصليبيين لتوطيد حكمه ، أو لاستعادته من أحد أفراد أسرته فيستعين خصمه بالعثمانيين ، وهكذا ، وتكون الحسائر دائماً من



المسلمين ، لانهم في كلتا الحالتين في الطرفين المتنازعين ، وفي معركة (وادي الخازن) شمال العرائش مثلاً جاءت جيوش من ألمانيا وفرنسا ، وفرنسا البايا ، وإسبانيا ، وانضمت إلى البرتغاليين الذين يدعمون السلطان السعدي محمد المتوكل على الله والذي ينافس ابن أخيه السلطان أحمد المنصور الذي أمده العنانيون ، وانتصر السلطان أحمد المنصور في تلك المعركة التي حدثت عام ٩٨٦هـ ، وقتل في المعركة ملك البرتغال ، والسلطان السعدي محمد المتوكل على الله الذي كان بجانب البرتغاليين ، والسلطان عبد الملك أخو أحمد المنصور ، حتى سميت تلك المعركة بمعركة الملوك الثلاثة .

توطدت علاقة المنصور بعدها مع الإسبان ، وسامت مع العنانيين ، واتجه نحو قلب إفريقيا ، وحرص على مواجهة البرتغاليين ، وطردهم من الشواطئ المغربية والإسلامية كافة في غامبيا ، و (أرغين) وغيرها ، غير أن الإسبان قد احتلوا بلاد البرتغال ، وحلوا مكانهم في مستعمراتهم ، وحاول المنصور أن يتفاهم مع إنكلترا ، ولكن لم يوفق كثيراً .

وتوفي المنصور عام ١٠١٢هـ ، واختلف أبناؤه بعضهم مع بعض ، إذ قام المأمون وأبو الفوارس ضد أخيهما الكبير زيدان المرشح لاستلام الحكم ، وتسلم المأمون السلطة ، وولى أخاه أبا الفوارس منطقة مراكش ، ثم تنكر له ، فوقعت بينها الواقعة ، وقام زيدان فيسيطر على فاس ، وضعف أمر المأمون ، فاتجه إلى الصليبيين الإسبان يطلب مساعدتهم مقابل إعطائهم ميناء (العرائش) ، وفضح لهم أمر الأندلسيين الذين اتفقوا مع الجزائريين للقيام بحركة ضد الإسبان وإعادة المسلمين إلى الأندلس ، وهذا ما حمل الإسبان على القضاء على من بقي من المسلمين في الأندلس ، فكرو المسلمون المأمون ، وسقطت هيبة من نفوسهم ، فقتل عام ١٠٢٢هـ في مدينة (تطوان) .

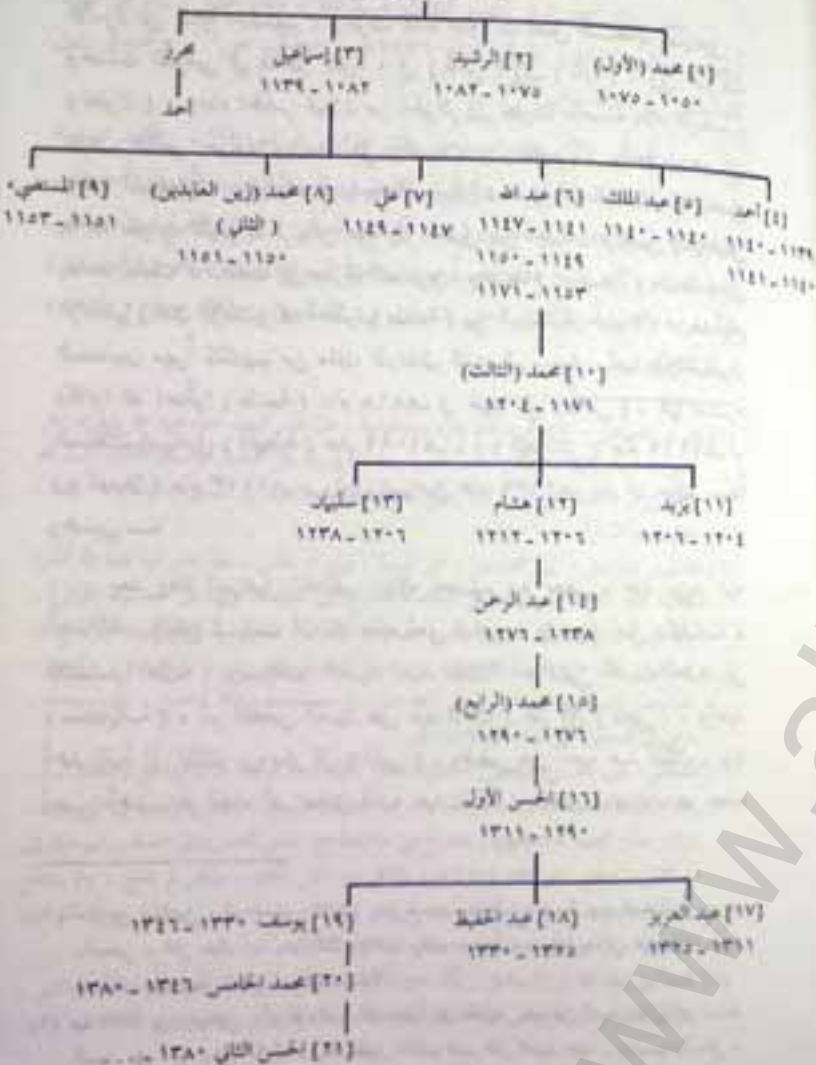
توطدت علاقة المنصور بعدها مع الإسبان ، وسامت مع العنانيين ، واتجه نحو قلب إفريقيا ، وحرص على مواجهة البرتغاليين ، وطردهم من الشواطئ المغربية والإسلامية كافة في غامبيا ، و (أرغين) وغيرها ، غير أن الإسبان قد احتلوا بلاد البرتغال ، وحلوا مكانهم في مستعمراتهم ، وحاول المنصور أن يتفاهم مع إنكلترا ، ولكن لم يوفق كثيراً .

وقام محمد بن محمد الشريف عندما كان أبوه معتقلاً في السوس ، واستمال إليه هل (سجلماسة) قاعدة منطقة (تافيلت) ، فبايعه أهلها عام ١٠٥٠هـ ، فقاتل بهم أبا حسن السملالي الذي يعتقل والده ، فانتصر عليه ، وتغلب على (وادي درعة) ، وأغار على مدينة (فاس) فبايعه أهلها ، ثم خرج منها منهزماً ، واتجه نحو الصحراء ، وإلى شرق المغرب ، والتجأ إلى

(١) محمد الشريف بن علي بن يوسف بن علي الشريف بن حسن بن محمد بن حسن بن قاسم الحسني . وتوفي (سجلماسة) عام ٩٩٧هـ ، ونشأ فيها ، وهو جد الملوك من الأسرة العلوية التي تحكم المغرب حتى اليوم .

وجاه إلى الحكيم عبد الله بن المأمون بمجلس وزير أبيه ، لذا كان أمره ضعيفاً ، فلم يجرؤ على المطالبة بالسلطان على السعديين ، ولم يتمكن زيدان

محمد الشريف بن علي



القبائل، فبايعته عدة قبائل، واستولى على مدينة (وجده)، وجعل مقره بها،
ويرتحل أحياناً إلى (سجلماسة)، فيقيم بها، ولما مات أبوه تجددت له البيعة،
ولكن لم يلبث أن خرج عليه أخوه الرشيد، وقتله قرب (وجده)، فأصاب
رصاصة، وقُتل عام ١٠٧٥هـ، واستلم أخوه الرشيد^(١) السلطة.

دخل الرشيد مدينة (تازة)، غير أن (سجلماسة) قد امتعت عليه،
ورفضت بيعته، فأخضعها، وزحف على فاس، فدخلها عام ١٠٧٦هـ، ثم
دخل مراکش، وجعلها قاعدة له، وأخضع بلاد السوس، وجيز جيشاً
للدخول طنجة، وإنقاذها من أيدي الصليبيين، وتوفي عام ١٠٨٢هـ.

بعد وفاة الرشيد ببيع أخاه إسماعيل^(٢) الذي كان عاملاً على مكانة من
قبل أخيه، فبايعه أهلها عند وفاة أخيه، كما بايعه أهل فاس، ودخل مراکش
عنتوة عام ١٠٨٣هـ، ففر ابن محمد إلى فاس، واستمرت الوقائع بينهما حتى قُتل
ابن محمد عام ١٠٩٦هـ، أخذ يحارب ولاية الجزائر، واتجه إلى مخالفة
فرنسا لأنها لم تساعد في مهمته بالقتال في الجزائر، وربما بدأ تفكير
فرنسا باحتلال الجزائر من ذلك الوقت، كما وصلت جيوشه إلى قلب إفريقيا،
ولكنه لم يصطدم مع الصليبيين حسب البيعة التي أعطاهها المغاربة لمؤسس
الدولة محمد الشريف، وهذا ما جعل الشعب يستاء جداً من شيوخ هذه

(١) الرشيد بن محمد الشريف وُلد في (تافيلت) عام ١٠٤٠هـ، كان عالماً بالعلم والعلماء، نعت
بأمير المؤمنين، من أتازه في مدينة فاس مدرسة الشراطين، أطلقه العلم وتشتمل على ٣٣٢
سنة، والخرافة العلمية، ضرب النقود، ونشر عليها: (الله وما محمد رسالته). الرشيد
بإسمائيل، وعلى الجانب الآخر (لا حول ولا قوة إلا بالله) ضرب على عام ١٢٨١هـ، جمع
بجوانه فأصابه فرغ شجرة تارنج، فهدم رأسه ومات، وقُفن بقصبة مراکش، ثم نُقل إلى
فاس.

(٢) إسماعيل بن محمد الشريف، أبو النصر الظاهر بالله، أمير المؤمنين، وُلد عام ١٠٥٦هـ في
(سجلماسة) كانت أباه أسعد أيام هذه الدولة، كان في سجنه خمسة وعشرون ألف أسير
يعملون في البناء للسلطان، وبين أيديهم ثلاثون ألفاً من السجناء المحررين، وقد بنى مسجداً
وسمى قلعة.

ثلاثة أيام عام ١١٤١ هـ .

بعد وفاة أحمد تولى أخوه الثالث عبد الله ، وقد خلع أربع مرات ، وحكم ست مرات ، وتوفي عام ١١٧١ هـ ، فحكم علي^(١) ، ومحمد زين العابدين^(٢) ، والمستضي^(٣) .

وتولى أمر الأشرف محمد بن عبد الله بن إسماعيل^(٤) ، واتخذ مدينة (مراكش) عاصمة له . وكانت المدن في اضطراب ، فأصلح أمرها ، وزارها ، وبني مدينة (الصويرة) ، وصنع السفن . وغزا القرسيون مينائي (سلا) و (العرائش) ، فصدّهم ، وغزا البرتغاليون ميناء (الجديدة) فردّهم ، وأنفق أموالاً كثيراً على فك أسرى المسلمين ، ولكنه جعل (طنجة) مركزاً للأوربيين .

(١) علي بن إسماعيل ، الأهرج . كان مقره سجلماسة ، فلما خلع العبد أخاه عبد الله بايع له أهل فاس ، فجاه إليها ، ولكن خلعه العبد بعد ما بقرت من عاصم وأعادوا أخاه عبد الله العلوي . فدفع علي إلى (تازة) ثم سمح له أخوه بالعودة إلى سجلماسة عام ١١٦٩ هـ . فلم يلبث أن توفي عام ١١٧٠ هـ .

(٢) محمد بن إسماعيل ، زين العابدين ، ابن خربة ، بايع له بفاس ، بعد خلع أخيه عبد الله للمرة الثانية عام ١١٥٠ هـ ، وسار إلى مكناسة فاحتاج إلى المال فاستولى على محصول المزارع ، وأرسل أخاه الوليد إلى فاس ، وأمره بمصادرة الأموال . وخلق به فقتل أثرها بها ، وحاز أموالهم ، فثار عليه العبد وعلموه ، واستدعوا أخاه المستضي من (تافيلت) ، وبايعوه ، فلما وصل المستضي إلى فاس أرسل أخاه محمداً إلى سجلماسة مكرماً بالهدية ، وأمر بسجنه ، فمضى في السجن حتى مات عام ١١٨٩ هـ .

(٣) المستضي بنور الله بن إسماعيل ؛ حكم بعد خلع أخيه محمد ، فلما استدعوه من (تافيلت) ، فجاه إلى مكناسة فبايعوه ، واستقر بفاس ، وصاندر الأموال ، وقتل كل من في السجون ، وتآمر عليه العبد ، فقتلهم ، فخرج من مكناسة مع بعض أنصاره إلى طنجة . ثم سار إلى مراكش ، وبقي حتى عام ١١٥٥ هـ ، وقتل من أجل الملك ، ولكن لم يخلع ، ولم يقطع القتال بينه وبين أخيه عبد الله . ثم سار عام ١١٦٤ هـ إلى مدينة (أصيلا) ، واشتغل فيها بالبحر ، وأخيراً إلى سجلماسة ، وتوفي فيها عام ١١٧٣ هـ .

(٤) محمد بن عبد الله بن إسماعيل ؛ وأُخذ عام ١١٣٤ هـ . وكان أيام أخيه أميراً على مدينة مراكش ، اشتهر بالعلم ، وله بعض المؤلفات في الحديث ، وفك الأسرى ، وتوفي عام ١٢٠٤ هـ .

الأميرة من بداية حكمهم ، وجرت عدة محاولات لقتل السلطان إسماعيل ، وحدثت الفوضى في مناطق كثيرة ، في (فاس) وفي (تازة) ، وفي الريف (تطوان) ، وجاء الحضر غيلان من الجزائر إلى تطوان عاصمة بلاد الريف ، فالتفت الناس حوله ، وبايعه أهل (أصيلا) و (القصر) ، وأخذ يدعو إلى وحدة المسلمين ، والوقوف في وجه الصليبيين ، غير أن السلطان إسماعيل هاجمه بقوات كثيفة إذ لم يكن معه إلا القليل من الجند ، وأحسن إسماعيل بعدها بخله ، فالتفت إلى منازلة النصارى ، واستطاع أن يسترد (طنجة) من الإنكليز [كان الإنكليز قد أخذوا (طنجة) من البرتغاليين عام ١٠٧٢ هـ أيام السعديين مهراً للكنهتهم من ملك البرتغال الذي تزوجها . أما البرتغاليون فكانوا قد احتلوا (طنجة) عام ٨١٨ هـ في عهد بني وطاس] ، كما استرد السلطان إسماعيل (المهدية) عام ١٠٩٩ هـ ، و (العرائش) عام ١١١١ هـ ، و (أصيلا) عام ١١١٣ هـ ، وتوفي إسماعيل عام ١١٣٩ هـ بعد أن حكم سبعة وخمسين سنة .

بعد وفاة إسماعيل اختلف أبناؤه بعضهم مع بعض ، فقد بُويع ابنه أحمد^(١) ، ولكن لم يلبث أن ثار عليه أهل فاس ، وتبعهم أهل مكناسة ، فقبضوا عليه ، وسابعوا أخاه عبد الملك^(٢) ، فقتل أخاه أحمد إلى (سجلماسة) ، ثم انتفض العبد على عبد الملك ، ففر إلى (فاس) ، وأعيد أحمد ثانية إلى الملك ، وسار إلى (فاس) ، وقبض على أخيه عبد الملك ، ولما أحسن أحمد بدنو أجله أمر بختن أخيه عبد الملك ، فمُخِّق ، ومات هو بعده

(١) أحمد بن إسماعيل ، أبو العباس الذهبي . بايع بعد وفاة أخيه ، فسط يده بالعباءة حتى عرف بالذهبي . قتل عمه أخيه ، وأركان دولته . وكان ضعيفاً يستشر عبيده في شؤون الدولة . فسخطوا عليه وعزل الناس ، ومات مستولواً .

(٢) عبد الملك بن إسماعيل ، أبو مروان ، كان أميراً على السوس من قبل أخيه . فلما رأى تسلط العبد على أمته وعزل الدولة ، أراد تطهير الحكم منهم فثار عليه ، واتبهوه بالقتل ، وهبوا مكناسة ، وأرسلوا أخاه أحمد العلوي فصدوا له اليتم .

والعكس ، وقد احتلّ الإسبان مدينة (تطوان) ، فأرسل جيشاً لقتالهم فانصروا عليه ، فاتفق على صلح معهم بأن يخرجوا من تطوان مقابل عشرين مليون ريال فدفع لهم نصفها ، واتفق معهم على أن يستوفوا النصف الثاني من واردات موانئ المغرب ، فخرجوا من تطوان عام ١٢٧٨ هـ . وكان من آثار هزيمة المسلمين في تطوان أن قُلت من هيتهم في نظر التصاري الدين استأسدوا بعدها على المسلمين وبلادهم ، وهذا ما جعل السلطان يعمل على تنظيم جيش ، وأرسل بعثة إلى مصر ، وعمّ الرخاء والأمن في البلاد أيامه ، غير أنه تساهل مع القرصيين ، إذ كان صديقاً لملكهم الإمبراطور نابليون الثالث ، فمنحهم لذلك امتيازات اتخذوها بعد ذلك ذريعة للاستعمار والاحتلال . وتوفي بمراكش عام ١٢٩٠ هـ .

وبعد وفاة محمد الرابع خلفه ابنه الحسن الأول ، وكان أبوه يعتمد عليه في المثلّات ، وقد سلّمه قيادة الجيش ، وحدثت في أيامه فتنٌ حلّتها بنفسه ، وقام بعددٍ من الإصلاحات ، وضرب نقوداً لا تزال تُعرف إلى الآن بالحسنية نسبة إليه ، وتوفي عام ١٣١١ هـ أثناء رحلته له من مراكش إلى مكناس .

وخلف الحسن الأول ابنه عبد العزيز أبو فارس ، وقد أنشأ داراً للآثار بمدينة فاس ، وفي عهده دخل النور الكهربائي إلى البلاد ، وقبض عليه القرصيون ، ونعوه عام ١٣٣٣ هـ ، وذلك أنه عين أخاه عبد الحفيظ^(١) نائباً له

(١) عبد الحفيظ بن الحسن ، أبو الوهاب ، وُلد بفاس عام ١٢٨٠ هـ ، ونشأ في قبيلة بني عامر في الجنوب الغربي من البلاد ، كان أديباً فليهاً ، له (منظومة في مصطلح الحديث) ، و (الخوازم التوامع في نظم جمع الخوامع) ، و (باقوتة الحكام في مسائل القضاء والأحكام) ، وكانها نظم ، وله (العذب السلسل في حل لفاظ الحليل) ، و (كشف الغطاء عن اعتقاد طوائف الأديان) في الرد على بعض التصوف ، و (نيل النجاح والفلاح في علم ما به القرآن لأب) ، وعضداً تحقّق عن الحكم نقل بطراد فرسي إلى مدينة (مرسلينا) ، ومنها إلى (قنبي) ، ثم إلى فرساي وعاد إلى (طنجة) ، ورجع عام ١٣٣١ هـ ، ولما قامت الحرب العالمية الأولى استقر في إسبانيا ثم أخذ يتسلّى بالصيد ، وبقي حتى توفي عام ١٣٥٦ هـ ، ونُقل إلى المغرب ، ودفن في مدينة فاس .

وبعد وفاة محمد عام ١٢٠٤ هـ توالى أولاده على الحكم ، فكان يزيد بعده ، إذ ثار على أبيه على حين أنه كان يقدمه ، فسار إليه والده ليؤذبه ، غير أنه قد لقي حتفه في طريقه إليه ، وكان يزيد قريباً من تطوان ، فبايعه أهلها ، وجماعته وهو في تطوان بيعة أهالي (طنجة) و (المراكش) و (أصيلا) و (فاس) ، وانتقل إلى (مكناسة) ، فجماعته بيعة الأقاليم كلها ، وسار جهاد الإسبان في (ستة) ، إلا أن الحروب قد ثار عليه ، وبيع أخاه هشاماً ، فسار إليه ، ودخل مدينة (مراكش) ، وعاقب أهلها ، وأصيب أثناء القتال مع هشام برصاصة في صدره ، فرجع إلى مراكش ، ومات فيها عام ١٢٠٦ هـ ، ثم نُقل إلى فاس . وتولى هشام السلطة في مراكش ، ولم يعط أسراً ، إذ انتشر الوباء ، ومات عام ١٢١٢ هـ . أما في مكناسة فقد بويع سليمان بن محمد بعد وفاة أخيه يزيد ، غير أن مراكش قد امتنعت عليه ، فسار إليها ودخلها عام ١٢١١ هـ ، ولكن لم يطلب له فيها المقام ، فرجع إلى مكناسة ، واستمر له الملك حتى توفي عام ١٢٣٨ هـ .

بويع لعبد الرحمن بن هشام بعد وفاة عمه سليمان الذي كان يقدمه على أبنائه لما تُعرف عنه من صلاح ، وكان مقياً في (تافيلت) ، فولاه عمه ميناه (الصويرة) ، فكان حسن السيرة ، فولاه بعدها (فاس) ، وعهد له بالخلافة من بعده ، وقد اهتم ببناء الأسطول ، ورعاية العلم ، وفي أيامه احتلّت فرنسا الجزائر ، فساعد الأمير عبد القادر الجزائري الذي هبّ يقاوم الاحتلال الصليبي ، فاحتجّت فرنسا على هذه المساعدة ، واحتلّت مدينة وجدة ، فجهز عبد الرحمن جيشاً ، وسار إلى وجدة ، ولكنه هُزم أمام الفرنسيين ، فاضطرّ أن ينجي الأمير عبد القادر من بلاد المغرب ، وعقد عبد الرحمن اتفاقية تجارية مع إنكلترا عام ١٢٧٣ هـ ، وتوفي بمكناسة عام ١٢٧٦ هـ .

بعد وفاة عبد الرحمن تولى أمر المغرب ابنه محمد (الرابع) ، وكان مقدماً أيام أبيه ، ومقوّصاً في أمور الدولة ، يقود الجيوش ، ويُعين ويعزل ، إذ كان ساعد أبيه الأمين ، فإذا كان أبوه بمراكش كان هو في الشمال بفاس أو بمكناس ،

مراكش، فتأدى به أهل تلك الجهات سلطاناً عليهم عام ١٣٢٥هـ، فانقسمت الدولة إلى قسمين: عبد العزيز سلطاناً في فاس، وعبد الحفيظ سلطاناً في مراكش، واتخذ عبد العزيز من مثل الألمان أعمالاً له، واتخذ عبد الحفيظ من الفرنسيين أولياء، وتخلع عبد العزيز، وانظم الأمر لعبد الحفيظ، فانتقل إلى العاصمة فاس، وثار عليه القبائل، وثار عليه أخ ثان له يدعى «زين» في مكناس، واستولى عليها، وألغى حكومة، ودعا إلى نفسه، فطلب عبد العزيز - مع الأسف - دعماً من الفرنسيين، فأجابوه بسرعة، ففقت على الحركتين، وجاءت ياخيه «زين» معتملاً، فعفا عنه، وعقدت فرنسا معه معاهدة في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م)، وتولى مكانه أخوه يوسف.

بعد أن تنازل أو أنزل عبد الحفيظ ببيع أخوه يوسف، وهو في رباط الفتح (الرباط)، فقل إليها مركز الحكم بعد أن كان في مدينة فاس. ولما كانت أمور هذه الأسرة قد وصلت إلى ما هو عليه من تدخل الفرنسيين، إذ قبضوا على عبد العزيز، ونفوه، وألزموا عبد الحفيظ على التنازل عن الحكم لصالح الناس، وشجنت نفوسهم، وثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في الأجزاء الجنوبية، ودعا إلى الجهاد، وإنقاذ البلاد، وحاصر مدينة مراكش، ودخلها عنوة، وبيع فيها سلطاناً للمغرب الأقصى في الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣٠هـ أي بعد أربعة أيام فقط من مبايعة يوسف بن الحسن، فأرسلت الحكومة الفرنسية جيشاً إلى أحمد هبة الله انتصر عليه، وفر، وزال سلطانه، وبقي يوسف بن الحسن سلطاناً من غير مناصب - وبقي حتى توفي بفاس عام ١٣٤٦هـ.

الاستعمار: إن الضعف الذي أصاب المغرب، واختلاف أبناء الأسرة الحاكمة فيما بينهم، واستعانة بعضهم بالصلبيين ضد بعض، ثم هزائمهم أمام النصارى، كل هذا قد قُتل من هبة الحكام أمام الرعية، وهبة البلاد أمام الأعداء، فطمعوا بها، وأخذت الدول الأوروبية تسعى لسط

تقودها على العباد والبلاد طمعاً وحقدًا: إذ لا تزال تراود طغائها فكرة ملاحقة المسلمين، واحتلال بلادهم، والتحكيم بهم، وإذلالهم: منذ أن أخرجوهم من الأندلس.

كانت البداية تلك المعاهدة التي عقدها السلطان محمد بن عبد الرحمن عام ١٣٧٩هـ مع إسبانيا، ولم تكن إسبانيا صاحبة الخط الأولى في المغرب أيام هذا السلطان، وإنما كانت فرنسا أيضاً، بل ويقوق تقودها نفوذ إسبانيا. وفي أيام الحسن الأول عُقدت معاهدة (مدريد) عام ١٢٩٨هـ، وأصبح لمدينة (طنجة) مجلس صحي يتناوب رئاسته قنصلاً فرنسا وإسبانيا واكتسب الأجانب حق تأسيس محاكم قنصلية في المغرب، وحماية مواطنين مراكشيين [وهم اليهود أو النصارى الذين أخذوا يستوطنون في المغرب]. وعندما أعلنت فرنسا الحماية على تونس عام ١٣٠٠هـ أخذت تشترب بعقها نحو المغرب، فخالف السلطان الحسن الأول على بلاده فاتجه نحو إنكلترا التي حثت من الاستعمار الفرنسي مدة، كما اتجه نحو ألمانيا وعقد معها معاهدة عام ١٣٠٨هـ، وهكذا أصبح الصراع الاستعماري على المغرب بين فرنسا، وإسبانيا، وإنكلترا، وألمانيا.

كان الحكم في أيام الحسن الأول بيد الوزير «بأحمد»، وهو ابن جارية سوداء، وكان يقبض على السلطة بشكل جيد، فلما توفي الحسن الأول عام ١٣١١هـ، أخذ الوزير «بأحمد» البيعة لعبد العزيز بن الحسن الأول، وأخلص له، غير أنه لم يلبث أن توفي عام ١٣١٢هـ، وصار عبد العزيز يمتلكات وزيره، وأخذ يفتق من الأموال الكثير، ويكثر في المصروفات، مما أكرمه على الاقتراض من البنوك الأوربية التي أخذت تتدخل في شؤون المغرب، وخاصة بنك فرنسا، والأراضي المنخفضة (هولندا)، وأخذت فرنسا تحيئ الفرص للانقصاص على المغرب، وكذلك كانت إسبانيا التي تمكك أجزاء ومدناً على السواحل المغربية مثل سبتة، ومليلة - وهي لا تزال حتى الآن تحت حكم الإسبان - وإيفني.

وفي عام ١٣١٨هـ قامت حركة في جنوب المغرب برئاسة الشيخ ماء العينين^(١) هدفها مقاومة النفوذ الفرنسي ، والمطالبة بحكم دستوري ، غير أنها قد قُشلت ، ووجدت فرنسا فرحتها ، فاتفقت مع إسبانيا على انقسام الصحراء المغربية ، فأخذت فرنسا ما عُرف فيما بعد باسم (موريتانيا) ، وأخذت إسبانيا ما عُرف بالصحراء المغربية ، وأطلقت عليها إسبانيا (ريودو لوروز) ، وهي كلمة إسبانية وتعني «ساقية الذهب» ، واضطر السلطان إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩هـ .

أخذت فرنسا تتفاهم مع الدول الأوروبية التي تخشى منافستها على المغرب ، فاتفقت مع إيطاليا في ١٩ صفر ١٣٣٩هـ (١ تشرين الثاني ١٩٢٠م) على أن تترك إيطاليا لفرنسا حرية العمل في المغرب مقابل أن تطلق فرنسا يد إيطاليا في طرابلس .

واضطر السلطان إلى تشكيل مجلس لإدارة مدينة طنجة عام ١٣٢١هـ ، ويتألف هذا المجلس من ستة وعشرين عضواً ، يعين القناصل الأجانب عشرة منه ، ويتخب الأحياء الذين يقعون في المدينة اثني عشر منهم ، ويعين حاخام اليهود واحداً منهم ، كما يعين السلطان واحداً ، والحاكم المحلي يعين أيضاً اثنين من المسلمين ، وهذا ما أثار الغمّة ضد السلطان ، وقامت الثورة ضده ، وأطلق الناس عليه «عبد الأجانب» ، وكانت قاعدة الثورة مدينة (نازة) .

كان السلطان قد أقام فعلاً مجلساً للأعيان ، وكان يعتمد عليه في رفض

(١) ماء العينين : محمد مصطفى بن محمد بن فاسل بن محمد عابدين الشنطلي - أبو الأسود .
اللقب ماء العينين ، من قبيلة «الغلامية» من عرب شنطيط ، وُلد في بلدة الخوص عام ١٢٤٦هـ . وقد عمل ملوك المغرب في رحلته إلى الحج ، على حتمه حظوة ، كان عابداً بالثقافة والحديث ، وله دأبه بالسياسة ، وانتقل بالعلم ، وله الكثير من المؤلفات . وقد كتب اسمه على مؤلفاته : محمد مصطفى الشريف الحسي الإفريقي ، وتوفي في بلدة (تسريت) عام ١٣١٨هـ .

مطالب فرنسا ، ويخضع بأن مجلس الأعيان يمثل الشعب وقد رفض هذه المطالب .

وجدت فرنسا فرصة الثورة للتدخل في شؤون المغرب ، غير أنها وحدت إنكلترا وألمانيا واقتنن لها بالمرصاد ، فلجأت إلى السياسة ، وإرضاء الدول العارضة ، فعقدت مع إنكلترا معاهدة «الانساق الوقي» في ٢٣ محرم ١٣٢٢هـ (٨ نيسان ١٩٠٤م) التي أعطت فرنسا حرية العمل في المغرب مقابل حرية العمل لإنكلترا في مصر . وقد نصّت هذه الاتفاقية على :

- ١- لفرنسا حقّ حفظ الأمن في المغرب ، وتقديم المساعدات للقيام بإصلاحات .
- ٢- تبقى معاهدة إنكلترا القديمة مع مراكش سارية المفعول .
- ٣- لا تتخذ إجراءات مالية ، ولا تسن قوانين تضرّ بالمصالح البريطانية .
- ٤- تبقى المنطقة الساحلية الشمالية غير محصنة باستثناء مليلة وتوضع تحت إشراف إسبانيا .
- ٦- تصحح الاتفاقية سارية المفعول ولورفضتها إسبانيا .

غير أن إسبانيا قد وافقت على الاتفاقية فوراً ، وعقدت اتفاقية مع فرنسا في ٢١ جمادى الآخرة ١٣٢٢هـ (١ أيلول ١٩٠٤م) ، وبما جاء فيها إعطاء الأمن في طنجة إلى قوة فرنسية - إسبانية مشتركة .

أما ألمانيا فقد غضبت ، وجاء الإمبراطور غليوم إلى مدينة طنجة في ٢٢ محرم ١٣٢٣هـ (٢٨ آذار ١٩٠٥م) ، وألقى خطاباً أعلن فيه صداقة ألمانيا لسلطان مراكش ، كما لُوح فيه بالتهديد لمن يعتدي على السلطان وولاده ، وحاول أن يحبط المؤامرة الفرنسية - الإنكليزية - الإسبانية .

وحاول السلطان عبد العزيز ومجلس الأعيان أن يعرض أمر مراكش على مؤتمر دولي ، إضعافاً للنفوذ الفرنسي ، وانعقد مؤتمر الجزيرة في المدة الواقعة من ٢٠ ذي القعدة ١٣٢٣هـ حتى ٢٤ ربيع الثاني ١٣٢٤هـ (١٥ كانون الثاني

حتى ١٦ حزيران ١٩٠٦م) ، وحضره ممثلو خمس عشر دولة ، ومن أهم ما جاء فيه : أنه تم الاتفاق على الاعتراف بسيادة السلطان ، واستقلاله ، ووحدة أراضيه ، ومساواة الدول جميعها في تجارتها مع مراكش ، ومساعدة السلطان على تنفيذ برامج الإصلاح ، وتأسيس مصرف مركزي برأسمال دولي ، وتشكيل قوة من الشرطة لحفظ الأمن الداخلي ، وتكون فرنسية - إسبانية بإمرة سويسري ، وكل منهما في منطقة نفوذها ، وتوضع الجياريك تحت رقابة دولية ، وتوزع امتيازات المشروعات الاقتصادية بين شركات مختلف الدول ، وتكفل فرنسا بحماية حقوق جميع الدول في مراكش شريطة الاعتراف باستقلال البلاد ، ووجدت ألمانيا وحدها في هذا المؤتمر لا يقف بجانبها سوى النمسا ، أما روسيا ، وإنكلترا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، فقد وقفت بجانب فرنسا ، وأما هولندا والبرتغال ، وسويسرا ، وبلجيكا ، فكانت قوى سكوت ، وإن كانت إلى فرنسا أقرب ، وكانت مراكش هي الضحية التي يتنازع عليها إذ لم يمض عام حتى احتلت فرنسا الجزء الشرقي من البلاد ، ثم أذعت أنه وقع اعتداء على الرعايا الأجانب في مدينة الدار البيضاء لذا أسرع واحتلت الميناء ، وأسّرت إسبانيا واحتلت بلاد الريف .

لم يقع المغاربة بقرارات مؤتمر الجزيرة ، وخاصة بعد الذي قامت به فرنسا من احتلال ، وإسبانيا من دخول الريف ، لذلك فقد ثاروا على سلطاتهم وخلعوه ، ودعا كانت فرنسا تريد هذه الثورة ، وقد تكون محرقة لها من الخلف ، وتود خلع السلطان عبد العزيز لأنها كانت تشعر أنه أقرب إلى الألمان ، بينما ترى في أخيه عبد الحفيظ سلطاناً أفضل لها .

باع المغاربة عبد الحفيظ سلطاناً عليهم ، واشترط المباحون أن يعمل السلطان على استرداد الجهات المفتوحة من البلاد ، وأن يسائر إلى طرف المحتلين ، وإلى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، كما اشترطوا عليه ألا يستشير الأجانب ، وألا يعقد معهم معاهدات إلا بعد استشارة الأمة .

أخذ السلطان عبد الحفيظ بمناخ فرنسا ، فثار عليه القبائل ، وثار

عليه أخوه « زين » في مكناس ، واستولى عليها ، وألقت حكومة فيها ، ودعا لنفسه ، فاستجد السلطان بفرنسا ، فأسّرت بإرسال النجدة ، واستطاعت القضاء على ثورة أخيه « زين » ، وأنت به تحمله إلى أخيه ، فغضب عنه ، وفي الوقت نفسه فإن السلطان عبد الحفيظ قد استطاع أن يقضي على ثورة « أبي حارة » ، ولكن قد كلفه ذلك كثيراً ، لذا فقد عقد قروضاً بمبلغ مائة مليون فرنك لتسديد نفقات حملاته العسكرية ، لذا فإن الشعب قد بقي ناقماً على سلطانه .

وعندما جاءت القوات الفرنسية لنجدة السلطان احتلت فاس في ٢٣ جمادى الأولى ١٣٢٩هـ (٢١ أيار ١٩١١م) ، ثم احتلت مكناس والرباط ، فثار ثائرة إمبراطور ألمانيا ، فأرسل طراداً إلى ميناء أغادير في ٥ رجب ١٣٢٩هـ ، غير أن فرنسا أعطته جزءاً من الكامبرون إرضاء له ، فأقر بالاحتلال الفرنسي لمراكش في ١٣ ذي القعدة ١٣٢٩هـ (٤ تشرين الثاني ١٩١١م) .

وفرضت فرنسا على السلطان عبد الحفيظ معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢م) ، وثار الجيش على الملك لقبوله الحماية ، وقتل الجنود ضابطهم الفرنسيين ، كما استمرت ثورة الشعب ، وأباد الوطنيون الحماية الفرنسية في مدينة (فاس) في اليومين الأولين من شهر جمادى الأولى ١٣٣٠هـ (١٧ و ١٨ نيسان ١٩١٢م) ، وندم عبد الحفيظ على ما فعل من الاستحاد بالفرنسيين ، فنزل لأخيه يوسف في ١ رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢م) ، وانتقل هو إلى مدينة (طنجة) ، وكان أخوه قد سبقه إليها .

استمرت ثورة المغاربة ، وتحرك في الجنوب أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين - ودعا إلى الجهاد ، فالتفت حوله الناس ، وسار بهم إلى مدينة مراكش ، وحاصرها ودخلها عنوة ، وبيع بالإمامة في ٥ رمضان ١٣٣٠هـ أي بعد بيعة يوسف بن الحسن بأربعة أيام ، وأرسلت فرنسا جيشاً إلى أحمد

هبة الله^(١)، فانتصر على القوات الفرنسية، فأعادت الكرة، فهزمت، فانهزم من مراكش إلى (تارودانت) وتحصن بها، ووزاد الفرنسيون في مطاردته من موقع إلى آخر، حتى كان في (تندوف)، فنصب أنصار هبة الله الكمان للفرنسيين، وفتكوا بهم، فارتفعت معنوياتهم، وعادت قوتهم، فجهز الفرنسيون جيشاً ضخماً من المغرب، والجزائر، والسنغال، ومالي، بقيادة الجنرال «موروه» ويدعمه الطيران، والمدفعية، والمدفوعات، ووصل الجيش إلى (تسزيت) وعسكر فيها، وتعددت الوقائع، وانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم، وقُتل كثير من رجال القبائل، وتوفي هو بمرض أصابه، فضعف رجاله من بعده، حتى تمكن الفرنسيون منهم أثناء الحرب العالمية الأولى.

قامت الحرب العالمية الأولى والمغاربة يقاومون الفرنسيين في الأطلس الأوسط، والأطلس الكبير، ومنطقة (تافيلت)، ولكن لم تنته الحرب إلا وكانت القوات الفرنسية قد سيطرت على أجزاء المغرب كلها، وحملت الكثير من أبنائها على الاشتراك في القتال إلى جانب الخلفاء، سواء أكان ذلك في أورسا أم في غيرها، وإن كان الفريق «ليوني» قد رفض فرض الجنسية الإلزامية على السكان في مراكش، وهو أول مقترح عام فرنسي، وهو الذي احتل البلاد، وأخضع مناطقها.

وتسلم المقيم العام وزارة الخارجية، ووزارة البحرية، كما تولى إدارة الأمور المالية رجالاً فرنسيون، وهكذا أصبح السلطان صورة، والمقيم العام

(١) أحمد هبة الله بن محمد مصطفى ماء العينين - وأولد ونشأ في واحة الصويرة التي أشرفها أبوه وسبط الصحراء - لازم أباه وتعلم منه - وخلفه في مقبلة (تسزيت) عندما تولى عام ١٣٢٨هـ - وعندما فرضت الحماية على السلطان عبد الحفيظ سخط عليه منطقة السوس - وأجمعوا في تزويج علي حلقه، ومبايعة أحمد هبة الله على أمر الجهاد في شهر رجب ١٣٣٠هـ، ودعوا القبائل للبيعة، فلم يتخلّف منهم أحد، وانقسمت حامية مدينة مراكش إليه عوضاً من أن تلتزمه، كما تقدّم إليه بالطعام خليفة السلطان عبد الحفيظ - وكثرت المعارك - حتى توفي أحمد هبة الله في (يكنروس) عام ١٣٣٧هـ، وقد حاول الفرنسيون إغراءه بالتنازل والسلطة، فأبى عليهم.

هو المتصرف في شؤون البلاد، والغيت الخلافة والسلطان يوسف بن الحسن الأول ملك البلاد.

أما منطقة الريف فقد خصصت للاستعمار الإسباني، وأخذ يمارس فيها السياسة الصليبية، وحددت فرنسا مع إسبانيا منطقة نفوذ كل منهما مع احترام الوحدة المراكشية [الاحترام الذي لا معنى له] كما تم الاتفاق على تعيين خليفة لسلطان مراكش في منطقة الريف على أن يخضع لرقابة مندوب السامي الإسباني. وكما ثار المراكشيون ضد الفرنسيين ثاروا كذلك ضد الإسبان، وكانت أول هذه الثورات ثورة أحمد بن محمد الريسولي^(١) الذي عُرف من قبل بالثورة، فقد قام ضد الفرنج عامة، وضد حكومة مراكش، وبدأ في جبال (بني عروس)، وقد قوي أمره، فسيطر على المناطق التي حول طنجة من بلاد الريف، وخطب باسمه على منابر (تازروت) وما حوله، ثم صالحه السلطان عبد العزيز، وعينه معتمداً له على طنجة، فكان شبه مستقل فيها، يحكم باسم السلطان عبد العزيز، ولا سلطان لعبد العزيز عليه، وقد ساد الأمن المنطقة في عهده.

بدأت أطماع الدول في طنجة فطلبوا من السلطان عبد العزيز عزله، فعزله، فرجع إلى قريته وحاربه السلطان. ولما آل الحكم إلى السلطان عبد الحفيظ ذهب إليه مهتأ، وأصبح من رجاله. وعندما احتل الإسبان تطوان، وأخذوا يتجهون نحو المناطق الغربية عام ١٣٣١هـ ثار عليهم

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله الريسولي، الحسي، الإدريسي، العروسي، أبو العباس - وُلد في بلدة (زيتان) حوالي عام ١٢٧٠هـ، في بني عروس، وبسببه الفرقة الريسولي، شرح للأمر أهم السلطان الحسن الأول، ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على حركته، فاستعملت معه الحماية، وقتلت عليه، وبسببته في مبادء الصويرة مدة ثلاث سنوات، ولما مات السلطان الحسن الأول، وحلقه ابنه عبد العزيز، عفا عن الريسولي، فلما اضطرب أمر الدولة عاد إلى الثورة ثانية، ونجح حتى عاد سيد المناطق الغربية في الريف، إضافة إلى طنجة.

قد أبدى معارضته للاستعمار الإسباني ، ورفض تقديم الولاء الذي طلبه من الثوب السامي الجنرال « غوردانا » ، فما كان من المندوب السامي إلا أن عزل ابنه محمداً من قضاء (مليلة) ، وأودعه السجن ، وفي هذه الأثناء توفي الأمير عبد الكريم ، وخلفه ابنه محمد في مشيخة القبيلة (ورياهل) ، فلما أطلق سراحه جمع أنصاره ، وقاتل الإسبان .

زحف الجنرال « سلفستر » قائد قطاع (مليلة) نحو منازل قبيلة (ورياهل) ، واحتل مدينة (أنوال) ، ولم يبال بتحديات الأمير محمد ، وتقدم التي عشر كيلومتراً بعد مدينة (أنوال) ، واقترب من بلدة (أغدير) ، فداهم الأمير محمد بهجوم معاكس في ٢٥ شوال ١٣٣٩ هـ (١ تموز ١٩٢١ م) ، فارتد الإسبان ، وخرجوا من (أنوال) بعد معركة حامية ، واستمر الخطاين يلاحقهم حتى لم يبق لهم سوى حصن (مليلة) ، وأبدي جيش « سلفستر » تماماً ، واعترف الأعداء أنهم خسروا خمسة عشر ألف جندي ، وخمسة وسبعين أسيراً ، إضافة إلى كميات كبيرة من العتاد والذخيرة ، منها : ثلاثون ألف بندقية ، وأربعائة مدفع رشاش ، ومائة وتسعة وعشرون مدفع ميدان ، ولم يتشه الخطاين إلى ما أدركه من نصر حاسم ، إذ لو تابع القتال لما وجد أمامه قوة ، ولدخل حصن (مليلة) دون مقاومة ، ولأنهى وضع الإسبان في تلك النواحي ، غير أنه توقفت فتناً منه أن الإسبان لا تزال لديهم قوة ، وقد ميألتهم هذا التوقف فرصة لرج ستين ألف جندي في المعركة الجديدة ، إذ قاموا بهجوم معاكس في ١٠ محرم ١٣٤٠ هـ (١٢ أيلول ١٩٢١ م) ، فاستعادوا بعض ما فقدوه ، وبلغ مجموع القوات الإسبانية في منطقة الريف في جمادى الأولى من عام ١٣٤٠ هـ أكثر من مائة وخمسين ألف مقاتل .

استطاع الجنرال « برنغر » من احتلال معقل الريسوي ، غير أنه قَدِم استقالته كمنسوب سامٍ بضغط من الحكومة الإسبانية . وجاء بعده الجنرال « برنغت » الذي هادن الريسوي ليترفع لقتال الخطاين الذي كان قد بسط نفوذه على القبائل المجاورة ، ونظم حكومة عاصمتها (أغدير) ، وأعلن قيام

أحمد بن محمد الريسوي ، وقتلهم قرب تطوان ، ودخل مدينة (شفشاون) ، فطلب الإسبان منه الصلح ، فعقد مؤتمر عام ١٣٣٣ هـ ، اتفقوا فيه على أن تكون الجبال والمناطق الداخلية لأحمد بن محمد الريسوي ، والمناطق الساحلية للإسبان ، غير أن الإسبان لم يلتزموا ، وتجدد القتال بعد أن اختلف الريسوي مع الجنرال الإسباني « غوردانا » ، ومات « غوردانا » ، وجاء بعده الجنرال « برنغر » ، فعاد الريسوي ثأراً ، وأخذ يطارده ، واقترب من معقله ، فقبل الريسوي بشروط الإسبان ، ولكنه لم يلتزم أن عاد إلى الثورة بعد أن هُزم الإسبان أمام الخطاين ، وبدأ القتال ، واستمر إلى حساب ثورة محمد بن عبد الكريم الخطاين ، ووقعت الفجوة بين المجاهدين ، إذ سدل الإسبان العهود والوعود كي يقبل أحمد بن محمد الريسوي الصلح ، ففعل ، ودعا محمد بن عبد الكريم الخطاين إلى مساعدته في أمر الجهاد ، فامتنع ، ووقع الناس في اللغظ ، حتى ساءت العلاقة بين الطرفين ، وقبل أن يرسوي أخذ يؤلب القبائل عن مناصرة الخطاين ، ويدعوها إلى الخضوع للإسبان ، فأرسل إليه الخطاين حملة هاجمته في مدينة (تازروت) ، وبعد معركة دامت يومين أسر الريسوي ، وكان مريضاً فحمل إلى بلدة (تلماست) ، فتوفي بها عام ١٣٤٣ هـ .

وكانت الثورة الثانية حركة محمد بن عبد الكريم الخطاين^(١) ، وكان أبوه

(١) محمد بن عبد الكريم الخطاين : وُلد عام ١٢٩٩ هـ في بلدة (أغدير) قرب (الحسيمة) من بلاد الريف ، وينتمي إلى قبيلة (ورياهل) أكبر قبائل البربر في بلاد الريف ، حفظ القرآن الكريم ، وهو صغير ، وأرسله أبوه إلى جامع الفرويين بمدينة فاس ، وتربى فيها في مدينة (مليلة) ، بينما درس أخوه الصغير (التمدين) في مليلية ، وقام بجهاداً ضد المستعمرين الإسبان ، وانتصر عليهم ، واضطر أخيراً إلى الاستسلام بعد أن تعاون عليه الإسبان والفرنسيون ، فسجن ونفي إلى جزيرة (ريون) في شرق إفريقيا مع أخيه وبعض أقربائه . وطفي في السجن حتى عام ١٣٦٦ هـ ، وأزاده الفرنسيون نقله إلى فرنسا ، فأركب باخرة ، فلما مرت ببلدة السويس فر منها بتغيير بعض المغاربة ، واتجأ إلى القاهرة فبقي مستقراً فيها حتى توفي بسكتة قلبية عام ١٣٨٢ هـ .

جمهورية الريف ، وأرسل الوفود إلى أوروبا لشرح قضية بلاده ، وتمكّن من
إحكام قبضة على المناطق التي يسيطر عليها ، وصدّ هجمات الإسبان عليها ،
ولم يمكن الوصول إلى حل سلمي بينه وبين المستعمرين .

وقع انقلاب عسكري في إسبانيا في اليوم الأول من شهر صفر من عام
١٣٤٢هـ (١٢ أيلول ١٩٢٣ م) ، وتسلم الحكم الجنرال بريمو دي
ريفيرا ، فأعلن عن سياسة جديدة لإسبانيا في مراكش ، وهي الانسحاب
من المناطق الداخلية ، والتمركز في مواقع حصينة على السواحل ، فنشط عمل
أهل الريف ، وسيطروا على أكثر بلادهم ، حتى وصلوا إلى قرب تطوان ،
وقطعوا طرق المواصلات بينها وبين كل من (طنجة) و (شفشاون) ،
وأشرف الجنرال بريمو دي ريفيرا بنفسه على عمليات الانسحاب ، وقد
كلّفت هذه العمليات الإسبان خسائر كبيرة ، إذ فقدوا فيها من الفتل مائة
وعشرة ضابطاً ، وثلاثة آلاف وثلاثمائة من الجنود ، ومن الجرحى سبعمائة
ضابطاً ، وأربعة عشر ألف جندي ، كما فقد ستون ضابطاً ، وألفان وخمسمائة
جندي .

أما محمد الخطابي فقد بسط نفوذه على أكثر بلاد الريف ، وأخضع قبائل
(جبالا) في غرب الريف ، وتمكّن من تنظيم جيشه ، وتجميع القبائل حوله ،
وأخذت قوته تزداد يوماً بعد يوم ، وحاول الإسبان الإيقاع بينه وبين المجاهد
الأخر أحمد بن محمد الريسوي ، وقد نجحوا إلى حد ما .

أما مدينة طنجة فإنها ذات موقع مهم ، لذا حرصت الدول أن يكون لها
وضع خاص ، وقد شغلت الدول بأحداث الحرب العالمية الأولى ، لذا لم
تستطع وضع نظام لها ، فلما وضعت الحرب أوزارها ، وضعت الدول
الكبرى لطنجة نظاماً دولياً محلياً يقضي بأن يكون للميناء :

١ - حاكم إداري فرنسي ، وله مساعدان ، أحدهما إنكليزي ، والأخر
إسباني .

٢ - السلطة التنفيذية بيد هيئة المرافقة التي تتألف من ممثلين : فرنسي ،
إسباني ، وإنكليزي ، ومدوب عن سلطان مراكش .
٣ - مجلس تشريحي .

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغيت الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) ، فزاد ذلك المسلمين تفرقاً فوق لفرقتهم ، واهتمام أهل كل إقليم بإقليمهم ، وجهلاً بقلية الأمصار الإسلامية ، وذلك نتيجة الجهل ، واختلاف الاستعمار ، وانسرافاً للشؤون الخاصة بالمنطقة التي تفرق السكان فلا تترك لهم أي وقت للتفكير بأوضاع إخوانهم ، وكان أن ترسخت التجزئة ، وظهرت فكرة الوطنيات الضيقة ، والعصبيات الجاهلية .

عندما ألغيت الخلافة كان المصير المراكشي مجزئاً إلى الأقسام الآتية :

- ١ - بلاد الريف : تحت النفوذ الإسباني .
- ٢ - مراكش : تحت النفوذ الفرنسي .
- ٣ - طنجة : لها وضع دولي .
- ٤ - إيغلي : تحت النفوذ الإسباني .
- ٥ - الصحراء المغربية : تحت النفوذ الإسباني .
- ٦ - موريتانيا : تحت النفوذ الفرنسي . [أصبحت دولة خاصة] .

أولاً : بلاد الريف : كانت إسبانيا قد انسحبت إلى المناطق الساحلية ، وتحصنت فيها ، بينما كانت المناطق الداخلية تحت إشراف الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ، كما أن أحد الريسول لا يزال ذا قوة ونفوذ ، وبدأ

الخلاف بين الاثنين ، وتمكن الخطابي من أسر الريسول في تاريخ ٣ رجب ١٣٤٣ هـ (٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ م) ، وألف الخطابي حكومة في الريف ، وأعلن الجمهورية . في هذا الوقت كانت فرنسا لا تزال تتابع احتلالها لبلاد المغرب ، وتحرك قواتها في المناطق الجبلية المناهضة لبلاد الريف ، وتصطدم برجال القبائل ، ومنها القبائل الموالية للأمير محمد الخطابي ، وتجد صعوبة في تحركاتها ، كما تحل بها الهزائم أحياناً ، وهذا ما أزعج المقيم العام الفرنسي الجنرال «ليوني» ، فأخذ ينتقد انسحاب الإسبان من المناطق الريفية الداخلية ، ويعلن أن ذلك الانسحاب مخالف للاتفاقية الفرنسية - الإسبانية ، وأخذ يحذر إسبانيا خاصة والدول الأوروبية النصرانية عامة من خطر انتصار الريفيين المسلمين على الإسبان فإن ذلك سيكون له ما بعده من أثر على الشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار الأوربي النصراني ، فإن ذلك سيجعلها تتحرك ، ولما لم تبال إسبانيا كثيراً في بداية الأمر ، اتجه إلى إنكلترا التي تسيطر على كثير من أراضي المسلمين ، ويخضع لها عدد من الشعوب الإسلامية ، فتحركت إنكلترا ، وأثارت إسبانيا .

وحاول الأمير محمد الخطابي أن يتفاهم مع فرنسا ، أو يتوصل إلى اتفاق ، ولكن دون جدوى ، لقد أرسل أسماء موفداً من قبله إلى باريس للاتفاق مع الحكومة الفرنسية ، ولكن لم يجد أذناً صاغية ، وبعث موفداً إلى مدينة فاس للاتصال بالسلطات الفرنسية في مراكش ، فلم يجد إلا ما وجد أحوه في باريس ، لقد وجد كلا الوفدين حقداً صليبياً جامحاً لا يكاد يدرك سوى التشقى من المسلمين ، ووجدوا رغبة فرنسية في احتياح بلاد الريف لمصلحة إسبانيا كنوع من التعاون الصليبي ، ثم خوفاً من انتشار روح الجهاد في بقية بلاد المغرب ، وانتقالها من الريف إلى مراكش ، أو بشكل أوضح لتوسع دائرة الجهاد ، وربما تقدم المعاهدون الريفيون إلى مراكش .

كان مجموع القوات الفرنسية في مراكش ٦٥.٠٠٠ جندي ، وكانت فرنسا ترى أن هذا العدد غير كافٍ لثبوته في الريف ، لذا فقد أرسلت قوات

أخرى حتى وصل المجموع إلى ١٥٨.٠٠٠ مقاتل ، وهي :

فرنسي	١٣.٠٠٠
أوربي	١٢.٠٠٠
مغربي	١٣٣.٠٠٠

ويعم ذلك ١٣٢ طائرة

أما القوات الإسبانية فكانت كما يأتي :

إسباني	٧٠.٠٠٠
احتياطي	٣٧.٠٠٠
مغربي	١٣.٠٠٠

١٢٠.٠٠٠

أما قوات جمهورية الريف بقيادة الأمير محمد الخطابي فكانت حوالي ستين ألفاً ، فهي ما يقرب من خمس القوات العدو ، بل إنها أقل من نصف عدد الجنود للمغاربة الموجودين في جيوش الأعداء . وكان يشرف على العمليات العسكرية الجنرال الفرنسي «بيتان» رئيس حكومة فيشي الفرنسية أثناء الحرب العالمية الثانية ، والجنرال «ليوني» المقيم العام الفرنسي في مراكش ، وتم الاتفاق على خطة عسكرية واحدة بين فرنسا وإسبانيا ، كما اتفقتا على ألا تعقد إحداهما مع المسلمين صلحاً منفرداً .

وكان لا بدّ من الجهاد ، وما أن انتهى شهر رمضان حتى استعدّ المسلمون ، ومع نهاية عيد الفطر بدأ الهجوم على الخطوط الفرنسية ، وأمكنهم خرقها في قطاع (تازة) إلى الشرق من فاس ، وأصبح موقف الفرنسيين حرجاً في ذلك القطاع ، فأرسلت الحكومة الفرنسية الجنرال «بيتان» لإنقاذ الموقف ، وعيّنت الجنرال «ستاسلاس فوليه» قائداً للقوات الفرنسية في مراكش .

قام الفرنسيون في ٢٢ صفر ١٣٤٤هـ (١٠ أيلول ١٩٢٥م) بهجوم معاكس في قاطعين ، أولهما في جهة (ورغاء) ، حيث بدؤوا بقصف مدفعي مركّزٍ لإشغال الرقبين عن الهجوم في القاطع الآخر الذي كان في جهة (تازة) ، ويهدف إلى الاتصال بالقوات الإسبانية للتعاون ولخرق الريف ، وقسمه إلى جزأين ، والفصل بين القوات المسلمة في الجزأين ، غير أن الأمطار الغزيرة التي اهتمت قد أوقفت العمليات العسكرية ، ولم يتمكن الفرنسيون من أن يحققوا أي نجاح ، أو يحصلوا على أي هدفٍ وضعوه نصب أعينهم . ومن الجانب الإسباني لم تكن المعارك أكثر من مناوشاتٍ أو قتالٍ محلي .

إن صغر حجم القوات المسلمة كان يجعل تطلعاتها محدودةً ، غير أن ثقتها بالله ثم اعتنادها على الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها أفرادها قد جعلها تفكر بالنصر ، وكانت تهدف إلى إثارة القبائل في جبال الأطلس المقيمة خلف الخطوط الفرنسية ، والتي يمكن لو تحركت تلك القبائل لصرفت جزءاً من القوات الفرنسية نحو معاقبتها ، وخففت بذلك الضغط عن قبائل الريف ، غير أنه في الوقت نفسه كان الفرنسيون يحاولون إغراء القبائل الموالية للامير الخطابي بشقّ الوسائل ، وتحذيرها من النتائج السوخيمة التي تنتظرها فيما لو بقيت في مواقعها فإن الخطابي لا قبل له بما تحشد له ، وقد أدرك الفرنسيون بعض النجاح ، وأخذت بعض القبائل تتخلّ عن مواقعها .

رأى الخطابي أن القيام بعملٍ عسكريٍّ سريعٍ سيجعل القبائل تضطرّ إلى الاشتراك في القتال وتبقى بجانبه ، ويستطيع إن حصل على بعض النصر أن يظفر بشروط أفضل من الفرنسيين أو الإسبان ، فحاول في مطلع شهر رجب أن يقوم بنشاطٍ عسكريٍّ ، غير أنه لم يحقق ذلك النجاح الذي كان يأمل به ، فعدت بالوفود إلى الدول الأوربية ، ونشر في الصحف عن رغبته في إحلال السلام ، واستعداده للدخول في مفاوضاتٍ للصلح وإنهاء حالة الحرب القائمة . وافق الفرنسيون والإسبان على إجراء مفاوضاتٍ للصلح في مدينة (وجدة) في تاريخ ٣ شوال ١٣٤٤هـ (١٥ نيسان ١٩٢٦م) ، وتمّ اللقاء ،

واستمرت المفاوضات مدة ثلاثة أسابيع ، غير أن الطرفين لم يستطيعا التوصل إلى اتفاقية رغم تنازل الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي عن الكثير من رغباته ، كما وافق على الانسحاب من المعركة ، والانتقال إلى بلد إسلامي آخر .

عَدَّ الفرنسيون والإسبان أن هذا التنازل من قبل جمهورية الريف ليس سوى بداية الانهيار ، لذا فقد تشددوا ، وانقطعت المفاوضات ، وشنَّ الأعداء هجوماً قوياً قوياً فورياً ليحصلوا على نصر خاطف ، وبعد عشرة أيام من بدء القتال تمَّ الاتصال بين القوات الفرنسية والإسبانية ، فطلب الخطابي وقت القتال وعرض الاستسلام دون قيد أو شرط ، غير أن الفرنسيين قد طلبوا منه قبل الاستسلام إطلاق سراح الأسرى الذين عنده ، فنَّضد هذا الشرط ، وسلم نفسه للقوات الفرنسية في تاريخ ١٢ ذي القعدة ١٣٤٤هـ (٢٥ أيار ١٩٢٦م) .

استمرت المعارك بعد استسلام الخطابي مدة ، فقد أخرج سكان (شفشاون) مندوب الخطابي من بلدهم يوم ٢١ ذي الحجة ١٣٤٤هـ (١ تموز ١٩٢٦م) ، وانضمت قبائل (جبالا) رعيها لها ، وتابع الإسبان احتلال بلاد الريف أو المنطقة المتفق عليها بينهم وبين الفرنسيين ، وباتفاق الدولتين أهدأ نفي محمد الخطابي إلى جزيرة (رينيون) في شرق إفريقيا .

ثانياً : مراكش : سيطر الفرنسيون على منطقة مراكش سيطرة كلية عام ١٣٤٥هـ ، ولم يبق للملك سوى الاسم النظري ، ويُدعى بالسلطان ، وليس لقصره الذي يُطلق عليه «الحزن» أي نفوذ ، وربما بدأ عليه أحياناً بعض المكانية ، منها أيام الأعياد الإسلامية ، حيث يؤتمُّ الأعيان ورجالات البلاد للسلام والتهنئة بالعيد ، وكان من مهياته وضع (الطابع الشريف) أي الختم ، والإشراف على الأحكام الشرعية ، وشؤون الأوقاف ، وكان السلطان يومذاك يوسف بن الحسن الأول ، ولكن لم يلبث أن توفي عام ١٣٤٦هـ .

وتولَّى مكانه ابنه محمد الذي نُقِبَ بالخامس (١) ، ولم يكن أكبر إخوته ، وإنما قدَّمه الفرنسيون للملك ، وهم يظنون أنهم يستطيعون التأثير عليه لصغر سنه ، ولين طبيعه ، لذا فقد اعتقدوا أنه سيتقادهم تماماً ، إذ لم يزد عمره على السابعة عشرة عاماً .

شعر الملك محمد الخامس أنه لا يستطيع فعل أي شيء ؛ فالفرنسيون يدهم السلطة ، ويستبدون بالأمر ، وقشلت القبائل ورجالات البلاد في مقاومة المستعمر الصليبي ، لذا فقد انصرف إلى التدريس على يد العلماء الذين هم في القصر ، وعمل على إصلاح جامع القرويين بفاس ، وأنشأ بعض المدارس ، ورَمَّم المساجد ، وأسس كلية ابن يوسف بمراكش ، ولما نصح أحد يتصل سرّاً بأهل الفكر ، وأصحاب الوعي الذين لمس فيهم الرغبة في العمل للتحرُّر .

منذ أن دخلت فرنسا بلاد وضعت نصب عينها التفريق بين العرب والبربر ، فإذا تمكَّنت ضربت مجموعة بأخرى ، وكلما رأت مصلحة لها قوت فتنة على ثانية ، وخاصة أن البربر يؤلفون مجموعة كبيرة تكاد تصل إلى ٤٥٪ من مجموع السكان ، وهم يكثرون في المناطق الجبلية ، في بلاد الريف ، وجبال الأطلس ، بل ذهبت بأحلامها بعيداً ففكرت بتحصير البربر ، وإذا نجحت تكون قد حققت سياستها الصليبية بجعل مراكش دولةً نصرانيةً ، وعندئذ استطع حكمها بأعوانها الجدد ، وإلا تركتها لتصرف بشؤونها فقد أدت أهم مهمة عندها .

استصدرت السلطات الفرنسية في مراكش مرسوماً (ظهيراً) عُرف بالظهير البربري ، وذلك عام ١٣٣٣هـ (١٩١٤م) ، أهدفت فيه البربر من نظمت الشريعة الإسلامية ، ومن دراسة اللغة العربية ، وسمحت لهم

(١) محمد الخامس بن يوسف بن الحسن الأول : وُلد عام ١٣٢٩هـ بمدينة فاس ، ونشأ وتعلَّم بها ، وله بوجع بعد وفاة أبيه التقل إلى الرباط التي جعلها والده عاصمة البلاد .

بالتفاسي حسب العادات والأعراف السائدة لديهم ، وبالدراسة باللغة البربرية . ثم استصدرت مرسوماً آخر عام ١٣٤٠هـ ، نظمت فيه انتقال الأراضي وملكيته في المناطق البربرية ، بصورة تتعارض مع الشريعة الإسلامية في الإرث ، ثم استصدرت مرسوماً ثالثاً في تاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٤٨هـ (١٦ أيار ١٩٣٠) ، وقد جاء فيه أن يحكم شيوخ القبائل في مناطقهم حسب العرف والعادة الشعة لديهم ، وأن تشكل محاكم تحكم حسب عادات القبائل البربرية ، فكان أن ثارت ثائرة المسلمين ، فكانت المظاهرات تطلق من الجوامع ، وأعضتها ما خرج من جامع القرويين بمدينة (فاس) ، ومن المسجد الأعظم بمدينة (سلا) يوم ٨ صفر ١٣٤٩هـ (٤ تموز ١٩٣٠م) ، ولم يقتصر الأمر على المغرب بل تعدى ذلك إلى المشرق الإسلامي ، ففي مصر كانت جمعية الشبان المسلمين ، وجمعية الهداية الإسلامية تتعرضان لمضايقات إلى الظهير البربري ، كما كانت مجلة الفتح تنشر المقالات الكثيرة عنه ، وكانت تصل إليها المقالات من كثير من المغاربة الذين يقيمون في فرنسا ، ويشرون بأسماهم مستعارة ، وتوزع هذه المجلة في المغرب بأعداد كبيرة ، حتى منعت السلطات الحاكمة دخولها ، وشجب المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في القدس عام ١٣٥٠هـ هذا التصرف الذي قامت به السلطة الفرنسية في المغرب .

ونتيجة المظاهرات والمظاهرات مع العميد «ميل» مدير الاستخبارات ، ومع الصدر الأعظم الحاج مقرئ الذي عينه الفرنسيون ، فوق لهم . واللقاءات في المساجد ، وذكر اسم الله اللطيف ، ظهرت الحركة الوطنية . فقد دُعي إلى المجلس البلدي ما يقرب من مائة من الأعيان يوم ٢٨ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٢ آب ١٩٣٠م) لانتخاب عشرين عضواً لتحرير عريضة بمطالب الأهالي ، وتم اللقاء ، وانتخب الحضور عشرين عضواً هم :

- ١ - محمد بن عبد السلام الحلوي .
- ٢ - علال القاسمي .
- ٣ - حمزة الطاهري .

- ٤ - محمد بن الحسن الوزاني .
- ٥ - عبد الرحمن القرشي .
- ٦ - أحمد بن الحاج الطاهر مكارم .
- ٧ - محمد أشرفي .
- ٨ - أحمد بوعبيد .
- ٩ - محمد بن المفضل بن جلون .
- ١٠ - عبد السلام التراكشي .
- ١١ - عبد العزيز بن إدريس .
- ١٢ - الحسن بوعبيد .
- ١٣ - إدريس بن محمد الوزاني .
- ١٤ - عبد الواحد القاسمي .
- ١٥ - إدريس بن عبد الرحمن براءة .
- ١٦ - الهاشمي الفيلاي .
- ١٧ - محمد بن العربي النازي .
- ١٨ - أحمد الرامي .
- ١٩ - عبد الهادي بن الموازي .
- ٢٠ - عمر بن عبد الحليل .

ثم اختار هؤلاء عشرة منهم ، وهم :

- ١ - عبد الرحمن القرشي .
- ٢ - إدريس بن محمد الوزاني .
- ٣ - عبد الواحد القاسمي .
- ٤ - عبد الهادي بن الموازي .
- ٥ - محمد بن المفضل بن جلون .
- ٦ - محمد بن الحسن الوزاني .
- ٧ - علال القاسمي .

وبعد ثلاثة أيام أي في ٢ ربيع الثاني سافر الوفد إلى الرباط ، ويتألف

- من :
- ١- عبد الواحد الفاسي .
 - ٢- عبد الرحمن القرشي .
 - ٣- عبد الهادي الموازي .
 - ٤- إدريس بن محمد الوزاني .
 - ٥- محمد بن جلون .
 - ٦- علال الفاسي .
 - ٧- محمد بن الحسن الوزاني .
 - ٨- عمر بن عبد الجليل .
 - ٩- محمد الديوري .

غير أن السلطة قد منعت علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من السفر بحجة أنها قد سجتنا بموضوع الظهير البربري ، كما تضامن معها عمر بن عبد الجليل ، فلم يسافر ، وهكذا بقي الوفد ستة أعضاء^(١) ، ورجع الوفد يوم ٦ ربيع الثاني بعد أن قابل الملك ، والتقى بالأعضاء العشرين المتخيين ، وأبلغهم جواب الملك ، وهو : « حيث قدمت أصلحكم الله ، سنظر في مطالبكم ونجيبكم ولا يكون إلا الخير » . وعادت المظاهرات ، وذكر اسم الله اللطيف في المساجد ، فاعتقلت السلطات في اليوم التالي محمد بن عبد السلام الحلوم مع بعض الناس ، ثم نتابعت الاعتقالات ، فلما كان موعد الحضور إلى جامع القرويين يوم ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٢ أيلول ١٩٣٠م) لم يحضر سوى خمسة ، إذ كان الآخرون قد اعتقلوا ، أو نفوا ، أو فرّوا ، والذين حضروا في ذلك اليوم : أحمد مكوار ، وأخوه المدني مكوار ، والحسن بوعبياد ، وأخوه محمد بوعبياد وعبد القادر الأزرق ، ثم فرّ الحسن بوعبياد إلى طنجة ،

(١) ادعت السلطة الفرنسية أن سعد الله هو رفض الملك مقابلة هذين الرجلين . ولذلك للإبقاء على الملك وأمن البلد ، غير أن الرضا لم يقبلوا هذه الدعوى .

- ٨- عمر بن عبد الجليل .
- ٩- محمد بن عبد السلام الحلوم .
- ١٠- محمد الديوري .

وفي مساء اليوم التالي تكوّنت الجماعة الأولى للكفاح في دار أحمد بن الحاج الطاهر مكوار ، وأقسمت بيمين الإخلاص لله ، ثم للوطن والملك ، وأعطيت أسماها حركة أسماها العشرة المشربين بالحجة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهي :

- ١- حمزة الطاهري : [أبو بكر] .
- ٢- علال الفاسي : [عمر] .
- ٣- محمد بن الحسن الوزاني : [عثمان] .
- ٤- العربي بوعبياد : [علي] .
- ٥- أحمد بوعبياد : [سعد] .
- ٦- الحسن بوعبياد : [سعيد] .
- ٧- عبد القادر التازي : [طلحة] .
- ٨- محمد الديوري : [الزبير] .
- ٩- إدريس بن عبد الرحمن بريدة : [عبد الرحمن بن عوف] .
- ١٠- أحمد مكوار : [أبو عبيدة] .

وأطلق على هذه الجماعة اسم « العاطفة » ، وعمل الجماعة التي تليها اسم « الزاوية » .

وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ (٢٣ آب ١٩٣٠م) ، أعدت العربية التي ستقدم إلى السلطان ، والتي تشمل مطالب البلاد ، وهي :

- ١- إلغاء التشريعات المتعلقة بالظهير البربري .
- ٢- توحيد التشريع والإدارة بالبلاد .
- ٣- تركيز جمع السلطات بيد السلطان وحكومته .

ومنها توجه إلى مصر حيث أقام هناك .

ابتدأت لجان العمل الوطني ، وخاصة في مدن (فاس) على أنها العاصمة القديمة ، و(الرباط) بصفتها العاصمة الجديدة ، و(سلا) ، و(تطوان) .

لم تطالب الحركات الوطنية باستقلال البلاد ، وجلاء القوات الأجنبية عنها ، فالاستقلال لا ينال إلا بالسيف ، والعدو لا يجلو إلا بالطرد ، ولا يكون الطرد إلا بالقوة ، وقد فشل الغاربية في مقاومتهم المسلحة ، وأخفقوا في ثورتهم ، لذا كانت مطالبهم سهلة على المعتدين ، وتعطي أملاً في تقاعس ، وإمكانية العيش بسلام في ظل الحماية الفرنسية رغم ما فيها من ظلم ونسف ، وما يعيقه من ذلك .

بدأ العمل ، وتجمع المسلمون ، وبرزت كتلة العمل الوطني ، وكانت أول تنظيم سياسي في البلاد ، وأصدرت جريدتين باللغة الفرنسية ، إحداهما في فاس ، وتحمل اسم « الشعب » ، وصدرت الأخرى في مرس باسم « المغرب » ، وكانت الكتلة تصم المتعلمين الأوائل من أصحاب العاطفة الإسلامية ، وقد اتصلوا بإخوانهم من أبناء البلدان العربية والإسلامية ، وخاصة مصر ، حيث كان اتصالهم بجمعية الشبان المسلمين ، وجمعية الهداية الإسلامية ، إضافة إلى صلتهم بالصحف مثل الفتح وغيرها ، وصاحبها محب الدين الخطيب ، كما اتصلوا بجمعية العلماء في الجزائر ، وحزب الدستور في تونس . ثم صدرت جريدة « الحياة » ، ومجلة « السلام » في مدينة (تطوان) ، وصدرتا باللغة العربية .

قدّمت كتلة العمل الوطني مذكرةً إلى الملك محمد الخامس ، وإلى السلطات الفرنسية ، كما أرسلت نسخاً منها إلى ممثلي الدول الأجنبية ، وتشمل المطالب المغربية ، وأهمها :

١ - إلغاء مظاهر الحكم الفرنسي المباشر ، وتطبيق معاهدة الحماية نصّاً وروحاً .

وقيام حكم ملكي دستوري .

٢ - ضرورة إلحاق أهل المغرب بالوظائف ليعتسروا على العمل .

٣ - تحقيق الوحدة القضائية والإدارية للبلاد جميعها ، والمحافظة على وحدة التراب المراكشي .

٤ - الفصل بين السلطات .

٥ - تأسيس مجالس : بلدية ، وإقليمية ، ومجلس وطني على أن يكون أعضاء هذه المجالس كلها من المغاربة .

والغريب أن الفرنسيين في المغرب كانوا يطالبون بمجلس نيابي خاص بهم على حين لم يكن لأهل البلاد بعد مجلس نيابي ، واحتجّت كتلة العمل الوطني على هذا الطلب ، ولكن المقيم الفرنسي حلّ حزب كتلة العمل الوطني ،

وأصلت الكتلة نشاطها على الرغم من صدور قرار بحلّها ، ولكن تحت اسم « الحركة الوطنية لتحقيق المطالب » ، وأخذت تسعى في نشر التعليم ، وحماية الثقافة العربية ، ونشر الوعي بين شباب المغرب ، وقد لقيت الكتلة تأييداً من قبل الشعب الأمر الذي زاد من نشاطها ، وأخذت تتحرك في مختلف النواحي ، ولكنها ظنّت أن نجاح الجبهة الاشتراكية في فرنسا واستلام الحكم بجنيف الوطاة ، وعقدت مؤتمراً في مدينة الرباط في تاريخ ١٠ شعبان ١٣٥٥ هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦ م) ، وقد اتخذت قرارات مستعجلة رُفعت إلى المقيم الفرنسي ، وتحتبت عرائض من قبل الشعب بتأييد قرارات المؤتمر ومطالب الحركة الوطنية ، ثم عُقد اجتماع آخر في مدينة الدار البيضاء ، ولكن المقيم الفرنسي «نوغس» اعتقل ثلاثة من زعماء الحركة الوطنية ، فأعلن الشعب الإضراب العام ، وانطلقت المظاهرات في المدن ، وحدثت معارك عنيفة بين أفراد الشعب المتظاهرين والقوات الفرنسية فما كان من المقيم العام إلا أن تراجع ، وأطلق سراح المعتقلين ، وسمح بإصدار أربع صحف باللغة العربية ، وواحدة باللغة الفرنسية ، وكان في هذا أن عاد للحركة نشاطها ، فافتتحت لها مكتباً في مدينة فاس ، وانتخب علال الفاسي

رئيساً للكتلة فانسحب منها محمد بن الحسن الوزاني ، ووجدت السلطات الفرنسية مجالاً لها في هذا الاختلاف الشخصي بين زعماء الحركة ، فأصدرت قراراً يحل الحركة الوطنية في تاريخ ٢٧ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ (٩ آذار ١٩٣٧ م) .

النشاط السياسي في بلاد الريف : كان العمل السياسي واحداً في مراكش كلها ، ويعتد في بلاد الريف تنمة لما يقوم به المغاربة في المنطقة التي تقع تحت سيطرة النفوذ الفرنسي ، فكتلة العمل الوطني أو الحركة الوطنية في مراكش لها امتداد في الريف ، وقد توفى زعامتها هناك ، عبد الحائق الطريسي ، غير أن حركة فرانكو في إسبانيا قد جعلت الحركة في الريف تنفصل عن الحركة الوطنية في مراكش ، وقد دعا الطريسي حركته باسم « حزب الإصلاح الوطني » ، والواقع أن هذا الحزب قد بقي على صلة وثيقة مع الحزب الوطني في مراكش والذي يرأسه علال الفاسي ، ثم الذي عمداً يجعل اسم حزب الاستقلال ، وأخيراً اندمج في حزب الاستقلال عام ١٣٧٦ هـ .

أصدر عبد الحائق الطريسي جريدة « الحياة » باللغة العربية في مدينة تطوان في شهر ذي القعدة عام ١٣٥٢ هـ (آذار ١٩٣٤ م) ، وأسس المعهد الحرّ ، وشكّل فرق الفتيان للمغاربة ، كما اشترك مع آخرين منهم الشريف الوزاني ، والطيب بنون ، ومحمد الفاسي ، في تشكيل عصبة الفكر المغربي ، ولكن انشق محمد المكي الناصري ، وألّف حزب « الوحدة » ، وأصدر جريدة « الوحدة المغربية » ، وأسس « المعهد الخليفي » ، كما انشق عن عبد الحائق الطريسي الزعيم محمود بودرة ، وشكّل حزب الأحرار ، وأصدر جريدة « الريف » . وهكذا أصبح في بلاد الريف ثلاثة أحزاب ، وتتفق باسمها ثلاث صحف .

استمرار النشاط في مراكش : أعاد رجالات البلاد تنظيمهم ولكن باسم جديد هو « الحزب الوطني » برئاسة علال الفاسي ، وأخذوا في

نشاطهم ، فأحسن الفرنسيون بالخطر عليهم ، فقاموا باعتقال لجنة الحزب التنفيذية كاملة ، ونفوا أعضائها .

أما محمد حسن الوزاني فقد أسس للجنة القومية ، ثم أطلق على تنظيمه « حزب الاستقلال الديمقراطي » ، وأصدر جريدة « الرأي العام » لتطلق باسم الحزب ، وكان برنامجه تثبيت الحكم الدستوري الثباتي ، والتدرج في العلاقات مع فرنسا حيث يطالب ببعض الحقوق فإذا حصل عليها انتقل إلى مطالب أخرى ، فإن المطالب الرئيسية يصعب على فرنسا تحقيقها بل البحث فيها ، وهذا ما يؤدّي إلى توتر العلاقات دون الحصول على شيء .

وبدأت الاضطرابات العامة في البلاد بإضراب العمال بتحريض من اتحاد العمل الفرنسي ، فأقدمت السلطات الفرنسية على حلّ التجمعات العمالية ، واعتقتها حوادث مكتمس حيث احتفظ الفرنسيون بجناح البري لأنفسهم وحرّموا منها أهل البلاد ، فأدّى إلى قيام انتفاضة ساحقّة على الدخلاء الأمر الذي جعل المقيم الفرنسي يشرف على إطفائها بنفسه بالتخاذ إجراءات تعسّفية ، وتلتها حملات عنيفة في المساجد قادها العلماء ضدّ الفرنسيين ، وخاصة في مدينتي (الرباط) و (فاس) ، فأصدر الوزير الأول قراراً يمنع استخدام المساجد لأسباب سياسية ، وهي نعمة معروفة في الأمصار الإسلامية ، فإن أي كلمة لا ترضي الحاكم في المساجد بمنعها بعنف ، ويطلق عليها سياسة ، وأنه يجب إبعاد الدين عن السياسة ، وإبقائه على نقائه وصفائه على حدّ زعم الطغاة ، مع أن الإسلام يشمل جوانب الحياة كلها ، ولا يمكن فصل جانب عن جانب ، وما السياسة إلا أحد هذه الجوانب ، ولا يمكن فصلها عن الإسلام أبداً ، وأن المسجد هو المكان الأساسي للبحث في قضايا الحياة كلها ، ودراسة أوضاع المسلمين في العالم كله ، سواء أكان ذلك في خطب الجمعة أم في غيرها ، بل وفي كل وقت من الأوقات ، والمساجد تبقى مفتحة الأبواب لهذا الغرض ، وفي عهد رسول الله ﷺ ، وفي أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، وعلى مدار التاريخ الإسلامي كلها حزب المسلمين أمرٌ نودي :

الصلاة جامعة ، فيتوافد المسلمون إلى المساجد ، وتُعرض القضية ، ويُعرف الناس بما يجب عليهم الخانة .

ولما جاء المستعمرون الصليبيون كانوا في وادٍ ، والمسلمون في وادٍ آخر ، فهم نصارى دخلوا يرددون النشقي من المسلمين ، وإزواء حقدهم بما يقومون به من جرائم وانتهاك للحرمات ، والمسلمون أبناء البلاد مغلوبٌ على أمرهم ، فلا مكان لهم يجمعهم إلا المسجد ، ولا موضع ينجوون إليه إلا المسجد ، ولا موقع يحتضون به إلا المسجد ، فيندرسون أمورهم هناك ، ويرفعون مطالبهم ، ويبدون آراءهم ، وكان الأمر طبعياً أن يحول الدخلاء دون هذا ، ويدعون إبعاد الدين عن السياسة ، وتخرج المستعمرون ، وعادت البلاد إلى يد أبنائها ، غير أن الأحزاب والتنظيمات غير الإسلامية رأَت الحديث في المساجد عن شؤون البلاد ليس في مصلحتها ، وإنما هو عليها ، إذ تستفيد من الميثاق الإسلامية ، وإن لم تكن معادية لها سياسياً فهي تعمل للإسلام ، والأحزاب العلمانية تعادي الإسلام ، فكل لقاء في المسجد إنما هو ضدَّ منهجها ، ولا يتفق مع خطها السياسي على الأقل ، لذا فقد حافظت هذه الأحزاب على السياسة الصليبية الاستعمارية سواء أكانت في السلطة أم في المعارضة ، كما استمرت في تطبيق السياسة الاستعمارية في شعارات فصل الدين عن الدولة ، وعدت كل حديث في الشؤون العامة في المساجد إنما هو إقحام الدين في السياسة ، وهذا لا يصح أبداً على زعم الصليبيين ومن سار على نهجهم .

الحرب العالمية الثانية : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (١ أيلول ١٩٣٩ م) ، ولم تلبث أن نهارت فرنسا أمام الألمان ، وقامت فيها حكومة فيشي ، برئاسة الجنرال بيتان ، الذي وقع الهدنة مع الألمان ، على حين بقي الجنرال ديغول خارج فرنسا يعادي حكومته ، فيشي ، ويقاتل بجانب الحلفاء ، وقد شكَّلت حكومة فرنسا الحرة .

أمرعت إسبانيا واحتلت خنعة ، وسمحت للألمان بالتفريغ في المنطقة المراكشية الخاضعة لتفويضها ، بل قامت مظاهرات فيها تطالب الحكومة

باحتلال المحمية الفرنسية من مراكش ، وقد كان الجنرال « فرانسوا » حاكم إسبانيا إلى جانب الحكومات الاستبدادية في كل من ألمانيا وإيطاليا ، ومن مؤيديها ، ما دام أنه أحد الاستبداديين .

أما المغرب فتبعت حكومة فيشي ، الموالية للألمان ، وكان السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء ، ويبدو أنه على كرو يدول المحور الاستبدادية الحكم ، أو كان يحسُّ ضمناً أن نتيجة الحرب ستكون لمصلحة الحلفاء رغم أن السنوات الأولى من القتال كانت لمصلحة دول المحور ، بل إن الألمان قد اكتسحوا معظم الأرض الأوربية ، وكان محمد الخامس على علاقة وطيدة مع الوطنيين في بلاده .

نزل الحلفاء بالمغرب في ١١ ذي القعدة ١٣٦٢ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ م) ، وتخرج منها أتباع حكومة فيشي ، وأخذت الحركة الوطنية بنشاطها من جديد ، وفي اليوم الأول من عام ١٣٦٣ هـ (٢٧ كانون الأول ١٩٤٣ م) ، نشأ حزب الاستقلال برئاسة علال الفاسي ، وحل محلَّ الحزب الوطني ، وتسلم أمانة السرِّ فيه أحمد بلقريج ، وأصدر الحزب جريدة « العلم » باللغة العربية ، وجريدة « الاستقلال » باللغة الفرنسية ، وقد نال تأييداً كبيراً في الأوساط الشعبية ، بل كان الملك محمد الخامس من أول المؤيدين له ، وإن كان بشكل سرِّي ، وفي ١٦ محرم ١٣٦٣ هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤ م) ، التقت الأحزاب المغربية ، والتحدت ميثاقاً تضمن أهداف الشعب المغربي ، ووقع عليها أربعة وستون زعيماً من رجالات البلاد ، وقوضوا حزب الاستقلال بتقديم المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم الفرنسي العام ، وشابعة مراحل المطالبة بالاستقلال ، وكانت أهم بنود هذا الميثاق :

١ - المطالبة بالاستقلال التام . ووحدة الأراضي المغربية .

٢ - إقرار الملكية الدستورية كنظام للحكم .

٣ - التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد ، وتحقيق الإصلاح المنشود على أنه أمر عاجل لا علاقة للفرنسيين بالتدخل فيه .

وقد قرّر الزعماء أن نظام الحماية لا يتحقق شيئاً للبلاد ، ولا يمكن أن تستفيد منه ، وأن الاستقلال هو السبيل الوحيد لتحقيق الإصلاح .

قدّم الحزب المطالب إلى الملك ، وإلى المقيم العام ، أما الملك فقد آيد هذه المطالب دون الرجوع إلى السلطات الفرنسية ، وشكّل لجنة لدراستها ، وعقد مؤتمراً للأعيان ، وعيّن لجنة للاتصال مع الحزب ، أما المقيم العام الفرنسي فقد كان ردّه بالأمر بإلغاء القبض على زعماء الحزب ، ونصّبهم إلى الجنوب ، ووقعت أحداثٌ داميةٌ ، واعتلات السجنون بأبناء البلاد وزعمائهم .

وقدّم المقيم العام « جبريل بيو » كردّ فعل مشروعاً سنّاه إصلاحياً ، ولكن في حدود معاهدة الحماية التي يرفضها المغاربة إذ تتناق مع سيادة بلادهم ، وردّ عليه حزب الاستقلال ، وبين أن هذا المشروع اعتداء على حقوق المغرب إلا أن المقيم العام قد أصرّ على المشروع ، وأراد فرضه بالقوة ، غير أنه أخفق في ذلك ، وحاول فرضه بالتنويه ففشل ، فاتخذ إجراءات تعسفية شديدة ، وقام باعتقال زعماء الحزب ونقيهم ، حيث نُفي « علال الفاسي » إلى (الغابون) و « أحمد بلفريج » إلى جزيرة (كورسيكا) ، و « محمد البيدي » إلى (بنزرت) ، و . . . ، وقامت مظاهرات في أنحاء متعددة من البلاد تضامناً مع الحزب وزعمائه ، فقمعها الفرنسيون بعنف ، ونفذوا حكم الإعدام بعددٍ من الشباب صباح ١٢ ربيع الأول ، ولما رأَت فرنسا أن الحركة الوطنية عتيقة ، وأن التعسف قد يجرّ ويلات عليها ، لذا فقد غيرت سياستها ، واستدعت المقيم العام « جبريل بيو » ، واستبدلته بأخر .

بعد الحرب : جاء المقيم العام الجديد « أريك لابون » ، فأمر بإعادة الزعماء المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، والسياح بإصدار صحفٍ عربية ، وذلك كنوع من سياسة الإرضاء ، أو محاولة الموافقة على السياسة الجديدة ، إذ قدّم مشروعاً سنّاه إصلاحياً أيضاً ، ويعتمد على سياسة نظام اللامركزية بالحكم بصورٍ يستفيد منه المستعمرون بالحكم . فمن ناحية الحكم اقترح أن تُجرى انتخابات في المدن والقرى لممثلين في المجالس لها ، على

انهم جزء من الأسرة المغربية ، حيث يقترح المشروع دمجهم مع أبناء المغرب في أسرة واحدة على حدّ تعبيره ، كما يُعدّ السلطان ملكاً للعصرين ، أما من الناحية الاقتصادية فقد رسم المقيم العام سياسة بقاء استثمار فرنسا اقتصادياً للمغرب حتى بعد الاستقلال الذي يعدّ أنه آت لا محالة ، فقد حاول أن يؤمّم بعض المناجم [بصفتها الاشتراكية] لحساب الحكومة الفرنسية الاستعمارية ، وأن يؤسّس شركاتٍ استثمارية فرنسية ، وبدأ التأسيس فعلاً .

ردّ حزب الاستقلال على مشروع المقيم العام والذي عارضه الملك أيضاً . رفض الحزب والملك اشتراك الفرنسيين في الحكم في المجالس المنتخبة لهم غرباء عن البلاد ، وليس لهم الحق في حكمها ، واقترح كبدليل إلغاء معاهدة الحماية العمل في مشروع اتفاقية للاستقلال ، وأما في المقترحات الاقتصادية فقد عدّ الحزب مشروع المقيم العام نوعاً من الإقطاع الفرنسي في أرض المغرب ، وأسّس الحزب لجنة اقتصادية لتوجيه الممولين المغاربة للردّ العمل على المشروعات الفرنسية ، فلما مضى المقيم العام في تأسيس الشركات الفرنسية ، ومنها شركة الطيران ، أسّس الوطنيون شركة « النجوم » للنقل المدني الجوي . وأسّس المقيم العام شركة للإخراج السينمائي ، فأسّس الوطنيون شركة « استديو المغرب » .

قام الملك بزيارة لطنجة ، وأتبعها بزيارة لبلاد الريف ، كنوع من التظاهر بتأييد سياسة حزب الاستقلال ، وقد ألقى خطباً ، واستقبل استقبالاً حافلاً في كلتا المنطقتين ، وكان يعلن في كل كلمة يلقبها وحدة المغرب ، وأن كل أقليم من جزئه لا يتفصل عنه ، وأن المغرب لها شخصيتها العبرية والإسلامية لا تحيد عنها ، ولا تتزحزح منها تعرّضت لوعوامل ، وقد أفضت هذه الزيارات مضاجع الفرنسيين ، وكانوا من قبل قد حاولوا تنبيهه عن القيام بهذه الزيارات ، فلم يفلحوا ، وارتكبوا عدة مذابح وجرائم في الدار البيضاء ليحولوا دون قيامه بالزيارة ، فلم ينجحوا .

امتنع الملك عن التصديق على مشروع مزسوم خاص بتأسيس شركة

فرنسية للفهم ، ورفض كذلك التصديق على عددٍ من مشروعات المراسيم التي تهدف إلى تمليك الثروة المغربية للحكومة الفرنسية أو لشركات فرنسية ، فزاد الموقف تازماً بين الملك والسلطات الفرنسية الحاكمة ، وزاد أكثر عندما قام الملك برحلته إلى طنجة ، وكلامه عن ضرورة التعاون بين المغرب والجماعة العربية .

غابت فرنسا المقيم العام ، وأرسلت مقيماً آخر هو الجنرال « جوان » تعديماً لإرادة الملك الذي كان قد كتب إلى باريس يرجو أن يكون المقيم العام من غير العسكريين . فجاء « جوان » وهو من مواليد الجزائر ، ويرى بشكل صريح أن فرنسا يجب أن تحتفظ بممتلكاتها في شمالي إفريقيا بأي ثمن [كنوع من الاشتراكية التي يتسم إليها ، وتأييداً لسياسة حكومة « راماديه » الاشتراكية التي تحكم فرنسا يومئذ] ، وهو رجلٌ صلبٌ لا يتزحزح عن موقفه ، ويستحيل ثنيه عن فكرة تخطر في باله أو رسمها في ذهنه مسبقاً .

عما أن وصل « جوان » إلى مراكش حتى أخذ يستعمل التهديد ، وللمكر والخذاع ، ويحاول الإيقاع بين الزعماء ، وبين الشعب بعضهم على بعض ، فقد حاول إقناع بعض العلماء لإصدار فتوى بمخالفة أعمال الملك للشرع ، وحاول تشويه سمعة حزب الاستقلال منبهاً زعماءه بأنهم جماعة من المتعلمين الناقمين العاطلين عن العمل ، ولا يمثلون إلا أنفسهم . وحاول أن يفسد بين العرب والبربر ، وأن يفسد بين السلفية والصوفية ، فقد حرص عبد الحفي الكتاني شيخ الطرق الصوفية للوقوف ضد حزب الاستقلال الذي لا يؤيد الصوفية ، ويعتد الملك من الذين يدعمون حزب الاستقلال ، وبذا أصبح الكتاني مناوئاً للملك ، وعمل على إصدار منشورات تتال من الأسرة الحاكمة ، وتحمل توقيع اسم حزب مستعار ، تارةً تحمل اسم حزب الله ، وتارةً حزب الإخوان المؤمنين ، وورغب في إصدار مرسوم يمنع فيه من الهتاف بالحرية والاستقلال فيما إذا رأى الملك أو ولي العهد .

حاول حزب الاستقلال التفاهم مع باريس مباشرةً متخطياً الجنرال

« جوان » نتيجة إجراءاته التعسفية ، وطريقة المكر والخذاع التي يتخذها ، وأسلوب الإيقاع الذي يسلكه ، فسافر وفدٌ من الحزب يتألف من : عمر بن عبد الجليل ، وعبد الكريم جلون ، وأحمد الحمياتي ، لشرح المواقف للمسؤولين وللرأي العام الفرنسي ، فلم يظهر الوفد بحاجته . ثم سافر أمين سر الحزب أحمد بلغريج ، فلم يصل إلى نتيجة ، ثم ذهب غلال الفاسي ، فاعتبر أنه لا أمل بالتفاهم مع أحدٍ من المغاربة منها كان مركزه بعد أن منع المقيم العام الجنرال « جوان » سلطات واسعة ، وأعطى صلاحيات خلع الملك إذا اقتضى الأمر ، فرجع غلال الفاسي إلى الرباط ، غير أنه قد رأى أن نشاطه محصور ، ولا بدّ من الانطلاق ، فسافر إلى القاهرة في جمادى الآخرة ١٣٦٦ هـ (أيار ١٩٤٧ م) ، والتقى هناك بالأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان قد لجأ إلى مصر ، وأسّس مكتب المغرب العربي ، واستلم محمد الخطابي رئاسته .

وقف الملك من المقيم العام الجنرال « جوان » موقفاً صلباً ، إذ كان يرفض توقيع مشروعات القوانين التي تُعرض عليه ، ويحيلها إلى لجائي وزارية لدراستها ، فكانت هذه اللجان تقترح مشروعات تغيير فكرة المقيم العام ، وتوافق رغبات الملك ، فيقرها . ورفض فكرة وزارة مشتركة من المغاربة والفرنسيين ، ومجلس للشورى مشترك ، بل رفض مبدأ اشتراك الفرنسيين أساساً في المجلس والوزارة ، وكاد الأمر يصل إلى القطيعة بين الطرفين ، بل إلى الانكسار .

زيارة فرنسا : خشيت فرنسا أن تقع الواقعة بين الملك وبين المقيم العام « جوان » ، وأن يسألك الشعب الملك ، وعندئذ يصعب رتق ما حرق ، لذا رأت أن تحامل الملك بعض المخالفة لتقريب الشقة بينها وبينه ، وربما يؤدي هذا التصرف وما تقوم به بعده من محاولة إيجاد هوية بين الملك وشعبه إلى إحصاع الملك وتأييده - على حسب رأيها - وكل من يعاندتها ويخرج عن إرادتها ، وحرصت الشعب بما يستحق . دعت فرنسا الملك لزيارتها ، فلبس

الدعوة، وسافر في ١٩ ذي الحجة ١٣٦٩هـ (١ تشرين الأول ١٩٥٠م).
ومعه الوزراء، والأعيان، وبعض القادة، وديوانه الخاص، وفي اليوم التالي
من أيام وصوله قدم مذكرة لرئيس الجمهورية طالب فيها بإلغاء معاهدة الحماية
التي فرضتها فرنسا على بلاده، ودرست الوزارة الفرنسية مذكرة الملك مع أنها
تعرضت لضغط شديد من السلطات الفرنسية في مراكش. بل ومن
السنوطين الفرنسيين هناك، ورات الوزارة أن عمل فرنسا أن تتابع الحماية مع
إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تقربها لجنة مغربية-
فرنسية.

وانتهت زيارة الملك لفرنسا، وقبل أن يغادر باريس أعطى رئيس
الجمهورية الفرنسي مذكرة ثانية أبدى فيها أسفه لإصرار الحكومة الفرنسية على
التمسك بمعاهدة الحماية، وتفضيلها مصالح السنوطين الفرنسيين على كل
مصلحة، بل على أهل مراكش جميعاً، وطالب مرة أخرى بمذكرته باستقلال
مراكش، ودعا فرنسا لعقد معاهدة على أساس هذا الاستقلال، ورجع من
غير أن يحقق شيئاً أو يظفر بحاجته.

وعندما عاد الملك أخذ تهاوى الجلاوي يعلن تأييده لفرنسا، ويستند
موقف الملك من مساهرة حزب الاستقلال ودعمه رغم أنه لا يمثل سوى فئة قليلة من
أهل المدن. ولكن أظهر الشعب تأييده للملك، وظهر هذا خاصة في
الاحتفالات التي أقيمت في البلاد بمناسبة ذكرى جلوس الملك على عرش
البلاد، وإن الأعضاء المتخفين في مجلس شورى المقيم قد تكلموا بالثناء على
الملك، وإن العضو محمد الأغرزي « قد ألقى كلمة أعلن فيها فشل نظام
الحماية، وطالب بالاستقلال، فيما كان من المقيم العام إلا أن أسكت الخطيب
محمد الأغرزي، ومنعه من متابعة الكلام، وطرده من القاعة، فخرج
غاضباً محتجاً، وخرج معه نضامناً وأحمد اليزيدي، و« محمد العراقي،
ثم خرج أكثر الأعضاء المتخفين، أما المعتنقون فهم من أنصار السلطة
الفرنسية، وما عتوا إلا هذه الصفة، وقد انطلق الذين خرجوا من القاعة إلى

قصر الملك، فاستقبلهم بحفاوة، واستمع منهم.

وعاد الفرنسيون إلى التهديد ثانية، وكان المقيم العام الفرنسي في رحلة
إلى أمريكا، فقبل أن يغادر مراكش مر على الملك، كمودع حسب الأعراف
السياسية، إلا أنه قدم له إنذاراً يطلب منه فيه:

- ١- طرد أعضاء ديوان الملك.
- ٢- طرد بعض كبار الموظفين.
- ٣- التخلي عن حزب الاستقلال، وعن تأييده ومساعدته.
- ٤- توقيع مشروعات المراسيم المحددة.

وأندره أنه في حالة رفضه لهذه البنود فما عليه إلا أن يتنازل عن العرش،
أو تخلعه فرنسا بالقوة، وتشرهه، وسافر المقيم العام، وعاد فوجد الملك على
حاله لا يتزعزع عنها أبداً، فحشد إنذاره، فلم يتغير شيء، واستمر الملك
على سياسته الأولى، غير أن القوات الفرنسية قد قامت بتهديد عملي، إذ
احتلت المدن الرئيسية، وحاصرت قصر الملك في تاريخ ٢٩ جمادى الأولى
١٣٧١هـ (٢٤ شباط ١٩٥٢م)، فاضطر الملك إلى عزل أعضاء ديوانه،
وعزل رئيس جامعة القرويين في مدينة فاس، وتوقيع بعض المراسيم التي سبق
أن رفض توقيعها، كما أصدر بياناً في اليوم التالي أعلن فيه أنه فوق الأحزاب،
وشجب أعمال العنف والانقسامات المخالفة للدين الذي يأمر بعدم الفرقة،
وأكد صداقته لفرنسا.

كانت جامعة الدول العربية قد بحثت في دورتها العادية أوضاع
المغرب، واستكثرت الأعمال التي تقوم بها فرنسا هناك. وكان مندوب جريدة
الأهرام المصرية زائراً لمدينة الرباط في تلك الأيام، فأعلن له الملك أنه راضٍ
لتنفيذ ما قام به مكرهاً، ونشرت الجريدة الخبر، فكان له أسوأ الأثر في نفوس
المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي أجمع.

وقامت بعض ردود الفعل الداخلية، لكن لم تكن على المستوى

المطلوب ، إذ احتفل حزب الاستقلال في طنجة في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ (٢٢ آذار ١٩٥٢ م) بمناسبة ذكرى تأسيس الجامعة العربية ، أو ما يُعرف خطأً بعدد جامعة الدول العربية ، فقام بمظاهرة ضخمة بهذه المناسبة ، ورفعت فيها أعلام الدول الإسلامية المستقلة ، وبعض الدول الآسيوية والإفريقية الأخرى ، إظهاراً لارتباطها بها .

قضية المغرب في الأمم المتحدة : خرجت قضايا المغرب عن إطارها المحلي ، وترددت أصداؤها في أكثر الدول الإسلامية ، وعرضت كتلة الدول الآسيوية - الإفريقية القضية على هيئة الأمم المتحدة أثناء اجتماعها في باريس ، غير أن الجمعية العمومية قرّرت تأجيل النظر فيها ، إذ أن الكتلة الآسيوية - الإفريقية ورغم كثرة عدد أصواتها في الهيئة إلا أن أثرها الحقيقي ضعيف ، والأثر الفعلي للدول الكبرى رغم قلة عدد أصواتها تسيباً . وأن الدول التي تسمى دول عدم الانحياز ليست في الواقع كذلك ، فإن أكثرها متحالفاً ومضطرباً للالتزام بما عليه عليه الدول المعظم المرتبطة بها سياسياً أو اقتصادياً أو مصلحة أو ...

أبو الحريف ، وجاءت ذكرى جلوس الملك محمد الخامس على عرش المغرب ، فاحتفل حزب الاستقلال بهذه المناسبة ، وشاركت وفود البلدان العربية ، وتكلّم بعضها . وفي المناسبة نفسها أعلن الملك في الرياض ضرورة إلغاء معاهدة الحماية ، وطالب الشعب بالهدوء ، وذكرهم أن المطالبة بتكون بالهدوء ، وتآل بالرضا .

وبدلت فرنسا المقيم العام ، وجاء المقيم الجديد « أغوستين غيوم » في ٢٨ ذي القعدة ١٣٧١ هـ (١٨ آب ١٩٥٢ م) .

وتجمعت الأحزاب الوطنية في ١٤ ربيع الثاني ١٣٧١ هـ (١١ كانون الثاني ١٩٥٢ م) ، وشكّلت جبهة وطنية واحدة وقدمت مذكرة إلى الملك ، هي المذكورة نفسها التي قدّمتها قبل ثمان سنوات في اليوم نفسه .

بدأت بعض الأمصار الإسلامية تتجاوب مع الأصداء التي تصل إليها من المغرب ، وتتفاعل معها ، إذ قدّمت الدول العربية احتجاجاً إلى هيئة الأمم المتحدة وإلى فرنسا على الأفعال التي تقوم بها فرنسا في المغرب ، وطالبت حكومة الأردن الولايات المتحدة بالتدخل في الأمر ، وقامت مظاعرات صاخبة في باكستان ولسان ضدّ فرنسا وجرائمها في المغرب ، واجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ (١٣ آذار ١٩٥٢ م) ، وقررت الاحتجاج على أعمال فرنسا ، وإثارة القضية في الأمم المتحدة ، ورفعت مذكرة احتجاج فعلاً من السعودية ، ومصر ، والأردن ، وسوريا ، غير أن الحكومة الفرنسية قد رفضت تلك المذكرة ورفقتها .

قوي موقف الملك بعد أن رأى ذلك التأيد في الداخل وفي الخارج ، فعث في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية أبد فيها المطالب الوطنية بالاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية ، فرفضت الحكومة الفرنسية المذكرة والمطالب الوطنية ، وتقدّمت بعروض جديدة ، غير أن الملك قد رفضها أيضاً ، وأصدر في أوائل رجب من عام ١٣٧١ هـ بياناً يبيّن فيه أوجه الخلاف بين الملك والشعب المغربي من جهة وبين السلطات الفرنسية من جهة ثانية .

قدّمت العراق مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة ، وطلبت فيها عرض قضية المغرب عليها ، وأبد العراق ثلاث عشرة دولة إسلامية ، وأقرّت اللجنة التوجيهية صفة الاستعجال للقضية ، وناقشت اللجنة السياسية موضوع المغرب ، ورفضت مشروعاً عربياً ، وأقرّت مشروعاً تقدّمت به دول أمريكا اللاتينية من المفهوم ، ووافقت عليه اللجنة العمومية بأكثرية حسنة وأربعين صوتاً .

انقراج الأزمة باشتدادها : أعلن حزب الاستقلال واتحاد النقابات في المغرب الإضراب العام تضامناً مع تونس التي أضربت بسبب مقتل « فرحات حسّاد » على أيدي السلطات الفرنسية ، فاستغلّ الفرنسيون هذه الفرصة بالإضرابات ، وقاموا بمذبحة في مدينة الدار البيضاء ذهب صحيتها أربعة

الآلاف مواطنين ، كما اعتقلوا زعماء حزب الاستقلال ورؤساء اتحاد نقابات المغرب ، وأعلنوا حلّ حزب الاستقلال ، وعطلوا الصحف العربية ، وقاموا بإجراءات تعسفية كثيرة ، ثم ألزمت الكثير من الوجوه والقادة على التوقيع على عريضة تطالب بخلع الملك لمعارضته الإصلاحات التي تحتاج إليها أجهزة الدولة والإدارات ، لأن ثقافته عصرية (علمانية) تخالف تعاليم الإسلام السمحة ، ولذا فهو لا يصلح أن يكون مرجعاً في الأمور الدينية ، ويجب خلعها ، وذلك في تاريخ ١٧ رمضان ١٣٧٢هـ (٣٠ أيار ١٩٥٣م) .

وعقد «تهامي الجللاوي» مؤتمراً في ٣ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (١٣ آب ١٩٥٣م) الهدف منه معاداة الملك ، وقد أعلن في هذا المؤتمر خلع الملك ، وكانت فرنسا قد قررت التخلّص من الملك بأية صورة من الصور ، وإنما أخذت تمهّد لذلك ، وتقوم بالمقدمات ، وفي التاسع من شهر ذي الحجة من عام ١٣٧٢هـ أي يوم الوقوف بعرفة قدّم المقيم العام الفرنسي «الموسين غيوم» وثيقة للملك تتضمن اختياره بين التنازل عن الملك أو التفرغ ، غير أن الملك قام بتعزيز الوثيقة ، وألقى بها ، وفي اليوم التالي صيحة عبد الأحمسي ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣م) جاءت قسوة من القوات الفرنسية ، واعتقلت الملك وأفراد عائلته ، ونقلتهم إلى المطار ، حيث أقلنهم طائرة إلى (أجاسيو) عاصمة جزيرة كورسيكا ، ثم بعدئذٍ حملوا إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي في شرق إفريقيا ، ونُصّب مكانه أحد أفراد أسرته وهو محمد بن عرفة .

تفانم الوضع ، ولم يعد هناك من حلّ يرضي أحد الطرفين إلا بتحقيق مبتغاه ، فإما أن يحصل المغاربة على الاستقلال ، وتراجع فرنسا عن موقفها ، وتتخلّى عن المغرب وتتسحب ، وإما أن تصرّ على موقفها ، وتتشبّث بالأمر ، وتفنتك بأكثرية السكان ، ويندو من أول الأمر أن الأحداث كانت تجري لصالح الموقف الأول ، إذ تضامر الشعب كلّهُ إلا قليلاً منه ، وهبّ لتأييد الملك ، وأبديّ لتسكّابه ، والعمل على إعادته ، وإمتاز المناهضون والعملاء عن

الصادقون بالعمل لبلدهم .

وانطلق المخلصون ولم يستمعوا إلى طلب بعض الزعماء بالهدوء خوفاً من موجة التهمة العارمة المرتقبة ، ولم يرجعوا إلى أحد ، ولم يعد أحدٌ يقبل بفكرة الحلّ السلمي والمفاوضة ، والعمل السياسي . وانقضّ الثائرون على عدوٍ كبير من المتعاونين مع فرنسا ، والموالين لها ، والذين ينادون بالتضامم معها ، فقتلوا

٣٣

وتجاوز الأمر منطقة الحماية الفرنسية ، ووصل إلى منطقة الريف حيث الحماية الإسبانية ، إذ اجتمعت القبائل ، وعقدت مؤتمراً في ١٦ جادى الأولى ١٣٧٣هـ (٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤م) حضره مندوب السامي الإسباني الجنرال «غارسيا» ، وقد أعلن الحاضرون تأييد الملك محمد الخامس ، واستنكار ما أقدمت عليه فرنسا من اعتقال ونفي لرمز بلاد المغرب .

وفي منطقة الحماية الفرنسية جرت محاولة لاغتيال محمد بن عرفة المنصّب من قبل الأعداء ، ولعددٍ من البارزين في تعاونهم مع السلطات الفرنسية ، وقاطع السكان البضائع الفرنسية تلقائياً ، وزادت الاضطرابات ، ونتيجةً للأعمال المعادية للفرنسيين كان لا بدّ من تخطيط وتنظيم ، وتدبر للموضوعات والمراقبة ، فنشأ عن ذلك جيش التحرير السري الذي استطاع أن يقوم ببعض الأعمال الناجحة في الإغارة على ثكنات الجيش الفرنسي ، وعزل بعض مؤسساتهم ، ومراكز الشرطة ، وتجاوز الأمر فوصل إلى بعض أفرادهم .

التراجع الفرنسي : أمام السيل الشعبي الجارف ، والتأييد الدولي ، واستنكار الأعمال الفرنسية ، والجرائم التي قمتها النفوس الكريمة ، كان لا بدّ من التراجع .

بدأ التراجع بتغيير المقيم الفرنسي العام ، إذ جاء «فرنسيس لاغوست» ، ولكن ذلك لم يجد شيئاً ، رغم كثرة التصريحات التي فيها شيء من محاولة إعطاء الاطمئنان للشعب ، وعادت الدول الإسلامية إلى عرض مشكلة

المغرب على الأمم المتحدة ، ولكن حزب الاستقلال أصراً على رفض أي حل
في ظل السلطان المنصب محمد بن عرفة .

تكررت فرنسا بالموضوع ، فترأت أن السلطان المنصب ليس إلا دمية
تحركها هي ، ولا يستطيع أن يتصرف في أي أمر حتى يرجع إليها إذ لا رأي له ،
فلا فائدة منه أبداً فمنصبه ودونه سواه ، ومن ناحية ثانية فهو مكروه من
الشعب ، بل يعدّه عدوه ما دام قد قبل المنصب مكان الذي يرغبه الشعب
ويؤيده ، وما دام الملك الشرعي قائماً لا داعي لوجود هذا ، ثم إنه مفروض
على الرعية فرضاً ، ومن قبل الأعداء ، وبعد هذا فهو من أسرة الملك
الشرعي ، لذا لا يمكن إقناع السكان باین عرفة أبداً .

الدول غير راضية عن تصرف فرنسا : الدول الإسلامية تضامناً مع
المغرب لرابط العقيدة ، فالمغرب جزء من ديار الإسلام ، ومصر إسلامي له
مكانته . دول المعسكر الشرقي منافسةً لدول المعسكر الغربي ، ومتاجرةً
بمحاربة الاستعمار ، وأنها مع الدول المستضعفة ، وقهيداً لمدّ جلوسها هناك
وبذر الأفكار الشيوعية ، الدول الاستعمارية خوفاً على مواقعها التي تثبتت بها ،
وإحدى هذه الدول فرنسا بالذات حيث تتوقع انتقال الحركات إلى البلدان
الإفريقية الأخرى ، وخاصةً المجاورة لمراكش ، والواقع أن تونس قد تحركت
المقاومة فيها ، وأرض الجزائر قد انتهت بالثورة ، وتصل إليها المساعدات من
الدول الإسلامية ، وإن كانت على نطاق ضيق ، ولا تزال من نوع الأسلحة
القديمة المنسقة من الجيوش إلا أنها صالحة لرجال الثورة ، وليس غريباً إن عم
البركان بلاد المغرب كلها أن ترفع راية الجهاد ، وتنطلق من مختلف أرجاء
الأمصار الإسلامية . ولكن يجب أن تأخذ دور الولايات المتحدة الأمريكية في
هذا الموضوع بالدرجة الأولى فهي سيده الدول الغربية ، ومعسكر شمالي
الأطلسي ، وأقوى دول العالم ، ولا شك فإن موقفها دوراً حاسماً في القضية .

في هذا الوقت كانت الولايات المتحدة تسمى جاهدة لتحل محل إنكلترا
وفرنسا وبقية الدول الغربية في مستعمراتها ، لتزداد قوة إلى قوتها ، ولتضعف

الدول الغربية أمامها ، فتبقى زعيمتها ، وتدور الدول في فلكها ، كما تدور
الدول الشيوعية في فلك روسيا ، فيصبح الحلف أكثر تماسكاً ما دام الذي
يسيره جهة واحدة ، وليست جهات متعددة ، والرأس فيه واحد ، وليس عدة
رؤوس ، وفي الوقت نفسه لا يضع أي شيء على المعسكر ، فما كان يأتي لهذه
الدول متفرقاً أصبح يأتي مجتمعاً ، وعوضاً من أن يصب في عدة مصبات يصب
في مكان واحد .

حلّت الولايات المتحدة الأمريكية محل حلفائها بعد انقلابات عسكرية
أو تغييرات اقتصادية ، وكلما كان النفوذ السابق أكثر رسوخاً كانت الصعوبة في
التغيير قائمة ، أما هنا فالوضع مختلف إذ لا نفوذ لأي دولة أجنبية في المغرب ،
والدولة ذات السيطرة هي فرنسا ، وبلاد المغرب شعباً وملكاً على خلاف كبير
معها ، وقنوات التفاهم مسدودة بين الطرفين ، بل فصمت وكسرت ، فالأمر
لا يحتاج إذن إلا إلى التفاهم مع ملك المغرب لاخذ مكان الصدارة أو حتى
الأفضلية بين الدول الأجنبية في المشروعات الاقتصادية ، والتفاهم السياسي ،
وتبادل الخبرات ، وما إلى ذلك من مصطلحات تستعمل في قاموس
الاستعمار ، وسيتم هذا دون تفاهم مسبق ما دام الخلاف قائماً بين سكان البلد
المستضعف وبين الدولة المسيطرة وذات النفوذ الاسمي ، وليس على الولايات
المتحدة سوى الوقوف بجانب المغرب ، والضغط على فرنسا لتغير من
سياستها ، وتتخذ الحكمة ، وتسحب من الميدان ، إذ يستحيل التفاهم ، ولا
داعي لإثارة الرأي العام العالمي ضد دول الحلف ، ولا لاستغلال الشيوعية
هذه الموضوعات لمحاربة معسكر الغرب .

ومارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطها ، وما كان على فرنسا إلا
أن تخضع ، وقد علقت المناقش أمامها ، فجيئش التحرير يغير على المواقع
الفرنسية في داخل المغرب ، والمستوطنون الفرنسيون يتعزّمون للخطر ،
وتخشون على أنفسهم ، وأعوانها لا يجرؤون على الظهور ، وصنيتها السلطان
لا رأي له ، وليس في الشعب من يرغب به سلطاناً ، والسيران تشتعل في

المناطق المجاورة للمغرب ، وتلقت حول الفرنسيين من كل ناحية توريد حرقهم ، والرأي العام يستكر تصرفاتها ، والشعبية تفضح مواقف المستعمرين استغلالاً وتصلحتها ، وفوق كل هذا يأتي الضغط الأمريكي عيناً قاسياً .

وصحت فرنسا للأمر ، واتصلت مع الملك محمد الخامس في مفاوضات ، ووقعت اتفاقية مغربية - فرنسية في (إكس لي سان) في شهر ذي الحجة ١٣٧٤هـ (آب ١٩٥٥م) حددت فيها كيفية عودته إلى بلاده ، ثم صدر تصريح مشترك من الملك ومن فرنسا في تاريخ ٢١ ربيع الأول ١٣٧٥هـ (٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) ، وهو ما عُرف بتصريح « سان كلو » ، واعتُرفت فيه فرنسا باستقلال مراكش ، وإقامة حكم ملكي دستوري فيها ، وفي غرة ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥م) حطت الطائرة في مطار (سلا) شمال الرباط نقل الملك محمد الخامس وعائلته ، وقد أُعيد إلى عرشه ، وحل الصنعة محمد بن عرفة إلى طنجة .

وبعد مدة سافر محمد الخامس مع وفد وزارتي إلى مدريد حيث وقع مع إسبانيا على تصريح يلغي الحماية الإسبانية على منطقة الريف ، وذلك في تاريخ ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان ١٩٥٦م) ، وبذلك توحدت الأقسام الرئيسية ، وإن بقيت جيوب إسبانية في بلاد المغرب مثل : طرفايا ، وإفني ، وسبنة ، ومليلة ، و... ، إضافة إلى الصحراء المغربية .

وفي ٢٢ ربيع الثاني ١٣٧٥هـ (٧ كانون الأول ١٩٥٥م) عُهد إلى مبارك البكاي - وهو من المستقلين - بتشكيل وزارة ائتلافية^(١) ، ضمت أربعة

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - مبارك البكاي : رئيساً للحكومة
 - ٢ - محمد الزغلامي : نائباً لرئيس الحكومة
 - ٣ - الحسن البوسي : وزيراً للداخلية
 - ٤ - عبد الملك فرح : وزيراً للصحة
- مستقل
مستقل
مستقل ، حتى ٢٤ رمضان ١٣٧٥هـ
مستقل

من المستقلين ، منهم رئيس الحكومة ، ونائبه ، ووزير الداخلية ، ووزير الصحة ، وبعد خمسة أشهر تحلَّ وزير الداخلية عن حقيبته ، كما ضمت تسعة من حزب الاستقلال ، ثم أُضيف إليهم أحمد بلقبرج وزيراً للخارجية ،

- ٥ - عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعدل
- ٦ - أحمد بن منصور : وزيراً للزراعة
- ٧ - أحمد البريني : وزيراً للصناعة والتجارة
- ٨ - محمد الدويري : وزيراً للاستغلال العمومية
- ٩ - محمد القاضي : وزيراً للتعليم
- ١٠ - عبد الله إبراهيم : وزيراً للأبناء والسباحة
- ١١ - المختار السوسي : وزيراً للأحياس
- ١٢ - إدريس الحمدي : وزيراً للدولة
- ١٣ - عبد الرحيم بوعهد : وزيراً للدولة
- ١٤ - عبد القادر بن جلون : وزيراً للثبالية
- ١٥ - الشهامي الوزاني : وزيراً للإنتاج الصناعي والمعادن
- ١٦ - محمد بن سوسعيب : وزيراً للشؤون التمهير والسكن
- ١٧ - أحمد بن سودة : وزيراً للشبنة والرياضة
- ١٨ - عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- ١٩ - وفي ١٢ جمادى الأولى ١٣٧٥هـ تحوَّل ليون بن زاكين وزيراً للتبريد والبرق والهاتف ، وهو يهودي .
- وفي ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ (٢٦ نيسان ١٩٥٦م) دخل الوزارة :
- ٢٠ - أحمد بلقبرج : وزيراً للخارجية ، وهو من حزب الاستقلال .
- ٢١ - أحمد رضا كنديرة : وزيراً للدولة ، ثم وزيراً للدفاع في ١٦ رمضان ١٣٧٥هـ .

فأصبحوا عشرة ، وخمسة من حزب الشورى والاستقلال ، وعضواً من حزب
الأحرار المستقلين ، وهو أحمد رضا كديرة ، هذا بالإضافة إلى أحد اليهود ،
وهو ليون بن زاكين وزير البرق والهيد والهاتف . وتسلم الوزراء مناصبهم ،
وحلوا محل المديرين الفرنسيين الذين كانوا الوزراء الفعليين في كل عهد
الحماية .

واستمرت المفاوضات بين الطرفين ، وانتهت بصودور بيان وثيقة
الاستقلال^(١) في تاريخ ٢٠ رجب ١٣٧٥هـ (٢ آذار ١٩٥٦ م) الذي أعلن
فيه إلغاء الحماية ، واستقلال المغرب ، ووحدة أراضيه .

أما في الداخل فإن حزب الاستقلال بدأ يهاجم الحكومة ، وبتعت كل
حصة لوزرائه ، ويدعو إلى تشكيل حكومة استقلالية غير أن رئيس الوزراء
مبارك البكاي رغم هذا كله لم يقدم استقالة حكومته حتى وقعت أحداث
مكتاس احتجاجاً على اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين الخمسة في ١٨ ربيع
الأول ١٣٧٦هـ (٢٢ تشرين الأول ١٩٥٦ م) ، لأن هؤلاء الجزائريين كانوا
ضيوفاً عند الملك ، لذا عدتها اعتداء على عرشه وعلى السيادة المغربية ، كما أن
الطائرة الفرنسية المقاتلة قد تصدت لطائرة تجارية ترفع العلم المغربي .

(١) طالت فرنسا تمثيل جميع القوى في وفد المفاوضات ، فتشكل الوفد على النحو الآتي :
محمد القزري (الصدر الأعظم) ، الهادي القري ، محمد الناصري ، ومفتون العزني (نفس
السلطان محمد الخامس) .

الجلالوني يانسا الليلي بن حيون ، ومفتون العزني (نفس ابن عرفة) .
محمد الزيودي ، عمر عبد الحليل ، عبد الرحيم بوععيد ، الهادي بن بركة ، محمد بوشة ،
محمد القديري ، ومفتون حرب الاستقلال .

مبارك البكاي ، محمد الزطاري ، الفاطمي بن سليمان ، أحمد بركاتش ، ومفتون السلطان
عبد الحميد الكتاني ، جواد الصقلي ، حماد المرالي ، ومفتون العلوي .
أوكوتورين ، كوس ، نوخير ، ومفتون المستوطنين الفرنسيين .

حاتك دعان ، ليون بن زاكين ، ومفتون اليهود .
ونتيجة المفاوضات وقعت وثيقة الكس ليسان .

أخذ الملك يسمي لإطلاق الزعماء المختطفين ، غير أن الحكومة الفرنسية
أصرّت على اعتقالهم ، واضطرّ الملك عندها لسحب سفيره من باريس .
وقدم مبارك البكاي استقالة حكومته في ٢٢ ربيع الأول (٣٠ تشرين
الأول ١٩٥٦ م) .

وكان في هذا العام ١٣٧٥هـ قد انتهت مشكلة الريف ، إذ ألغيت
الحماية الإسبانية ، وتوحد مع مراكش في ٦ شعبان ١٣٧٥هـ (٧ نيسان
١٩٥٦ م) ، وكذلك فقد استعادت المغرب في العام نفسه طنجة بعد أن كانت
تحت إدارة دولية منذ عام ١٣٤١هـ .

الاستقلال

حصلت المغرب على الاستقلال رغم محاولة فرنسا التمسك بنفوذها، غير أن التأييد العالمي، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية قد أزمها بالانسحاب، وجعلها توافق على الاستقلال مكرهة، وكان هذا في الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها مكان نفوذ حلفائها: فرنسا، وإنكلترا، لتجعلها تدور في فلكها مع بقية حلفائها من الدول الغربية، ليكون الحلف الأطلسي أكثر تماسكاً وترابطاً بقيام رأس واحد له، فإن ذلك أفضل من وجود عدة رؤوس قد تختلف فيها بينها، أو تتباين وجهات نظرها، وعندنا يدوشيء من التخلخل نسبياً.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ لتحقيق هذا الغرض إلى الضغط الاقتصادي أو إلى الانقلابات العسكرية إن تعدد الضغط الاقتصادي، وقد جاءت هنا مكان فرنسا تلقائياً، واستمر التعاون بين الدولتين، والتبادل الاقتصادي، وهذا ما حمى المغرب من قيام انقلابات عسكرية ليحل نفوذ محل نفوذ دولة أخرى، كما حدث في كثير من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، والتي كانت السيطرة فيها للنفوذ الإنكليزي أو الفرنسي أو البلجيكي أو الهولندي أو الإيطالي أو غيرها، ولذا عاشت المغرب في شبه استقرار لما سبق أن ذكرنا، واستطاعت أن تقوم ببعض المشروعات الإنمائية، وإذا كانت قد حدثت بعض المحاولات سواء أكانت ذاتية عملية أم ذات مصدر دفع خارجي، فإلها لم

تحصل على ما تريد لثبات الوضع واستقراره على دعائم قوية.

كانت المغرب لا تزال بحاجة إلى فرنسا، إذ تتلقى منها مساعدات لتغطية الميزانية، إضافة إلى أنها بحاجة إلى بعض البضائع الفرنسية، وفي الوقت نفسه فإن فرنسا سوقاً لعدد من المنتجات الزراعية المغربية، واستمر هذا مدة حتى غطت الولايات المتحدة ذلك، وحلت محل فرنسا، ومع ذلك بقيت العلاقات حسنة بين المغرب وفرنسا، والتبادل التجاري قائماً، ونتجته أفواج من العمال المغاربة للعمل في فرنسا. ولا تزال الثقافة الفرنسية واللغة لها مكانتها في المغرب كما لها أتصارها ومؤيدوها، ولا تبالي الولايات المتحدة بموضوع اللغة والثقافة، وإنما يهتمها العامل الاقتصادي، وتعدّه المفتاح الأساسي للتيار السياسي.

وفي ٢٤ ربيع الأول من عام ١٣٧٦هـ (٢٨ تشرين الأول ١٩٥٦ م) عُهد إلى مبارك البكاي بإعادة تأليف الوزارة^(١)، فشكّل وزارةً ائتلافيةً من:

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي:

- ١- مبارك البكاي : رئيساً للحكومة
 - ٢- محمد زغاري : وزيراً للدفاع
 - ٣- عبد الملك فرج : وزيراً للصحة
 - ٤- يون بن زاكين : وزيراً للتربية والبرق والهاتف
 - ٥- أحمد بلقريج : وزيراً للخارجية
 - ٦- عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعمل
 - ٧- إدريس المحمدي : وزيراً للدخالية
 - ٨- عمر عبد الحليل : وزيراً للزراعة
 - ٩- عبد الرحيم بوعبيد : وزيراً للاقتصاد الوطني
 - ١٠- محمد الدوروي : وزيراً للشؤون العمير والسكن
 - ١١- محمد الفاسي : وزيراً للشبيبة والرياضة
 - ١٢- عبد الله إبراهيم : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
 - ١٣- أحمد رضا كتميرة : وزيراً للسياحة والسباحة
 - ١٤- رشيد مولاي : وزيراً للوظيفة العمومية
- مستقل
مستقل
مستقل
يهودي
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الاستقلال
من حزب الأحرار المستقلين
من حزب الأحرار المستقلين

حزب الاستقلال ، حيث مُثل بثمانية أعضاء ، ومن حزب الأحرار المستقلين ، وقد مُثلوا بعضوين ، وأخذ المستقلون أربع مقابلات منها رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع التي أصرَّ السلطان على تسليمها لمستقل . ورفض حزب الشورى والاستقلال قبول الائتلاف ، إذ رأى أن المقابلات الوزارية التي أسندت إلى أعضائه لا تتناسب مع حجمه السياسي ، إضافة إلى الهجوم الذي شُنَّ عليه نتيجة آرائه حيث عارض حلَّ «كاديفا» الصهيونية عندما اقترح في ٢٣ ذي القعدة عام ١٣٧٥هـ (١ تموز ١٩٥٦م) ، ولكن هذا لم يكن لينفرد به حزب الشورى والاستقلال ، فقد كان في الحكومة وزيراً يهودي ، وهو ليون بن زاكين ، وزير البرق والبريد والهاتف ، وقد كان يتعامل مع اليهود في فلسطين كما أن عبد القادر بن جلون أحد وزراء حزب الاستقلال قد طالب بمشاركة اليهود في الحكم .

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٥٧م) جرى تمردٌ قام به عامل (قصر السوق) ، ومدَّ يده للقوات الفرنسية ، وكان محمد الخامس في زيارة رسمية لفرنسا ، وقد أناب عنه ولي عهده الحسن ، وكانت فرنسا تساعد هذا التمرد ، على أمل إبقاء قواتها في المغرب ؛ هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإنها تريد تهديد الملك لوقف تأييده للثورة الجزائرية . وعرض الحسن موضوع التمرد على مجلس الوزراء ، فاختلف المجلس في الوسيلة التي ستخدمونها للقضاء على التمرد ، وعندها قرر الحسن - نائب الملك - استعمال السلاح ، وأرسل القوة اللازمة ، فاعتصمت المدرعات الفرنسية القوة المغربية . وفي الوقت نفسه أرسل وفداً مؤلفاً من الوزير المستشار بمجلس التاج الحسن اليوسي مع أحد أعضاء المجلس ، وأعلن مرسومٌ بعزل العامل المتمرد « عدي ويهي » ، وتعيين ضابط مكانه . ووصلت القوات المغربية إلى مكان التمرد صباح ٢٣ رجب ١٣٧٦هـ (٢٢ شباط ١٩٥٧م) ، ودخلت دون أي مقاومة ، واعتذر العامل ، ومع ذلك فقد اعتقل ونُفي .

وفي ١٩ شوال ١٣٧٧هـ (٨ أيار ١٩٥٨م) أصدر الملك ميثاقاً ، وعد

فيه الشعب بإقامة مؤسسات دستورية ، وأنه سيتخلى عن إقامة المنظمات التي نقلت القبائل إذا ظهر عدم صلاحها ، وأنه سيبدأ بانتخابات للمجالس البلدية والقروية ، ثم سيعمل على تشكيل مجلس وطني جديد ، يضم بعض أعضاء المجالس البلدية والقروية المنتخبة ، والباقي يقوم الشعب بانتخابهم .

وفي ٢٣ شوال ١٣٧٧هـ (١٢ أيار ١٩٥٨م) كلف الملك أحمد بلقرج الأمين العام لحزب الاستقلال بتشكيل حكومة منسجمة بعدما قدم مبارك البكاي استقالة حكومته عندما قدم عمر عبد الحليل استقالته ووزراء حزب الاستقلال من الحكومة في الرسالة التي رفعها إلى الملك ، وفيها أيضاً انتقاد لرئيس الحكومة ، وعدم إمكانية وزراء الحزب العمل معه .

وإذا كانت هذه الوزارة^(١) بأكثريتها من حزب الاستقلال ، إذ شملت ثمانية من الحزب من أصل عشرة وزراء ، وقد كان الوزيران الأخران من المستقلين ، واختلف في وزير الداخلية مسعود الشيكري .

وعندما عين الملك المجلس الوطني الاستشاري لم يضم هذا المجلس

(١) شكّل أحمد بلقرج حكومته على النحو الآتي :

- ١- أحمد بلقرج : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للداخلية . من حزب الاستقلال .
- ٢- عبد الرحيم بوعيد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني . من حزب الاستقلال .
- ٣- عبد الكريم بن جلون : وزيراً للتعليم . من حزب الاستقلال .
- ٤- مسعود الشيكري : وزيراً للداخلية . مستقل .
- ٥- أحمد البريدي : وزيراً للدفاع . مستقل .
- ٦- محمد الدويري : وزيراً لشؤون التمديد والسكن . من حزب الاستقلال .
- ٧- عمر عبد الحليل : وزيراً للشية والرياضة . من حزب الاستقلال .
- ٨- محمد حواد : وزيراً للبرق والهاتف . من حزب الاستقلال .
- ٩- عبد الملك فرج : وزيراً للصحة . مستقل .
- ١٠- الشيكري بن العباس : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . مستقل .

سوى عشرة أعضاء من حزب الاستقلال ، وستة من حزب الشورى ، والاستقلال من أصل ستة وسبعين عضواً ، حيث كان الآخرون من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا يدل على أن الملك لم يقبل بوجود حزب واحد في البلاد ، هو حزب الاستقلال ، وهو ما كان يخطط له هذا الحزب . ولم يطل عهد هذه الوزارة التي أكثرتها من حزب الاستقلال ، إذ قدمت استقالتها بعد سبعة أشهر ونصف من تشكيلها ، وتشكلت وزارة جديدة ارتفع فيها عدد المستقلين إلى ما يقرب من عهده وزراء حزب الاستقلال ، هي وزارة عبد الله بن إبراهيم .

قامت مظاهرات عمالية ، وساهم فيها عمال الحكومة ، فتصدى رجال الشرطة لهذه المظاهرات في الرياض والدار البيضاء ، وحدثت فوضى ، وتوقف الإنتاج ، واستاء زعماء العمال الذين يؤيدون حزب الاستقلال على تصرف حكومتهم هذا التصرف غير الطبيعي في نظرهم ، لذا فقد تركوا مسؤولياتهم في لجان الحزب ، وكان عبد الله إبراهيم الناطق باسم الحركة العمالية وزيراً للأنباء والسياحة في وزارة مبارك البكائي الأولى ممثلاً لحزب الاستقلال ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد بلقريج وأخذ المهدي بن بركة عضو حزب الاستقلال البارز ، والمسؤول عن صحيفة الحزب يهاجم الأرستقراطية الفكرية ، ويقصد رئيس الحكومة أحمد بلقريج الأمين العام لحزب الاستقلال ، فما كان من رئيس الحكومة إلا أن أوعد إلى بعض رجال الحزب باحتلال مكاتب جريدة الحزب ، وإبعاد المهدي بن بركة عن توجيهها ، وأخذ الانتفاق في الحزب يظهر ، وحدثت صدامات في البداية بين أعضاء الحزب عن يوالي علال الفاسي ومن يؤيد عبد الله إبراهيم الذي احتجزته الشرطة ، أما المهدي بن بركة فقد ذهب خارج البلاد مسافراً إلى يوغسلافيا والصين .

حاول عبد الرحيم بوعبيد - نائب رئيس الحكومة ، وزير الاقتصاد الوطني - عضو حزب الاستقلال - التوسط ، فلم يفلح ، لذا تقدم استقالته من الحكومة .

وكلف الملك أن يتوسط علال الفاسي - رئيس الحزب - بصفته الحيادية والزعامية بين الطرفين ، فلم يفلح ، حيث اقترح أن يقوم رئيس الحكومة أحمد بلقريج بإدخال تعديل في حكومته حيث يتسلم :

عبد الله إبراهيم
مهدي بن بركة
إدريس المحمدي
وزيراً للداخلية .
وزيراً للتعليم
وزيراً للعدل .

وكان عبد الرحيم بوعبيد يصرّ على أن يكون إدريس المحمدي وزيراً للداخلية لمعرفته بشؤون القبائل ، وإتقانه للغة البربرية ، غير أن أحمد بلقريج رفض الحلول كلها ، وتمسك برأيه ، وسكت رئيس الحزب .

وإذا كان الانتفاق لم يحدث رسمياً في صفوف الحزب إلا أنه أصبح واضحاً ، وخرج عبد الله إبراهيم ، وأخذ يلقي المحاضرات ، ويقدم الندوات ضمن إطار حزب الاستقلال .

وكلف الملك بعدئذ عبد الله إبراهيم بتشكيل حكومة جديدة بصفته الشخصية لا بصفته السياسية على أنه عضو في حزب الاستقلال ، وهذا ما وسع الخلاف في صفوف الحزب ، لأنه من المقروض أن يرشح الحزب أحد أعضائه لتولي مهمة تشكيل الوزارة ، أما أن يختار الملك عضواً من الحزب ، ويكلفه بتشكيل الحكومة ، فهذا يعني أن الوزارة غير حزبية ، ولا علاقة للحزب بها ، أما عبد الله إبراهيم ومن معه من أعضاء فقد أصروا على تمسكهم بالصفة السياسية ، وبالصفة الحزبية بانتهاهم لحزب الاستقلال .

استعادة طرفاها : وفي هذه الأثناء قامت حركات في منطقة طرفاها التي لا تزال تحت السيطرة الإسبانية ، فسارت قطعاً من القوات المغربية لمساعدة الأهالي ، وضمت المنطقة إلى أرض الوطن الأم .

وفي ١٧ جمادى الآخرة ١٣٧٨ هـ (٢٨ كانون الأول ١٩٥٨ م) شكّل

عبد الله إبراهيم ووزارة جديدة^(١١) تضم أحد عشر وزيراً ، ستة منهم من حزب الاستقلال ، وخمسة من المستقلين .

وفي عهد هذه الحكومة صدر قانون الانتخابات في ٢٨ صفر ١٣٧٩هـ (١ أيلول ١٩٥٩) .

وكان الملك قد أعلن تأليف « مجلس خاص » يستشره في إصدار القوانين . وبعد تشكيل الحكومة بقليل قامت اضطرابات مسلحة ظهرت في بلاد الريف ، ثم امتدت إلى إقليم (تازة) ، ومنه وصلت إلى شمال مدينة (فاس) ، وانتشرت إلى نهر الملوية ، ولكن قُضي عليها .

وأخذ الجيش الفرنسي يتوسع من الجزائر في حدود المغرب ، وقد احتل عدداً من القرى ، وذلك بقصد الصدام مع القوات المغربية ، ومنع المغرب من مساعدة الثورة الجزائرية أولاً ، ثم احتلال الأرض المغربية وفرض الحياة عليها

(١١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - عبد الله إبراهيم : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية - من حزب الاستقلال
- ٢ - عبد الرحيم بوعبيد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للاقتصاد الوطني - من حزب الاستقلال
- ٣ - التهامي عيار : وزيراً للزراعة - من حزب الاستقلال
- ٤ - إدريس المحمدي : وزيراً للدخالية - مستقل
- ٥ - محمد جواد : وزيراً للدفاع - مستقل
- ٦ - عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للشؤون العميرية والسكن - من حزب الاستقلال
- ٧ - عبد الكريم بن جلون : وزيراً للشبيبة والرياضة - من حزب الاستقلال
- ٨ - محمد اللبوح : وزيراً للبريد والهاتف - مستقل وهو ضابط عسكري
- ٩ - يوسف بن عباس : وزيراً للصحة - مستقل
- ١٠ - المعطي بوعبيد : وزيراً للتشغيل والشؤون الاجتماعية - مستقل
- ١١ - محمد باحسي : وزيراً للتعدل - مستقل

من جديد ، وبذلك تحمط الثورة الجزائرية - حسب تقديرهم - . ولما كان ولي العهد هو رئيس الأركان العامة ، لذا فعليه يقع عبء المسؤولية ككاتب للملك ، وعبء المسؤولية كرئيس للأركان ، وكان الملك في سويسرا يتلقى العلاج ، لذا فقد سافر ولي العهد مع رئيس الوزراء إلى سويسرا لمقابلة الملك وشرح الموضوع له . فكلف ولي العهد بالتمهيد للقاء بين الملك المغربي والرئيس الفرنسي ديغول . وعاد الملك إلى المغرب ، وفرنسا تعمل على إجراء التفاوض النووية في الصحراء ، وقوات من الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإسبانيا لا تزال فوق الأرض المغربية . ومع هذا فالصراع على أشده بين جناحي حزب الاستقلال رغم مسؤوليته في السلطة ، إذ ينفرد بأكثر من نصف أعضاء الوزارة ، ويشن حملة على الجيش أيضاً ، ثم ضربت الزلازل مدينة أغادير في ٣ رمضان ١٣٧٩هـ (٢٩ شباط ١٩٦٠م) ، وفي ٢٤ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (١٩ أيار ١٩٦٠م) استدعى الملك رئيس الوزراء ، وأبلغه بانتهاء مدته في الوزارة ، وانتهاء مهمة حكومته .

وفي ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٩هـ (٢٤ أيار ١٩٦٠م) شكّل الملك محمد الخامس بنفسه الوزارة^(١٢) ، فكان رئيس الحكومة ، وكان ابنه ولي العهد

(١٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - الملك محمد الخامس : رئيساً للحكومة .
- ٢ - الولي الحسن ولي العهد : نائباً لرئيس الحكومة ، ووزيراً للدفاع .
- ٣ - عبد الحائق الطريس : وزيراً للتعدل .
- ٤ - مبارك الكافي : وزيراً للدخالية .
- ٥ - إدريس المحمدي : وزيراً للخارجية .
- ٦ - محمد الدويري : وزيراً للصناعة والتجارة .
- ٧ - عبد الكريم بن جلون : وزيراً للشبيبة والرياضة .
- ٨ - محمد الشرفاوي : وزيراً للبريد والهاتف .
- ٩ - يوسف بن عباس : وزيراً للصحة .

الحسن نائباً له ، وزيراً للدفاع ، وقد بقيت هذه الحكومة حتى توفي الملك في ١١ رمضان ١٣٨٠هـ (٢٦ شباط ١٩٦١م) .

وقد أشرفت هذه الحكومة على انتخابات للمجالس البلدية والقروية . وعملت على اتفاق مع فرنسا لسحب قواتها من أرض المغرب قبل نهاية عام ١٩٦٣م (منتصف شعبان ١٣٨٣هـ) ، كما توصلت إلى اتفاق مع إسبانيا لسحب قواتها من أرض المغرب .

وعملت على منع فرنسا من إجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى . وإيجاد مخرج للحرب في الجزائر ، كما حاولت أن تحتل المغرب مركزاً دولياً بالاتفاقات مع حكومات العالم الثانية ، وتبادل الزيارة .

وفي اليوم الذي كان يرفع العلم المغربي على مقر القيادة العامة للجيش الفرنسي سابقاً في الرباط توفي الملك محمد الخامس أثناء إجراء عملية جراحية في أنفه . وتولى مكانه ولد الأكبر ، ولي عهده الحسن الثاني .

الحسن الثاني (١)

تسلم الملك في ١٦ رمضان ١٣٨٠هـ (٣ آذار ١٩٦١م) أي بعد وفاة أبيه بخمسة أيام ، وشكل الوزارة (٢) برئاسة .

وفي ١٨ ذي الحجة عام ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١م) أعاد الملك تشكيل الوزارة (٣) من جديد برئاسة أيضاً ، وكان الملك محمد الخامس قد وعد

(١) الحسن الثاني : وُلد في الثاني من صفر عام ١٣٤٨هـ (٩ تموز ١٩٢٩م) . وسمي ولياً للعهد عام ١٣٧٧هـ أي بعد الاستقلال بعام ، وهو أكبر إخوته .

(٢) شكل الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للدفاع ، والزراعة .
- ٢ - الحاج محمد باحسي : أمين سر عام مجلس الوزراء .
- ٣ - مبارك البكائي : وزيراً للدخالية .
- ٤ - عبد الحائق الطريس : وزيراً للعدل .
- ٥ - إدريس الحمدي : وزيراً للخارجية .
- ٦ - محمد الفويري : وزيراً للاقتصاد الوطني ، والمالية .
- ٧ - عبد الكريم بن جلون : وزيراً للتعليم الوطني .
- ٨ - محمد الشرفاوي : وزيراً للتبريد والبرق والمخالف .
- ٩ - يوسف بن عباس : وزيراً للصحة الوطنية .
- ١٠ - عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
- ١١ - محمد بوستة : وزيراً للتوظيفة العمومية .

١٢ - إدريس السلاوي : للتجارة والصناعة ، والغادن ، والصناعات اليدوية ، والتجارة الخارجية .

١٣ - عبد الرحمن بن عبد العلي : وزيراً للاستقلال العامة .

١٤ - مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام والسياحة .

وأعضاء الوزارة هم أعضاء الوزارة السابقة أنفسهم إذ لم يدخل الوزارة سوى إدريس السلاوي ، ولم يتركها سوى حسن الزموري .

(٣) كان تشكيل الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - الملك الحسن الثاني : رئيساً للحكومة ، ووزيراً للخارجية .

١٠ - عبد الكريم الخطيب : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية . من حزب الحركة الشعبية .

١١ - محمد بوستة : وزيراً للتوظيفة العمومية . من حزب الاستقلال .

١٢ - حسن الزموري : وزيراً للزراعة . مستقل .

١٣ - عبد الرحمن بن عبد العلي - وزيراً للتصنيع والسكن . مستقل .

١٤ - مولاي أحمد العلوي : وزيراً للأبناء والسياحة . مستقل .

٢ - قال ولد عمر : وزير دولة مكلف بالشؤون التونسية والصحراء الغربية .

٣ - حلال القاضي : وزير دولة مكلف بالشؤون الإسلامية .

٤ - محمد حسن الورابي : وزير دولة .

٥ - محمد رشيد مولين : وزير دولة مكلف بشؤون التعليم الوطني .

٦ - عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية .

٧ - أحمد رضا كديرة : وزيراً للداخلية ، والزراعة .

٨ - محمد بوستة : وزيراً للعدل .

٩ - محمد الدويري : وزيراً للتجارة الوطنية والمالية .

١٠ - محجوب أحرصان : وزيراً للدفاع الوطني .

١١ - عبد الكريم بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .

١٢ - محمد بن هببة : وزيراً للأشغال العامة .

١٣ - مولاي أحمد العلوي : وزيراً للإعلام ، والسياحة ، والضيافة .

١٤ - أحمد الجندي : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والمعادن ، والصناعات اليدوية ، والصناعة الخارجية .

١٥ - يوسف بن عباس : وزيراً للصحة العمومية .

١٦ - محمد بن عبد السلام القاضي : وزيراً للتربية والثقافة والفنون .

وتربط وزارة الوظيفة العمومية مباشرة مع رئيس الوزراء ، وتوضع تحت إشراف أمين سر عام الحكومة .

وفي ٢٢ ذي الحجة ١٣٨٠هـ عُيِّن محمد العربي العلامي أمين سر دولة للشؤون الخارجية .

وفي ١ محرم ١٣٨٠هـ أُضيفت حفية وزارة التعليم الوطنية إلى يوسف بن عباس ، وتترك محمد رشيد مولين الوزارة .

وفي ٢٢ رجب ١٣٨٠هـ أُبقيت عدمة محمد العربي العلامي من أمانة سر الدولة للشؤون الخارجية .

وفي ١٨ ربيع الثاني ١٣٨٢هـ (١٨ أيلول ١٩٦٢ م) جرى تعديل وزارتي حيث :

ترك أحمد الجندي وزارة التجارة ، والصناعة ، والمعادن ، وأسندت هذه الوزارة إلى محمد بن هببة الذي ترك وزارة الأشغال العامة حيث عُيِّن لها إبراهيم السلاوي .

وعُيِّن أحمد عثمان أمين سر للدولة للتجارة والمعادن .

ومغفل شرفلاري أمين سر للدولة للشؤون الداخلية .

وفي ١٨ جمادى الأولى ١٣٨٢هـ (١٨ تشرين الأول ١٩٦٢ م) جرى تعديل وزارتي أيضاً ، إذ

ترك يوسف بن عباس وزارة الصحة الوطنية ، وأسندت إليه وزارة التعليم الوطني . وأسند إلى

باصدار دستور ، غير أنه توفي قبل انتهاء الموعد الذي ضربه ، فلما تولى الأمر الملك الحسن الثاني ، نَقَد ما كان وعد به والده ، فأصدر دستوراً (١) ، ثم أصدر مرسوماً ملكياً يرخّص خمسة أحزابٍ بالمشاركة بالاستفتاء ، وهي :

الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والأحرار المستقلون ، والحركة الشعبية ، والدستور الديمقراطي . وقد أُرِخ المرسوم في ٢٢ جمادى الآخرة

١٣٨٢ (١٩ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) ، وجرى الاستفتاء في ١١ رجب

١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢ م) ، وجرى الانتخابات في مطلع عام

١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣ م) ، واجتمع المجلس النيابي لأول مرة في ٢ رجب

١٣٨٣هـ (١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ م) .

كان الاتحاد الوطني للقوى الشعبية قد قاطع الاستفتاء على الدستور ،

كما وقف موقف المعارضة من المجلس النيابي ، ونتيجة ذلك فقد حُلَّ المجلس

النيابي .

استعادة إفي : كانت إسبانيا تستعمر منطقة سيدي إفي منذ مدة

طويلة ، وتبلغ مساحة هذا الجيب سبعاً وأربعين كيلومتراً مربعاً . وفي ٢٣

ربيع الثاني ١٣٧٧هـ (١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ م) اندلع قتال بين قبائل أيت

باهرمان والقوات الإسبانية ، فساند جيش التحرير المغربي القبائل بناءً على

طلبها ، فهُزِم الإسبانيان ، واقترحوا في جمادى الآخرة ١٣٧٧هـ (١ كانون الثاني

١٩٥٨) مناقشة قضية سيدي إفي ، فوافقت المغرب ، وبقيت المناقشات أكثر

من ثلاث سنوات ونصف . وقد استطاعت المغرب استعادتها بموجب اتفاقية

بين الطرفين في ١٧ صفر ١٣٨١هـ (٣٠ تموز ١٩٦١ م) ، وقد أصبحت هذه

المنطقة جزءاً من إقليم سيدي إفي .

١ - عبد الكريم الخطيب وزارة الصحة الوطنية إحالة إلى وزارة الشؤون الإفريقية .

وفي ٢ جمادى الآخرة ١٣٨٢هـ (١ تشرين الثاني ١٩٦٢ م) جرى تعديل وزارتي آخر ، إذ

عُيِّن عبد الهادي بوطالب أمين سر دولة وكلف بوزارة الإعلام التي استقلت عن السياحة .

(١) تُعد بيان ١٨ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢ حزيران ١٩٦١ م) دستوراً مؤقتاً .

الاتفاقية سارية المفعول في ١٥ ربيع الثاني ١٣٨٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٩م) .

جلاء القوات الأجنبية : كانت لكل من فرنسا وإسبانيا بعض القطاعات العسكرية في أرض المغرب بعد إلغاء الحماية ، وبالمفاوضات السياسية فقد جلت هذه القوات في منتصف عام ١٣٨١هـ (أواخر عام ١٩٦١م) .

وكذلك فقد جلت القوات الأمريكية التي كان لها بعض القواعد البرية والبحرية قبل نهاية عام ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) . وذلك بناء على طلب المغرب .

وفي ٧ شعبان ١٣٨٢هـ (٣ كانون الثاني ١٩٦٣م) أعفي أعضاء حزب الاستقلال كلهم من الوزارة ، وأصبح الحزب في صفوف المعارضة .

وفي ٩ شعبان ١٣٨٢هـ (٥ كانون الثاني ١٩٦٣م) ، قام الملك الحسن الثاني بإعادة تشكيل الوزارة^(١) برئاسة :

(١) شكّل الحسن الثاني الوزارة برئاسة علي السحر الأبي :

- ١- الحسن الثاني : رئيساً للوزراء .
- ٢- أحمد بقرع : الممثل الشخصي للحسن الثاني .
- ٣- فال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء الغربية .
- ٤- عبد الكريم الخطيب : وزير دولة مكلف بالشؤون الإفريقية ، ووزيراً للصحة الوطنية .
- ٥- أحمد رضا كديرة : وزيراً للدخالية ، والزراعة .
- ٦- يوسف بن عباس : وزيراً للتعليم الوطني .
- ٧- إدريس ملاوي : وزيراً للثألة .
- ٨- أحمد باحسي : وزيراً للعدل .
- ٩- أحمد برفش : وزيراً للأوقاف ، ومكلفاً بالشؤون الإسلامية .
- ١٠- محجوب أحرشان : وزيراً للدفاع الوطني .
- ١١- عبد القادر بن جلون : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
- ١٢- خصوص بن سالم : وزيراً للأشغال العامة .
- ١٣- أحمد علوي : وزيراً للسياحة ، والأعمال اليدوية .

محاولة الانقلاب : في ٢٥ صفر ١٣٨٣هـ (١٧ تموز ١٩٦٣م) اكتشفت السلطة محاولة لتغيير نظام الحكم ، واتجهت الأنظار إلى حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، فجزت اعتقالات واسعة في صفوف الحزب ، وخاصة فرغ الدار البيضاء ، وحُكم على محمد البصري ، وعمير بن جلون بالإعدام ، وأجل التنفيذ ، فتلهم العفو الملكي في ١٢ ذي الحجة ١٣٨٤هـ (١٣ نيسان ١٩٦٥م) . ثم جزت محاولة لاغتيال الملك في مراكش ٥ جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ (٣ تشرين الأول ١٩٦٣م) ، واعتُقل الفقيه البصري في مدريد ، وأُنهت ليبيا أنها وراء العملية .

الخلاف مع الجزائر : أثناء فرض الحماية على بلاد المغرب أرسلت فرنسا قوة من أرض الجزائر التي تفرض حمايتها عليها منذ مدة طويلة تزيد على الثمانين سنة إلى موريتانيا لسط نفوذها عليها ، وقد مرّت هذه القوات عبر منطقة (تندوف) ، وعدت هذه المنطقة جزءاً من أرض الجزائر ، ولا توجد معالم طبيعية واضحة بين البلدين ، وسكان كلا البلدين مسلمون لا يختلف بعضهم عن بعض في شيء ، فالحدود اصطلاحية ، رُسمت حسب اتفاقات عندما

- ١٤- محمد بن هبة : وزيراً للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
 - ١٥- عبد الهادي بوطالب : أمين سر الدولة للإعلام ، والشباب والرياضة .
 - ١٦- محمد بن عبد السلام الغاسي : وزيراً للتربيد والبرق والهاتف .
- ملاحظة : وحولت صلاحيات وزير الاقتصاد الوطني بشكل مؤقت إلى رئيس المجلس . وفي ١٣ محرم ١٣٨٣هـ (٦ حزيران ١٩٦٣م) جرى تعديل وزارتي ، إذ أعفي خصوص بن سالم من حقيبة وزارة الأشغال العامة ، وحولت لملة سر الدولة للإعلام والشباب والرياضة إلى وزارة
- التم تعيين
- ١- أحمد حياطي : وزيراً للدخالية .
 - ٢- محمد بن هبة : وزيراً للأشغال العامة .
 - ٣- إدريس داغ : وزيراً للتجارة والصناعة والموارد المعدنية والتجارة البحرية .
 - ٤- عبد الهادي بوطالب : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة .

جُرئت الدولة الإسلامية ، ولكن أهل المغرب لم يعترفوا على أخذ هذا الجزء من بلدهم ، وضمه إلى الجزائر ، ولم يكن مجال لبعث ما دامت فرنسا تفرص حبايتها على كلا البلدين ، وعندما تشكلت حكومة للجزائر مؤقتة برئاسة عباس فرحات أثناء الثورة الجزائرية ، بُحث الموضوع ، ولم يكن مجال خلاص ، فلما استطلت المغرب قام قائد منطقة (تندوف) بالانضمام إلى المغرب من تلقاء نفسه ، فجاءت قوة جزائرية ، وعسكرت في المنطقة ، وأتى ذلك إلى وقوع خلاف بين الطرفين ، ووقعت بعض الأحداث على الحدود .

وفي شهر جمادى الأولى من عام ١٣٨٣ هـ (تشرين الأول ١٩٦٣ م) تقدمت قوة جزائرية إلى أرض المغرب ، وأبادت حاميتين مغربيتين في موقعي : حاسي البيضاء ، وحاسي تيمجوك ، وتوترت الأوضاع ، وزادها نازماً وقوف مصر إلى جانب أحد الطرفين المتنازعين ، وأرسلت قوات إلى محل النزاع ، وجررت بعض المعارك ، وهذا ما أدى إلى ترحيل المصريين عن المغرب ، حل حين كان يمكن الإصلاح بين الدولتين الشقيقتين بالوسائل السياسية والحكمة .

وبعد أن قبلت موريتانيا عضواً بالأمم المتحدة واعترفت المغرب بها ، وجرى لقاء بين الملك الحسن الثاني ، والرئيس الجزائري هواري بومدين ، والرئيس الموريتاني في (نواذيبو) في موريتانيا في شهر رجب ١٣٩٠ هـ (أيلول ١٩٧٠ م) ، تم توقيع معاهدة صداقة بين الدول الثلاثة ، والعمل على تخريب الصحراء المغربية .

الحالة الاستثنائية : أصدر الملك الحسن الثاني دستوراً للبلاد في ٢ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٣٠ حزيران ١٩٦٥ م) ، غير أن المظاهرات قد جعلت الملك يعطل الدستور ، ويحل المجلس النيابي ، ويضع السلطات كلها في يده في ٩ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ (٧ تموز ١٩٦٥ م) .

وفي جمادى الآخرة ١٣٨٥ هـ (تشرين الأول ١٩٦٥ م) اختطف المهدي بن بركة زعيم اتحاد القوى الشعبية في مقهى باريس ، ثم قُتل ،

وأذنت فرنسا أن هذا الاعتصاف كان لصالح اللواء محمد أوفقيبر الذي طلبت تسليمه لتفديمه للمحاكمة ، غير أن المغرب قد رفضت ذلك ، وأبكرت علاقاتها بالموضوع ، وتوترت العلاقة بين الدولتين ، وقطعت العلاقات السياسية ، ونتيجة ذلك فقد قطعت فرنسا عن المغرب المعونة التي كانت تقدمها لها ، وهذا ما جعل ملك المغرب يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية . غير أن فرنسا لم تلبث أن أعادت تلك المعونات التي كانت تقدمها للمغرب ، ولما لبث ثلاث سنوات على الانقطاع .

وفي ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٨٣ هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٦٣ م) عُهد إلى أحمد باحتبي بتشكيل وزارة جديدة^(١) .

(١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - أحمد باحتبي : رئيساً للوزارة .
- ٢ - فال ولد عمير : وزير دولة مكلف بالشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .
- ٣ - عبد الهادي بوطالب : وزير تحت تصرف رئيس الوزارة .
- ٤ - إدريس سلاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والمالية ، والزراعة .
- ٥ - أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .
- ٦ - عبد الرحمن الخطيب : وزير للداخلية .
- ٧ - أحمد رضا كديرة : وزير الشؤون الخارجية .
- ٨ - عبد القادر بن جلون : وزير العدل .
- ٩ - العربي شرابي : وزير الصحة العامة .
- ١٠ - محوي أحرصان : وزير الدفاع الوطني .
- ١١ - تهايم الوزاي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية .
- ١٢ - محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة .
- ١٣ - هادي أحمد برعش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية .
- ١٤ - أحمد بن تالي : سكرتير دولة لجان للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والصحراء البحرية .
- ١٥ - يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني .
- ١٦ - محمد بن عبد السلام القاضي : وزير البريد والبرق والمخلف .
- ١٧ - جنو شيكر : سكرتير دولة لجان للداخلية .

قضية الصحراء المغربية: وتُعرف أيضاً باسم الساقية الحمراء، ووادي الذهب، وهي منطقة واسعة تزيد مساحتها على 266,000 كيلومتر مربع، فهي بذلك تزيد على نصف مساحة المغرب، ويبلغ طول ساحلها على المحيط الأطلسي 1125 كيلومتر، وسواحلها غنية بالثروة السمكية، كما أن جوف أراضيها غني بالفوسفات والثروة المعدنية.

كان أول ظهور للأسيان والبرتغاليين على سواحل الصحراء المغربية في القرن التاسع الهجري قبل خروج المسلمين من الأندلس.

وبدأت الغارات الإسبانية على ذلك الجزء من المغرب عام 1782 هـ، وجاءت بعثة إيطالية استطلاعية عام 1786 هـ.

١٨ - مأمون الطاهري : سكرتير دولة ثان للهيئة .

١٩ - عبد الرحمن الكوكني : سكرتير دولة ثان للإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة .

ملاحظة : يكلف رئيس الوزراء بوزارة الشؤون الموريتانية والصحراء المغربية . وفي ٥ رجب

١٣٨٤ هـ (٩ تشرين الثاني ١٩٦٤ م) تم تعيين :

١ - محمد بن طيبي : وزيراً للأشغال العامة والواصلات .

٢ - أحمد بن نالي : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والمعادن .

وفي ١٣ جمادى الأولى ١٣٨٤ هـ (١٩ أيلول ١٩٦٤ م) تم تعيين :

١ - العربي سعويدي : سكرتير دولة ثان للتعليم الابتدائي .

٢ - عبد الله شورقي : سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية .

وفي ٩ شعبان ١٣٨٤ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٦٤ م) تم تعيين :

١ - بدر الدين السوسي : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والمعادن ، بدلاً من أحمد بن

نالي الذي أعفي من الخدمة منذ ٢٠ رجب ١٣٨٤ هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ م) .

وفي ٢٠ رجب ١٣٨٤ هـ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ م) تم تعيين عبد السلام بن عيسى سكرتير

ثان للدفاع الوطني ، وكلف بشؤون رجال المقاومة وقدماء عناصر جيش التحرير والمجاهدين

القدماء .

وفي ٤ رمضان ١٣٨٤ هـ (٧ كانون الثاني ١٩٦٥ م) تم تعيين : مولاي حسن بن إدريس

العلوي : وزيراً للشؤون الموريتانية والصحراء المغربية .

وفي ٢٨ شوال ١٣٨٤ هـ (١ أيار ١٩٦٥ م) تم تعيين هادي أحمد برغش : وزيراً للأوقاف

والشؤون الإسلامية .

١٨ - نور الدين : سكرتير دولة ثان للزراعة .

١٩ - مأمون الطاهري : سكرتير دولة ثان للهيئة .

٢٠ - عبد الرحمن الكوكني : سكرتير دولة ثان للإعلام ، والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .

ملاحظة : ترتبط خدمات الشباب والرياضة مع رئيس الوزراء .

- وفي ٢٩ ربيع الأول ١٣٨٤ هـ (١٧ آب ١٩٦٤ م) أعفي عبد القادر جلون من مهمة وزارة العدل .

- وفي ٧ ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ (١٥ آب ١٩٦٤ م) أعفي أحمد رضا كنديرة من مهمة وزارة الشؤون الخارجية .

- وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ (١٧ آب ١٩٦٤ م) تم تعيين أحمد طيبي من مهمة وزيراً للشؤون الخارجية .

- وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ (٢٠ آب ١٩٦٤ م) جرى تعديل وزارتي ، وأصبحت الوزارة على النحو الآتي :

١ - أحمد باحيتي : رئيساً للوزارة .

٢ - اللواء محمد أمزيان زهراني : وزيراً للدفاع الوطني .

٣ - عبد الهادي بوطالب : وزيراً للعدل .

٤ - محمد شرقاوي : وزير الشؤون الاقتصادية والثالثة .

٥ - أحمد علوي : وزير الإعلام والسياحة ، والفنون الجميلة ، والأعمال اليدوية .

٦ - اللواء محمد أوقفي : وزيراً للداخلية .

٧ - محمد بن هيمة : وزير الأشغال العامة .

٨ - عبد الرحمن الخطيب : وزيراً للشباب والرياضة .

٩ - العربي شرابي : وزير الصحة العامة .

١٠ - محجوب أحرصان : وزيراً للزراعة .

١١ - نيامي الوزاني : وزيراً للأشغال العامة والشؤون الإدارية .

١٢ - عبد الحفيظ بوطالب : سكرتير دولة ثان للداخلية .

١٣ - هادي أحمد برغش : وزير الأوقاف ، ومكلف بالشؤون الإسلامية .

١٤ - أحمد بن نالي : سكرتير دولة ثان للتجارة ، والصناعة ، والمعادن .

١٥ - يوسف بن عباس : وزير التعليم الوطني .

١٦ - جدو شيكو : وزيراً للتربية والرفق والمثقف .

١٧ - محمد طانيلي : سكرتير دولة ثان للتعليم الفني .

وجاء رجل إنكليزي يُدعى «ماكينزي» ، فأقام مركزاً تجارياً جنوب رأس (بوجدور) ، وذلك عام ١٢٩٠هـ .

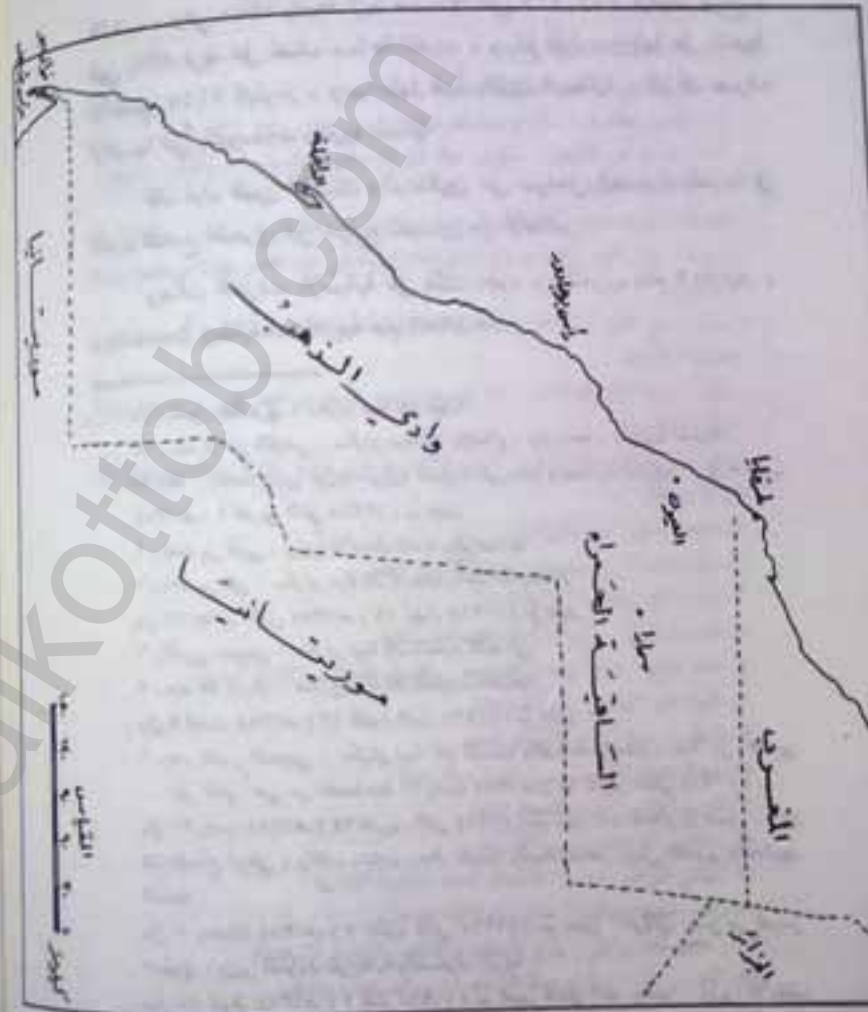
وفي عام ١٢٩٤هـ أعلنت الحكومة الإسبانية تشجيع الشركات الخاصة على احتلال شاطئ وادي الذهب ، وكانت أول هذه الشركات التي التحمت إلى تلك الناحية شركات الصيد البحري .

وفي عام ١٣٠٢هـ منحت الحكومة الإسبانية امتيازاً لاستغلال شواطئ الصحراء المغربية سياسياً وتجارياً إلى مؤسسة برأسها «إيميليو بونيلي» ، وبدأت المؤسسة نشاطها قبل مؤتمر برلين الذي ورع مناطق النفوذ في إفريقيا بين دول أوروبا ، ونزل «إيميليو بونيلي» في موقع على الشاطئ . عند خط العرض ٢٣ شمالاً ، وأقام ثلاثة مراكز تجارية بين رأس (بوجدور) والرأس الأبيض ، وأبرم اتفاقاً مع زعماء بعض القبائل هناك متخذاً لمؤسسته اسم «شركة المهتمين الإفريقية» . وقد لقيت هذه المؤسسة دعماً كبيراً من حكومة مدريد .

وحاولت إسبانيا إغراء ألمانيا للعمل معاً في استعمار هذه الشواطئ ، غير أن ألمانيا رفضت ذلك لأن هذه الشواطئ إنما هي ملك للمغرب ، فاتجهت إسبانيا بعدها إلى بلجيكا واقترحت عليها إقامة مركز تجاري على شواطئ وادي الذهب .

وجدت إسبانيا مقاومة من السكان ، واحتجاجاً من فرنسا وإنكلترا ، فكان رد الفعل أن صدر مرسوم في مدريد يقضي بوضع منطقة وادي الذهب من رأس (بوجدور) إلى الرأس الأبيض وبعمق مائة وخمسين كيلومتراً تحت سلطة الحاكم العسكري الإسباني لجزر الخالدات (كناريا) .

وفي ٣٠ ربيع الأول ١٣١٨هـ (٢٧ تموز ١٩٠٠م) جرى اتفاق بين إسبانيا وفرنسا يحدد مناطق نفوذ كل من الدولتين ، كما أتى ذلك إلى عقد معاهدتين بين الدولتين ، كانت أولاهما في ٢٤ رجب ١٣٢٢هـ (٣ تشرين الأول ١٩٠٤م) ، وثانيتهما في ١٨ ذي الحجة ١٣٣٠هـ (٢٧ تشرين الثاني



ولكن إسبانيا لم تبال بالموضوع

عرضت المغرب القضية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، والتي أصدرت قراراً عام ١٩٦٥ م (١٣٨٥ هـ) يؤكد القرار السابق . ثم أعادت المغرب الموضوع إلى لجنة تصفية الاستعمار في العام التالي ، وأخذت موريتانيا تطالب أيضاً بالصحراء ، أما لجنة تصفية الاستعمار فقد قرّرت استفتاء رفقت إسبانيا كل اقتراح ، لأهمية الصحراء بالنسبة لها ، لغناها ، ولوقعها بالنسبة إلى جزر كناريا [الخالدات] التي تنبع أيضاً إلى السيطرة الإسبانية .

أراد الملك الحسن الثاني حلّ الموضوع سياسياً ، فقام بزيارة إلى مدريد عام ١٣٩٠ هـ ، والتقى بالجنرال فرانكو ، وعرض عليه احتفاظ إسبانيا ببعض القواعد لها في الصحراء المغربية ، والمشاركة المغربية - الإسبانية في ثروة الصحراء ، ولكن ذلك لم يقد شيئاً ، حيث أصرت إسبانيا على موقفها ، إذ قرّرت في ٥ ذي الحجة ١٣٩٠ هـ (٣١ كانون الثاني ١٩٧١ م) تشكيل مجلس لمنثلي سكان الصحراء بإجراء انتخابات قبل منتصف عام ١٣٩٥ هـ . وتحرك جيش المغرب إلى جنوبي المغرب ليكون على مقربة من الحدود مع الصحراء ، وكان تحركه بقيادة أحمد الدليمي . وأعلنت موريتانيا أنها على استعداد للتعاون مع المغرب في إيجاد حلّ لقضية الصحراء .

كان الخلاف بين المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا يشجع إسبانيا على التثبيت بموقفها ، واجتمع وزراء خارجية كل من : المغرب ، والجزائر ، وموريتانيا في نواكشوط في ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ (أيار ١٩٧٣ م) للوصول إلى اتفاق حول الصحراء ، وأعلنوا موافقتهم على حق تقرير المصير .

طلب الملك الحسن الثاني ملك المغرب عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وأقرّت لجنة تصفية الاستعمار في ٢٧ ذي القعدة ١٣٩٤ هـ (١١ كانون الأول ١٩٧٤ م) عرض القضية على محكمة العدل الدولية ، وطلبت من إسبانيا إيقاف عملية الاستفتاء المزمع إجرائها ، حيث كانت إسبانيا قد

واحتلّ الإسبان رأس جوبي عام ١٣٣٤ هـ بمؤازرة الجيش الفرنسي ، كما اقتحموا مدينة (الكويرة) الكائنة في أقصى جنوب وادي الذهب عام ١٣٣٨ هـ ، ولكن لم يستطع الإسبان إخضاع القبائل في الصحراء المغربية حتى عام ١٣٥٣ هـ .

أخذ جيش التحرير المغربي يقوم بهجمات على المراكز الإسبانية منذ عام ١٣٧٧ هـ ، وفي ٢١ جمادى الأولى ١٣٧٧ هـ (١٣ كانون الأول ١٩٥٧ م) ، وخلال يومين متتاليين وقع هجوم على ثلاثة مراكز إسبانية في وادي الذهب ، ومركز في طرفايا ، وآخر في رأس (سوجادور) ، ومركز أيضاً في الساقية الحمراء ، وزلزل الوضع الإسباني في الصحراء المغربية ، غير أن ظهور نتائج الفوسفات في منطقة (بوكراع) في الساقية الحمراء قد جعل الإسبان يعملون على التثبيت بالصحراء .

وذكرنا أن المغرب دخلت جزءاً في الساقية الحمراء ، وهو إقليم طرفايا في رمضان ١٣٧٧ هـ (نيسان ١٩٥٨ م) .

بعد أن استرجعت المغرب (طرفايا) و (إلفي) أخذت تطالب بالصحراء المغربية ، وقد طرحت المشكلة على الأمم المتحدة في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٦٤ م) ، فأحالت القضية إلى لجنة تصفية الاستعمار التي اتخذت قراراً في ١٠ شعبان ١٣٨٤ هـ (١٤ كانون الأول ١٩٦٤ م) ، وقد جاء فيه :

- ١ - تبدي اللجنة أسفها لتأخر الدولة الإسبانية الحاكمة بتطبيق مبدأ تصفية الاستعمار ، وكذلك في تحرير هذه الأراضي [الساقية الحمراء ووادي الذهب] من السيطرة الإسبانية .
- ٢ - تترجو اللجنة بإلحاح الحكومة الإسبانية أن تطبق تمام التطبيق ، ودون قيد أو شرط مقتضيات التصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان أو الشعوب المستعمرة .

على حين أن الجزائر وموريتانيا قد وافقتا على استقلال الصحراء ،
وظهرت جبهة « بوليساريو » التي تدعّمها الجزائر ، وتدافع عن استقلال
الصحراء .

أجرت إسبانيا معادثات بين كل من المغرب وموريتانيا في مدريد ،
وأعلنت حكومة « خوان كارلوس » في ٨ ذي الحجة ١٣٩٥هـ (٢١ تشرين
الثاني ١٩٧٥م) أنها توافق على اقتسام الصحراء المغربية بين المغرب
وموريتانيا . ووافقت الأمم المتحدة على اتفاقية مدريد بين كل من موريتانيا
والمغرب بأغلبية ٤٨ صوتاً ضد ٣٢ صوتاً ، وامتناع ٥٢ عن التصويت .
وكذلك فإن منظمة الوحدة الإفريقية قد وافقت على إعطاء الصحراء حق
تقرير المصير .

وقّت المسيرة ، وضمت المغرب إليها الصحراء ، وانتهى الخلاف مع
موريتانيا ، وبقيت الجزائر لا تعترف بهذا الانضمام ، وتقوم جبهة البوليساريو
ببعض أعمال التخريب داخل الصحراء . ثم تسحب إلى الجزائر .

أعربت كل من الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو عن أملها في
إجراء استفتاء شعبي خلال ستة أشهر ، غير أن التفكير كان متجهاً إلى
حفظ الأمن أثناء عملية التصويت ، وضرورة انسحاب القوات المغربية من
أرض الصحراء .

وتعهدت الأمم المتحدة في شوال ١٤١١هـ (نيسان ١٩٩١م) بوضع
قوة لحفظ الأمن أثناء عملية الاستفتاء الشعبي الذي كان من المقرر أن
يجري قبل ثلاث سنوات .

واقّعت جبهة البوليساريو على دعم عملية وقف إطلاق النار في ذي
الحجة ١٤١١هـ (حزيران ١٩٩١م) وأنه سيكون محكماً في ٢٧ صفر
١٤١٢هـ (٦ أيلول ١٩٩١م) .

وقد وصل إلى المنطقة ألفان من قوات الأمم المتحدة ، واستلموا

أبلغت أمين سر الأمم المتحدة أنها تنوي إجراء استفتاء لتقرير المصير قبل
منتصف عام ١٩٧٥م (١٣٩٥هـ) ، وطلبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة
في ١٢ أيلول ١٩٧٤م أخذ رأي محكمة العدل الدولية : هل الصحراء المغربية
عندما استعمرتها إسبانيا كانت أرضاً لا مالك لها ، أو كانت أرضاً مملوكة ؟

رفضت المغرب هذه الإجراءات ، وأعلنت إسبانيا أن استقلال
الصحراء المغربية سيجد معارضة واسعة .

وعندما علمت المغرب عزم إسبانيا على اتخاذ مبادرة انفرادية بشأن
الصحراء بعث الملك الحسن الثاني في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ (٥
نحوز ١٩٧٤م) ، رسالة إلى الجنرال فرانكو يحذره من مغبة الأمر التي تريد أن
تقدم عليه الحكومة الإسبانية .

وفي ١١ شوال ١٣٩٥هـ (١٦ تشرين الأول ١٩٧٥م) أعلنت محكمة
العدل الدولية رأيها بأن الصحراء أرضاً مغربية . وفي ذلك اليوم نقل الملك
الحسن الثاني خطاباً أعلن فيه عزم المغرب على القيام بمسيرة شعبية إلى
الصحراء المغربية لتحريرها ، وأعلن أنه سيترك في هذه المسيرة ثلاثمائة
وخمسون ألفاً من التطوعين من مختلف مناطق المغرب .

وبعد ضمّ الصحراء المغربية بقيت جيوبٌ من أرض المغرب في الشمال
تتبع إسبانيا ، وهي :

١ - سبتة : وقد احتلها الإسبان منذ عام ٩٨٨هـ (١٥٨٠م) وتقدّر مساحة
ميناها بسبعة أميال مربعة ، وسكنها ما يزيد على المائة ألف .

٢ - مليلة : وتقدّر مساحة ميناها بخمسة أميال مربعة ، وسكنها ما يزيد على
المائة وثلاثين ألفاً .

٣ - الجزر المغربية في البحر المتوسط الواقعة بين سبتة ومليلة .

ويدعو أن مرحلة من الصمت تحيّم على المغرب عن هذه الجيوب في هذه
المرحلة .

مهامهم في مطلع عام ١٤١٢هـ (أب ١٩٩١م).

أفادت التقارير أن ثلاثين ألفاً من المغرب قد دخلوا الصحراء في مطلع شهر ربيع الأول ١٤١٢هـ (أواخر أيلول ١٩٩١م) بقية تغيير توجه السكان السياسي، كما أعيد أكثر من مائة وسبعين ألفاً من أهل الصحراء كانوا قد غادروا منطقتهم قبل خمسة عشر عاماً في سبيل المشاركة في عملية الاستفتاء.

في جمادى الأولى ١٤١٢هـ (تشرين الثاني ١٩٩١م) تم نشر مائتي جندي فقط لحفظ الأمن، ولم تسحب المغرب أحداً من جنودها، وقد كان من المقرر أن تسحب مائة وثلاثين ألفاً في ٧ ربيع الأول ١٤١٢هـ (١٥ أيلول ١٩٩١م). وهذا ما جعل الثقة تفقد في حفظ الأمن لإجراء الاستفتاء، كما أن هذه الثقة قد زعزعت أكثر عندما أعلنت الأمم المتحدة ضرورة إجراء تعديل قائمة الذين يحق لهم التصويت، وإضافة أربعين ألفاً آخرين لم يكونوا مسجلين في قائمة التعداد التي وضعت قبل سبعة عشر عاماً. وادعت جبهة البوليساريو أن الأمم المتحدة تعمل لصالح المغرب وظهر أن الاستفتاء سيؤجل.

وفي منتصف عام ١٤١٢هـ (أوائل عام ١٩٩٢م) جرى حرق لوقف إطلاق النار في الصحراء المغربية، وكل طرفيهم الآخر.

جرت محادثات غير مباشرة بين الطرفين في جنيف بسويسرا تحت رعاية الأمم المتحدة في أواخر عام ١٤١٢هـ (حزيران ١٩٩٢م)، ولكن لم تصل إلى نتيجة، وأعقبها بعد شهرين في نيويورك، وكانت كسابقتها. واستمر حرق وقف إطلاق النار، وعادت جبهة البوليساريو إلى التهديد.

حدّد أواخر عام ١٩٩٣م لإجراء الاستفتاء الشعبي، وجرت مفاوضات مباشرة بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو في مطلع عام ١٤١٤هـ (تموز ١٩٩٣م)، ولكن عملية الاستفتاء تأجلت عدة مرات، ثم أعلن أنه لا يمكن أن يتم قبل أوائل عام ١٩٩٦م.

وكان الملك الحسن الثالث قد أقام الوزارة القائمة، وشكّل وزارة جديدة^(١) برئاسته منذ ٩ صفر ١٣٨٥هـ (٨ حزيران ١٩٦٥م).

(١) شكّل الحسن الثالث الوزارة على النحو الآتي:

- ١ - الحسن الثالث - رئيساً للوزارة.
- ٢ - محمد زغاري - وزيراً للدولة.
- ٣ - مولاي حسن بن إدريس العلوي - وزيراً للشؤون الريفية والصحراء المغربية.
- ٤ - عبد الهادي بوطالب - وزيراً للعمل.
- ٥ - أحمد طيبي بن هيمة - وزيراً للشؤون الخارجية.
- ٦ - محمد شرفاوي - وزيراً للتطوير.
- ٧ - اللواء محمد أمزيان زهراوي - وزيراً للدفاع الوطني.
- ٨ - اللواء محمد لوفيفر - وزيراً للشؤون الداخلية.
- ٩ - هادي محمد باحني - وزيراً للشؤون الخارجية.
- ١٠ - محمد بن هيمة - وزيراً للتعليم الوطني، والقانون الجميلة، والشباب والرياضة.
- ١١ - مأمون الطاعري - وزيراً للمالية.
- ١٢ - محيي أحرسان - وزيراً للتطوير الزراعي.
- ١٣ - محمد الغزالي - وزيراً للصناعة والموارد المعدنية، والسياحة.
- ١٤ - أحمد الاسكي - وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.
- ١٥ - عبد الحميد زاسوري - وزيراً للتجارة.
- ١٦ - العربي شرايبي - وزيراً للصحة العامة.
- ١٧ - هادي أحمد يرغش - وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ١٨ - جدو شيكر - وزير البريد والبرق والهاتف.
- ١٩ - عبد الحفيظ بوطالب - وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
- ٢٠ - أحمد محمد بن جلون - وزير الإعلام.
- ٢١ - عبد الله شورقي - سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية.
- ٢٢ - بدر الدين سوسي - سكرتير دولة ثان للشؤون الإدارية.
- ٢٣ - هادي محمد باحني - سكرتير عام للحكومة إضافة إلى وزارة الشؤون الإدارية.
- ٢٤ - محمد الغزالي - وزيراً للصناعة والموارد المعدنية إضافة إلى مهامه كمدير عام لكتب التوسلات.
- ٢٥ - ١٢ ربيع الأول ١٣٨٥هـ (١٠ تموز ١٩٦٥م) أُنشئت خدمة محمد الغزالي من وزارة الصناعة والموارد المعدنية، وتم تعيين محمد بن سليمان - وزيراً للصناعة والموارد المعدنية.

عبد الحميد زاسوري : وزيراً للتجارة والصناعات اليدوية
 حسين هباب : وزيراً للسياحة
 عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة مكلف بشؤون رجال الطلوع ، ورجال جيش التحرير
 والتجارين القدماء
 وفي ١٠ رمضان ١٣٨٥ هـ (١ كانون الثاني ١٩٦٦ م) تم تعيين :
 محمد بن العاصم : سكرتير دولة ثان للدفاعية
 ناصر القاضي : سكرتير دولة ثان للتعليم الوطني ، والفنون الجميلة ، والشباب والرياضة
 وفي ٤ ذي القعدة ١٣٨٥ هـ (٢٣ شباط ١٩٦٦ م) تم تعيين :
 مهدي بن بوشنة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة
 وفي الوقت نفسه أُنشئت خدمة محمد طيبي بن هبيرة من وزارة الشؤون الخارجية ، وفي اليوم
 التالي أُعفي يحيى بن سليمان من وزارة الصناعة والموارد المعدنية
 وفي ٥ ذي القعدة ١٣٨٥ هـ (٢٤ شباط ١٩٦٦ م) أصبح :
 محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء ، ومكلف بوزارة التطوير
 محمد الشرقاوي : وزير الشؤون الخارجية
 أحمد العلوي : وزير الصناعة والموارد المعدنية
 وفي ١٢ محرم ١٣٨٦ هـ (٢ أيار ١٩٦٦ م) تم تعيين : محمد بوعرش : وزيراً للتطوير
 ومكلفاً بالتمهيط
 كما أُعفي في اليوم نفسه محمد زغاري : من وزارة التطوير
 وفي ٥ صفر ١٣٨٦ هـ (٢٥ أيار ١٩٦٦ م) تم تعيين :
 ١ - محمد طاهري : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية
 ٢ - محمد إيماني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 ٣ - طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 وفي ١٩ صفر ١٣٨٦ هـ (٨ حزيران ١٩٦٦ م) تم تعيين :
 محجوبي أحرسان : وزير دولة مكلف بالدفاع الوطني
 حدوشيكو : وزيراً للزراعة
 بدر الدين السنوسي : وزيراً للبريد والبرق والمطافئ
 وفي ١٩ رجب ١٣٨٦ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ م) تم تعيين :
 أحمد بن تاني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (١١ آذار ١٩٦٧ م) أُعفي من مناصبه الحكومية حينها كل
 من
 محمد زغاري : نائب رئيس مجلس الوزراء

عبد الشرقاوي : وزير الشؤون الخارجية
 محمد بوعرش : وزير التطوير والمكلف بالتنمية الوطنية والتمهيط
 محجوبي أحرسان : وزير الدولة المكلف بالدفاع
 حدوشيكو : وزير الزراعة
 عبد الحميد زاسوري : وزير التجارة والصناعات اليدوية
 طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 محمد إيماني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 محمد طاهري : سكرتير دولة ثان للتنمية الوطنية
 وفي ٣٠ ذي القعدة ١٣٨٦ هـ (١١ آذار ١٩٦٧ م) تم تعيين :
 محمد زغاري : وزيراً للزراعة ، ومكلفاً بالشؤون الاقتصادية
 محمد الشرقاوي : وزيراً للدفاع الوطني
 أحمد العراقي : وزيراً للشؤون الخارجية
 أحمد علوي : وزيراً للتجارة والصناعة والموارد المعدنية
 محمد إيماني : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 طيب زعمون : سكرتير دولة ثان عند رئيس مجلس الوزراء
 عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة
 وفي ٤ محرم ١٣٨٧ هـ (١٣ نيسان ١٩٦٧ م) تم تعيين :
 محمد بوشنة : سكرتير دولة ثان للشباب والرياضة عند وزير التعليم الوطني حين سكرتير
 دولة ثان للشباب والرياضة عند رئيس مجلس الوزراء (لم يُنقل من وزارة التعليم الوطني إلى
 رئاسة مجلس الوزراء) ، وفي التاريخ نفسه نُقلت خدمات الشباب والرياضة المرتبطة بوزارة
 التعليم الوطني إلى رئاسة مجلس الوزراء ، وأصبحت مرتبطة فيها .
 وفي ٢ صفر ١٣٨٧ هـ (١٢ أيار ١٩٦٧ م) أُعفي :
 أحمد العراقي : من وزارة الأشغال العامة والمواصلات ، وأُعفي في اليوم التالي كذلك :
 عبد الحفيظ بوطالب : من وزارة العدل والإعلام بالوكالة
 محمد بن هبيرة : من وزارة التعليم الوطني والفنون الجميلة
 وفي اليوم نفسه تم تعيين :
 علي بن جلون : وزيراً للعدل
 عبد الحفيظ بوطالب : وزيراً للتعليم الوطني والفنون الجميلة
 محمد بن هبيرة : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات

إلى محمد بن هيمة بتشكيل وزارة جديدة^(١) ، أي في اليوم الثاني من الغدال

(١) شكّل محمد بن هيمة الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - محمد بن هيمة - رئيساً للوزراء .
 - ٢ - عبد الهادي بوطالب : وزير التعليم الوطني والفنون الجميلة .
 - ٣ - مولاي حسن بن إبراهيم : وزير الشؤون الموريتانية ، والصحراء الغربية .
 - ٤ - علي بن جلون : وزير العدل .
 - ٥ - أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية .
 - ٦ - اللواء محمد أوفيق : وزير الداخلية .
 - ٧ - الحاج محمد باحسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام الحكومة .
 - ٨ - محمد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .
 - ٩ - مأمون طاهري : وزير المالية .
 - ١٠ - أحمد العراقي : وزير التجارة والصناعات اليدوية والموارد المعدنية .
 - ١١ - محمد برغش : وزير الزراعة ، ومكلف بالتمية الوطنية .
 - ١٢ - يحيى شفشواني : وزير الأشغال العامة والواصلات .
 - ١٣ - العربي شرابي : وزير الصحة العامة .
 - ١٤ - هادي أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
 - ١٥ - بندر الدين السوسي : وزير البريد والبرق والهاتف .
 - ١٦ - عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
 - ١٧ - أحمد السنوسي : وزير الإعلام .
 - ١٨ - حسن عابو : وزير السياحة .
 - ١٩ - عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء .
 - ٢٠ - أحمد بن نالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية .
 - ٢١ - محمد إيمان : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط .
 - ٢٢ - مهدي بوسنة : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .
 - ٢٣ - عبد الله شوربي : سكرتير دولة ثان للشؤون الخارجية .
 - ٢٤ - محمد بن العازم : سكرتير دولة ثان للداخلية .
 - ٢٥ - طيب زعموني : سكرتير دولة ثان للزراعة .
 - ٢٦ - عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة ثان للتجارة .
- وفي ٥ ربيع الثاني ١٣٨٧هـ (١٢ تموز ١٩٦٧م) تم تعيين محمد أمزيان زهراوي وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .
- وفي ١٨ شوال ١٣٨٧هـ (١٨ كانون الثاني ١٩٦٨م) أُعفي من منصبه كل من : يحيى شفشواني : وزير الأشغال العامة والواصلات

حسن عابو : وزير السياحة .

عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والشؤون الاجتماعية

عبد السلام بن عيسى : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء لشؤون المحاربين القدماء .

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

إبراهيم سلاوي : وزيراً للعدل .

عبد الحفيظ بوطالب : وزيراً للأشغال العامة والواصلات .

عبد السلام بن عيسى : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

بني الوالي : وزيراً للسياحة .

عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .

أحمد بن قيراني : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة والموارد المعدنية .

وفي ١١ صفر ١٣٨٨هـ (٩ أيار ١٩٦٨م) أُعفي من منصبه كل من :

عبد الوهاب العراقي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء

أحمد بن تقي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية

عبد إيمان : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط .

مهدي بن بوسنة : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

عبد إيمان : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط .

مهدي بن بوشنة : وزير عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشباب والرياضة .

وفي ٢١ ربيع الأول ١٣٨٨هـ (١٧ حزيران ١٩٦٨م) أُهبت خدمة كل من :

عبد الهادي بوطالب : وزير التعليم الوطني والفنون الجميلة

عبد حدو شيكر : وزير الدفاع الوطني .

عبد أمزيان زهراوي : وزير مكلف بالتنسيق بين قوات المملكة .

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

عبد الهادي بوطالب : وزير دولة .

اللواء محمد أمزيان زهراوي : وزير الدفاع الوطني .

عبد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي عبد الطيف فلاحي : وزير التعليم العالي .

لأسم زعموني : وزير التعليم الثانوي والصاعي .

وفي ١٣ ربيع الثاني ١٣٨٨هـ (٩ تموز ١٩٦٨م) تم تعيين :

عبد العباس مهري : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية .

وفي ١٩ جمادى الأولى ١٣٨٨هـ (١٣ آب ١٩٦٨م) أُهبت خدمة كل من :

أحمد عطوي : وزير الصناعات اليدوية ، والموارد المعدنية ، والتجارة .

عيسى الوزالي : وزير السياحة .

أحمد نيزالي : سكرتير دولة ثان للتجارة ، والموارد المعدنية ، والصناعات اليدوية
وفي الوقت نفسه تم تعيين :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية

جواد بن إبراهيم : وزير الصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية

وفي ٨ جمادى الآخرة ١٣٨٨ هـ (١ أيلول ١٩٦٨ م) تم تعيين :

عيسى قيس : سكرتير دولة ثان في وزارة الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة

وفي ٢٠ ذي القعدة ١٣٨٨ هـ (٧ شباط ١٩٦٩ م) أنهت خدمات

إبراهيم سلاوي : وزير العدل .

عبد الحفيظ بوطالب : وزير الأشغال العامة والمواسلات

محمد إلهامي : وزير مكلف بالشؤون الاقتصادية والتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

أحمد رضا كنديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط - عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل

محمد إلهامي : وزير الأشغال العامة والمواسلات

وفي ٢٣ محرم ١٣٨٩ هـ (١٠ نيسان ١٩٦٩ م) أنهت خدمات

عبد السلام بن عيسى : وزير العمل والشؤون الاجتماعية

مهدي بن بوستة : وزير الشباب والرياضة

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

مهدي بن بوستة : وزير العمل الترفيحي والتعليم التخصصي

عمر بوستة : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية

العربي الرميلى : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني

وفي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٨٩ هـ (٧ آب ١٩٦٩ م) أنهت خدمات :

أحمد رضا كنديرة : وزير دولة مكلف بالتخطيط

عبد الطيف فلاحي : وزير التعليم الثانوي والصناعي

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

أحمد رضا كنديرة : وزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي والصناعي والعالي

مصطفى فارس : سكرتير دولة مكلف بالتخطيط عند رئيس مجلس الوزراء

وفي ٢٦ رجب ١٣٨٩ هـ (٧ تشرين الأول ١٩٦٩ م) أنهت خدمات :

محمد بن هيمة : رئيس الوزراء - عبد الهادي بوطالب : وزير دولة

أحمد العراقي : وزير الشؤون الخارجية - أحمد برعش : وزير الزراعة والمكلف بالتنمية الوطنية

وفي الوقت نفسه تم تعيين :

الذي دار بين بعض البلدان العربية واليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين ،
وبعد هذه الحرب قامت مظاهرات صاعقة في المغرب تطالب بإقضاء اليهود
الذين لهم دور مرموق في المغرب عن مواقعهم - عل الأقل - .

بعد الحالة الاستثنائية التي فرضت على البلاد منذ عام ١٣٨٥ هـ ،
وكانت السلطات كلها بيد الملك ، دعا حزب الدستور الديمقراطي إلى تكتل
وطني ، وفي الوقت نفسه فإن الملك قد جمع هيئة حكومية من الرجال الذين
يحملون صفة وزير ليتحملوا أعباء الحكم ، وكان هذا التشكيل أمراً ملكياً (١) ،

أحمد العراقي : رئيس الوزراء

مولاي حسن بن إبراهيم : وزير دولة

محمد بن هيمة : وزير دولة مكلف بالزراعة

عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية

وفي ١٠ شعبان ١٣٨٩ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٩ م) أنهت خدمات :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالسياحة والصناعات اليدوية

العربي شرايبي : وزير الصحة العامة

جواد بن إبراهيم : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية . وفي

الوقت نفسه تم تعيين :

أحمد علوي : وزير دولة مكلف بالتنمية الوطنية ، والصناعات اليدوية

محمد جمعيدي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية

عبد الكريم الأزرق : وزير السياحة

(١) كان هذا التشكيل على النحو الآتي :

١ - إبراهيم سلاوي : المدير العام للمكتب الملكي

٢ - أحمد بلقرح : يمثل شخصي للملك الحسن الثاني

٣ - محمد معمري زروقي : وزير البيت الملكي

٤ - أحمد العراقي : رئيس الوزراء

٥ - مولاي حسن بن إبراهيم : وزير دولة

٦ - محمد بن هيمة : وزير دولة للزراعة

٧ - محمد الهادي مهري : وزير دولة للتجارة

٨ - أحمد علوي : وزير دولة للتنمية الوطنية

٩ - عبد الحفيظ بوطالب : وزير العدل

- ١٠ - عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .
 - ١١ - اللواء محمد أمزيان زهرابي : وزير الدفاع الوطني .
 - ١٢ - اللواء محمد أوفيق : وزير الداخلية ، والإسكان ، ومكلف بشؤون المحاربين القدماء .
 - ١٣ - محمد باحتي : وزير الشؤون الإدارية ، وأمين سر عام الحكومة .
 - ١٤ - مأمون طاهري : وزير التعليم الثانوي ، والقي ، والعالي .
 - ١٥ - أحمد برغش : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .
 - ١٦ - محمد حدو شيكر : وزير التعليم الابتدائي .
 - ١٧ - اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
 - ١٨ - بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
 - ١٩ - مهدي بوسنة : وزير العمل والعمال والتدريب .
 - ٢٠ - أحمد سنوسي : وزير الإعلام .
 - ٢١ - عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
 - ٢٢ - عبد الحميد بلصافي : وزير الصحة العامة .
 - ٢٣ - محمد عواد : وزير لشؤون الأمراء .
 - ٢٤ - أحمد بن سعوية : وزير البلاط الملكي .
 - ٢٥ - أحمد عبد بن جلون : وزير المكتب الملكي .
 - ٢٦ - مصطفى فارسي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء ومكلف بالتحفظ .
 - ٢٧ - العربي رملي : سكرتير دولة ثان للدفاع الوطني .
 - ٢٨ - محمد بلعالم : سكرتير دولة ثان للداخلية .
 - ٢٩ - عيسى القيسي : سكرتير دولة ثان للشؤون الإدارية .
 - ٣٠ - محمد علي بن شفيق : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي ، والتدريب .
- واستمرت الوزارة في مهمتها ، وإن كانت السلطة كلها بيد الملك ، فكانت التعيينات وإنهاء الخدمات :
- في ١٥ ذي الحجة ١٣٨٩ هـ (٢١ شاط ١٩٧٠ م) أهدت خدمة أحد رضا كبدية عن منصبه كوزير دولة مكلف بالتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي .
- وبعد حصة أيام (٢٠ ذي الحجة) تم تعيين محمد بن علي شفيق - سكرتير دولة للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي عند رئيس مجلس الوزراء .
- وفي ١٨ محرم ١٣٩٠ هـ (٢٥ آذار ١٩٧٥ م) أعفي رئيس مجلس الوزراء أحمد العراقي من تكليفه بالتعليم الثانوي ، والمهني والعالي .

١٣٩٠ هـ

- وفي اليوم نفسه أهدت خدمات كل من :
- مأمون طاهري - وزير التعليم الثانوي ، والقي ، والعالي .
- عبد الكريم الأزرق : وزير الثانية .
- اللواء إدريس بن عمر علامي : وزير البريد والبرق والهاتف .
- بدر الدين سنوسي : وزير الشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية .
- عبد الحميد كريم : وزير السياحة .
- محمد بن علي شفيق : سكرتير دولة ثان للتعليم الثانوي ، والمهني ، والعالي .
- وفي ٥ جمادى الآخرة ١٣٩٠ هـ (٧ آب ١٩٧٠ م) أعفي كل من :
- محمد بن هبة : وزير دولة مكلف بالزراعة .
- محمد إمامي : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
- وفي الوقت نفسه كُلف :
- أحمد العراقي : رئيس الوزراء بمهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
- واللواء محمد أوفيق : وزير الداخلية بوزارة الأشغال العامة والمواصلات .
- وبعد يومين فقط عاد الملك فأعفى :
- أحمد العراقي : رئيس الوزراء من مهمة الإشراف على وزارة الزراعة .
- واللواء محمد أوفيق : وزير الداخلية من وزارة الأشغال العامة والمواصلات .
- وفي الوقت نفسه عُيّن :
- أحمد لاسكي : وزيراً للزراعة .
- حسن الشامي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .
- وفي ١٧ رجب ١٣٩٠ هـ (١٧ أيلول ١٩٧٠ م) أعفي من منصبه كل من :
- عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل .
- مهدي بن بوشنة : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
- وتم تعيين :
- أحمد بوسنة : وزيراً للعمل .
- عبد الحفيظ بوطالب : وزير العمل والعمال والتدريب التخصصي .
- وفي ٣ شعبان ١٣٩٠ هـ (٣ تشرين الأول ١٩٧٠ م) أهدت خدمات :
- اللواء محمد أمزيان زهرابي : وزير الدفاع .
- محمد باحتي : وزير الشؤون الإدارية .
- وتم تعيين :
- اللواء محمد أمزيان زهرابي : وزير دولة .

وطرح على الاستفتاء عام ١٣٩٠ هـ مشروع دستوره .

حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك : ١٦ جمادى الأولى ١٣٩١ هـ .

(٩ تموز ١٩٧١ م) أقام الملك الحسن الثاني احتفالاً ضخماً بمناسبة بلوغه السن ٤٢ عاماً ، وبينما كان الملك والمدعوون على مأائدة الغداء اقتحم القصر جماعة من طلبة الكلية الحربية بقيادة اللواء محمد المذبوحي أكبر العسكريين في القصر ، ومدير الكلية عبايو .

كانت الكلية الحربية قد أعلنت عن إجراء مناورة بالذخيرة الحية ، وأنه سيشارك في هذه المناورة أكثر من ١٤٠٠ عسكريين بين ضابط وجندي ، وكانت هذه القوات مضطربة للمرور قرب قصر الصخيرات ، وعندما وصل طلبة الكلية إلى قرب القصر ، أعلن مدير الكلية عبايو أن الملك في خطر ، وعلينا إنفاذه ما دنا بالقرب منه ، فالتحم الطلاب القصر ، وكان الحرس الملكي متروع السلاح في ذلك اليوم ، ومع ذلك فقد حاولوا المقاومة ، فقتلوا ، وكذلك فقد قتل اللواء محمد المذبوحي خطأ ، قتلته العميد عبايو .

وكان كبار الضباط الذين اشتركوا في هذه الحركة الأبلوية : مصطفى ، وبوغرين ، وحمو ، والفنبري ، إضافة إلى كبير عسكري القصر اللواء محمد المذبوحي ، واللواء عبايو مدير الكلية العسكرية الملكية . وقد قتل أحد الجنود اللواء عبايو .

طسوق اللواء محمد أوفقير القصر بقواته ، فاضطر الشائرون إلى

محمد باحسي : وزير الدفاع الوطني ، مع بلكة سكرتير عام للحكومة .

أحمد عثمان : وزير الشؤون الإدارية .

وفي ١٢ شعبان ١٣٩٠ هـ (١٢ تشرين الأول ١٩٧٠ م) أبيت خذمة :

عبد الهادي بوطالب : وزير الشؤون الخارجية .

وتعين :

يوسف بن العباس التمزني : وزيراً للشؤون الخارجية .

وفي ٥ ربيع الأول ١٣٩١ هـ (٣٠ نيسان ١٩٧١ م) أبيت خذمة :

طيب زهون : سكرتير دولة ثان للزراعة .

الاستسلام ، ولكن بعد أن فشل الانفلايون قاموا باحتلال القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية ، ولكنهم اضطروا إلى الاستسلام أيضاً ، وقد تم إعدام أربعين ضابطاً من كبار الضباط في اليوم الثالث للحركة .

وكانت لسيا قد أسرعت واعترفت بحكومة الانفلايين وهذا ما أتى إلى قطع العلاقات السياسية بين الدولتين .

وأخذ الملك بعدها يعتمد على اللواء محمد أوفقير حيث ولأه قيادة فرقة المدرعات ، وعلى اللواء إدريس بن عمر حيث عينه مساعداً في تسيير القيادة لإركان الجيش الملكي .

وفي ١٤ جمادى الآخرة ١٣٩١ هـ (٦ آب ١٩٧١ م) كلف الملك الحسن الثاني وجهاً جديداً لتأليف الحكومة هو محمد كريم العمراني^(١) .

(١) شكّل محمد العمراني الوزارة على النحو الآتي :

١ - محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .

٢ - محمد باحسي : وزيراً للعدل ، وسكرتيراً عاماً للحكومة .

٣ - اللواء محمد أوفقير : وزيراً للدفاع الوطني .

٤ - أحمد بن بوشنة : وزيراً للداعلية .

٥ - عبد اللطيف فلاحي : وزيراً للشؤون الخارجية .

٦ - أحمد العصري : وزيراً للتقانة ، والتعليم العالي والثانوي .

٧ - أحمد يرغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

٨ - اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف .

٩ - أحمد ماجد بن جلون : وزيراً للشؤون الإدارية .

١٠ - معطي جويو : وزيراً للزراعة .

١١ - محمد بنومي : وزيراً للأشغال العامة والمواصلات .

١٢ - عبد المجيد بلهاسي : وزيراً للصحة العامة .

١٣ - أرسلان الجدهدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .

١٤ - عبد القادر صحراوي : وزيراً للإعلام .

١٥ - محمد بن علي شفيق : سكرتير دولة ثان للتقانة ، والتعليم العالي ، والثانوي ، والتدريب التخصصي .

وفي ٦ محرم ١٣٩٢هـ (٢ شباط ١٩٧٢م) أعلن الحسن الثاني دستوراً جديداً ، وطرحه للاستفتاء في ١٨ محرم ١٣٩٢هـ (٣ آذار ١٩٧٢م) ، فحصل على تأييد ٩٨,٧٥٪ ، غير أن الاستفتاء لا يدل على حقيقة ، حيث ليس هو إلا مذبذبة براءة لكسب الصفة الشرعية ، وقد شجبت المعارضة هذا الدستور ، وكانت تمثل المعارضة في حزب الاستقلال ، واتحاد القوى الشعبية ، والحزب الشيوعي .

وفي ٢٨ صفر ١٣٩٢هـ (١٢ نيسان ١٩٧٢م) أعاد محمد كريم العمراني تشكيل الحكومة^(١) .

وفي ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩١هـ (١١ آب ١٩٧١م) تم تعيين :

- محمد الدرعي : سكرتير دولة ثان للبلدية
- عبد العزيز بن جلون : سكرتير دولة ثان للتجارة والصناعة ، والوارد المعدنية ، والبحرية
- عبد الكامل زحراحي : سكرتير دولة ثان للسياحة
- وكلّف رئيس الوزراء بالإشراف على التخطيط ، والشؤون الاقتصادية ، والسياحة
- وكلّف وزير الداخلية بالإشراف على الإسكان ، والصناعات اليدوية ،
- وكلّف وزير الدفاع الوطني بشؤون المحاربين القدماء
- وكلّف وزير الزراعة بالتنمية الوطنية

وفي ١٤ رجب ١٣٩١هـ (٤ أيلول ١٩٧١م) تم تعيين :

- مصطفى فارس : سكرتير دولة للبلدية
- (١) كان تشكيل الحكومة على النحو الآتي :
- ١ - محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء
- ٢ - محمد باحيني : نائباً لرئيس الوزراء ، وزيراً للدفاع ، سكرتيراً عاماً للحكومة
- ٣ - اللواء محمد أوفيق : وزيراً للدفاع الوطني ، القائد العام للقوات الحربية الملكية
- ٤ - محمد بن حمزة : وزيراً للداخلية
- ٥ - عبد اللطيف فلاحي : وزيراً للشؤون الخارجية
- ٦ - الخبيب القهري : وزيراً للتقانة ، والتعليم العالي والثانوي
- ٧ - أحمد برغش : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية
- ٨ - اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للتربية والثقافة والاعمال

المهجوم على الملك الحسن الثاني : سافر الملك إلى باريس بزيارة رسمية بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية في ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (٦ آب ١٩٧٢م) ، وكان سفره بحراً من طنجة ، وكان في وداعه اللواء محمد أوفيق ، وانتهت الزيارة ، ورجع إلى وطنه في ٧ رجب عام ١٣٩٢هـ (١٦ آب ١٩٧٢م) ، وفي طريق العودة حوّاً ، وفي سياء (تطوان) انقضت على طائرة الملك «البيونج» طائرت الفانتوم التي انطلقت من قاعدة (القنيطرة) بحجة حماية الطائرة الملكية ، وأطلقت قذائفها على «البيونج» ، وأفرغت ما

- ٩ - أحمد ماجد بن جلون : وزيراً للشؤون الإدارية
 - ١٠ - مصطفى جويو : وزيراً للزراعة
 - ١١ - عبد الرحمن الكوهن : وزيراً للسياحة
 - ١٢ - عبد الرحمن تيامي : وزيراً للصحة العامة
 - ١٣ - أرسلان الحديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة
 - ١٤ - عبد القادر صحراوي : وزيراً للإعلام
 - ١٥ - محمد حدوشكر : وزير التعليم الابتدائي
 - ١٦ - مصطفى فارس : وزير للبلدية
 - ١٧ - عبد العزيز بن جلون : وزير التجارة ، والصناعة ، والوارد المعدنية ، والتجارة البحرية
 - ١٨ - حسن زاسوي : وزير الإسكان والبيئة
 - ١٩ - محمد بن علي شقيق : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء
 - ٢٠ - عبد اللطيف إلهي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتطوير المناطق
 - ٢١ - عبد الله القاضي فهري : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية
 - ٢٢ - عبد الله غريب : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتنمية الوطنية
 - ٢٣ - عيسى قيسي : سكرتير دولة ثان للداخلية
- ويكلف رئيس مجلس الوزراء بالتخطيط ، وتطوير المناطق ، وتهيئة العناصر ، والشؤون الاقتصادية ، والتنمية الوطنية
- وفي ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٢هـ (٢٣ أيار ١٩٧٢م) أعفي عبد اللطيف فلاحي من وزارة الشؤون الخارجية ، وأسندت إلى أحمد طيبي بن حمزة

الحسن الثاني إلى أحمد عثمان بتشكيل حكومة جديدة^(١).

(١) شكل أحمد عثمان حكومته على النحو الآتي :

- ١- أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .
 - ٢- محمد باحسي : وزيراً للدولة .
 - ٣- بشير بن عباس تعرجي : وزيراً للعدل .
 - ٤- محمد طيبي بن هيمة : وزيراً للدخالية .
 - ٥- أحمد طيبي بن هيمة : وزيراً للشؤون الخارجية .
 - ٦- فصوص بن سالم : وزيراً للمالية .
 - ٧- محمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .
 - ٨- اللواء إدريس بن عمر غلامي : وزيراً للتربيد والبرق والمخالف .
 - ٩- أحمد محمد بن جلون : وزيراً للإسلام .
 - ١٠- حسن زاسوي : وزيراً للإسكان والبيئة .
 - ١١- محمد أرسلان الجديدي : وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشباب والرياضة .
 - ١٢- عبد الرحمن نهامي : وزيراً للصحة العامة .
 - ١٣- محمد مكّي الناصري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ، والثقافة .
 - ١٤- عبد الرحمن الكوهن : وزير السياحة .
 - ١٥- عباس القيسي : وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام للحكومة .
 - ١٦- عبد السلام براءة : وزير الزراعة .
 - ١٧- عبد القادر بن سليمان : وزير التجارة ، والصناعة ، والوارد المعدنية ، والتجارة البحرية .
 - ١٨- صلاح مزيلي : وزير الأشغال العامة والمواصلات .
 - ١٩- عبد اللطيف إمامي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتخطيط ، وتطوير المناطق ، وبنية الأحياء .
 - ٢٠- عبد الله غريبط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتنمية الوطنية .
 - ٢١- عبد الكريم حليم : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم العالي .
 - ٢٢- محمد بوعامور : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتعليم الثانوي والابتدائي .
 - ٢٣- منير بوكالي : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة .
- وفي ٩ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ (١١ أيار ١٩٧٣م) انتهت خلفت :
- محمد طيبي بن هيمة : وزير الداخلية .
- محمد حدو شيكر : وزير التعليم الوطني .

لديها من ذخيرة ، حتى نفذت من طائرة فوزي ، ومن طائرة بوخالدي ، أما اللواء كويبة^(٢) قائد الهجوم فقد اختل مدفع طائرته ، واضطر أن يلقي نفسه بالظلة ، وقُض عليه ، ورفضت الشرطة التي قبضت عليه أن تسلّمه للواء محمد أوفقيبر رغم إلحاحه الشديد . أما محمد أمقران فقد انتقل بطائرة عمودية إلى جبل طارق ، وألقت السلطات البريطانية هناك القبض عليه ، وحققت معه ، واعترفت أن قائد التمرد هو اللواء محمد أوفقيبر . واستطاع قائد الطائرة الملكية أن يصل إلى مطار (سلا - الرباط) سالمًا ، ولما رأى المتمردون أن الملك قد خرج من الطائرة سلبًا ، قاموا بالهجوم على المطار لمدة ساعة ، كما هاجموا القصر الملكي ، ولكن فشل تمردهم ، وقُض على قادتهم ، وقد انحر اللواء محمد أوفقيبر ، ورفض مقابلة الملك رغم استدعائه عدّة مرات . وسرت الشائعات أن طائرة الملك قد أصيبت إصابات خطيرة ، وأن الذي ألقاها بعد عناية الله استعمال الملك للمذبح الموجود في الطائرة ، وإعلانه للمطاردين أنه الميكانيكي ، وأخبرهم أن الملك قد خرج جروحاً خطيرة ، وهو مشغول بها ، وأن ملاحى الطائرة قتلا . والواقع أن الذخيرة قد نفذت ، ومدفع اللواء كويبة قد اختل ولم يعد صالحاً للرمي ، وهذا ما أوقف قذف الطائرة الملكية .

وجه الملك رسالة في ١٥ شعبان ١٣٩٢هـ (٢٣ أيلول ١٩٧٢م) إلى الأحزاب الأتية : حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، والدستور الديمقراطي ، والحركة الشعبية الديمقراطية في محاولات لتطويق الانحيازات اليسارية غير الوطنية .

وفي ١٤ شوال ١٣٩٢هـ (٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٢م) عهد الملك

(١) كان اللواء كويبة قد عُيّن قائداً لقاعدة الشرطة الجوية العسكرية قبل سفر الملك بدقائق بناء على إلحاح اللواء محمد أوفقيبر . وكان توقيع الملك على أمر التعيين أمر ما وقع قبل سفره . وظهر أن التخطيط لهذه العملية كان منذ يوم ٣ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (١٤ نون ١٩٧٢م) .

وقد ساهمت المغرب في الحرب الدائرة في المشرق الإسلامي بين بعض الدول العربية وبين اليهود الذين اغتصبوا فلسطين ، وقد أرسلت المغرب قطعاً من قواته المسلحة إلى الشام ، ورابطت في الجولان في سوريا ، وقاتلت في الحرب التي اندلعت يوم ١٠ رمضان ١٣٩٣ هـ (٥ تشرين الأول ١٩٧٣ م) ، وأهدت بطولات رائعة ، وطلبت مصر من المغرب إرسال بعض قطعاً عسكرية من قواتها لدعم الجبهة المصرية ، وقد وافقت المغرب على هذا الطلب غير أن اندلاع الحرب قد أوقف تحرك تلك القطعات إذ فات الأوان للإفادة منها وقد توقفت إطلاق النار بين الفريقين المتحاربين .

وفي ٢٧ شوال ١٣٩٧ هـ (١٠ تشرين الأول ١٩٧٧ م) قدم أحمد عثمان

- ٢٣ - محمد بلخياط - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية .
- ٢٤ - طيب بن شبح - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتخطيط وتنمية المناطق
- ٢٥ - إدريس بصري - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للداخلية .
- ٢٦ - محمد محجوب - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للإعلام
- ٢٧ - حسن لوقاش - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الإسلامية والأوقاف
- ٢٨ - موسى سعدي - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للتجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية
- وفي ٦ جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ (٢٧ أيار ١٩٧٤ م) تم تعيين :
- محمد طاهري جوطي - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشباب والرياضة
- وفي ٦ شعبان ١٣٩٤ هـ (٢٤ آب ١٩٧٤ م) عين :
- أحمد شرفاوي - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الخارجية
- وفي ٣ ذي الحجة ١٣٩٤ هـ (١٧ كانون الأول ١٩٧٤ م) أصيب إلى عهد السلام زينب الشؤون الصحراوية
- وفي ١ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ (١٣ آذار ١٩٧٥ م) أُنهت خدمات أحمد رمزي عن وزارة الصحة العمومية

- وفي الوقت نفسه عين :
- محمد حدو شيكر - وزيراً للداخلية .
 - ولد سيدي بابا - وزيراً للتعليم الوطني .
 - وفي ١٢ ربيع الثاني ١٣٩٣ هـ (١٤ أيار ١٩٧٣ م) أُنهت خدمة عباس القيسي - وزير الشؤون الإدارية ، وسكرتير عام الحكومة ، وعين مكانه محمد بن مخلف
 - وفي ٣ ربيع الثاني ١٣٩٤ هـ (٢٥ نيسان ١٩٧٤ م) جرى تعديل وزاري عام ، فكان على النحو الآتي :
 - ١ - أحمد عثمان : رئيساً للوزراء .
 - ٢ - محمد باحيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية
 - ٣ - أحمد العراقي : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية
 - ٤ - محمد طيب بن هيمة : وزير دولة مكلف بنهضة الإحصائين والتنسيق
 - ٥ - أحمد طيب بن هيمة : وزير دولة مكلف بالإعلام
 - ٦ - عباس القيسي : وزيراً للعدل
 - ٧ - محمد حدو شيكر : وزيراً للداخلية
 - ٨ - اللواء إدريس بن عمر علامي : وزيراً للبريد والبرق والهاتف
 - ٩ - عبد القادر بن سليمان : وزيراً للمالية
 - ١٠ - حسن زاسوري : وزيراً للتسليحة والإسكان والبيئة
 - ١١ - أحمد رمزي : وزيراً للصحة العامة
 - ١٢ - ولد سيدي بابا : وزيراً للشؤون الإسلامية والأوقاف
 - ١٣ - محمد بن مخلف : وزير الشؤون الإداري ، وسكرتير عام للحكومة
 - ١٤ - أحمد التازي : وزيراً للأشغال العامة والمراسلات
 - ١٥ - عبد الطيف فحسي : وزير التجارة ، والصناعة ، والموارد المعدنية ، والتجارة البحرية
 - ١٦ - صلاح مزول : وزير الزراعة
 - ١٧ - عبد الطيف بن جليل : وزيراً للتعليم العالي
 - ١٨ - محمد بوعامود : وزيراً للتعليم الثانوي والأبتدائي
 - ١٩ - محمد العربي الخطابي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
 - ٢٠ - عبد الله غريبط : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالصناعات اليدوية
 - ٢١ - عبد الكامل وحرامي - سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالمالية
 - ٢٢ - عبد السلام زينب : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة

وفي ٣٠ ربيع الثاني ١٣٩٩هـ (٢٩ آذار ١٩٧٩م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بتشكيل حكومة جديدة^(١).

استقالة حكومته إلى الملك الحسن الثاني ، فعهد إليه بتشكيل حكومة جديدة^(١).

- ٢٧ - عثمان سليمان : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون الاقتصادية
 - ٢٨ - عبد الرحمن بارود : سكرتير دولة للشؤون الخارجية
 - ٢٩ - سيد بلشير : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي
 - ٣٠ - عبد الحق نازي : سكرتير دولة لهيئة الإحصائين
- (١) تشكلت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل
- ٢ - محمد بوستا : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتضامن
- ٣ - محجوب أحرسان : وزير دولة مكلف بالبريد والاتصالات
- ٤ - محمد باحيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية
- ٥ - عبد الكامل رحامي : وزيراً للهالة
- ٦ - محمد أرسلان الحديدي : وزير التوظيف والتشغيل المهني
- ٧ - محمد البويري : وزيراً للتنمية الوطنية
- ٨ - إدريس بصري : وزيراً للداخلية
- ٩ - عبد الطيف غبسي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
- ١٠ - عبد الواحد بلقرير : وزيراً للإعلام
- ١١ - أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية
- ١٢ - عبد الله غرنيط : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية
- ١٣ - منصور بن علي : وزيراً للشؤون الإدارية
- ١٤ - محمد حدوشيكو : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي
- ١٥ - عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني وهيئة الإحصائين
- ١٦ - عبد الحفيظ القاهري : وزيراً للشباب والرياضة
- ١٧ - عباس القاسي : وزيراً للإسكان
- ١٨ - عبد الله غرنيط : وزيراً للشؤون الاجتماعية
- ١٩ - مهدي العنصر : وزيراً للتعليم
- ٢٠ - عبد الكامل رحامي : وزيراً للتجارة والصناعة
- ٢١ - ربحال ربحالي : وزيراً للصحة العامة
- ٢٢ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والوارد المعدنية
- ٢٣ - منصور بن علي : وزيراً للسياحة
- ٢٤ - طيب بن شبح : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتنظيم وتنمية المناطق
- ٢٥ - إدريس بصري : سكرتير دولة للداخلية
- ٢٦ - عبد السلام زينب : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة

- (١) شكل أحد عثمان حكومته على النحو الآتي :
- ١ - أحمد عثمان : رئيساً للوزراء
- ٢ - محمد بوستا : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية والتضامن
- ٣ - محجوب أحرسان : وزير دولة مكلف بالبريد والاتصالات
- ٤ - محمد باحيني : وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية
- ٥ - محمد طيبي بن هبة : وزير دولة مكلف بالشؤون الداخلية
- ٦ - معاطي بوعبيد : وزيراً للعدل
- ٧ - محمد البويري : وزيراً للتنمية الوطنية
- ٨ - عبد الطيف غبسي : وزيراً للهالة
- ٩ - مصطفى فارس : وزيراً للزراعة والتطوير الزراعي
- ١٠ - محمد العربي الخطاطي : وزيراً للإعلام
- ١١ - أحمد رمزي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية
- ١٢ - محمد بوعمود : وزيراً للعمل والتعليم الاختصاصي
- ١٣ - محمد بن بلخلف : وزيراً للشؤون الإدارية
- ١٤ - محمد حدوشيكو : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي
- ١٥ - عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني وهيئة الإحصائين
- ١٦ - عبد الحفيظ القاهري : وزيراً للشباب والرياضة
- ١٧ - عباس القاسي : وزيراً للإسكان
- ١٨ - عبد الله غرنيط : وزيراً للشؤون الاجتماعية
- ١٩ - مهدي العنصر : وزيراً للتعليم
- ٢٠ - عبد الكامل رحامي : وزيراً للتجارة والصناعة
- ٢١ - ربحال ربحالي : وزيراً للصحة العامة
- ٢٢ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والوارد المعدنية
- ٢٣ - منصور بن علي : وزيراً للسياحة
- ٢٤ - طيب بن شبح : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالتنظيم وتنمية المناطق
- ٢٥ - إدريس بصري : سكرتير دولة للداخلية
- ٢٦ - عبد السلام زينب : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلف بالشؤون العامة

وفي ٧ محرم ١٤٠٢هـ (٥ تشرين الثاني ١٩٨١م) عهد الملك الحسن الثاني إلى معاطي بوعبيد بإعادة تشكيل الوزارة (١).

الأقاليم

- ٢٥ - عبد الرحمن بادو : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء .
 - ٢٦ - سيد بلشير : سكرتير دولة للتعليم العالي والبحث العلمي .
 - ٢٧ - خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .
 - ٢٨ - عبد الحق نازي : سكرتير دولة للتثقيف الإداري .
- وفي ٩ ربيع الثاني ١٤٠٠هـ (٢٥ شباط ١٩٨٠م) أقيمت ختمة عند السلام زينب وزير السياحة وتعين أحمد علوي مكانه كوزير دولة مكلف بالسياحة .
- (١) شكّل معاطي بوعبيد الوزارة الثانية على النحو الآتي :
- ١ - معاطي بوعبيد : رئيساً للوزراء ، ووزيراً للعدل .
 - ٢ - محمد بوسنة : وزير دولة مكلف بالشؤون الخارجية .
 - ٣ - محجوب أحرصان : وزير دولة مكلف بالتضامن .
 - ٤ - محمد باحسي : وزير دولة .
 - ٥ - أحمد علوي : وزير دولة .
 - ٦ - محمد أرسلان الجديدي : وزيراً للتنمية الوطنية والتوظيف .
 - ٧ - محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتثقيف الإداري والمهني .
 - ٨ - إدريس البصري : وزيراً للداخلية .
 - ٩ - مصطفى بلعري علوي : وزيراً للعدل .
 - ١٠ - عبد الواحد بلقرين : وزيراً للإعلام والشباب والرياضة .
 - ١١ - هاشم فلاحي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
 - ١٢ - عبد الطيف سملاي : سكرتير دولة للشباب والرياضة .
 - ١٣ - منصور بن علي : وزيراً للثقل .
 - ١٤ - عبد الكريم غلاب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .
 - ١٥ - عز الدين العزالي : وزيراً للتعليم الوطني .
 - ١٦ - عبد الطيف جواهري : وزيراً للبالية .
 - ١٧ - عباس القاضي : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية .
 - ١٨ - عثمان دجانطي : وزيراً للزراعة .
 - ١٩ - رشال رشالي : وزيراً للصحة العامة .
 - ٢٠ - عز الدين فصوص : وزيراً للتجارة والصناعة والسياحة .

وفي ٢٥ صفر ١٤٠٤هـ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٣م) عهد الملك الحسن الثاني إلى محمد كريم العمراني بتشكيل حكومة جديدة (١).

٢١ - محمد قباح : وزيراً للتجهيزات .

٢٢ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .

٢٣ - صميل بن سالم : وزيراً للصيد البحري والتجارة البحرية .

٢٤ - سيد بلشير : وزيراً للشؤون الثقافية .

٢٥ - خالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .

٢٦ - عبد الحق نازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .

٢٧ - الفضل الخلو : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

٢٨ - عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة .

٢٩ - مهدي النصير : وزيراً للتربيد والاتصالات .

٣٠ - أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .

٣١ - محمد طوخاني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .

٣٢ - عبد اللطيف حماني : سكرتير دولة للإسكان وتطوير الأقاليم .

(١) شكّلت الحكومة على النحو الآتي :

١ - محمد كريم العمراني : رئيساً للوزراء .

٢ - معاطي بوعبيد : وزير دولة .

٣ - محجوب أحرصان : وزير دولة .

٤ - محمد باحسي : وزير دولة .

٥ - عبد الرحيم بوعبيد : وزير دولة .

٦ - محمد أرسلان الجديدي : وزير دولة .

٧ - أحمد عثمان : وزير دولة .

٨ - مولاي أحمد العلوي : وزير دولة .

٩ - محمد الدويري : وزيراً للتخطيط والتثقيف الإداري والمهني .

١٠ - إدريس البصري : وزيراً للداخلية .

١١ - مولاي مصطفى بلعري العلوي : وزيراً للعدل .

١٢ - عبد الواحد بلقرين : وزيراً للشؤون الخارجية .

١٣ - هاشم فلاحي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .

١٤ - عبد الطيف فلاحي : وزيراً للإعلام .

١٥ - منصور بن علي : وزيراً للثقل .

وفي ٢١ رجب ١٤٠٥ هـ (١١ نيسان ١٩٨٥ م) طلب الملك من محمد كريم العمري إعادة تشكيل حكومة جديدة^(١).

- أحمد بلحاج - وزير مكلف بالعلاقات مع المجلس النيابي
عاس القيسي - سكرتير عام للحكومة ، وقد كلف بتنظيم العلاقات بين الحكومة ووزارة
الملايين .
وفي ٢٨ جمادى الأولى ١٤٠٥ هـ (١٨ شباط ١٩٨٥ م) أقيمت خدمة :
عبد الواحد بلغزيز : وزير الشؤون الخارجية ، وتعيين مكانه عبد اللطيف فلاحي .
(١) شكّل محمد كريم العمري وزارته على النحو الآتي :
١ - محمد كريم العمري : رئيساً للوزراء .
٢ - محمد باحسي : وزيراً للدولة .
٣ - مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة .
٤ - مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزيراً للعدل .
٥ - عبد اللطيف فلاحي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والضمان ، والإعلام .
٦ - إدريس بصري : وزيراً للدخالية .
٧ - عز الدين العراقي : وزيراً للتعليم الوطني .
٨ - طيب بن شيخ : وزيراً للصحة العامة .
٩ - عبد اللطيف جواهري : وزيراً للثروة .
١٠ - عز الدين خصوص : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالعلاقات مع
المجموعة الاقتصادية الأوربية .
١١ - موسى سعدي : وزيراً للسياحة .
١٢ - صصيل بن سالم : وزيراً للتصيد البحري ، والتجارة البحرية .
١٣ - محمد قباح : وزيراً للتجهيزات ، والتلغيف الإداري والمهني .
١٤ - محمد بوعصود : وزيراً للمواصلات .
١٥ - مهنت الصير : وزيراً للبريد والاتصالات .
١٦ - عثمان ديناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
١٧ - عبد اللطيف سملاي : وزيراً للشباب والرياضة .
١٨ - مولاي زين زاغدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون
الاقتصادية .
١٩ - عبد الكيم مدغري غلاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
٢٠ - رشيد الرهزواني : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالتخطيط .

- ١٦ - سيد بلشير : وزيراً للشؤون الثقافية .
١٧ - عز الدين العمري : وزيراً للتعليم الوطني .
١٨ - عبد اللطيف جواهري : وزيراً للثروة .
١٩ - عاس القيسي : وزيراً للشؤون الاقتصادية والمرفئية .
٢٠ - محمد قباح : وزيراً للتجهيزات .
٢١ - عبد اللطيف سملاي : وزيراً للشباب والرياضة .
٢٢ - عز الدين خصوص : وزيراً للتجارة والصناعة .
٢٣ - صصيل بن سالم : وزيراً للتصيد البحري والتجارة البحرية .
٢٤ - موسى سعدي : وزيراً للطاقة والموارد المعدنية .
٢٥ - الفضل الحلو : وزيراً للإسكان وتطوير الأقاليم .
٢٦ - طيب بن شيخ : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون الثقافية .
٢٧ - عاس قيسي : سكرتير عام للحكومة .
٢٨ - مولاي زين زاغدي : وزيراً للتوظيف والتنمية الوطنية .
٢٩ - حالي حنا ولد الرشيد : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء للشؤون الصحراوية .
٣٠ - عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
٣١ - أحمد بلحاج : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
٣٢ - مهنت الصير : وزيراً للبريد والاتصالات .
٣٣ - محمد طوخاني : سكرتير دولة عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .
٣٤ - عبد اللطيف حجاجي : سكرتير دولة للإسكان وتطوير المناطق .
٣٥ - عبد الواحد راهي : وزيراً مكلفاً بالضمان .
٣٦ - عثمان ديناطي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي .
٣٧ - عبد الكريم غلاب : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء .
وفي ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٤ هـ (٢٣ شباط ١٩٨٤ م) تم تعيين :
عبد الكيم مدغري : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية .
وفي ٢٩ رمضان ١٤٠٤ هـ (٢٧ حزيران ١٩٨٤ م) تم تسوية :
محمد قباح : وزيراً للتجهيزات والتلغيف المهني .
عبد الحق تازي : وزيراً للتخطيط .
وإنهاء خدمة : محمد دوري : وزير التخطيط والتلغيف الإداري والمهني .
عبد الحق تازي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية .
وفي ٤ صفر ١٤٠٥ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٨٤ م) أقيمت خدمة :

وفي ١٦ شَوَّال ١٤٠٨ هـ (١ حزيران ١٩٨٨ م) طلب الملك الحسن الثاني من رئيس الوزراء عز الدين العراوي إدخال تعديل على وزارته ،
لفعل (١)

تحسنت علاقات المغرب مع دول بلاد المغرب الأخرى ، ففي شهر

(١) أصبحت الوزارة على النحو الآتي :

- ١- عز الدين العراوي : رئيساً للوزراء .
- ٢- محمد باحسي : وزيراً للدولة
- ٣- مولاي أحمد العلوي : وزيراً للدولة
- ٤- مولاي مصطفى بلعرب العلوي : وزيراً للمعدل
- ٥- عبد اللطيف فلاحي : وزيراً للشؤون الخارجية ، والتضامن
- ٦- إدريس بعري : وزيراً للداخلية ، والإعلام
- ٧- محمد هلال : وزيراً للتعليم الوطني
- ٨- طيبين شيخ : وزيراً للصحة العامة
- ٩- محمد براهي : وزيراً للمالية
- ١٠- عباس القيسي : سكرتير عام للحكومة
- ١١- موسى سعدي : وزيراً للسباحة
- ١٢- مصطفى بن سالم : وزيراً للصيد البحري ، والتجارة البحرية
- ١٣- محمد قباح : وزيراً للتجهيزات ، والتثقيف الإداري والهنوي
- ١٤- محمد بوعصود : وزيراً للظل
- ١٥- مهدي الصير : وزيراً للتربية والاتصالات
- ١٦- عثمان منطلي : وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
- ١٧- عبد اللطيف سمالي : وزيراً للشباب والرياضة
- ١٨- مولاي زين زاغدي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ومكلفاً بالشؤون

الاقتصادية

- ١٩- عبد الكبير مدغري علاوي : وزيراً للأوقاف والشؤون الإسلامية
- ٢٠- رشيد الغزواني : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالتخطيط
- ٢١- حالي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية
- ٢٢- محمد عبد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية
- ٢٣- محمد فتاح : وزيراً للطاقة والوارد المعدنية

٢١- حالي حنا ولد الرشيد : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الصحراوية

- ٢٢- محمد عبد : وزيراً للشؤون الاجتماعية والحرفية
- ٢٣- محمد فتاح : وزيراً للطاقة والوارد المعدنية
- ٢٤- طاهر مصمودي : وزيراً للتجارة والصناعة
- ٢٥- محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية
- ٢٦- عبد الرحمن بوقناس : وزيراً للإسكان
- ٢٧- حسن عبادي : وزيراً للتوظيف
- ٢٨- طاهر عطيبي : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالعلاقات مع المجلس الثاني
- ٢٩- عبد الرحيم عبد الحليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء ، مكلفاً بالشؤون الإدارية

وفي ٢٧ محرم ١٤٠٦ هـ (١١ تشرين الأول ١٩٨٥ م) عُيِّن :

مولاي أحمد الشرفاوي : سكرتير دولة للشؤون الخارجية

وفي ٣ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٥ م) أخذت وزارة الإعلام من عبد اللطيف فلاحي ، واحتفظت بوزارة الشؤون الخارجية والتضامن ، وأسندت وزارة الإعلام إلى إدريس بعري إلى جانب حقيبة وزارة الداخلية التي يحملها

وفي ٢ رجب ١٤٠٦ هـ (١٢ آذار ١٩٨٦ م) عُيِّن عز الدين العراوي وزير التعليم الوطني نائباً لرئيس الوزراء

وفي ٢٨ رجب ١٤٠٦ هـ (٧ نيسان ١٩٨٦ م) أُنهت خدمة عبد اللطيف جواهرمي من وزارة المالية ، وأسندت هذه الوزارة إلى محمد براهي

وفي ٢٦ محرم ١٤٠٧ هـ (٣٠ أيلول ١٩٨٦ م) أُنهت خدمة رئيس الوزراء محمد كريم العمراني ، وتسلم رئاسة الوزراء مكانه نائبه عز الدين العراوي الذي ترك وزارة التعليم الوطني إلى محمد هلال

وفي الوقت نفسه عُيِّن محمد سفاط سكرتير دولة للشؤون الخارجية ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية

وفي ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ (٩ أيلول ١٩٨٧ م) أُنهت خدمة كل من :

طاهر مصمودي : وزير التجارة والصناعة ، وأسندت الوزارة إلى عبد الله عزمالي

وطاهر عطيبي : الوزير المفوض عند رئيس مجلس الوزراء للعلاقات مع المجلس الثاني ، وأسندت هذه الوزارة إلى عبد السلام بركة

رمضان ١٤٠٨ هـ (أيار ١٩٨٨ م) وافقت كل من المغرب والجزائر على إقامة علاقات سياسية بين الدولتين.

استؤنفت العلاقات بين المغرب وموريتانيا في رجب ١٤٠٥ هـ (سبان ١٩٨٥ م) وكانت قد قطعت عام ١٤٠١ هـ (١٩٨١ م).

اجتمع رؤساء دول المغرب العربي (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا) في مراكش في رجب ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م)، ووقعوا معاهدة لإقامة اتحاد المغرب العربي، وتهدف إلى تسهيل التجارة بين هذه الدول.

وبعد عام (١٤١٠ هـ) وقّعت اتفاقيات جانبية فردية للتعاون الاقتصادي بين كل من ليبيا، والجزائر، والمغرب.

كانت هناك خلافات سياسية داخل الاتحاد مثل دعم الجزائر لجهة البوليساريو، وشجب المغرب لغزو العراق للكويت. لكن العلاقات عادت فتحسنت بين المغرب والجزائر في منتصف عام ١٤١٢ هـ (أوائل عام ١٩٩٢ م) إثر استلام محمد بوصياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة في الجزائر. ومع ذلك كانت العلاقات بين الدولتين بين مدّ وجزير.

- ٢٤ - عبد الله حرماني : وزيراً للتجارة والصناعة .
- ٢٥ - محمد بن عيسى : وزيراً للشؤون الثقافية .
- ٢٦ - عبد الرحمن بوطاس : وزيراً للإسكان .
- ٢٧ - حسن عيادي : وزيراً للتوظيف .
- ٢٨ - عبد السلام بركة : وزيراً مكلفاً بالعلاقات مع المجلس النيابي .
- ٢٩ - عبد الرحيم عبد الجليل : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء مكلفاً بالشؤون الإدارية .
- ٣٠ - محمد سفاط : وزيراً مفوضاً عند رئيس مجلس الوزراء، ومكلفاً بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية .

توقفت لقاءات رؤساء دول اتحاد المغرب العربي، ولم يطبق من بنود المعاهدات الخمس عشرة شيء.

وفي أوائل جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ (نشرين الأول والثاني ١٩٩٥ م) رعى الملك الحسن الثاني ملك المغرب أول قمة شرق أوسطية وشمالية إفريقية في الدار البيضاء شملت موضوعات منها أسلوب تمويل مصرف إقليم جديد للشرق الأوسط.

بعد غزو العراق للكويت في مطلع عام ١٤١١ هـ (أب ١٩٩٠ م) شجبت المغرب هذا الغزو، وأعلنت أنها ستقوم بإرسال قوة لمساندة المملكة العربية السعودية ضد أي عدوان محتمل. وفي جمادى الأولى ١٤١١ هـ (كانون أول ١٩٩٠ م) وصل ألف وخمسمائة جندي مغربي إلى المملكة العربية السعودية للعمل ضمن التحالف الدولي المتعدد الجنسيات لإجبار العراق للاستحاب من الكويت.

وقامت مظاهرات مؤيدة للعراق، وأظهرت الحكومة بشكل غير مباشر دعم ذلك. وفي منتصف رجب ١٤١١ هـ (أوائل شباط ١٩٩١ م) قامت مظاهرات تدعو إلى انسحاب الكتيبة المغربية من القوة الدولية المتعددة الجنسيات. وتجاهلت الحكومة المغربية ذلك، وأعلنت أن الكتيبة للدفاع عن المملكة العربية السعودية، وليست موجهة للقتال ضد العراق.

وفي ربيع ١٤١٤ هـ (أيلول ١٩٩٣ م) قام رئيس وزراء الكيان اليهودي بزيارة للرباط إشارة إلى تحسن العلاقات بين الدولتين، وعن الدور الذي لعبه الملك الحسن الثاني في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبعد عام فتحت مكاتب ارتباط في تل أبيب والرباط، وفي جمادى الآخرة ١٤١٤ هـ (نشرين الثاني ١٩٩٣ م) افتتح شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان اليهودي المكتب في الرباط. ثم أقيمت علاقات سياسية بين الدولتين في شوال ١٤١٥ هـ (أذار ١٩٩٥ م).

الصَرَاعَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ

يُقدَّر عدد سكان المغرب عام ١٤١٠هـ بخمسة وعشرين مليوناً ، وتكون الكثافة حوالي خمسين شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد ، لأن المساحة العامة تقرب من ٤٤٦,٠٠٠ كيلومتر مربع عدا الصحراء المغربية التي غدت الآن جزءاً منه ، وبدا تصبح المساحة العامة ٦٧٢,٠٠٠ كيلومتر مربع .

وتعدّ الصراعات الداخلية قليلةً بشكل عام ، وذلك لقلّة المجموعات البشرية ، وقلّة المجموعات العرقية ، إضافةً إلى سياسة الملك الخاصة التي يمسك فيها بحيطو التجمعات السياسية كلها ، وله قنوات تفصل بينه وبينها يجرّكها ، ويعرف مراميها البعيدة ، ويتحرّك من خلال ذلك بحكمةٍ وحكمةٍ .

المجموعات البشرية : يوجد في البلاد مجموعتان رئيسيتان ، وهما : العرب ، والبربر .

١ - العرب : ويشكّلون ٥٠ - ٧٥٪ ، ويقومون غالباً في المناطق الساحلية ، وقد دخلوا إلى البلاد إبان الفتح الإسلامي ، ثم مع بني هلال ، إضافةً إلى مراحل متعدّدة في التاريخ ، فكلما حدثت هجرةٌ في المشرق انطلق إثرها أعدادٌ نحو المغرب ، بعداً عن الأجواء السياسية التي أجتأهم للمغادرة ، وهؤلاء مثل : الأدارسة ، والأشراف والسعديين ، والأشراف الحسنيين (الحكام اليوم) ، كما أن الصراع الطويل الذي قام بين مسلمي الأندلس ونصارى الإسبان والبرتغاليين ومن ورائهم الفرنجة كان يستدعي أحياناً من بلاد العرب

وتغيرها من الأمصار الإسلامية للارتحال نحو بلاد المغرب للجهاد في سبيل الله ، ورجّ أنفسهم في أتون ذلك الصراع ، وإن الكثير منهم كان يستقرّ هناك ، وكذلك عندما طُرد المسلمون من الأندلس عام ٨٩٨هـ التحقوا ببلاد المغرب ، وأقاموا فيها على أمل العودة إلى موطنهم الأندلسي ، سواء أكان بجهودهم أم بجهود المسلمين الذين لا شك ستتحرك فيهم الحساسية إلى الجهاد .

٢ - البربر : ويشكّلون من ٤٠ - ٤٥٪ من مجموع السكان ، ويقومون عادةً في المناطق الجبلية ، الريف - الأطلس الأعلى - الأطلس الأوسط ، وقد وُجدوا أساساً في البلاد ، إذ نستطيع أن نعدّهم سكان البلاد الأصليين ، وقد اعتنقوا الإسلام عند وصولهم إليهم ، وأسهموا بالفتوحات إلى جانب إخوانهم المسلمين من بقية الشعوب الأخرى ، وخاصةً العرب ، وكان منهم قيادة بلوزون ، وعند أن حسن إسلامهم بعد حركات الارتداد التي وقعت في بعض أوساطهم أيام الكاهنة ، وهم لم ينزعوا الأمر أهله ، وإنما كانوا دائماً في صفوف المجاهدين ، وإذا وقعت فتنة ، وأثار النعرة العنصرية بعض المغرضين للإفادة من تشتت الصفوف ، ولا شك أنهم سيجدون أذاناً صاغيةً عند العامة ، وكانت تقع أحداثٌ تدمي لها الغلوب ، ولكن لا يلبث العقلاء أن يعودوا إلى رشدهم ، ويؤخّذوا الصف الإسلامي ، وكانت سيوف البربر الأساسية في الوقوف بوجه المدّ الصليبي في الأندلس ، وصدّه ، وإخفاق الهزيمة به أيام المرابطين والموحّدين فيما بعد ذلك ، ولا تزال معركة (الزلاقة) عام ٤٧٩هـ بقيادة أمير المرابطين يوسف بن تاشفين ، ومعركة (الأرك) عام ٥٩٦هـ بقيادة المنصور يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحّدين ، موضع عزٍّ وفخار ، ومثالاً للجهاد . والبربر شعبٌ مسلمٌ مثل بقية الشعوب الإسلامية التي تتألف منها الأمة الإسلامية ، ويعيش مع إخوانه العرب حياةً واحدةً ، وليس معنى هذا أنه لم تحصل محاولات للتفرقة بين الأحرار ، نعم ، حدثت محاولات ، وخاصةً أيام الاستعمار ، ووجدت من يستمع لها ، ولكن

لمدة وجيزة وحتى يتبته الطرفان : العرب والبربر . ويُقضى على تلك المحاولات ، إذ يشعر كل فريق أن العقيدة هي التي تربط بين الطرفين ، ولا ربط سواها .

ولا ينافس البربر العرب على الحكم ، وإنما يعدونه حقاً للعرب ، ما دامت الأسرة الحاكمة ترجع في نسبها إلى رسول الله ﷺ ، ولهذا أثره في المغرب ، وعند العامة في كل مكان ، ونرى رجال الحكم يحرصون على التركيز على هذا الموضوع .

أما بقية المجموعات البشرية فهي عقديّة وعصبية ، ولا تصل نسبتها معها إلى أصحابها بذلك إلى ٥% ، وهي المجموعة الأوروبية واليهود .

٣- الأوروبيون : وهم سلاح الاستعمار ووسيلته ، وقد حصلوا على أفضل الأراضي ، وأحسن التسهيلات بالتملك ، والصناعة ، والعمل ، والوظائف ، ولكن نقص عددهم عند الاستقلال فجأة ، إذ رحل منهم عن المغرب أكثر من مائة ألف ، ولا يزيد عددهم اليوم على نصف مليون ، وهو ما يعادل ٢% من مجموع السكان ، ويقعون عادة في المدن الكبرى ، والموانئ : الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وعلى الرغم من أن معظمهم اليوم من مواليد المغرب التي أصبحت وطنهم ، ويمتلون جنسيتها إلا أن قلوبهم مع أوروبا .

يشكّل الفرنسيون ٨٤% من مجموع الأوروبيين ، ويلهم في العدد الإسباني ، فالألمان . ومع أن نسبة الأوروبيين ضئيلة إلا أن أثرهم في الحياة العامة ، وفي الصناعة ، والتجارة ، والتعليم ، والمشروعات الزراعية ، وصيد السمك ، والتعدين ، ولكن يتعدم الأثر السياسي لقلّة نسبتهم .

٤- اليهود : وهم مجموعة قليلة ، ويعود بعضهم إلى أصل بربري اعتنقوا اليهودية قديماً ، ونشأوا في ظلّها ، وتطبعوا بطباع أهلها ، وجاءت جموع منهم في الأندلس ، حيث طُردوا مع المسلمين ، فإنه لم يكن لتصاري الإنسان والبرتغاليين ولا غيرهم أن يتحمّلوا تصرفات اليهود ، فأخرجهم مع

المسلمين الذين صبروا عليهم وعلى أذاهم ، فأقاموا في المغرب في ظلّ الحياة الإسلامية ، وشعروا بالسعادة ، غير أنهم كانوا يقابلون الأحرار في كل مرة بالكران للجميل ، فما يأتي معتصّب إلا ويكونون العون له ، وعندما جاء الاستعمار الصليبي كانوا عنه على المسلمين . وقد وصل عددهم عام ١٣٥٥هـ إلى ١٦٢٠.٠٠٠ يهودي ، ووصل عددهم عام ١٣٧٠هـ إلى ١٩٩.٠٠٠ يهودي رغم معاداة ٤٠ ألف يهودي إلى فلسطين عام ١٣٦٧هـ ، إذن بقي عددهم كبيراً في المغرب ، حيث كانوا يملعون بأن يكون أثرهم واضحاً في الحياة السياسية ، وأن تكون المغرب الجسر الذي يعبرون منه إلى بقية الأقطار العربية ، ولما لم يستطيعوا أن يحققوا كل ما يريدون اكتفوا بأن يبقى هذا الحلم أملاً يحققونه إن سحّت لهم الظروف ، سواء أكان ذلك عن طريقهم أم عن طريق غيرهم ، وأخذت جموع منهم تتحرك نحو فلسطين ، وتركوا حلمهم بأبدي ظاهرة على السطح مخفية من الساحة حتى لم يبق منهم في المغرب إلا ما يقرب من خمسين ألفاً ، ويقع أكثرهم في الدار البيضاء ، والرباط ، وطنجة ، وفاس ، وأثرهم الاقتصادي محسوس في البلاد .

إذن لا يوجد صراعات بين المجموعات البشرية .

المجموعات العرقية : والواقع أنه لا توجد سوى مجموعة واحدة هي المسلمون الذين يشكّلون الأكثرية الساحقة من السكان ، وتبلغ نسبتهم من ٩٥% ، والواقع ٩٧,٥% ، والحقيقة السكان كلهم ، لأن المجموعتين الآخرين وهم التصاري واليهود لا يشعرون أنهم من أهل البلاد رغم أنهم يملعون الجنسية المغربية ، ولا يتحمّلون أنهم يرتبطون بالبلاد رغم انتمائهم إليها أصباً ، إذ ترتبط المجموعة الأولى وهي التصارية بأوروبا ، أو الدول التي تعود أصولها إليها ، ويرتبط اليهود حسب مصالحهم أينما وجدت .

١- المسلمون : وهم سكان البلاد جميعها ، وكلهم من أهل السنة والجماعة ، وعلى مذهب الإمام مالك - رحمه الله - وقد توجد آثار أفكار

للخوارج في منطقة (تافيللات) ، ولا تكاد تذكر ، بل نستطيع أن نعدّها منسثرة .

٢ - النصارى : لا يوجد في المغرب كتلة أي نصراني من سكان البلاد الأصليين ، وإنما جاؤوا جميعاً مع الاستعمار ، وفي ظلال سيوفه ، وعاشوا في أكتافه ، وكانوا عبوته التي يرى فيها ما يتم داخل البلاد ، وأذانه التي يسمع بها ما يجري ، وهم لسان حاله ، وصوته الناطق ، وكان تفكير المستعمرين الصليبيين أن يكون هؤلاء المستوطنون النصارى في المستقبل الدعامة التي يعتمدون عليها في تنفيذ مشروعاتهم ، وتحقيق آمالهم الاستعمارية ، ومصالحهم الاقتصادية . وهؤلاء النصارى أعداء لئال من يجعل فكراً إسلامياً أول علاقة باللغة العربية ، وإن كانت اللغة العربية ليست سوى جانب من الجوانب الإسلامية .

٣ - اليهود : وقد بقيت نسبتهم ضعيفة جداً بعد هرب كثير منهم إلى فلسطين ، ومن بقي منهم فإن علاقته وطيدة مع اليهود الذين اغتصبوا منطقة فلسطين من أرض الشام ، وهم يعتقدون على كمال ما يمت إلى الإسلام أو العربية بصلة .

ومن هنا يتبين أنه لا توجد في المغرب صراعات على أساس عقدي .

الأحزاب السياسية : كان نشوء الأحزاب السياسية في المغرب والتنظيم ردّ فعل لأحداث ، ولعل أبرزها :

أ - هزيمة محمد عبد الكريم الخطابي في الريف : فظهرت إثر ذلك الرابطة المغربية في ٢٣ محرم ١٣٤٥ هـ (٢٠ آب ١٩٢٦ م) حيث تشكل مكتب يضم أحمد بلقرعبي المكي الناصري ، ومحمد القباچ ، ومحمد بنونة . وقد تبين هؤلاء الرجال إثر هزيمة محمد الخطابي أن الحل العسكري لم يؤدّ إلى نتيجة ، لذا لا بدّ من طرح العمل السياسي والتهيئة والتنظيم له ، وفي الوقت نفسه لم يعترفوا بالنجزة التي لحقت بالمغرب التي تقاسمها الفرنسيون والإسبان ، وقد ضمّ مكتب الرابطة أعضاء من أقسام المغرب كلها .

ب - الظهير البربري : إن إصدار هذا الظهير (المرسوم) قد أحدث اضطرابات أعقبتها اعتقالات ، وبرزت كتلة العمل الوطني كأول تنظيم سرّي في ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٩ هـ (٢٣ آب ١٩٣٠ م) ، وقد ضمّت : علال الفاسي ، العربي بوعباد ، الحسن بوعباد ، محمد النويري ، إدريس برفاعة ، عبد القادر التازي ، أحمد مكار ، محمد حسن الوازي ، حمزة الطاهري . وقد قامت على أساس التنظيم المرمومي ، حيث تضمّ الزاوية عشرة أعضاء في البداية ، ثم غدت تضمّ عشرين عضواً ، وتليها الطائفة التي تضمّ ستين عضواً ، فلجنة المسافر ، فالمسيرون الذين تتألف منهم الخلايا ، وقد استعملوا اصطلاح الزاوية حيث هو شائع لدى البربر حرصاً على وحدة الكلمة ، وقد كتّف علال الفاسي ، ومحمد حسن الوازي لوضع القانون الداخلي ، وقد كان همّ الكتلة منصباً على كتابة العرائض ، وإصدار الصحف ، ومحاربة الظهير البربري .

ج - قانون إلحاق المغرب بالمستعمرات : عندما سيطرت فرنسا على المغرب فرضت الحماية عليها ، لكن حكومة « دلاير » الفرنسية أصدرت قانوناً في أول ذي القعدة ١٣٥٢ هـ (١٤ شباط ١٩٣٤ م) ألحقت فيه المغرب بالمستعمرات ، وقد احتجّ السلطان دون أي جدوى ، وهذا ما أدّى إلى زيادة النشاط السياسي والتركيز على التنظيم .

بقيت كتلة العمل الوطني حزباً شبه مغلق لم يقم بأي نشاطات ، وتفقدت مجموعة تتألف من عشرة أعضاء . وعندما وصلت الجهة الشعبية في فرنسا إلى الحكم عملت على تمزيق كتلة العمل الوطني . وسافر وفدٌ من الكتلة إلى باريس ، يضمّ عمر عبد الجليل ، ومحمد حسن الوازي ، وذلك في شهر ربيع الثاني ١٣٥٥ هـ (تموز ١٩٣٦ م) وبعد ما بدأت الكتلة تنشط في أوساط الشعب منذ شهر رجب ١٣٥٥ هـ ، وأخذت التجمعات الشعبية تظهر ، والمظاهرات تتكرّر ، فاعتقلت السلطات الفرنسية علال الفاسي ، ومحمد حسن الوازي ، ومحمد البيدي ، ثم أفرج عنهم .

رأت الكتلة أنه لا بد من وجود رأس لها عوضاً عن القيادة الجماعية، العمل الإسلامي لا بد له من أمير، إن كنتم ثلاثة فأمرؤا عليكم . . . والثلاثة أفضل الجماعة . والقيادة الجماعية ليست في الحسب بالنسبة إلى العمل الإسلامي . وعقدت مؤتمرها بمدينة الرباط في ١٠ شعبان ١٣٥٥ هـ (٢٥ تشرين الأول ١٩٣٦ م) ، وقد حضره ثمانية من القياديين ، ورجع محمد حسن الوزاني من فرنسا بعد أربعة أيام ، فوجد حزبا يقوده غلال القاسمي وحده ، فأسرّها في نفسه ، ولم يبدعها حتى حين .

واجتمعت اللجنة التنفيذية في ذي القعدة ١٣٥٥ هـ ، واختارت عيشتها

عل النحو الآتي :

- | | |
|------------------|------------------|
| غلال القاسمي | : رئيساً . |
| محمد حسن الوزاني | : أميناً عاماً . |
| أحمد مكيوار | : أمين صندوق . |
| محمد البيزدي | : عضواً . |
| محمد غازي | : عضواً . |
| عمر عبد الجليل | : عضواً . |
| عبد العزيز إدريس | : عضواً . |

الحركة القومية : انسحب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني ، وشكّل الحركة القومية في ١٠ ذي القعدة ١٣٥٥ هـ (٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م) ، وأسس جريدة « عمل الشعب » ، وكذلك أسس جريدة « الدفاع » باللغة العربية ، غير أن هذه الحركة قد انتهت في ٢٤ شعبان ١٣٥٤ هـ (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٧ م) عندما نفي محمد حسن الوزاني ، غير أن الصراع قد ظهر بين جناحي كتلة العمل الوطني .

الحزب الوطني : بعد انسحاب محمد حسن الوزاني من كتلة العمل الوطني اختير أحمد بلقريب أميناً عاماً مكانه ، وحصل محمد البيزدي عمل رخصية لإصدار جريدة « الأطلس » ، ولكن لم تلبث أن مُنعت كتلة العمل

الوطني من النشاط في ٦ محرم ١٣٥٦ هـ (١٨ آذار ١٩٣٧ م) . ولكن عقدت مؤتمراً سرّياً في ٢٠ محرم ، وانفقت على ظهورها باسم جديد هو « الحزب الوطني » ، الذي برز في ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٦ هـ (٢٣ تموز ١٩٣٧ م) .

تعرّض الحزب الوطني للمضايقة بعد حوادث « بوفكران » في ٢٥ . ٢٦ جمادى الآخرة ١٣٥٦ هـ (١ . ٢ أيلول ١٩٣٧ م) ، ومُنعت صحفه عن الصدور ، فنظّم المظاهرات ، وعقد الحزب مؤتمره العام بمدينة الرباط ، في ٨ شعبان ١٣٥٦ هـ (١٣ تشرين الأول ١٩٣٧ م) بدار أحمد الشرفاوي رئيس مكتب فرع الرباط ، ثم لم يلبث أن نفي غلال القاسمي إلى الغابون ، وبقي فيها ما يزيد على تسع سنوات ، وانتقل عمر عبد الجليل إلى منطقة الريف ، ثم تبعه أحمد بلقريب ، وبقيت المسؤولية على كاهل محمد البيزدي .

وقد تشكل وفد باسم الحزب في ١٤ رجب ١٣٥٨ هـ (٢٩ آب ١٩٣٩ م) في سبيل تقديم بعض المطالب . وقد ضمّ هذا الوفد كلاً من : أحمد الشرفاوي ، محمد غازي ، بو بكر القادري ، أحمد بن غريبط .

حزب الإصلاح الوطني : كانت الحركة الوطنية واحدة في بلاد المغرب بأجزائها ، وقد كان يقودها في منطقة الريف عبد السلام يتونة ، فلما توفي تسلّم الزعامة عبد الخالق طريس ، وقد عُرفت الحركة هناك باسم « الكتلة الوطنية بشمال المغرب » ، وقد أسست مجلة « المغرب الجديد » ، وجريدة « الريف » ، وأبدى عبد الخالق طريس قوة بصفته معارضاً للأحزاب اليسارية في أوروبا المتأثرة لفرانكو طاغية إسبانيا ، لذا فقد اعتُقل عبد الخالق طريس وتحوّل اسم « الكتلة الوطنية بشمال المغرب » إلى حزب « الإصلاح الوطني في الريف » ، وذلك في ٥ شوال ١٣٥٥ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٣٦ م) ، وذلك لإظهار الانفصال عن الحركة الوطنية في جنوب المغرب ، والواقع أن الصلة قد بقيت وثيقة مع الحزب الوطني .

أصدر حزب الإصلاح الوطني في ١٩ ذي الحجة ١٣٥٥ هـ (١ آذار ١٩٣٧ م) جريدة « الحرية » في مدينة تطوان بإشراف أحمد غيلان

والحقيقة أن حركة فرانكو في إسبانيا في تاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٣٥٥ هـ (١٨ تموز ١٩٣٦ م) ضد الجمهورية ، والسير بخطى وسياسية نازية قد فصل الحركة الوطنية في بلاد المغرب ، إذ اضطرّ الزعماء في منطقة الريف إثناء التأييد لسياسة فرانكو ، ومهاجمة السياسة الفرنسية في المغرب ، عل حين أظهر الزعماء في جنوب المغرب تأييدهم للجمهوريين في إسبانيا ، ومهاجمة سياسة فرانكو . ومن هذا المنطلق أصبح حزب الإصلاح الوطني يتدرب شبابه وينظمهم على الطريقة النازية مستغلاً الفرصة التي تؤيدها السلطات الإسبانية الاستعمارية للإعداد والتفوية .

حزب الوحدة المغربية : ظهر هذا الحزب برئاسة محمد المكي الناصري كمنافس لحزب الإصلاح الوطني ، وأصدر صحيفة «الوحدة المغربية» في تاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٣٥٥ هـ (٣ شباط ١٩٣٧ م) .

مكتب الدفاع الوطني : وهو تجمع سياسي قاده «إبراهيم الوازلي» ، وقد كان يتهج سياسة الدفاع عن النازية التي يؤيدها «فرانكو» ، ويرى هذا التجمع أن توحيد المغرب لن يتم إلا عن طريق ألمانيا .

المطالبة بالاستقلال : اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، وضرب الألمان ضربتهم القاسية في بداية الأمر ، ثم أخذ موقفهم بالضعف والتوقف ، وتمكّن الحلفاء من التزول في بلاد المغرب في ٢٩ شوال ١٣٦١ هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢ م) ، ومع رجحان كفة الحلفاء على دول المحور ، أخذ الحلفاء يتادون بحق تقرير المصير للشعوب المغلوبة ، وإعطاء الحرية والاستقلال للدول المستعمرة ، وذلك في سبيل كسب الرأي العام العالمي إلى جانبهم ، ووقوف سكان البلدان المستعمرة بإخلاص معهم طمعاً في نيل الحرية ، وهذا ما جعل الدعوة إلى الاستقلال تبرز في المغرب بوضوح .

لقد كانت الحركة الوطنية في المغرب حتى هذا التاريخ تلتج على الإصلاح الداخلي ، ولا تطالب بالاستقلال ، فلما لوحّت دول الحلفاء بحق تقرير

المصير الخلدت الحركة الوطنية تسير في خطّ جديد هو المطالبة بالاستقلال .
ففي منطقة الريف صدر ميثاق وطني في تاريخ ١٠ ذي الحجة ١٣٦١ هـ (١٨ كانون الأول ١٩٤٢ م) من حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية ، وينصّ على :

- ١ - منح المغرب الحرية والاستقلال .
- ٢ - إقامة نظام حكم ملكي إسلامي وطني تحت قيادة الأسرة الحسينية العلوية .
- ٣ - إقامة وحدة المغرب من خلال إلغاء نظام المناطق .
- ٤ - الاعتراف بالسياسة الداخلية والخارجية للمغرب .

أما في جنوب المغرب فقد تبنت فرنسا فكرة إقامة الاتحاد الفرنسي من الدول التي تخضع لنفوذها ، سواء أكانت محمية أم مستعمرة ، غير أن السلطان محمد الخامس قد رفض هذه الفكرة ، وشجّع الحركة الوطنية ، والدعوة إلى الاستقلال ، وقام بزيارة إلى فرنسا في تاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٣٦٩ هـ (١١ تشرين الأول ١٩٥٠ م) ، وقدم للمسؤولين هناك مذكرة مؤرّحة في الثالث من تشرين الأول ١٩٥٠ م يبيّن فيها رأيه ، ومخالفته لفكرة الاتحاد الفرنسي .

حزب الاستقلال : في اليوم الأول من عام ١٣٦٣ هـ أسس أحمد بلقرح الأمين العام للحزب الوطني حزب الاستقلال من أعضاء حزبه السابق ، وفي ١٦ محرم ١٣٦٣ هـ (١١ كانون الثاني ١٩٤٤ م) صدر بيان حزب الاستقلال الذي دعا فيه إلى الاستقلال والمطالبة به . وقد اعتقل أحمد بلقرح ومحمد الزبيدي ، وستة عشر عضواً بتهمة التعاون مع النازية ، وقامت مظاعرات في الشهرين الأولين من عام ١٣٦٣ هـ ، ونفى أحمد بلقرح إلى جزيرة كورسيكا .

كانت مهمة إعادة تنظيم الحزب من جديد على عاتق محمد الزبيدي ، وقد قام بها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في شهر ذي القعدة من عام

١٣٦٤هـ (نشرين الأول ١٩٤٥ م) ، ولم يلبث أن اعتقل محمد الزبيدي .

انفجرت الأحداث في الدار البيضاء خاصة ، احتجاجاً على مقتل النظار التونسي فرحات حشاد في ٢٦ ربيع الأول ١٣٧٢هـ (٨ كانون الأول ١٩٥٢ م) ، فاعتقلت السلطات الفرنسية اللجنة التنفيذية للحزب ، وكثيراً من أعضائه ، كما اعتقلت عدداً من أعضاء الحزب الشيوعي ، إضافة إلى محمد الشرايبي محرر جريدة « الراي العام » من حزب الشورى والاستقلال .

حزب الشورى والاستقلال : عندما عاد محمد حسن الوازي من المنفى حول الحركة القومية التي سبق أن أسسها عندما انسحب من كتلة العمل الوطني إلى حزب سبأه حزب الشورى والاستقلال ، وأصدر جريدة « الراي العام » . وكان يطالب بإلغاء نظام الحماية ، وإقامة ملكية ديمقراطية قبل الاستقلال ، ويرى طريقة المفاوضات مع فرنسا كوسيلة للوصول إلى ما يرمى إليه ، وتنتهي المفاوضات بمعاودة تحالف ، وإقامة حكومة وطنية مؤقتة بدلاً من نظام الحماية . على حين كان حزب الاستقلال يرى أن الاستقلال هو الوسيلة إلى الوصول إلى ملكية دستورية .

انتقل محمد حسن الوازي إلى منطقة الريف حيث وجد لأفكاره قبولاً أكثر من بقية المناطق المغربية ، أما زعيم حزب الشورى والاستقلال في منطقة الحماية الفرنسية فقد بقي عبد القادر بن جلون بعد انفصال محمد حسن الوازي .

الحزب الشيوعي : كان الحزب الشيوعي معظوراً في المغرب من قبل السلطات الفرنسية ، فلما وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا في حزيران عام ١٩٣٦ م ، سمحت بتشكيل الحزب الشيوعي بعد مقابلة عدد من زعماء حملة الفكر الشيوعي للمقيم العام الفرنسي « نوجيس » ، ووجد تجمع لهم في الدار البيضاء ، وثان في الرباط . غير أنه لم يلبث أن اعتقل زعماء الشيوعيين في المغرب .

أعيد تأسيس الحزب الشيوعي في المغرب في شهر رجب ١٣٦٢هـ (تموز ١٩٤٣ م) بزعمارة « ليون سلطان » ، وقد أصدر صحيفة « الوطن » التي تتنافس الفاشية ، ويتحرك الحزب ضمن إطار فكرة الاتحاد الفرنسية ، وهذا يعني أن الحزب الشيوعي في المغرب ما هو إلا فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي . فلما مات ليون سلطان في العام نفسه تسلّم زعمارة الشيوعيين في المغرب « علي بعتة » ، فغير اسم الحزب من « الحزب الشيوعي في المغرب » إلى « الحزب الشيوعي المغربي » ، وانفصل عن الحزب الشيوعي الفرنسي ، ورفض فكرة الاتحاد الفرنسي ، وأصدر صحيفةً سريةً باللغة العربية حملت اسم « حياة الشعب » .

بدأ هذا الحزب نشاطه بين العمال حتى اكتسح الموقف ، وأخذت النقابات تسير من قبل الشيوعيين .

كان الصراع قوياً بين حزب الاستقلال وبين حزب الشورى والاستقلال ، أما الحزب الشيوعي فلم يهتم به كثيراً ، فلما اكتسح النقابات أخذ حزب الاستقلال يدخل معه في صراع ، وقد سمح حزب الاستقلال لأعضائه بالانتماء إلى النقابات ، فتوسّع نفوذه بسرعة ، وخسر الحزب الشيوعي كثيراً منذ عام ١٣٧٠هـ ، وفي عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢ م) كان المكتب النظار يتألف من عشرة أعضاء : أربعة منهم من حزب الاستقلال ، وأربعة من الشيوعيين الفرنسيين ، واثنين من الشيوعيين المغاربة .

أخذ الحزب الشيوعي يطالب بالاستقلال ليدلّل على وطنيته ، وطلب بتشكيل جبهة وطنية مغربية ، غير أن حزب الاستقلال رفض ذلك ، وشكّ في وطنيته ، وأعلن أن الشيوعية وإن بدت أنها محلية ، وأنها تنطلق حسب أهداف وطنية ، إلا أنها في الواقع ليست سوى صنائع لموسكو ، وأنها تتحرك حسب التوجهات الخارجية التي تتلفاها من مراكز الشيوعية العالمية .

والمرمقل النظار التونسي فرحات حشاد حدثت اضطرابات شارك فيها

الاستقلاليون ، كما شارك الشيوعيون ، فحسرت اعتقالات في صفوف
الحزبين ، ونفي زعمائها ، ومُنعت صحفها .

وَرَعَ الحزب الشيوعي منشوراً بمناسبة قرص الحماية في ١٥ رجب
١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣ م) وطالب بإلغاء نظام الحماية .

وبعد عزل السلطان محمد الخامس أصدر الحزب الشيوعي كتيباً في صفر
١٣٧٣هـ (تشرين الأول ١٩٥٣ م) ، وورّع منشوراً آخر في ٢٢ جمادى الأولى
١٣٧٣هـ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٤ م) طالب فيه بعودة السلطان .

الجبهة الوطنية المغربية : عُقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في المدة
الواقعة بين ٢٤ ربيع الأول ، والأول من ربيع الثاني من عام ١٣٦٦هـ (١٥ -
٢٢ شباط ١٩٤٧ م) ، وضم ممثلين عن تونس والجزائر والمغرب ، وقد تم
بعدها تشكيل جبهة وطنية مغربية بإلحاح من مندوب الجامعة العربية صالح
أبو الرقيق في ٣ رجب ١٣٧٠هـ (٩ نيسان ١٩٥١ م) ، وقد ضمت هذه
الجبهة الأحزاب الأتية : حزب الاستقلال ، حزب الشورى والاستقلال ،
حزب الإصلاح الوطني ، حزب الوحدة المغربية .

تم التوقيع على الميثاق الآتي :

- ١- تلتزم كل الأحزاب الموقعة على الميثاق بالدفاع عن الاستقلال .
- ٢- عدم قبول الانضمام في الاتحاد الفرنسي .
- ٣- لا يمكن متابعة الأهداف قبل الحصول على الاستقلال .
- ٤- لا يصح إجراء أية مفاوضات قبل الاستقلال .
- ٥- لا مفاوضات مع الاستعمار في إطار النظام الحالي .
- ٦- التنسيق بين المغرب وجامعة الدول العربية .
- ٧- عدم قبول تأسيس جبهة أو وحدة مع الشيوعيين .
- ٨- تشكيل لجنة من الأحزاب الموقعة على الميثاق .

تطورات : أ- في منطقة الريف :

حزب الإصلاح الوطني : أصدر حزب الإصلاح الوطني ميثاقاً في شهر
نزي القعدة ١٣٦١هـ (كانون الأول ١٩٤٢ م) طالب فيه بالاستقلال ، وذلك
بعد نزول الحلفاء في المغرب بمدة يسيرة لا تزيد على الشهر ، ولكن الحزب لم
يلت أن تتكثف بعد الحرب العالمية الثانية هزيمة ألمانيا ، وكانت جريدة الحزبية
قد توقفت منذ أن أخذت كتفة الحلفاء ترجح في الحرب على دول المحور .

سمحت السلطات الاستعمارية الإسبانية لـ عبد الحائق طريس
بإعادة تأسيس الحزب في شهر صفر ١٣٦٥هـ (كانون الثاني ١٩٤٦ م) وقد
عقد الحزب مؤتمراً الأول في ٤ ربيع الأول ١٣٦٥هـ (٥ شباط ١٩٤٦ م) ،
واختير « الطيب بنونة » أميناً عاماً للحزب ، وفي الوقت نفسه فقد سُمح له
بإصدار جريدته « الحزبية » المتوقفة عن الصدور منذ أربع سنوات . وأصبح
حزب الاستقلال الوطني ينسق مواقفه مع حزب الاستقلال في جنوب المغرب
منذ شهر شوال ١٣٦٥هـ (أيلول ١٩٤٦ م) ، وطالب « المهدي بنونة » إسبانيا
بالاعتراف بوحدة أجزاء المغرب ، واستقلال البلاد .

حزب الوحدة المغربية : انتقل المكسي الناصري إلى مدينة طنجة بعد
الحرب العالمية الثانية سنة ، ونقل أيضاً نشاط حزبه إليها . وقد نظم
مظاهرات تنديداً بالأحداث التي جرت في الدار البيضاء في ٢٥ جمادى الأولى
١٣٦٦هـ (١٦ نيسان ١٩٤٧ م) .

حزب الوحدة الريفية : تأسس حزب الوحدة الريفية إبان الحرب
العالمية الثانية بجهود المقيم الإسباني « فاريللا » ولكن لم يلبث أن انحصر بعد
انتهاء الحرب .

حزب الدفاع الوطني : بعد أن النجا محمد عبد الكريم الخطابي إلى
مصر في رجب ١٣٦٦هـ (حزيران ١٩٤٧ م) تأسس حزب الدفاع الوطني ،
وكان يرأسه خالد الريسوني في مدينة العرائش ، والغالي داود في مدينة طنجة ،

وإبراهيم الوازي في مدينة القصر .

لما رأَت السلطات الاستعمارية الإسبانية أن الأحزاب التي تتبناها لا تلقى نجاحاً ، ولا تليث أن تزول لذا فقد قَزَرَت إلغَاء الأحزاب الوطنية ، وصدر قرارٌ يحظر الأحزاب الوطنية في ٢١ ربيع الأول ١٣٦٧هـ (١ شباط ١٩٤٨ م) ، وبذا فقد مُنِع حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية .

غير أن السلطات الاستعمارية استعزَّت في تبيي قيام أحزاب تقبل التوجيه منها .

حزب المغرب الحر : تأسَّس في مدينة (الناظور) عام ١٣٧٢هـ (١٩٥٢ م) بعد عودة عبد الحائق طريس إلى تطوان ، وترأس هذا الحزب الجديد محمد زريوح .

حزب الهلال : وقد أسَّسه خالد الربسوي عام ١٣٧٣هـ (١٩٥٣ م) .

ب - في جنوب المغرب [منطقة الحماية الفرنسية] :

الحزب الديمقراطي المغربي للأحرار : أسَّسه في مدينة الدار البيضاء المولى إدريس^(١) عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧ م) . وكان المولى إدريس يرافق الجلوي في كثير من تحركاته . وقد أعلن هذا الحزب عداؤه للسلطان محمد الخامس في شهر ربيع الأول ١٣٧٢هـ (كانون الأول ١٩٥٢ م) ، وأيد خلعه في ١٠ ذي الحجة ١٣٧٢هـ (٢٠ آب ١٩٥٣ م) ، وأعلن مبايعته للسلطان المأجور محمد بن عرفة .

حزب الشعب المغربي : أسَّسه عبد القادر الزمراني عام ١٣٦٧هـ

(١) المولى إدريس : أستاذ معهد الفنون الجميلة في مدينة الرباط ، وضع كتاباً ، وُجِّع له الفرنسيون كثيراً ، وعملوا على إرثار صاحبه ، وقدموا له المساعدات السخية ، فأسس الزاوية العلمية بالصحراء التي شُغرت فيما بعد بأمر سلطان عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦ م) .

(١٩٤٨ م) ، وكان يرى فصل الدين عن الدولة ، ويعمل على التضح قبل الاستقلال ، وتركَّز هذا الحزب في مدينة وجدة عام ١٣٧١هـ ، وفي العام التالي أصبحت فاس ومكناس أهم مراكزه .

قام الحزب بمظاهرة في ١٥ رجب ١٣٧٢هـ (٣٠ آذار ١٩٥٣ م) بمناسبة عقد معاهدة الحماية ، وقد هلَّلت المظاهرة بهذه المناسبة على حين أن بقية المظاهرات للأحزاب الأخرى كانت تطالب بالاستقلال وإلغاء الحماية .

وكذلك قام الحزب بمظاهرة في ٢٣ شعبان ١٣٧٢هـ (٧ أيار ١٩٥٣ م) لقائدة عبد الحمي الكتاني .

الصراع الحزبي بعد الاستقلال

كانت التفتيات السياسية كلها والأحزاب كلها تتطالب بالإصلاح الداخلي منذ التوقيع على معاهدة الحماية في ١٢ ربيع الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢ م) حتى نزول الحلفاء بالمغرب أثناء الحرب العالمية الثانية في ٢٩ شوال ١٣٦١هـ (٨ تشرين الثاني ١٩٤٢ م) ، فلم يكن هناك صراع واضح بينهما .

أما بعد نزول الحلفاء في المغرب وحتى الاستقلال فقد كانت المطالب الرئيسية هي الاستقلال ، وكان صراع بين الأحزاب كمنافسة بين الزعماء أحياناً ، وعلى السيطرة على الساحة أحياناً أخرى . وبرز في منطقة الريف حزب الإصلاح الوطني ، وحزب الوحدة المغربية ، وبرز في الجنوب في منطقة الحماية الفرنسية حزب الاستقلال ، وحزب الشورى والاستقلال ، إضافة إلى الحزب الشيوعي المغربي . كما وُجد صراعٌ بين الأحزاب الوطنية وبين السلطات الاستعمارية حيث كان المقيم العام ، سواء في الريف أم في الجنوب ، يعمل على منع الأحزاب الوطنية بين المدن والأخرى من النشاط ، وفي الوقت نفسه يسعى لإنشاء أحزاب مأجورة يتبناها ، وترتبط به ، غير أن وعي الشعب في المغرب ينفر من الأحزاب العميلة ، ويمقت رجالها ، ويشهدها

حتى تبقى دون اتباع فتهاوى وتموت ، وتعمل السلطات الاستعمارية على إنشاء غيرها بتبديل الواجهات ، أو تغيير الشعارات ، ولكن لا تلبث أن يكشف أمرها ، ويكون مصيرها شأن سابقها ، وهكذا .

وجاء الاستقلال ، ولم يعد هناك مقيم عام ، أو سلطات استعمارية ، أو ... ليتحرك الوطنيون ضدّهم ، لذا أخذ الصراع الحزبي يشتد للسيطرة على الحكم ، وكسب الاعوان ، وتطبيق المناهج التي يبتناها كل حزب ، ويريد تنفيذها .

الصراع بين القصر وحزب الاستقلال : السلطان دون شك يملك قوة معنوية هي هبة الحكم وسلطان الدولة ، وكان حزب الاستقلال أقوى أحزاب المغرب ، وأكثرها أعضاء ، وأعظمها شعبية ، وكان هذا الحزب يرى أن يكون في البلاد حزب واحد ، ولا يقصد إلا تنظيمه ، وتكون الحكومة له ، وكان يعلن هذا ، ويطلب به ، ورغم أنه قد شارك في حكومتين التلافيين إلا أنه يعدّ هذه المشاركة تنازلاً منه ، وتساهلاً لدفع عجلة الاستقلال قليلاً إلى الأمام ريثما ترسخ دعائم السلطة . أما الملك فكان يرى تعدد الأحزاب كي لا تنفرد مجموعة بالسلطة ، ويستأثر رجالها بالحكم ، ومن هذا المنطلق يريد أن يخفف من قوة حزب الاستقلال ، فعمل على إبعاد رجال الحزب عن الجيش وقوات الشرطة .

أما حزب الاستقلال فكان ينظر إلى حزب الأحرار المستقلين الذي يمثله أحمد رضا كديرة أنه يمثل القصر ، لذا فقد رفض مشاركته في الحكومة التي كُلف أمينه العام أحمد بلقرنج بتشكيلها .

الصراع بين الأحزاب : كان حزب الاستقلال أكبر الأحزاب ، وكانت أكبر التنظيمات التي يمكن أن تقف في وجهه إنما هو حزب الشورى والاستقلال الذي يرأسه محمد حسن الوزالي ، حيث كان كلامهما يريد السيطرة على الساحة ، وإن كان التفوق دائماً لحزب الاستقلال الأكثر عدداً ، والذي رأى أن

يضم إليه بعض التنظيمات الصغيرة فيزداد قوة ، ويخفف من المعارضة التي تواجهه ، وبدأ الاندماج مع حزب الإصلاح الوطني الذي كان في منطقة الربيع ، ويرأسه عبد الخالق طريس ، فهو أقرب الأحزاب إليه ، وبينها تسمى يعود تاريخه إلى أكثر من عشر سنوات . وبالمقابل فقد قام حزب الشورى والاستقلال بضم حزب المغرب الحر أيضاً ، ويسمى في ذلك إلى ما يسمى إليه حزب الاستقلال .

وكان حزب الاستقلال يطالب بتأليف وزارة منسجمة ، أي يكون أعضاؤها جميعهم من حزب واحد ، أو مجموعة واحدة منسجمة بعضها مع بعض ، حيث يخطط لنتيجة نحوه الشعب ، ولو كانوا من أصحاب المصالح ، ما دامت السلطة بيده ، وقد رفع رسالة إلى الملك تتضمن هذا الموضوع ، وذلك في تاريخ ٢٦ رمضان ١٣٧٧هـ (١٥ نيسان ١٩٥٨م) .

ولم يعترف حزب الاستقلال بالحزب الشيوعي ، وكان ينظر إليه على أنه مجموعة من العملاء يرتبطون بموسكو ، ويعيشون على أرض المغرب ، فهم يتلقون المساعدات والتوجيهات من خارج البلاد ، من مناطق لا تمت إلى العرب أو الإسلام بصلة .

وذكرنا أيضاً أنه كان ينظر لحزب الأحرار المستقلين أنهم من صنائع قصر الملك ينظرون إلى مصلحته دون مصلحة الشعب أو الأمة .

الحركة الشعبية : شكّل الحسن اليوسي حزباً أطلق عليه الحركة الشعبية لمعارضة حزب الاستقلال ، واتخذ الحسن اليوسي من البربر قاعدة للقوة ، وأثار فيهم العصبية للانضمام إلى حركة ، ولم تلبث أن انتقلت زعامة هذه الحركة إلى المحجوب أحرسان ، وإلى عبد الكريم الخطيب ، ولكن مُنعت بعد مدة بقرار من الحكومة .

أعلن المحجوب أحرسان إعادة تكوين الحركة الشعبية في شعبان ١٣٧٨هـ (شهر شباط ١٩٥٩م) ، وأخذ يتحدث عن الاشتراكية

الإسلامية ، وأنها هدف من أهداف حركته .

انشقاق حزب الاستقلال : كان الحزب يضم عناصر كثيرة متباينة بالأراء مختلفة بالأفكار ، متعاونة في الوسائل والأهداف ، تجمعها فكرة محاربة الاستعمار التي بدأت بالمطالبة بالإصلاح ، ثم بالدعوة إلى الاستقلال ، فلما تم الاستقلال كان لا بد من أن تظهر تيارات متعددة داخل الحزب ، ولا بد من أن يبدأ الخلاف الذي سيؤدي إلى الانشقاق .

بدأ الانشقاق عندما كانت الحكومة برئاسة الأمين العام للحزب أحمد بلقريج ، وكان أكثر أعضائها من رجال الحزب أيضاً ، وحدث أن قامت مظاهرات ، فتصدى لها رجال الشرطة بأمر الحكومة ، فأنزى من ذلك زعماء العمال الذين ينتمون إلى حزب الاستقلال ، فوقع الخلاف ، وبدأ الانشقاق ، وبادت كل محاولات رأب الصدع بالفشل .

الاتحاد الوطني للقوى الشعبية : انشق المهدي بن بركة ، وشكله الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال ، في ١٦ رجب ١٣٧٨هـ (٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩م) ، ولكن لم يلبث أن انقلب هذا التنظيم في ١٥ ربيع الأول عام ١٣٧٩هـ (١٧ أيلول ١٩٥٩م) إلى « الاتحاد الوطني للقوى الشعبية » ، وكان بجانب مهدي بن بركة كل من عبد الله بن إبراهيم ، وعبد الكريم بن جلون ، وعدد من رجال الحزب أمثال محمد عواد ، وإدريس المحمدي ، والنهامي عمار ، وعبد الرحيم بوعبيد ، وغيرهم .

حزب الدستور الديمقراطي : حول محمد حسن الوردي حزب « الشورى والاستقلال » إلى حزب « الدستور الديمقراطي » في ١٢ رجب ١٣٧٩هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٦٠م) ، وقد فاطم هذا الحزب الاستفتاء الذي جرى في ١١ رجب ١٣٨٢هـ (٧ كانون الأول ١٩٦٢م) .

جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية : في ٢٥ شوال ١٣٨٢هـ (٢٠ آذار ١٩٦٣م) أسس أحمد رضا كديرة الذي كان رئيس حزب الأحرار

المستقلين جبهة جدياً أسماها « جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية » ، وقد فسدت كلاً من الأحزاب الأتية :

- ١- حزب الأحرار المستقلين .
- ٢- الحركة الشعبية .
- ٣- حزب الدستور الديمقراطي .

وقد حصلت هذه الجبهة في الانتخابات التي جرت في مطلع عام ١٣٨٣هـ (٢٤ أيار ١٩٦٣م) على أكثرية نسبية ، إذ أحرزت : ٦٩ مقعداً .
على حين حصل حزب الاستقلال على : ٤١ مقعداً .
والاتحاد الوطني للقوى الشعبية على : ٢٨ مقعداً .
والمستقلون : ٦ مقاعد .

١٤٤ مقعداً

غير أن هذه الجبهة لم تكن متساكة تماماً ، لذا لم تلبث أن تفككت .
الحزب الاشتراكي الديمقراطي : أسس أحمد رضا كديرة من جديد الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ٢ ذي الحجة ١٣٨٣هـ (١٤ نيسان ١٩٦٤م) ، غير أنه لم يحضر أكثر من سنة حتى تمسك عن الحزب أكثر مؤسسه ، وانتهى أمره .

انشقاق الحركة الشعبية : شاركت الحركة في انتخابات ٤ ذي الحجة ١٣٧٩هـ (٢٩ أيار ١٩٦٠م) ، وكان يمثلها سبعة أعضاء في مجلس الدستور ، وكذلك شاركت في حكومة الملك الحسن الثاني في ١ محرم ١٣٨١هـ (١٤ حزيران ١٩٦١م) ، وانتخب عبد الكريم الخطيب رئيساً للمجلس الوطني ، كما انتخب محجوب أحرسان أميناً عاماً .

وعندما تأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية رفض عبد الله

الوكوني المشاركة فيها .

واتفق عبد الكريم الخطيب ومحمود أحرضان على أن تشارك الجبهة في حكومة أحمد باحتيني التي عُقدت في ١٤ ربيع الثاني ١٣٨٤هـ (٢٠ آب ١٩٦٤م) ، وإن يرشحها عبدالله الوكوني ، ومحمد الشراي ، وبوخروطة للمشاركة في هذه الحكومة . غير أن محمود أحرضان قد أخذ بهذا الاتفاق ، وأبعد الذين رُشِّحوا للمشاركة ، وشارك هو بنفسه ، وتسلَّم وزارة الزراعة ، كما رشَّح عبد السلام عيسى الذي عُيِّن كاتباً للدولة ، وحدو الشيكو الذي أسندت إليه وزارة البرق والبريد والهاتف .

قرَّر الملك تشكيل حكومة برئاسة عبد الكريم الخطيب بعد أحداث ذي القعدة ١٣٨٤هـ (آذار ١٩٦٥م) ، غير أن الخطيب قد وضع شروطاً صعبة للقبول بتسلَّم الوزارة ، وبدأ انشقاق الحركة ، إذا انسحب عبد الكريم الخطيب ، وعبد الله الوكوني ، ومحمد البكاي ، وبوخروطة .

ومن جهة أخرى أعلن محمود أحرضان طرد كل من عبد الله الوكوني وبوخروطة ، ولم يتخذ شيئاً مقابل عبد الكريم الخطيب الذي عدَّ محمود أحرضان مخالفاً لقانون الحزب حيث لم يعقد أي اجتماع لمجلس الحزب منذ مدة ، والذي يجب أن يجتمع كل عامين ، لذا فهو ليس أميناً عاماً للحزب . وانتُخب عبد الكريم الخطيب أميناً عاماً ، وعندها أعلن محمود أحرضان طرد عبد الكريم الخطيب من الحركة .

الحركة الشعبية الديمقراطية : بعد أن سيطر محمود أحرضان على الحركة الشعبية ، وطرد منها مخالفيه ومنهم عبد الكريم الخطيب ، الذي قام في شهر ذي القعدة من عام ١٣٨٦هـ (شباط ١٩٦٧م) بتشكيل الحركة الشعبية الديمقراطية .

الحزب الشيوعي المغربي : حوَّل هذا الحزب اسمه إلى حزب التحرير والاشتراكية ، عام ١٣٨٦هـ (١٩٦٦م) في سبيل تحفيف الكراهية عن

أعضائه ، لأن كلمة الشيوعية غير محببة لدى الناس ، ولكن هذا التبديل في الاسم لم يغيِّر شيئاً ، لأن السلوك لم يتغيَّر شيئاً ، والارتباط لم يتبدَّل . ولم يلبث أن مُنِع الحزب في شهر رجب ١٣٨٩هـ (أيلول ١٩٦٩م) .

الكتلة الوطنية : إن الحالة الاستثنائية المفروضة على المغرب منذ ١٣٨٥هـ قد جعلت حزب الدستور الديمقراطي يدعو إلى تكتل وطني بتأليف مجلس قمة وطني ، ويتم :

١- اجتماع مائدة مستديرة بين قادة الأحزاب .

٢- تحديد خطة العمل للمستقبل .

٣- وضع ميثاق الائتلاف .

٤- تأليف لجنة تنفيذية مشتركة .

٥- رفع مذكرة للملك لوضع حد للحالة الاستثنائية .

تأسست الكتلة الوطنية في ١٩ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ (٢٢ تموز ١٩٧٠م) ، وضمت حزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

وقاطعت الكتلة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها في ٢٩ جمادى الآخرة ، و٧ رجب ١٣٩١هـ (٢١ ، ٢٨ آب ١٩٧١م) ، ووقفت موقف المعارض ، وصوتت ضد مشروع دستور ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) ، وقررت مقاطعة الاستفتاء .

وقام الملك بمفاوضات مع الكتلة الوطنية في شوال ١٣٩١هـ (تشرين الثاني ١٩٧١م) ، ودعاها لاشتراك في حكومة وكريم العمراني ، في ١٨ ذي الحجة ١٣٩١هـ (٣ شباط ١٩٧٢م) ، فرفضت . ولم يمض وقت غير قصير حتى حدث الانشقاق بين جماعاتها ، وذلك في ١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٢هـ (٣٠ تموز ١٩٧٢م) .

ومن المنظمات القائمة اليوم في المغرب :

١- الاتحاد الدستوري .

الإحساد ، ومخالفة السلطة والنظام ، فتحلّص منه المسؤولون ، وانهمسوا به المسلمين الذين يؤيدون الأمن ، ويحاربون القوضى ، ولا يدعون إلا إلى ما يؤمن به الشعب في المغرب ، فطاردتهم النظام ، وتحلّص منهم ، فكان الطرفان على حدّ سواء .

عاد النشاط الإسلامي إلى المغرب ، وبرز الشيخ عبد السلام ياسين ، فالتفت حوله الناس ، إذ غدوا يتوقون إلى النظام كمي يتحلّصهم مما يعانون ، وينقدهم من الأوضاع المتردية باستمرار ، وقد أفلست الأنظمة الرضعية كلها على اختلاف مشاربها وتباين أساليبها في معالجة قضايا الحياة ، هذا إضافة إلى إيمان السكان بالإسلام كعقيدة ومنهج شامل لجميع جوانب الحياة ، أنزله خالق الناس الذي هو العليم وحده بما يتعمهم في أمور دنياهم وأخراهم ، فهم وإن سار بعضهم وراء بعض الناعقين للشرق أو الغرب فهو سير مؤقت وراء مصالح عابرة أو على غفلة من النفس عندما تضعف أمام مغريات دنيوية ، ولكنها لا تلبث أن تستيقظ وتتوب إلى رشدها ، وترجع إلى عقيدتها ، وتسير في الخط الإسلامي .

وكلما نشط الاتجاه الإسلامي وُضعت أمامه العراقيل + إرضاء للخط الدولي العام العامل دائماً ضدّ الإسلام والمسلمين ، وتختلف هذه العراقيل بين وقتٍ وآخر بين الشدة والعف إلى اللين والمطاردة ، كما تتباين الأساليب في الحكمة والدهاء ، وغالباً ما يتخذ أصحاب الاتجاهات الأخرى على اختلاف منهاهجها وسيلةً للحدّ من هذا النشاط ، فأصحاب الاتجاهات جميعهم يقفون في الصف المقابل للاتجاه الإسلامي .

وفي ١٣ شوال ١٤١٠هـ (٨ أيار ١٩٩٠م) أعلن الملك الحسن الثاني عن تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب ، وأوكل رئاسته إلى محمد العربي المجبود رئيس المجلس الأعلى للقضاء . وفي هذا عهدة للوضع ، وتطبيق خواطر الدين قد يتألم ظلم ، وقد ضمّ هذا المجلس

٢ - التجمع الوطني للأحرار .

٣ - الحركة الشعبية .

٤ - حزب الاستقلال .

٥ - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

٦ - الحزب الوطني الديمقراطي .

٧ - منظمة العمل الديمقراطي .

٨ - حزب التقدم والاشتراكية .

٩ - الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

وهناك نقابات ذات وزنٌ في السياسة المغربية ، مثل : نقابة الاتحاد المغربي للشغل ، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، واتحاد النقابات الشعبية ، والاتحادية الديمقراطية للشغل . والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، والعصبة المغربية لحقوق الإنسان ، ورابطة القضاة ، وهيئة المحامين ، وهيئة الأطباء ، وهيئة الأساتذة الجامعيين ، و

وأخذ الوعي الإسلامي ينتشر في المغرب كبقية الأمصار الإسلامية ، واتجه الشباب إلى العلم ، واللقاء بعضهم مع بعض في سبيل العمل الإسلامي ، ومحاولة تطبيق تعاليمه على أنفسهم ودعوة الآخرين للعمل به . وتأسست جمعية إسلامية ، وانطلق أفرادها يدعون ، حتى إذا بدا أثرهم أخذت يد الملاحقة تطاردتهم . وقُتل أحد رجال الشيعيون في المغرب في الظلام ، وهو عمر بن جلون ، فأنهم بعض أفراد الجمعية بذلك ، فجاه الأمر بحظرها ، وملاحقة أعضائها . فسامهم من قرّ خارج الحدود . ومن بقي القبض عليه منهم أودع السجن . فخدمت جذوة النشاط قليلاً حتى مرت موجة المتابعة ، ثم أخذت تظهر ثانية ، فإن الفكر لا يجارب بالسياسة ، وإنما بالحجة والإقناع ، ولا تنتزع العقيدة بالقوة ، وإنما بالعقل والبرهان . ولكن العمل السياسي يسوق أصحاب العقائد كما يلاحق اللصوص والمجرمين ، وربما يسعى أن يضرب بعضهم ببعض ، فقد قُتل ابن جلون الذي يحمل فكرة

بعض الوزراء وممثلين عن الأحزاب والقيادات^(١) . ويكون هذا المجلس

(١) تتشكل المجلس الاستشاري على النحو الآتي :

وسيلة للحلّ الذي ينسجم والاتجاه العلماني المعادي للاتجاه الإسلامي الذي اشتدّ عليه الضغط في الآونة الأخيرة بعد النشاط الذي أظهره ، والتجاوب الذي لقيه من السكان ، وبعد بروز الاتجاه الإسلامي في الجزائر ، ووصوله إلى القمة الذي أخاف أوروبا ، وهذا ما بدأ على صحفها ، وجميع وسائل الإعلام فيها ، وعلى تصريحات المسؤولين ، وقد خشي أصحاب اللعبة الدولية أن ينتقل هذا الأثر إلى المغرب فجاءت بحكم الجوار والعقيدة الواحدة . وسيكون هذا المجلس أحد صمامات الأمان لهم أو الكوابح . وإن اتجه أعضاء هذا المجلس ليعطي الخط العام للسير ، إضافة إلى الجهة التي سيتمثلها .

١- محمد العربي الجبود : رئيساً . وهو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للفتوى .

٢- مولاي مصطفى بلعربي العلوي : وزير العدل .

٣- عبد التوفيق القبالي : وزير الخارجية .

٤- إدريس البصري : وزير الداخلية والإعلام .

٥- عبد الكريم العلوي المدغري : وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية .

٦- أحمد رضا كديرة : مستشار الملك .

٧- أحمد العسكري : ممثل التجمع الوطني للأحرار .

٨- محمد زيان : ممثل الاتحاد الدستوري .

٩- مسعود الشصوري : ممثل الحركة الشعبية .

١٠- فيصل الخطيب : ممثل حزب الاستقلال .

١١- محمد بوزيع : ممثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

١٢- الحسن كابون : ممثل الحزب الوطني الديمقراطي .

١٣- التهامي الحياوي : ممثل حزب التقدم والاشتراكية .

١٤- محمد الشوكي : ممثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

١٥- المحمدي أحرصان : ممثل قداماء جيش التحرير .

١٦- عبد السلام الجلي : ممثل قداماء المقاومة .

١٧- الهاشمي بناني : ممثل نقابة الاتحاد المغربي للشغل .

١٨- عبد الرزاق المبال : ممثل نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب .

١٩- محمد حالمي : ممثل اتحاد النقابات الشعبية .

٢٠- عبد الحميد بوزيع : ممثل الاتحادية الديمقراطية للشغل .

٢١- أحمد بن عمو : عن العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .

٢٢- محمد الصنفي : عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان .

٢٣- محمد بوزيان : عن رابطة القضاء .

٢٤- مصطفى الرسولي : عن جمعية هيئة المحامين .

٢٥- محمد جلال السعيد : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٦- عبد الله العروي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٧- الحبيب اللاتي : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

٢٨- علاء مي ناصر : عن هيئة الأساتذة الجامعيين .

الجزائر
موريتانيا

٢٩- عبد الرزاق كتون : عن هيئة الأطباء .

٣٠- مالكسيم أرولاي : رئيس الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى .

٣١- عبد الهادي بوطالب : مدير عام المنظمة الإسلامية للدراسة والعلوم والثقافة .

٣٢- أحمد المرزا : رئيس المجلس العلمي لإقليم وجة .

٣٣- عبد الله الكرسيفي : رئيس المجلس العلمي لإقليم أغادير .

٣٤- أحمد الفيرازي : محافظ سابق .

٣٥- عطري ولد سيدي سعيد الجسلي : عضو للمجلس الاستشاري الخاص بشؤون

الصحراء .

٣٦- محمد ميكر : الأمين العام السابق لمنظمة وزراء العدل العرب .

٣٧- البريسون : عن الجالية اليهودية المغربية بباريس .

الكتاب الثاني
مُورِيَتَانِيَا

www.alkottob.com

لمحة عن موريتانيا قبل الغناء الخبلافة

انتشر الإسلام في الأراضي التي تشملها اليوم دولة موريتانيا في وقت مبكر يعود إلى القرن الأول والثاني الهجريين ، وخاصة أيام دولة الأدارسة حيث انضمت ديار الملتئمين من بطون صنهاجة [جدالة - لتونة - مسوفة] تحت لوائهم ، وأصبحت جزءاً من أملاكهم ، ونتج عن ذلك تحالف قوي بين بطون صنهاجة المختلفة برعامة لتونة ، وأخذ الحلف يتوسع نحو الجنوب لغوة الأدارسة وحلفائهم من زناتة ومصموفة في الشمال ، واصطدم هذا الحلف مع إمبراطورية غانا التي نشأت في بداية القرن الرابع الهجري .

ويبدو أن أحد الأشراف قد وصل إلى إمبراطورية غانا ، وأسس مدينة (كومي صالغ) التي أصبحت عاصمة تلك الإمبراطورية ، وتقع جنوب شرقي مدينة (تومبوكتو) وعلى بعد سبعين كيلومتراً منها ، وكانت قد توسعت هذه الإمبراطورية حتى شملت أراضي موريتانيا اليوم .

وفي ٤٢٧ هـ سافر أمير الملتئمين يحيى بن إبراهيم الجدالي إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج ، وفي طريق عودته مر بمدينة الفيروان ، والتقى بأبي عمران الفاسي ، وشكا له جهل الملتئمين بالإسلام ، فكتب له رسالة إلى وثاك بن زلو المعلي ، بمدينة نفيس ، بجنوب المغرب ليساعده على تعليم الملتئمين على أمور دينهم ، فانتدب له وثاك و عبد الله بن ياسين الجزولي ليرافقه إلى ديار الملتئمين ، فسار معه ، ولكن عبد الله وجد معارضة شديدة من الملتئمين أو



صعوبة في تعليمهم ، فنفسهم لم تعتد على الطاعة ، كما لم تعتد على اتباع أخلاقي معينة ، والقياد لسلوك معين ، ونتيجة هذه الصعوبة التي وجدها قرر الاعتكاف ، فأوى إلى جزيرة صغيرة عند مصب نهر السنغال ، ولم يفارق يحيى بن إبراهيم الشيخ عبد الله وفاة للشيخ لما كان قد وعده عندما سار معه وتقديراً له ، كما نزل معها عددٌ ممن تأثر بالشيخ ، وبنوا لهم مقراً في موقع (تيدرة) شمال (نواكشوط) وعلى بعد ستين كيلومتراً منها إلى جهة الشمال ، وأطلقوا عليه اسم (الريباط) ، وبعد عشر سنوات تكاثرت عدد الأتباع ، فخرجوا من رباطهم معلّنين الجهاد ، واستشهد يحيى في المعركة التي فُتحت فيها مدينة (أودغشت) فخلقه في زعامة المرابطين يحيى بن عمر الممتوي ، وجاء بعده أخوه أبو بكر بن عمر الممتوي ، ولم يمض وقت طويل حتى استشهد عبد الله بن ياسين في الحروب التي دارت بينهم وبين قبيلة «برغوطه» .

وفي هذه المرحلة قامت دولةً للتكرور ، وكان لأميرها « وارجي » صلته وثيقة مع أبي بكر بن عمر الممتوي . وقد حكمت هذه الدولة جزءاً صغيراً من الأراضي التي تُعرف اليوم باسم موريتانيا . وعاون أبا بكر ابن عمه يوسف بن تاشفين ، ثم وقع الخلاف بينهما ، إذ سار يوسف نحو الشمال ، واتخذ أبو بكر طريقه نحو الجنوب ، وأخذ يدعو إلى الإسلام ، ولم يلبث أن توفّي عام ٤٨٠هـ . وضعف أمر المرابطين في الجنوب بعده فاستقلّ حكام غانا من قبيلة السنونكي ، وأعلنوا ارتباطهم بالدولة العباسية .

وفي عام ٦٣٨هـ قامت دولة مالي ، وامتدّت نفوذها حتى شمل الأجزاء الشرقية من الأراضي الموريتانية .

وفي هذه الأثناء كان بنو هلال قد توسّخوا إلى بلاد المغرب ، وقد نزح قسمٌ منهم ، وهم بنو معقل ، إلى الجنوب ، ومن بني معقل بنو حسان الذين توجّخوا في تلك المناطق ، واستقرّ قسمٌ منهم عند مصب نهر السنغال وإلى الشمال منه ، ومن هؤلاء : الذين يعرفون اليوم باسم «الترارزة» ، ويُدعى الحسائيون أنهم يعودون في أصولهم إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما .

وأنش الحسائيون عدة إماراتٍ ، ومن أهمّها : إمارة أولاد رزق بن ودي بن حسان ، وقد حكمت منطقة الترارزة ، وبراكنة ، واستمرّ سلطانهم من القرن التاسع إلى الحادي عشر الهجريين ، ثم تغلّب عليهم بنو عمهم المغافرة ، فأنشأوا عدة إماراتٍ منها :

١ - إمارة الترارزة : ومؤسسها أحمد بن دمان ، وهو الذي انتصر على أولاد رزق في معركة «التيتم» عام ١٠٤٠هـ ، وقد بقيت هذه الإمارة حتى جاء الاستعمار ، وقاعدتها (بوتليميت) .

٢ - إمارة البراكنة : واستمرّت حتى جاء الفرنسيون ، وحاضرتها مدينة (الأك) .

٣ - إمارة أولاد مبارك : التي حكمت منطقة الحوض ، وكانت عاصمتها مدينة (العيون) .

٤ - إمارة أهل يحيى بن عثمان : وقد حكمت منطقة أدرار ، وأسسها عثمان بن الفضيل حوالي عام ١١٤٥هـ ، واستمرّت حتى جاء الاستعمار الصليبي ، وعاصمتها مدينة (أطار) ، ومن مدنها الرئيسية (شقيط) .

٥ - إمارة أدوغيش الصنهاجية : وقامت في القرن الحادي عشر الهجري ، وانشقت منها إمارتان فرعيّتان هما :

١ - إمارة ناغت : وقاعدتها مدينة (تجكجكة) .

٢ - إمارة العصاية : وقاعدتها مدينة (كيفا) .

٦ - إمارة مشطوف في الحوض : وهي إمارة صنهاجية أيضاً .

٧ - إمارة نواذيبو : وقاعدتها (ايتين) .

قامت هذه الإمارات على أيدي القبائل المحاربة ، وفي الوقت نفسه حاول أهل الزوايا [جامعات العلم] إقامة دولة لهم في القرن الحادي عشر بقيادة أولئك (أبو بكر) بن أبيهم ، الملقب ناصر الدين ، الذي نهض حوالي عام ١٠٤٥هـ ، وبايعته قبائل الجنوب ، وعمل لنشر الإسلام ، ودخول السودان الغربي ، ونصّدي للمؤسسات الاستعمارية الصليبية التي أخذت

تنتشر ، وخاصةً الفرنسية منها ، وقد ألغى تجارة الرقيق ، وحاول إخضاع القبائل العربية المحاربة صاحبة الإمارات المذكورة ، فحدثت حرب أهلية ، قُتل فيها ناصر الدين عام ١٠٨٥ هـ ، وقُضت عمالة الزوايا ، وتعرّز موقف الإمارات الحسانية والصنهاجية .

وقامت دولة في حوض نهر السنغال ، وكان من أهمها دول الماسي (الأثمة) ، وظهر منها الحاج عمر في منطقة (فوتا) و (والو) ، وقاموا الفرنسيين ، واستشهد في إحدى معاركه عام ١٢٨٢ هـ ، واختلف أتباعه من بعده ، فسيطرت فرنسا على الضفة اليسرى لنهر السنغال عام ١٣٠٩ هـ ، ثم تقدّمت بعد هزيمة أحمد بن الحاج عمر ، والذي توفي عام ١٣١٦ هـ ، وقد دانت بعض أجزاء موريتانيا لهذه الدولة .

ولما كانت هذه الإمارات صغيرة ، وغير موحدة فيما بينها ، لذا فقد كانت تخضع للدول الكبيرة التي تقوم في المنطقة ، وغالباً ما كانت تخضع للحكم المغربي ، وبعدها المغاربة جزءاً من أرضهم ، وخاصةً في أيام القوة ، أو نستطيع أن نقول : إن الحكم المغربي عندما يقوى تفقد الإمارات الحسانية والصنهاجية شيئاً من نفوذها ، فإذا ما ضعفت المغرب عادت لتلك الإمارات قوتها ونفوذها ، ولكن في حالة الضعف أو في حالة القوة فإن هذه الإمارات تخضع للحكم المغربي ، ولكن يختلف الأمر بين أن يكون اسماً وبين أن يكون حقيقياً بفرض هيئته ويصدر أوامره .

ولكن هذه التجزئة وذلك الضعف الذي حلّ بالحكم المغربي قد شجّع الصليبيين المستعمرين للتقدّم من السواحل إلى الداخل ، ولم يجد الاستعمار أمامه ذلك السدّ القوي أو الدولة الشاسكة القوية ، وإنما وجد إمارات ضعيفة لا رباط بينها ، فتقدّم بسهولة ، وتمكّن من إحراز النصر . ولما أحسّت هذه الإمارات بالخطر لم تسرع إلى التوحد والوقوف صفّاً واحداً في وجه المستعمرين الصليبيين ، وإنما بقيت كل واحدة رغم المدة الطويلة التي بقي فيها الأوروبيون على السواحل يتحفظون للتقدم إلى الداخل غير أنهم كانوا يخافون من الصدام

مع المسلمين ، ولكن بعد أن درسوا الوضع ، وعرفوا حقيقة الأمر تقدّموا واتهموا الإمارة نلو الإمارة حتى ابتلعوها جميعاً .

وفي الوقت الذي كان فيه الصراع دائراً على أشده بين المسلمين والنصارى في الأندلس أي في القرن التاسع الهجري أخذ نصارى البرتغال يفكّرون بالإبحار جنوباً على سواحل المحيط الأطلسي للوصول إلى مراكز حصينة ، ومنازل المسلمين منها ، وبذا يحكمون الضغط عليهم من جهتين : من الشمال من الأندلس ، ومن الجنوب من هذه المراكز ، أو على الأقل يشاغلون مسلمي المغرب ، فيصرفونهم عن التفكير في مساعدة مسلمي الأندلس ، وفي الوقت نفسه يطلق نصارى الإسبان على سواحل البحر المتوسط للغرض نفسه ، وقد تمكّن الطرفان من تحقيق بعض النجاح ، واحتلال مراكز لهم على السواحل التي انطلقوا نحوها .

وشاء الله أن يُزيم المسلمون في الأندلس ، لما أحدثوه ، ولانصرافهم إلى أمور الدنيا ، ولغوهم ، واختلافهم فيما بينهم ، وطردوا من الأندلس عام ٨٩٨ هـ ، وهذا ما دفع النصارى إلى إكمال مخططاتهم التي بدؤوها ، فتابع البرتغاليون سيرهم للهدف نفسه ، وهو تطويق المسلمين للقضاء عليهم ، وإبادتهم نهائياً في العالم كله بعد أن فوضوا عليهم وأخرجوهم من الأندلس ، ووصل البرتغاليون إلى أقصى جنوب القارة الإفريقية ، والتّصّوا حولها ، ووصلوا إلى أرض العرب ، واحتلّوا عدن ، ونزلوا في الخليج العربي ، ووصلوا إلى الهند ، وماليزيا ، وأندونيسيا . وأما الإسبان فقد ساروا غرباً بالكفاح مع البرتغاليين ، وعرفوا أمريكا ، وتابعوا سيرهم حتى وصلوا إلى ما أطلقوا عليه اسم الفلبين على اسم ملكهم ، وعادوا عن الطريق التي عرفها البرتغاليون لأن المسلمين قد قتلوا طاقيتهم ماجلان ، وكثيراً ممن معه عندما أراد أن يجول المسلمين هناك بالقوة إلى نصارى .

لما المراكز البرتغالية التي أقيمت على شواطئ المحيط الأطلسي في غرب إفريقيا فقد أخذت تزوّج مهمتها في تزويد القوافل البرتغالية المنطلقة على ذلك

الساحل لتتابع أهدافها ، وفي الوقت نفسه تقوم بالتجارة لتغذي القيمين فيها ، والقادمين إليها ، والراجلين منها ، والطاعين فيها ، كما تمد بما تحصل عليه البرتغال الوطن الأم . وقد أثمر العمل التجاري جيداً لكثرة هذه المراكز ، ومواقعها على أرض بكر ، وساطة أهلها ، وغنى أرضهم ، ووجود خيرات كثيرة لم تعرفها أوروبا بعد مع عظيم فائدتها .

أخذت الدول الأوروبية الأخرى تحسد البرتغاليين على غنائم ، وترى أنهم قد استأثروا بالخير كله لهم ، مع أن دول أوروبا كلها كانت وراءهم مدّهم وتدعمهم في صراعهم مع المسلمين ، وكان للشع أثراً إذ أصبحت الدول الأوروبية تتنافس البرتغال ، وتتطرق على سواحل المحيط الأطلسي لتحلّ نفسها مراكز كمحطات البرتغاليين وإلى جانبهم ، ولا بدّ من أن يقع التنافس ، وقد وقع ، ولكن لم يتغير هذا واقع المطلق الأساسي لهذا التحرك ، وهو الدافع الصليبي ، الذي نسبه بعضهم عمداً ، ورأى بعضهم هذا الجانب المادي فقط جهلاً ، أو لعدم النظر إلى الماضي إعاداً عن الأثر الديني خطية ، هذا بالنسبة إلى الصليبيين ، أما بالنسبة إلى غيرهم فهو عمن ، وأخذاً من التنصاري من غير تفكير وتحليل للواقع .

وصل الإسبان بعد البرتغاليين ، ولحق بهم الهولنديون ، وتبعهم الفرنسيون ، وسار إرهم الإنكليز ، ووقعت المنافسة ، وازداد الطمع في الحصول على الصمغ العربي ، ثم كانت الاتفاقات على تقاسم مناطق النفوذ وجهات الاستغلال ، وأعطيت منطقة السنغال إلى فرنسا إثر الحروب النابليونية باتفاقية باريس عام ١٧٦٣ هـ ، وأخذ الفرنسيون بعدها يتحركون بحمل نحو الداخل عبر نهر السنغال ، وأخذوا يقيمون مراكز لهم على طول مجرى النهر ينتظفون الرقيق ، ويجمعون الصمغ العربي ، وجرت اعتداءات من قبل السكان على هذه المراكز بسبب هذه التصرفات ، فنارت نائرة الدخلاء ، كيف تحدث مثل هذه الاعتداءات ١٩ وهل يصحّ أن يثور الأهالي لكرامتهم ١٩ وهل يتحرك السكان فيها إذا احتفظت أبنائهم ، أو أهنت كرامتهم ، أو اعتدي على

أعلاهم ١٩ ورأى هؤلاء المستعمرون أنه من الضرورة استعمال هذه المناطق ، واستعداد أهلها لتأديبهم .

وقامت حركة عام ١٣١٨ هـ بقيادة الشيخ ماء العينين ، هدفها مقاومة تغلغل النفوذ الفرنسي ، غير أنها قد فشلت ، إذ استطاع القائد الفرنسي « كافيال كوبولاي » استغلال الخلافات القائمة بين القبائل ، فأثارها ، وأخذ الحملة والوقعة ديدنه ، ورجال القبائل بسيطة لا تعرف المكر والخداع ، وطلت إحدى القبائل الحماية الفرنسية خوفاً من خصومها ، فأسرع « كوبولاي » واحتلّ منطقة (الترازوا) عام ١٣٢١ هـ ، ثم منطقة (براكنا) عام ١٣٢٢ هـ ، وأتبعها بمنطقة (تاغنت) عام ١٣٢٣ هـ ، وهذا كله بعد الاتفاق مع الإسبان ، إذ كان تتقاهم على أن تأخذ فرنسا المنطقة التي عُرفت فيها بعد باسم (موريتانيا) ، وأن تأخذ إسبانيا الصحراء المغربية ، والتي أطلقوا عليها اسم ساقية الذهب ، أو حسب الاصطلاح الإسباني (ريو دو أورو) ، واضطرّ السلطان عبد العزيز إلى القبول بالأمر الواقع عام ١٣١٩ هـ ، وبدا أصبحت منطقة موريتانيا ضمن دائرة النفوذ الفرنسي ، وأخذت فرنسا تتصرف فيها ، وتدخل إلى مناطقها ، منطقتاً بعد أخرى ، بموافقة إسبانيا وعلى تقاهم معها ، وسكوت من الدول الأخرى التي نالت كل منها نصيبها في جهة أخرى ، والسلطان لا يستطيع أن يفعل شيئاً بعد أن وافق مكرهاً ، فأصبح أسير توقيعه .

هم « كوبولاي » بالتحرك نحو منطقة (أدرار) ، غير أنه قد لقي حتفه إذ اغتاله الشريف « زين » أخو السلطان عبد العزيز ، ثم استشهد الشريف « زين » في المعركة نفسها ، فتولّى قيادة الفرنسيين إثر ذلك الجنرال « مانغان » ، فزحف نحو (أدرار) ، فوقف في وجهه الشيخ « ماء العينين » الذي أعلن الجهاد المقدس ، وطلب من سلطان المغرب مساعدته ، فأرسل إليه حملة بقيادة الأمير إدريس ، ووصلت الحملة إلى (أدرار) ، وأخذت بالاستعداد للمواجهة . وتولّى أمر القيادة في هذه الأثناء الجنرال « غوروي »

الصليبي المعروف ، الذي دخل دمشق إثر معركة ميسلون في ٦ ذي القعدة
١٣٣٨هـ .

واستمرت المعارك بين الطرفين عامين كاملين (١٣٢٦ - ١٣٢٨هـ)
تمكّن الفرنسيون بعدها من بسط نفوذهم على منطقة (أدرار) بعد وفاة الشيخ
ماء العينين .

وكان أمر المغرب قد ضعف ، فتوّد بالشريف عبد الحفيظ في مراكش
عام ١٣٢٥هـ ، وكان نائباً عليها من قبل أخيه عبد العزيز السلطان في
(فاس) ، فانقسمت الدولة إلى قسمين : فاس ، ويقوم فيها السلطان
عبد العزيز ، ومراكش ، ويقوم فيها السلطان عبد الحفيظ ، ثم خلع
عبد العزيز ، واستقرّ الوضع للسلطان عبد الحفيظ الذي ثارت عليه القبائل ،
كما ثار عليه أخوه زين في (مكناس) وسيطر عليها ، وشكّل حكومة خاصة
به فيها ، واضطرّ عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحياة مع فرنسا في ١٢ ربيع
الثاني ١٣٣٠هـ (٣٠ آذار ١٩١٢ م) ، وأخيراً أجبر على التخلّي عن الحكم ،
وتوفّي مكانه أخوه يوسف في أول رمضان ١٣٣٠هـ (١٣ آب ١٩١٢ م) ،
وانتقل إلى مدينة الرباط التي أصبحت قاعدة الحكم ، ونتيجة هذا الضعف لم
يقم أمام الفرنسيين قوة رسمية تقف في وجههم ، ولا سلطة يمكنها أن تحمّد من
نفوذهم ، فلا بدّ من قيام ثورة تسلّم السلطة في البلاد ، وتتوفّي أمر الدفاع
عنها .

ثار أحمد هبة الله بن الشيخ ماء العينين في منطقة موريتانيا ، ودعا إلى
الجهاد ، وإنقاذ البلاد ، فقد حلت من الراعي ، وعمل فيها الذئب ، وانجّه
إلى مدينة مراكش وحاصرها ، ودخلها عنوة ، ونوبع فيها سلطاناً للمغرب
الأقصى في اليوم الخامس من شهر رمضان من عام ١٣٣٠هـ ، أي بعد أربعة
أيام من توفّي يوسف بن الحسن الأول السلطنة في فاس . فأرسلت فرنسا جيشاً
إلى أحمد هبة الله ، فكان النصر إلى جانب المسلمين - بإذن الله - فعادت فرنسا
إلى بعث حملة ضخمة إلى مراكش ، وانخذلت الخيلة والحداد ، وقاتلت أحمد

هبة الله ، فهزم ، وفرّ من مراكش ، فدخلها الفرنسيون ، أما هو فقد سار إلى
(تارودانت) وتحصّن بها - غير أن فرنسا قد خافت النتيجة ، وقيام ثورات
أخرى ، وحركات للمقاومة ، ليس في بلاد المغرب فحسب وإنما في كل مناطق
النفوذ الفرنسي والمستعمرات ، وخاصة أن نار الحرب العالمية الأولى قد
اشتعلت ، وهذا ما يشجّع الحركات للثوب بسبب اشتغال فرنسا في أحداث
الحرب ومشكلاتها الخاصة ، لذا أسرعت بإرسال حملة أخذت تغارده أحمد
هبة الله من موقع إلى آخر حتى كان في (تندوف) ، ثبت رجاله هناك للفوات
العنيفة ، وقتلوا بها ، وهذا ما زاد من معنوياتهم فعادت إليهم القوة ، ورجع
من كان قد لمّكة الخوف فغادر .

جهز الفرنسيون قوة ضخمة صمّت جنوداً من المغرب ، والجزائر ،
والسغال ، ومالي ، بقيادة الجنرال « غورو » ، ودعمته بالطيران ، والمدفعية ،
ووصل الجيش إلى (تيزيت) ، وهي البلدة التي توفي فيها الشيخ ماء العينين
والد أحمد هبة الله ، فعسكر الأعداء ، وتعددت الوقائع بين الطرفين ، وكانت
المعارك فيها سجّالاً ، وبذل الفرنسيون الكثير ، وأعطوا الأمازيغ المعسولة ،
فانقسم رجال أحمد هبة الله على أنفسهم ، وقُتل الكثير من رجال القبائل ،
وأصاب المرض القائد أحمد هبة الله ، وتوفّي في (بكدوس) عام ١٣٣٧هـ ،
فضعف رجاله من بعده ، وتمكّن منهم الفرنسيون ، وهكذا انتهت حركة أحمد
هبة الله - رحمه الله - .

بعد الحرب العالمية الأولى وفي عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠ م) شعر
الفرنسيون أن الوضع قد استقرّ لهم ، فعُدّوا موريتانيا جزءاً من إفريقيا
الغربية الفرنسية ، ولكن الحركات عادت تظهر من جديد لتقاوم المستعمرين
الصليبيين .

وكان من قادة المقاومة الذين يحفظ لهم التاريخ جهادهم إضافة إلى من
ذكرنا :

الاستعمار بعد إلغاء الخلافة

ألغى مصطفى كمال الخلافة في ٢٧ رجب ١٣٤٢ هـ (٣ آذار ١٩٢٤ م) ، وكانت موريتانيا قد غدت مستعمرة فرنسية ، وجزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية التي كانت تشمل : السنغال ، وغينيا ، وساحل العاج ، والداومي [بنين] ، وموريتانيا ، ومالي ، والنيجر ، وفولتا العليا [بوركينا فاسو] .

ألغيت الخلافة والمقاومة لم تبدأ في موريتانيا ، إذ استمرت حتى عام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٤ م) ، حيث تمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم العسكرية على البلاد مستفيدين من تفوقهم العسكري في الرجال والسلاح ، ومن الحصار الذي فرضوه على موريتانيا باحتلال المناطق المحاذرة ، ومن التنسيق مع إسبانيا التي تحتل الصحراء ، ومن ضعف المسلمين يومذاك فليس من مغيث ، والغيب الخلافة فليس هناك من شاحد لهم ، ولا داع للجهاد . والبلاد واسعة ، والسكان قلّة معثرون في أرجائها ، فالإمكانات قليلة في نجاح مقاومة مسلّحة ، لذا فقد أخذ الناس إلى الهدوء ، ورعت فرنسا في البلاد كما شاء لها هواها .

واندلعت نار الحرب العالمية الثانية في ١٧ رجب ١٣٥٨ هـ (١ أيلول ١٩٣٩ م) ، فلم يهتمّ فرنسا ، إذ أنها كانت مطمئنة في مرعاها .

ولكن إذا كان في السلاح ضعيفاً ، فإن التنظيم والتهيئة للعمل السياسي يمكن . كما أن المدارس مكان لبث روح الوطنية ، وإذكاء مفهوم

إبراهيم ديانكو ، وديويكو لبل في غيندي وماغة ، وأمير البرايكة أحمد بن سيدي أعلي .
وأمر ناغنت بكار بن اسويد أحمد الذي استشهد في موقعة « تنقادوم » عام ١٣٢٣ هـ .

وأمر أدرار سيدي أحمد بن سيدي أحمد بن عبده ، الذي استشهد في وديان الحروب عام ١٣٥٠ هـ .

وأحمد بن الديد في منطقة الترازرة .

ومحمد تقي الله بن الشيخ علي .

ومحمد المختار بن الحامد ، والشيخ عابدين بن سيدي محمد الكتي .

وأحمد حمادي ، وعلي بن مبارزة .

الجهاد ، وتحريض على مقاطعة المؤسسات المدرسية والإدارية الفرنسية . ولهذا فرضت فرنسا رقابة شديدة على تحركات الشيوخ داخل البلاد ، واعتقلت بعضهم ، ونفت بعضهم الآخر مثل الشيخ حماد الله الذي نفته إلى بلاد ساحل العاج . وكان العلما وشيوخ الزوايا هم القوة المحركة والدافعة للعمل على التنظيم واستقلال البلاد .

وتص دستور فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية على إيجاد مجلس عام في كل اتحاد ، ويُنتخب أعضاؤه من بين الجمعيات الإقليمية في وحدات الاتحاد . وكانت قوانين الانتخابات معقدة ، وقد صوت الموريتانيون لصالح أحمد بن حرمة بابانا ضد منافسه الفرنسي « رازاك » ، وقد نجح في الانتخابات ، وكانت له مواقف طيبة في المجلس النيابي الفرنسي ، وقد حصل أحمد بن حرمة على أربعة آلاف صوت على حين لم يحصل « رازاك » إلا على ثلاثة آلاف صوت رغم التهديدات ، وإجراءات العنف التي فرضتها السلطات الحاكمة .

وبدأت تظهر بوادر الدعوة إلى الاستقلال ، والعمل على التنظيم فظهر حزبان هما :

- ١ - حزب الاتحاد الوطني .
- ٢ - حزب منظمات الشباب .

وانحصرت مطالب الحزبين بالمطالبة بالاستقلال المباشر ، والحرية العامة ، وبعدلية اندمجت الحركة الوطنية في حزب واحد ١٣٦٧ هـ ، هو حزب التفاهم الموريتاني ، ويهدف إلى توحيد جهود الموريتانيين بعد أن فرقهم السياسة الفرنسية ، متخذة العصبية القبلية وسيلة للتفرقة ، ولكن لم يمض كبير وقت حتى عاد الانقسام ، فظهر :

- ١ - حزب التفاهم الموريتاني ، وزعمه أحمد بن حرمة بن بابانا ، ومن أعضائه البارزين المختار الحامد .
- ٢ - حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني ، وزعمه المختار أنجاي .

وقد فاز حزب الاتحاد التقدمي في الانتخابات التي جرت عام ١٣٧١ هـ ، وأصبح المختار أنجاي نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية بباريس عام ١٣٧٦ هـ . أما أحمد بن حرمة فقد غادر موريتانيا وانتقل إلى المغرب حيث كان قد عاد الملك محمد الخامس ملك المغرب من المنفى ، ويسمى إلى الحسن بن علي رضي الله عنها ، كما يقول بالإنشاء نفسه أحمد بن حرمة ، وقد جعل هذا صلة للتقارب بينهما .

وفي عام ١٣٧٦ هـ عدل الدستور الفرنسي ، وأصبح يقوم بجانب المجلس الوطني الإقليمي مجلس تنفيذي يمثل السلطة ، ويرأس هذا المجلس التنفيذي حاكم الإقليم الذي يعين قسما من المجلس ، بينما يؤخذ القسم الثاني بالانتخابات .

وفي منتصف عام ١٣٧٧ هـ (أوائل عام ١٩٥٨ م) تألفت لجنة ممثلة للحزبين في موريتانيا : حزب التفاهم ، وحزب الاتحاد التقدمي . وقد قررت هذه اللجنة دمج الحزبين بعضهما مع بعض ، فنشأ حزب جديد بعد دمج الحزبين أطلق عليه حزب التجمع الموريتاني . وكانت الفكرة الأساسية لكل التجمعات التي حدثت إنما هي الدعوة إلى الاستقلال ، وإنما يحدث الاختلاف والانشقاق لقضايا شخصية ، وإلا فالفكرة واحدة ، وقد تم هذا الدمج لمواجهة جناح حزب التفاهم الموريتاني القائم في المغرب .

وفي عام ١٣٧٦ هـ عقد مؤتمر في باماكو عاصمة مالي يضم ممثل أقاليم إفريقيا الغربية ، وكان من مقرراته ضرورة إقرار فرنسا بحق تقرير المصير إذ يخشى من اندلاع حركات المقاومة في هذه الأقاليم على شكل ثورة كما حدث في الجزائر . وأصدر رئيس وزراء فرنسا ، هي موليه ، قانون الإصلاح الإداري في أرمضان ١٣٧٦ هـ (٣١ أيار ١٩٥٧ م) ، والذي ينص على إجراء انتخابات في كل إقليم لاختيار جمعيات عامة تولى تشكيل الوزارة . وفي ٢١ شوال ١٣٧٦ هـ (٢٠ أيار ١٩٥٧ م) تشكلت أول حكومة ذات استقلال ذاتي في موريتانيا .

وأوجدت السلطات الفرنسية نظاماً خاصاً أسمته استقلالاً داخلياً ،
حيث عيّنت إلى جانب الحاكم العام شخصاً موريتانياً أسمته نائب رئيس
المجلس ، وكانت الحكومة صورية .

وفي شوال من عام ١٣٧٧هـ (أيار ١٩٥٨ م) جاء ديغول إلى الحكم في
فرنسا ، وفكر في الحفاظ على مستعمرات فرنسا فيها وراء البحار ، فعرض
دستوره الذي يعطي الحرية لكل إقليم في أن يصوّت بـ « نعم » أو « لا » ،
ويصوّت على أن البلدان التي تصوّت بـ « نعم » أي تقبل الدستور تصبح أعضاء
في مجموعة الشعوب الفرنسية ، وتشكّل حكومات محلية ، وتتمتع بالاستقلال
الداخلي ، على أن تكون السلطة المركزية لفرنسا في الدفاع ، والاقتصاد ،
والشؤون الخارجية . كما يمكن أن يُعقد اتحاد مركزي بين بلدين أو عضوين في
مجموعة الشعوب الفرنسية . أما الأقاليم التي تصوّت بـ « لا » أي لا توافق على
الدستور فتحصل على الاستقلال التام ، وعندها تقطع فرنسا مباشرة كل
معونة ، فنية كانت ، أم مالية ، أم إدارية . وقد صحب هذا العرض كثير من
التهديدات ، حتى إن الكثير من السكان قد فطاع الاستفتاء .

وفي ١٥ ربيع الأول من عام ١٣٧٨هـ (٢٨ أيلول ١٩٥٨ م) جرى
الاستفتاء ، وكان التصويت في موريتانيا بحساب دستور ديغول ، وبهذا
أصبحت موريتانيا ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية ، وتتمتع بالاستقلال
الداخلي . وأصبح نائب رئيس المجلس الموريتاني وزيراً أول ، ولكن بقيت
السلطات بيد الحاكم العام .

وبقي حزب التجمع الموريتاني يعمل ضمن هذا الخط ، وكانت وزارة
مختار ولده داه تسيير على هذا المنهج .

بعد نتيجة عام ١٣٧٨هـ (آب ١٩٥٨ م) نشأ حزبٌ جديدٌ ، هو حزب
النهضة ، ويدعو إلى استقلال موريتانيا التام ، ثم ضمّها إلى الوطن الأم
المغرب ، وعدّ موريتانيا جزءاً من المغرب لا يتجزأ ، ويعدّ هذا الحزب ، هو

الحزب المعارض ، وكان من زعمائه :

١ - محمد فال ولد عمير ، أمير الترارزة ،

٢ - محمد المختار ولد أبيه ، وزير التربية والتعليم في وزارة المختار ولد داه
الأول .

٣ - الشيخ أحمدو ، رئيس الشبيبة الموريتانية .

٤ - أحمد بن حرمة ولد بابانا رئيس حزب التناهم الموريتاني سابقاً .

٥ - الذي بن سيدي بابا ، وزير التجارة والصناعة والمعادن في وزارة المختار
ولد داه الأول .

ويعيش هؤلاء القادة لاجئون في المغرب ، ويؤيدون مطالبه المغرب
موريتانيا ، ويؤيد هذا أيضاً منظمة الشباب الموريتاني .

وفي مطلع عام ١٣٧٩هـ (تموز ١٩٥٩ م) نشأ حزب الاتحاد الوطني
الموريتاني الذي يُعدّ فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي ، ويمثله المختار أنجاي
الذي كان رئيس حزب الاتحاد التقدمي سابقاً . ولكن هذا الحزب كان
ضعيفاً ، وزاد ضعفه عندما فصمت عرا الاتحاد بين مالي والسنغال ، ويعود
المختار أنجاي في أصله إلى مدينة (سان لويس) السنغالية .

وجرت الانتخابات ، وتشكّلت الجمعية التأسيسية ، وقُدّم الدستور إلى
الجمعية الوطنية ، فوافقت عليه في ١٣ رمضان ١٣٧٨هـ (٢٢ آذار
١٩٥٩ م) ، وكان مما جاء في الدستور :

المادة الأولى : اسم البلاد : الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

المادة الثانية : دين الشعب الموريتاني هو الإسلام .

المادة الثالثة : اللغة الوطنية في موريتانيا هي العربية ، واللغة الرسمية
هي الفرنسية .

المادة الرابعة : عاصمة البلاد هي نواكشوط .

المادة الخامسة : الراية الوطنية هي : علم أخضر ، فيه هلال ، ونجمان

ذهبان .

المادة الرابعة والستون : الشريعة المدنية ، الفقه الإسلامي ، تتحرى الدولة وتحكم حسب الفقه الإسلامي في جميع الدوائر المدنية والتجارية ، وتصدر أحكامها باسم الشعب الموريتاني .

أخذت المغرب تطالب بضم موريتانيا إليها على أنها جزء من أراضيها ، وقد عرضت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة عام (١٩٥٩ م) وتقدمت الأردن ، وليبيا ، وأندونيسيا بمشروع يدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، غير أن هذا المشروع سحب ، وتقدمت العراق بمشروع يدعو إلى إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا على أساس حق تقرير المصير ، ولكن فشل إذ صوتت تسعاً وثلاثون دولة ضده ، وامتنعت خمس وعشرون دولة عن التصويت .

وإن محزكي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الانضمام بين المغرب وموريتانيا ، إذ تصبح دولة المغرب غنية وكبيرة ، وهذا ما لا يريدون ، وربما طالبت دول أخرى بمثل هذا الانضمام ، أو انطلقت منها دعوة لجمع الدول الإسلامية ، وهذا ما يتخشاها الصليبيون أصحاب اللعب الدولية . وأخيراً قررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال في ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠ م) ، ونالت موريتانيا الاستقلال بعد يومين من هذا التاريخ . واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولة مباشرة . وأقامت موريتانيا الاحتفالات بهذه المناسبة ، ولم تشارك الدول العربية بهذه الاحتفالات ، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزء من بلاد عربها هو عضو في جامعة الدول العربية ، ولم تشارك في هذه الإحتفالات من الدول العربية سوى تونس . ودخلت موريتانيا الأمم المتحدة ، وقبلت عضواً فيها . وتأخرت البلدان العربية بالاعتراف بدولة موريتانيا ، ثم ثابت إلى رشاها واعترفت ، إذ

لا يصح أن تترك موريتانيا تُحفظ لنفسها بعيداً عن أعوانها البلدان العربية ، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية^(١) .

المادة الخامسة والستون : الشريعة المدنية ، الفقه الإسلامي ، تتحرى الدولة وتحكم حسب الفقه الإسلامي في جميع الدوائر المدنية والتجارية ، وتصدر أحكامها باسم الشعب الموريتاني .

وإن محزكي الأمم المتحدة لا يريدون هذا الانضمام بين المغرب وموريتانيا ، إذ تصبح دولة المغرب غنية وكبيرة ، وهذا ما لا يريدون ، وربما طالبت دول أخرى بمثل هذا الانضمام ، أو انطلقت منها دعوة لجمع الدول الإسلامية ، وهذا ما يتخشاها الصليبيون أصحاب اللعب الدولية . وأخيراً قررت الجمعية السياسية للأمم المتحدة منح موريتانيا الاستقلال في ٧ جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ (٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٠ م) ، ونالت موريتانيا الاستقلال بعد يومين من هذا التاريخ . واعترفت بالدولة الجديدة أربع وأربعون دولة مباشرة . وأقامت موريتانيا الاحتفالات بهذه المناسبة ، ولم تشارك الدول العربية بهذه الاحتفالات ، حيث لم تعترف آنذاك بفصل جزء من بلاد عربها هو عضو في جامعة الدول العربية ، ولم تشارك في هذه الإحتفالات من الدول العربية سوى تونس . ودخلت موريتانيا الأمم المتحدة ، وقبلت عضواً فيها . وتأخرت البلدان العربية بالاعتراف بدولة موريتانيا ، ثم ثابت إلى رشاها واعترفت ، إذ

- (١) كان رئيس الجمعية الوطنية يوم الاستقلال : سيدي المختار نديا .
وكان نوابه كل من :
بوننا نهار .
كيت أمادولامين .
سليمان ولد شيخ سيدا .
لما الأحزاب الموريتانية يومذاك هي :
١ - حزب التجمع الموريتاني : وأمينه العام نهار ولد داه .
٢ - حزب الاتحاد الوطني الموريتاني : ورئيسه هد رامي ولد خطاري .
٣ - الاتحاد الشعبي الإسلامي في موريتانيا : ورئيسه أحمد ولد خير كوب ، ويدعو إلى الاتحاد مع المغرب .

الاستقلال

نالت موريتانيا الاستقلال في ٩ جادى الأحرى ١٣٨٠هـ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠م) ، واختير مختار ولد داداه^(١) رئيساً للدولة الجديدة ، وألغيت وظيفته الحاكم العام ، وتم احتفال كثير من قادة الحركة الوطنية مُختارين في حزب النهضة . وتشكلت وزارة جديدة^(٢) .

- (١) مختار ولد داداه : عمل مترجماً لدى الإدارة الفرنسية ، وتزوج امرأة فرنسية تدعى : « ماري تيريز » ، وولدت الثقافة الفرنسية هي السائدة منذ حكمه . فكانت هذه أكثر خدمة للمستعمرين الفرنسيين .
- (٢) كانت الوزارة على النحو الآلى :
- ١ - مختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء .
 - ٢ - موريس كوماغني : وزير المالية .
 - ٣ - باما مادوسامبا : وزير التخطيط ، والإسكان ، والسياحة .
 - ٤ - لمانو ديباري سامبا ديوم : وزير العمل الشعبي ، والثلج ، والبريد ، والاتصالات .
 - ٥ - محمد المختار ديت معروف : وزير الطرق ، والصناعة ، والتعليم .
 - ٦ - شيبخا ولد محمد لاخفاف : وزير العدل .
 - ٧ - سيدي محمد ديت دوين : وزير التعليم ، والشباب ، والإعلام ، والدخالية .
 - ٨ - سيدي أحمد نجيب : وزير الخفصة العامة والعمل .
 - ٩ - حمود ولد أحمدو : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
 - ١٠ - أبل كاسبورسي : الأمين العام لمجلس الوزراء .
- ملاحظة : ١ - يلاحظ عدم ملء وزارتي الدفاع والحاربية ، إذ بقينا يد فرنسا .

وفي ٦ ذي الحجة ١٣٨٠هـ (٢٠ أيار ١٩٦١م) تمت المصادقة على أول دستور للدولة الموريتانية المستقلة .

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٣٨١هـ (٢٥ أيلول ١٩٦١م) قبل حرب النهضة للمعارض المشاركة في الحكم ، وحل نفسه ، كما حلت الأحزاب الأخرى بعسها ، وهي : حزب التجمع الموريتاني الحزب الحاكم ، وحزب الاتحاد الوطني الديمقراطي ، وحزب الاتحاد الاشتراكي للمسلمين والموريتانيين ، وتآلف من هذه الأحزاب كلها حزب واحد ، هو حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، وتشكلت بعدها وزارة^(١) ضممت بعض رجالات هذه الأحزاب الذين كانوا في صف المعارضة .

وضرب الرئيس مختار ولد داداه عملة خاصةً بالبلاد ، أسماها « أوقية » ، وأتم شركة المعادن في سبيل بناء اقتصاد مستقل ، وكانت قد تشكلت وزارة

- ١ - إيفاء وزارة المالية بيد لفرانسى فرنسي وكذلك عهد لفرانسى آخر منصب الأمين العام لمجلس الوزراء .
- (١) كانت الوزارة في شهر ذي القعدة ١٣٨١هـ (سبتمبر ١٩٦٢م) على النحو الآلى :
- ١ - مختار ولد داداه : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، وزير الشؤون الخارجية ، وزير الدفاع الوطني .
 - ٢ - باما مادوسامبا بوي : وزير المالية .
 - ٣ - محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
 - ٤ - داداه ولد سيدي هيبا : وزير الاقتصاد والتعاون .
 - ٥ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير العميران .
 - ٦ - بابلدي : وزير التعليم وشؤون الشباب .
 - ٧ - بابوكر العا : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
 - ٨ - سيدي محمد ديين : وزير الداخلية .
 - ٩ - دهاد رسي ولد عطية : وزير العدل .
 - ١٠ - دي ولد إبراهيم : وزير الإعلام .
 - ١١ - عيا محي ولد مابلس : وزير الثلج ، والبريد ، والاتصالات .

وفي عام ١٣٨٤هـ أقرت الدولة نظام الحزب الواحد ، ولم تسمح بوجود أي حزب آخر سوى حزبا الحاكم حزب الشعب الجمهوري الموريتاني .

وفي ١١ شوال ١٣٨٤هـ (١٢ شباط ١٩٦٥م) عُزل الدستور لصالح السلطة الحاكمة ، ثم عُزل مرة أخرى في ٢٤ ربيع الأول ١٣٨٦هـ (١٢ محوز ١٩٦٦م) لإمكانية إعادة انتخاب مختار ولد داهه رئيساً للبلاد ، وتحدثت رئاسة بعد شهر وبعد إجراء ذلك التعديل ، ثم عادت السلطة لعهده مرة ثالثة في شهر ذي القعدة ١٣٨٧هـ (شباط ١٩٦٨م) .

وكانت وزارة جديدة في رمضان ١٣٨٨هـ (كانون الأول ١٩٦٨م) (١)

(١) كانت الوزارة في شهر ذي القعدة ١٣٨٢هـ (نيسان ١٩٦٣م) على النحو الآتي :

- ١- مختار ولد داهه : رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الوطني .
- ٢- شيخنا ولد محمد لاغدادف : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣- بابا مانو سامبا بولي : وزير المالية .
- ٤- محمد المختار معروف : وزير التخطيط .
- ٥- داهه ولد سيدي هيا : وزير الاقتصاد والتعاون .
- ٦- أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
- ٧- باولدي : وزير العدل .
- ٨- بابوكر كفا : وزير الصحة ، والعمل ، والشؤون الاجتماعية .
- ٩- سيدي محمد ولد ديت دين : وزير العمال .
- ١٠- هادرامي ولد حطار : وزير التعليم وشؤون الشباب .
- ١١- يحيى ولد مونتكوس : وزير الإعلام .
- ١٢- محمد ولد عبد الرحمن : وزير النقل ، والبريد ، والاتصالات .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١- مختار ولد داهه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
- ٢- حدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣- إبراهيم ولد محمد لاغدادف : وزير الدفاع الوطني .

وأعيد انتخاب الرئيس مختار ولد داهه للمرة الثالثة في جمادى الآخرة

١٣٩١هـ (آب ١٩٧١م) ، وأخذت البلاد تتعرض للجفاف الذي هجم على الدول الإفريقية منذ ذلك العام ، وكانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٢هـ (نيسان ١٩٧٢م) على النحو المبين أدناه (١)

- ٤- ملام ولد إبراهيم : وزير العدل ، وحارس الأختام .
- ٥- عبد العزيز سال : وزير الداخلية .
- ٦- مختار ولد هيا : وزير التخطيط ، والتنمية الريفية .
- ٧- سيدي محمد دياغانا : وزير المالية .
- ٨- محمد سالم ولد حيرات : وزير التشييد والتعمير .
- ٩- عبد الله ولد سنيبا : وزير التجارة ، والفن ، والسياحة .
- ١٠- لي ولد علف : وزير التجهيزات .
- ١١- أحمد بن حمار : وزير التعليم .
- ١٢- مالم ولد إبراهيم : وزير الشباب ، والثقافة ، والشؤون الإعلامية .
- ١٣- غانينا سامبا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
- ١٤- بابو عبدولاه : المندوب السامي للتعليم الفني والتدريب المهنيين .

(١) كانت الوزارة كما يلي :

- ١- مختار ولد داهه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء .
- ٢- حدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣- سيدي محمد دياغانا : وزير الدفاع الوطني .
- ٤- مالم ولد إبراهيم : وزير العدل ، وحارس الأختام .
- ٥- أحمد بن حمار : وزير الداخلية .
- ٦- محمد ولد شيخ سيدي : وزير التخطيط ، والبحث .
- ٧- صومار ديارمونا : وزير المالية .
- ٨- أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
- ٩- مامانو المسال : وزير التعليم الثانوي ، والشباب والرياضة .
- ١٠- سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير الصناعة والمعادن .
- ١١- أحمد ولد عبد الله : وزير التجارة ، والفن ، والسياحة .
- ١٢- عبد الله ولد داهه : وزير التجهيزات .
- ١٣- عبد الله ولد بوي : وزير التعليم الفني ، والشؤون المهنية .

وبدا الخلاف بين المغرب ، وموريتانيا ، والجزائر ، على الصحراء المغربية ، ووقفت الجزائر في خندق قريب من خندق موريتانيا وساهمت في إعادة بناء الجيش الموريتاني لإمكانية الوقوف في وجه المغرب . وكانت الوزارة في ربيع الأول ١٣٩٣ هـ (نيسان ١٩٧٣ م) على النحو المين أدناه (١) .

وبقي رجال حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ورئيسه يتحكمون في البلاد ، ولا يسمحون بقيام أي نشاط حزبي آخر (٢) ، وبقي الخلفاء يزود ،

- ١٤ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
- ١٥ - محمد باباه : وزير التعليم الطبي ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
- ١٦ - يارو عبدولايه : وزير العمل والخدمة الاجتماعية .
- ١٧ - فيوت مامادو : وزير التنمية الريفية .

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - مختار ولد دانه : رئيس القبولة ، رئيس الوزراء .
- ٢ - محدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣ - سيدي محمد دياغانا : وزير الدفاع الوطني .
- ٤ - عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
- ٥ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
- ٦ - سيدي محمد ولد شيخ عبد الله : وزير التخطيط ، والتطوير الصناعي .
- ٧ - صومار فيارامونا : وزير المالية والتجارة .
- ٨ - فيوت مامادو أمادو : وزير التنمية .
- ٩ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير الصناعة والمعادن .
- ١٠ - مالموم ولد إبراهيم : وزير النقل ، والهنن الجوية ، والسياحة .
- ١١ - عبد الله ولد دانه : وزير التجهيزات .
- ١٢ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير الطاقة والإعلام .
- ١٣ - محمد بن باباه : وزير التعليم الطبي ، والبحث العلمي ، والتعليم العالي .
- ١٤ - يمامادو العسائ : وزير التعليم الثانوي ، والشباب والرياضة .
- ١٥ - أحمد بن عمار : وزير التعليم الأولي ، والشؤون الدينية .
- ١٦ - يارو عبدولايه : وزير الخدمة العامة والعمل .
- ١٧ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

(٢) كان التعديل أو التغيير الوزاري لا يشمل أكثر من ثلث من أعضاء الحظبات الوزارية بين الوزراء لوإدخال .

والخلاف على الصحراء المغربية يتسع ، والحالة الاقتصادية تتأخر ، وحاول الحزب الحاكم معالجة الأوضاع المتدهورة ، فأصدر عام ١٣٩٥ هـ ميثاقاً يتألف من خمسة مبادئ ، هي :

- ١ - تكليل الدولة القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية .
- ٢ - وجود قطاع مزدوج ، يمكن للدولة أن تشترك فيه مع خصوصيين وطنيين ، أو مع مصالح أجنبية خصوصية ، أو عمومية .
- ٣ - وجود قطاع خاص ينضم المواطنين والأجانب .
- ٤ - القضاء على جميع مخالفات استغلال الإنسان للإنسان .
- ٥ - تطبيق المكافأة والعقوبة بالالتزام .

بعض أفراد جدد من أعضاء الحزب البارزين مكان آخرين يعطون مناصب أخرى ، وكانت الوزارة في شهر ربيع الأول عام ١٣٨٤ هـ (نيسان ١٩٧٤ م) على النحو الآتي :

- ١ - مختار ولد دانه : رئيس القبولة ، رئيس الوزراء .
- ٢ - محدي ولد مكناس : وزير الشؤون الخارجية .
- ٣ - سيدي محمد دياغانا : وزير الدفاع الوطني .
- ٤ - عبد الله ولد بوي : وزير العدل ، وحارس الأختام .
- ٥ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير الداخلية .
- ٦ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التطوير الصناعي وشؤون التخطيط الاقتصادي .
- ٧ - صومار فيارامونا : وزير المالية .
- ٨ - فيوت مامادو أحمدو : وزير التنمية الريفية .
- ٩ - مالموم ولد إبراهيم : وزير السياحة ، والأعمال الدولية .
- ١٠ - عبد الله ولد شيخ : وزير النقل والطرق .
- ١١ - عبد الله ولد دانه : وزير التجهيزات .
- ١٢ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير الثقافة والإعلام .
- ١٣ - محمد بن باباه : وزير التعليم الوطني .
- ١٤ - يمامادو العسائ : وزير الشباب والرياضة .
- ١٥ - أحمد بن عمار : وزير التعليم ، والشؤون الدينية .
- ١٦ - يارو عبدولايه : وزير الخدمة والعمل .
- ١٧ - عبد الله ولد باه : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .

وجرت الانتخابات العامة في شهر شوال ١٣٩٥ هـ (تشرين الأول ١٩٧٥ م) ، وكان عدد أعضاء المجلس النيابي سبعين عضواً ، ورئيس الجمعية الوطنية هو « دا ولد سيدي هيا » . وتشكلت وزارة موسعة^(١) في شهر محرم

(١) كانت الوزارة الموسعة على النحو الآتي :

- ١ - مختار ولد داهه : رئيس الدولة - رئيس الوزراء
- ٢ - عبد العزيز سال : وزير دولة للتوجيه الوطني
- ٣ - أحمد ولد تومبا : وزير الطفلة
- ٤ - سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة
- ٥ - مصطفى ولد شيخ محمد : وزير الإعلام والاتصالات
- ٦ - صومار ديارامونا : وزير التطوير
- ٧ - محمد ولد عيار : وزير المصادر المالية
- ٨ - عبد الله ولد داهه : وزير التنمية
- ٩ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير التشييد
- ١٠ - عبد الله ولد بابا : وزير دولة للحراعات البشرية والشؤون الاجتماعية
- ١١ - بامامانو الحسنان : وزير التنظيم الحزبي
- ١٢ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للسلطات الداخلية
- ١٣ - مالوم ولد إبراهيم : وزير العدل
- ١٤ - شيخ سعد سوه كان : وزير الدفاع الوطني
- ١٥ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد الوطني
- ١٦ - بايراهيم : وزير التخطيط
- ١٧ - مولاي محمد : وزير المالية
- ١٨ - حسي ولد فبدي : وزير التجارة والقل
- ١٩ - إسحاق ولد راجل : وزير الصناعة والتعدين
- ٢٠ - ديول مامانو لمامو : وزير التعليم الوطني
- ٢١ - محمد ولد أما أمياه : وزير التعليم الأولي
- ٢٢ - محمد ولد تسان : وزير الشؤون الإسلامية
- ٢٣ - بارو عبدلالية : وزير دولة للتطوير الاجتماعي
- ٢٤ - مولاي عبد العين : وزير الصحة الحزبي
- ٢٥ - عيسا كان : حياة الأسرة والشؤون الاجتماعية
- ٢٦ - عبد الله ولد شيخ : وزير الحفصة العامة والعمل

١٣٩٦ هـ (كانون الثاني ١٩٧٦ م) .

ولم يمض عامٌ حتى جرت انتخابات الجمعية الوطنية في شعبان ١٣٩٦ هـ (آب ١٩٧٦ م) ، وكان عدد أعضاء الجمعية سبعة وسبعين عضواً ، أي زاد سبعة أعضاء ، وأصبح رئيس هذه الجمعية « عبد العزيز سال » . وبقيت الوزارة موسعة^(١) مع إجراء بعض التعديل عليها .

- ٢٧ - حندي ولد مكناش : وزير دولة للشؤون الخارجية
 - ٢٨ - سيدي محمد دياغانا : وزير شؤون الرئاسة
- (١) أصبحت الوزارة في مطلع عام ١٣٩٧ هـ (كانون الثاني ١٩٧٧ م) على النحو الآتي :

- ١ - مختار ولد داهه : رئيس الدولة ، رئيس الوزراء
- ٢ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير دولة للتوجيه الوطني ، وزير دولة للسلطات الداخلية
- ٣ - عثمان سيدي أحمديا : وزير الثقافة
- ٤ - سيدي أحمد ولد دي : وزير الشباب والرياضة
- ٥ - بامامانو الحسنان : وزير الإعلام والاتصالات ، الشربة والتنظيم الحزبي
- ٦ - عبد الله ولد داهه : وزير دولة للتنمية
- ٧ - محمد ولد عيار : وزير المصادر المالية
- ٨ - بوعلي ولد ملبوب : وزير التشييد
- ٩ - ديول مامانو لمامو : وزير التعليم الوطني
- ١٠ - عبد الله ولد بابا : وزير دولة للحراعات
- ١١ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير دولة للاقتصاد
- ١٢ - عبد الله ولد بابا : وزير الدفاع الوطني
- ١٣ - شيخ سعد سوه كان : وزير الداخلية
- ١٤ - مولاي محمد : وزير المالية
- ١٥ - بايراهيم : وزير التخطيط
- ١٦ - مولاي محمد : وزير المالية
- ١٧ - حسي ولد فبدي : وزير التجارة والقل
- ١٨ - إسحاق ولد راجل : وزير الصناعة والتعدين
- ١٩ - عبد الله ولد إسمايل : وزير الشؤون السكنية
- ٢٠ - محمد ولد أمياه : وزير التعليم الأولي

حركة هدفها تحقيق السلام بإخراج البلاد من حرب الصحراء ، وتقويم الوضع الاقتصادي ، وإعادة الثقة إلى نفوس الرعية ، وقاد الحركة العسكرية :

- ١ - المقدم محمد خونا ولد هيداله : القائد العسكري لناحية الزويرات .
- ٢ - المقدم أحمد ولد عبد الله : القائد العسكري لناحية نواكشوط .
- ٣ - الرائد مولاي ولد بوخريس : القائد العسكري لناحية أطار .
- ٤ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : رئيس غرفة العمليات في الأركان .
- ٥ - المقدم جدو ولد السالك : القائد العسكري لناحية أوسرد .

ثم انضم إليهم العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيس الأركان ، وقد اختير رئيساً للجنة العسكرية بصفته رئيساً للأركان ، ولأنهم شعروا فيه شيئاً من الضعف فرغبوا أن يمارسوا السلطة من خلفه ، ويكون هو الواجهة لهم .

تمت الحركة بنجاح تام يوم ٥ شعبان ١٣٩٨هـ (١٠ تموز ١٩٧٨ م) ، وحلت اللجنة العسكرية للنصح الوطني حزب الشعب الجمهوري الموريتاني ، الحزب الحاكم ، والمجلس النيابي ، والنقابات ، وأصبحت هي السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد ، واختارت العقيد ولد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية .

أبعد المقدم جدو ولد السالك عن الجيش ، ونقل إلى وزارة الداخلية ، ثم أقبل من الحكومة ، ولكن لم يلبث أن مات في حادث سيارة غامض في مدينة نواكشوط ، بعد أن رُوِّجت إشاعات كثيرة عنده على أنه شتمت العرب ضد الروح .

وفي ٩ جمادى الأولى ١٣٩٩هـ (٦ نيسان ١٩٧٩ م) عُزل العقيد مصطفى ولد محمد السالك بعملية مزبونة ذكية أقرب ما تكون إلى الانقلاب ، قام بها المقدم أحمد يوسف ، حيث أبعد مصطفى ولد محمد السالك فعلياً ، وأبقى عليه رئيس شرف بعدما اتفق على ذلك كبار الضباط بسبب أخطائه

استمرت الأوضاع الاقتصادية في التدهور ، حتى اضطرَّ الرئيس مختار ولد داهه إلى تخفيض النفقات والمصروفات ، وإلى تقليص عدد أعضاء الوزارة^(١) .

الانقلاب الأول : تقادم الوضع الاقتصادي وتضايق الناس ، وأوبكت قضية الصحراء المغربية وضع البلاد ، وانتقل التدعير إلى العسكريين ، فقامت

٢١ - حسين ولد نساء : وزير الشؤون الإسلامية	الاجتياحية
٢٢ - بارو عبدولاية : وزير دولة للتطوير الاجتياحي	٢٥ - حدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية
٢٣ - مولاي عبد العين : وزير الصحة	٢٦ - سيدي محمد ولد دياحلالا : وزير شؤون الرئاسة
٢٤ - عيساتا كان : وزير دولة لحماية الأسرة والشؤون الإسلامية	٢٧ - شيخ مولاي روبرت : وزير شؤون الرئاسة

(١) كانت الوزارة في شهر صفر ١٣٩٨هـ (شباط ١٩٧٨ م) على النحو الآتي :

- ١ - عبد الله ولد بوي : وزير اللجنة الدائمة والتنظيم الحزبي
- ٢ - حدي ولد مكناس : وزير دولة للشؤون الخارجية
- ٣ - محمد ولد باه وزير الدفاع الوطني
- ٤ - يحيى ولد محمد فال : وزير العدل والشؤون الإسلامية
- ٥ - سالكو مامادو : وزير الداخلية
- ٦ - بارو عبدولاية : وزير دولة للتخطيط الاقتصادي والتعدين
- ٧ - بابرايم : وزير المالية والتجارة
- ٨ - عبد الله ولد إسماعيل : وزير الثروة السمكية والسوق الحرة
- ٩ - أحمد ولد محمد صلاح : وزير الصحيرات والطرق
- ١٠ - سيدي ولد شيخ عبد الله : وزير التنمية الرعية
- ١١ - أحمد ولد سيدي بابا : وزير التعليم الوطني
- ١٢ - ديول مامادو مامادو : وزير الإصلاح الإداري ، والصحة ، والشؤون الاجتياحية
- ١٣ - سيدي أحمد ولد بوي : وزير الثقافة والإعلام

التكوية معهم جميعاً .

عينت اللجنة العسكرية المقدم أحمد يوسف رئيساً للوزراء^(١) ، وكان فاضلاً شخصياً قوية ، ولكن لم يلبث أن مات في حادث طائرة ، وهو في طريقه إلى دكار ، في شهر رجب من عام ١٣٩٩هـ ، أي لم يمض على تسلمه رئاسة الحكومة أكثر من ثلاثة أشهر . وأصبح اسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني ، اللجنة العسكرية للخلاص الوطني .

الانقلاب الثاني : كان صاحب النفوذ الكبير في موريتانيا بعد موت المقدم أحمد يوسف في شهر رجب ١٣٩٩هـ المقدم محمد خونا ولد هيداله وزير الدفاع ، فتسلم رئاسة الحكومة^(٢) إضافة إلى وزارة الدفاع التي كان يشغلها

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - المقدم أحمد ولد سيف - رئيس الوزراء .
- ٢ - المقدم محمد ولد با ولد عبد القادر - الوزير المسؤول عن اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني .
- ٣ - المقدم أحمد ولد عبد الله - وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
- ٤ - المقدم محمد خونا ولد هيداله - وزير الدفاع الوطني .
- ٥ - المقدم محمد محمود ولد أحمد لوي - وزير التشغيل العام .
- ٦ - الرائد صيام الحاج - وزير الداخلية .
- ٧ - الرائد مولاي ولد بوحريص - وزير العدل والشؤون الإسلامية .
- ٨ - محمد المختار ولد زامل - وزير التخطيط والثروة السمكية .
- ٩ - مولاي ولد محمد - وزير المالية والتجارة .
- ١٠ - أحمد ولد زين - وزير الصناعة والتعدين .
- ١١ - باعمر - وزير النسبة الزيفية .
- ١٢ - أحمد سائل ولد سيدي - وزير التجهيزات والنقل .
- ١٣ - يوسف دياغانا - وزير العمل ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية .
- ١٤ - عبد القادر ولد سيدي - وزير الثقافة ، والإعلام ، والاتصالات .
- ١٥ - محمد ولد محمد محمود - وزير الشباب والرياضة ، والسياحة .

(٢) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - المقدم محمد خونا ولد هيداله - رئيس الوزراء ، وزير الدفاع .
- ٢ - الرائد محمد ولد حسين - مستشار لرئيس الوزراء .

من قبل ، واستبد بالأمير . وبقي المقدم مصطفى ولد محمد السالك صورة في رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني^(١) ، وحاول المقدم مصطفى ولد محمد السالك استرداد السلطة ، غير أن المقدم محمد خونا ولد هيداله رئيس الحكومة قد عزله عن رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ، وعين مكانه قائد الدرك المقدم محمد محمود ولد أحمد الوالي دون أن تكون له سلطة فعلية ، كما عزله عن رئاسة الجمهورية وتسلم مكانه ، ورفع نفسه إلى رتبة لواء ، ثم عاد فأعفى المقدم محمد محمود ولد أحمد الوالي قائد الدرك من رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وأحالته على التقاعد ، وتسلم مكانه رئاسة اللجنة العسكرية ، وبدا أصبحت بيده رئاسة الجمهورية ، ورئاسة اللجنة العسكرية ، ورئاسة الحكومة ، ووزارة الدفاع . ثم تنازل عن رئاسة الحكومة ، وعهد بها إلى أحمد ولي بني جارا ، فشكل

- ٣ - الرائد ديا أمادو - مستشار لرئيس الوزراء .
- ٤ - الرائد أمادو بابايل - وزير التجهيزات والنقل .
- ٥ - النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين - وزير الداخلية .
- ٦ - محمد المختار ولد زامل - وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
- ٧ - بادوي ولد شيخ - وزير العدل والشؤون الإسلامية .
- ٨ - أحمد ولد زين - وزير الاقتصاد والمالية .
- ٩ - صومار عمر - وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .

(١) اللجنة العسكرية للخلاص الوطني

- | | |
|--|-------------------------------------|
| أ - الأعضاء الدائمون | ب - الأعضاء غير الدائمين |
| ١ - المقدم محمد خونا ولد هيداله | ١ - الرائد صومار سفيان |
| ٢ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطابع | ٢ - النقيب محمد سليمان ولد سيدا |
| ٣ - المقدم أحمد ولد عبد الله | ٣ - النقيب أحمد ولد منين |
| ٤ - المقدم حيا أمادو | ٤ - النقيب شيخ سيد أحمد ولد بابامين |
| ٥ - الرائد علي عبد الله | ٥ - النقيب عيوب عبد الله |
| ٦ - الرائد مولاي ولد بوحريص | ٦ - النقيب محمد ولد لاجيل |
| ٧ - الرائد أمادو سفيان | ٧ - النقيب محمد ولد لمرات |

زادت الحالة تأزماً ، إذ تفاقمتم الأزمة الاقتصادية ، وزاد نشاط المخابرات على المواطنين ، وكثرت الاعتقالات ، وخرج عددٌ من المواطنين من البلاد ، ولم تكن الحالة الإدارية بأحسن وضعاً ، إذ كان الفساد قد عمها .

حاول المقدم محمد خونا ولد هيداله إصلاح الوضع الإداري بزيادة عدد أعضاء اللجنة العسكرية للخلاص الوطني^(٢) ، وحاول أيضاً عن طريق تغيير

(١) كانت الوزارة الجديدة في ربيع الأول ١٤٠١هـ (كانون الثاني ١٩٨١م) على النحو الآتي :

- ١ - أحمد ولد بني جارا : الوزير الأول .
- ٢ - الرائد صومار سلهان : أمين الدولة للدفاع الوطني .
- ٣ - باعام ولد محمد لاهاف : وزير الداخلية .
- ٤ - محمد المختار ولد زامل : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
- ٥ - عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
- ٦ - أحمد ولد زين : وزير الاقتصاد والمالية .
- ٧ - صومار عمر : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
- ٨ - دلا بكاري : وزير التجهيزات والنقل .
- ٩ - مامانو سيوكو : وزير الصناعة والتجارة .
- ١٠ - محمد ولد عمار : وزير التنمية الريفية .
- ١١ - أحمد ولد سيدي حنينا : وزير الإعلام والاتصالات .
- ١٢ - يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
- ١٣ - حسني ولد فديي : وزير التعليم .
- ١٤ - يوسف دياغانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
- ١٥ - باعمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
- ١٦ - سيدامو ولد طابع : وزير الطاقة والتعدين .
- ١٧ - لوليد ولد وواد : وزير المياه والسكن .

(٢) كانت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني في شهر ربيع الأول ١٤٠٢هـ (كانون الثاني

١٩٨٢م) على النحو الآتي :

- أ - الأعضاء الدائمون :
- ١ - المقدم محمد خونا ولد هيداله .
 - ٢ - الرائد صومار سلهان .

ب - الأعضاء غير الدائمون :

- ١ - الرائد صومار سلهان .

الوزارة إذ عهد إلى المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطابع بتشكيل الوزارة^(٣) ، وهو العضو البارز في اللجنة العسكرية من حيث بعد النظر وسعة الأفق .

- ٢ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطابع .
- ٣ - النقيب محمد سيدنا ولد سيدا .
- ٤ - المقدم أحمد ولد عبد الله .
- ٥ - النقيب أحمد ولد متينة .
- ٦ - المقدم أحمد ولد الحسين .
- ٧ - النقيب شبح سيد أحمد ولد بابامين .
- ٨ - الرائد باتل عدلايه .
- ٩ - النقيب ديوب عدلايه .
- ١٠ - الرائد مولاي ولد بوخرهص .
- ١١ - النقيب محمد ولد لآحال .
- ١٢ - الرائد أنا أمادو بانالي .
- ١٣ - النقيب بريكنا ولد مبارك .
- ١٤ - النقيب سيد أحمد ولد عيدا .
- ١٥ - سيدي ولد محمد يحيى .
- ١٦ - النقيب محمد لومين ولد زين .
- ١٧ - النقيب سالم ولد ميس .

(١) كانت الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطابع : الوزير الأول ، وزير الدفاع .
- ٢ - الرائد صومار غابرييل : وزير الداخلية .
- ٣ - أحمد ولد متينة : وزير الشؤون الخارجية والتعاون .
- ٤ - عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية .
- ٥ - فينغ يابواو فاربا : وزير الاقتصاد والمالية .
- ٦ - المقدم صومار سلهان : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري .
- ٧ - المقدم أحمد ولد عبد الله : وزير التجهيزات والنقل .
- ٨ - النقيب محمد محمود ولد ده : وزير الصناعة والتجارة .
- ٩ - محمد ولد عمار : وزير التنمية الريفية .
- ١٠ - يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل وتدريب الموظفين .
- ١١ - حسني ولد فديي : وزير التعليم .
- ١٢ - يوسف دياغانا : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية .
- ١٣ - باعمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة .
- ١٤ - محمد المختار ولد زامل : وزير الطاقة والتعدين .
- ١٥ - محجوب ولد جوي : وزير المياه والسكن .
- ١٦ - المقدم أحمد محمود ولد الحسن : وزير الإعلام والاتصالات .
- ١٧ - الرائد أنا أمادو بانالي : مراقب الدولة العام .
- ١٨ - سيدي ولد أحمد عيا : أمين عام الرئاسة .

عاش السكان في ضائقة اقتصادية ، قُدموا من السلطة ، وكانت السلطة في ضائقة نفسية وسياسية نتيجة مركزية رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني اللواء محمد حونا ولد هيداله الذي عمل على توسعة اللجنة العسكرية^(١) ، وعمل على إجراء تعديلات وزارية على حكومة المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع^(٢) في سبيل العمل على تحسين

(١) كانت اللجنة العسكرية في شهر صفر عام ١٩٥٣هـ (كانون الأول ١٩٨٢م) على النحو

الآتي :

- ١ - اللواء محمد حونا ولد هيداله
- ٢ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع
- ٣ - المقدم أحمد محمود ولد حسن
- ٤ - المقدم أحمد ولد عبد الله
- ٥ - المقدم بال عبدلابة
- ٦ - المقدم مولاي ولد بوحرير
- ٧ - المقدم أنا أمادو بابالي
- ٨ - المقدم غاربييل سومير
- ٩ - الرائد أحمد ولد منية
- ١٠ - الرائد دياتو محمد
- ١١ - سيدي ولد محمد ليين
- ١٢ - النقيب محمد سيدنا ولد سيدي

(٢) أما الوزارة فكانت على النحو الآتي :

- ١ - المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع : الوزير الأول ، وزير الدفاع
- ٢ - المقدم أحمدو ولد عبد الله : وزير الداخلية
- ٣ - الرائد أحمد ولد منية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون
- ٤ - عبد العزيز ولد أحمد : وزير العدل والشؤون الاجتماعية
- ٥ - سيدي ولد أحمد ديا : وزير المالية
- ٦ - محمد ولد سيدي علي : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري
- ٧ - العقيد غاربييل سومير : وزير التجهيزات والنقل
- ٨ - الرائد مصطفى ديوب : وزير الصناعة والتجارة
- ٩ - محمد ولد عمار : وزير التنمية الريفية

الأوضاع الاقتصادية ، وتشجيع المسؤولين على العمل ، وإيجاد نوع من التفاهم بين أجهزة الدولة ، ولكن دون جدوى ، وهذا ما يجعله يقبل المقدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع من رئاسة الحكومة ويتولاهما بنفسه^(١) . كما

١٠ - يحيى ولد منكوس : وزير التشغيل والتدريب

١١ - حسني ولد ديهي : وزير التعليم

١٢ - الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية

١٣ - يوسف دياغانا : وزير الشباب والرياضة والثقافة

١٤ - ديعن باو باو فاربا : وزير الطاقة والتعدين

١٥ - محبوب ولد بوي : وزير المياه والسكن

١٦ - محمد المختار ولد زامل : وزير الإعلام والاتصالات

١٧ - المقدم أنا أمادو بابالي : وزير التخطيط

١٨ - محمود با : الأمين العام للحكومة

(١) شكّل الوزارة على النحو الآتي :

- ١ - اللواء محمد حونا ولد هيداله : رئيس الجمهورية
- ٢ - المقدم بال عبدلابة : وزير الداخلية
- ٣ - المقدم أحمد ولد منية : وزير الشؤون الخارجية والتعاون
- ٤ - المقدم شيخ ولد بويدو : وزير العدل والشؤون الإسلامية
- ٥ - سيدي ولد أحمد ديا : وزير المالية والتجارة
- ٦ - النقيب محمد لومين ولد ديانا : وزير الثروة السمكية والاقتصاد البحري
- ٧ - المقدم غاربييل سومير : وزير التجهيزات والنقل
- ٨ - الوليد ولد دوكا : وزير التنمية الريفية
- ٩ - حسني ولد ديهي : وزير التعليم
- ١٠ - الرائد محمد محمود ولد ده : وزير الصحة والشؤون الاجتماعية
- ١١ - با محمود : وزير الشباب والرياضة والثقافة
- ١٢ - ديابرا معروف : وزير الصناعة والتعدين
- ١٣ - محمد فادول ولد ده : وزير المياه والطاقة
- ١٤ - محمد سالم ولد زين : وزير الإعلام والاتصالات
- ١٥ - أحمد ولد زين : وزير التخطيط وإصلاح الأرض
- ١٦ - الرائد عطية عامات : وزير التعليم العالي ، الفني ، والخدمات العامة

أجرى بعض التعديلات على اللجنة العسكرية⁽¹⁾. وهذا ما جعله المقدم معاوية يحمل عليه، ويعمل بصمتٍ عنده.

الانقلاب الثالث : قام العقيد ولد سيدي أحمد الطابع رئيس الوزراء الأسبق بانقلاب عسكري في ١٩ ربيع الأول ١٤٠٥هـ (١٢ كانون الأول ١٩٨٤ م) ، فأزاح رئيس الجمهورية اللواء محمد حونا ولد هيداله عن منصبه كلها ، وتسلم مكانه ، رئيساً لجمهورية ، رئيساً للجنة العسكرية^(٢) ، رئيساً

١٧ - المقدم أحمد محمود ولد الحسين - وزير مجلس الرئاسة

١٨ - محمد ولد عمار - الأمين العام للرئاسة

(١١) أما اللجنة العسكرية فأصبحت على النحو الآتي :

١ - اللواء محمد حونا ولد هيداله - رئيساً

٢ - المقدم شيخ سيد أحمد ولد بابطين : رئيساً عاماً

٣ - المقدم معاوية ولد سيد أحمد الطابع

٤ - المقدم أحمد ولد عبد الله

٥ - المقدم بال عدولايه

٦ - المقدم مولاي ولد بوحريص

٧ - المقدم أنا أمادو باباتي

٨ - المقدم غابرييل سومر

٩ - الرائد أحمد ولد سنية

١٠ - المقدم دبالو محمد

١١ - المقدم سيدي ولد محمد لين

١٢ - المقدم أحمد محمود ولد حسين

(٢) أصبحت اللجنة العسكرية على النحو الآتي :

١ - العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع :

رئيساً ،

٢ - العقيد شيخ ولد بويديا : أميناً عاماً

٣ - العقيد شيخ سيد أحمد ولد بابطين

٤ - العقيد أحمد ولد عبد الله

٥ - المقدم بال عدولايه

٦ - المقدم مولاي ولد بوحريص

٧ - المقدم أنا أمادو باباتي

٨ - المقدم غابرييل سومر

٩ - المقدم أحمد ولد سنية

للحكومة^(١) . وأطلق صراح السجته السياسيين ، وسمح للمهاجرين والمغتربين بالعودة إلى البلاد ، وأطلق الحريات ، ومنع التدخل في شؤون القضاء . لقد

٢٠ - المقدم دبالو محمد

٢١ - المقدم سيدي ولد محمد لومين

٢٢ - المقدم إبراهيم ولد مواليم دياما

٢٣ - المقدم سيدنا غوير

٢٤ - الرائد محمد محمود ولد ده

٢٥ - الرائد سيدي أحمد ولد بوليل

٢٦ - الرائد أحمد ولد حيد

٢٧ - الرائد سيدنا ولد محمد يحيى

١٨ - الرائد سيديب طوماني

١٩ - الرائد محمد لومين ولد تديابان

٢٠ - القبط جدو ولد حاكمي

٢١ - القبط بايع أرونا

٢٢ - القبط نبوت جبريل ماسامو

٢٣ - القبط علي ولد محمد فال

٢٤ - القبط محمد ولد لاجال

(١) أما الوزارة فتشكلت على النحو الآتي :

١ - العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطابع - رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة العسكرية

رئيس الوزراء ، وزير الدفاع

٢ - العقيد غابرييل سومر - وزير الداخلية

٣ - المقدم أحمد ولد حيد - وزير الشؤون الخارجية والتعاون

٤ - مافوه ولد موراييت - وزير العدل والشؤون الإسلامية

٥ - المقدم أنا أمادو باباتي - وزير المالية والتجارة

٦ - إسلامو ولد بابا - وزير الزراعة السمكية والاقتصاد البحري

٧ - الرائد محمد لومين ولد شيبات - وزير الشهورات والنقل

٨ - محمود ولد بلخير - وزير التنمية الريفيّة

٩ - حسي ولد بيلي - وزير التعليم

١٠ - جيو حسيو - وزير الصحة والشؤون الاجتماعية

١١ - باحمود - وزير الشباب والرياضة والثقافة

١٢ - الرائد محمد محمود ولد ده - وزير الصناعة والتعدين

١٣ - محمد فادل ولد داه - وزير المياه والطاقة

١٤ - أحمد ولد غانا هلال - وزير الإعلام والاتصالات

١٥ - عطر حيت ولد سيدي - وزير التخطيط وإصلاح الأراضي

١٦ - كلارا علي غولاديو - وزير التعليم العالي والخدمات العامة

١٧ - عبد القادر ولد ديه - نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون

١٨ - لحكام كيروان - نائب وزير الداخلية

١٩ - سليلوه ولد محمد فال - أمين عام الحكومة

أطلق سراح أحمد بن حرمة بن بابانا مؤسس حزب النهضة وأمينه العام ، وكان قد أوقف ، فحُقق معه ، وأطلق سراحه ، ثم عُيِّن مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية ، ورُشِّح لعضب المدير العام لمنظمة اليونسكو . وأطلق سراح العقيد مولاي ولد بوجريص ، وعُيِّن رئيساً لشركة الطيران الموريتانية ، واعتقل الذين قاموا بوشاية كاذبة ضده .

وفي شهر صفر من عام ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) قام الجناح العسكري لجبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا (فلام) بمحاولة انقلاب بحجة أن أراضي موريتانيا أراضٍ زنجية ، وقد اغتصبتها البعثان من حرب وبربر ، وهم يستعملون من بقي من الزنوج في حوض السنغال - حسب رعمهم - ويحرض هؤلاء الزنوج الإرساليات التنصيرية واتحاد الكنائس العالمي ، ويرون في هذا حداً لحصر الإسلام في الأقسام الشمالية بحجة أنه للعرب ، وإيجاد تفرقة بين العرب والأفارقة الزنوج ، ولليهود دورٌ غير قليل في هذا الموضوع كما يلف وراء هذه الأفكار أعوان الصليبية ، واليهودية ، وأصحاب المصالح الذين يحشون على مراكزهم ومصالحهم فيها إذا دخل الإسلام . وقد فشلت هذه المحاولة ، وأعدم ثلاثة ضباط .

وفي ٥ رمضان ١٤٠٩هـ (١٠ نيسان ١٩٨٩م) وقعت أزمة بين موريتانيا والسنغال أو ظهرت حديثاً يومذاك ، إذ أن لها خلفية قديمة ، في ذلك اليوم قُتل اثنان من السنغاليين في قرية على الحدود في الجنوب الشرقي من موريتانيا على يد رعايا موريتانيين من الزنوج ، وقام وزير الداخلية السنغالي بزيارة موريتانيا وقابل رئيسها ، وأعلن أن البلدين سيعملان على تطويق آثار الحادث . وما أن رجع الوزير إلى دكار حتى قام بزيارة إلى مكان الحادث ، وأعلن أن الأمر مبهت ، ولن تسكت عنه السنغال ، وفي اليوم ٦ رمضان قامت مظاهرة في بلدة (بوكلي) السنغالية القريبة من مكان الحادث ، وهاجموا المحلات التي يملكها موريتانيون عرب ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران . وقام وزير الداخلية الموريتاني بزيارة لدكار ، وعمل مع نظيره السنغالي اتفاقاً لتجنب

حوادث جديدة ، وفي اليوم التالي انفجر الوضع في السنغال ، وأخذ الزنوج يهبون المحلات التي يملكها الموريتانيون ، ويقتلون من يستطيعون قتله ، بل ويقتلون بالجلث ، وفر من فرّ ونجا من القتل إلى المساجد ، وإلى مراكز الشرطة ، وإلى السفارة ومبنى القنصلية الذي لم ينج من الهجوم ، وتعرض هذه الحرب جميع الموريتانيين الذين يقيمون في السنغال ، ويُقدَّر عددهم بنصف مليون تقريباً .

وفي ١٩ رمضان انفجر الوضع في موريتانيا ، فهاجم السكان في (نواكشوط) و (أنواذيبو) الرعايا السنغاليين ، وقاموا بالعمل نفسه الذي قام السنغاليون به ، واستمر هذا التصرف يومين . وفي اليوم الثالث استدعت الحكومة قوات من الجيش والدرك ، وسيطرت على الوضع ، وأعلنت منع التجول . وتجمع السنغاليون في المساجد ، والمعرض التجاري ، وشُددت عليهم الرقابة لحمايتهم .

وفي ٢٤ رمضان عاد الوضع فانفجر من جديد في السنغال بعد بيان من الدولة موجّه إلى موريتانيا ، فارتفعت شعارات الانتقام ، وأخذ القتل يلحق بالموريتانيين حتى الذين يحملون الجنسية السنغالية ، واضطرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ ، وفرض منع التجول ، ولكن ذلك لم يوقف عمليات التكيل بالموريتانيين .

وأخيراً اتفق على نقل الرعايا من كل بلدي إلى البلد الآخر ، فنقل أكثر من مائتي ألف موريتاني من السنغال ، ومائة ألف سنغالي من موريتانيا رغم أن عدد الموريتانيين في السنغال كثيراً ما يرفعونه إلى خمسمائة ألف إنسان .

وإن مما يؤخذ على الحكم في موريتانيا أيام العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع تسلط العسكريين ، وخاصة وزير الداخلية العقيد وغابرييل سومبر ، الذي يرجع إلى أب فرنسي ، وإن كان الأصل ليس له كبير أهمية ، إلا أن هذا الرجل مرتبط بالثقافة الفرنسية أشد ارتباط ، ولهذا يُنظر إليه نظرة حذر من قبل المسلمين ، ويحذرون منه رئيس الدولة الذي يرى فيه صاحب إمكانات ضخمة

من الضروري الإفادة منها ولو مرحلياً ، وقد غير وزير الداخلية هذا اسمه وأصبح « غابرييل ولد عبدالله » بدلاً من « غابرييل سومير » ليتماشى مع أسماء أبناء البلد ، ولعلّه نقل نظرة الكراهية إليه . وأخيراً أخرج من الوزارة في شهر رجب ١٤١٠هـ (شباط ١٩٩٠م) ، وأعطيت وزارة الداخلية إلى العقيد محمد سيدنا ولد سيدي با ، ثم أخذ رئيس الدولة يجري تعديلات في الوزارة ، ويحل في كل مرة عدداً من المدنيين مكان عسكريين^(١) .

في شهر صفر ١٤٠٨هـ (تشرين الأول ١٩٨٧م) تم اعتقال عدد من السود ، بعد اكتشاف محاولة انقلاب ، وفي ربيع الثاني ١٤٠٨هـ (كانون الأول ١٩٨٧م) ، صدر الحكم بإعدام ثلاثة ضباط من القوات المسلحة السود ، وتُقد الحكم بهم ، كما صدرت الأحكام بالسجن على واحد

(١) جرى تعديل وزاري في ٦ شوال ١٤١٠هـ (الأول من أيار ١٩٩٠م) وقد شمل :
أ- ترك الوزارة :

- | | |
|-----------------------------------|--|
| ١ - العقيد محمد سيدنا ولد سيدي با | وزير الداخلية . |
| ٢ - محمد سالم ولد علوه | وزير الثقافة والترويج ، وأصبح مستشاراً بديوان
رئاسة اللجنة العسكرية للخلاص الوطني . |
| ٣ - محمد سالم ولد الأمين | وزير المعادن . |
| ٤ - حمدي سامبا ديوب | وزير العدل . |
| ب- تمّ في الوزارة : | |
| ١ - حسي ولد عيدي | وزيراً للخارجية والتعاون . |
| ٢ - مختار ولد هاي | وزيراً للتربية الوطنية . |
| ٣ - عبد الرحمن ولد معين | وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية . |
| ٤ - سودانا سامبا | وزيراً للمعادن . |
| ٥ - عيدي ولد بونعاما | وزيراً للثقافة والترويج . |

ج- جرى تبديل في توزيع المحافظين الوزارية :

- ١ - الرائد شيخ أحمد سيد ولد بابا أسندت إليه وزارة الداخلية ووزارة البريد والواصلات السلوكية واللاستكبة ، وكان يشغل من قبل وزارة الخارجية والتعاون .
- ٢ - عبد الله ولد مليا أسندت إليه وزارة المعادن ، وكان من قبل يشغل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية .

وأربعين شخصاً . وادعت حركة تحرير موريتانيا الإفريقية المتمركزة في السودان أن المعتقلين يتعرضون للتعذيب . وقامت هذه الحركة بحملة هجمات مفرقة على أهداف رسمية .

في جمادى الأولى ١٤٠٨هـ (كانون الثاني ١٩٨٨م) طرد حوالي خمسمائة من شباب الصف السود من الجيش ، والحرس الوطني ، والدرك ، بعد الاضطرابات التي تلت تنفيذ أحكام الإعدام .

وفي ذي القعدة ١٤٠٨هـ (تموز ١٩٨٨م) اعتقل حوالي ستمائة شخص بمن فيهم أعضاء من القوات المسلحة ، وأكثرهم من مؤيدي حزب البعث الموالي للعراق .

وفي شهر المحرم ١٤٠٩هـ (أيلول ١٩٨٨م) صدرت أحكام سجن بين سنتين وخمس سنوات على ثلاثة عشر شخصاً ، وبعد ثلاثة أشهر كُففت الأحكام ضد المدانين جميعاً إلى سنة واحدة .

وفي منتصف عام ١٤١١هـ (أواخر عام ١٩٩٠م) قوّضت الآمال بالتقارب بين موريتانيا والسنگال ، حيث اتهمت السلطات الموريتانية حكومة السنغال بتدبير مؤامرة للإطاحة بالحكم في موريتانيا ، وقد نفت حكومة السنغال صلتها بأي تنظيم أو تدبير . وبعد ثلاثة أشهر صدر عفو عام عن الذين اعتقلوا نتيجة ذلك الاتهام ، ولكن يبدو أنه قد غُيب مائتا شخص من أولئك المعتقلين ، وقامت مظاهرة نسائية في العاصمة تطالب بمعرفة مصير أقرابهم .

وارتفعت أسعار الحيز فقامت مظاهرات في نواذيبو احتجاجاً على ذلك في أواخر عام ١٤١١هـ (منتصف عام ١٩٩١م) فاعتقلت السلطات عدداً من المتظاهرين .

جرى استفتاء على الدستور ، لكن نسبة المتخيين كانت متدنيةً وأقل من ٨٨% ، وعُدّت اللغة العربية اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد . ثم سُمح

يتعدد الأحزاب، وصدر عفو عام عن المعتقلين، وقامت مظاهرة نسائية تطالب بمعرفة أخبار الدين لم يخرجوا من السجن.

وفي ١٣ رجب ١٤١٢هـ (١٧ كانون الثاني ١٩٩٢م) جرت الانتخابات الرئاسية، واشترك فيها عدة مرشحين منهم:

معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، رئيس الجمهورية.

أحمد ولد داداه: الأخ غير الشقيق للرئيس الموريتاني الأول مختار ولد داداه.
مصطفى ولد محمد السالك.

وقد انتخب معاوية ولد سيدي أحمد الطابع بنسبة ٦٢,٧% من عدد الأصوات مع العلم أن نسبة الذين شاركوا في الانتخابات كانت ٥١,٧% من عدد الناخبين المسجلين. وحصل أحمد ولد داداه على ٣٢,٨% من مجموع الأصوات الذين شاركوا في الانتخابات. واحتج الآخرون، وادعوا وجود تدخل من قبل السلطة.

وفي ٣ - ١٠ رمضان ١٤١٢هـ (٦ - ١٣ آذار ١٩٩٢م) جرت الانتخابات التشريعية، وكان قد سحب ستة من أحزاب المعارضة مرشحهم بدموى اتحياز السلطة بشكل غير رسمي إلى الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي، وقد فاز هذا الحزب بسبعة وستين مقعداً من مقاعد الجمعية الوطنية التي يبلغ عددها تسعة وسبعين مقعداً، وحصل المستقلون على تسعة مقاعد، أم القاعد الثلاثة الباقية، فلازت بها التقليلات الأخرى. غير أن نسبة المشتركين في الاقتراع كانت منخفضة.

وبعد شهر جرت انتخابات مجلس الشيوخ الذي يضم ستة وخمسين عضواً، وكانت النتائج كما يأتي:

عضواً من الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي	٣٦
عضواً من المستقلين	١٧
أعضاء حجرت للموريتانيين الذين يقيمون في الخارج	٣
عضواً	٥٦

وسمي رئيس وزراء مدني هو سيدي محمد ولد بويكار، وكان يشغل منصب وزير المالية منذ سنتين. وضمت الوزارة ثلاثة من السود، ووزيراً واحداً من العسكريين، وآخر يمثل المعارضة.

جرى تخفيض قيمة العملة الوطنية (الأوقية) في ربيع الثاني ١٤١٣هـ (تشرين الأول ١٩٩٢م) فجرت احتجاجات عنيفة، ونتج عنها آثار اجتماعية صعبة.

وفي شهر ذي القعدة ١٤١٣هـ (أيار ١٩٩٣م) صادقت الجمعية الوطنية على قانون عفو عام يشمل المخالفات جميعها التي جرت قبل الاحتفال بانتخاب الرئيس معاوية بثلاث سنوات، وقد كان الاحتفال في ١٦ شوال ١٤١٢هـ (١٨ نيسان ١٩٩٢م) وقد شمل العفو هذا أفراد الجيش وأفراد قوات الأمن بصورة خاصة.

جرت انتخابات البلديات التي كانت تعددية لأول مرة في شعبان ورمضان ١٤١٤هـ (كانون الثاني وشباط ١٩٩٤م)، وقد فاز الحزب الجمهوري الديمقراطي والاشتراكي بمائة وسبعين محافظة إدارية من أصل مائتين وثمان بلديات، وظفرت وحدة القوى الديمقراطية بسبع عشرة محافظة، وظفر المستقلون بالباقي وهو تسع عشرة محافظة. واحتجّت المعارضة على الانتخابات.

وفي منتصف عام ١٤١٤هـ جرت اعتقالات في صفوف الفئات الدينية.

وارتفعت أسعار الحزب بنسبة ٢٥% في شعبان ١٤١٥هـ، ووقعت

الصَرَاعَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ

أطلق الرومان اسم موريتانيا على المنطقة التي يحتلونها من بلاد المغرب العربي اليوم ، وكانت ثلاث مقاطعات ، أما اليوم فالتسمية جاءت من الإسبان ، وهي مركبة من كلمتين : «موروس» وهي كلمة إسبانية رومانية تعني السم ، ويقصد بها الإسبان «المسلمين» ، و«تانيا» وهي كلمة لاتينية ، وتعني «بلاد» وأصبح المعنى «بلاد المسلمين» وقد أطلق الإسبان هذا الاصطلاح على مسلمي الفلبين ، ولا يزال شائعاً إلى اليوم ، وكذا أطلق البرتغاليون على المسلمين في جزيرة (سيلان) اسم «الموروز» ، وأطلق الفرنسيون على المسلمين في جزيرة (مدغشقر) اسم «الموروز» ، بل وعُرف الذين انتقلوا من قبيلة «الموقنا» مع العرب في الجزيرة نفسها اسم «مورونا» . ولما كانت كلمة «المسلمين» تعني العرب في بلاد المغرب العربي لذا فإن هذا الاصطلاح له معنى «بلاد العرب» ، وكذا فإن العرب والعبر يطلق عليهم الزنوج اسم «البيضان» ، وذلك ليقف السود ضدّهم ، ويعدّونهم مستعمرين ، إذ يُشعرون أن المنطقة أصلها للزنوج ، وقد أخرجهم منها البيضان .

تبلغ مساحة موريتانيا ١,٣٠٣,٧٠٠ كيلومتر مربع ، ويقترّب عدد سكانها من المليونين حسب تقديرات عام ١٤١٠ هـ ، وبهذا فالكثافة ضعيفة تفص عن شخصين في الكيلومتر المربع الواحد .

حوادث شعب ، واحتفل أحد ولد داه، ومحمد ولد مكناس زعيم حزب الوحدة للديمقراطية والتقدم، وفرض منع التجول في العاصمة .

وما تكاد العلاقات تتحسن مع السنغال حتى تتوتر من جديد، بسبب الانتقال ورعايا الدولتين كل منهما في البلد الآخر . وكذلك العلاقات مع دولة مالي التي لها رعايا في موريتانيا أكثر من ١١٨ ألف كلاجئين .

وتُعرف هذه المناطق عند المسلمين باسم « بلاد شنقيط » نسبةً إلى مدينة (شنقيط) الواقعة في وسط البلاد إلى الشرق من مدينة (أطار) ، حيث كان يخرج منها عددٌ كبيرٌ من الحجاج ، ويسير معهم حجاج المظفة ، فيسون إليهم ، يقال : « الركب الشنقيطي » وكذلك سُمِّت المنطقة إلى مدينتهم ، وقد خرج منها جماعةٌ من العلماء على مِرِّ العصور ، وكانوا ينوِّرون في البلدان ، فيسب كل واحدٍ منهم إلى شنقيط .

العقائد : يدين السكان جميعهم بالإسلام ، ومعظمهم على المذهب المالكي ، غير أنه عند الاستقلال قد اكتسب عددٌ من الفرنسيين الجنسية الموريتانية كإداريين وموظفين ، وكذلك اكتسبها بعض الفتيان غير المسلمين من السنغال ، وهذا ما يجعلنا نعطي نسبة المسلمين في موريتانيا 99٪ من مجموع السكان ، أما الواقع فالكثيرون الأصليون 100٪ مسلمون .

لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا ، حيث جميعهم على عقيدة واحدة . وقد انتشرت الطرق الصوفية عندهم ، فقد دخلت القادرية في القرن العاشر الهجري ، والشاذلية في القرن الحادي عشر ، والنيحانية في القرن الثاني عشر ، ولكن يبدو أن الصوفية في المغرب تختلف عنها في المشرق رغم أنها فرغ منها ، إذ قارعت الاستعمار على غير ما هو معروف عنها في المشرق من التواكل والكسل ، وعدم مواجهة الأعداء مها بلع بغيرهم ، ويبدو أنها في موريتانيا أقرب إلى الزهد منها إلى التصوف ، وهذا حسب ما نسمعه ، وليس من رأى كمن سمع .

المجموعات البشرية : يعود أصل أكثر السكان إلى قبيلة صنهاجة ، سواء أكانت عربية أم بربرية ، حسب اختلاف النسابين ، ولكن يقولون عن أنفسهم أنهم عرب ، وعلينا أن نأخذ بقولهم ، ثم دخلت قبائل بني حسان الذين جاءوا إلى إفريقيا مع قبائل بني هلال ، واستقر بنو حسان في موريتانيا ، وطبعوا المنطقة بطابعهم حتى تعرف اللغة التي يتكلمها السكان أو بالأصح اللهجة بالحسانية ، وجاءت قبيلة « بالقور » والقصهرت ضمن المجموعة

العربية ، ويشكل العرب أو العرب والبربر نسبة 85٪ من مجموع السكان ، ويعرفون باسم « البيضان » حتى إن نهر السنغال إنما جاءت تسميته نهر صنهاجة نسبةً إلى هذه القبيلة التي تنتشر على ضفاف نهر السنغال .

وتشكل القبائل الإفريقية 14٪ ، وهي من الولوف ، واليونكسية ، والغالولار ، ويعرفون باسم « السودان » مقابل « البيضان » .

وهناك « اللحمية » ويسمونها « زناكة » أي الأوباش أو أطراف الناس ، ولا يعدون ظلمهم ظلماً ، وكانت القبائل الحسانية تبيع رقاق « اللحمية » مع اعترافهم بأنهم أحرار ، ولكن يتم البيع بسب الديون التي عليهم .

وهناك « الحراتون » ، وهم بقايا العبيد الذي اعتنقوا .

أما « الزوايا » فهو اصطلاحٌ يطلق على الذين يسرون في طلب العلم ، وإعمار الأرض بحفر الآبار ، وقوى الضيف ، والإمامة ، والتعليم عندهم مجاناً ، وربما التزم الفقيه بشفقة الغريب وكسوته ، أما تعليم القرآن فلا يرون بأساً في أخذ الأجرة على تعليمه . والزوايا من مختلف المجموعات .

وعلى هذا فلا توجد صراعاتٌ بين المجموعات البشرية إذ أنها قليلة العدد ، غير أنه توجد صراعاتٌ عرقية بين البيضان والسودان . المجموعات العرقية : قلنا إن المجموعات الزنحية لا تزيد نسبتها على 14٪ من مجموع السكان ، غير أنها تلتف دعماً أو تحريضاً من الخارج من بعض الدول المجاورة ، ومن الدول الأوروبية النصرانية وخاصة فرنسا ، ولا تتوان الصليبية ولا اليهودية عن هذا الدعم .

أما الحجاج التي تقدمونها للمجموعات الزنحية فهي أن البلاد في الأصل لهم ، وقد جاء البيضان البربر والعرب مستعمرين ، وأن البيضان يستعبدون السودان ، وحتى في المناطق التي لا يزال أكثرهم يقيم فيها بخصوص نهر السنغال .

وقد مرَّ الأعداء أن يروا موريتانيا تتخبط في المجتمع العربي ، وتقوم فيها الاستبشارت العربية الأمر الذي يجعلها تتطور بسرعة ، وربما تحذو حذوها

دولاً إفريقيةً أخرى ، على حين أنهم يريدون أن يقع الصراع بين العرب والأفارقة ، وأن تقف الدول الإفريقية في وجه انتشار الإسلام ما دامت على خلاف مع العرب ، ويمكن للتصليية أن تلعب دوراً أكبر ، كما يمكن لإسرائيل أن تتغلغل في قلب إفريقية .

وقد رأينا كيف تشكلت جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من مجموعة العناصر الزنجية ، وكيف قام الجناح العسكري لها بمحاولة الانقلاب في صفر من عام ١٤٠٨ هـ ، ولكنها باءت بالفشل .

الصراع الحزبي : ظهر حزب الاتحاد الوطني في بداية الأمر كما ظهر حزب منظمات الشباب ، ولم يكن من اختلاف في الأهداف بينهما ، وإنما بدعوا كليهما إلى الاستقلال ، لذا فقد اندمجا في حزب واحد هو حزب التقدم الموريتاني .

ثم عاد الانقسام ، وظهر حزب التقدم الموريتاني ، وحزب الاتحاد التقدمي ، وبدأ التنافس بينهما ، ولكن كان النجاح حليف حزب الاتحاد التقدمي ، فانتقل عددٌ من زعماء حزب التقدم إلى المغرب ، وأخذوا بالدعوة إلى ضم موريتانيا إلى المغرب ، وتشكيل جيش تحرير موريتانيا هناك .

أما من بقي من حزب التقدم في موريتانيا فقد اندمج مع حزب الاتحاد التقدمي ، وشكلاً معاً حزب التجمع الموريتاني لمواجهة جناح حزب التقدم الموريتاني في المغرب ، وأصبح حزب التجمع صاحب السلطة ، وفي عهد سلطانه تم الاستقلال .

ونشأ حزب الاتحاد الوطني الموريتاني الذي يعد فرعاً من حزب الاتحاد الإفريقي ، ولكنه بقي ضعيفاً . كما أسس قادة حزب التقدم سابقاً والذين يعيشون في المغرب حزب النهضة ، ويعدّ هو الحزب المعارض ، ولكن اعتقل كثيرٌ من أعضائه الذين يعيشون في موريتانيا في بداية عهد الاستقلال . ولكن لم يخلص حلمٌ حتى حل هذا الحزب نفسه ، وقبل المشاركة في الحكم ، كما حلت

بقية الأحزاب نفسها ، ومنها حزب التجمع الموريتاني ، الحزب الحاكم ، ونشأ منها جمعاً حزب الشعب الموريتاني . وبعد ثلاث سنوات أقرّ مبدأ الحزب الواحد ، ولم تعد هناك معارضة ، وإنما حزبٌ واحدٌ هو الحزب الحاكم ، واستمر ذلك حتى الانقلاب الي جرى في ٥ شعبان ١٣٩٨ هـ .

أصبحت اللجنة العسكرية هي السلطة التشريعية ، والتنفيذية ، ولا يسمح بوجود أحزاب ، أو معارضة ، وبذا فليس هناك من صراعاتٍ حيث لا توجد أحزاب .

إذا كان النظام الرسمي لا يسمح بوجود أحزاب ، إلا أنه في الواقع توجد أحزابٌ غير أنه لا يُسمح لها بالنشاط وتعدّ غير شرعية ، ومنها :

١ - الحركة الديمقراطية الوطنية : وهي الحزب الشيوعي ، وقد انشقت في العقد الأخير من القرن الرابع عشر الهجري عن حركة الكادحين المألوية .

٢ - حزب البعث : ولا يظهر في موريتانيا الاتجاه العلماني الذي يعدّ منحج حزب البعث في المشرق ، مع العلم أنه في موريتانيا ليس سوى فرع للحزب في المشرق ، وذلك لأنه لا يوجد نصارى في المغرب ، والدعوة إلى العربية في المغرب تعني الإسلام ، إذ لا يوجد ذلك التباين ما دام لا تلحق العلمانية بتلك الدعوة العنصرية ، فالمفهوم في المشرق غيره في المغرب .

٣ - التيار الفرانكفوني : أو الفرنجة ، وأكثر أعضاء هذا التيار من العناصر الزنجية .

الصراعات الفكرية : لا توجد تياراتٌ عنيفةٌ في موريتانيا ، ويمكن حصرها في ثلاثة وهي :

١ - التيار العربي أو الإسلامي : وهما مترادفان - كما ذكرنا - إذ لا يوجد توجهٌ علماني ، ولا عصبةً قوميةً . وإنما يفهمون العرب يعني الإسلام ، ولا

شك أن هذا التيار يشكّل الأغلبية وفيه العناصر الواعية المتفتحة للإسلام
والمعاصرة ، وفيه البسطاء من العامة ، وفيه رجال الزوايا المنصرفون إلى
التعليم دون الالتفات إلى العلوم التجريبية .

٢ - التيار الفرانكفوني : ويرعب هذا الاتجاه بصع البلاد بالصعغة الفرنجية
كاملة دون إدخال أي تحوير عليها . ويحاول أفرادها الظهور بحلول غير
جلودهم .

٣ - التيار الشيوعي : وهو إضافة إلى الفرنجة التي سبب عليها لأنه يعمل للسبب
بالبهج الشيوعي ، ويقف دائماً موقف المعارض ، ويرغب في انتشار
القوضى كمي يجد المناخ المناسب لنشاطه وحرركته .

ويقتفي الخطان الشيوعي والفرانكفوني في معاداتهما للتيار الإسلامي ،
وكثيراً ما يسيران في خط واحد سلوكاً ، ومادة ، ولكن يتجه أحدهما للشرق
والآخر للغرب .

الصراعات مع رعايا الأجنبي : يعيش في موريتانيا رعايا لعدد من
الدول الإفريقية ، وأكثرها من الدول المجاورة ، وخاصة من السنغال للحدود
المشتركة بينها ، والأرتباط الإداري السابق ، وعمل الكثيرين من السنغاليين
في موريتانيا ، واستمرّ عملهم بعد الاستقلال وإلى الآن ، حتى توترت
العلاقات أخيراً بين الدولتين وتمت القطيعة ، والهجوم الإسلامي ،
والتهديدات ، وذهب ضحيتها الكثيرين من الطرفين . ولا بدّ من النظر في
أهمّ ما وقع من صراعات بين موريتانيا ورعايا الدول المجاورة ، وهو ما حدث
في شهر رمضان من عام ١٤٠٩ هـ (نيسان ١٩٨٩ م) والحلقة لتلك
الأحداث .

احتلت فرنسا موريتانيا منطلقاً من السنغال ، وكان بين جنودها أعداد
من السنغاليين ، وبقي عملهم في موريتانيا ، كما عمل بعض أبناء السنغال
عزّجين لدى الإدارة الفرنسية في موريتانيا ، وقد استقرّ قسم من هؤلاء ، ومن

أولئك في مكان عملهم في موريتانيا ، فلم يكن في موريتانيا عند مجيء
للمستعمرين الفرنسيين سوى مدرسة في (روصو) فأخذ السنغاليون الإدارة
والتنظيم ، حتى كان معظم المرشّحين في موريتانيا في بداية عهد الانتخابات
من السنغاليين . كما انتقل عددٌ آخر من السنغاليين يوم الاستقلال ، حيث
انتقلت العاصمة من (سان لويس) السنغالية التي كانت كمقرّ إداري إلى
(نواكشوط) العاصمة الجديدة للدولة الناشئة ، فكان الموظفون والإداريون
حتى الوزراء ، ولعلّ هاتين المرتين اللتين كان فيهما الانتقال واسعاً ، أما الأمر
الطبيعي أن يحدث الانتقال باستمرار بين دولتين متجاورتين شقيقتين يدين
أهلها بعقيدة واحدة ، وهما ضمن الدول النامية التي تحتاج إلى عمال من
اختصاص معين ، وهما يساعد على هجرة السنغاليين وجود الإداريين
السنغاليين في موريتانيا . وفي المقابل فقد انتقل عددٌ من الموريتانيين إلى
السنغال دعاءً وتجّاراً بصفتهم من العرب الأقرب إلى معرفة كتاب الله وحدث
رسول الله ﷺ ، وقد أصبح عدد السنغاليين في موريتانيا ما يزيد على مائة
وعشرين ألفاً ، وإضافة إلى الإداريين والموظفين منهم فإنهم أصبحوا يسيطرون
على العمل الفني في موريتانيا من حدادة وتجارة وإصلاح للسيارات . ولهذا
عدد الموريتانيين في السنغال ما يقرب من خمسمائة ألف ، وأصبحت تجارة
المرفق ، وتجارة التوزيع في السنغال بأيديهم و . . . وعاشت الدولتان على هذه
الصورة ، وحسن الحوار قائمٌ في كليهما ، ولكن حدثت مستجدات غيرت
الوضع القائم في حسن الصلة والحوار إلى عداوة وحقد .

عندما يكون حسن الحوار قائماً تحلّ الأمور المعقدة بسيرة وسهولة ،
وعندما تسوء العلاقات يمكن لأقلّ الأحداث أن تسبّب مشكلة عميقة الحلّ .
ففي البداية كانت تحدث قائماً أحداث على الحدود بين السنغال وموريتانيا وتحلّ
بمساعدة عن طريق الإدارات المحلية أو بالتفاهم بين الحكومتين ، وعلى سبيل
المثال افتتحت موريتانيا مطّاراً في (النعمة) ، فظفر كئانه مسافين المطّار
(داكار) فأغلقت موريتانيا بالتفاهم مع الحكومة السنغالية .

أخذ الأمر يتغير بسرعة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا والتي قادتها العناصر الزنجية ، إذ أخذت تنشط هذه العناصر في السنغال ، وتنشط جبهة التحرير الإفريقي لموريتانيا من العرب . ولعل أسباب التوتر بين الدولتين يعود إلى :

١ - الجفاف الذي أخذ يصيب البلاد منذ عام ١٣٩١هـ (١٩٧١ م) ، ولما كان كثير من السنغاليين يعملون بالزراعة لذا فقد تضرروا من نتائج الجفاف وتآخرت حالتهم المادية ، وليس لديهم من مهمة أخرى ، فللمصانع والشركات الإنتاجية الكبيرة فرنسية ، وتجارة الجملة بيد الشاميين اللبنانيين ، والتجارة الصغيرة والتوزيع بيد الموريتانيين ، والسنغاليون إما زراعي ، وإما أحباء ، وساءت أحوال الزراعي ، فأخذوا وأخذت الحكومة تفكر في حل للخلاص من الوضع القائم .

وكان العنصر العربي بعيداً عن ميادين الإدارة ، والزراعة ، والمعادن ، والصيد ، والشرطة ، ولعل أكثر اهتمامه وتوجهاته كانت نحو الرعي ، فلما جاء الجفاف وهلك كثير من المواشي وأخذ بعض الموريتانيين ينافسون السنغاليين في الزراعة ، وفي الحرف . . . ، فتأثر السنغاليون من ذلك .

٢ - استصلاح الأراضي : كانت الأرض الموريتانية في حوض السنغال ملكاً للقبائل سواء أكانت عربية أم زنجية ، موريتانية أم سنغالية ، وكانت أملاك العرب غالباً ما تزجر للزنج ، ولم تكن هذه الأراضي تستغل بشكل جيد ، فأرادت الدولة استصلاح هذه الأراضي ، ونقلت ملكيتها من القبائل إلى الدولة ، فاحتج الأجراء الزنج ، وأدعوا أنهم هم الذين يملكون الأرض ، وكذا فقد انتهى عمل الزراع السنغاليين ، فضايقوا هذا الوضع .

٣ - التعريب : كانت موريتانيا أيام الاستعمار معزولة عن واقعها العربي اللغوي والحضاري ، فلما زال الاستعمار بقيت الإدارة بيد السنغاليين ، ويحتاج الأمر إلى ترجمة ويقوم بها السنغاليون ، فلما دخلت موريتانيا جامعة الدول

العربية عام ١٣٩٣هـ (١٩٧٣ م) بدأ التعريب ، ولم يعد الأمر بحاجة إلى ترجمة ، وهذا ما جعل السنغاليين الذين كانوا يعملون في الترجمة لا عمل لهم اليوم ، فانقلبوا إلى السنغال متلتمرين من الوضع الذي ألوا إليه .

وكان الموريتانيون قد وقفوا أمام الثقافة الاستعمارية بما لديهم من خلفيات دينية ولغوية ، وقد زاد هذا الأمر بعد الاستقلال ، ثم كثر عندما دخلت موريتانيا جامعة الدول العربية ، وأخذت المساعدات العربية تصل إليها ، والمشروعات الاستشارية تقوم فيها ، وبدا عادت موريتانيا إلى واقعها العربي الإسلامي الأصلي ، وهذا ما أثر على السنغال ، وأساء إلى فرنسا التي ترغب في بقاء سيطرة لغاتها ، والوقوف في وجه المد الإسلامي في إفريقيا ، وإيجاد خلاص بين الدول العربية والأفارقة ، فساهمت في توسعة شقة الخلاف بين موريتانيا والسنغال .

٤ - بناء ميناء نواكشوط : كانت موريتانيا تأخذ كثيراً من واردتها من طريق ميناء داكار السنغالي ، فعندما أرادت بناء الدولة ، والاعتماد الذاتي قامت بإنشاء ميناء لها في نواكشوط ، وأخذت بعض الدول الإفريقية الداخلية مثل مالي ، وبوركينا فاسو ، والنيجر تستورد وتصدر البضائع عن طريق نواكشوط الذي أصبح ميناء منافساً لميناء داكار ، وهذا ما أزعج السلطات في السنغال .

وأخذت السنغال تتحرك منذ حركة محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا عام ١٤٠٨هـ . ولكن فشل الحركة أساء إليها أيضاً ، وهي تعيش ضائقة اقتصادية ، والبطالة تنتشر ، وتعد موريتانيا سبباً في هذا سواء بالضائقة الاقتصادية أم بانتشار البطالة .

رأت السنغال أن تغيير الوضع في موريتانيا قد يكون لصالحها فيها إذ كان لها أو للعناصر الزنجية دور ، إذ تبعد عن المحيط العربي ، وتعدو بالاتجاه نحو الدول ذات الثقافة الفرنسية في غرب إفريقيا ، فنتحتاج إلى الترجمة مرة ثانية ،

لكن في اليوم التالي ٥ رمضان قامت مظاهرات في (بوكل) ضد العرب ، ونبت أملاكهم . وفي ١٣ رمضان قامت المظاهرات في مدينة (ماتام) ، ووقعت اصطدامات وحوادث نهب ، وفي ١٥ رمضان أجبر العامة السنغاليون التجار الموريتانيين في دكار يدفع القديبة . وفي ١٧ رمضان بدأت أعمال نهب محلات الموريتانيين ، واستمرت عدة أيام ، كما هوجمت السفارة الموريتانية في دكار ، وبدأ القتل والتكبير والتعويل بالموريتانيين .

وقامت ردة فعل في موريتانيا في مدينتي (نواكشوط) و(انواذيبو) ، فأعلن حظر التجول ، وقيامت قنوات الجيش والدرك ، وانتشرت في المدينتين ، وقمعت كل أحداث الشغب .

وفي ٢٢ رمضان وصلت أخبار مدينتي (نواكشوط) و(انواذيبو) إلى دكار ، فبدأت في السنغال أعمال القتل الجماعية ، وجاء يوم ٢٣ رمضان فهاجم السنغاليون الموريتانيين قمي المساجد وذبحوهم حتى أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، فانتقل الذبح إلى القرى ، والمدن البعيدة ، وبخاصة على ضفاف نهر السنغال ، كما هاجموا الرعاة الموريتانيين ، واستمر ذلك حتى ٢٧ رمضان .

ثم جرى تبادل الرعايا بين البلدين ، وكان جسر جوي بين نواكشوط ودكار ، فقد نُقل من السنغال إلى موريتانيا مائتي ألف ، ولما كان عدد الموريتانيين بقدر بمخمسائة ألف فقد عدّ الموريتانيون ثلاثمائة ألف في حكم المفقودين . ونُقل من موريتانيا إلى السنغال مائة ألف ، وربما وصل العدد إلى مائة وعشرين ألفاً ، ولم تتوقع السنغال هذا العدد مما زاد في البطالة ، وتأزم الوضع الاقتصادي .

وقدّر الموريتانيون خسائر رعاياهم في السنغال كما يأتي :

قتل .	١٠٠,٠٠٠
مفقود .	٣٥٠,٠٠٠
رأس من الضأن	٢٢٠,٠٠٠

وسيقوم السنغاليون بهذه المهمة ، وبدأ يعودون إلى دورهم ، وربما ينتهي دور ميناء نواكشوط ، ويعود الزّراع السنغاليون إلى حوض نهر السنغال ، و . . . ، ولكن ما الذي يغيّر الوضع . وقد رأى المخططون حسب الظاهر :

أن إبعاد الموريتانيين عن السنغال يسبّب بطالة واسعة في موريتانيا بعد أن يعودوا إلى بلدنهم في الأوساط الشعبية ، ويحركّ الرّعدة ضدّ السلطة . وأن ترحيل السنغاليين عن موريتانيا سيجعل ضائعةً إذ لا يوجد من يحلّ محلّهم مباشرة سواء أكان ذلك في الترجمة أم في الإدارة أم في الأعمال الفنية ، وهذا ما يثير أزمة في وجه الحكومة الموريتانية إذ تتوقف عجلة العمل .

وأن مصادرة أموال الموريتانيين في السنغال سيخفف من البطالة الاقتصادية في السنغال ، ويقلل من البطالة إذ يحلّ السنغاليون محلّ الموريتانيين في تجارة المرقق ، وسيخفف من الأزمة السياسية إذ تنجّه الأنظار نحو الخارج ، وتؤيّد السلطة في موقفها من العدوان تبرز وسائل الإعلام ذلك .

والهمم احتيال الفرصة المناسبة . وقد جاءت يوم ٤ رمضان ١٤٠٩ هـ (٩ نيسان ١٩٨٩ م) حيث جرى صدام بين رعايا موريتانيين من قرية (صونكو) على ضفة نهر السنغال اليمنى وهم من قبيلة «بولار» الفولوية ، وبين مزارعين سنغاليين من قرية (أدياوارا) من قبيلة «السونتيكه» على ضفة نهر السنغال اليسرى على أرض جزيرة (دوندو غوريه) وهي جزيرة صغيرة تحضي أثناء فيضان النهر ، وتظهر وقت الجفاف ، فأصيب اثنان من السنغاليين ، وقضوا نحبهم ، واعتطف الموريتانيون ثلاثة عشر رجلاً من السونتيكه السنغاليين ، ونقلوهم إلى قريتهم سراً ، وأخفّوهم ، وعدّوهم أسرى لديهم . فأسرعت الحكومة الموريتانية وسلّمت جثث القتيلين ، واعتقلت المعتدين ، واعتذرت للسنغال ، وأبدت لها أنها شرعت في التحقيق ، ثم وجدت الثلاثة عشر رجلاً الذين عدّوا مفقودين ، وحفقت معهم ، وسلّمتهم إلى السلطات في بلدة (بوكل) السنغالية التي تتبع لها قرية (دياوارا) .

أما السنغال فتتهم وزير الداخلية الموريتاني « غرييل ولد عبدالله »
وتقول : إنه فرنسي ، ومعروفٌ بعدائه للحرب ، وأنه من أنصار التيسر
الفرانكفوني ، وقد بذل جهده لتصل الأمور إلى ما وصلت إليه من اعتداءات
على العرب ، ووقف الموقف الذي جعل التفاهم يصل بين وزيرَي داخلية
البلدين إلى طرفَي مسدودٍ .

وليس غريباً أن تكون الاتهامات على درجة من الصحة ، ما دام
السؤولون في وزارة الداخلية من الطرفين من الصليبيين الفرنسيين في دولتين
مسلمتين . وإن « غرييل ولد عبدالله » وزير داخلية موريتانيا من أب
فرنسي ، غير أن الأوساط الرسمية الموريتانية تدافع عنه .

وربما كانت هذه الأحداث هي أهم الصراعات التي تعرّضت لها البلاد
عند استقلالها . وكانت السنغال تتوقع أن تنفذ الدول العربية بجانب موريتانيا
فتثير السنغال حفيظة أوروبا النصرانية ضد موريتانيا ، إلا أن الدول العربية لم
تفعل ذلك .

كما كانت تتوقع موريتانيا أن تنفذ الدول الإفريقية السوداء إلى جانب
السنغال ، غير أنها وقعت كلها بجانب موريتانيا ما عدا الغابون .

وإنا نرجو أن يعود الوثام بين الدولتين المسلمتين الشقيقتين المتجاورتين
الإفريقيتين ، وأن تعمل كلتاها لسيان ما حدث وتضمد جراحها .

مدة عشر سنوات متتابعة .

وهو نائب في المجلس النيابي ، وعضو في المكتب السياسي للحزب الحاكم (الحزب
الاشتراكي) .

وأصبح في أيام الرئيس عبده ضيوف أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية ، ويتدخل في شؤون الوزراء
كالمهمل .

فهو نصراني يعمل على طرد كل مسلم من الحكومة ، ويعمل على إثارة كل مشكلة في
موريتانيا .

رأس من الماعز	٢٠,٠٠٠
رأس من الإبل	٢٠,٠٠٠
رأس بقرة	٥,٠٠٠
متجرّخت بصاعتها	٢٠٠,٠٠٠
فرنك مصادرة	٣٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
دار تُب أنثاها	٧,٠٠٠
سيارة	٥,٠٠٠
عده آلاف من قطع الأرض	
ذهب النساء	

وفي موريتانيا لم تتحرك العناصر الزنجية ، ولم يقم العرب بعمليات
انتقام ، وإنما قاد تلك العمليات جماعة « الحراتين » ، وهم من العرب السود
الذين كانوا في الماضي عبيداً ثم نالوا حريتهم بالاعتاق . ولم تكن عمليات الانتقام
ضد العناصر الزنجية ، وإنما ضد السنغاليين .

وتتهم موريتانيا عمدة دكار الذي دفع للفرد من قطاع الطرق ٢٥٠٠
فرنك يوماً لقاء المهاجمة والقتل ، وكان الاستحجار لحساب الحزب الاشتراكي
الحزب الحاكم . كما تتهم وزير الداخلية السنغالي « أندري صونكو » الذي
كانت تصريحاته مثيرة للشغب ، وفيها الكثير من التحريض ، كما تحمّل رئيس
الدولة « عبده ضيوف » مسؤولية تصريحاته المليئة بالإثارة وعدم اتخاذ
الإجراءات اللازمة من إعلان حالة الطوارئ منذ بداية الأحداث ، وعدم
تطبيق حالة الطوارئ عندما أعلنت بشكلٍ جذبي . وتتهم عامة الحكومة التي
صاوتت من التزحيز الموريتانيين مائتي مليون فرنك ، إضافةً إلى ذهب
النساء ، وتؤكد اتهامها لأمين عام رئاسة الجمهورية « جان كولان » (١) .

(١) جان كولان : أمين عام رئاسة الجمهورية ، ووزير دولة في السنغال ، وهو فرنسي جاء من
الكاميرون ، وتُحِبُّ مديراً للإذاعة ، ثم مديراً لديوان رئيس الحكومة ، ثم محافظاً للعاصمة
دكار ، فألبها عاماً للحكومة ، فوزيراً للهيئة لمدة سبع سنوات متواصلة ، ثم وزيراً للداخلية .

فهرس الموضوعات

٥	مقدمة
٩	الباب الأول : ليبيا
١١	لمحة عن ليبيا قبل إلغاء الخلافة
١٥	الاحتلال الإيطالي
٢٤	الفصل الأول : استعمار ليبيا
٢٥	السطرة الإيطالية
٣١	الحرب العالمية الثانية
٣٧	النضال والمناورات السياسية
٤٥	جامعة الدول العربية
٤٦	الموقف الدولي
٥١	إعلان استقلال برقة
٥٤	قرار الأمم المتحدة
٥٧	الفصل الثاني : الاستقلال
٥٩	أولاً : الملكية
٥٩	النظام الاتحادي
٦٣	المعاهدات
٧١	المطالبة بإلغاء المعاهدات
٨٠	ثانياً : الجمهورية
١٠٣	العلاقات مع تشاد
١٠٥	الوحدة

المراجع

إفريقية الشرق ١٩٨٨ م .	حريف محمد	• الأحزاب السياسية الليبية
مكتبة الأنجلو - المصرية	سامي الحكيم	• استقلال ليبيا
١٩٧٠ م		
الشركة التونسية للتوزيع	أحمد القصاب	• تاريخ تونس المعاصر
١٩٨٦ م		
دار الفانس - بيروت	إسماعيل العلي	• جهاد شعب الجزائر / ١٥
دار العلم - طابة العلوم -	سازن صلاح - حسام	• جمعية العلماء المسلمين
بيروت ١٩٨٨ م	مطبقاني	الجزائريين
مكتبة الأنجلو - المصرية	سامي الحكيم	• حقيفة ليبيا
١٩٦٨ م		
المؤسسة الوطنية للكتاب -	مذكرات أحمد توفيق	• حياة كفاح ٣/١
الجزائر ١٩٨٨ م	المدني	
دار الطاعة الحديثة - الدار	حسن بوعباد	• الظهير البربري
البيضاء ١٩٧٩ م		
دار البعث ١٩٨٥ م -	محمد الطيب العلوي	• مظاهر المقاومة الجزائرية
مطبعة دار العلم - بيروت	أحمد حسنة	• المعركة الليبية
١٩٧٥ م		
الجزائر ١٩٧٦ م	جبهة التحرير الوطني	• الميثاق الوطني
مطبعة تونس - قرطاج	منير الشرفي	• وزراء بورقيبة

١٧٥	التقابات
١٧٥	معركة سيدي يوسف
١٧٦	مقتل صالح بن يوسف
١٧٦	محاولة الانقلاب
١٧٧	منع النشاط الحزبي
١٧٧	معركة بنزوت
١٧٨	العدول إلى الاشتراكية
١٧٩	السياسة العامة
١٨٦	الوحدة مع ليبيا
١٨٦	الخلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل
١٨٦	أحداث قفصة
١٩٢	عودة الحزبية
١٩٣	الانتفاضة ١٤٠٤هـ
١٩٤	أوضاع الرئيس
٢٠١	الفصل الثالث : الصراعات الداخلية
٢٠٣	الصراعات الحزبية
٢٠٤	الحزب الإصلاحية
٢٠٤	الحزب الدستوري الجديد
٢٠٥	صالح بن يوسف
٢٠٦	الحزب الشيوعي
٢٠٧	التيارات الفكرية
٢٠٨	الفكر الإسلامي
٢١٠	الفكر المستورد
٢١٣	الباب الثالث - الجزائر
٢١٥	لمحة عن الجزائر قبل إلغاء الخلافة
٢١٧	بداية المقاومة

١١٠	الفصل لثالث : الصراعات الداخلية
١١٢	المجموعات البشرية
١١٣	العقائد
١١٥	الأحزاب
١١٦	الصراع الإقليمي
١١٩	الباب الثاني : تونس
١٢١	لمحة عن تونس قبل إلغاء الخلافة
١٢٢	التدخل الفرنسي
١٢٥	الحماية الفرنسية
١٢٥	المقاومة
١٢٦	الثورة
١٢٩	النشاط السياسي
١٣٠	حركة الشباب التونسي
١٣١	الانتفاضة
١٣١	الحرب العالمية الأولى
١٣٤	الحزب الإصلاحية
١٤٢	الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة
١٤٨	الاشتراكية في الحرب الدستوري
١٥٢	الحرب العالمية الثانية
١٥٥	بعد الحرب
١٥٦	الحبيب بورقيبة
١٦٠	البياتي محمد الأمين
١٦١	وزارة محمد شيق
١٦٢	المقاومة
١٦٦	المفاوضات
١٦٩	الفصل الثاني : الاستقلال

٤٤٤	المجموعات البشرية
٤٤٧	المجموعات العرقية
٤٤٨	الأحزاب السياسية
٤٥٠	الحركة القومية
٤٥٠	الحزب الوطني
٤٥١	حزب الإصلاح الوطني
٤٥٢	حزب الوحدة المغربية
٤٥٢	مكتب الدفاع الوطني
٤٥٢	المطالبة بالاستقلال
٤٥٣	حزب الاستقلال
٤٥٤	حزب الشورى والاستقلال
٤٥٤	الحزب الشيوعي
٤٥٦	الجمعية الوطنية المغربية
٤٥٧	تطورات في منطقة الريف
٤٥٧	حزب الإصلاح الوطني
٤٥٧	حزب الوحدة المغربية
٤٥٧	حزب الوحدة الريفية
٤٥٧	حزب الدفاع الوطني
٤٥٨	حزب المغرب الحر
٤٥٨	حزب الهلال
٤٥٨	تطورات في منطقة الحماية الفرنسية
٤٥٨	حزب الشعب المغربي
٤٥٩	الصراع الحزبي بعد الاستقلال
٤٦٠	الصراع بين الفصائل وحزب الاستقلال
٤٦٠	الصراع بين الأحزاب
٤٦١	الحركة الشعبية

٣٣٧	الباب الرابع المغرب
٣٣٩	لمحة عن المغرب قبل إلغاء الخلافة
٣٤٨	الاستعمار
٣٦٠	الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة
٣٦٠	بلاد الريف
٣٦٤	مراكش
٣٧٢	النشاط السياسي في بلاد الريف
٣٧٢	استمرار النشاط السياسي في مراكش
٣٧٤	الحرب العالمية الثانية
٣٧٦	بعد الحرب
٣٧٩	زيارة فرنسا
٣٨٢	قضية المغرب في الأمم المتحدة
٣٨٣	إنفراج الأزمة باشتدادها
٣٨٥	التراجع الفرنسي
٣٩٢	الفصل الثاني : الاستقلال
٣٩٧	استعادة طرفايا
٤٠١	الملك الحسن الثاني
٤٠٣	استعادة إفي
٤٠٤	جلاء القوات الأجنبية
٤٠٥	محاولة إنقلاب
٤٠٥	الحلفاء مع الجزائر
٤٠٦	الحالة الاستثنائية
٤٠٩	قضية الصحراء المغربية
٤٢٦	حادثة الصخيرات ومحاولة اغتيال الملك
٤٢٩	المهجوم على الملك الحسن الثاني
٤٤٤	الفصل الثالث : الصراعات الداعلية

٤٦٢	اتشفاق حزب الاستقلال
٤٦٢	الاتحاد الوطني للقوى الشعبية
٤٦٢	حزب الدستور الديمقراطي
٤٦٢	جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية
٤٦٣	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
٤٦٣	اتشفاق الحركة الشعبية
٤٦٤	الحركة الشعبية الديمقراطية
٤٦٤	الحزب الشيوعي المغربي
٤٦٥	الكتلة الوطنية
٤٧١	الباب الخامس : موريتانيا
٤٧٣	لمحة عن موريتانيا قبل إلغاء الخلافة
٤٨٣	الفصل الأول : الاستعمار بعد إلغاء الخلافة
٤٩٠	الفصل الثاني : الاستقلال
٤٩٨	الانقلاب الأول
٥٠٠	الانقلاب الثاني
٥٠٦	الانقلاب الثالث
٥١٥	الفصل الثالث : الصراعات الداخلية
٥١٦	المجموعات البشرية
٥١٧	المجموعات العرقية
٥١٨	الصراع الحزبي
٥١٩	الصراعات الفكرية
٥٢٠	الصراعات مع الرعايا الأجانب
٥٢٨	المراجع
٥٢٩	الفهرس

www.alkottob.com